

قام الطالب بتعديل ما طبع فيه
وعلمه بجري التوقيع -

سارة ناصر لـ دار المعرفة
الناشر: دار المعرفة، طنطا
المؤلف: مصطفى موسى عاصم



٢٠١٤٠٠٠٦٦٦٨

ابحاث

الأستاذ الخواجة العاصر هاشم مصر

« ١٩٣٢ - ١٩٨٥ »

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة

إعداد

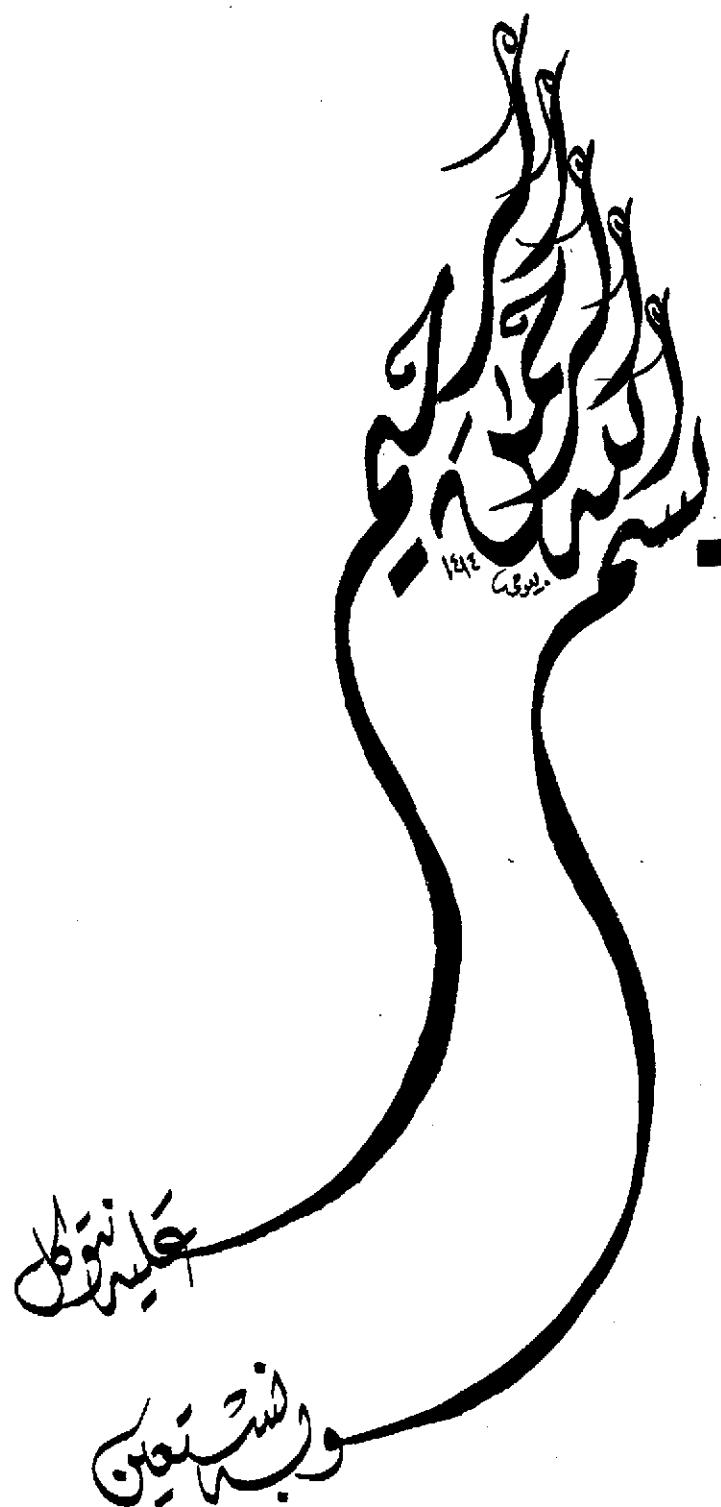
بشير الرحمن محمد العارف

إشراف

الأستاذ الدكتور

مكيح حسناوي

١٤١٤-١٩٩٤م



قُلْ مِنْ لَا يَرَى الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ شَيْئًا
وَيَرَى لِلْأَوَّلِ وَالْآخِرِ التَّقْدِيمَا
إِنَّ ذَلِكَ الْقَدِيمَ كَانَ حَدِيثًا
وَسَيِّبَقَى هَذَا الْحَدِيثُ قَدِيمًا

محيط المحيط «بطرسن البستانى»

١/١

مشکوٰ تقدیر

شکر و تقدیر

امثالاً لقوله تعالى : « لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَا زَيْدَتُكُمْ » إِبْرَاهِيمٌ ٧٠ ، فَإِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا يُسَرِّهُ وَأَعُانُ عَلَيْهِ ، وَأَشْكَرُهُ عَلَىٰ نِعْمَةٍ وَأَفْضَالِهِ ، شَكَرٌ بِلِقَابِهِ وَعَظِيمُ سُلْطَانِهِ ، وَعَمَلاً بِقُولِهِ (ص) : (مَنْ لَمْ يُشْكِرْ النَّاسَ لَمْ يُشْكِرْ أَنْفُسَهُ) « سُنْنَ التَّرْمِذِيَّ » جِزْءٌ ص ٣٣٩ ، فَإِنِّي أَنْفَدْتُمْ بِوافرِ شُكْرِيِّ وَامْتَنَانِيِّ لِأَسْتَاذِ الْدَّكْتُورِ / بِحَمْدِ اللَّهِ بِهِ سَلِيمًا لِلْجَزْنَوِيِّ
الْعَمِيدِ الْأَسِيقِ لِمَعَهِدِ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَالْأَسْتَاذِ الْمُشَارِكِ بِكَلِيَّةِ الْآدَابِ جَامِعَةِ الْمَلَكِ سَعْوَدِ حَالِيَّاً ، الَّذِي أَوْلَانِي ثُقَّتُهُ فَرَشَحَنِي لِلْعَمَلِ مُعِيدًا بِالْمَعَهِدِ ، وَمِنْ خَيْرِ رِعَايَتِهِ قَطْلَاعِ رَائِمِ السُّؤَالِ لِمَعْرِفَةِ أَخْبَارِيِّ الْعَلَمِيَّةِ فِي مَرْحَلَتِيِّ الْمَاجِيِّتِيرِ وَالْدَّكْنُورِاهُ ، وَلَسْتُ أَجْدُ شَيْئًا أَكَافِئُهُ بِهِ سَوْيَ النَّصْرَرَعِ إِلَى اللَّهِ بِأَنْ يَتَوَلَّ مِنْ شَوَّبَتِهِ ، وَهِيَ أَفْضَلُ مَا يَجِدُ عِبَادُهُ الْمُخْلِصُونَ .

كَمَا أَجْلَ شُكْرِيِّ الْدَّكْتُورِ / سَعِينَ بِهِ بِحَمْدِ اللَّهِ الْمُسْهِرِ لِلْفَتِيَّ - عَمِيدِ مَعَهِدِ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ - ، الَّذِي كَانَ لِتَقَاوِنِهِ وَاحْتِمَالِهِ كَبِيرًا لِلْأَشْرِقِ فِي إِنجَازِ هَذَا الْعَمَلِ .

وَأَشْكَرُ الْمَسْؤُلِينَ عَنِ كَلِيَّةِ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَبِخَاصَّتِيِّ الْأَسْتَاذِ الْدَّكْتُورِ / سَلِيمًا لِلْجَزْنَوِيِّ
الْعَالِمِ ، رَئِيسِ تِسْمِ الدِّرَاسَاتِ الْعُلَيَا الْعَرَبِيَّةِ ، عَلَىٰ مَا أَبْدَاهُ مِنْ حُسْنِ مَعْاملَةٍ وَتَسْهِيلٍ
مُهِمَّةٍ . وَأَتَوْجِهُ بِالْغَنِيَّةِ تَقْدِيرِيِّ الْأَسْتَاذِ أَجْلِيلِ الْدَّكْتُورِ / تَمَارِ حَسَانًا ، الَّذِي سَعَدَتْ بِصِحَّتِهِ
وَشَرَفتُ بِالْعَمَلِ مَعَهُ ، وَأَفْدَتُ مِنْ عِلْمِهِ وَرِمَاثَتِهِ خَلْقَهُ ، دَاعِيًّا إِلَيْهِ مِنْ يَمِينِهِ
الصَّحَّةِ وَالْعَافِيَّةِ ، وَيَجِدُ مَا يَذَلِّهُ فِي حَسْنَاتِ أَعْمَالِهِ .

وَآخِرًا أَشْكَرُ سَلْفِيِّ أَعْضَاءِ بَعْنَةِ الْمَنَاقِشَةِ عَلَىٰ مَا سِينَفْقُونَهُ مِنْ وَقْتٍ ، وَيَنْلَوْنَهُ
مِنْ جَهَدِيِّ فِي قِرَاءَةِ هَذِهِ الْأَطْرَوْحَةِ وَتَقْوِيمِهِ .

وَلِلَّهِ الْمُسْتَقْرُ وَهُوَ أَحْسَنُ وَلِنَعْلَمُ الْأَكْثَرَ

ملخص الرسالة

الحمد لله ، والصلوة والسلام على رسول الله ، أما بعد

فقد عني هذا البحث برصد اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر بين عامي ١٩٣٨-١٩٨٥م، وجاء في مقدمة وتمهيد ، وبابين رئيسين ، وخاتمة .

فأما المقدمة فتناولت فيها أهداف الموضوع ، ودراسته ، وخطة البحث ، ومنهجي فيه ، وتحدثت في التمهيد عن النهضة الحديثة في مصر ، والرواد الذي أمدت هذه الدراسات بأسباب النشأة .

وأما الباب الأول فخصصته لاتجاهات هذه الدراسات في المستويات اللغوية ، ووزع إلى خمسة فصول : أولها للمستوى الصوتي ، عرضت فيه جهود اللغويين المعاصرین ، والأخذ الذي سجلوها على الدرس الصوتي القديم ، ومظاهر التجديد في هذه الدراسات ، وثانيها للمستوى الصرفي ، وفيه أوضحت مفهوم الصرف عند القدماء والمعاصرين ، وما نفذهم على الدرس الصرفي القديم ، وطريقة معاجلتهم لقضاياهم ، وثالثها للمستوى التحوي ، وفيه تناولت نقد المعاصرين للحواب التهجيجية ، والتقعيدية ، والتأليفية في الفكر التحوي القديم ، ورابعها للمستوى المعجمي ، عرضت فيه معايير تصنيف المعجمات ، وتاريخ الحركة المعجمية في مصر ، وإسهام الجمجمة اللغوية في الصناعة المعجمية ، وواقع المصطلح اللغوي في العالم العربي ، والفصل الخامس للمستوى الدلالي ، يثبت فيه مفهوم الدلالة وأنواعها ، ونظريات تحليل المعنى ، والتطور الدلالي .

وأما الباب الثاني فعقدته لاتجاهات هذه الدراسات في جوانب مختلفة ، ووقع في ثلاثة فصول : أولها للجانب الاجتماعي عرضت فيه دراسة المعاصرين له ، ولبعض قضاياه ، كالازدواج اللغوي ، واللهجات المحلية ، وصناعة الأطاليس اللغوية ، وثانيها للجانب النفسي ، تحدثت فيه عن معاجلتهم له من خلال قضيتي اللغة والفكر ، واكتساب اللغة ، وثالثها للجانب المقارن ، تناولت فيه ظروف نشأته ، وإسهامهم في التأليف فيه .

وأما الخاتمة فأودعتها نتائج البحث ، وكان من أهمها :

أولاً : توزيع مستويات التحليل اللغوي لأول مرة إلى خمسة نظم داخلية ، هي - النظام الصوتي ، والصرفي ، والتحوي ، والمعجمي ، والدلالي .

ثانياً : تأثر الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر بما جاء عن الغربيين في دراسة اللغة ، وبأعمال المستشرقين ، ومحاولة تطبيق ذلك على اللغة العربية .

ثالثاً : سيادة الاتجاه الوصفي على هذه الدراسات ، مع بروز الاتجاهين التأريخي والمقارن .

رابعاً : بعثت هذه الدراسات نهضة لغوية متميزة ، تكونت بها مدرسة مستقلة ، ذات أصولٍ منهجية ، وأهدافٍ

موحدة ، وأصبح لها أتباع في العالم العربي ، يؤمنون بها ، ويطبقونها ، ويدافعون عنها .

والله أعلم أن ينفع بهذا العمل ، و يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، إنه ول ذلك قادر عليه .

توقيع عميد الكلية
د/ سعید بن محمد بن الحافظ

توقيع المشرف
أ.د. تمام حسان

تمام

توقيع الطالب
عبدالرحمن بن حسن العارف

برقم ٦١٢٠١٤١٢٠١٢

المقدمة

الحمد لله الذي جعل حاضر هذه الأمة موصولاً بحاضرها ، وصلة ربي وسلامه على من أرسله بعروبة اللسان ، وفصاحة البيان ، وبعد ..

فإن الله سبحانه وتعالى قضى في سابق علمه أن يكون لكل زمان دولة ورجال ، ولقد من على لغة القرآن أحقاب تأريخية عديدة ، سخر الله فيها لهذه اللغة أقواماً نذروا أنفسهم لإعلاء شأنها ، وإقامة ما ينهم من صرحها ، وترميم ما يتتصدع من بنياتها .

ومذ خضع اللسان العربي للدراسة والتحليل ، وهو يجد على مر الأزمنة والأعوام من يخدمه ويختفي به ، بالكشف عن مخبئه تارةً ، وتجديد ما يدرس من معالمه تارةً أخرى . وقد تأرجح حال اللغة العربية خلال سني حياتها ، مابين ضعف وقوة ، وكبورة ونهوض ، وذلك أمر طبيعي في اللغات البشرية ؛ إذ يعتري ما يعتري الكائن الحي من سقم وصحّة ، تبعاً لظروف البيئة التي تعيش فيها ، والأحداث التي تحيط بها .

وكانت الفترة التي سبقت النهضة الحديثة - أعني القرن الثالث عشر المجري ، التاسع عشر الميلادي - من الفترات الخافتة في تاريخ لغتنا العربية ، حيث منيت في ذاتها بنكسات عديدة ، انعكس أثرها على الجهد اللغوي ، فتوقف - أو كاد يتوقف - أمر النظر في قضاياها ، دراسة وتحليل مضامينها .

وظل الأمر كذلك حتى بدأت تباشير الإحياء اللغوي تظهر منذ مطلع القرن العشرين ، وبالتحديد آواخر النصف الأول من هذا القرن ، متخذًا من مصر موطنًا له .

ومما لا شك فيه أن هذه الفترة الخصبة من فترات الفكر اللغوي المعاصر بمصر قد قطعت شوطاً كبيراً في ميدان التنظير ، مالبث أن تحول عبر سنوات تأريخه إلى اتجاه ذي طابع مميز ، يغري الباحثين بتبع نشأته ومرحل تكونه ، دراسة جوانبه ، وذلك من خلال أفكار أصحاب الموثقة في عطاءاتهم العلمية .

ونشعر اليوم - نحن أبناء هذا الجيل - بأن في أعناقنا ديناً لرواد الدرس اللغوي المعاصر بمصر وغيرها من أقطار الوطن العربي ، يجب علينا الوفاء به . وقد أمنت منذ زمن ليس بالقصير بهذه المسئولة الملقاة على عواتقنا ، وأنه ينبغي أن نسجل في ذاكرة التاريخ هذا الفكر اللغوي بكافة صوره وأشكاله ، وإيجابياته وسلبياته ، دون مبالغة في الوصف ، أو شطط في

ب

الأحكام ، واضعين بذلك لبنةً في بنian هذا الصرح الشاسع الذي أقامه الأولون واستكمله الآخرون .

ومن المعروف أن تاريخ الفكر اللغوي ، أو كما يسميه الدكتور عبدالسلام المساي « حركة التدوين الألسني » (١) يُعدُّ أحد جوانب اهتمامات الدراسات اللغوية الحديثة ، وهو ميدان لما يأخذ حظه من الأبحاث الجادة في فترته المعاصرة ، وإن كنا لا نعد وجود دراسات عامةً دوَّنت الحركة اللغوية في الوطن العربي مشرقه ومغربه ، وحللت جوانبها المختلفة* .

ولما كان ذلك كذلك أجمعـت أمري ونـدبـت نـفـسيـ لـلـقـيـامـ بـهـذاـ الـواـجـبـ ،ـ وـاخـرـتـ مـصـرـ مـكـانـاـ لـلـدـرـاسـةـ ،ـ مـدـرـكـاـ جـمـ حـمـسـةـ ،ـ وـصـعـوبـةـ الـهـمـةـ ،ـ فـالـحـدـيـثـ عـنـ مـصـرـ لـيـسـ حـدـيـثـاـ عـنـ أـفـرـادـ ،ـ وـإـنـماـ هـوـ حـدـيـثـ عـنـ مـجـمـعـ بـالـغـةـ تـعـقـيـدـ فـيـ كـلـ مـظـاهـرـهـ وـمـقـومـاتـهـ -ـ كـاـ يـقـولـ أـحـدـ لـلـغـوـيـنـ الـمـعـاصـرـينـ -ـ (٢)ـ ،ـ وـلـذـاـ وـقـعـ اـخـتـيـارـيـ عـلـىـ هـذـاـ الـمـوـضـوـعـ (ـ اـتـجـاهـاتـ الـدـرـاسـاتـ الـلـغـوـيـةـ الـمـعـاصـرـةـ فـيـ مـصـرـ)ـ ١٩٣٢ـ -ـ ١٩٨٥ـ)ـ .ـ

(١) الفكر العربي والألسنية ، بحث منشور ضمن (اللسانيات واللغة العربية) عدد (٤) ، ص ٢٨ .

(*) يمكن توزيع هذه الدراسات إلى نوعين : أحدهما كان بمثابة عرضٍ تأريخيٍ تحليليٍ للدرس اللغوي في أحد الأقطار العربية، والآخر عبارة عن أدلةٍ بيبلوغرافيةٍ للجهود اللغوية المعاصرة - بصفة عامة - .

فأما النوع الأول فقد وقفت على أعمالٍ عديدةٍ منها : دراسة أدب اللغة العربية بمصر في النصف الأول من القرن العشرين ، لأحمد الشايب ، الحركة اللغوية في لبنان في الصدر الأول من القرن العشرين ، لأمين نخلة ، معالم التطور الحديث في اللغة العربية وأدابها ، محمد خلف الله أحمد ، حاضر اللغة العربية في الشام، لسعيد الأفغاني ، المباحث اللغوية في العراق ، للدكتور مصطفى جواد ، تطور الفكر واللغة في المغرب الحديث ، لعبد العزيز بنعبد الله ، حركة الإحياء اللغوي في بلاد الشام ، للدكتورة نشأة ظبيان ، الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين ، للدكتور عبدالجبار جعفر القزاز ، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي (البنان) ، للدكتور رياض قاسم ، العربية وعلم اللغة البنوي ، للدكتور حلمي خليل .

وأما النوع الآخر فيمثله - حسب علـيـ - : الجهدـ الـلـغـوـيـ فـيـ الـقـرـنـ الـرـابـعـ عـشـرـ الـمـجـرـيـ ،ـ للـدـكـتوـرـ عـفـيفـ عـبـدـ الرـحـمـنـ ،ـ دـلـيلـ الـبـاحـثـ الـلـغـوـيـ فـيـ الدـوـرـيـاتـ الـعـرـبـيـةـ ،ـ مـحـمـدـ خـيـرـ بـدـرـةـ ،ـ وـثـرـيـاـ كـرـدـ عـلـيـ ،ـ الـلـسـانـيـاتـ الـعـرـبـيـةـ -ـ مـقـدـمـةـ وـبـيـلـوـغـرـافـيـةـ -ـ ،ـ للـدـكـتوـرـ مـحـمـدـ حـسـنـ باـكـلاـ ،ـ مـرـاجـعـ الـلـسـانـيـاتـ ،ـ للـدـكـتوـرـ عـبـدـ السـلـامـ الـمـسـيـ ،ـ الـحـرـكـةـ الـلـغـوـيـةـ فـيـ الـوـطـنـ الـعـرـبـيـ (ـ ١٩١٨ـ -ـ ١٩٧٥ـ)ـ ،ـ للـدـكـتوـرـ شـكـريـ فـيـصـلـ .ـ

(٢) مستويات العربية المعاصرة في مصر ، د.سعيد محمد بدوي ، ص ٩ .

ويعد سبب هذا الاختيار الدوافع عديدة ، لعل من أهمها - بالإضافة إلى ما تقدم - ذلك النقد المريض الذي وُجّه لهذه الدراسات من بعض المعاصرين ، ومحاولتهم الطعن في أهدافها ، والغضّ من شأنها ، والتقليل من جدواها . إضافةً إلى اتهام بعض الباحثين المغاربة للمشرقيين - وبخاصة لغويي مصر المعاصرة - بأن المحاولات الألسنية التي قدموها « لم ت تعد الأعمال المحدودة المتفرقة ، فلم تولد وعيًا بطرافة المزاع فيها ، ولا تمكننا من تصحيح خطأ النظر نحوها ، ولا كونت التجاهات ولا مدارس » ! (١) .

وآخر هذه الدوافع أن الدراسات الأدبية المعاصرة حظيت بتصنيفٍ وافٍ من العناية من قبل الباحثين المعاصرين ، على نحو ما نامسه في تلك المؤلفات التي اهتمت بتتبع الاتجاهات الأدبية في ميدان الشعر ، والنقد ، وفنون الأدب المختلفة ، كالقصة ، والمسرحية ، والرواية ، في حين أن الدراسات اللغوية المعاصرة مازالت تمثل ميدانًا ثرًا للبحث والدراسة ، وبدل الجهد المبذول لتسجيل مراحلها التاريخية ، ورصد اتجاهاتها .

أما سبب تخصيص مصر مكاناً للدراسة ، فهو أن مصر سبقت غيرها من أقطار الوطن العربي في ظهور حركةٍ لغويةٍ مميزة ، لم يقتصر أثرها على مصر وحدها ، بل امتد ليشمل أقطار العربية الأخرى ، فكانت بهذا رائدةً في ميدان الدرس اللغوي المعاصر . وقد استطاعت - بما توافر لها من ظروف - أن تمد جسور التواصل مع الماضي - من جهة - ، وتواكب ميلادها من الدراسات اللغوية الحديثة ، في الغرب - من جهة أخرى - ، فاجتمع لها بهذا عنصراً الأصالة والمعاصرة ، مكونةً بذلك حلقةً من حلقات الفكر اللغوي العربي .

وأما سبب تحديد هذه الدراسة بفترةٍ معينةٍ امتدت من سنة ١٩٣٢ حتى ١٩٨٥ ، فهو أنها مرحلةٌ تاريخيةٌ تمثل بدايةً لفكرةٍ لغويٍّ جديدٍ ، ونمطٍ مختلفٍ من أنماط الدراسة اللغوية ، إضافةً إلى أنها فترةٌ شكلت بعدها ثقافياً وحضارياً ، وكوَّنت التجاهات لغويةً ملحوظةً استكمل بها عناصر هذا الفكر التنظيرية ومقوماته الأساسية .

(١) حظ المشرق العربي من البحث الألسني ، د. محمد المادي الطرابليسي ، بحث ألقى ضمن أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية ، تونس ١٣-١٩ ديسمبر ١٩٧٨ ، ونشر في (اللسانيات واللغة العربية) ، عدد (٤) ، ١٩٨١ ، ص ٣٦ .

وقد آثرت استخدام مصطلح «المعاصرة» دون مصطلح «الحداثة» - وهما مصطلحان مضلالان يخالط بينهما كثير من الباحثين - إيماناً مني بأن للمعاصرة بعدين: أحدهما زمني ، والآخر وهو المهم - موضوعي، فاما بعد الزمني لها فهو أنها تمت لخمسين سنة خلت من الزمان ، وهذه الفترة - كما نرى - ليست بعيدة عن الفترة الزمنية الخصصة للدراسة ، وأما بعد الموضوعي فهو أنها تعني تلك الإشكالات والمفارقات اللغوية التي استجدة في الفكر اللغوي بفعل ما أملته الظروف ومتطلبات العصر ، وهذا ما يصدق على حقيقة هذه الدراسات اللغوية .

ولست أدعى لهذه الأطروحة التي أتقدم بها لدرجة الدكتوراه أنها الأولى من نوعها ، أو أنها غير مسبوقة بأعمال قبلها ، فقد صدرت أبحاث عدّة جاء بعضها على هيئة مؤلفات مستقلة ، ومقالات منشورة ، وببعضها الآخر رسائل جامعية لم تنشر بعد .

فأما المؤلفات المستقلة فعلى حسب علمي لا يوجد سوى كتاب واحد تناول دراسة الفكر اللغوي العربي المعاصر في مصر ، وهو (العربية وعلم اللغة البنوي) ، للدكتور حلمي خليل ، وقد أوقفه صاحبه على جيل الرواد ، وبخاصة الدكتورة : علي وافي ، إبراهيم أنيس ، محمود السعران ، تمام حسان ، عبدالرحمن أيوب ، كمال بشر ، إضافة إلى الدكتورين محمد مندور ، ومحمد القصاص ، والأستاذ عبد الحميد الدواخلي . وهذا الاقتصار - وإن كان له ما يبرره - لا يمثل وحده الفكر اللغوي المعاصر في مصر - من ناحية - ، كما لا يمثل كافة الاتجاهات اللغوية لهذا الفكر من - ناحية أخرى - .

وعلى الرغم من اختلافي معه في بعض الآراء التي ذهب إليها في هذا الكتاب ، والطريقة التي عالج بها هذا الفكر ، فإني أرى - بحق - أنه دراسة علمية قيمة ، كشفت عن جزء من حقائق الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر ، وحللت بعضاً من جوانبها ، وقد أفادت منها في التصور العام لموضوع البحث ، وإنارة معالم الطريق ، ولعلي لا أكون مغالياً في القول : إن هذا الكتاب كان من ضمن الدوافع التي أغرتني بالبحث في هذا الموضوع .

وأما المقالات ، فمن ذلك - فيما أمكنني الإطلاع عليه - مقالة للدكتور محمود فهمي جمالي ، وكانت بعنوان (الاتجاهات الدراسات اللغوية في مصر المعاصرة) (١) ، وقد خصصها لرصد اتجاهات هذه الدراسات من خلال الرسائل الجامعية التي قدمت للجامعات المصرية في الثلاثين عاماً الماضية «١٩٤٨-١٩٧٨م» .

(١) نشرها في (اللسانيات واللغة العربية) ، عدد (٤) ، ص ٣٥-٤٠ ، وهناك مقالة مشابهة لهذه ==

وهناك مقالتان آخرتان : إحداهما بعنوان (أثر الألسنية في تحديد النظر اللغوي) للأستاذ محمد صلاح الدين الشريف ، والأخرى (حظ المشرق العربي من البحث الألسني) للدكتور محمد المادي الطرابلسي (١) ، وقد عالجتا - بشكلٍ سريع - بعض أفكار الدرس اللغوي المعاصر في مصر ، وجاءت أحکامها - وبخاصة المقالة الثانية - مفتقدة الدقة والموضوعية .

وأما الرسائل الجامعية فهناك - على حد علمي - رسالتان علميتان ، كانت أولاهما بعنوان (تجديد البحث اللغوي في مصر في العصر الحديث) ، قدمها الباحث محمد عادل خلف لكلية الآداب بجامعة المنيا ، سنة ١٩٧٦م ، وهي رسالة ماجستير ، وقد اطلعت عليها في بدء العمل بهذه البحث ، وتبين لي أنها في كثيرٍ من جوانبها لم تف بالغرض ، ولم تتحقق الهدف المنشود ، فضلاً عن كونها لم تعط تصوراً دقيقاً لاتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر ، وإن كانت لا تخلو من لمحاتٍ جادة ، أفادت منها في بعض مواطن هذا العمل .

وأما الرسالة الأخرى فكانت بعنوان (الدراسات اللغوية الحديثة في مصر ، في الفترة من ١٩٣٢ - ١٩٦٢م) أعدها الباحث صادق عبدالله محمد أبوسلیمان ، بكلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، سنة ١٩٨٧م ، وهي رسالة ماجستير ، وقد علّمت بها بعد مضي سنواتٍ ثلاثة من عملي ، أنجزت خلالها كثيراً من مباحث رسالتى ، ولما اطلعت عليها أفيتها قيمةً في بابها ، وقد حاولت أن تتبع الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر بالتحليل والتقييم حسب ماتوافر لها من إمكاناتٍ ذاتيةٍ وعلميةٍ ، إلا أنها - كما هو واضح من عنوانها - حددت لها فترةً زمنيةً تنتهي بسنة ١٩٦٢م ، ولم تتجاوز ذلك سوى في بعض المواطن القليلة ، ومعروف أن الفترة التي تلي هذه السنة وتمتد حتى ١٩٨٥م تُعدُّ مرحلةً مهمةً ومتقدمةً من مراحل الدرس اللغوي المعاصر في مصر ، فقد حدث أن تحول هذا الدرس من طابع التنظير إلى التطبيق ، وذلك أمرٌ غايةً في الأهمية ، كما تمكنت بعض الاتجاهات اللغوية من ترسيخ مبادئها ومنابعها خلال هذه الفترة ،

==
كتبه الدكتور حمادي صمود بعنوان (ملاحظات حول البحث اللغوي في بعض الجامعات العربية) ، وكان حظ مصر منها ضئيلاً ، لاعتقاده فيها على الرسائل الجامعية بكلية دار العلوم ليس غير .

ينظر: المصدر السابق ، ص ٣١٧-٣٢٨ .

(١) نشرت هاتان المقالتان ضمن (اللسانيات واللغة العربية) عد (٤) ، ١٩٨١م ، ص ٤١ - ٥٥ ، ص ٣١٦ - ٣١١ .

فاتضح بهذا كثیر مما كان خافیاً أو مستخفیاً منها ، ثم إن صاحب هذه الرسالة اكتفى في عرض دراسات اللغويین المعاصرين وتحليلها بجوانب أربع من جوانبها ، وهي / الصوتي ، والصرفي ، والنحوی ، والمعجمي ، وذلك - رغم أهمیته - لا يقدّم تصوراً شاملًا لاتجاهات هذه الدراسات ، فهناك جوانب أخرى كان من الممكن ضمّنها إلى ماسبق ، لتتضّح اتجاهات أخرى لها أهمیتها عند الكشف عن مضامون هذه الدراسات وجواهرها ، وإضافةً إلى ما تقدم أنه أشار في غير ماموضع - ومعه الحق في ذلك - إلى الحاجة إلى دراسة اتجاهات البحث اللغوي في الفترة اللاحقة للفترة التي وضعها لرسالته ، وحاجة الفكر اللغوي الحديث في مصر لمزيدٍ من البحث والتنقيب والدراسة (١) .

وعندما اطمأننت إلى هذه الحقائق شرعت في تتمة عملی بعد أن تأکد لدىَّ أن الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر ما زالت في حاجة إلى من يُوسّع دائرة البحث فيها ، ويتناولها تناولاً يشمل تلك الجوانب والاتجاهات التي قصرت الأعمال السابقة عنها .

ولما استكملت مقومات هذا الموضوع - جمعاً ودراسةً - وجدت أن طبيعة البحث تتطلب في بابين رئيسين ، متضمنين فصولاً ثمانية ، يسبق أول البابين مقدمة وتمهید ، ويتلئ آخرهما خاتمة .

فأما المقدمة - التي نحن بصددها - فقد عرضت فيها أهداف الموضوع ، ودوافعه ، والدراسات السابقة ، وخطة البحث ، ومنهجي فيه ، ومصادره ، وختمتها بإسداء الشكر لمن له فضل على من الأساتذة والزملاء .

وتناولت في التمهيد البدايات الأولى لنشأة الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر ، وجاء في مبحثين : تحدثت في أولهما عن النهضة الحديثة في مصر - مفهوماً وتاریخاً - ، ثم ذكرت في الآخر الرواقد (العوامل) التي أمدّت هذه الدراسات بأسباب النشأة ، وكان لها أثرها الفاعل في تشكّل تiarاته ، وتكوين اتجاهاته .

وقد تبين لي أنها رواد أربع هي / إنشاء الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨م ، واستقدام الأساتذة المستشرقين للتدریس بها ، وإرسال البعثات العلمية إلى أوروبا للدراسة ، وإنشاء مجمع اللغة العربية سنة ١٩٣٢م .

(١) ينظر : ص / ت (المقدمة) ، ٥٤٠ ، ٥٤٣ .

والواقع أن هذه الرواقد ليست وحدها هي التي أسهمت في قيامه ونشأته ، وإنما كان ذلك على سبيل الأهمية ووضوح التأثير دون المحصر والتحديد .

ورغم أن الشأن في المسائل التاريخية أن يكون البحث فيها عرضة للنقض قلة أم كثُر - كما يقول فيشر - (١) ، فقد حاولت أن ألقي الضوء - حسب ما توافر لي من مصادر ومعلومات شخصية - على تلك الظروف التي أحاطت بهذه الرواقد ، ومدى ماأسهمت به في قيام هذا الدرس ، ووصوله إلى تلك المكانة التي تبؤها عن جدارة واستحقاق .

وأما الباب الأول فخصص لاتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر في المستويات اللغوية . وقد وزّعت هذه المستويات حسب المتفق عليه عند اللغويين المعاصرین - في أشهر الآراء - إلى خمسٍ ، كانت بثابة فصولٍ لهذا الباب ، فباء الفصل الأول خاصاً بالمستوى الصوتي Phonetics level ، تحدث فيه عن تاريخ الدراسات الصوتية المعاصرة بمصر - تأليفاً ومضموناً - ، ثم ذكرت فروع علم الأصوات اللغوية ، ومدى إسهام اللغويين المعاصرين بمصر في دراستها ، وعقدت بعد ذلك موازنةً بين دراسات القدماء والمعاصرين لهذا المستوى ، مسجلاً مأخذ هؤلاء اللغويين على الدراسات الصوتية القديمة ، وبعدها عرضت لقضايا صوتية عند المعاصرين ، كالتفريق بين الفوناتيك Phonetics والفنلوجي Phonology ، وتحديد مخارج الأصوات وصفاتها في ضوء علم الأصوات الحديث ، ودراسة كلٍ من التغيرات التي تطرأ على الصوت في السياق ، والوحدات الصوتية الأدائية ، كالنبر Stress ، والتنغيم Intonation . في قضية التفريق بين الفوناتيك والفنلوجي تناولت موقف المدارس الغربية منها ، ورأى اللغويين المعاصرين في مصر بشأنها .

وبالنسبة لمخارج الأصوات وصفاتها عرضت موقف الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر من الدراسات الصوتية القديمة لدى علماء العربية ، وحاولت الكشف عن مواطن التقاء الدراستين في هذه الناحية .

وأما التغيرات الصوتية في صورتها التاريخية والتركيبية فقد تبعت ما ذكره اللغويون المعاصرون في مصر بشأن الخواص التي تتصف بها ، وموقعهم مما طرأ على بعض الأصوات العربية من تطوراتٍ تاريخية ، كما تبعت دراسة هؤلاء اللغويين لصور التغيرات التركيبية

(١) معجم فيشر ، مقدمته ونموذج منه ، ص ٢٤ - ٢٥ .

ح

وأشكالها ، مكتفياً بظاهرتي التماشل ، والتناقض ، بوصفهما أبرز مظاهر هذا النوع من التغيرات ، مع موازنة ذلك كله بدراسة القدماء .

و قبل أن انتقل إلى القضية الأخيرة من تلك القضايا الصوتية ، عرضت لدراسة الأصوات الصائمة (الحركات) Vowels عند اللغويين المعاصرين ، راصداً مظاهر التجديد فيها ، وبخاصة تقسم الحركات وتصنيفها ، والحركات المعيارية Cardinal vowels ومقاييسها ، كما عرضت لقضتي الهمس في الحركات ، وجود الحركة المزدوجة Diphthong في العربية ، ورأي المعاصرين بشأنها .

أما الوحدات الصوتية الأدائية فقد ذكرت أقسامها ، ودراسة اللغويين المعاصرين لظاهرتي النبر والتنغيم اللتين تُعدان من أوضاع صور الفونيمات الثانوية . في النبر تحدثت عن مفهوم هؤلاء اللغويين له ، وأنواعه ، ومواضعه ، ووظائفه ، وحقيقة وجوده في العربية أم لا . ونظراً لارتباطه بالمقطع فقد بيّنت مفهومهم له ، وأنواعه ، وأراءهم حول النظام المقطعي للغة العربية ، ومدى إسهام القدماء في دراسته ، وفي التنغيم عرضت لدراسة المعاصرين له ، من حيث مفهومه ، وصورة ، وصلته بالنبر ، ووظيفته في العربية ، ومدى معرفة القدماء له ، وقد ناقشت كثيراً من هذه القضايا ، مبيناً الرأي الذي ارتضيته بشأنها ، وختمت الفصل بالحديث عن مظاهر تجديدية أخرى في الدرس الصوتي المعاصر ، باستخدام المعامل الصوتية ، والاستعانة بالحاسب الآلي في البحث اللغوي ، والصوتي على وجه الخصوص ، وأنهية برصد الاتجاهات التي سلكتها الدراسات اللغوية المعاصرة للمستوى الصوتي .

وأما الفصل الثاني فكان للمستوى الصرفي Morphology level ، وفيه عرضت لمفهوم الصرف عند القدماء والمعاصرين ، والأخذ التي سجلها اللغويون المعاصرون على الدراسات الصحفية القديمة ، وناقشت قضية الكتابة الصوتية ووضع رموزٍ عربية لها ، وأراء المعاصرين بشأنها ، والاقتراحات التي قدّمت فيها ، وختمته بالحديث عن قضيتين صرفيتين هما / الوزن الصرفي والوزن المقطعي ، وفكرة الجذور اللغوية في ضوء آراء هؤلاء اللغويين .

وأفرد الفصل الثالث للمستوى النحووي Syntax level ، وفيه تناولت الاتجاه النبدي الذي اتسمت به دراسات اللغويين المعاصرين للدرس النحوي القديم ، وبخاصة الجانب المنهجي ، والتقعيدي ، والتربوي (التعليمي) ، والتأليفي ، وكان من الضروري أن أخصص مبحثاً للمحاولات الإصلاحية في النحو العربي ، التي قام بها لغويو مصر خلال فترة الدراسة ، أو التي

ط

سبقتها بسنوات عديدة ، وقد حاولت استعراض الكثير منها سواءً ما كان صادراً عن الاتجاهات التقليدية ، أو الاتجاهات لغوية حديثة في جانبها النظيري والتطبيقي ، وختمه بذكر النتائج التي أسفرت عنها ، وما قدمته من طروحات وتصوراتٍ لحل قضايا النحو ومشكلاته ، منها الفصل برصد الاتجاهات التي سارت عليها الدراسات اللغوية المعاصرة لهذا المستوى .

وجاء الفصل الرابع لل المستوى المعجمي ، عرضت فيه روافد العمل المعجمي المعاصر ، والوجهة التي سار عليها ، وتاريخ الحركة المعجمية بمصر ، ثم انتقلت إلى ذكر المأخذ (العيوب) التي أوردها اللغويون المعاصرون على المعاجم العربية القديمة ، وما نتج عنها من دعواتٍ لصناعة معاجم حديثة ، وألقيت نظرةً معرفيةً على التصنيف الحديث للمعجمات العامة ، وفروعها ، وموقف الدراسات المعجمية المعاصرة من ذلك ، وتناولت مفهوم المعجم عند المعاصرين ، ومعايير تصنيف المعجمات ، كما عرضت لإسهام جمع اللغة العربية بالقاهرة في صناعة المعجمات ، وما صدر عنه في هذا الشأن ، محللاً لظروف التي اكتفت العمل بها ، ومنهجها ، وخطة السير فيها ، وتقسيم اللغويين المعاصرين لها ، وختمت هذا برصد الاتجاهات التفكير المعجمي في مصر المعاصرة .

ونظراً لأهمية المصطلحات اللغوية - باعتبارها وثيقة الصلة بالبحث المعجمي - من جهة - وكونها قضيةٌ شائكةٌ في الدرس اللغوي - من جهة أخرى - ، فقد أفردت لها ببحثٍ خاصٍ ، تحدثت فيه عن مفهوم المصطلح ، وشروط صياغته ، ووسائل وضعه ، وواقع المصطلح اللغوي في العالم العربي - بوجهٍ عام - .

وقد اضطررت في تتبع رحلة المصطلح في العصر الحديث أن أعود بها إلى البدايات الأولى لنشأته ، ومدى إسهام المحدثين والمعاصرين فيه على المستويين النظيري والتطبيقي ، ثم خصصت واقع المصطلح اللغوي في العالم العربي بدراسةٍ تأريخيةٍ ناقدةً ، تناولت فيها أعمال اللغويين المعاصرين ، سواءً أكانتوا من مصر أم من بقية أقطار الوطن العربي ، متوقفاً عند بعض هذه الأعمال بالتحليل والتقييم ، وخاصةً أعمال الدكتور محمود السعران ، وما أصدره جمع اللغة العربية بالقاهرة من مصطلحاتٍ لغوية ، والمؤلفات المصطلحية التالية : المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، للدكتور محمد رشاد الحمازوي ، ومعجم المصطلحات علم اللغة الحديث ، لتنمية من اللغويين العرب ، ومعجم المصطلحات اللغوية والأدبية ، للدكتورة عزة عياد ، ومعجم المصطلحات اللغوية ، للدكتور رمزي بعلبكي ، وختمت البحث برصد نواحي النقص في تلك الجهود التي بذلت لوضع المصطلح اللغوي ، وبيان الطرق الكفيلة بتلافي هذا النقص .

وأما الفصل الخامس - والأخير من فصول هذا الباب - فقد عقدته للمستوى الدلالي Semantics level ، وفيه تناولت - بمنهج تاريجي نديٰ - إسهام اللغويين المعاصرین بمصر في التأليف الدلالي ، كما تحدثت عن مفهوم الدلالة وأنواعها عند هؤلاء اللغويين ، وأرائهم بشأنها ، وعرضت لنظريات تحليل المعنى ، وبخاصة نظريةِ نظريةِ الحقول الدلالية والسياق ، كما تحدث البحث عن التطور الدلالي ، مفهوماً ، وخصوصاً ، وأسباباً ، ونتائج ، وعرض لتلك الظواهر اللغوية الناجمة عن هذا التطور ، كال المشترك اللغوي ، والتراصف ، والتضاد ، وآراء اللغويين القدماء والمعاصرین بصددها ، وختمت الفصل بتحديد ملابع الدرس الدلالي المعاصر بمصر واتجاهاته في تناول هذا المستوى .

وانتقلت بعد ذلك إلى الباب الثاني الذي أفردته لاتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر في جوانب لغوية مختلفة ، وجاء في فصول ثلاثة ، خص الجانب الاجتماعي بالفصل الأول منها ، وفيه تناولت جهود اللغويين المعاصرین في دراسة هذا الجانب . وقبل أن أعرض هذه الجهود قمت بالتفريق بين علمي اللغة الاجتماعي ، والاجتماع اللغوی ، ذاكراً القضايا التي يعالجها علم اللغة الاجتماعي ، كما تناولت - بشكلٍ موجزٍ - مدى عنایة العلمااء القدماء بالجانب الاجتماعي في دراسة اللغة .

وفي ضوء القضايا اللغوية الاجتماعية تناولت دراسة المعاصرین لهذا الجانب ، فأقفت مبحثاً عن ظاهرة الإزدواج اللغوی ، تحدثت فيه عن مفهومه ، وصلته ببعض المصطلحات كالتلعديّة والثنائية ، وظروف نشأته ، وموقف اللغويين المعاصرین منه . وكان مما عرضت له في هذا المبحث الدعوة لتفصيح العامية ، والدعوة إلى إحلال العامية واستبدالها بالفصحي ، والدعوة إلى لغة ثالثة وسطى بين العامية والفصحي ، مناقشاً ذلك كله ، ومبيناً الرأي المختار في هذه الدعوات . ثم عقدت مبحثاً آخر عن اللهجات المحلية واللهجات الاجتماعية ، وفيه عرضت موقف الدرس اللغوي بمصر من دراسة اللهجات المحلية ، كجمع اللغة العربية بالقاهرة ، والجامعة المصرية - آنذاك - ، ورواد الدراسات اللغوية المعاصرة ، كما ذكرت المنهج العام الذي وضعه هؤلاء لدراسة هذا النوع من اللهجات ، سواء فيما يتصل بطريقة دراستها أو كتابة نصوصها اللهجية ، وتناولت - أيضاً - موقف هذا الدرس من اللهجات الاجتماعية ، ثم أقفت مبحثاً خاصاً بالأطلس اللغوية ، تناولت فيه جهود اللغويين المعاصرین بشأنها في جانبها النظري والتطبيقي ، وختمت الفصل برصد اتجاهات دراسة اللهجات ، ودراسة العلاقة بين البناءين اللغوي والاجتماعي في أبحاث اللغويين المعاصرین بمصر .

ك

وخصصت الفصل الثاني للجانب النفسي ، وفيه تحدثت عن دراسة هؤلاء اللغويين لهذا الجانب ، وقبل أن أتناول ذلك قلت بالتفريق بين مصطلحي علم اللغة النفسي ، وعلم النفس اللغوي ، وتحديد الموضوعات التي يبحثها كل منها .

ونظراً لكثره القضايا التي يعالجها علم اللغة النفسي ، فقد اقتصر عرضي لدراسة اللغويين المعاصرین للجانب النفسي للغة على قضيتين هما / اللغة والفكر ، واكتساب اللغة .

فأما القضية الأولى فقد استعرضت فيها آراء هؤلاء اللغويين ، وتأصيلهم لها في دراسات الأقدمين ، وتحدثت في القضية الأخرى عن مفهومها ، و موقف المعاصرین منها ، محاولاً رصد اتجاهات دراستهم لها من خلال مراحل النمو اللغوي للطفل في الجوانب الصوتية ، والتركيبية ، والدلالية ، وختمت هذا البحث - والفصل بوجيه عام - بالإشارة إلى محاولة بعض هؤلاء اللغويين تأصيل دراسة هذه المسألة في دراسات القدماء ، وإسهامهم في موضوع أمراض الكلام وعيوب النطق - وهو من الموضوعات بالغة الأهمية في علم اللغة النفسي - ، وفي النهاية قلت بعرض إجمالي لناحی دراسة اللغويين المعاصرین في مصر للجانب النفسي .

أما الفصل الثالث فأفردته للجانب المقارن في دراسات اللغويين المعاصرین بمصر ، وقد خصصته بالدراسة التحليلية بوصفه يمثل اتجاهًا تجديدياً في هذه الدراسات .

وتناولت في هذا الفصل ظروف نشأته ، ودور المستشرقين فيه ، وإسهام هؤلاء اللغويين في التأليف فيه ، وتحديد الجوانب المقارنة التي تناولتها هذه المؤلفات ، وقدّمت بعض الملاحظات المتعلقة بالدراسات اللغوية المقارنة في مصر، ثم عرضت لقضايا تتصل بهذا الجانب ، فكانت القضية الأولى عن مصطلحي « علم اللغة المقارن والتقابل » ، والثانية لتاريخ الدراسات المقارنة للغات السامية ، والثالثة لاتجاهاتها في دراسات اللغويين المعاصرین بمصر ، والرابعة لأهميتها بالنسبة للغة العربية ، وأنهيت الفصل برصد معالم هذا الجانب في دراسة هؤلاء اللغويين.

أما الخاتمة فقد أودعتها أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج ، وبعض المقترنات التي رأيت أنها تستحق الذكر في هذا المقام ، وأنهيت البحث بقائمة المصادر والمراجع ، وفهرس تحليلي لمحفوبياته .

ل

وكان منهجي في هذه الرسالة تاريجياً وصفياً، تحليلياً ناقداً، واصططنعت لنفسي طريقةً انتظمت بها جوانب هذا المنهج، وهي طريقة اقتضت طبيعة البحث أن يكون السير فيه سيراً أفقياً - في الأغلب الأعم -، بمعنى معالجة موضوعاته وقضاياها معالجة قوامها العرض أولاً، ثم التحليل ثانياً، والموازنة ثالثاً، والحكم رابعاً، والرصد والإثبات آخرأ، دون النفاد إلى العمق، أو المعالجة الرئيسية له، وكان ذلك قناعةً مني بأن هذا النوع من الدراسات يتطلب - ولا أقول يستلزم - عمومية التناول لا خصوصيته، وإن كنت في واقع الأمر لم التزم بهذا في جميع أبواب الرسالة وفضولها، بل إنني أجملت حينما يقتضي الأمر ذلك، وفصلت حينما يفرض الموقف ذلك.

ولما كانت الاتجاهات اللغوية يصعب في كثيرٍ من الأحيان حصرها بمكانتِ محمدٍ أو بفترته معينةٍ، فقد تجاوزت طموحات الباحث حدود المكان والزمان في دراسة بعض قضايا اللغة، وذلك حينما كان يرى ضرورة علمية لامناص منها، مبيناً سببه في موضعه من الرسالة. ونظراً لتشعب مسالك هذا البحث، فقد تعددت مصادره، واستعان - بصفةٍ خاصة - بالدراسات التاريجية، والأدبية، والاجتماعية، والنفسية، إضافةً إلى الدراسات اللغوية، القديم منها، والحديث، والمعاصر.

ولقد واجهتني صعوبات جمة يصعب عليَّ ذكرها في هذا المقام، ويكتفي أنني كنت خلال سني إعداد هذا البحث موصول السفر إلى مصر - مكان الدراسة -، دائم التجوال بين محافظاتها العديدة، بحثاً عن كتابٍ نادر، أو مقابلة لغويٍّ معاصر.

وبعد، فلست أزعم أنني في هذا البحث قد أتيت بكل طروحات الدرس اللغوي المعاصر في مصر والاتجاهاته، فقضاياها متعددة، وجوانبه مستفيضة، وذلك أمر ليس في مقدور فردٍ واحدٍ، فضلاً عن أن يكون من مستلزمات رسالةٍ جامعيةٍ كهذه، فعندما يكون الحديث عن الاتجاهات أو التيارات في الجوانب المعرفية المختلفة فإن كثيراً من القضايا يغفل - ضرورةً - بالرغم من أهميته، ويكتفى عادةً بالظواهر الكبرى، ولذلك لم أتناول في عملي هذا الدراسات التصويرية، والعروضية (أوزان الشعر وموسيقاه)، والأسلوبية، وكذا الحديث عن نشر الخطوطات اللغوية القدية - وهو من الدراسات الفيلولوجية *Philology* -، ولكني حاولت البحث فيها غالب على ظني أنه يستوجب الدراسة والتحليل، تاركاً ماوراء ذلك لفرصة قد تتاح لي فيها يستقبل من الزمان، أو تتحقق لغيري من الباحثين، نستكمِل بها مسيرة الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر.

كما لا أعد ما توصلت إليه من نتائج هو القول الفصل ، بل هو ما تبين لي من خلال معايشة هذا الدرس في فتراته المتعددة وتوجهاته المختلفة ، ولعل دراسات أخرى تأتي من بعدي فتؤيد ما ذهبت إليه أو تصحح ما حكمت به ، فالعلم - كما هو معروف - ليس فيه الكلمة الأخيرة أو الحكم النهائي ، ولكنني أحسب أنها نتائج أقرب ماتكون إلى الحكم العادل منها إلى الصواب الحض .

وقد كنت أمل أن أصنع ترجمةً لهولاء اللغويين المعاصرين ، وبخاصة الذين لم ترد لهم ترجمات في تلك المؤلفات التي عنيت بهذا الجانب ، وخطوت في ذلك خطواتٌ كبيرة ، إلا أنني عدلت عنها لما صادفت من عقباتٍ من قبل الهيئات التعليمية التي ينتسبون إليها ، أو من قبل أسرهم وتلامذتهم ، ومازالت أمل أن تتهيأ لي الفرصة ويهد لي الطريق لاستكمال ما كنت قد بدأته ، وإخراجه في كتابٍ أزعم أنه سيسد فراغاً كبيراً في مؤلفات الطبقات المعاصرة بخاصة والمكتبة العربية بعامة !

ويطيب لي - وقد اكتفى عقد هذا البحث - أن أسجل الأيدي الكريمة التي أسداها إلى كل من قدم عوناً أو مشورة أو نصحاً، وأولهم جميـعاً العالم الفاضل أستاذـي الدكتور تمام حسان ، الذي لم يدخل وسعاً في توجيهي وإرشادي ، ولم يأل جهداً في تذليل الصعاب ، وإضاءة معلم الطريق ، بالرغم من كثرة أعبائه ، وتشعب مسئoliاته في الداخل والخارج . وقد فتح لي باب منزله ومكتبه هنا وفي القاهرة ، وأمدني بكثيرٍ من المصادر والمراجع النادرة ، وأتاح لي فرصة الاطلاع على الرسائل الجامعية المخطوطـة ، ومنحني غـير عـلمـه ، ودقة منهـجه ، وأولاني كـريم خـلقـه ، وحسن تعـاملـه ، فـكانـ ليـ بـهـاثـةـ الأـبـ الرـحـيمـ ، وـالـأـخـ المـشـفـقـ ، وـالـصـدـيقـ الـودـودـ ، حتى ليـكـادـ كلـ سـطـرـ فيـ هـذـاـ الـعـمـلـ يـنـطـقـ بـفـضـلـهـ ، فـخـزـاهـ اللـهـ عـنـيـ وـعـنـ الـأـجيـالـ الـمـتـعـاقـبـةـ الـتـيـ تـلـقـتـ الـعـلـمـ عـلـيـ يـدـيـهـ خـيرـ ماـ يـجـزـيـ بـهـ عـبـادـهـ الـعـلـمـاءـ الـعـامـلـينـ ، وـجـعـلـ ذـلـكـ فـيـ موـازـينـ أـعـمالـهـ يـوـمـ يـقـومـ النـاسـ لـرـبـ الـعـالـمـينـ .

ولا أنسى كذلك - وأنا في مقام الشكر - أن أرفع خالص شكري وكامل تقديرـي للأـسـتـاذـ الدـكـتـورـ مـحـمـودـ فـهـمـيـ جـازـيـ ، وكـيلـ كـلـيـةـ الـآـدـابـ لـشـؤـونـ الـدـرـاسـاتـ الـعـلـيـاـ والـبـحـوثـ بـجـامـعـةـ الـقـاهـرـةـ ، الـذـيـ اـسـتـقـبـلـنـيـ فـيـ مـكـتبـهـ وـمـنـزـلـهـ ، وـأـحـاطـنـيـ بـرـعـاعـيـتـهـ وـاهـتـامـهـ ، وـقـضـيـ مـعـيـ الـأـيـامـ الـعـدـيدـ وـالـسـاعـاتـ الـطـوـيـلـةـ فـيـ مـنـاقـشـةـ قـضـيـاـ هـذـاـ الـبـحـثـ تـأـرـيخـاـ وـدـرـاسـةـ ، وـكـانـ لـهـ الـفـضـلـ الـأـكـبـرـ فـيـ إـطـلـاعـيـ عـلـىـ الرـسـائلـ الـجـامـعـيـةـ وـالـمـؤـلـفـاتـ الـلـغـوـيـةـ الـتـيـ تـرـخـرـ بـهـاـ مـكـتبـهـ الـعـامـرـةـ ، فـأـحـسـنـ اللـهـ إـلـيـهـ ، وـأـثـابـهـ عـلـىـ مـاـ بـذـلـهـ مـعـيـ وـقـدـمـهـ لـيـ حـسـنـ الثـوابـ .

وأخيراً سأظل أذكر بالفخر والاعتزاز أستاذى الجليل الدكتور أحمد علم الدين الجندي - الأستاذ غير المتفرغ بكلية دار العلوم ، والخبير بالمجمع اللغوى - ، الذى أعطاني من علمه وخبرته ووصلاته العلمية الواسعة ماكشف لي كثيراً من خفايا موضوع دراستي ، فله مني الشكر الموفور ، والثناء الذى لا ينقطع ، وأسأل الله له الجزاء الأولى .

وختاماً فإني لا أدعى لهذا البحث الكمال أو خلوه من الهنات والماخذ ، فتلك مغالطة حاولت تجنبها وعدم السقوط فيها ، ولكن حسي أننى عقدت العزم على إخضاع التفكير اللغوى المعاصر بمصر لدراسة موضوعية علمية ، فتجزرت من نوازع الهوى والنفس ، وأخلصت النية والعمل ، وجعلت الميزان في أحکامي قائماً على الاحتراس الشديد من التسرع في إصدارها ، والاحتياط من أن تتجاوز النتائج حدود المقدمات ، والبعد عن الذاتية ، والمواقف الانفعالية ، والعواطف الشخصية ، وركزت على الأعمال وحدها ، دونما نظر لشهرة متيبة ، أو علاقة خاصة ، أو انتقاء معين ، كما لم أنظر إلى التقليديين بعين النقص لحافظتهم ، ولا إلى المعاصرين بعين الإجلال لتجديدهم ، بل نظرت بعين العدل إلى الفريقين ، فأعطيت كل ذي حق حقه ، منصفاً من ظلم ، ومبرئاً من اتهم ، ومقوماً من تنكب عن جادة الطريق ، فإن أكن قد أدركت الغاية المرجوة والبغية المنشودة فالحقيقة قصدت والصواب أردت ، وذلك فضل من الله ونعمته ، وإن قصرت وسائلى دون الوصول إلى ما هدفت إليه فمجتهد يأمل أن يكون له من اجتهاده نصيب ، ومن حسن قصده شفيع .

والله أسأل أن ينفع بهذا العمل ، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، والحمد لله أولاً وأخراً .

التمهيد

الآدیات الأولى لنشأة الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر

وليشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : النزعة الحديثية في مصر

المبحث الثاني : روافد الدرس اللغوي المعاصر بمصر

أ - إنشاء أكاديمية المصريية

ب - اسقاط الأساندنة المستشرقين للتدريس بها

ج - إيفاد البعثات العلمية إلى أوروبا للدراسة

د - إنشاء مجمع اللغة العربية

البدايات الأولى لنشأة الدراسات

اللغوية المعاصرة في مصر

إن دراسة الفكر اللغوي لأمة من الأمم ، ومحاولة رصد اتجاهاته في فترة زمنية من فترات التاريخ - تتطلب العودة إلى الماضي القريب الذي سبق الفترة المدروسة ، وقراءته قراءةً تشمل جميع جوانبه ، السياسي منها ، والاجتماعي ، والفكري ؛ وذلك من أجل ربط النتائج بقدماتها ، وتوضيح العلاقة التي تصل بين البيئة التي نشأ فيها ذلك الفكر والتيارات والظواهر الثقافية التي أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في قيام حركة لغوية مميزة .

واعتماداً على هذه النظرة فإن من المفيد البحث عن بدايات النهضة الحديثة في مصر ، والعوامل التي أثرت في قيامها ، وحال اللغة العربية خلال سنواتها ، لعلنا نتوصل بعد ذلك إلى إدراك الحالات التي أخذ بعضها بحجز بعض في نشأة الدراسات اللغوية .

النهضة الحديثة في مصر

حظيت النهضة الحديثة في مصر بكثيرٍ من الدراسات والأبحاث والندوات التي تناولت تأريخها ونتائجها ، حتى بلغت درجةً أصبح الحديث فيها من نافلة القول وتكراره ، لكنني وجدت نفسي مضطراً لتناول هذه القضية باعتبارها تمثل مدخلاً لقضية أخرى أوثق صلةً بموضوع هذا البحث ، وهي روافد الدرس اللغوي المعاصر في مصر .

ومن المعروف أن الحديث عن التأثيرات والمؤثرات هو أشق مجالات التاريخ ، وأكثرها إثارةً وجداً ، بحيث يصبح اختلاف وجهات النظر أمراً لا مندوحة عنه ؛ ولذلك سيمكتفي في هذا الصدد بعرض آراء الباحثين المعاصرين - بمختلف توجهاتها - دون توسيع أو تزيد . إن تاريخ هذه النهضة - كما يرى كثير من الباحثين - يبدأ بالحملة الفرنسية التي قادها نابليون على مصر سنة ١٧٩٨م ، واستمرت حتى سنة ١٨٠١م ، حيث كانت هذه الحملة «أشبه بالنافذة الواسعة التي أطلت منها مصر والشرق على معالم هذه الحضارة الحديثة ، والعلوم المدنية ، فأيقظت منها هذا الموات الذي اكتنفها طوال العصر المغولي ... » (١) .

(١) تاريخ الأدب الحديث، د. حامد حفني داود، ص ١٨-١٩. وينظر في الأدب الحديث، عمر الدسوقي، ١٣٧١/١ فما بعدها، المؤثرات الأجنبية في الأدب العربي الحديث، د. لويس عوض، القسم الأول، مقدمة، بـ، العربية، يوهان فلک، ترجمة/ د. عبد الحليم النجار، ص ٢٣١، مقدمات النهضة الأدبية ==

وقد تمثلت مظاهرها فيها استقدمه قائد هذه الحملة من مطبعة ، ومدارس حديثة لأبناء الفرنسيين في مصر ، ومكتبة عامة ، وإن شائه جمعاً علمياً على غرار الجمع العلمي الفرنسي ، وإصداره المنشورات والصحف المطبوعة (١) .

وفي مقابل هذا الرأي نجد من ينفي أن تكون هذه الحملة قد أحدثت أثراً فكرياً كبيراً في حياة الشعب المصري وعقليته ، فتأثيرها كان ضيقاً ، وفي مجالٍ جدّاً محدود ، لم يتجاوز بعض البيئات الخاصة . لكنه يعترف بـ «أن بنور التجديد التي ألقاها الفرنسيون في البلاد ظلت دفينة ، حتى جاء محمد علي فتعهدوا بالعناية ، فأينعت وأثمرت» (٢) ، وهذا يعني أن الحملة الفرنسية قد أيقظت لدى الشعب المصري الشعور بالتجدد ، لكنها لم تكن تمثل تأريخاً لنضضة عربية حديثة متكاملة ، أو حداً فاصلاً بين فترتين تأريختين متغيرتين .

وهناك من الباحثين من يميل إلى اعتبار عهد محمد علي (١٨٤٨-١٨٥٥م) بدايةً للنضضة الحديثة ، وتمثل ذلك في إيفاده البعثات العلمية إلى أوروبا بدءاً من سنة ١٨٠٩م ، وإحياءه حركة النقل والترجمة عن الغرب في مختلف العلوم ، وتأسيسه مطبعة بولاق (المطبعة

= = = عواملها في مصر ، د. عبدالرشيد عبدالعزيز سالم ، ص ١١ فما بعدها ، تطور الأدب الحديث في مصر من أوائل القرن التاسع عشر إلى قيام الحرب الكبرى الثانية ، د.أحمد هيكل ، ص ١٣ فما بعدها ، الأدب العربي المعاصر في مصر ، د.شويق ضيف ، ص ١١ فما بعدها

(١) لمعرة نتائج هذه الحملة في جوانبها العسكرية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والعلمية، ينظر: عجائب الآثار في الترجم والأخبار ، للمؤرخ عبد الرحمن الجبرتي (ويعد هذا الكتاب المصدر الأهم في تاريخ هذه الفترة) ، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر ، د.محمد فؤاد شكري ، ص ٦٧٥ - ٥٤٦ ، الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، حسين مؤنس ، ص ٧٩ - ٩٣ ، مصر الحديثة ، د.جلال يحيى ، ص ٥٤٧ - ٥٢٠ ، تاريخ الترجمة في مصر في عهد الحملة الفرنسية ، د. جمال الدين الشيال ، ص ١٧ فما بعدها .

(٢) تاريخ التعليم في عهد محمد علي ، د.أحمد عزت عبدالكريم ، ص ٢٦ . وينظر رأيه كاماً في المصدر نفسه ، ص ٢٠ - ٢٦ .

الأهلية) سنة ١٨٢٢ م * ، وإنشائه المدارس المختلفة ، كمدرسة الطب سنة ١٨٢٧ م ، ومدرسة الألسن سنة ١٨٣٥ م ، ... الخ (١) .

ويذهب الأستاذ محمد خلف الله أحمد (١٩٨٣ م) إلى القول : إنه كان للحملة الفرنسية أصداوًها في مجال السياسة والثقافة ، وما تبع ذلك من تطور لغة والأدب ، وزيادة الوعي القومي لدى المصريين ، أما عهد محمد علي فكان بدايةً لمرحلةً مشرّفةً من التجديد الشامل لجميع نواحي الحياة .

ويلمس من حديثه عن النهضة العربية الحديثة أنها بدأت في القرن التاسع عشر ، وبالتحديد نهاية القرن الثامن عشر ، وبداية التاسع عشر ، دون تحصيصها بعهدٍ معينٍ ، أو فترة زمنية محددة . أما الحملة الفرنسية وعهد محمد علي فيمثلان عنده نقطة وقفٍ صالحٍ في مسيرة النهضة الحديثة (٢) ، وهذا ما ذهب إليه الأستاذ عمر الدسوقي (٣) .

ويمتّح الدكتور عبداللطيف حمزة كلاً من الحملة الفرنسية وعهد محمد علي ، ويعدهما فاتحةً للنهضة الحديثة ، غير أنه يرى أن تأثير الحملة الفرنسية على النهضة الحديثة ليس في مستوى تلك المنجزات العلمية التي أحدثها محمد علي ، أما البداية الصحيحة لهذه النهضة فقد كانت - فيما يراه - بانفصال مصر عن الدولة العثمانية (٤) .

(*) هناك خلاف بين الباحثين حول تحديد سنة إنشاء هذه المطبعة ، ينظر : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي ، د. جمال الدين الشيال ، ص ١٩٥ - ١٩٦ ، مطبعة بولاق في عهدها الأول ، د. خليل صابات ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد ٢٢ ، الجزء ٢ ، ١٩٦٥ م ، ص ٦٦-٦٨ .

(١) ينظر : تاريخ آداب اللغة العربية ، جورجي زيدان ، ٤/٦٦ فما بعدها ، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ، د. محمد بديع شريف وأخرون ، ص ٢٥-٣٢ ، اللغة العربية عبر القرون ، د. محمود فهمي جازى ، ص ٦١ . ولمزيد من التفاصيل حول المنجزات الحضارية والعلمية والثقافية التي تمت في عهد محمد علي ينظر : العثاثات العلمية في عهد محمد علي ، ثم في عهدي عباس وسعيد ، الأمير عمر طوسون ، عصر محمد علي ، عبد الرحمن الرافعى بك ، ص ٤٦٤-٥٧١ ، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي ، د. جمال الدين الشيال ، تاريخ التعليم في عهد محمد علي ، د. أحمد عزت عبدالكريم .

(٢) معالم التطور الحديث في اللغة العربية وأدابها ، ص ٥ - ٩ .

(٣) في الأدب الحديث ، ص ١٥ - ٢٣ .

(٤) الصحافة والأدب في مصر ، ص ٢١-٢٤ ، وينظر له - أيضاً - : أجواء فكرية وسياسية عاشر فيها الأدب الحديث والصحافة المصرية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد ١٦ ، الجزء ٢ ، ١٩٤٥ م ، ص ٨٥ فما بعدها .

وقدّرًا من هذا الرأي ما ذكره بعض الباحثين من أن ولادة هذه النهضة قد استهلت بإعلان استقلال مصر عن تركيا ، وربط صيتها بالعالم الخارجي ، وروز البرجوازية المصرية الحديثة ، وظهور الترجمات العربية للأدب الأوربي ، أي في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، وبالتحديد في عهد علي بك الكبير (١٧٦٣ - ١٧٧٣ م) .
ويرفض صاحب هذا الرأي أن تكون الحملة الفرنسية أو عهد محمد علي بدايةً لعصرٍ حديثٍ ونهضةٍ جديدة (١) .

وهكذا نرى أربعة آراء إزاء هذه القضية* ، أحدها ينتصر للحملة الفرنسية ، ويرى أنها نقطة البدء في النهضة العربية الحديثة ، والثاني ينتصر لعهد محمد علي ، ويرى أنه مرحلة البدء الحقيقي لهذه النهضة ، والثالث يزاوج بين هاتين الفترتين ، ويعدّهما عنصرين متكملين لقيام هذه النهضة ، أما الرابع فيرفض ما تقدم من آراء ، ويرى أن النهضة الحديثة أقدم نشأةً مما ذكر بكثير .

ويتبّع من بعدهم الآقوال المتقدمة أن نقطة الارتكاز في الحكم على النهضة الحديثة - من حيث هي مفهوم فكري لا تاريخ زمني - هي اتصال الشرق بالغرب ، أو كما يقول بعض المعاصرين : «احتلال العالم الغربي العملي المادي بالعالم الشرقي الروحي ، والتغلب على الحواجز الطبيعية الفاصلة بينهما » (٢) .

ومهما يكن من شيء فإن الرأي الذي نرتضيه في هذا الصدد ، والذي تؤيده الشواهد التاريخية ، والأدلة الواقعية الملموسة ، هو أن هاتين المرحلتين تمثلان منعطفاً أساسياً في تكوين مصر الحديثة - بوجهٍ خاص - ، والنهاية العربية الحديثة - بوجهٍ عام - ، فلئن كانت حملة نابليون على مصر نعمةً في طيبة نعمة - كما يقول الأستاذ محمد خلف الله أحمد (٣) -، فإن عهد محمد علي يمثل نعمةً خالصةً في تاريخ النهضة المصرية الحديثة .

(١) دراسات في الأدب العربي الحديث ، د. عطية عامر ، ص ٢٥ - ٤٩ .

(*) هناك آراء أخرى في تاريخ النهضة العربية الحديثة ، للمزيد ينظر: مصر الحديثة ، د. جلال يحيى ، ص ٩ فما بعدها ، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ، د. محمد بدیع شریف وآخرون ، ص ٢٢ - ٢٥ .

(٢) أسباب النهضة العربية في القرن التاسع عشر ، أنيس الصوّلي ، ص ٥٨ .

(٣) معالم التطور الحديث في اللغة العربية وأدابها ، ص ٥ .

ويرد علينا في هذا المقام السؤال التالي : ما حال اللغة العربية والدراسات اللغوية بعامة في مصر خلال سنوات النهضة الحديثة ، أي في القرن التاسع عشر على وجه الإجمال ؟ وللإجابة عنه بشكلٍ مختصرٍ نقول : إن وضعها أيام الحكم العثماني للبلاد العربية - ومن بينها مصر - كان مزرياً ، فقد اجتمعت عليها عوامل الضعف في علومها وأدابها ، وزاحتها اللغة التركية في شؤون السياسة والقضاء والتعليم ، واصطبغت بشوائب العجمة والعامية ، فلما قدمت الحملة الفرنسية على مصر واستمرت زهاء ثلاثة سنوات ، لم يكن حال الدراسات اللغوية بأحسن مما كان عليه ، على الرغم مما قد يبدو من مظاهر التقدم والرقي العلمي على هذه الفترة ، وينجيء محمد على باشا للحكم سنة ١٨٠٥م بذات الحياة تسرى في جسد اللغة العربية ، وقد تم ذلك بواسطة النهضة التعليمية ، وحركة الترجمة ، وخلال سنوات حكم محمد علي^{*} لمصر المتدة من ١٨٤٨م حتى ١٨٨١م ، كان حال اللغة العربية بين مذ وجذر ، فاتسنت أكثر مؤلفات علماء اللغة في هذه الفترة بالشروح والتلخيصات ، والحاواشي ، والمتون ، والتقريرات ، كما تميزت هذه الفترة بظهور شخصياتٍ مؤثرةٍ ، كان لها كبير الأثر في تطور الدراسات اللغوية العربية ، ويزر من هذه الأسماء رفاعة الطهطاوي (١٨٧٣-١٨٠١م) ، وحسين المرصفي (١٨٨٩-٩م) ، وعبدالله فكري (١٨٣٤ - ١٨٨٩م) ، وعبدالله الدليم (١٨٤٥ - ١٨٩٦م) ، وأمين فكري (١٨٥٦ - ١٨٩٩م) ، والشيخ محمد عبده (١٩٠٥-١٨٤٩م) ، وحمزة فتح الله (١٨٤٩ - ١٩١٨م) ، وحفني ناصف (١٨٥٦ - ١٩١٩م)^(١) .

ولما خلف هذه الأسرة في حكم مصر الاحتلال الإنجليزي سنة ١٨٨٢م ، بدأت مرحلةً قائمةً من مراحل الدراسات اللغوية العربية، إذ نشأ صراع قوي بين العربية وحكم المستعمر، مُنئت فيه لغة القرآن بنكساتٍ عديدةٍ ، لعل من أشدتها تأثيراً عليها هو ما أسماه الدكتور

(*) تولى الحكم بعد محمد على باشا ابنه إبراهيم باشا ، ولكن المنية عاجلته سريعاً ، حيث توفي سنة ١٨٤٩م ، وخلفه عباس الأول ، واستمر في الحكم من سنة ١٨٤٩-١٨٥٤م ، ثم جاء سعيد في الفترة ١٨٥٤-١٨٦٣م ، وتولى السلطة بعدهما الخديوي إسماعيل وظل عليها حتى سنة ١٨٧٩م ، وجاء بعده الخديوي توفيق - ابنه - ، واستمر حتى قيام الثورة العربية سنة ١٨٨١م بقيادة الزعيم أحمد عرابي .

(١) لعرفة الآثار العلمية لهؤلاء الرواد ينظر : تاريخ آداب اللغة العربية ، جورجي زيدان ، ٤/٢٣٠ فما بعدها ، معالم التطور الحديث في اللغة العربية وأدابها، ص ١٢٣ فما بعدها .

مُحَمَّد فَهْمِي جَازِي بِالسِّيَاسَةِ التِّجْزِيَّةِ الْبَرِطُونِيَّةِ لِمَصْرَ (١) ، الْمُتَّمَثَةُ فِي الدِّعْوَةِ إِلَى الْعَامِيَّةِ وَهُجُورِ الْكِتَابَةِ بِالْفَصْحَى ، تَلَكَ الدِّعْوَةُ الَّتِي حَمَلَ وَزَرَهَا مَهْنَدِسُ الرَّى الْبَرِطُونِيُّ «وَلِيمُ وَلِكُوكُس»* ، وَرَدَّدَهَا بَعْضُ الْأَجَانِبِ الَّذِينَ أَقَامُوا فِي مَصْرَ ، وَشَارَكَ فِيهَا بَعْضُ مُفَكَّرِي مَصْرِ الَّذِينَ كَانُوا يُعْتَقِدُ أَنَّهُم مِّن سُدُنِ الْفَصْحَى وَحَمَاتِهَا . وَمِنْ ضَمِّنِ تَلَكَ النِّكَسَاتِ إِصْدَارِ الإِنْجِلِيزِ قَرَاراً يُجْعَلُ لِغَةُ التَّعْلِيمِ فِي الْمَدَارِسِ هِيَ الْإِنْجِلِيزِيَّةِ .

وَكَانَ مِنَ الطَّبِيعِيِّ فِي ظَلِلِ هَذَا الْوَضْعِ الْمُضْطَرِبِ أَنْ تَخْرُجَ الدِّعَوَاتِ لِلْعُنَيَايَةِ بِاللِّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي جَمِيعِ فَرَوْعَاهَا ، وَمَحَاوِلَةِ إِصْلَاحَهَا ... ، تَلَكَ الدِّعَوَاتُ الَّتِي اتَّسَمَّ بَعْضُهَا بِطَابِعِ النِّيَّةِ الصَّادِقَةِ ، وَالْتَّجَرِدِ الْكَاملِ مِنْ أَيِّ غَرْضٍ ، وَبَعْضُهَا الْآخَرُ اتَّصَفَ بِسُوءِ النِّيَّةِ ، وَخَبَثَ الْمَهْدَفَ (٢) !

وَبِصَفَّةِ عَامِيَّةٍ كَانَتْ تَلَكَ الدِّعَوَاتِ فِي صُورَتِهَا مَقْدِمَةً أَوَّلَى لِتَطْوِيرِ الْدِرْسِ الْلُّغُوِيِّ الْمُعَاصِرِ فِي مَصْرَ ، وَلَا نَنْسَى - وَنَحْنُ فِي هَذَا الْمَقَامِ - أَنْ نُؤَكِّدَ أَنَّ الْأَزْهَرَ بَقِيَ طَوَالَ تَلَكَ الْفَتَرَةِ حَصِّنَاً مُنِيَّاً ضِدَّ الْحَمَلَاتِ الدَّاعِيَةِ إِلَى الغَضَّ مِنْ شَأنِ الْلِّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَالتَّقْلِيلِ مِنْ دُورِهَا فِي حَيَاةِ الْأَمَّةِ .

وَلَا أَهْلَّ الْقَرْنِ الْعَشَرَوْنَ ، وَبِخَاصَّةٍ بَعْدِ إِنْشَاءِ الْجَامِعَةِ الْمَصْرِيَّةِ سَنَةَ ١٩٠٨م ، وَثُوَرَةِ سَعْدِ زَغْلُولِ سَنَةَ ١٩١٩م ، بِدَأَتِ الْدِرْسَاتِ الْلُّغُوِيَّةِ فِي مَصْرٍ تَنْحُوا مِنْحَى آخَرَ ، وَتَسْيِيرُ وجْهَةٍ غَيْرِ الَّتِي أَفْنَاهَا فِيهَا مُضِيُّ مِنْ فَتَرَاتٍ تَارِيَخِيَّةٍ ، وَهَذَا مَا سَتَبَّيْنَهُ مِنْ خَلَالَ حَدِيثِنَا عَنْ رَوَافِدِ الْدِرْسِ الْلُّغُوِيِّ الْمُعَاصِرِ فِي مَصْرَ ، وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنْ عَرْضٍ تَحْلِيلِيٍّ لِإِسْهَامَاتِ لُغُوِيِّ مَصْرٍ فِي هَذَا الْدِرْسِ .

(١) الْلِّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ عَبَرَ الْقَرْوَنَ ، ص ٧٥ .

(*) كَانَ ذَلِكَ فِي مَحَاضِرِ الْأَقْاهَا فِي نَادِيِ الْأَزِيْكِيَّةِ سَنَةَ ١٨٩٣م ، وَعَنْوَانُهَا (لِمَ لَمْ تَوْجَدْ قَوْةُ الْاِخْتَرَاعِ لِدِيِ الْمَصْرِيِّينَ الْآنِ) ، وَنُشِرتَ فِي مَجَلَّةِ الْأَزْهَرِ ، العَدْدُ الْأَوَّلُ ، السَّنَةُ السَّادِسَةُ ، ١٨٩٣م ، ص ١٠-١ . وَلِزِيدِ مِنِ التَّفَاصِيلِ يَنْظُرُ : تَارِيخُ الدِّعْوَةِ إِلَى الْعَامِيَّةِ وَآثَارُهَا فِي مَصْرَ ، دَفْنُوْسَةُ زَكْرِيَا سَعِيدَ ، ص ٣١-٣٧ ، الْلِّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ بَيْنَ حَمَاتِهَا وَخَصُومَهَا ، أُنُورُ الْجَنْدِيَّ ، ص ٥٤-٥٨ .

(٢) لِعْرَفَةُ أَوْضَاعِ الْلِّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ خَلَالَ هَذِهِ الْفَتَرَاتِ يَنْظُرُ : لِغَةُ الْإِدَارَةِ الْعَامِيَّةِ فِي مَصْرَ فِي الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ ، عَبْدِالسَّمِيعِ سَالِمِ الْمَهْرَاوِيِّ ، الْمَوْلَدُ ، دراسَةٌ فِي نُوْوَرِ وَتَطْوِيرِ الْلِّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْعَصَرِ الْحَدِيثِ ، دَحْلَمِي خَلِيلَ ، ص ٩ فَابْعَدَهَا ، الْلِّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ بَيْنَ حَمَاتِهَا وَخَصُومَهَا ، أُنُورُ الْجَنْدِيَّ ، ص ٤٣-٥١ ، الْعَرَبِيَّةُ ، يُوهَنَانُ فَلَكَ ، ص ٢٣٠-٢٣٤ ، الْأَدَابُ الْعَرَبِيَّةُ فِي الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ ، الْأَبُ لَوِيسُ شِيجُوُسُوُوِيُّ .

روافد الدرس اللغوي المعاصر في مصر

لم تنشأ الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر من فراغ ، بل أسهمت في نشأتها عوامل عديدة ، مكنتها من أن تسم بطابع مميز ، ترك آثاره واضحة على الحركة اللغوية المعاصرة . ليس هذا فحسب ، بل تبوأت هذه الدراسات منزلة الصدارة على مaudاها من دراسات مماثلة في أقطار الوطن العربي .

إن هذه الروافد (العوامل) التي هيأت لهذه الدراسات مكان الريادة ، ليست وليدة لحظتها ، أو نتاج فترة زمنية قصيرة ، ولكنها في إرهاصاتها امتداد لتأريخ طويل ، تعاقبت عليه أجيال استطاعت بفضل إخلاصها وتفانيها للغة القرآن أن تحقق لها ذلك الطابع ، وتنجحها تلك المنزلة .

لقد كانت تلك الروافد بمثابة لبياتٍ متكملاً في صرح الدرس اللغوي المعاصر في مصر ، وعلى الرغم من تداخل كثير منها ، وتشابك أطرافها ، بحيث يصعب الفصل بينها ، فإن التناول الموضوعي ، والدرج الزمني يحتم استقلال كل راقي عن الآخر ، الأمر الذي يجعل كل واحدٍ منها يبدو كأنه غير متصل بالآخر ، علاقةً وتارياً .

والواقع أن تلك العوامل التي سأاستعراضها في هذا البحث ليست هي وحدها التي أرسست دعائيم هذه الدراسات اللغوية ، بل إنها تمثل المعلم الكبرى التي كان لها من التأثير والأهمية ما لم يكن لغيرها ، ولذلك أسارع إلى القول : إنني في هذا المقام لست في مجال البحث الاستيعابي لكافة العوامل التي أسهمت في نشأة هذه الدراسات ، ولكنه - على نحوٍ خاص - مقدمة تمهيدية لإيراز أهم العوامل التي أحسب أنه كان لها تأثير على الدرس اللغوي المعاصر في مصر ، ولذا فإن ما يرد في هذا الصدد من معلوماتٍ تاريجية ليس مهمًا في حد ذاته ، ولكنه مهم في تبيان التيارات التي ساعدت على قيام نمطٍ مختلفٍ من أنماط التفكير اللغوي في الدراسات العربية بعامة - هذا من جهة - ، ومن جهة أخرى فإن تلك الروافد التي غذّت هذا الدرس وأعطته بعدها فكريًا وحضارياً متميزاً لم يقتصر أثرها على اللغة فحسب ، وإنما شمل الأدب والفنون ، وغيرهما من المجالات المعرفية .

- وقد أمكن بعد استعراض الملايين التاريجية للفترة الموضوعة لدراستنا (١٩٣٢)

١٩٨٥ م) - بصفةٍ خاصةٍ - ، وبداية القرن العشرين - بصفةٍ عامةٍ - من جميع جوانبها الفكرية ، والسياسية ، والاجتماعية ، أن نُحدِّد أَهْمَ تلَكَ الرَّوَافِدَ* ، فتبيَّنَ أَنَّهَا تَمثُّلُ فِي الْآتِي :

أولاً - إنشاء الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨ م .

ثانياً - استقدام الأساتذة المستشرقين للتدريس بها .

ثالثاً - إيفاد البعثات العلمية إلى أوروبا للدراسة .

رابعاً - إنشاء مجمع اللغة العربية سنة ١٩٣٢ م .

(*) هناك روافد أخرى كان لها - دون شك - دور في الحركة اللغوية المعاصرة في مصر ، منها : نشاط الصحافة الأدبية ، والترجمة ، والطباعة ، والعناية بنشر الكتب القديمة ، وتأسيس الجمعيات العلمية والأندية الأدبية ، ووجود المؤسسات الثقافية التابعة لجامعة الدول العربية ، كعهد البحوث والدراسات العربية (معهد الدراسات العربية العالمية سابقاً) أُنشئ سنة ١٩٥٣ م ، والمدارس الأجنبية ، وبهجة العقول العربية إلى مصر ... الخ . لمزيد من التفاصيل ينظر : بحوث ودراسات فيعروبة وأدابها ، محمد خلف الله أحمد ، ص ١٧٩-١٩٧ ، أسباب النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر ، أنيس الصولي ، ص ٥٧ فما بعدها ، الأدب العربي المعاصر في مصر ، د. شوقي ضيف ، ص ١٨-٢٦ .

إنشاء الجامعة المصرية

ما لا شك فيه أن قيام هذه الجامعة كان له من الآثار الإيجابية على المجتمع المصري - والمجتمع العربي بعامة - ما يُسوغ لنا اعتباره حدثاً تارياً خلياً فريداً، ونقطة بدء في مسار الثقافة العربية الحديثة ، و « معلماً من معالم التطور الكبرى لدراسات اللغة العربية وأدابها ». (١)

ويعود تاريخ الدعوة لإنشاء هذه الجامعة إلى فترةٍ مبكرةٍ من هذا القرن ، حيث تذكر بعض المصادر أن أول من اقترح إنشاء كليةٍ جامعيةٍ في مصر هو جورجي زيدان (١٩١٤م)، وذلك فيما كتبه من مقالاتٍ متعددةٍ على صفحات مجلة الملال بدءاً من سنة ١٩٠٠م (٢). وتبني هذا الاقتراح الزعيم الوطني مصطفى كامل (١٩٠٨م) ، فدعا سنة ١٩٠٤م على صفحات جريدة اللواء إلى إنشاء كليةٍ للأمة، وأشار هذه الدعوة مرةً ثانيةً سنة ١٩٠٥م ، مقترحًا تسميتها « كلية محمد علي » ، ولقيت تجاوباً نسبياً من بعض الأعيان ، إلا أن المشروع أُوقف لعدم تأييد الخديوي عباس الثاني له .

وظل هذا المشروع يعرض بين الفينة والأخرى ، مقررناً بالتصور العام الذي يتبعه أن يقوم عليه إنشاء هذه المؤسسة العلمية ، إلى أن تم تشكيل لجنةٍ تحضيريةٍ ، كان وكيل رئيسها سعد زغلول (١٩١٧م) وسكرتيرها قاسم أمين (١٩٠٨م) ، وسرعان ما وجهت هذه اللجنة إلى المجتمع المصري نداءً تعلن فيه الغرض من إنشاء هذه الجامعة التي اتفق على تسميتها « الجامعة المصرية » .

وفي ٢٤ مارس ١٩٠٨م اجتمعت اللجنة ببراي الأمير أحمد فؤاد - رئيس لجنة تأسيس الجامعة - وتقرب بدء النشاط الجامعي على محورين : الأول - إيفاد بعثةٍ مكونةٍ من عشرة طلاب إلى جامعات إنجلترا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وسويسرا ؛ ليكونوا نواةً الهيئة التدريسية بالجامعة ، وكان نصفهم في الآداب ، والنصف الآخر في العلوم ، والمحور الآخر بدء الدراسة بمحاضراتٍ في تاريخ الحضارة القديمة في الشرق ، والحضارة الإسلامية ، وأداب اللغة العربية ، والفرنسية ، والإنجليزية .

(١) معالم التطور الحديث في اللغة العربية وأدابها ، ص ٣ .

(٢) ينظر : تاريخ أداب اللغة العربية ، جورجي زيدان ، ٣٣/٣٤ ، الجامعة المصرية القديمة ، نشأتها ودورها في المجتمع ، د. عبد المنعم الجماعي ، ص ٨ - ٩ ، ٢٠ ، جامعة القاهرة ، ماضيها وحاضرها ، د. رؤوف عباس حامد ، ص ٣٤ .

وفي ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ افتتحت الجامعة ، وبدأت بذلك مرحلةً من مراحل التاريخ الثقافي لمصر المعاصرة ، وفي ١١ مارس ١٩٢٥ صدر مرسوم ملكي بضم هذه الجامعة الأهلية إلى الحكومة ، وتسميتها « الجامعة المصرية » ، ثم تحول مسماها سنة ١٩٤٠ إلى جامعة فؤاد الأول ، ولما قامت الثورة سنة ١٩٥٢ أطلق عليها جامعة القاهرة (١) .

وتُعدُّ جامعة القاهرة أمَّ الجامعات المصرية ، وبخاصةٍ جامعة فاروق الأول (الإسكندرية حالياً) التي أنشئت سنة ١٩٤٢ م ، وجامعة إبراهيم باشا (عين شمس حالياً) ، وجامعة محمد علي باشا (أسيوط حالياً) اللتان أنشئتا سنة ١٩٥٢ م .

وتععددت بعد ذلك الجامعات المصرية حتى بلغت - فيها أعلم - ثلث عشرة جامعة ، بما فيها جامعة الأزهر ، والجامعة الأمريكية .

هذه لمحَّة موجزة عن تاريخ الجامعة المصرية ، ولا بدَّ هنا من وقفةٍ عند الدور الذي اضطاعت به الجامعة في الحركة اللغوية خلال القرن العشرين .

إننا إذا أردنا معرفة ذلك فيلزمـنا الحديث عن الأساتذة المستشـرقـين الذين استقدمـتهم الجامعة منذ إنشـائـها للتدريـس بها ، والأثر الذي تركـوه على هذه الحـرـكة ، كـما أنـ من المـفـيد الحديث عن البعثـات العلمـية - وبخـاصـة اللـغوـيـة منها - التي أوفـدتـها الجـامـعـة إلى أورـبا ، وما قـامـ به أـعـضـاؤـها من دورٍ رـيـاديـيـ كانـ لهـ أـثـرـهـ علىـ تـطـورـ الـدـرـسـ الـلـغـوـيـ المـعاـصـرـ فيـ مـصـرـ .

(١) مـعـرـفـةـ تـأـرـيخـ نـشـأـةـ هـذـهـ الجـامـعـةـ ،ـ وـالأـحـدـاثـ الـتيـ واـكـبـتهاـ -ـ عـلـىـ وـجـهـ التـفـصـيلـ -ـ يـنـظـرـ :ـ الـأـمـيرـ أـحـمـدـ فـؤـادـ وـنـشـأـةـ الجـامـعـةـ المـصـرـيـةـ ،ـ أـحـمـدـ عـبـدـ الفتـاحـ بـدـيرـ ،ـ الجـامـعـةـ المـصـرـيـةـ الـقـدـيـمةـ ،ـ دـ.ـ عـبـدـ المـنـعـمـ الجـمـيعـيـ ،ـ جـامـعـةـ القـاهـرـةـ ،ـ دـ.ـ رـؤـوفـ عـبـاسـ حـامـدـ .

استقدام الأساتذة المستشرقين

لقد كانت الجامعة المصرية منبراً من منابر رواج المذاهب الغربية في الفكر المصري، وخاصة الأدب ونقده، واللغة وعلومها، وكان هذا أثراً من آثار أولئك الأساتذة المستشرقين الذين استعانت بهم الجامعة لإلقاء المحاضرات على طلابها.

وخير من يُصوّر هذا المذهب الجديد الذي أحدثه هؤلاء المستشرقون في الدرس الأدبي والنقدi الدكتور طه حسين (١٩٧٣م)، في مقدمة كتابه (تجديد ذكرى أبي العلاء) (١)، وتقديمه لكتاب نالينو - أحد الأساتذة الأوائل الذين حاضروا في هذه الجامعة - (تأريخ الأدب العربية) (٢).

كان هؤلاء الأساتذة من جنسياتٍ مختلفةٍ، ويمثلون مدارس واتجاهاتٍ فكريَّةٍ متعددةٍ، ويأتي في مقدمتهم العالِّمة أغناطيوس جويدي Ignazio Guidi (١٩٣٥م)، شيخ المستشرقين الإيطاليين في اللغات السامية، وأستاذ هذه اللغات بجامعة روما، وكانت محاضراته عن موضوع أدبيات الجغرافيا والتاريخ واللغة عند العرب، باعتبار علاقتها بأوروبا وخصوصاً بإيطاليا، وذلك سنة ١٩٠٨م (٣)، وقد نشرت له كلية الآداب سنة ١٩٣٠ كتاب (المختصر من علم اللغة العربية الجنوبية القديمة) (٤).

وفي عامي ١٩١٠، ١٩٠٩م دعت الجامعة الأستاذ «كارلونا لينو C.Nallino» (١٩٣٨م) الأستاذ بجامعة روما؛ لإلقاء محاضراتٍ في تأريخ علم الفلك (٥)، وتأريخ آداب اللغة العربية (٦)، ثم دعته مرةً أخرى سنة ١٩٢٧م للتدرис بقسم اللغة العربية واللغات الشرقية، ومكث بها نحوَ من خمس سنوات (٧).

(١) ص ٥ - ١٠ (الطبعة الثالثة).

(٢) ص ٥ - ١٢ (الطبعة الثانية).

(٣) بدأ بهذه المحاضرات يوم الثلاثاء ٢٢ ديسمبر ١٩٠٨م، وفرغ منها يوم الأحد ٢١ مارس ١٩٠٩م. وقد نشرت تباعاً في مجلة الجامعة المصرية، ثم صدرت على هيئة كتابٍ مستقلٍ يحمل العنوان نفسه.

(٤) ينظر : المستشرقون ، نجيب العققي ، ٣٧٧-٣٧٥/١ (الطبعة الثالثة) ، الكتاب الفضي لكلية الآداب ، ص ١٤٨.

(٥) طبعت في روما سنة ١٩١١م بعنوان (علم الفلك ، تأريخه عند العرب في القرون الوسطى).

(٦) طبعت محاضرات تأريخ آداب اللغة العربية بهذا العنوان سنة ١٩٥٤م ، دار المعارف بمصر، وصدرت في طبعتها الثانية ١٩٧٠م ، عن الدار نفسها.

(٧) المستشرقون ، ٣٧٧/١ - ٣٨٠.

وفي عام ١٩٢٥م انتدبـت الجامعة الأستاذ « كازانوفا P.Casanova » (١٩٢٦م) الأستاذ في معهد فرنسـا ، لتدريس قـهـة اللغة العربية (١) ، كـما استقدمـت سنة ١٩٢٦م الأستاذ « ميكلا نجلو جويدي M. Guidi » وهو ابن جويدي ، وأـستاذ اللغة العربية بـجامعة رومـا ؛ للـتدريس بـقـسم اللغة العربية والـلغـات الشرقيـة ، ومـكـثـ بها حتى ١٩٢٩م (٢) .

وفي عام ١٩٢٩م استـقدمـت الجامعة الأـستـاذ « بـرجـشتـراسـر M. G. Bergestrasser » (١٩٣٢م) من جامعة مـيونـخـ بـالـمـلـانـيـا ، لـلـقاء سـلـسـلـةـ من المـحاضـرات عن التـطـور النـحـوي لـلـغـةـ العربية (٣) ، ثم دـعـتهـ فيـ العـامـ الجـامـعيـ ١٩٣١ - ١٩٣٢م ، فـأـلقـىـ مـحاضـراتـ عنـ قـوـاعـدـ نـشـرـ النـصـوصـ العـربـيةـ (ـ تـحـقـيقـ الـخـطـوـطـاتـ) (٤) عـلـىـ طـبـةـ قـسـمـ اللـغـةـ العـربـيةـ ، فـرعـ اللـغـاتـ السـامـيـةـ .

وفي عام ١٩٢٩م جاء الأـستـاذ « ليـتـمان E. Littman » (١٩٥٨م) من جـامـعـةـ توـينـجنـ بـالـمـلـانـيـاـ ، لـتـدـرـيسـ تـأـريـخـ الـلـغـاتـ السـامـيـةـ وـآـدـابـهاـ ، وـقـدـمـ ثـانـيـةـ سـنـةـ ١٩٤٨ـمـ ، وـأـلـقـىـ مـحاضـراتـهـ عـنـ بـقـايـاـ الـلـهـجـاتـ العـربـيـةـ فـيـ الـأـدـبـ الـعـرـبـيـ (٥)ـ ، وـعـنـ أـسـمـاءـ الـأـعـلـامـ فـيـ الـلـغـاتـ السـامـيـةـ (٦)ـ ، وـغـيرـ ذـلـكـ .

(١) المستـشرـقـونـ ، ٢٢٥/١ - ٢٢٦ـ . وـيـنـظـرـ : الـأـدـابـ الـعـربـيـةـ فـيـ الـرـبـعـ الـأـوـلـ مـنـ الـقـرـنـ الـعـشـرـينـ ، الـأـبـ لوـيسـ شـيخـوـ الـسـوـعـيـ ، صـ ١٢٥ـ ، الـكـتـابـ الـفـضـيـ لـكـلـيـةـ الـأـدـابـ ، صـ ٤٢ـ .

(٢) المستـشرـقـونـ ، ٣٨١/١ - ٣٨٢ـ . وـيـنـظـرـ : الـكـتـابـ الـفـضـيـ لـكـلـيـةـ الـأـدـابـ ، صـ ٤٢ـ .

(٣) نـشـرـ هـذـهـ مـحاضـراتـ فـيـ كـتـابـ يـحـمـلـ العنـوانـ نـفـسـهـ تـأـمـيـذـهـ الـدـكـتـورـ مـحمدـ حـمـدـ الـبـكـرـيـ سـنـةـ ١٩٢٩ـمـ ، مـطـبـعـ السـماـحـ .

(٤) نـشـرـهـ - أـيـضاـ - الـدـكـتـورـ مـحمدـ حـمـدـ الـبـكـرـيـ بـعـنـوانـ (ـ أـصـوـلـ نـقـدـ الـنـصـوصـ وـنـشـرـ الـكـتـبـ) سـنـةـ ١٩٦٩ـمـ . وزـارـةـ الـثـقـافـةـ ، مرـكـزـ تـحـقـيقـ الـتـرـاثـ ، مـطـبـعـةـ دـارـ الـكـتـبـ . يـنـظـرـ : المستـشرـقـونـ ، ٧٤٧/٢ـ .

(٥) نـشـرـهـ فـيـ مـجـلـةـ كـلـيـةـ الـأـدـابـ ، جـامـعـةـ فـؤـادـ الـأـوـلـ ، الـمـجـلـدـ ١٠ـ ، الـجـزـءـ ١ـ ، ١٩٤٨ـمـ ، صـ ٤٤ـ - ٤٤ـ .

(٦) نـشـرـهـ فـيـ الـمـجـلـةـ نـفـسـهـاـ ، الـمـجـلـدـ ١٠ـ ، الـجـزـءـ ٢ـ ، ١٩٤٨ـمـ ، صـ ٥٦ـ - ٥٦ـ ، وـالـمـجـلـدـ ١١ـ ، الـجـزـءـ ١ـ ، ١٩٤٩ـمـ ، صـ ٢٦ـ - ٢٦ـ . ولـزيـدـ مـنـ التـفـاصـيلـ يـنـظـرـ : المستـشرـقـونـ ، ٧٨٧-٧٨٤/٢ـ .

واستقدمت الجامعة من ألمانيا الأستاذ « شاده M. A. Schaade » (١٩٥٢ م) للتدريس في القسم السابق ، ومكث فيها أربعة أعوام ١٩٣٠ - ١٩٣٤ م ، نشر خلالها أبحاثاً قيمة في صحيفة الجامعة المصرية (صدر أول أعدادها في أكتوبر ١٩٢٣ م) (١) ، ومن تلك الأبحاث علم الأصوات عند سيبويه وعندها (٢) ، رسم لغات أجنبية بالخط العربي وكتابية العربية بحروف أجنبية (٣) .

وفي عام ١٩٣٦ م دعت الجامعة الدكتور « بول كراوس P. Krawas » (١٩٤٤ م) الأستاذ بجامعة برلين للعمل أستاذًا للغات السامية ، ومكث بها حتى عام ١٩٤٤ م ، أسهم خلالها في تأسيس قاعة الدراسات الشرقية (٤) .

ومن أولئك المستشرقين الألمان الذين درسوا في دار العلوم ثم الجامعة المصرية الدكتور « إسرائيل ولفسون Wolfensohn Y. » الملقب بأبي ذؤيب ، وكان يحاضر لهم في اللغات السامية ، وقد حصل على درجتي الليسانس والدكتوراه من الجامعة المصرية ، وأصدر سنة ١٩٣٠ م كتابه (تاريخ اللغات السامية) (٥) .

ولم تكن سياسة الاستقدام هذه خاصةً بالجامعة المصرية - وحدها - ، بل سارت عليها جامعة فاروق الأول (الإسكندرية) في العامين الدراسيين ٤٧ - ٤٨ م دعت الجامعة الأستاذ « برونسال Provencal L. » أستاذ اللغة والحضارة العربية بالسريون : لإلقاء محاضرات في أدب الأندلس وتاريخها (٦) ، وكان قد جاء سنة ١٩٣٨ م للجامعة المصرية لاعطاء محاضرات في قسم التاريخ .

(١) الجامعة المصرية القديمة ، ص ٥٧-٥٨ .

(٢) نشره في السنة الثانية ، العدد الخامس ، ١٩٣١ م ، ص ٣-١٦ ، والسنة الثانية ، العدد السادس ، ١٩٣١ م ، ص ١٣-٢٦ . وكان هذا البحث في أصله محاضرة ألقاها في قاعة الجمعية الجغرافية الملكية سنة ١٩٣١ م .

(٣) نشره في السنة الثانية ، العدد الرابع ، ١٩٣٣ م ، ص ٣-٨ . ولمعرفة آثاره العالمية ينظر : المستشرقون ، ٢/٥٧٧ .

(٤) المستشرقون ، ٢/٢٦٧ - ٢/٥٧ .

(٥) نفسه ، ٢/٦٧ . وينظر : دراسة أدب اللغة العربية بمصر ، أحمد الشايب ، ص ١٤ ، الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية ، ص ٢٣٦ .

(٦) صدرت هذه المحاضرات ضمن مطبوعات كلية الآداب بجامعة فاروق الأول ، سنة ١٩٥١ م ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ترجمتها إلى العربية / د. محمد عبدالمادي شعيرة ، وراجعها عبد الحميد العبادي بك .

ويطول بنا الحديث لو استعرضنا أسماء هؤلاء المستشرقين؛ إذ إنه ما من قسمٍ من أقسام الجامعة المصرية إلا وفيه أستاذ أو أستاذة زائرٌ (١) .

ولنا أن نقول بعد هذا: إن أكثر هؤلاء المستشرقين^{*} الذين دعوهم بعض الجامعات المصرية لإلقاء المحاضرات على طلابها، وإطلاعهم على الجديد من المناهج والاتجاهات في الدراسات الإنسانية، كان لهم دور رياضي في تقدم هذه الدراسات، ومن بينها الدرس اللغوي المعاصر في مصر.

لقد كان هذا التوجه نافذةً أطلَّ منها الشرق العربي على الغرب، مما كان له كبير الأثر في ميلاد حركةٍ لغويةٍ ذات ملجمٍ تجديديٍ في الفكر اللغوي، وقد تمثل هذا في فقه اللغة، وعلم مقارنة اللغات السامية، ودراسة اللغات الشرقية.

فالمصطلح الأول (فقه اللغة) أشاعه بعض المستشرقين في العالم العربي الحديث، وفي مقدمتهم «جويدى»، فقد ذكر أن كلمة (Philology) يصعب ترجمتها إلى العربية، لأنها ذات مدلولٍ واسع، حيث تشمل تأريخ اللغات، والمقارنة بينها، وتاريخ الأداب، والعلوم الدينية، والفلسفية، واللغوية (٢)، ففقه اللغة يعني في الأغلب دراسة العلاقات التأريخية بين العربية وسائر اللغات السامية، أو دراسة المفردات على أساسٍ تأريخي (٣).

وإذا كانت الجامعات المصرية قد عرفت أولاً مصطلح فقه اللغة بالمفهوم السابق، ثم عرفت على يد رواد الدراسات اللغوية المعاصرة مصطلح علم اللغة (Linguistics) بمفهوم آخر يختلف عن فقه اللغة، فإن ذلك قد أدى في المراحل الأولى من الدرس اللغوي المعاصر

(١) ينظر في ذلك: الكتاب الفضي لكلية الآداب، ص ٤٩-٣٧.

(*) يرى الدكتور محمود فهمي مجازي أن المستشرقين «كراوس وولفسون» لم يكن لهم أثر مباشر في النهوض بالدراسات السامية، أو تكوين جيلٍ من الباحثين، وإنما الأثر الكبير كان لـ«برجشتراسر» وـ«ليغان». ينظر: فكر طه حسين اللغوي، بحث منشور ضمن (طه حسين، مائة عام من النهوض العربي) مجلة فكر للدراسات والأبحاث، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٧٢.

(٢) نقلًا عن: النثر الفني في القرن الرابع، د. ذكي مبارك، ٣٧/٢ (الطبعة الأولى).

(٣) علم اللغة، د. محمود السعران، ص ٢٣-٢٢.

في مصر إلى الخلط وعدم التفريق بينها (١) ، ثم ما لبث أن تم التفريق بينها ، فعلم اللغة يدرس اللغة ذاتها ، ومن أجل ذاتها - كا يقول « دى سوسير » - بمعنى أنه غاية في ذاته ، على حين أن فقه اللغة وسيلة إلى غاية (٢) .

أما علم مقارنة اللغات السامية فعلل أوضح أثراً له أنه أحدث في أذهان اللغويين المعاصرين في مصر الإيمان بأهمية الدراسات المقارنة للنهوض بالبحث اللغوي (٣) ، وكان ذلك بدايةً لاتجاهٍ جديدٍ في الدراسات اللغوية العربية ، على النحو الذي سيتضح من خلال رصدنا لهذا الاتجاه في الدرس اللغوي المعاصر في مصر .

وأما دراسة اللغات الشرقية (اللغات الإسلامية) فقد وجّهت الأنظار إلى دراسة العلاقة الفكرية والأدبية واللغوية بين هذه اللغات ، وبخاصة الفارسية ، والتركية ، والأوردية ، وكانت جيلاً من الباحثين في هذه اللغات ، أدباً ، ولغة ، وحضاراً ، ويكفي أن نعلم أن هذه الدراسات الجديدة قد أثارت إعجاب بعض اللغويين والأدباء ، مما جعلهم يحضرن الدروس التي يعطيها هؤلاء المستشرون لطلاب الجامعة المصرية ، ومن هؤلاء إبراهيم مصطفى ، وأحمد أمين (٤) ، وبذا يتضح لنا مدى إسهام المستشرين الزائرين للجامعة المصرية في تطور الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر .

لقد أجمع كثير من العلماء والباحثين - سواء من عايش تلك الفترة ، أو أرّخ لها - على هذه الحقيقة ، وعدها عاملاً أساسياً ورافداً إيجابياً من عوامل تقدم اللسانيات المعاصرة ، لا في مصر وحدها ، بل في الأقطار العربية بعامة .

(١) ينظر - على سبيل المثال - : نصوص في فقه اللغة العربية ، د.السيد يعقوب بكر ، ١١/١.

(٢) ينظر : علم اللغة ، د. السعران ص ٣٦٧ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، د. كمال بشر ، ص ٤٨ ، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ٦ ، فقه اللغة في الكتب العربية ، د. عبد الرحمن الرافحي ، ص ٢٩-٩ ، مقدمة لدراسة فقه اللغة ، د. محمد أحمد أبوالفرج ، ص ٢٤-٩ ، فصول في فقه العربية ، د. رمضان عبدالتواب ، ص ١١-٩ .

(٣) ينظر : فكر طه حسين اللغوي ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ٧٢-٧١ ، الآداب السامية في رؤية طه حسين الأدبية ، د. محمد خليفة ، بحث منشور ضمن (طه حسين ، مائة عام من النهوض العربي) - مصدر سابق - ص ٢٨٣-٢٩٦ .

(٤) ينظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ، د. عبدالمجيد عابدين ، ص ٤-٥ ، محاضرات عن أحمد أمين ، د. زكي المحسني ، ص ٧٤ .

ولابد من الإشارة إلى أن الصلة بالمستشرقين لم تكن مقتصرة على هذا الوجه ، بل كان لها وجه آخر ، تمثل في تلك المؤتمرات العديدة التي أقامتها الدوائر الاستشرافية في كلٍ من فينا سنة ١٨٨٦م ، والسويد والنرويج سنة ١٨٨٩م ، واستوكهلم سنة ١٨٨٩م - أيضاً ، وجنيف سنة ١٨٩٤م ، واكسفورد سنة ١٩٢٨م ، ولندن سنة ١٩٣٢م ، وروكسل سنة ١٩٣٨م ... وغيرها من المؤتمرات . وقد دعي إليها كثير من اللغويين والأدباء كحفي ناصف ، والشيخ حمزه فتح الله ، وعبدالله فكري ، وابنه أمين فكري ، وأحمد شوقى ، ومحمد عمر ، وأحمد أمين ، ومحمد أحمد جاد المولى ، والدكتور إبراهيم مذكور ، ومحمد خلف الله أحمد ، والشيخ أمين الخولي ، وغيرهم ، ولم يكن حضورهم شرفاً في هذه المؤتمرات ، بل إنهم ألقوا بحوثاً قيمةً في جوانب معرفية مختلفة ، ومنها الجانب اللغوي والأدبي ، دلت « على روح جديدٍ في البحث ، وعلى استجابةٍ واعيةٍ لمقتضيات المناهج العلمية الحديثة » (١) ، مما كان له أثرٌ في التجديد اللغوي .

والوجه الثالث من أوجه الاتصال بالمستشرقين كان عن طريق البعثات إلى المعاهد الاستشرافية والجامعات في أوروبا ، على النحو الذي ستبينه في البحث القادم .
يُقى أن أشير إلى أنه إذا كان الباحثون المعاصرُون متفاوتين في نظرتهم للمستشرقين ودراساتهم سلباً أو إيجاباً (٢) ، فإن الذي نعتقد - فيما نحن بصدده - أن أولئك المستشرقين تركوا أثراً لا ينكر في الدراسات اللغوية والأدبية المعاصرة في مصر ، ولعل الدكتور طه حسين والرواد الأوائل لهذه الدراسات هم خير شاهدٍ على ذلك التأثير ، وهذا بطبيعة الحال لا يعني التقليل من شأن هؤلاء الرواد ، أو رفع مكانة أولئك المستشرقين ، وإنما هو مجرد إثبات وجود تأثيرٍ منهم ، وتأثيرٍ بهم ليس إلا ، مما يعني أن استقدام الأساتذة المستشرقين للتدريس في الجامعة المصرية يُعدّ عاملاً مهمًا ورافداً قوياً من عوامل تقدم اللسانيات المعاصرة وتطورها في مصر .

(١) معالم التطور الحديث في اللغة العربية وأدابها ، ص ٥٦ . ولمعرفة تفاصيل هذه المؤتمرات الاستشرافية ، وأعضاء الوفود المصرية المشاركة ، والأبحاث الملقاة . ينظر : معالم التطور الحديث في اللغة العربية وأدابها ، ص ٥٢ ، ٥٤ - ٥٩ ، ١٥٣ ، بحوث ودراسات في العروبة وأدابها ، ص ١٧٧-١٧٨ ، ١٨٥ ، محاضرات عن أحمد أمين ، ص ٧٤ ، تقويم دار العلوم ، محمد عبدالجواد ، ص ٣٥٣ ، في الأدب الحديث ، عمر الدسوقي ، ٣٠٩/١ .

(٢) لمعرفة تفاصيل ذلك ينظر - على سبيل المثال - :المستشرقون ، ١١٢٢/٣ - ١١٦٦ ، موسوعة مقدمات العلوم والمناهج ، أنور الجندي ، ص ٦١ - ٦٥ ، في الأدب الحديث ، عمر الدسوقي ، ٣١٩/١ - ٣٢١ ، المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية ، د.إسماعيل عميرة ، ص ١٣ فما بعدها .

إيفاد البعثات العلمية

تاریخ هذه البعثات في مصر قديم جداً ، فقد بدأت في عهد محمد علي ، وكانت أولاتها سنة ١٨٠٩ م ، ثم سنة ١٨١٣ م ، ووجهتها إيطاليا ، وخصصت لدراسة بناء السفن ، والفنون العسكرية ، والهندسة ، والطباعة .

واستمر إيفاد البعثات بعد ذلك ، ففي سنة ١٨١٨ م أُرسلت بعثة إلى فرنسا وإنجلترا لدراسة العلوم العسكرية ، والميكانيكية ، والهندسية . على أن أكبر هذه البعثات عدداً ، وأكثرها تأثيراً على الحياة الاجتماعية والثقافية في مصر تمت سنة ١٨٢٦ م ، وكانت وجهتها فرنسا ، ومن بين أعضائها رفاعة الطهطاوي ، وحسن الإسكندراني (قائد الأسطول المصري في حرب القرم) .

وتواصلت البعثات حتى سنة ١٨٤٤ م ، إذ أُرسلت بعثة كبرى إلى فرنسا لدراسة الفنون الحربية ، وكان من أعضائها على مبارك ، وسميت ببعثة الأنجلو : لوجود اثنين من أبناء محمد علي ، واثنين من أحفاده ، وأخر هذه البعثات في عهد محمد علي كانت سنة ١٨٤٨ م ، ووجهتها إنجلترا .

ولما تولى الحكم عباس الأول قام بإعادة معظم البعثات ، ولكنه عاد فأوفد إلى أوروبا مجموعة قليلة من الطلاب ، وجاء سعيد بعده ولم يكن أحسن حالاً من سلفه ، بل لم يكن متھمساً لها ، وتأرجحت سياسة إيفاد هذه البعثات بين الاستمرار فيها والحد منها ، وحينما تسلم الخديوي إسماعيل زمام السلطة سنة ١٨٦٣ م بدأ بتسخير البعثات إلى فرنسا ، وإنجلترا ، وإيطاليا، وألمانيا، وسويسرا، لكنها لم تكن على مستوى إيان عهد محمد علي من حيث الكـ.

ونظرة سريعة على المجالات التي أوفدت لها هذه البعثات يتضح أن الجانب العسكري والعلمي الصرف هو الطابع المميز لها ، على أنه لا يمكن إنكار ما لتلك البعثات من أثر مباشر أو غير مباشر على الدراسات اللغوية في العصر الحاضر ، صحيح أنها لم تحدث اتجاهها معيناً وجديداً في هذا الميدان بشكلٍ خاص ، لكنه كان لنشاطها في الترجمة أثره في إثراء اللغة بالصطلاحات في المجالات المعرفية المتعددة ، وذلك ما يدعوه إلى اعتبارها خطوة أولى في طريق هذه الدراسات .

وجاء الاحتلال الإنجليزي لمصر سنة ١٨٨٢ م ، فاتّخذ سياسة التحيز في إيفاد هذه البعثات ، فوجّه كثير منها إلى إنجلترا ، والقليل إلى فرنسا ، وحصرت في حدود ضيقـة ، إلا

أنه بمجيء سعد زغلول إلى نظارة المعارف * سنة ١٩٠٦م نشطت هذه البعثات نشاطاً لم يدم طويلاً، إذ بقيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤م تناقص أعدادها، ولما انتهت هذه الحرب سنة ١٩١٨م بدأت تعاود نشاطها مرة ثانيةً، واستمر الحال على هذا المنوال حتى حصلت مصر على استقلالها سنة ١٩٢٢م، فزاد الاهتمام بهذه البعثات، وشكلت لجنة لهذا الغرض، وصدرت لائحة تنظم شؤونها، وقد تميزت هذه الفترة بما يمكن تسميته بالبعثات الخاصة، وهي التي كان يموّلها بعض الموسرين، كما هو الحال فيما أطلق عليه «البعثات الفهمية» التي أوفدتها على نفقة الخاصة علي كامل فهمي سنة ١٩٢١م، كما ظهرت البعثات الصيفية التي خُصّصت لمدرسي اللغات الأجنبية، واتجه الأهالي لارسال أبنائهم للخارج على نفقتهم الخاصة، وقدمت الحكومات والمؤسسات العلمية الأجنبية منحاً دراسيةً للجامعات المصرية والمراكز الثقافية.

ومنذ قيام ثورة ١٩٥٢م تضاعف عدد البعثات العلمية إلى الخارج في كافة جوانب المعرفة (١)، والذي يهمنا في هذا المقام هو تلك البعثات ذات الطابع اللغوي، التي أوفدتها وزارة المعارف - آنذاك -، وكليات الآداب بالجامعات المصرية، وكلية دار العلوم. وقبل أن نفصل القول في هذه البعثات - أسماء ومؤلفات ونتائجها - لابد من إثبات الحقيقة التالية وهي أنه كان للدكتور طه حسين كبير فضل على إيفاد البعثات الأدبية واللغوية إلى أوروبا، حيث كان من أوائل الداعين لها (٢) كما كان للأستاذ إبراهيم مصطفى (١٩٦٢م) عميد كلية دار العلوم الأسبق الفضل - أيضاً - في تسهيل هذه البعثات، والدعوة إلى الإكثار منها (٣).

(*) كانت تسمى «ديوان المدارس» وقد أنشأها محمد علي سنة ١٨٣٧م، ثم سميت سنة ١٨٧٨م «نظارة المعارف العمومية»، وتحول مساحتها سنة ١٩١٥م «إلى وزارة المعارف العمومية»، وبعد قيام الثورة سنة ١٩٥٢م أطلق عليها سنة ١٩٥٣م «وزارة التربية والتعليم». ينظر: اتجاهات التربية عبر العصور، د. عرفات عبدالعزيز سليمان، ص ٢٥٣ - ٢٥٤.

(١) اعتمدت في تاريخ هذه البعثات على المصادر التالية: البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهدى عباس وسعيد، الأمير عمر طوسون، تاريخ التعليم في عصر محمد علي، د. أحمد عزت عبدالكريم، ص ٤٢٢ - ٤٥٣، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عهد محمد علي، د. جمال الدين الشيال، ص ٣٣-٣٦، ٩٥-١٤٦، التاريخ الثقافي للتعليم في مصر، د. حسن الفقي، الجامعة المصرية القديمة، د. عبدالنعم الجمحي، ص ٤٢-٤٥.

(٢) ينظر: في الأدب الجاهلي، ص ٦-١٣، مستقبل الثقافة في مصر، ص ٣٤٤ - ٣٤٥.

(٣) ينظر: مجلة جمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٦/٨، حصنونا مهددة من داخلها، د. محمد محمد حسين، ص ٢٨٠ (الطبعة الثالثة).

فاما كلية الآداب بجامعة القاهرة فأغلب بعثاتها اللغوية كانت في الدراسات السامية ، واللغات الشرقية ، ودراسة اللغات المصرية القديمة . في مجال الدراسات السامية المقارنة يأتي الدكتور علي العناني (١٩٣٣م) - أستاذ اللغات السامية في دار العلوم، ومفتش الفلسفة بوزارة المعارف - في مقدمة مبعوثها، حيث أوفدته الجامعة المصرية القديمة سنة ١٩١٠م لدراسة اللغات السامية في ألمانيا، وهناك حصل على الدكتوراه من جامعة برلين سنة ١٩١٧م ، وعاد إلى مصر سنة ١٩٢١م ، وأسهم في نشر هذه الدراسة داخل المجتمع المصري ، حيث ألقى دروسه في الساميات - وبخاصة العربية - على طلبة الجامعة المصرية ، ودار العلوم ، والجامعة الأمريكية بالقاهرة .

وبعد كتابه (الأساس في الأمم السامية ولغاتها ، وقواعد اللغة العربية وأدابها) - بالاشتراك - الذي صدر سنة ١٩٣٥م - من أوائل المصنفات التي عنيت بهذا الجانب ، كما تعد مقدمته التي كتبها في هذا المؤلف « من أعظم الآثار التي ظهرت له » (١) .

ومن أعلام هذه الدراسات المقارنة الدكتور فؤاد حسين علي (١٩٩٣م) أستاذ قسم اللغة واللهجات واللغات السامية بكلية ، وكان قد حصل على الدكتوراه من جامعة توبنجن بألمانيا سنة ١٩٣٤م ، ويعودته إلى مصر أسمى بمؤلفاته الرائدة ، ومقالاته القيمة ، وترجماته المتنوعة في تطور الدرس اللغوي المعاصر ، وبخاصة المجال المذكور (٢) ، وكذلك الدكتور مراد كامل (١٩٧٥م) أستاذ اللغات السامية بكلية ، وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الذي تخرج في جامعة توبنجن - أيضاً - سنة ١٩٣٥م ، فلما عاد إلى مصر شارك في الحركة اللغوية التي بدأتها الكلية ، سواء في ميدان التصنيف ، أو نشر المقالات ، أو الترجمة ، وحضر جهوده العلمية في الساميات المقارنة ، والتطور الدلالي ، واللهجات اليمنية الحديثة ، والبرديات ، والنقوش القديمة (٣) .

أما الدكتور خليل عساكر (١٩٩١م) فقد أوفد إلى جامعة براغ الألمانية ، لحصل على الدكتوراه سنة ١٩٤١م ، وعاد فأسهم في الدراسات اللغوية ، وخاصة التعريف بالأطاليس اللغوية ، وأهميتها في دراسة اللهجات ، وتطوير الخط العربي (٤) .

(١) تقويم دار العلوم ، ص ٢٢٢ ،الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية ، ص ٢٠٧، ١٩١.

(٢) لمعرفة جهوده العلمية ينظر : الكتاب الفضي لكلية الآداب ، ص ٨٩ - ٩٠ .

(٣) لمزيد من التفاصيل ينظر : المجمعون في خمسين عاماً ، د. محمد مهدي علام ، ص ٣٤٧-٣٤٩ ، التقويم الفضي لكلية الآداب ، ص ٩١-٩٣ .

(٤) لمعرفة آثاره العلمية ينظر : التقويم الفضي لكلية الآداب ، ص ١٣٠ ، ملحق ألوان من التراث ، صحيفة المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، العدد ٩٦ ٩٣ ، ١٤١٣هـ .

ومن الرواد الأوائل الذين ابتعثوا إلى أوروبا الدكتور محمد القصاص (؟) أستاذ اللغات السامية وأدابها بجامعة عين شمس ، فقد حصل على الدكتوراه من السوريون بفرنسا سنة ١٩٤٨م (١)، وبعودته إلى مصر أسمهم في تلك الحركة ، وبخاصة مجال الترجمة ، حيث اشترك مع الأستاذ عبدالحميد الدواخلي - الأستاذ المساعد بكلية دار العلوم آنذاك - في نقل كتاب اللغة لـ «فندريس» من الفرنسية إلى العربية سنة ١٩٥١م ، وكان لهذا الكتاب - كما يقول الدكتور حلمي خليل - :«أثر واضح في إلقاء الضوء على التفكير اللغوي العربي» (٢)، كما قام بمراجعة ترجمة الدكتور السيد يعقوب بكر لكتاب «موسكاتي» (الحضاريات السامية القدية) ، وأنشأ قسم اللغات الشرقية (فرع اللغات السامية وأدابها) بجامعة عين شمس . و منهم أيضاً الدكتور عبدالحليم النجار (١٩٦٢م) أستاذ اللغات السامية بجامعة القاهرة، وكان قد حصل على الدكتوراه في المجال السابق من الجامعة الألمانية في براغ ، ولما عاد إلى مصر نقل إلى العربية بعض المؤلفات القيمة التي كتبت بالألمانية، ومنها العربية لـ «يوهان فوك» صدر سنة ١٩٥١م ، وتاريخ الأدب العربي لـ «بروكمان»* ، ونشر بعض المقالات التي تتصل باللغة الأكادية في مجلة كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول ، وجامعة بغداد (٣) .

وسافر الدكتور حسن عون (؟) إلى فرنسا ، وهناك حصل على الدكتوراه سنة ١٩٤٨م من جامعة السربون ، وعاد إلى مصر ليعمل في قسم اللغة العربية بآداب الإسكندرية، وأخذ يصدر مؤلفاتٍ قيمةٍ في الدراسات اللغوية ، مثل (اللغة والنحو) صدر سنة ١٩٥٢م ، و (دراسات في اللغة والنحو العربي) ١٩٦٩م ، و (تطور الدرس النحوي) ١٩٧٠م (٤). وتأسست دراساته اللغوية بطبع المقارنة بين العربية واللاتينية .

(١) التقويم الفضي لكلية دار العلوم ، ص ٢٥٤ . وينظر : دراسة أدب اللغة العربية بمصر ، أحمد الشايب ، ص ٢٨ .

(٢) العربية وعلم اللغة البنوي ، ص ١٦٢ . ولتفاصيل أكثر عن مباحث هذا الكتاب ، وقيمته العلمية ينظر : المصدر السابق ، ص ١٦٤ - ١٦٦ .

(*) أخبرني الدكتور عمر صابر عبدالجليل - الأستاذ بجامعة القاهرة، والمعارج جامعة أم القرى - أنه فرغ من ترجمة الأجزاء المتبقية من تاريخ الأدب العربي ، لـ «بروكمان»، وتشمل الأجزاء ١٧-٧ . وكان قد صدر منه ستة أجزاء، ترجم ثلاثة منها الدكتور عبد الحليم النجار، وترجم الأجزاء الثلاثة الأخرى كل من الدكتور السيد يعقوب بكر ، والدكتور رمضان عبدالتواب . - بالاشتراك -، وقد قام بترجمة الأجزاء المتبقية فريق من المختصين بمعرفة اللغة الألمانية ، تحت إشراف الأستاذ الدكتور محمود فهمي جباري ، وهو الآن في الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٣) ينظر : مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول ، المجلد ١١ ، الجزء ١ ، ١٩٤٩م ، ص ١٥ - ٣٣ .

مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد الأول ، ١٩٥٩م ، ص ١ - ١٩ .

(٤) لمزيد من التفاصيل ينظر : مقدمة كتاب تبيول - حياته وشعره - ، د.حسن عون ، ص ٣-٥ .

جريدة الثورة الدمشقية ، العدد ١١٥٦، ٢٥ فبراير ، ١٩٦٧م ، ص ٦ .

ومن مبعوثي آداب القاهرة الدكتور السيد يعقوب بكر (١٩٧٦م) أستاذ اللغات السامية بجامعة القاهرة . وقد حصل على الدكتوراه من جامعة لندن سنة ١٩٥٣م ، وبعودته أseهم في مجال الدراسات المقارنة ، وظهرت له مؤلفات عده ، منها : (دراسات في فقه اللغة العربية) صدر سنة ١٩٦٩م ، (دراسات مقارنة في المعجم العربي) ١٩٧٠م ، (انصوص في فقه اللغة العربية) - جزءان - ، صدر الأول منها سنة ١٩٧٠م، والأخر سنة ١٩٧١م ، وترجم كتاب «موسكتي» (الحضارات السامية القديمة) * ، واشترك في كتابة المادة السامية للمعجم الكبير الذي أصدر أجزاءً منه مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

ومنهم الدكتور محمود فهمي حجازي ، أستاذ علم اللغة بجامعة القاهرة ، وكان قد ابعث إلى ألمانيا وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة ميونخ سنة ١٩٦٥م في علم اللغات السامية المقارن ، وعاد إلى مصر فأسهم بمؤلفاته العديدة ومقالاته المتعددة في بلورة حركة لغوية جديدة في علم اللغة الحديث ، وعلم اللغة المقارن ، وتطور الدراسات اللغوية في جانبها النظري والتطبيقي .

ومن أوائل مؤلفاته (اللغة العربية عبر القرون) صدر سنة ١٩٦٨م، (علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة) ١٩٧٠م، (علم اللغة العربية) ١٩٧٣م(١)، ومن الأعمال الرائدة التي يقوم بالإشراف عليها من خلال رسائل الماجستير والدكتوراه توجيه هذه الرسائل لدراسة الدواوين الشعرية دراسة دلالية ومعجمية، تمهدًا لعمل معجم تأريخي للغة العربية، كما قام بترجمة أجزاء من كتاب فؤاد سزكين (تأريخ التراث العربي) (٢)، ومراجعة أجزاء أخرى منه .
وأما الدراسات الشرقية (لغات الشعوب الإسلامية وأدابها) فيأتي في مقدمة بعثوها الدكتور عبد الوهاب عزام (١٩٥٩م) - عميد كلية الآداب سابقاً ، وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة - ، حيث أوفد إلى إنجلترا ، وحصل على درجة الماجستير من مدرسة

(*) تعد حواشى الدكتور السيد يعقوب بكر (المترجم) التي أرفقتها بالترجمة بمثابة كتاب مستقل ، وهي - كما ذكر لي الدكتور محمود فهمي حجازي - لا تقل قيمةً عن الكتاب المترجم .

(١) صدر سنة ١٩٧٩م كتاب له بعنوان (أسس علم اللغة العربية) وهو الكتاب نفسه الذي أصدره بعنوان (علم اللغة العربية) السابق !

(٢) أصدرت الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر منه مجلداً واحداً في جزءين ، سنتي ١٩٧١ ، ١٩٧٨م ، ثم تولت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض إصدار الأجزاء المتعلقة بالعلوم الإنسانية ، وجاءت في عدة مجلدات ، وصدرت بدءاً من سنة ١٤٠٢ هـ - ١٤٠٨ هـ .

اللغات الشرقية بجامعة لندن سنة ١٩٢٨م ، ثم عاد إلى مصر وحصل على الدكتوراه من جامعة فؤاد الأول سنة ١٩٣٢م . وقد أسهم في تدريس ودراسة هذه اللغات - وبخاصة الفارسية - في جامعة القاهرة ، وبعض الجامعات العربية ، وأصدر مؤلفات عدّة في هذا المجال ، ونشر أبحاثاً عديدة في مجلة كلية الآداب ، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١) .

وكذلك الدكتور يحيى الحشاب ، حيث حصل على درجة الدكتوراه من جامعة باريس سنة ١٩٤٠م ، وبعودته إلى مصر شارك في حركة هذه الدراسات وبخاصة الجانب الأدبي (٢) . وأما دراسة اللغات المصرية القديمة فن أعلامها الدكتور جرجس متى ، وكان قد حصل على الدكتوراه من جامعة أكسفورد سنة ١٩٣٦م ، وبعودته أسهم في هذا الميدان ، وأصدر مؤلفاته ، ونشر أبحاثه في مجلة المعهد الفرنسي بالقاهرة (٣) .

وأما كلية الآداب بجامعة فاروق الأول (الإسكندرية حالياً) ، فمن أوائل مبعوثيها الدكتور حسن ظاظا - أستاذ اللغات السامية بالكلية - وكان قد تخرج في كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول سنة ١٩٤١م ، ثم أوفدته جامعة فاروق الأول إلى الجامعة العبرية بالقدس ، وحصل على الماجستير في الأدب العربي واللغات السامية سنة ١٩٤٤م ، ثم انتقل إلى باريس وحصل على شهاداتٍ عدّةٍ كان آخرها الدكتوراه في الأدب من السربون سنة ١٩٥٨م ، ولما رجع إلى مصر شارك في الحركة اللغوية المعاصرة ، وخاصة السامييات المقارنة ، فأصدر سنة ١٩٧١م ثلاثة مؤلفات هي (الساميون ولغاتهم) ، (اللسان والإنسان) ، (كلام العرب من قضايا اللغة) ، واهتم بنحوٍ خاصٍ بالفكر الإسرائيلي ، وله في ذلك مؤلفات عديدة .

ومنهم الدكتور محمود السعران (١٩٦٣م) ، حيث ابتعث إلى جامعة لندن لدراسة علم اللغة الحديث ، فحصل على الدكتوراه سنة ١٩٥١م ، وعاد إلى مصر ليسمم في تطوير الدراسات اللغوية المعاصرة ، وكان مؤلفاته الرائدة (علم اللغة ، مقدمة للقاريء العربي) صدر سنة ١٩٦٢م ، (اللغة والمجتمع) ١٩٥٨م ، كبير الأثر في تقدم هذه الدراسات،

(١) لمعرفة آثاره العلمية ينظر: الجمعيون في خمسين عاماً ، ص ١٨٧ - ١٨٩ ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٣٤٢/١٤ ، أضواء على الدراسات الفارسية في مصر ، د. طلعت أبو فرحة ، بحث منشور ضمن (دراسات في الحضارة الإسلامية) ، ص ١٨٢ - ١٨٦ .

(٢) ينظر: التقويم الفضي لكلية الآداب ، ص ٩٤ - ٩٥ ، أضواء على الدراسات الفارسية في مصر ، د. طلعت أبو فرحة ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٣) ينظر: التقويم الفضي لكلية الآداب ، ص ٧٤ - ٧٥ .

ويعد الدكتور السعران أحد دعاة المنهج الوصفي في دراسة اللغة (١) ، وقد حالت وفاته المبكرة (توفي في ٢١/١٢/١٩٦٣ م) دون الاستفادة الكاملة من علمه وخبرته في ميدان علم اللغة الحديث .

ومنهم الدكتور محمد أحمد أبو الفرج (١٩٦٧ م) ، حيث أوفد في إجازة دراسية إلى إنجلترا ، فحصل على الدكتوراه سنة ١٩٦٠ م في علم اللغة العام من جامعة لندن - أيضاً - ، وحينما عاد إلى مصر أسمم في الحركة اللغوية المعاصرة ، فألف كتابه (مقدمة لدراسة فقه اللغة) و (المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث) سنة ١٩٦٦ م ، وكان لها أثر إيجابي على هذه الحركة (٢) ، إلا أن رحيله المفاجئ (توفي في ٩ نوفمبر ١٩٦٧ م) ترك فراغاً في الدرس اللغوي المعاصر .

وأوفد الأستاذ بخاطره نصر الشافعي (٣) إلى ألمانيا ، وكان قد حصل على الليسانس من الجامعة المصرية سنة ١٩٣٧ م ، ومكث هناك طويلاً ، ولم يتمكن من الحصول على الدكتوراه ، فآثار العودة إلى مصر ، وبدأ يطرح فكرة إنشاء المعامل الصوتية على الأوساط العلمية ، واستطاع بعد جهود متواصل تأسيس هذا العمل في جامعة الإسكندرية ، كما تم على يديه إنشاء قسم للصوتيات ، ونشر بعض أبحاثه الصوتية في مجلة المجلة (٤) ، وشارك في بعض المؤتمرات (٥) ، وأشرف على العديد من الرسائل الجامعية التي أخذت بالمنهج العلمي الحديث في الاعتداد على المعامل الصوتية عند دراسة الظواهر اللغوية ، وبخاصة ما يتصل بالظواهر الصوتية (٦) .

(١) لمزيد من التعريف به ينظر : علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي ، د. محمود السعران ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٢ م (صفحة الغلاف الأخيرة) . ولمعرفة القيمة العلمية لكتابه (علم اللغة) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، د. كمال بشر ، ص ٩ - ٤٠ ، العربية وعلم اللغة البنوي ، د. حسامي خليل ، ص ٢٠٦ - ٢١٩ .

(٢) ينظر : مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، العدد الحادي والعشرون ، ١٩٦٧ م .

(٣) ينظر : في سبيل وضع نمطٍ موحدٍ لأصوات اللغة العربية ، بالاشتراك مع الدكتورة تغريد عنبر ، مجلة المجلة ، العدد ١٤١ ، ١٩٦٨ م ، ص ٥٠ - ٥٥ .

(٤) أقيم مؤتمر لدراسة اللهجات في جامعة أسيوط سنة ١٩٨١ م ، وقد ألقى فيه الأستاذ بخاطره الشافعي بحثاً عن « علم الصوتيات » نشر في : دراسات في اللهجات العربية ، ص ٤١ - ٥٨ .

(٥) من ذلك : النبر في نطق العربية الفصحى ، للدكتور عبدالله ربيع ، والتزمين في نطق العربية الفصحى ، للدكتور عبدالعزيز علام . ويقوم حالياً مركز بحوث اللغة العربية التابع لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، بطبع هاتين الرسائلتين العلميتين على نفقة الجامعة .

وأما كلية الآداب بجامعة إبراهيم باشا (عين شمس حالياً) فقد أوفدت الدكتور مصطفى مندور إلى فرنسا ، فحصل على الدكتوراه من كلية الآداب بجامعة باريس ، ولما عاد أصدر كتابه (اللغة والحضارة) و (اللغة بين العقل والمغامرة) سنة ١٩٧٤م ، وهذان الكتابان يعالجان الكيان اللغوي بصفةٍ عاميةٍ ، ووظيفة اللغة في الحياة الإنسانية على وجه الخصوص (١) ، كما نشر أبحاثاً تتعلق بالدلالة وتطورها في حوليات آداب عين شمس (٢) . وأوفد الدكتور رمضان عبدالتواب سنة ١٩٥٧م إلى ألمانيا الغربية لدراسة اللغات السامية ، فحصل على الدكتوراه من جامعة ميونخ سنة ١٩٦٢م ، وحيثما عاد إلى مصر أsemم في الحركة اللغوية التي كانت قد بدأت منذ زمن ليس بالقصير ، فأصدر مؤلفات عديدة ذات صلة بالدراسات اللغوية الحديثة ، ومنها (لحن العامة والتطور اللغوي) سنة ١٩٦٧م ، (فصول في فقه العربية) ١٩٧٧م ، (التطور اللغوي ، مظاهره وعلمه وقوانينه) ١٩٨١م ، (المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي) ١٩٨٢م .

كما كانت له إسهاماته في مجال الدراسات السامية تأليفاً وترجمةً ، حيث أصدر سنة ١٩٧٧م كتابه (اللغة العربية قواعد ونوصوص ومقارنات باللغات السامية)، وكتاب (في قواعد الساميّات، العربية والسريانية والحبشية مع النصوص والمقارنات) سنة ١٩٨١م ، ونقل إلى العربية سنة ١٩٦٣م كتاب «نولدكه» (اللغات السامية) ، وكتاب «بروكمان» (فقه اللغات السامية) ١٩٧٧م ، واشتراك في تحقيق كثيرٍ من كتب التراث اللغوية (٣) .

وابتعد الدكتور محمد بحر عبد الجيد سنة ١٩٥٩م إلى إنجلترا ، فحصل على درجتي الماجستير سنة ١٩٦٣م من جامعة مانشستر ، والدكتوراه من جامعة أكسفورد في اللغات السامية وأدابها سنة ١٩٦٦م ، وكانت له إسهاماته اللغوية المقارنة وبخاصة اللغة العربية وأدابها ، والفكر اليهودي ، ومن ذلك كتابه الذي أصدره سنة ١٩٧٠م (اليهود في الأندلس) ، والأخر (بين العربية ولهجاتها والعبرية) أصدره سنة ١٩٧٧م .

(١) ينظر : تجديد البحث اللغوي في مصر في العصر الحديث ، محمد عادل خلف (رسالة ماجستير غير منشورة - بجامعة المنيا) ، ص ٨٩ .

(٢) ينظر - على سبيل المثال - البحث عن دلالة اللفظ ، حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس ، المجلد ٨ ، ١٩٦٣م ، ص ٩١ - ١٦٣ .

(٣) ينظر : تقويم دار العلوم ، الجزء الثاني ، ص ٣١١ .

وأما بعثات كلية دار العلوم^{*} فقد بدأت منذ فترة مبكرة من هذا القرن ، قبل أن تضم جامعة القاهرة . الواقع أن دار العلوم - بصفة عامة - تمثل مرحلة مهمة من مراحل التطور في دراسات اللغة العربية وعلومها ، فقد شارك علماؤها الأولون من أمثال حسين المرصفي ، وحسن توفيق العدل (١٩٠٤م) ، وحمزة فتح الله ، وحفني ناصف ، وكثير غيرهم في دفع حركة التطور اللغوي (١) ، كما شارك علماؤها المتأخرون في هذه الحركة ، ووصولها إلى مرحلة مميزة من مراحل تاريخ الفكر اللغوي (٢) ، ولعلي لا أغالي إذا قلت : إن مبعوثي كلية دار العلوم كانت لهم اليد الطولى في تقدم الدراسات اللغوية المعاصرة ، خاصة إذا علمنا أن أغلب أعضاء البعثات اللغوية التي أوفدت إلى أوروبا - بصفة عامة - تخرج في هذه الكلية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن رواد الدرس اللغوي المعاصر في مصر معظمهم من أبناء دار العلوم .

وفيما يتصل ببعثات دار العلوم فقد كان أغلبها في بدء أمرها مقتصرًا على التربية ، وعلم النفس ، والفلسفة ، وكانت وزارة المعارف - آنذاك - تتولى إيفاد هذه البعثات لحساب دار العلوم قبل أن تلحق بجامعة القاهرة .

وقد يسأل سائل عن علاقة هذا بالبعثات اللغوية ؟ فأبادر إلى القول : إنه كان لبعض أعضاء هذه البعثات جهود رائدة ، وإسهامات قيمة في الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر . ويأتي في مقدمة هؤلاء الأستاذ حامد عبدالقادر (١٩٦٦م) - عضو مجتمع اللغة العربية بالقاهرة - ، فقد أوفد إلى الجلالة للدراسة التربية وعلم النفس ، وحيثما عاد أسمهم في ميدان

(*) أنشئت دار العلوم سنة ١٨٧١م ، الموافق سنة ١٢٨٨هـ ، في عهد الخديوي إسماعيل . ويعود الفضل في إنشائها لعلي مبارك باشا - أحد أركان النهضة الحديثة في مصر - ، ومهتمتها تخريج معلمين عصريين للغة العربية . وقد مرت بأطوار عدة تحولت خلالها من منتدى فكري وثقافي لمن أراد من المواطنين إلى مدرسة خاصة ذات نظام خاص . وظلت تتطور حتى تحولت سنة ١٩٤٦م إلى كلية جامعية تتبع جامعة فؤاد الأول (القاهرة حالياً) . لمزيد من التفاصيل ينظر : تقويم دار العلوم ، محمد عبدالجواد ، ص ٣ فما بعدها .

(١) ينظر : معالم التطور الحديث في اللغة العربية وأدابها ، ص ١٢٣ فما بعدها .

(٢) ينظر : دراسة أدب اللغة العربية بمصر ، ص ٣٣ - ٣٦ .

الدراسات الشرقية ، وبخاصة الفارسية ، ونشر أبحاثاً في الدراسات المقارنة (١) ، ولذلك عدد «أحد علماء اللغة المعاصرين ، ومن المعدودين في دراسة اللغات الشرقية ، والسامية خاصة» (٢).

ومن أولئك الذين أسهموا في الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر الأستاذ محمد عطيه الأبراشي (٣) ، وكان قد ابتعث إلى إنجلترا لدراسة التربية وعلم النفس ، وهناك حصل على شهادة في اللغة السريانية سنة ١٩٢٧م ، ودبلوم في اللغة العبرية من معهد اللغات الشرقية سنة ١٩٣٠م ، وعاد إلى مصر فأسهم في نشر الدراسات السامية ، وتطوير اللغة العربية . ففي مجال الساميات أصدر سنة ١٩٣٥م كتاب (المفصل في قواعد اللغة السريانية وأدابها ، والموازنة بين اللغات السامية) * ، كما أصدر سنة ١٩٤٦م كتابه (الأدب السامي) ، واشترك سنة ١٩٣٥م مع الدكتور علي العناني ، وليون محرز في تأليف كتاب (الأساس في الأم السامية ولغاتها ، وقواعد اللغة العربية وأدابها) ، وفي مجال تطوير اللغة العربية أصدر سنة ١٩٤٧م كتابه (لغة العرب وكيف ننهض بها) (٤) .

ومن رواد الدرس اللغوي المعاصر في مصر الدكتور علي عبدالواحد وافي (١٩٩١م) - عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة - . وقد أوفد من قبل وزارة المعارف سنة ١٩٢٥م إلى فرنسا لدراسة الفلسفة وعلم الاجتماع ، وحصل على درجة الدكتوراة من جامعة السريون سنة ١٩٣١م في هذا المجال ، ثم عاد إلى مصر ليقود حركة لغوية حديثة ، بدأها بإصدار أول مؤلفين في علم اللغة الحديث ، وهما (علم اللغة) ، و (فقه اللغة) وذلك سنة ١٩٤١م (٤) ، وقد

(١) معرفة ذلك ينظر : المجمعيون في خمسين عاماً ، ص ١٠٠ - ١٠٣ .

(٢) تقويم دار العلوم ، الجزء الثاني ، ص ١٠٩ . وينظر : دراسة أدب اللغة العربية بمصر ، ص ٣٤ - ٣٥ ، دراسات في الحضارة الإسلامية ، ص ١٩٢ .

(*) مكتوب على غلاف الكتاب أن مؤلفي هذا الكتاب هم : محمد عطيه الأبراشي ، والدكتور علي العناني ، وليون محرز ، إلا أن الأستاذ محمد عطيه الأبراشي ذكر في مقدمة هذا الكتاب أنه اتفق مع زملائه هؤلاء أن يقوم هو بتأليف هذا الكتاب ، ويقوما هما بتأليف كتاب (الأساس في الأم السامية ولغاتها ، وقواعد اللغة العربية وأدابها) ينظر : المقدمة ، ج - د .

(٣) ينظر : تقويم دار العلوم ، ص ٢٩٩ .

(٤) لمزيد من التفاصيل عن الدكتور وافي ينظر : المجمعيون في خمسين عاماً ، ص ٢١٨ - ٢١٩ ، تقويم دار العلوم ، ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

أطري مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذين الكتابين ، وقرر تدريسيهما في الجامعة ، كأشاد بها كثير من اللغويين المعاصرين^(١) ، ورغم أنها أثارا جدلاً واسعاً داخل الأوساط العلمية^(٢) فازا لا يمثلان مصدراً منهاً ، ومرجعاً أساسياً في الدراسات اللغوية المعاصرة .
وهناك كتابان لغويان آخران للدكتور وافي ، هما (اللغة والمجتمع) صدر سنة ١٩٤٦م ، و (نشأة اللغة عند الإنسان والطفل) سنة ١٩٤٧م ، إلا أنها - في حقيقتها - ليسا سوى فصولٍ مستلةٍ من كتابه علم اللغة .

ومن هؤلاء الأستاذ محمد خلف الله أحمد ، عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، فقد اختير لبعثة دار العلوم إلى إنجلترا للدراسة الفلسفية وعلم النفس سنة ١٩٢٩م ، وحصل على الليسانس والماجستير من جامعة لندن سنوي ١٩٣٤م، ١٩٣٧م ، وعاد إلى مصر سنة ١٩٣٧م ، وأسهم في الحركة اللغوية والأدبية بمؤلفات عديدة ، وكان له فيها مذهب مميز على النحو الذي يُلمس في كتابه الذي أصدره سنة ١٩٣٩م (الطفل من المهد إلى الرشد) ، والآخر الذي صدر سنة ١٩٤٧م (من الوجهة النفسية في دراسة الأدب) ، كأسهم في الدراسات التأريخية التحليلية للفكر الغوي المعاصر في مصر ، كما هو واضح في (معالم التطور الحديث في اللغة العربية وأدابها) صدر سنة ١٩٦١م ، وفي (بحوث ودراسات في العروبة وأدابها) صدر سنة ١٩٧٠م^(٣) .

وبالإضافة إلى ما ذكرناه من شخصياتٍ علميةٍ ابتعثت للدراسة في مجالاتٍ غير لغوية ، وكان لها - بعد عودتها - إسهامها الواضح في الدراسات اللغوية المعاصرة - كما رأينا - ، هناك أسماء أخرى أوفدت إلى أوروبا للتخصص في التربية وعلم النفس - أيضاً - ، لكن جهودها في ميدان الدراسات اللغوية لا ترقى إلى مستوى تلك الأعمال التي قدمها أولئك الرواد ، ومن هؤلاء الأستاذ علي الجارم (١٩٤٩م) ، والأستاذ مصطفى أمين صاحبا (النحو الواضح) و (البلاغة الواضحة) ، والأستاذ زكي المهندس (١٩٧٦م) صاحب (النحو المصور) بالاشتراك^(٤) - وهذه المؤلفات تدور في إطار التيسير اللغوي لعلمي النحو والبلاغة .

(١) ينظر - على سبيل المثال - فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ، ص ١٠ . (الطبعة السادسة) ، دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح ، ص ٨ (الطبعة الثانية) .

(٢) ينظر - على سبيل المثال - العربية وعلم اللغة البنوي ، ص ١٤٢ - ١٤٦ ، مقدمة لدراسة فقه اللغة ، د. محمد أحمد أبو الفرج ، ص ٥٨ .

(٣) لمزيد من التفاصيل ينظر : المجمعيون في خمسين عاماً ، ص ٢٧١ - ٢٧٥ .

(٤) ينظر : تقويم دار العلوم ، ص ٢٠٥ ، وكذلك الجزء الثاني منه ، ص ١٠٢ ، ١٠٤ ، المجمعيون في خمسين عاماً ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

أما البعثات اللغوية الصرفية فكان أولها - حسب علمي - حينما أعلنت وزارة المعارف سنة ١٩٣٣م عن مسابقةٍ لخريجي دار العلوم والأزهر وكلية الآداب بالجامعة المصرية ، للابتعاث إلى الخارج في الدراسات الإنسانية ، ومن بينها فقه اللغات .

ورُشح لهذا المجال كل من الدكتور إبراهيم أنيس ، وأستاذنا الدكتور بraham عبدالعزيز . فأما الدكتور إبراهيم أنيس (١٩٧٨م) - عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة - فقد ابتعث إلى إنجلترا ، وحصل من جامعة لندن على الليسانس سنة ١٩٣٩م ، والدكتوراة سنة ١٩٤١م في الدراسات اللغوية الحديثة ، وما إن عاد إلى مصر حتى أخذ ينشر مؤلفاته الرائدة في هذه الدراسات ابتداءً من سنة ١٩٤٦م ، وكان أولها صدوراً : (الأصوات اللغوية) ، وبعد أول كتاب من نوعه في هذا المجال ، ثم أصدر سنة ١٩٤٧م كتابه (في اللهجات العربية) ، وكان هذا بمثابة الدعوة لدراسة اللهجات العربية قديها وحديثها ، كما أصدر سنة ١٩٥٢م (من أسرار اللغة) وفيه عالج بعض القضايا اللغوية علاجاً عالمياً حديثاً مؤسساً على أحدث النظريات الحديثة في الدراسات اللغوية ، وفي سنة ١٩٥٨م أصدر كتابه (دلالة الألفاظ) وفيه تحدث عن أنواع الدلالات ، وعوامل التطور الدلالي ... الخ ، وقد لقي هذا الكتاب صدىً إيجابياً من اللغويين ، واستحق به جائزة الدولة التشجيعية للأدب سنة ١٩٥٨م (١) . وتتوالت بعد ذلك إصداراته حتى بلغت ثمانى مؤلفات ، عدا أبحاثه التي نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ومجلاتٍ عربيةٍ أخرى (٢) ، وإشرافه على بعض الرسائل الجامعية التي كانت بمثابة تطبيقٍ عمليٍ لما دعا إليه من اتجاهاتٍ لغوية .

وبحق يُعدُّ الدكتور أنيس رائد الدرس اللغوي المعاصر في مصر ، فقد أسهم بجهدٍ وافٍ في دراسة المستويات اللغوية - صوتاً، وصرفًا، ونحوًا، ومعجمًا، ودلالة - دراسةً اعتمدت على أحدث ما توصلت إليه الدراسات اللغوية الحديثة من نظرياتٍ واتجاهاتٍ ، وحفلت آراؤه بكثيرٍ من النقاش من لدن الباحثين المعاصرين ، وما زالت مؤلفاته وأبحاثه مصدرًا أساسياً لكل من يروم معالجة قضيةٍ لغويةٍ - أيًّا كان مستواها الذي تنتهي إليه - .

ونظراً لما يختله الدكتور أنيس من منزلةٍ علميةٍ رفيعةٍ في الدراسات اللغوية المعاصرة ، فقد دعا بعض اللغويين المعاصرين إلى دراسة جهوده في ميدان علم اللغة ، دراسةٌ توضح

(١) لمعرفة هذه المؤلفات ومباحثها ينظر : العربية وعلم اللغة البنوي ، ص ١٤٦ - ١٦٢ ، قضايا لغوية ، د. كمال بشر ، ص ١٦٢ - ١٧٣ .

(٢) لمزيد من التفاصيل ينظر : الجمعيون في خمسين عاماً ، ص ٤ - ٦ .

أصولها ومبادئها وأثارها في دراسة العربية ، وفق منهج لم يعرفه التفكير اللغوي العربي التقليدي (١) ، وذلك ما كان قد تم فعلاً ، إذ قدمت رسالتان علميتان في جهود الدكتور إبراهيم أنيس وآرائه اللغوية (٢) .

وأما الدكتور عبدالعزيز بraham فقد أوفد لجامعة ليدن بهولندا ؛ لدراسة اللغات السامية، وتنقل بين جامعات عديدة ، ودرس علوماً مختلفة ، حصل بعدها على درجة الدكتوراه من جامعة باريس سنة ١٩٤٤م ، وعاد إلى مصر ، فأصدر مؤلفات في الدراسات السامية منها (تاريخ الشعوب السامية ولغاتها) سنة ١٩٤٥م ، و (مدارج القراءة والإنشاء في اللغة العربية) سنة ١٩٤٩م ، كما نشر العديد من المقالات ، وترجم بعض المؤلفات (٣) .

ثم كانت البعثة الثانية سنة ١٩٤٦م إلى إنجلترا لدراسة علم اللغة ، وكان عضوها استاذنا الدكتور تمام حسان ، والدكتور عبد الرحمن أيوب .

فأما الدكتور تمام حسان - عضو مجمع اللغة العربية سابقاً - فقد حصل على الماجستير من معهد الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن سنة ١٩٤٩م ، والدكتوراه سنة ١٩٥٢م ، وعقب عودته إلى مصر أخذ ينشر بين طلابه وزملائه بدار العلوم الاتجاهات الحديثة في دراسة اللغة ، وأتبع ذلك إصدار المؤلفات اللغوية ذات الطابع المميز ، وكان أولها: (مناهج البحث في اللغة) * أصدره سنة ١٩٥٥م ، ثم (اللغة بين المعيارية والوصفيه) سنة ١٩٥٨م ، ثم (اللغة العربية معناها وبناؤها) ١٩٧٣م ، ثم (الأصول) سنة ١٩٨١م .

(١) العربية وعلم اللغة النبيوي ، ص ١٤٧ .

(٢) الرسالة الأولى كانت لدرجة الماجستير قدمها / علي سيد أحمد جعفر، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، فرع أسيوط، سنة ١٤٠٤هـ، والأخرى لدرجة الماجستير أيضاً ، قدمتها الباحثة أميرة زير سليمان لكلية البنات بمكة المكرمة ، سنة ١٤٠٧هـ .

(٣) تقويم دار العلوم ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(*) أثار هذا العنوان تساؤلات عديدة ، حيث إنه يوحى بأنه سيتعرض فيه للمنهج التأريخي، والمقارن، والوصفي ، في دراسة اللغة ، ولكنك لا تجد فيه سوى المنهج الوصفي ، وكان هذا مدعاة لطرح آراء متعددة بشأنه ، فمن قائل: إنه يستخدم مصطلح مناهج مقصوداً به مصطلح مستويات ينظر : العربية وعلم اللغة النبيوي ، ص ١٩٩ ، ومن قائل: إنه على نية حذف المضاف ، والتقدير « مناهج البحث في مستويات اللغة » ينظر : الدراسات اللغوية الحديثة في مصر ، صادق أبوسلیمان ، (رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة الإسكندرية) ، ص ١٢٥-١٢٢ . وقد أشار إلى هذا أستاذنا الدكتور محمد سالم الجرج في محاضراته في علم اللغة التي ألقاها على طلبة الدراسات العليا العربية (السنة المنهجية) بجامعة أم القرى عام ١٤٠٤هـ ، ص ١٤ - ١٥ ، وينظر ما ذكره الدكتور صبحي الصالح بشأن هذا الكتاب ، وكتاب (اللغة بين المعيارية والوصفيه) في: دراسات في فقه اللغة، ص ١٠ . وفي الواقع أن الدكتور تمام ليس وحده الذي ==

وتتوالت بعد ذلك مؤلفاته حتى بلغت سبع مؤلفات - حتى الآن - ، عدا أبحاثه التي نشرها في مجلة الأزهر ، وحولية كلية دار العلوم ، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ومجلة المناهل المغربية ، واللسان العربي ... الخ ، كما أسمى في ترجمة بعض المؤلفات الغربية سواء في مجال اللغة كـ (اللغة في المجتمع) لللويس ، صدر سنة ١٩٥٩م ، أو في مجال الفكر والثقافة العامة (١) ، وأشرف على العديد من الرسائل الجامعية التي هي بمثابة جانب آخر من جوانب الفكر اللغوي لأستاذنا .

وقد حفلت هذه الإسهامات العلمية بالتنظير للفكر اللغوي الحديث ، والدعوة إلى اتباع المنهج الوصفي - الذي ساد أوروبا في النصف الأول من هذا القرن - في دراسة العربية ، والتحليل البنائي للغة ، وقدمت - لأول مرة - فكرة التحليل إلى مستوياتٍ ونظم داخليةٍ في اللغة ، وعلاقة هذه المستويات بعضها ببعض ، ويعده كتابه (اللغة العربية معناها وبناؤها) انتقالاً من مرحلة الدعوة إلى المنهج الوصفي والتنظير له التي ظهرت واضحة في كتابيه (مناهج البحث في اللغة) ، و (اللغة بين المعيارية والوصافية) إلى مرحلة التطبيق الفعلي على مستويات اللغة العربية بعامة ، وقد أثار هذا الكتاب كثيراً من النقاش بين الباحثين المعاصرين ، وتفاوت الآراء بشأن ما تضمنه من أفكار جديدة (٢) ، وصفوة القول : إن هذا الكتاب يمثل مرحلة انتقالية في الفكر اللغوي العربي المعاصر .

ومن النظريات اللغوية التي قدمها الدكتور تمام نظرية القراءن النحوية (٣) ، وقد كان لها حظ الزيادة والانتشار في الدراسات اللغوية المعاصرة (٤) ، كذلك نظريته في المعنى

== سلك هذا المسلك ، بل إن الدكتور بشر استخدم كلمة «مناهج» مرادفة لكلمتي «الفروع اللغوية» و«المستويات اللغوية» . ينظر: دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٣-١٠ ،

(١) لمعرفة ذلك ينظر : المجمعيون في خمسين عاماً ، ص ٩١-٩٢ .

(٢) ينظر - على سبيل المثال - : العربية وعلم اللغة البنائي ، ص ١٨٠-٢٠٦ ، ٢١٩-٢٤٢ ، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان «اللغة العربية معناها وبناؤها» ، محمد صلاح الدين شريف ، حوليات الجامعة التونسية، العدد السابع عشر، ١٩٧٩م ، ص ١٩٣-٢٢٩ . في إصلاح التحو العربي ، عبدالواحد مبروك سعيد ، ص ١٧٥-١٨٤ .

(٣) ظهرت هذه النظرية - لأول مرة - بشكلٍ موجز - في مقاله «أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية» ، حوليات كلية دار العلوم ، ٦٨-١٩٦٩م ، ص ١٢٣-١٤٠ ، ثم نُشرت بشيءٍ من التوسيع في مجلة اللسان العربي ، المجلد ١١ ، الجزء ١ ، ص ٢٤-٦٣ ، وبهذا البحث نال الدرجة الأولى في المسابقة التي عقدها المكتب الدائم لتنسيق التعریب بالوطن العربي (الرباط) ، ثم ظهرت كاملةً في كتابه (اللغة العربية معناها وبناؤها) .

(٤) ينظر - على سبيل المثال - : علامات الإعراب بين النظر والتطبيق، د.أحمد علم الدين الجندي، مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، العدد الثاني ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، ص ٣٢٣-٢٧٥ .

القائمة على المعنى الاجتماعي (سياق الموقف) - التي كان أستاذه فيirth من الدعاة لها -. وهذه النظرية ظهر صداتها في كتابه (البيان في روائع القرآن) الذي صدر سنة ١٩٩٣ م ، وفي محاضراته التي ألقاها عن « نحو الجملة و نحو النص » (١) ، وقد لاقت رواجاً لدى الباحثين المعاصرين ، وبخاصةٍ الذين تعرّضوا للجانب الدلالي في دراسة اللغة .

والواقع أن جهود الدكتور تمام حسان في ميدان الدراسات اللغوية المعاصرة ، وأراءه التي طرحتها في هذا الجانب - بصفةٍ عامةٍ - بحاجةٍ إلى دراسةٍ مستقلةٍ تكشف عن أصولها ، واتجاهاتها ، وأثارها في الدارسين المعاصرين .

وأما الدكتور عبد الرحمن أيوب فقد حصل على الماجستير سنة ١٩٤٩ م ، والدكتوراه سنة ١٩٥٢ م ، من معهد الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن - أيضاً (٢) ، ولما عاد إلى مصر أخذ ينشر مؤلفاته التي تعكس جوانب من فكره اللغوي ، مثل (دراسات نقدية في النحو العربي) صدر سنة ١٩٥٧ م ، (أصوات اللغة) ١٩٦٣ م ، (التطور اللغوي)* ١٩٦٤ م ، (محاضرات في اللغة) ١٩٦٦ م ، (العربية ولهجاتها) ١٩٦٨ م ، (الكلام انتاجه وتحليله) ١٩٨٤ م ، كما ترجم كتاب «أوتوجسبرسن» (اللغة بين الفرد والمجتمع) سنة ١٩٥٤ م ، وكتاب راين (اللهجات العربية الغربية القديمة) سنة ١٩٨٦ م ، عدا مقالاته التي نشرها في المجالات العربية في بغداد ، وتونس ، والمغرب ، والكويت .

وبالنظر في إسهامات الدكتور أيوب في الدرس اللغوي المعاصر نستطيع القول: إنها جهود لا تنكر ، كان لها أثر ملموس في الدراسات التي تناولت تيسير النحو ، أو التي اختصت بعلم الأصوات واللهجات الحديثة (٣) .

ويعد الدكتور أيوب من دعاة الوصفية الشكلية ، أو بمعنى آخر مدرسة التحليل الشكلي School of formal analysis ، التي تتحكم إلى الشكل دون المعنى (٤) .

(١) كان ذلك في النشاط الثقافي لمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى للعام الجامعي ١٤١٣ هـ ، يوم الثلاثاء ١٦/٥/١٤١٣ هـ ، والعام الجامعي ١٤١٤ هـ ، يوم الثلاثاء ٣/٦/١٤١٤ هـ .

(٢) تقويم دار العلوم ، الجزء الثاني ، ص ٢٩٩ .

(*) صدر هذا الكتاب مرة أخرى بعنوان (اللغة والتطور) سنة ١٩٦٨ م عن معهد البحوث والدراسات العربية .

(٣) لمزيد من التفاصيل ينظر: العربية وعلم اللغة البنائي ، ص ١٦٧ - ١٨٠ .

(٤) دراسات نقدية في النحو العربي ، هـ - و . وينظر: العربية وعلم اللغة البنائي ، ص ١٦٩ ، ١٨٣ .

وفي سنة ١٩٤٩ أوفد الدكتور كمال بشر - عضو مجمع اللغة العربية - إلى إنجلترا للدراسات اللغوية الحديثة ، فحصل سنة ١٩٥٣ على الماجستير ، والدكتوراه سنة ١٩٥٦ من جامعة لندن ، وعاد إلى مصر والحركة اللغوية في بدء ازدهارها ، فأسهم فيها بمؤلفاته القيمة وفي مقدمتها: (قضايا لغوية) سنة ١٩٦٢م ، (دراسات في علم اللغة) قسمان ، سنة ١٩٦٩م ، (علم اللغة العام - الأصوات) ١٩٧٩م ، كما أصدر سنة ١٩٦٢م ترجمة عربية لكتاب «أولان» (دور الكلمة في اللغة) ، ونشر أبحاثه في مجلة الأزهر ، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ومجلة الفن الإذاعي ... الخ.

ويعد الفضل للدكتور بشر في تقرير مبادئ الدراسات الصوتية الحديثة إلى أذهان الدارسين بصورة مبسطة ، لا عنَّت فيها ولا مشقة ، على الرغم أنه ينقل فكراً جديداً في مضامينه ومصطلحاته ، واستطاع تطوير ذلك الفكر لخدمة قضايا اللغة العربية ، من جهة ، كما حاول دراسة التفكير اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث من جهة أخرى ؛ «سعياً وراء تأصيل هذا التراث وفق نظريات علم اللغة ، تمهيداً للكشف عن نظريته الأصلية»^(١).

ويعد الدكتور بشر من دعاة الوصفية - أيضاً - في دراسة اللغة وتحليل قضاياها^(٢). ثم سافر الدكتور عبدالله درويش (١٩٩٢م) في بعثة الكلية إلى إنجلترا ، وحصل سنة ١٩٥٥م على الدكتوراه في اللغويات العربية من جامعة لندن ، وبعودته حاول الإسهام في هذه الحركة اللغوية ، فأصدر سنة ١٩٥٦م عدة مؤلفات منها - (المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين) ، (دراسات في علم الصرف) ١٩٦٣م^(٣). وفي هذا الكتاب الأخير عرض القواعد الصرفية عرضاً ي تقوم على المواءمة بين المنهجين المعياري والوصفي . وأما أستاذنا الدكتور محمد سالم الجرج (١٩٨٥م) فقد أوفد إلى إنجلترا للدراسات السامية ، فحصل على الدكتوراه من جامعة لندن سنة ١٩٥٩م ، وعاد إلى مصر ليسمم في

(١) العربية وعلم اللغة البنوي ، ص ١٩٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول جهود الدكتور بشر اللغوية ينظر : العربية وعلم اللغة البنوي ، ص ١٩٢ - ١٩٨ ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٥٧/٢٣٧-٢٤١ (كلمة الأستاذ عبد السلام هارون في استقبال الدكتور كمال بشر - عضو المجمع) .

(٣) ينظر : تقويم دار العلوم ، الجزء الثاني ، ص ٧١ ، دراسات في علم الصرف ، د.عبدالله درويش ، الطبعة الثالثة «صفحة الغلاف الأخيرة» .

تطور هذا النوع من الدراسات ، وأخذ يُدرس علم اللغة المقارن في دار العلوم ، وأشرف على العديد من الرسائل الجامعية في هذا المجال ، ونشر أبحاثه في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وحوليات كلية دار العلوم ، كما نقل عن الإنكليزية كتاب «فتالي فيدر» (التأثيرات الإسلامية على العبادة اليهودية) سنة ١٩٦٥ م .

وبالرغم من أنه لم يترك مؤلفاً واحداً في الدراسات السامية ، وذلك بسبب عدم استقراره في مصر - فازالت محاضراته التي كان يلقاها على طلبة دار العلوم مرجعاً لكثير من اللغويين والباحثين المعاصرين ، وكان يزمع - رحمه الله - إصدار سلسلة حلقات تحت عنوان (دراسات عربية سامية) ، إلا أن ظروفاً خاصة حالت دون ذلك ، ولم يصدر منها سوى ذلك الكتاب المترجم !

وسافر الدكتور السعيد محمد بدوي إلى إنجلترا ، فحصل على الماجستير والدكتوراه من جامعة لندن في الدراسات اللغوية سنة ١٩٦٥ م ، ولما عاد إلى مصر أsemم في هذه الحركة مؤلفات عديدة ، لعل من أهمها كتابه (مستويات العربية المعاصرة في مصر) ١٩٧٣م (١) .
وأما الدكتور أحمد مختار عمر فقد حصل على الدكتوراه من جامعة كبردرج سنة ١٩٦٧ م في علم اللغة الحديث ، ثم عاد فشارك في تطور الدراسات اللغوية المعاصرة ، وأصدر مؤلفات قيمة في هذه الدراسات ، ومنها (البحث اللغوي عند العرب) ١٩٧١م، (البحث اللغوي عند المندوب) ١٩٧٢م ، (دراسة الصوت اللغوي) ١٩٧٦م، (اللغة واللون) ، (علم الدلالة) ١٩٨٢م ... الخ ، كما نقل إلى العربية كتاب «ماريو باي» (أسس علم اللغة) سنة ١٩٧٣م (٢) .

ولا شك أنه كان مؤلفات الدكتور مختار ومقالاته المتعددة أثر لا ينكر في تقدم الحركة اللغوية في مصر ، وإن كان يميل في كثير من مؤلفاته إلى الترجمة عن الفكر اللغوي الغربي .
ونختتم الحديث عن أعضاء هذه البعثات اللغوية بالدكتور سعد مصلوح ، الذي سافر إلى الاتحاد السوفيتي ، وهناك حصل على الدكتوراه في علم اللغة والأصوات سنة ١٩٧٥ م ، وبعودته أsemم في هذه الحركة التي أصبح لها اتجاهها الواضح وطابعها المميز ، فأصدر سنة ١٩٨٠ م كتابين أحدهما في الجانب الصوتي هو (دراسة السمع والكلام) ، والأخر عن

(١) تقويم دار العلوم ، الجزء الثاني ، ص ٣٠٥ .

(٢) لمعرفة مؤلفاته ينظر : البحث اللغوي عند العرب ، ص ٣٧٩ (الطبعة الرابعة). تقويم دار العلوم ، الجزء الثاني ، ص ١٤٩ .

(الأسلوب ، دراسة لغوية إحصائية) ، كما أسمم في الحركة النقدية للمؤلفات اللغوية المعاصرة وبخاصة المؤلفات الصوتية ، وجاء ذلك في مقالاتٍ نشرها في بعض المجالات العربية، ثم جمعها في كتابٍ مستقلٍ أسماه (دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة) صدر سنة ١٩٨٩م ، كما نقل إلى العربية كتاب «أرستن بولجرام» (مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام) سنة ١٩٧٧م ، واهتم بنحوٍ خاصٍ بالأطاليس اللغوية ومناهج العمل بها (١) .

وهكذا يتضح لنا أن كلية دار العلوم تمثل مركز الثقل في الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر ، وإذا تأملنا في هذه البعثات اللغوية - بصفة عامة - نجد أن أغلبها كانت وجهته إلى إنجلترا ، وقليل منها كان إلى ألمانيا وفرنسا ، وكان من الطبيعي أن نجد من خلال ماتج عن هذه البعثات من اتجاهاتٍ لغويةٍ أن المدرسة الاجتماعية البريطانية (مدرسة لندن) هي التي هيمنت على الفكر اللغوي المعاصر في مصر ، وهي المدرسة التي أسسها اللغوي الإنجليزي «فيرث» ، الذي تلمذ عليه كثير من رواد الدرس اللغوي في مصر ، وتقوم مبادئها - بصفة عامة - على الأخذ بالمنهج الوصفي ، والتحليل البيوي للغة ، والتركيز على جانبي الأصوات والدلالة (٢) ، كما كان للمدرسة الألمانية وجودها في الفكر اللغوي المعاصر في مصر ، وهي مدرسة تقوم على الاهتمام بالجانب التاريخي المقارن للغة ، والأخذ بفكرة التطور في اللغات الإنسانية (٣) ، أما المدرسة الفرنسية ، وهي مدرسة بنوية سارت على منهج «دي سوسيير» في البحث اللغوي مع تغييراتٍ واضحةٍ في ذلك المنهج (٤) ، فقد كان لها شيء من المضور في الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر .

لقد كانت تلك البعثات نافذةً أخرى لاتصال الشرق العربي بالغرب، وأستطيع القول: إن عودة هؤلاء المبعوثين إلى مصر ، ومشاركتهم الفعالة في وصل الفكر اللغوي العربي بمناهج واتجاهاتٍ جديدةٍ ، أسمم في بعث حركةٍ لغويةٍ متقدمةٍ ، تمثلت - أول ما تمثلت به - في قيام دراساتٍ نقديةٍ للتراث اللغوي القديم ، مقترباً بها طرح نظرياتٍ لغويةٍ حديثةٍ ، ومحاولة تطبيقها على اللغة العربية بمستوياتها المختلفة .

(١) معرفة آثاره العالمية ينظر : تقويم دار العلوم ، الجزء الثاني ، ص ٣٢٦ .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن هذه المدرسة ينظر : علم اللغة ، نشأته وتطوره ، د. محمود جادالرب ، ص ١٤٥ - ١٥١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥٨ - ٨١ .

(٤) نفسه ، ص ١٢٧ - ١٤٤ .

وكل جديٍ وافدٍ كان من الطبيعي أن يحدث صراع خفي بينه وبين القدم الموروث (١) ، سرعان ما ثبت أن بُرز إلى الوجود ، وأصبح لهذا الوافد أنصاره ومربيوه ، وبدأت بذلك مرحلةً جديدةً من مراحل الفكر اللغوي العربي ، انعكس أثراها على الفترة الزمنية التي ظهرت فيها هذه الحركة اللغوية ، كما امتد ذلك الأثر - وما يزال - إلى الأماكن التي وصل إليها صدى هذه الحركة ، على أنه لابد من الإشارة - ونحن في هذا الصدد - إلى أن الفكر اللغوي المعاصر في مصر لم يكن من صنع هؤلاء الرواد وحدهم ، بل أسمهم معهم فيه تلامذتهم الذين تلقوا على أيديهم تلك الاتجاهات والنظريات اللغوية الجديدة، وقبل هذا وذاك كان بعض معلمي جيل الرواد ، والأساتذة الذين تزامن وجودهم مع هذا الجيل - أثر لا ينكر في هذه النهضة اللغوية ، من أمثال الأستاذ إبراهيم مصطفى ، والشيخ أمين الخولي ، والأستاذ علي النجدي ناصف (١٩٨٢م) ، والأستاذ عباس حسن (١٩٧٨م) ، والأستاذ عطية الصوالحي (١٩٦٥م) ، والأستاذ أحمد الإسكندراني (١٩٣٨م) ، وحفني ناصف ... الخ ، وقد يطول بنا الحديث لو أردنا حصر أسماء أولئك الأساتذة ، ولكن الذي نود إثباته هو أن الدرس اللغوي المعاصر في مصر أسمهم في قيامه وتطوره - على وجه الخصوص - فنات أربع : فئة الأساتذة الذين اضططعوا بهمزة التدريس في المدارس والكليات الجامعية ، وفئة المستشرين الذين دعّتهم الجامعات لإلقاء المحاضرات ، والفئة الثالثة - التي تعد العنصر الأساسي والعامل المؤثر في هذا الدرس - هم المبعوثون الذين أوفدوا للخارج ، فعادوا مبشّرين بنظريات واتجاهات حديثة ، حاولوا في البدء بثها نظرياً في قاعات المحاضرات الجامعية ، والندوات العلمية التي أقيمت داخل الجامعات ، أو في المراكز الثقافية المختلفة ، ثم تطبيقها في مؤلفاتهم وأبحاثهم ، وعلى الرسائل الجامعية التي أشرفوا عليها ، أو اشتراكوا في مناقشتها . والفئة الرابعة هي تلامذة جيل الرواد الذين قاموا بتطبيق مانُظر له من مناهج البحث والتحليل اللغوي ، واستكمال مسيرة هذه الحركة من خلال مؤلفاتهم ، وترجماتهم العديد من روائع الفكر اللغوي الغربي .

(١) صور أستاذنا الدكتور تمام حسان ذلك الموقف الفكري العام الذي كان عليه أستاذة كلية دار العلوم ، حينما طرح النظريات الحديثة في دراسة اللغة العربية ، ومدى إمكانية تطبيقها على العربية الفصحى . اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٧ - ٨ .
كما صور الدكتور السعران موقف أصحاب الدراسات اللغوية التقليدية من هذا الوافد الجديد . علم اللغة ، ص ١٨ .

وهناك فئة خامسة لانستطيع إغفالها - ونحن في مجال الحديث عن البعثات العلمية - أسممت بوجهٍ خاصٍ في تطور الدرس اللغوي المعاصر في مصر ، من خلال ترجمة بعض الأعمال اللغوية الغربية ، و يأتي في مقدمتها الدكتور محمد مندور (١٩٦٥م) ، حيث قام سنة ١٩٤٦م بترجمة كتاب (مقالة) العالم الفرنسي «الأنسون» (مناهج البحث في الأدب) ، واللغوي الفرنسي (ماييه) (مناهج البحث في اللغة) وقد جمعهما في كتاب واحدٍ أسماه (مناهج البحث في الأدب واللغة)، وهذا الكتاب الأخير «يظهر لأول مرة بشكلٍ واضحٍ منهج التحليل اللغوي البنوي إلى مستوياته المختلفة ، وطبيعة العلاقات بين هذه المستويات» (١).

(١) العربية وعلم اللغة البنوي ، ص ١٦٣ .

إنشاء مجمع اللغة العربية

من المتعارف عليه أن قيام مؤسسة - أي مؤسسة - لا يأتي من فراغ ، بل يحدث بسبب دوافع محددة ، كأن تكون ثقافية ، أو سياسية ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية ، وهذا ما كان عليه الحال عند إنشاء مجمع اللغة العربية بمصر ، فقد كانت قضيتنا المصطلحات والازدواجية اللغوية في مقدمة الأسباب التي دعت للتفكير في إنشائه .

وتعود فكرة إنشاء مجمع لغوي في مصر لفترة مبكرة من التاريخ الحديث ، فجذورها تتدلى إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وكانت الفكرة في بده أمرها متمثلة في ظهور دعوات لتكوين جمعيات أدبية ولغوية لخدمة اللغة العربية ، وجعلها وافية بمتطلبات العلوم والفنون والأداب الحديثة .

ومن أسمهم في هذه الدعوات كل من رفاعة الطهطاوي ، الذي تمنى إنشاء أكاديمية بمصر على غرار الأكاديمية الفرنسية ، وأحمد فارس الشدياق (١٨٨٧م) الذي دعا عبر صحيفة «الجوائب» سنة ١٨٦٠م إلى تكوين هيئة لتحقيق ذلك الغرض السابق ، ثم ظهرت سنة ١٨٧٦م دعوة عبدالله فكري لتكوين جمعية من العلماء لحفظ اللغة العربية ، وصيانتها من الأخطار المحدقة بها ، وكرر الدعوة مرة أخرى سنة ١٨٨١م ، إلا أن الظروف السياسية التي مررت بها مصر خلال هذه الفترة حالت دون الاستجابة لهذه الدعوات .

ولما بزرت الدعوة إلى العالمية أصبحت الحاجة ملحة لإنشاء هذا المجمع ، فجدد الدعوة عبدالله النديم ، ووضع تصوراً عاماً لما ينبغي أن يكون عليه المجمع اللغوي ، من اختيار أعضائه ، وتوزيعهم حسب قدراتهم العلمية ، وعقد جلساته ، وإصدار جريدة خاصة به ، وتوسيع دائرة تجربة تشتراك فيه كل الجهات العربية والشرقية ، ووضعه تحت رعاية حكومية .

وفي عام ١٨٩٢م اجتمع نخبة من العلماء المصريين في دار السيد محمد توفيق البكري (١٩٣٢م)، ومنهم الشيخ محمد عبده ، والأستاذ حمزة فتح الله ، والأستاذ حفيظ ناصف ... الخ، وتباحثوا في هذا الشأن ، واقتصر أن يكون على نمط الأكاديمية الفرنسية^(١) - أقدم الجامعات اللغوية المعاصرة ، حيث أنشيء سنة ١٦٣٥م - ، وبيدو أن الشيخ محمد عبده هو صاحب هذا الاقتراح : لأنه عاش فترة من الزمن في باريس ، واطلع على مأموريه هذه الأكاديمية

(١) لمعرفة تاريخ هذه الأكاديمية ينظر : مع الحالدين ، د.إبراهيم مذكر ، ص ١٣ - ١٦ .

من خدماتِ جليلةٍ وأجمعوا أمرُهم على إنشاء هذا الجمع ، ووضعوا له قانوناً تمَّ بوجبه اختيار الشيخ البكري - نقيب الأشراف - رئيساً له ، والشيخ الشنقيطي (١٩٠٤م) والشيخ محمد عبده نائبين له ، وُعِرِفَ هذا الجمع باسم « مجمع البكري » ، وعقدت فيه جلسات متعددة ، أقرَّ خلالها طائفةً من الكلمات العربية بدليلاً عن الكلمات الأجنبية ، كانت مثار نقاشٍ من الصحافة والمجلات .

ولم يستمر هذا الجمع طويلاً ، فسرعان ما انفرط عقده ، إلا أن فكرته مازالت عالقة في أذهان المصلحين الاجتماعيين من أمثال محمد رشيد رضا (١٩٣٥م) - تلميذ الشيخ محمد عبده ، وصاحب مجلة « المنار » - ، الذي أثار هذه الفكرة مرةً ثانيةً ، فاستجاب لها خريجو دار العلوم ، وكوَّنوا لهم سنة ١٩٠٧م نادياً برئاسة حفيي ناصف أطلق عليه « نادي دار العلوم » ، اهتموا فيه بوضع أسماءٍ عربيةٍ للسميات الحديثة ، وتعريب الأسماء الأنجيمية ، وناقشو قضية الفصحى والعامية ، وأرجعوا من خلالها طائفةً من الألفاظ العامية إلى أصلها الفصيح ، ونبهوا على الدخيل من تلك الألفاظ ، ونشروا ذلك كله في صحفتهم المسماة « صحيفة دار العلوم » .

وانقطع نشاط هذا النادي لكثره ما وقع بين أعضائه من خلافٍ حول تلك القضايا ، ليعقبه إنشاء مجمع دار الكتب سنة ١٩١٦م ، الذي يعود الفضل فيه إلى الأستاذ أحمد لطفي السيد (١٩٦٣م) ، ووضعت له لائحة تنظم أعماله ، وبدأ يعقد جلساته التي نوقشت فيها مسألة التعريب ، وأصدر فيها قرارات عديدة ، إلا أن ثورة ١٩١٩م ألقت ظلالها عليه ، مما حال دون مواصلة نشاطه .

وظلت المحاولات الجادة تتواتي لإنشاء مجمع لغويٍّ ، وضمان استمرارية نشاطه ، لكن مصيرها كان عدم النجاح ، إلى أن تولى أحمد لطفي السيد وزارة المعارف سنة ١٩٢٨م ، فأخذ يعد العدة لتحويل مجمع دار الكتب - الذي كان قد اختفى من الوجود - إلى مجمع أميري ، تشرف عليه الوزارة ، وتم وضع مشروع له كان فيما بعد نواة مرسوم مجمع اللغة العربية الحالي .

وفي عام ١٩٣٢م صدر مرسوم يقضي بإنشاء هذا الجمع ، وتسميته « مجمع اللغة العربية الملكي » (غير مسماه سنة ١٩٣٨م إلى مجمع فؤاد الأول ، ثم أطلق عليه سنة ١٩٥٤م مجمع اللغة العربية) ، وألحق بوزارة المعارف ، وصدر له نظام يحدد أغراضه ، واختيار أعضائه ،

وتكون بجانه ، وهذا النظام في مجمله لا يختلف عما هو عليه الحال في الأكاديمية الفرنسية (١) ،
ما يعني أن هناك تأثيراً واضحاً بهذه الأكاديمية .

وافتتح المجمع رسمياً صباح الثلاثاء ٣٠ يناير ١٩٣٤م ، وصدر العدد الأول من مجلته
في أكتوبر ١٩٣٤م ، وتتابع صدورها ، غير أنها توقفت مدةً تقارب من تسع سنوات ،
(من ١٩٣٩-١٩٤٨م) وعاودت الصدور بعد ذلك ، ولكنها لم تنتظم حتى سنة ١٩٥٧م ،
وعندما انتظم صدورها حتى يومنا هذا (٢) .

ولابد من الإشارة إلى أن مجمع اللغة العربية هو المجمع الثاني في تاريخ المجامع اللغوية
العربية ، حيث كان قد سبقه في النشأة مجمع اللغة العربية بدمشق ، إذ أنشيء سنة ١٩١٩م ،
غير أن فكرة المجمع اللغوية عرفتها مصر قبل أي مكان آخر (٣) .

(١) لعرفة مظاهر الاتفاق والاختلاف بين مجمع اللغة العربية بمصر والأكاديمية الفرنسية ينظر : في
اللغة والأدب ، د.إبراهيم مذكر ، ص ١٥-٨ ، مع الحالدين ، ص ١٦-١٤ ، ٢٥-٢٢ ، مجمع اللغة
العربية ، دراسة تأريخية ، د.عبدالنعم الجماعي ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٢) اعتمدت في هذه اللمحـة التأريخـية لظهور الفكرة المعجمـية في مصر على المصادر التالية : مجمع
اللغـة العـربـية في ثلـاثـين عـامـاً (١)، ماـضـيه وـحـاضـره، د.إـبرـاهـيم مـذـكـورـ، ص ١٩-١٢، مجلـة المـجمـعـ،
٥ / التـقـديـمـ، مـجمـعـ الـغـةـ العـربـيةـ، درـاسـةـ تـأـريـخـيـةـ، دـ.عـبدـالـنـعـمـ الجـمـاعـيـ، صـ ٤١-١١ـ، أـعـمالـ مـجمـعـ الـغـةـ
الـعـربـيةـ بـالـقـاهـرـةـ، دـ.مـحـمـدـ رـشـادـ الحـمـزاـويـ، صـ ٢٣ـ فـيـ بـعـدـهـاـ، تـأـريـخـ المـجمـعـ، دـ.مـنـصـورـ فـهـميـ، مجلـةـ
المـجمـعـ، ١٧٦-١٧٠/١ـ، محـاضـراتـ عنـ حـفـنـيـ نـاصـفـ كـاتـبـاـ وـبـاحـثـاـ، محمدـ خـلـفـ اللهـ أـحمدـ،
صـ ٥٤ـ .

(٣) مع الحالدين ، ص ١٧ .

نشاط المجمع

وأثره على الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر

مما لا شك فيه أن إنشاء هذا المجمع يعد من أهم الأحداث اللغوية في القرن العشرين^(١) ، فقد أسهم بأنشطته المختلفة في إثراء اللغة العربية ، ومسايرتها لروح العصر .

وقراءةً متأنيةً في أغراضه التي حددها المرسوم^(٢) ، تلمس أن المجمع معنى بجانبي الأصالة والمعاصرة للغة العربية ، وهذا ما تمثل في اختيار أعضائه العرب والمستشرقين ، ومناقشات جلساته ومؤتمراته ، ومحاضر قراراته ، وأبحاث مجلته ، وإصداراته المتعددة ، وطبعاً لذلك أخذ المجمع بالموافقة بين هذين الجانبين ، فحاول أن يستبقي من القديم أسلسه وأنفسه ، ويقبل من الجديد أدقه وأحكه^(٣) .

وقد تركز نشاط المجمع في إحياء التراث العربي القديم ، وتنوير اللغة العربية - نحوه وصرفها وكتابتها - ووضع المعجمات المتنوعة التي تتفق وروح العصر ، وفن التأليف المعجمي الحديث ، وإثراء لغة العلم والحياة العامة ، وتشجيع الإنتاج الأدبي^(٤) . وكانت هذه الأنشطة بمثابة الوسائل التي استعان بها المجمع لتحقيق تلك الأغراض التي من أجلها أنشئ ، على أن هذا لا يعني أن المجمع استطاع خلال هذه الفترة الطويلة التي مرت على

(١) محاضرات في علم اللغة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ٦٨ ، وينظر : بحوث ودراسات في العروبة وأدابها ، محمد خلف الله أحمد ، ص ١٨٢ ، المولد ، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية في العصر الحديث ، د.حامي خليل ، ص ١٣٧ .

(٢) هذه الأغراض - باختصار - هي :

(أ) المحافظة على سلامة اللغة العربية ، وجعلها وافية يطالب العلوم والفنون ، وملائمة حاجات الحياة في العصر الحاضر .

(ب) وضع معجم تارخي للغة العربية ، ونشر أبحاث دقيقة في تاريخ بعض الكلمات ، وتغير مدلولاتها .

(ج) تنظيم دراسة عالمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية .

(د) بحث كل ما من شأنه تقدم اللغة العربية .

ينظر : مجلة المجمع ، ٢٢ ، ٧-٦/١ .

(٣) مع الحالدين ، ص ٩ .

(٤) نفسه ، ص ٢٦ . ولمعرفة هذه الأنشطة المجمعية بالتفصيل ينظر: المصدر السابق ، ص ٣٥-٢٦ .

إنشاءه أن ينفّذ جميع ما أوكل إليه من أهداف ، بل إنه أسمم - ومازال - في ترجمة تلك الأهداف إلى واقع ملموس (١) .

هذا ما يتصل بنشاطه - على وجه العموم - ، أما أثر ذلك في الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر فإن ما نعتقد في هذا الصدد هو أنه كان لجمع اللغة العربية أثر لا ينكر في نشأة هذه الدراسات وتطورها ، ويطول بنا الحديث إن أردنا الوقوف على جهود الجمع اللغوية بصفة تفصيلية* ، ولكن يكفي أن نشير إلى شيء من ذلك ، فمن القضايا التي حفلت بها جلسات الجمع ، ودار حولها نقاش مستفيض ، قضية وسائل تنمية اللغة العربية ، من اشتقاء ، وقياس ، وتعریب ، وتولید ، ونحو ، وارتجال ... الخ ، وقد أصدر فيها قرارات اتسمت بالمرونة والتتوسيع (٢) ، كما أعطى الجمع قضية المصطلح العلمي جانبًا كبيراً من عنايته - وهي قضية ذات أبعاد شائكة في الثقافة العربية - ، فخشى لها نخبة من أهل الخبرة والدرایة ، وكوئن لفروع المعرفة المختلفة لجاناً خاصةً تعنى بمعجماتها - اختياراً ووضعاً - . واستطاع الجمع أن يضع لنفسه منهاجاً ثابتاً لصياغة هذه المصطلحات ، وأصدر بشأنها قرارات تميزت بالمواءة بين وسائل وضع المصطلح المتعددة ، وكان المصطلحات علمي اللغة والأصوات حظ من تلك العناية (٣) .

(١) ينظر : مع الحالدين ، ص ٢٣ ، مجمع اللغة العربية ، د. عبد المنعم الجمبي ، ص ١٠٧-١٠٨.

(*) خصص الدكتور محمد رشاد الحزاوي أطروحته للدكتوراه بجامعة السربون لأعمال جمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٧٢ ، ونشرها بالفرنسية سنة ١٩٧٥ في كلية الآداب بجامعة تونس ، ثم ترجمتها إلى العربية سنة ١٩٨٨ . وبعد هذا العمل العلمي - فيما اطلعنا عليه - من أجود الدراسات التي تتبع جهود الجمع اللغوي المصري تحليلاً وتقنياً .

(٢) نشرت هذه القرارات في : مجمع اللغة العربية في ثلاثة سنين عاماً (٣) مجموعة القرارات العلمية ، صدرت سنة ١٩٦٣ ثم طبعت ثانية سنة ١٩٧١ ، وفي : كتاب في أصول اللغة ، صدر سنة ١٩٦٩ .

(٣) صدرت هذه المصطلحات في مجلة الجمع ، ١٦/٢٥٢ ، ١٦/٢١٦ ، ١٨/٢٥٦ . ولمعرفة المنهج العام الذي اتبّعه الجمع في صوغ المصطلحات العلمية ينظر : مع الحالدين ، ص ٣١-٣٣ ، مجمع اللغة العربية في ثلاثة سنين عاماً ، مجموعة القرارات العلمية (٣) ، ص ١٣٧ فما بعدها ، أعمال جمع اللغة العربية بالقاهرة ، ص ٣٥٧ فما بعدها ، مجمع اللغة العربية ، د. عبد المنعم الجمبي ، ص ٥٥-٦٢ ، وقد نشرت هذه المصطلحات العلمية في مجموعة أجزاء تحت عنوان (مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها الجمع) .

كما أُسهم المجمع في مناقشة قضية تيسير النحو والصرف العربي ، والكتابة العربية، وكانت هذه القضية من ضمن ما أُسند إلى المجمع من مهام في ضوء قانونه المعديل سنة ١٩٤٠ م (١) .

فأما تيسير النحو والصرف فقد شغل بها منذ سنة ١٩٣٨ م ، وانتهى فيها إلى إصدار مجموعة من القرارات طبّقت سنة ١٩٦١ م ، ثم عُدِلَ عنها بعد فترة وجيزة من تطبيقها !، وأشارت مرة أخرى ، وقُدِّمَ بشأنها اقتراحات عملية سهلة ، غير أنه لم يكن لها نصيب من التنفيذ (٢) .

وأما تيسير الكتابة فقد عني بها المجمع منذ سنة ١٩٣٨ م - أيضاً - ، فألّف لها لجنة تسعى لتسهيل كتابة الحروف العربية ، وابتكر تيسير القراءة العربية الصحيحة ، مع الأخذ في الاعتبار عدم الخروج على الأصول والأوضاع العامة ، كما أنشأ جائزة خاصةً لمن يقدم اقتراحاً يسهم في حل مشكلة الكتابة العربية ، فقدّم في هذا الشأن اقتراحات عديدة لم يحظ جميعها بالموافقة أو التأييد ، كما قدمت قبل ذلك وبعده اقتراحات للمجمع ، كما هو الحال في اقتراح عبدالعزيز فهمي (١٩٥١ م) - عضو المجمع - الذي قوبل بالرفض والاستنكار ، واقتراح علي الجارم الذي رفض - أيضاً - ، واقتراح محمود تيمور الذي أجزى لكنه لم ينفذ ! (٣)، ورأى المجمع بعد ذلك الاهتمام بحروف الطباعة والآلات الكاتبة ، واختصارها إلى أقصى مدى ممكن ، وأصدر قراراتٍ في هذا الشأن ، كما استطاع تذليل بعض مشكلات الكتابة العربية والقراءة الصحيحة ، عن طريق الضبط والالتزام بالشكل (٤) .

وشارك المجمع في الجانب التصوبي للغة ، فأصدر في هذا الشأن قراراتٍ بجواز استخداماتٍ لغويةٍ كان ينظر إليها على أنها من الخطأ في اللغة ، واستخداماتٍ أخرى من الكلمات والعبارات المستعملة على ألسنة المعاصرين ، لم تعرفها العربية من قبل (٥) .

(١) مجلة المجمع ، ١٧٥/٥ .

(٢) ينظر : مع الخالدين ، ص ٢٨ ، مجلة المجمع ، ١٩٤، ١٧٩، ٨٩/٥، ١٨٠/٦، ١٩٧-١٨٠/٦، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (٣) ، مجموعة القرارات العلمية ، ص ١٨٨-١٧٩ .

(٣) ينظر : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (٣) ، مجموعة القرارات العلمية ، ص ١٩١-٢٠٣، تاريخ الدعوة إلى العالمية وأثارها في مصر ، د. نقوسة زكرياء سعيد ، ص ٢٠٧-٢٢٣ .

(٤) ينظر : مع الخالدين ، ص ٢٨-٢٩ ، مجمع اللغة العربية ، د. عبد المنعم الجمسي ، ص ٦٩-٧٢ .

(٥) أصدر ذلك في كتاب (الألفاظ والأساليب) سنة ١٩٧٧ م، وفي (كتاب في أصول اللغة). في ثلاثة أجزاء ، الجزء الأول سنة ١٩٧٥ م، الثاني سنة ١٩٧٥ م، والثالث سنة ١٩٨٣ م.

وأسهم المجمع في الدراسات اللهجية - وكان هذا من جملة أغراضه - كا تقدم - ، على أن إسهامه فيها كان خلواً من الجانب التطبيقي ، واقتصر بالجانب التنظيري لكيفية دراستها ! وما أسهم به المجمع وكانت له فيه اليد الطولى الجانب المعجمي ، فقد أصدر معاجم عديدة في اللغة ، والقرآن الكريم ، وفروع المعرفة المختلفة ، كالجيولوجيا ، والفلسفة ، والجغرافيا ... الخ (١) ، ويلمس في هذه المعاجم تأثر واضح بفن التأليف المعجمي الحديث ، وبخاصة المعجمات الأوربية ، كالمعجم الفرنسي (لاروس) ، والمعجمين الإنجليزيين (أكسفورد) ، و (ويستر) .

وهكذا استطاع المجمع أن يرتقي باللغة العربية وقضى بها إلى مستوى المعاصرة ، وبذل المكثف ، وإذا كان هناك من يقلل من جهود المجمع اللغوية ؛ بحججة أنه ليس له سلطة عليا تجعل قراراته ملزمةً واجبة التنفيذ ، فإن هذه الوصاية اللغوية - كا يسميه الدكتور إبراهيم مذكر (٢) لاحمل لها في عالم المجامع اللغوية « فهي توحى ولا تأمر ، توصي ولا تلزم » (٣). وصفوة القول : إن المجمع اللغوي بمصر كانت له جهوده الواضحة في الارتقاء بالدرس اللغوي المعاصر في مصر ، كا كان له حضوره الذي لا يمكن إغفاله ونحن نتحدث عن رواده هذا الدرس ، وسوف نرى فيما يستقبل من أمر هذه الدراسة جوانب من إسهامات المجمع ، سواء فيما يتصل بتنمية اللغة العربية ، أو تيسير علومها ، أو صوغ المصطلح العلمي - واللغوي على وجه الخصوص - ، أو دراسة اللهجات ، أو صناعة المعجمات ، - وإن كنا قد أمعنا إلى شيءٍ من ذلك فيما تقدم - ، وذلك كله مما يُسْوَغ لنا اعتبار إنشاء هذا المجمع رافداً مهماً من رواد نشأة الدرس اللغوي المعاصر في مصر ، وعانياً إيجابياً من عوامل تطور هذا الدرس ورقته ، ولئن كان حدثنا في السابق عن جهود فردية استطاعت نقل مناهج علم اللغة الحديث ، وإراسمه مبادئها في الدراسات اللغوية المعاصرة ، فإن المجمع بجهوده الجماعية أثبت وجوداً فاعلاً في هذه الدراسات ، على غير ما هو مألف في الدرس اللغوي العربي القديم .

(١) ينظر : مع الحالدين ، ص ٣٣-٢٩ .

(٢) نفسه ، ص ١١ .

(٣) نفسه ، ص ١١ .

وهكذا يتبيّن لنا من خلال هذا المبحث التمهيدي أن روافد الدرس اللغوي المعاصر في مصر قد تعددت صورها ، وتنوعت وسائلها ، وأسهم كل راقي - بحسب ما أتيح له من ظروف ، وما يُذلّ خلاله من جهود - في صياغة اتجاه لغوي ، أو عدة اتجاهات ، كانت بمثابة طابع عام لهذا الدرس ، وسنلمس ذلك كله أثناء تناولنا لآراء اللغويين المعاصرين في مصر التي شملت ما بداخل البناء اللغوي من مستويات صوتية ، وصرفية ، ونحوية ، ومعجمية ، ودلالية ، كما شملت جوانب لغوية مختلفة ، كالجانب الاجتماعي والنفسي للغة ، والجانب المقارن .

البَابُ الْأَوَّلُ

اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر
في المستويات اللغوية
وتشتمل على الفصول التالية :

الفصل الأول : المستوى الصّوْتِي
الفصل الثاني : المستوى الصّرْفِي
الفصل الثالث : المستوى النَّحْوِي
الفصل الرابع : المستوى المعجمِي
الفصل الخامس : المستوى الْذَّلَائِي

الفصل الأول

المستوى الصّوْقِي

المستوى الصوتي

بدأت الدراسات الصوتية المعاصرة في العالم العربي - ومصر على وجه الخصوص - منذ فترة طويلة، ولقد كان لمصر الدور الريادي في تعريف الوطن العربي بهذا العلم - علم الأصوات - ، وأول مؤلفٍ مستقلٍ يطالعنا في هذا الجانب هو كتاب (الأصوات اللغوية)، للدكتور إبراهيم أنيس ، الذي صدرت أولى طبعاته سنة ١٩٤٦م - تقريباً - (١)

ويعد هذا الكتاب الأول من نوعه في اللغة العربية تأثراً بالفلك اللغوي الحديث . وتمثل مباحثه - في أغلبها - اتجاهًا تجديدياً في البحث الصوتي المعاصر .

ثم تعددت بعد ذلك جهود اللغويين المعاصرين التي تحمل هذا الطابع التجديدي ، بعضها خصص لهذا الجانب ، وبعضها ورد ضمن مباحث علم اللغة ، كما تم نقل بعض

(١) هناك آراء متعددة بشأن تاريخ صدور هذا الكتاب ، فالدكتور السعران يرجح أنه صدر عام ١٩٤٧م ، اعتناداً على أنه طالعه في ذلك العام ، علم اللغة ، ص ٢٤ « الماماش » ، وأكد ذلك الدكتور رمضان عبدالتواب ، المدخل إلى علم اللغة ، ص ١٩ ، وتبعهما الدكتور حامي خليل ، العربية وعلم اللغة البنوي ، ص ١٥٠ ، وكذلك الدكتور صلاح الدين حسين ، المدخل إلى علم الأصوات ، المقدمة ، ص ٣ ، والدكتور أحمد عبدالمجيد هريدي ، نشوء الفعل الرباعي في اللغة العربية ، ص ٤٧ .

ويخالفهم الرأي الدكتور سيد البحراوي ، حيث يرى أنه صدر سنة ١٩٤٦م . قضية النبر في الشعر العربي ، مقال منشور في (دراسات في الفن والفلسفة والفكر القومي) ، ١٩٨٣م ، ص ١٤٦ .

وبالنظر في مقدمة الطبعة الرابعة للكتاب التي صدرت عام ١٩٧١م ، نجد الدكتور أنيس يذكر أن كتابه هذا ظهر لأول مرة منذ أكثر من ربع قرن ، ويعملية حسابية يتضح أنه صدر قبل عام ١٩٤٧م . ويعضد هذا ما جاء في مجلة (الكتاب) التي تصدر عن دار المعارف بمصر ، تحت عنوان « اتجاه التأليف في عام ١٩٤٦م » من أنه صدر في هذا العام كتاب (الأصوات اللغوية) للدكتور إبراهيم أنيس ، الجزء الثالث ، المجلد الثالث ، السنة الثانية ، ١٩٤٧م - ١٣٦٦هـ ، ص ٤٧٧ ، وعلى ذلك فإني أرجح صدوره عام ١٩٤٦م .

ونظراً لأهمية الكتاب وقيمه العلمية فقد طُبعَ مرات عديدة ، وصوّر في مصر ولبنان ، ولا يزال يمثل هذا الكتاب منذ صدوره حتى الآن مصدراً رئيسياً للباحثين المعاصرين في الدراسات اللغوية .

المؤلفات الصوتية لدى الغرب إلى العربية (١) ، وكان ذلك بثابة إسهام إيجابي في الدراسات الصوتية المعاصرة ، على النحو الذي سنبه فيها يستقبل من هذه الدراسة .

فروع علم الأصوات اللغوية

- من المتعارف عليه عند اللغويين المعاصرین أن هناك ثلاثة أفرع لعلم الأصوات هي :
- (١) علم الأصوات النطقي (الفيسيولوجي) .
 - (٢) علم الأصوات الفيزيائي (الأوكوستيكي) أو (الفيزيقي) .
-

(١) من المؤلفات التي أوقفها أصحابها للدراسات الصوتية : أصوات اللغة ، د.عبدالرحمن أيوب ، صدر سنة ١٩٦٣م ، وطبع ثانية سنة ١٩٦٨م . ويعد هذا الكتاب - كما يقول الدكتور سعد مصلوح - : « أول مؤلف عربي - فيما نعلم - يتناول بتفصيل دقيق وعميق معظم الجوانب التشريحية والأوكوستيكية في دراسة الأصوات على نحو يمتاز بالدقة والوضوح » ، دراسة السمع والكلام ، ص ٧ ، ثم أصدر الدكتور كمال بشير سنة ١٩٧٩م كتابه : علم اللغة العام ، الأصوات ، متيناً بوضوحه وقربه من القاريء العربي . وفي عام ١٩٧٦م أصدر الدكتور أحمد مختار عمر مؤلفه: دراسة الصوت اللغوي ، واتسم هذا الكتاب بالترجمة عن المؤلفات الغربية ، غير أنه يمثل حلقة مهمة من حلقات البحث الصوتي المعاصر . ثم أصدر الدكتور عاصي عبد الله ربيع وعبد العزيز علام كتابهما : علم الصوتيات ، سنة ١٩٧٧م . ويتميز هذا الكتاب بزاوجته بين جانبي النظرية والتطبيق في البحث الصوتي .

وفي عام ١٩٨٠م صدر كتابان أحدهما للدكتور سعد مصلوح : دراسة السمع والكلام ، والآخر للدكتورة تغريد عنبر : دراسات صوتية ، ثم صدر سنة ١٩٨١م كتاب الدكتور صلاح الدين حسنين : المدخل إلى علم الأصوات ، دراسة مقارنة ، وفي عام ١٩٨٤م أصدر الدكتور عبد الرحمن أيوب كتابه القيم : الكلام إنتاجه وتحليله .

وهناك إصدارات أخرى ليست خاصة بالأصوات ، ولكنها وظفت هذا العلم لخدمة المستوى الصافي ، ومنها : المنح الصوتي للبنية العربية ، د.عبدالصبور شاهين ، صدر سنة ١٩٧٧م ، البنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ، د.عبدالغفار هلال ، صدر سنة ١٩٧٩م ، من وظائف الصوت اللغوي ، د.أحمد كشك ، صدر سنة ١٩٨٣م . أما المترجمات الصوتية فنها : في علم الأصوات الفيزيقي ، مدخل إلى التصور الطيفي للكلام ، إرنسنت بولجرام ، قام بترجمته الدكتور سعد مصلوح سنة ١٩٧٧م ، علم الأصوات مالبريج ، ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين سنة ١٩٨٥م ، كما ترجمه - مرة ثانية - الدكتور حامى هليل بعنوان (الصوتيات) وصدر سنة ١٩٨٥م - أيضاً .

(٣) علم الأصوات السمعي (١) .

هذا التقسيم من حيث النظر إلى المراحل التي يمر بها الصوت اللغوي ، وهي مرحلة انتاجه وإصداره ، ثم مرحلة انتقاله وانتشاره في الماء ، وأخيراً مرحلة استقباله ، وتدرج هذه العلوم الثلاثة تحت مفهوم «الfonatics Phonetics» .

وهناك تقسيم آخر لعلم الأصوات ، وذلك بالنظر إلى المنهج الذي يستخدم في دراسته ، والزمن المعين لهذه الدراسة ، ويترفع في ضوء هذا المفهوم إلى ثلاثة فروع هي :

(١) علم الأصوات الوصفي Synchronic phonetics .

(٢) علم الأصوات التاريخي Diachronic phonetics .

(٣) علم الأصوات المقارن Comparative phonetics (٢) .

فأما علم الأصوات الوصفي أو التزامي فمن الممكن أن يبحث فيه على المستويين الفوناتيكي والفنولوجي ، في حين أن التاريخي والمقارن فالأغلب أن يكون ذا طابع فولجي «لفقدان عنصر النطق في الفترات غير المعاصرة» (٣) .

وقد تنوّعت المؤلفات الصوتية المعاصرة تبعاً لتنوع فروع علم الأصوات ، فنها ما يتصل بالجانب الفسيولوجي ، ومنها ما يتصل بالجانب الفيزيائي ، ومنها ما يتصل بالجانب السمعي ، وإن كان الجانب الأول قد حظي بالنصيب الأوفر من تلك المؤلفات ، أما الفرعان الآخرين فكان نصيبهما قليلاً جداً ، مقارنة بالفرع الأول (٤) ، ويعزى السبب في

(١) الأصوات ، د.بشر ، ص ١٢ فما بعدها ، وللمعاصرین تسميات متعددة لهذه الفروع . ينظر : محاضرات في علم اللغة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ١٨ ، علم الصوتيات ، د.عبدالله ربيع وزميله ، ص ٢٤ ، دراسات صوتية ، د.تغريد عنبر ، ص ٢٥ .

(٢) ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ٢٥ - ٢٧ ، علم الصوتيات ، ص ٢٦ .

(٣) الأصوات ، د.بشر ، ص ٢٧ .

(٤) يطالعنا في مجال المؤلفات التي اهتمت بدراسة الصوت دراسة فيزيقية وسمعية كتاب الدكتور عبد الرحمن أيوب : أصوات اللغة ، وبعد أول مؤلف في المجال المتقدم وقد أفرغ المؤلف جهده في الحديث عن الجوانب التشريحية ، والفيزيقية ، في دراسة الصوت اللغوي ، وأخذت من كتابه حيزاً كبيراً ، ويلحق بهذا الكتاب مؤلف آخر للدكتور عبد الرحمن أيوب هو : الكلام إنتاجه وتحليله ، وقد أوقفه على دراسة الجوانب التشريحية والفسيولوجية والفيزيائية للأصوات اللغوية . ويأتي بعد ذلك كتاب الدكتور سعد مصلوح : دراسة السمع والكلام ، وقد عالج فيه مؤلفه الصوت في جانبيه الفيزيائي والسمعي ، وإن كان قد ركز فيه على الجانب الأول ، ولم ينل الجانب الآخر منه سوى باب واحد من جملة الأبواب الأربع التي تضمنها الكتاب . الواقع أن =

هذا إلى أن هذين الفرعين يتصلان بالعلوم الطبيعية (الفيزيائية) والنفسية التي يستبعداها بعض الباحثين من علم الأصوات (١) .

وينطبق الحال على الأفرع الأخرى لعلم الأصوات ، فقد حظي علم الأصوات الوصفي بالاهتمام من مؤلفات المعاصرين ، على حين أن علم الأصوات التأريخي لم يحظ بمؤلفٍ مستقلٍ ، وإنما هي ومضات خاطفة ترد في مؤلفات الفرع الأول ، وأما علم الأصوات المقارن فقد أفرد له مؤلفٌ مستقل (٢) ، كما نجد مباحثه مبسوطةً في المؤلفات التي اهتمت بعلم اللغة المقارن ، أو الدراسات المقارنة على وجه العموم (٣) .

== هذا العلم - أعني علم الأصوات السمعي - من أحدث فروع علم الأصوات ، وهناك من يقلل من شأن هذا الفرع ، ويرى إمكانية إسقاطه من دراسة الأصوات ، والاكتفاء بالفرعين الفسيولوجي والفيزيائي فقط . ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ١٢ ، علم الأصوات مالبرج ، ترجمة / د.عبدالصبور شاهين ، ص ٦ - ٧ ، اللغة فندريلس ، ص ٤٣ - ٤٤ ، وبأي كتاب الدكتورة تغريد عنبر : دراسات صوتية ، حلقة ثالثة في المؤلفات التي تختص بهذا الفرع ، وقد حفل الكتاب بالدراسات التشريحية الدقيقة لمرحلتي إصدار الكلام وانتشاره أو انتقاله في الهواء ، ولم تnel المرحلة الثالثة وهي استقبال الأذن للأصوات المرسلة إلا حديثاً مقتضباً . ومن المأخذ الشكلي على الكتاب سوء طباعته ، على الرغم من صدوره عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، فالقراءة فيه متعبة لصغر حروفه الطباعية . وحذا لو يتدارك هذا في الطبعة الثانية ، فالكتاب مهم في بابه ، ويسد فراغاً في المكتبة اللغوية .

(١) لمزيد من التفصيات حول معرفة أسباب ذلك ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ١٢ - ٢٢ .

(٢) هو كتاب : المدخل إلى علم الأصوات ، دراسة مقارنة . وقد ذكر الدكتور محمود فهمي مجازي أن له كتاباً في علم الأصوات المقارن صدر بالقاهرة سنة ١٩٧٨م ، وعنوانه: علم الأصوات المقارن في اللغات السامية . ينظر : مدخل إلى علم اللغة ، ص ١٧٤ ، وحيثما التقى به في القاهرة أكد لي ذلك ، وأخبرني بأنه لم يطبع منه إلا نسخ محدودة ، وهو بقصد إعادة طباعته وتوزيعه بشكل موسع !

(٣) عقد الدكتور محمد مجر عبدالمجيد فصلاً خاصاً لمنهج الأصوات المقارن ، وذلك في كتابه : بين العربية ولهجاتها والعبرية ، الذي صدر عام ١٩٧٧م ، ص ٦١ - ٦٧ ، وكذلك فعل الدكتور عبدالصمد زعيمه في كتابه : دراسات في علم اللغة المقارن ، الذي صدر سنة ١٩٨١م ، ص ١١٦ - ١٤٥ ، والدكتور رمضان عبدالتواب في : المدخل إلى علم اللغة ، ص ٢١٣ - ٢٢٨ .

الدراسات الصوتية بين القدماء والمعاصرين

عني القدماء بدراسة الصوت اللغوي ، وقد حدث ذلك منذ فترة مبكرة جداً من فترات البحث اللغوي ، واشترك في تلك العناية كل من اللغويين ، والنحاة ، وعلماء القراءات ، والبلاغيين ، والفلسفه ، وكان الدافع الأكثر لهؤلاء هو الحفاظة على كتاب الله ولغة كتابه .

وتبدأ حقيقة تلك الدراسات بما كتبه الخليل بن أحمد في مقدمة كتابه (العين) ، التي تضمنت أفكاراً قيمةً ودقيقةً عن الأصوات اللغوية ، من حيث مخارجها وصفاتها ، والظواهر الطارئة عليها حينما توزع في السياقات اللغوية المختلفة (١) ، على أن الشيء الملاحظ على هذه الدراسة الرائدة أنها لم تكون من أجل الأصوات لذاتها ، بل كانت مقدمة لصناعة المعجم اللغوي .

وتبع ذلك ماجاء في كتاب سيبويه من معلومات ثرة عن الجانبين الفوناتيكي والفنولوجي ، وهي وإن كانت بمثابة مدخلٍ لدراسة ظاهرة الإدغام الصوتية ، فإنها تعدّ المصدر الرئيسي الذي اعتمد عليه الحالفون من بعده اعتقاداً كلياً .

ثم تبدأ حلقةً أخرى من مراحل تطور الدرس الصوتي عند العرب ، وذلك على يد ابن جنی ، حيث أصبح هذا الدرس يمثل جانباً مستقلاً ومستوىً خاصاً من جوانب البحث اللغوي ومستوياته ، ولا أبالغ إذا قلت : إن هذه المرحلة تمثل منعطفاً تأريخياً في الفكر اللغوي العربي ، فكما كانت دراسة سيبويه للأصوات مصدراً رئيساً للعلماء من بعده ، كانت دراسة ابن جنی - أيضاً - مصدراً وافياً وشاملاً تجلّى فيه تفكير العرب فيها يتصل بعلم الأصوات (٢) .

(١) لابد من الإشارة إلى أن كثيراً من المستشرقين يغفل أو يتغافل ماقام به الخليل من جهود رائدة في ميدان الدرس الصوتي ، ويتجاوزونه عمداً إلى سيبويه ، وكأنّي بهم يريدون أن ينسبوا فضيلة السبق والريادة في هذا الجانب إلى عناصر غير عربية. ينظر - على سبيل المثال - علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، شاده، صحيفـة الجامعة المصرية، العدد الخامس، السنة الثانية، ١٩٣٤م، ص ٤-٥، حيث يقرر «شاده» أن أول من خلف لنا وصفاً مفصلاً لأصوات العربية وانتاجها رجل فارسي الأصل (هكذا) وهو سيبويه! وللمزيد ينظر: علم الصوتيات، ص ٦٦.

(٢) ينظر : التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب ، هنري فليش ، تعريب وتحقيق / الدكتور عبدالصبور شاهين ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٢٣/٥٥ .

وأخذ علم الأصوات منحى آخر حينما أسمم فيه الفلاسفة على النحو الذي تصوّره رسالة ابن سيناء - «صغرى الحجم، عظيمة الفائدة» - التي أسمتها (أسباب حدوث الحروف) (١)، ورسائل إخوان الصفا، ومؤلفات الفارابي في الحروف والموسيقى الكبير (٢). ويمثّل عمل ابن سيناء بعدها جديداً في دراسة علماء العربية للجانب الصوتي، حيث أسمم بمعارفه الطبية والطبيعية في الكشف عن الجانبين التشرعي والفيزيائي للصوت اللغوي، مما أدى إلى نتائج إيجابية لمرضى الكلام والمعاقين نطقياً، ولذلك عده «فون اسن» - أحد الرواد الألمان في الدراسات الصوتية المعاصرة - رائداً حقيقياً في هذا المجال (٣). وأدلى البلاغيون بدلائهم في هذا الميدان، على نحو ما نلمس عند ابن سنان الخفاجي في (سر الفصاحة)، والسكاكى في (مفتاح العلوم)، وعبدالقاهر الجرجاني في (المقتضى في شرح الإيضاح).

(١) نشرت هذه الرسالة مراتٍ عديدة، نشرها محب الدين الخطيب في دمشق سنة ١٣٢٢هـ-١٩١٤، وفي القاهرة - طبعة ثانية - سنة ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤، كما نشرها المستشرق الألماني «م. برافمان» بالألمانية ضمن كتابه (مواد بحوث في علم الأصوات عند العرب) عام ١٩٣٤، معتمداً على طبعة القاهرة، ونشرت في طهران عام ١٣٣٣هـ - بالتاريخ الإيرلندي (التقويم الشمسي) المواقف لعام ١٩٥٤م. بتحقيق الدكتور «اب. ن. خانلري» عن جامعة طهران، ثم نشرها الدكتور فؤاد حنا ترزي، مقرونة برسالتين آخرين لابن سنان الخفاجي، والسكاكى، وذلك ضمن كتاب أسماه (أصوات الحروف العربية ومحارجها) عام ١٩٦٢م، عن مطبعة دار الكتب بيروت، ونشرها عام ١٩٦٦م «ولادمير أخوليديانى» ضمن منشورات معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم في جمهورية جورجيا السوفياتية الاشتراكية - آنذاك -، ونشرت أخيراً عام ١٩٨٣م عن المجمع العلمي بدمشق، بتحقيق محمد حسان الطليان، ويحيى مير علم.

وقد ذكر الدكتور أنيس - رحمه الله - عام ١٩٦٣م في محاضرة له عن الأصوات عند ابن سيناء، نشرها في مجلة الجمع، وفي كتابه (الأصوات) أنه بقصد العمل على تحقيق هذه الرسالة، وتفسيرها في ضوء علم الأصوات الحديث، وأن ذلك سيصدر في كتاب صغير، وأكذ ذلك تلميذه الدكتور عبدالصبور شاهين في مقاله «علم اللغة عند العرب» المنشور في (التراث العربي - دراسات) عام ١٩٧١م، ص ٧٨، ولم يصدر هذا الكتاب - فيما أعلم - حتى اليوم !

(٢) في تفاصيل ذلك ينظر المقال القيم الذي كتبه يوسف المليس بعنوان «علم الصوتيات الموجي والسمعي عند علماء المسلمين القدماء»، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الحرف طوم الدولي للغة العربية، المجلد ٣، العدد ٢، العدد ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ١٠١ - ١٢٣.

(٣) نقاً عن علم الصوتيات، ص ٧٠ - ٧١.

وأسهم علماء التجويد (الأداء القرآني) إسهاماً لا نظير له، إلى حد يصعب علينا أن نذكر مؤلفاتٍ بعینها، أو أن نحدد أسماء معينة لأصحابها؛ فهي من الكثرة بمكان، وإن كان هذا لا يمنع من الإشادة بوجه خاصٍ - بجهود مكي بن أبي طالب القيسى المتميزة في هذا الميدان.

لقد كانت هذه الإسهامات بكلّها مجالاً خصباً لقيام دراساتٍ علميةٍ كشفت بشكلٍ مفصلٍ عن الجهود الإيجابية في ميدان الدراسات الصوتية لعلماء العربية القدامى، وبلغت تلك الجهود درجةً وصلت إلى القول: إنه «يبدو من الثابت أن الدراسات اللغوية العربية الخاصة بعلم الأصوات التي وصلت إلى أوروبا وترجمت إلى اللغات المختلفة، كانت من العوامل المساعدة على ما توصل إليه الغرب من النتائج في العصر الحاضر» (١).
ونصل بعد هذا إلى تحديد ملأ المنهج الصوتي عند العرب على النحو التالي:
أولاً - إدراك علماء العربية القدامى لحقيقة الصوت اللغوي، وخصائصه، وأثره السمعي، وأهميته في الدرس اللغوي.

ثانياً - إسهامهم الوافر في دراسة الأصوات اللغوية في جانبها الفوناتيكي والفنولوجي، وإن كانت لم تتخذ طابعاً منظماً، أو منهجيةً واضحة المعالم.
ثالثاً - عدم اقتصارها على الجانب النظري وحسب، بل اقتربت بالجانب العملي المتمثل في التشريح، وعلاج عيوب النطق وأمراض الكلام.

رابعاً - سارت الدراسات الصوتية القدامية في مسالك شتى، فباء بعضها توطئةً للعمل المعجمي، وبعضها كان خدمةً لكتاب الله أداءً وتجويداً، وبعضها لقياس مستوى الفصاحة والبيان في الكلام العربي، وبعضها كان مقدمةً لدراسة الظواهر اللغوية المختلفة.

خامساً - اعتمادها - في الأغلب الأعم - على المنهج الوصفي*، الذي يقوم على الملاحظة المباشرة، والملاحظة الذاتية (٢)، والاستقراء، وتسجيل الواقع الصوتي كما هو دون فرض سلوكٍ معينٍ عليها، أو جلوء إلى افتراضاتٍ ذهنيةٍ، ومتاهاتٍ فلسفية.

(١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، د. نايف خرما، ص ٢٦٦.

(*) يمثل هؤلاء النحاة واللغويون وال فلاسفة، أما علماء الأداء القرآني والبلاغيون فكانت دراستهم للأصوات معياريةً إلى حد كبير، وكان هذا السلوك متوقعاً منهم؛ لأن الحفاظ على كتاب الله، وتتبع مسالك البيان والفصاحة، يتطلبان هذه المعيارية.

(٢) هناك فرق بين الملاحظتين المباشرة والذاتية، فال الأولى هي «التي لا يتجأ فيها إلى التجارب، ولا تستخدم فيها الأجهزة، بل يقتصر فيها على ملاحظة الظواهر اللغوية في حالاتها العادية==

تلك هي أهم الملاع الرئيسية لدراسة القدامى للأصوات اللغوية ، وهي دراسة نالت من المستشرقين إعجاباً كبيراً ، وحظيت من المعاصرين بالثناء البالغ ، والتقدير الكبير .
وإذا ما انتقلنا إلى الدراسات الصوتية المعاصرة في مصر فإن أول نقطة أثيرت تجاه الدرس الصوتي القديم هي مدى أصالة هذه الدراسات ، وهل هي نتاج عقلية عربية محضية أم متأثرة بدراسات أمّ أخرى كالهنود واليونانيين ؟

ومصدر هذه الإثارة هو ذلك التشابه الكبير بين تصنيف تلك الأنم لأصوات لغاتهم وتصنيف علماء العربية حسب موضع النطق (الخارج) ، وحسب طريقة النطق - هذا من جهة - ، واتفاقهم في ترتيب الأصوات ترتيباً يبدأ من الحلق وينتهي بالشفتين-من جهة ثانية - .

فالدكتور السعران يرى أن ذلك متحمل نظراً ، ولكنه لا يستطيع الجزم بذلك : لعدم وجود أدلة مثبتة (١) ، أما الدكتور أحمد مختار فيرى احتمال - مجرد احتمال - وجود تأثير هندي وبالخصوص في تصنیف الأصوات وفي ترتيبها (٢) .

ويذهب محقق سر صناعة الإعراب إلى أن دراسة الخليل وسيبوه للأصوات نشأت متأثرة بما كان عند الهنود من دراسات صوتية (٣) ، أما الدكتور كمال بشر فيبني التأثر ،

== الطبيعية ، ولا يستعين فيها الباحث بغير حواسه وقواه العقلية » علم اللغة ، د.وافي ، ص ٣٥ (الطبعة الأولى) ، أما الأخرى (الذاتية) فهي « أن يلاحظ الباحث ما يصدر عنه هو من ظواهر لغوية ويدون ملاحظاته ويحللها ، أو أن يكلف شخصاً آخر أن يلاحظ ما يصدر عنه « عن ذلك الشخص الآخر » من ظواهر لغوية ، ويطلب إليه أن يصفها له ، فيدون هذا الوصف ، ويحمله ويوارنه بملاحظات أخرى ، ويستخدمه في علاج ما تعنيه دراسته » المصدر السابق ، ص ٣٦ . وللمزيد ينظر: من ملاع المنهج العلمي عند علماء العربية، د.عبدالله ربيع ، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود ، العدد ٩ ، ١٩٧٩ ، ص ٧٧-٧٧ ، علم اللغة، د.وافي، ص ٤١-٤٢ ، منهاج البحث في اللغة ، ص ٧٧ - ٨٠ .

(١) علم اللغة ، ص ٩٩ .

(٢) البحث اللغوي عند العرب ، ص ٣٤٠ . وينظر: البحث اللغوي عند الهنود ، ص ١٤٢ فابعدها.

(٣) مقدمة محقق سر صناعة الإعراب ، ص ١٣ . وما لفت نظري أنهم أحالوا في إثبات هذا الرأي إلى «برجشتراسر» في : التطور النحوي ، وحيثما عدت لهذا المصدر لم أجده فيه شيئاً مما ذكر ، وكل الذي قاله «برجشتراسر» : إن الهنود والعرب كانوا أسبق من الغربيين في البحث الصوتي، وإن الخليل أول من وضع أصول العلم. ينظر: التطور النحوي ، ص ٥ (ط. البكري) .

ويصف رأي من يثبت التأثر على وجه الاحتال بأنه قول تعوزه الأدلة ، ويؤكد في الوقت نفسه أصالتها ، وصدرها عن عقلياتهم الخاصة ، وثقافتهم العربية^(١) ، ويواافقه الرأي الدكتور عبدالله درويش ، معللاً ذلك بأن ترتيب الخليل للأصوات يختلف عن ترتيب الهندود ، إضافةً إلى أن مجرد التشابه بين الأفعال لا يسوغ الحكم بوجود تأثير من نوع ما^(٢)، ويواافقه في ذلك الدكتور عبدالله ربيع وزميله^(٣) ، وعلى العكس من ذلك نجد الدكتور عبد الرحمن أيوب يؤكد على أن دراسة سببويه للأصوات تعتبر صورةً من الدراسة اللغوية الهندية^(٤) .

أما المستشركون - كشادة مثلاً - فيرجح استخدام العرب لعلم الأصوات من العربية نفسها ، دون اقتباسِ أو تأثُّر بالدراسات الصوتية الهندية ، ويرى أن القول بالتأثر لا يتعدي أن يكون زعماً ليس إلا^(٥) ، ويشك «روينز» - أحد علماء الغرب - في وجود تأثُّر من أي نوع^(٦) .

ونحن نؤكِّد ماذهب إليه المنكرون ، فعقلية الخليل ذات التعدد المعرفي كان لها من القدرة على الابتكار والإبداع أكبر من ميلها إلى التأثر والاتباع .

ومن المأخذ التي أخذها بعض اللغويين المعاصرين على الدرس الصوتي القديم ، تركيزه على الصوت المفرد ، وما يطرأ عليه من تغيراتٍ ، بعيداً عن علاقات هذا الصوت بغيره داخل البناء اللغوي^(٧) .

والواقع أنني لا أتفق مع هذا المأخذ ، فقد تبين لي أن اللغويين القدامى اهتموا بالجانب الفوناتيكي وبالجانب الفنولوجي ، في الجانب الأول درسوا الصوت حالة كونه معزولاً عن سياق الكلام ، فحددوا طبيعته ومصدره ، وبينوا مخرجيه وصفته ، وفي الجانب الآخر اهتموا

(١) جهود العرب في الدراسة الصوتية ، مجلة الثقافة العربية الليبية ، العدد الرابع ، السنة الثانية ، ١٩٧٥ م - ١٣٩٥ هـ ، ص ٤٨ .

(٢) المعاجم العربية ، ص ٤ .

(٣) علم الصوتيات ، ص ٦٧ . وللمزيد ينظر : مقدمة محقق كتاب العين ، ١٠١ ، ١٤ .

(٤) التفكير اللغوي عند العرب ، مجلة مجتمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٣٤/٢٤ .

(٥) صحيفَة الجامعة المصرية ، العدد ٥ ، السنة ٢ ، ١٩٣١ م ، ص ٤ .

(٦) نقلأً عن : التفكير الصوتي عند الخليل ، د. حامِي خليل ، ص ١٣ .

(٧) ينظر : مدخل إلى علم اللغة ، د. محمود فهمي جازى ، ص ٤٦ .

به داخل السياق الكلامي ، فذكروا ما يصيّبه من تغييراتٍ وتبدلاته ، ممثلاً في الإعلال ، والإيدال ، والقلب ، والإدغام ، والمحذف ، والوقف ... (١) .

صحيح أن هناك ظواهر صوتية موقعية أو ما تعرف بالfoniyat الفوقيعية (غير التركيبية) كالنبر ، والتنغيم ، والتزمين ، والإيقاع .. الخ ، لم تزل من علماً علينا القدامي العناية الكافية ، ولكن ذلك لا يسْوِح الحُكْم بالبني القاطع لدراسة الأصوات حال تركب بعضها مع بعض في الوحدة الكلامية عند الأقدمين .

ومن ضمن المأخذ - أيضاً - عدم إدراكهم للعلاقة الوثيق بين الأصوات وبقية مستويات اللغة (٢) ، مما جعل دراستهم للأصوات تدور في الإطار الصوتي المحسن ، بمعنى أنها استخدمت مقدمةً لدراسة ظواهر صوتية ، كـالإدغام ، والأخفاء ... ، بعيداً عن توظيفها التوظيف الكافي لخدمة الجوانب اللغوية الأخرى ، كالصرف ، والنحو ، والمعجم ، والدلالة . والذى أراه أن هذا المأخذ ينطبق أكثر ما ينطبق على النحو ، والصرف ، والدلالة ، أما المعجم فقد استفاد من الدراسة الصوتية على نحو ما نلمسه عند الخليل وابن دريد . والأمر الحيرى أن علماء التجويد وظفوا هذه الدراسة لخدمة كتاب الله ترتيلًا وتجويداً ، وكذلك فعل البلاغيون ، إذ سخّرُوا هذه الدراسة لمعرفة مستويات الفصاحة والبيان وتطبيقاتها على مستوى الكلام شعراً ونثراً ، كما أنها نجد الجاحظ - على سبيل المثال - يوظف معارفه الصوتية في علاج أمراض الكلام من لغة وجسمة وتمثيلية وفأفة ولكلة وحكلة (٣) ، في حين

(١) للتأكد من صحة هذا ينظر : مقدمة ابن جني في سر صناعة الإعراب ، ٣/١ ، فابعدها ، (تحقيق / د.حسن هنداوي) ، ومكي بن أبي طالب القيسي في : الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، ص ٤١ فما بعدها .

(٢) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٩ ، ١٠ ، الأصوات ، د.بشر ، ١٩٨-١٨٤ ، علم الصوتيات ، ص ٧٠ . وللمزيد ينظر : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، د.الطيب البكوش ، ص ٢٤ .

(٣) ينظر : البيان والتبيين ، ٣٤/١ ، فما بعدها . واللشنة هي أن يعدل بحرف إلى حرف ، والحروف التي تقع فيها أربعة - كما ذكر ذلك الجاحظ - هي القاف ، والراء ، والسين ، واللام ، والجيم ، هي ثقل اللسان المانع من البيان ، والمتنة : هي تعلقة اللسان بحرف التاء ، والفأفة : هي تعلقة اللسان بحرف القاء ، واللكلة : إدخال بعض حروف العجم في حروف العرب ، والحكمة : نقصان آلة المنطق ، وعجز أداة اللفظ مما يؤدي إلى ثقل اللسان .
ينظر في هذه المصطلحات ومفهومها : المصدر السابق ٣٤/١ ، ٣٩-٤٠ ، الحيوان ، ٤/٢١ ، المخصص ، ٢٢/١١٨ ، ١٢٢ . وللمزيد ينظر : قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، ص ٥٣٣-٣٦٦ ، عيوب الكلام ، د.وسمية المنصور ، ص ٤٠ ، ٣٢ ، ٣١ .

أن اللغويين ظلوا بعيداً عن توظيف هذه الدراسة للمستويات اللغوية ، الصافي منها ، والنحوي ، والدلالي ! وإن كنا لا نعد وجود إشاراتٍ من بعض العلماء إلى ضرورة البدء بالدراسة الصوتية قبل دراسة الصرف (١) .

لقد أكد الدرس اللغوي الحديث مدى أهمية علم الأصوات لأي مستوى من مستويات اللغة ، فـ « الأصوات هي المظاهر الأولى للأحداث اللغوية ، وهي كذلك بمثابة اللبنات الأساسية التي يتكون منها البناء الكبير » (٢) .

ومن المآخذ - أيضاً - أنها توقفت عند حدٍ معين لم تستطع أن تتجاوزه ، فكانت دراسة سيبويه عن الأصوات هي محل نظرهم - تفصيلاً لما أجمل ، وتفسيراً لما غمض - ، ولم يتمكنوا من إضافة شيء يذكر لهذه الدراسة ، بل اكتفوا بترديد ماقاله إمام النحو نصاً وروحاً، مما أدى إلى ركود البحث في الجانب الصوتي (٣) .

ويعزى الدكتور بشر هذا إلى أن الأقدمين لم تكن لديهم سوى وسيلة واحدة للبحث الصوتي هي الاعتماد على الملاحظة الذاتية ، ولذلك اكتفوا بما أثر عن السلف ، ولم يستطعوا المجيء بجديد ، إضافة إلى أن الدراسات الصوتية انتقلت - بعد أن كانت من اهتمام اللغويين - إلى طائفة من أهل الأداء (التجويد) ، مما كان سبباً في الطعن والاعتقاد بأن هذه الدراسات هي من اختصاص هذه الطائفة ، وبذا انصرف اللغويون عن هذه الدراسة ، وأصبحت بحوثهم خلواً منها (٤) .

ولئن كان هذا المآخذ صحيحاً ، فلسنا نتهم سيبويه ونحمله مسئولية ذلك ، كما فعل بعض الباحثين حينما وصفوا كتابه بأنه جنى على النحو والنحوة بسبب الملاحة التي أحاطت به ، والشهرة التي تمنت بها ، الأمر الذي أدى إلى « الشعور بال BASIS من إمكان إضافة جديد إلى هذا العلم الذي أوجده سيبويه ، ومن الإحساس الراسخ بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان » (٥) .

(١) ينظر - على سبيل المثال - مفتاح العلوم ، السكاكي ، ص ١٠٨ فما بعدها .

(٢) الأصوات ، د. بشير ، ص ١٨٤ . وينظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٤٣٧ ، (الطبعة الأولى) ، أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ٢٥ (الطبعة الأولى) .

(٣) ينظر : الأصوات اللغوية ، د.أنيس ، ص ٧٦ ، ٧٧ (الطبعة الثالثة) ، علم الصوتيات ، ص ٧٢ ، ٧٠ .

(٤) الأصوات ، ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٥) تطور الدرس النحوي ، ص ٥٩ . وينظر : أصول علم اللغة ، د.محمد كامل حسين ، مجموعة البحوث والمحاضرات للدورة السادسة والعشرين ، ١٩٥٩-١٩٦٠م ، ص ١٤٦ .

إن سيبويه وكتابه لم يكونا حجرَي عثرةٍ في طريق تطور الدرس اللغوي - بصفةٍ عامةٍ - ، بل كان يفترض أن يكونا محركين للهمة والنشاط عند اللغويين الحالفين بعده ، فيواصلوا السير ، ويأتوا بشيءٍ جديدٍ يُذكَر لهم فيحسب في موازين أعمالهم العلمية ، وهذا يعني أن سيبويه وكتابه مبرآن من همة تعطيل الدرس اللغوي وتقدمه ، وإذا كان هناك من قصورٍ أو مُؤاخذٍ فهي توجهٌ من جاء بعد سيبويه من لغوين ونحواء !

إن ما تقدم من مآخذ إنما هي موجهة للفكر الصوتي ، وهناك مآخذ أخرى ذكرها اللغويون المعاصرُون بشأن الحقائق الصوتية التي انطوت عليها دراسات الأقدمين لهذا الجانب ، وهي على النحو التالي :

- أولاً - أن المصطلحات التي أطلقها القدماء على بعض مخارج الأصوات وصفاتها جانبها التوفيق ، وتنقصها الدقة (١) .
- ثانياً - أنهم أولوا الأصوات الصامتة (الحروف) عنايةً أكبر ، وأعطوها كثيراً من الاهتمام والعناية ، على عكس الأصوات الصائبة (الحركات) (٢) .
- ثالثاً - عدم إدراكهم لوظيفة الأوتار الصوتية ، وأهميتها في تحديد مفهومي الجهر والهمس (٣) .

وجميع هذه المآخذ لا تقلل من قيمة الدراسات الصوتية القديمة ، ولا ضير منها عليها ، بل ينبغي النظر إليها على أنها مما يستدركه اللاحقون على السابقين ، وذلك أمر طبيعي ، ويبقى لتلك الدراسات منزلتها ومكانتها التي اعترف بها المعاصرُون - عرباً ومستشرقين وغربيين - .

أما الدراسات الصوتية المعاصرة في مصر فقد دارت حول قضايا عدة ، لعل من أهمها :

- (١) الأصوات ، د.أنيس ، ص ٧٧ فما بعدها .
- (٢) الأصوات ، د.بشير ، ص ٧٥ فما بعدها ، ١٤٧ فما بعدها ، الأصوات ، د.أنيس ، ص ٣٨ .
- (٣) الأصوات ، د.أنيس ، ص ٩٤-٨٨ ، الأصوات ، د.بشير ، ص ٨٨ ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٦٠ - ٦٢ ، المدخل إلى علم اللغة ، د.رمضان عبدالتواب ، ص ٤٠-٣٩ ، وينظر: علم الأصوات عند سيبويه وعندها ، شاده ، صحيفَة الجامعة المصرية « مصدر سابق » ، ص ١٠-١٤ .

- (أ) التفريق بين الفوناتيك والفنولوجيا .
- (ب) تحديد مخارج الأصوات العربية وصفاتها في ضوء معطيات علم الأصوات الحديث .
- (ج) دراسة التغيرات الصوتية التي تطرأ على الصوت في السياق ، كالمثال ، والتناقض .
- (د) دراسة الوحدات الصوتية الأدائية ، كالنبر ، والتنغيم ، والإيقاع ، والتزمين ... الخ.
- (ه) أهمية علم الأصوات في دراسة اللغة ، وفي الحالات العلمية المتعددة .

وسوف أتناول بعض هذه القضايا بالدراسة التحليلية الموزنة ، لنصل بعدها إلى عرض مظاهر التجديد في الدرس الصوتي المعاصر ، وبخاصة معامل الأصوات ، واستخدام الحاسوب الآلي في البحوث اللغوية .

أوّة - الفوناتيك والفنولوجيا

كانت الدراسات اللغوية الحديثة قبل منتصف القرن التاسع عشر تطلق على الدراسات الصوتية مصطلح (الفوناتيك Phonetics) ، ثم بدأ اللغويون المعاصرون يُفرّقون بين هذا المصطلح ومصطلح آخر هو (الفنولوجيا Phonology)، وكلّا هما يبحث في أصوات اللغة .

وأول من تبنّى لضرورة وجود فرعين مستقلين لعلم الأصوات هو «بودوان دي كورتيني» ، حيث أعلن عن وجود نظامين يتناولان الدرس الصوتي بطريقَة عالميَّة ، أحدهما يبحث في الأصوات المادية على أساسٍ فسيولوجي وفيزيائي ، والآخر يبحث في دراسة الصور الذهنية للأصوات وما لها من وظائف وقيم لغوية ، وأطلق على النظام الأول (علم الأصوات العضوي) ، وعلى النظام الآخر (علم الأصوات النفسي) .

إلا أن هذه اللفتة مرت دون أن تجد من يستثمرها ويطورُها ، إلى أن ظهر الاتجاه العام في التفريق بين هذين العلين ، وتعددت وجهات النظر في هذه المسألة من حيث مجال كل منها ، وعلاقتها ببعضها .

ويعود الفضل في هذا التفريق إلى «مدرسة براغ التشيكيَّة»^{*} التي تأثرت بآراء «سوسيير» في تفريقه بين اللغة والكلام، أو بمعنى آخر بين الشكل اللغوي والنشاط الكلامي الفعلي، فالفوناتيك - عند هذه المدرسة - يهتم بالجانب المادي في الكلام الإنساني، أما الفنولوجيا فيهتم بالجانب الوظيفي الذي تؤديه الأصوات في النظام اللغوي، وبعبارة أخرى فإن وظيفة الفوناتيك هي دراسة الأصوات المطبقة بالفعل في الكلام، أي بوصفها أحداثاً فعليةً ، أما

(*) مدرسة براغ : نشأت هذه المدرسة اللغوية عام ١٩٢٦م ، وأعلن تنظيمها خلال المؤتمر اللغوي الذي عقد في «لاهاري» عام ١٩٢٨م تحت مسمى «أسس حلقة براغ اللغوية» ، وتقوم مبادئ هذه المدرسة على دراسة اللغة على أساسٍ وظيفي ، والفصل بين اللغة والكلام ، واهتمامها بالناحية الاجتماعية للغة . وتعد هذه المدرسة مرحلةً مهمَّة في تطور علم اللغة ، وخاصةً في تعليم «دي سوسيير» ، وهي تضم مجموعة من المهاجرين الروس من أمثال «جاكسون ، وتروتسكوي ، وكارسيفسكي» الذين أسهموا بشكلٍ فعالٍ في تكوين هذه المدرسة . للمزيد ينظر : الأصوات ، د. بشير ، ص ٤١-٣٥ ، علم اللغة ، د. محمود جاد الرب ، ص ١٠٦-١١٦ ، مدخل إلى الدراسات اللغوية الحديثة ، د. تمام حسان ، «محاضرات ألقاها المؤلف عام ١٩٧٤م على طلبة كلية الآداب بجامعة محمد الخامس ، الرباط - المغرب» ، ص ١١ - ٤٠ .

الفنلوجيا فوظيفتها تمثل في دراسة الأصوات التي يعتقد أن الإنسان ينطقها ، وبصفة عامة فالفوناتيك هو علم أصوات الكلام ، وهو بهذا المعنى لا علاقة له بعلم اللغة ، أما الفنلوجيا فهو علم أصوات اللغة ، وعليه فهو جزء رئيسي منه .

ويعود السبب في هذا التفريق إلى ما لاحظه علماء الأصوات من أن الصوت الواحد يتفرع بواسطة السياق اللغوي إلى صورٍ نطقية متعددة دون تغير في المعنى ، كما لاحظوا أن الأصوات إذا تبادلت في الموقع الواحد وحل أحدها مكان الآخر ، فإن المعنى يتغير ، كما في نحو قال ، وصال ، وسال ، ومن هنا نشأت نظرية « الفونيم » التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفنلوجيا .

أما « سوسيير » فلم توضح عنده فكرة التفارق هذه ، وكان يطلق مصطلح الفنلوجي على الدراسات الصوتية بصفة عامة ، وهو في نظره فرع ثانوي مساعد لعلم اللغة ، في حين أن الفوناتيك كان يعني الدراسة التاريخية للأصوات ، فهو بهذا فرع أساسي من فروع علم اللغة (١) .

والواقع أن « سوسيير » بعد أن قصر الفنلوجيا على أصوات الكلام المنطوق دون اللغة توسيّع في هذه النظرة فيما بعد ، بحيث أصبحت الفنلوجيا عنده تقترب مما يسمى بعلم الأصوات العام .

لقد تميزت آراء « مدرسة براغ » بالفصل التام بين هذين الفرعين ، الأمر الذي جعل هذه النظرة تجاهله بالانتقاد الكبير ، بل لقد وصف اللغوي السويدي « مالبرج » عمل مدرسة براغ بأنه غلطة كبيرة وقعت فيها المدرسة (٢) . وهناك من ينتسبون لهذه المدرسة يرفضون هذه الفكرة ، ويؤكدون ارتباط أحدهما بالآخر ارتباطاً وثيقاً ، وتعاونهما التكاملي في تحقيق الأهداف المتواخدة من الدراسات الصوتية .

وأما المدرسة الإنجليزية التي يترعرعها « فيرث » فلم تفرق في بداية نشأتها بين هذين الفرعين ، وكان الفوناتيك يعني بالدراسة الوصفية للأصوات دون تمييز بين ما هو مادي وغير مادي من الأصوات ، أما الفنلوجيا فكان يعني بالدراسة التاريخية للأصوات ، وظل الأمر كذلك حتى انتشرت فكرة التفارق بين جانبي الفوناتيك والفنلوجيا من جانب الأوربيين ، وعندما انتقل هذا المنهج إلى الإنجليز ، وبدأوا بتطبيقه ولكن دون مبالغة في الفصل التام بين هذين الفرعين .

(١) ينظر : دروس في الألسنية العامة، تعرّيف / صالح القرمادي وزملائه ، ص ٦١ - ٦٢ .

(٢) علم الأصوات ، ص ٢٢٧ .

وقد أكدت هذه المدرسة على العلاقة الوثيق التي تربط بينها ، فالفرع الأول (الفوناتيك) يهتم بجمع المادة الصوتية دون تركيز على وظائفها في اللغة المعينة ، ويهتم (الفنلوجيا) بإخضاع تلك المادة للتنظيم والتقنين ، والكشف عن وظائفها ، وكلها يمثل جزءاً لا يتجزأ من علم اللغة .

وفي السنوات الأخيرة طورت المدرسة الإنجليزية نظرتها للفنلوجيا ، فأصبحت تبحث في فنلوجيا الوحدات ، وهي مجموع الأصوات الصامتة والصائمة ، أو ما تعرف بالfonemias الرئيسية عند مناهج الدرس اللغوي الإنجليزي ، كما أصبحت تبحث في فنلوجيا التطرير الصوتي ، وهي تلك الظواهر التي لا تدرج ضمن التركيب الصوتي نفسه* ، أو ما تعرف عند الإنجليز بالfonemias الثانوية ، أو الفوقيطية ، كالنبر والتنغيم .

أما المدرسة الأمريكية التي يترأسها «بلومفيلد» فكانت في بداية أمرها كالمدرسة الإنجليزية في النظرة للفنلوجيا ، ثم شعروا في فترة لاحقة بضرورة التفريق بين هذين الجانبيين ، فخصصوا الفوناتيك بالنظر في الجانب المادي للأصوات ، واستعاضوا بمصطلح fonem عن الفنلوجيا ، الذي يهتم بهم دراسة الأصوات في جانبها الوظيفي اللغوي ، وظهر في مرحلة تالية مصطلحات جديدة ، واتجاهات جزئية في الدراسات الصوتية عندهم ، فقد استخدم مصطلح (fonemics) بدلاً من (fonem) ، وتفرعت هذه الدراسة تبعاً لهذا الاستخدام إلى فرعين رئيسيين :

(أ) الوحدات أو fonemias التركيبية (الرئيسية) .

(ب) الوحدات أو fonemias غير التركيبية (الثانوية) .

وبالرغم من التطور الذي حدث في الدراسات الصوتية عند المدرسة الأمريكية ، مازال كثير من علماء هذه المدرسة يعتبرون الفوناتيك والفنلوجيا فرعين من فروع علم اللغة ، وإن كان هناك منهم من يخرج الفوناتيك من علم اللغة (١) .

هذه - بصفة موجزة - آراء المدارس الغربية في الدراستين الفوناتيكية والفنلوجية ،
فما موقف اللغويين المعاصرين من ذلك ؟

(*) ذكر الدكتور بشر أن «فيرث» يرفض مبدأ تقسيم التركيب إلى ثانوي وهامشي ، فليس هناك مفاضلة بين الكلام . دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٢٢٨-٢٢٩ .

(١) اعتمدت في هذا البحث على الدكتور كمال بشر في : الأصوات ، ص ٢٨-٦٠ ، وكتاب الدكتور أحمد مختار عمر : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٤٥-٤٧ .

وللإجابة عن ذلك أقول : إن ماحدث من اختلاف في الرؤية واستخدام المصطلحات عند الغربيين في هذين الفرعين وقع - أيضاً - عند اللغويين المعاصرين ، ويبدو ذلك واضحاً في أعمال الدكتور علي عبدالواحد وافي ، الذي يعد من أوائل من تعرضاً لهذه المسألة ، في حديثه عن البحوث اللغوية وما يندرج منها تحت مسمى «علم اللغة» ، ذكر مصطلح «الفوناتيك» ، وترجمه بـ «علم الصوت» ، ولم يذكر شيئاً عن الفنولوجيا ، ويبدو أنه أدرجه ضمن الفوناتيك ، بدليل أنه ذكر الموضوعات التي يبحث فيها الفوناتيك وهي «دراسة الأصوات التي تتالف منها اللغة ، وبيان أقسامها وفصائلها ، وخصوص كل قسم ومحارجه ، وما تعمد عليه من أعضاء النطق ، وطريقة إحساس السامع بها ، واختلاف النطق بالحروف ، واختلاف الأصوات التي تتالف منها الكلمة في لغةٍ ما باختلاف عصورها والأم الناطقة بها ، والعوامل التي تجمّع عنها هذه الظواهر ، والنتائج اللغوية التي تترتب على كل منها ، والقوانين التي تخضع لها ... وما إلى ذلك .» (١)

ولذا استعرضنا مباحث الفوناتيك عنده بجد أنها تشمل على خواص التطور الصوتي وعوامله ، وتطور أعضاء النطق ، واختلافها بين الشعوب ، والأخطاء السمعية ، وتفاعل أصوات الكلمة بعضها مع بعض ، وموقع الصوت من الكلمة ، وتناوب الأصوات وحلول بعضها محل بعض (٢) ، وكلها - كما ترى - موضوعات تتصل بجانب الفوناتيك وبجانب الفنولوجيا - أيضاً - ، وهكذا يظهر لنا أن الموضوعات التي يختص بها الفنولوجيا هي من اختصاص الفوناتيك عند الدكتور وافي .

أما الدكتور أنيس فقد آثر - أولاً - التعرّيب على الترجمة (٣) ، ولكنه في موطن آخر - متأخِّر زمانياً - ترجم الفنولوجيا إلى «التشكيل الصوتي للغة» (٤) ، وقد تراوحت موضوعات كتابه (الأصوات اللغوية) بين جانبي الفوناتيك والفنولوجيا ، على أنه فضل أن تنتهي مباحث كتابه إلى فرع الفنولوجي .

إن مفهوم الفوناتيك عنده يتمثل في دراسة الأصوات ، وشرحها ، وتحليلها ، وأثرها في اللغة من الناحية العملية ، بعض النظر عن انتقاء تلك الأصوات إلى لغةٍ بعينها ، أما

(١) علم اللغة ، ص ٦ ، ٧ .

(٢) نفسه ، ص ٢٦٥-٢٩٥ .

(٣) الأصوات ، ص ٥ .

(٤) اللغة بين القومية والعالمية ، ص ٢٥ .

الفنلوجيا فيدرس أثر الأصوات في تركيب الكلام على المستويين التحوي والصرفي في لغة معينة (١)، وهو بهذا يشير إلى أن مجال الفوناتيك أوسع من مجال الفنلوجيا، وتلك هي نظرة المدرسة الإنجليزية على نحو ما صرّح به «برونس» - أحد تلامذة «فيرث» - من أن «الفوناتيك يتسم بالعموم، فينظر في الأصوات دون تركيز على وظائفها وقيمها في اللغة المعينة، على حين يتصف الفنلوجيا بالخصوصية، فيعني بالكشف عن وظائف هذه الأصوات في اللغة أو اللغات الواقعة تحت النظر والدراسة» (٢)، إلا أن الدكتور أنيساً يعترف بصعوبة الفصل بين الفرعين نظراً لتشابك موضوعاتها، واختلاط مباحثهما (٣)، وذلك - أيضاً - ماتراه المدرسة الإنجليزية - كما سبق - .

أما أستاذنا الدكتور تمام فآخر ترجمة مصطلاح الفوناتيك إلى «علم الأصوات» والفنلوجيا إلى «علم التشكيل الصوتي» أو «علم الصوتيات» (٤)، ويُكَن الفرق بينهما عنده في أن الأول يهتم بدراسة مخارج الأصوات، وطرق النطق بها، وصفاتها، وبهتم الآخر بدراسة العلاقة بين أصوات المجموعة الكلامية في الواقع المتعددة للصوت الواحد، فالфонاتيك دراسة الأصوات نفسها، والفنلوجيا دراسة لسلوكها في مواقعها، ويركز الدكتور تمام في الوقت الذي يفرق - منهجهياً - بين الفرعين على استحالة الفصل بينهما، فهما وجهان لعملية واحدة، فالфонاتيك ليست سوى وصف للأصوات، والفنلوجيا ما هي إلا تعريف للموصوف (٥) .

ويشير أستاذنا إلى أنه إن كان هناك من فصلٍ بين هذين الفرعين فإنه يتم في ضوء هدف الدراسة المعينة، ومستواها اللغوي، ففي هذه الحالة - فقط - يتحتم استقلال دراسة الأصوات عن دراسة التشكيل الصوتي (٦) .

(١) ينظر : الأصوات ، ص ٥ .

(٢) نقاً عن : الأصوات ، د.بشر ، ص ٤٨ .

(٣) الأصوات ، ص ٥ .

(٤) مناهج البحث في اللغة ، ص ٦٧ ، ١٣٩ ، مناهج اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ٣٤ .

(٥) مناهج البحث في اللغة ، ص ٦٥ ، ١٣٩ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ١١٠ ، ١٣٩ - ١٤١ . وللمزيد ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ٣٩ ، مبادئ علم الأصوات العام ، كرومبي ، ترجمة د.محمد فتحي ، ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

أما الدكتور السعران فقد ترجم مصطلح الفوناتيك إلى «علم الأصوات اللغوية»، أو «الصوتيات»، ومصطلح الفنلوجي إلى «علم الأصوات اللغوية الوظيفي»^(١)، وإن كان ذكر في موطن آخر أنه يؤثر تعریب الفنلوجي لا ترجمته - وقتياً - حتى يظهر مصطلح عربي محدد من^(٢) ، وهو كالدكتور تمام يرفض مسألة الفصل التام بين هذين الفرعين ، واعتبار كلٍّ منها فرعاً مستقلاً لا علاقة له بالآخر ، ويرى أنهما متكملاً ، ويحسن الجمع بينهما تحت المسنى التقليدي «علم الأصوات اللغوية»^(٣) .

أما الدكتور محمد أبو الفرج فهو يُفَرِّق بين الفرعين ، مترجماً الفوناتيك إلى «علم الأصوات اللغوية» - كالدكتور السعران - والفنلوجي إلى «علم وظائف الأصوات»^(٤) ، دون أن نجد له رأياً حول علاقة هذين الفرعين ببعضها .

ويترجم الدكتور مصطفى مندور الفوناتيك إلى «علم الصوتيات» ، والفنلوجي إلى «علم الأصوات»^(٥) ، وإذا ماوصلنا إلى الدكتور بشر فإننا نجد أنه قد تناول المسألة تناولاً شاملاً في ضوء التطور التاريخي والعلمي للمدارس الغربية ، على أنه قد تردد في ترجمة هذين المصطلحين أو تعریبها ، فتراه يترجم الفوناتيك إلى «علم الأصوات العام» ، والفنلوجي إلى «علم الأصوات التنظيمي»^(٦) لكنه في موضع آخر يؤثر تعریب هذين المصطلحين ، لما في ذلك من الدقة في التعبير - كما يقول -^(٧) .

وفيما يتعلق باختصاص هذين الفرعين يرى أن الفوناتيك يختص بالدراسة الصوتية المحسنة التي تشمل النواحي الفسيولوجية والفيزيائية ، ويختص الفنلوجي بالدراسة التي تضع القوانين العامة للأصوات ، وتكتشف عن وظائف هذه الأصوات في اللغة المعينة ، ومن حيث العلاقة بينهما فهما مرتبطان ببعضها ارتباطاً وثيقاً ، ولا يفصل بينهما إلا عند

(١) علم اللغة ، ص ١٣ ، ٢١٢ ، ٤٠٢ .

(٢) نفسه ، ص ٢١٢ (المامش) .

(٣) نفسه ، ص ٢١٨ - ٢٢٠ .

(٤) مقدمة لدراسة فقه اللغة ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٥) البحث عن دلالة اللفظ ، مجلة كلية الآداب بجامعة عين شمس ، المجلد ٨ ، ١٩٦٣ ، ص ١٢١ .

(٦) قضايا لغوية ، ص ٧ ، وله ترجمة أخرى للفنلوجي وهي «علم وظائف الأصوات» . ينظر :

دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ١١٨ ، ١١٩ .

(٧) الأصوات ، ص ٢٨ ، ٢٩ .

الضرورة العلمية الملحة (١) ، والواقع أن الدكتور بشرًا في كثير من القضايا اللغوية نراه يؤكّد القول في أكثر من مناسبة على وجوب التفريق بين الفرعين في دراسة الظواهر اللغوية وتحليلها ، ونلمس هذا في علاجه للسكون في اللغة العربية ، والهمزة وعلاقتها بالواو والياء ، وألف المد (٢) .

وباستعراض موضوعات كتاب الدكتور بشر (الأصوات) نجد أن جزءاً كبيراً منه اختص بالجانب الفوناتيكي ، أما الجانب الفنولوجي فكان حظه ضئيلاً إذا قيس بحجم الكتاب ، حيث لا يطالعنا سوى الفصل الذي عقده للفونيم ، وما اندمج تحته من دراسة ظاهري النبر والتنغم .

وكان الدكتور بشر قد ذكر في مقدمة هذا الكتاب أنه كان ينوي العمل على تخصيص مؤلّف للجانب الفوناتيكي ، يتناول فيه دراسة الأصوات من وجهة نظر عامة دونما تعرّض للجانب التطبيقي أو تحديد للغة معينة ، وتخصيص مؤلّف آخر للجانب الفنولوجي ، يتناول فيه أصوات اللغة العربية ، وما يتعلّق بها من ظواهر وقوانين ، إلا أنه - كما يقول - عدل عن ذلك لظروف علمية أججاته إلى دفع الجانبين في مؤلّف واحد أسماه (الأصوات) (٣) .
أما الدكتور أحمد مختار عمر فقد آثر تعريب المصطلحين إلى «فونتيكس، وفنولوجي» ، وإن كان في المعجم الذي وضعه للمصطلحات آخر الكتاب ترجم الفونتيكس إلى علم الأصوات ، واكتفى بتعريب الفنولوجي (٤) .

وهو يميل إلى تخصيص مصطلح الفونتيكس (الفوناتيك) لدراسة أصوات اللغة مستقلةً عن تقابلات نماذجها وعن تجمعاتها في لغة معينة ، بقطع النظر عن وظائفها اللغوية ، ومعرفة اللغة التي تنتهي إليها ، وتخصيص مصطلح الفنولوجي للدراسة التي تصنف وتصنف النظام الصوتي للغة المعينة (٥) .

(١) الأصوات، ص ٦٠، ٥٩ . وينظر: دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٢٢ فما بعدها ، ١٢٣-١٢١ .

(٢) ينظر: دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٨٤-٦٨ ، ١٢٠-١٣٠ ، ١٧٩-٢٣٤ .

(٣) الأصوات ، ص ٣ ، ٤ .

(٤) دراسة الصوت اللغوي ، ص ٤٥ ، ٣٦٩ .

(٥) دراسة الصوت اللغوي ، ص ٤٥-٤٩ . وينظر: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية ، د.أحمد مختار عمر ، عالم الفكر ، الكويت ، المجلد العشرون ، العدد الثالث ، ١٩٨٩ ، ص ١٦-١٨ .

أما الدكتور محمود فهمي جمازي فإنه ترجم مصطلح الفوناتيك إلى علم الأصوات ، واكتفى بتعريف مصطلح الفنلوجي (١) ، ويبحث علم الأصوات عنده في أصوات اللغة من الجانبين التشريحى والفيزياي دون ربطها بوظيفتها اللغوية ، ويبحث الفنلوجي في أصوات اللغة باعتبارها رمزاً صوتية ذات جانبٍ وظيفي في بنية اللغة ، ويتبين الفرق بينهما في اعتبار المعنى ، فالسين والصاد في قولنا : سار وصار رزان صوتان مختلفان يؤدي إحلال أحدهما مكان الآخر إلى تغيير المعنى . ويربط الدكتور جمازي ربطاً وثيقاً بين الفنلوجيا من جهةٍ والفونيم (الوحدة الصوتية) والألوфон (الصور الصوتية) من جهةٍ ثانيةٍ ، على أنه يرى أن علاقة الفرعين بعضها وثيقة ، وإذا كان بينهما جوانب اختلاف فيبينهما تكامل - أيضاً - (٢) .

أما الدكتورة تغريد عنبر فلها تسمية مميزة لذين الفرعين ، فتطلق على الفوناتيك مصطلح «علم الصوتيات» ، ومهمته دراسة الصوت في حد ذاته دون اعتبار للعوامل الخارجية عن نفس الصوت موضوع الدراسة ، وتطلق على الفنلوجيا «علم النظم الصوتية»، الذي يهتم بدراسة الأصوات من حيث وظيفتها في ظل النظام الصوتي الخاص بلغة معينة (٣) ، وهي تسوى بين مصطلحى «الفنلوجيا والفونيمكس»*، وتطلق عليها معاً «علم النظم الصوتية» (٤) ، ومعلوم أن مصطلح «الفونيمكس» ظهر - كما تقدم - عند

(١) ينظر : علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، ص ٢٨ فما بعدها ، أصول البنية في علم اللغة والدراسات الأنثropolوجية ، د. محمود فهمي جمازي ، عالم الفكر ، الكويت ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، ص ١٣٦ ، مدخل إلى علم اللغة ، ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٢) ينظر : علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، ص ٢٨ - ٣٣ ، مدخل إلى علم اللغة ، ص ٤٢-٣٨ .

(٣) دراسات صوتية ، ص ٢٦-٢٨ ، ٣٢٢ .

(*) الفونيمكس يترجم إلى «علم الفونيات» الوحدات الصوتية ، أو «علم الأصوات الوظيفي» ، ويترجمه الدكتور عبد الرحمن أيوب إلى «التشكيل الصوتي» ، ينظر : المقارنات اللغوية وتأريخ اللغة العربية ، بحث منشور ضمن (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ، ص ١٧٨ . ويدرك الدكتور تمام أن الإنجليزيين يعنون به خلق الأبيجدية للهجات غير المكتوبة . مناهج البحث في اللغة ، ص ١٤٠ . وللمزيد ينظر : معجم علم اللغة النظري ، د. محمد على الحولي ، ص ٦٧ ، معجم المصطلحات اللغوية ، د. رمزي بعلبكي ، ص ١٣٠ .

(٤) دراسات صوتية ، ص ٣٣٤ .

المدرسة الأمريكية بديلاً لمصطلح الفونيم المتطور عن الفنولوجي ، وإن كان قد عيب عليه « أنه مشتق من لفظ *Phaneme* وربما يوهم أن مباحثه مقصورة على الفونيمات فقط ، مع أن مباحثه أشمل » (١) .

وتؤكد الدكتورة تغريد عنبر وجود معارف وأفكار مشتركة بين هذين الجانبين ، وأنه ليس بينها حدود فاصلة أو جامدة ، بل إن أحدهما ليحتاج إلى الآخر احتياجاً قوياً (٢) . وباستعراض كتابها نجد أن مباحثه الخصبة في الجانب الفوناتيكي بفروعه : الفسيولوجي - وتسميه (الوظائي) -، والأوكستيكي (الفيزيائي) ، ولم ينزل منها الجانب الفنولوجي شيئاً يذكر ، ولعلها أرجأت ذلك إلى عمل آخر سفرد له - كما وعدت - كتاباً آخر يخصص لهذا الجانب (٣) ، وهذا الوعد - إن تحقق - سيكون بمثابة الجزء الثاني المتم للجزء الأول من كتابها ، وقد حفل كتابها بالأمثلة اللغاتية متعددة البناء الصوتي ، وبالأشخاص اللغات التي اتصلت بالثقافة الإسلامية . وما استوقفني في هذا الكتاب تقسيمهما مستويات الدرس الصوتي إلى مستويين : أطلقت على أحدهما المستوى الجزئي ، وبهتم - كما تقول - بدراسة الأصوات ذاتها ، وأطلقت على الآخر المستوى فوق الجزئي ، وبهتم بدراسة الآثار المترتبة على توالي الأصوات ، فيدرس الجزء من الكلمة الذي وقع عليه نوع من الارتكاز أكسبه تميزاً معيناً ، أو تابع درجات الحدة عند نطق جملة ما أيًّا كانت أصواتها (٤) ، وليس من تفسير هذا - فيما أرى - سوى أن ذلك يجري على فرعى علم الأصوات الفوناتيك والفنولوجي ، فإن صح هذا فما الداعي لذكر هذين المستويين وقد تعرضت قبلًا لهذين الفرعين ؟ !

وبعد ... فقد رأينا أن أغلب اللغويين المعاصرین يميلون إلى التفريق بين هذين الفرعين تبعاً لما عليه حال المدارس الغربية دون الفصل التام بينهما ، ويتأرجحون في ترجمة مصطلحي هذين الفرعين أو تعربيهما* ، والترجمة في الغالب لا تختلف في معناها العام من لغوي لآخر ، وإنما هي فروق في الصياغة اللفظية ليس إلا .

(١) دراسة الصوت اللغوي ، ص ٤٧ . وينظر : الأصوات ، المدرج ، ص ٢٢٧ .

(٢) دراسات صوتية ، ص ٢٨ .

(٣) نفسه ، ص ١٠ ، ٥٥ .

(٤) نفسه ، ص ٥٥ . وينظر : دراسة السمع والكلام ، ص ١٧٨-١٨١ .

(*) لابد من الإشارة إلى أن للدكتور حسن ظاظاً ترجمة متفردة لمصطلح الفنولوجي ، وهي « علم ==

ونصل إلى القول : إن هذين الفرعين يعدان من صميم الدرس اللغوي ، وأن أحدهما وهو الفوناتيك يمثل فرعاً مهماً ومدخلاً رئيساً للفنولوجيا ، لا يمكن فصله عن الآخر إلا في إطار منهجية البحث العلمي في الدرس اللغوي ، وفيما سوى ذلك فهما كل متكملاً ، إذ يتناولان حقيقة واحدة هي الأصوات اللغوية ، ولا يفترقان إلا في منهج اختيار تلك الحقيقة وتصنيفها ، وهذا يعني أنني مقتضع بوجود فروق بينهما ، وفي الوقت ذاته التكامل الشديد بينهما .

أما من حيث المصطلحات الموضوعة لها ، وتضارب وجهات النظر بشأن تعريفها أو ترجمتها ، وتعدد الترجمات حيالها ، فإني أرى الاكتفاء بالتعريف دون الترجمة : لأن في ذلك توحد المصطلح ، والبعد عن التعديدية والازدواجية ، إضافةً إلى ما في ذلك من الاتصال الثقافي بالفكر الذي وفت إلينا منه هذه المصطلحات ، وعدم تجاهل الواقع الذي نعايشه في العصر الحديث .

وقد اضطر رواد الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر للترجمة : لإحساسهم بأنهم ينقلون لنا فكراً جديداً هو ونحن في أمس الحاجة لترجمة مصطلحاته ، بغية اتضاح الرؤية ، وتبسيير المفاهيم ، فكان أن اجتهد كل فرد منهم حسب الطاقة والمعرفة فأخرجوا لنا طائفه من المصطلحات ، قوبلت بالترحاب من بعض الفئات ، وبالانتقاد من آخرين ، وسوف أعالج هذه القضية في البحث الخاص بالمصطلحات اللغوية .

== الدلالة الصوتية » ، أو « علم الدلالة اللغوية للأصوات » ! ، كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ٣٠ ، ٢٨ ، ٤٧ ، وللمزيد ينظر : علم الصوتيات ، ص ٣٦ - ٤٣ ، في علم اللغة العام ، د.عبدالصبور شاهين ، ص ٧٥ - ٨٠ ، أصول تراثية في علم اللغة ، د.كريمة حسام الدين ، ص ١٢٥ ، ١٢٩ (الهامش) ، ص ١٧٠ .

ثانياً - تحديد مخارج الأصوات وصفاتها

الخرج هو أقصى نقطة يلتقي فيها عضوان من أعضاء النطق أحدهما ثابت والآخر متحرك ، أو هو بتعبير « ماريوباي » « النقطة المحددة في الجهاز النطقي التي يتم عندها تعديل وضعه » (١) .

وقد اخذ هذا المصطلح مسمياتٍ أخرى عند القدماء والمعاصرين ، فالخليل يسميه أحيازاً ومفردها حيز (٢) ، وإن كان الحيز عنده أوسع من الخرج ؛ لأنَّه قد يحتوي على أكثر من صوت ، ويتبين الفرق بينهما في أنَّ الحيز هو المكان الذي يمتد فيه الصوت ويستطيع ، أو بتعبيرٍ آخر هو الفراغ الذي يشغله صوت الحرف في الحلق والفم (٣) ، أما الخرج فهو الموضع الذي يلتقي فيه عضواً النطق الثابت والمتحرك ، وينعِن الصوت من الامتداد والاستطالة ، ويسمه - أيضاً - مدرجاً وخارجاً (٤) .

ويطلق سيبويه عليها مخارجاً ، وفي مواطن قليلة حيزاً ومواضعاً (٥) ، في حين يسميه ابن دريد مجرى (٦) ، وهذا مصطلح غير دقيق ، إذ إنَّ مجرى الصوت * - كما يلاحظ بداهةً - هو المر (الطريق) الذي يسير فيه الصوت حتى يصل لنقطة التقاء العضوين (الخرج) .
ويطلق عليها ابن سيناء محابساً (جمع محبس) ، وهي تسمية موفقة إلى حدٍ كبير ، كما يطلق عليها مخارجاً (٧) ، إلا أنه يبدو من كلامه أنَّ الخرج يعني شيئاً آخر غير المحبس ،

(١) أسس علم اللغة ، ص ٧٨ . وللمزيد حول مفهوم الخرج ينظر : التطور النحووي ، ص ٦-٥
الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، د. غانم قدوري الحمد ، ص ١٢٢ فما بعدها .

(٢) العين ، ٦٤/١ (ط. درويش) ، وينظر : تهذيب اللغة ، للأزهرى ، ٤٨/١ .

(٣) التفكير الصوتي عند الخليل ، د. حلمي خليل ، ص ٣٦ ، ٢٥ .

(٤) العين ، ٥٧/١ ، ٥٨ ، ٦٤ (ط. درويش) . وينظر : تهذيب اللغة ، ٥٠/١ ، ٥١ .

(٥) الكتاب ، ٤٥٣/٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٨ ، ٤٧٩ .

(٦) الجمهرة ، ٨/١ .

(*) يطلق بعض المحدثين على مجرى الصوت مصطلح «القناة الصوتية ، أو المر الصوتي» . ينظر : دراسات صوتية ، ص ٢٠٩ .

(٧) أسباب حدوث الحروف ، ص ٦٠ ، وقد استخدم الأستاذ محمد الأنطاكي هذه التسمية ، مقتراحاً أن تكون بديلاً لـ مخارج ، دون إشارة منه إلى أنه استعارها من ابن سيناء ! . ينظر : الوجيز في فقه اللغة ، ص ١٦١ .

فهو عنده يدل على مجرى الهواء ، في حين أن المحبس أو الحبس أو المحبس هو موضع محدد في طريق مجرى الهواء (١) ، مما يعني أن المخرج أعم ، والمحبس أخص .

وهكذا نجد عند القدماء مصطلحات عدة لمفهوم واحد ، ولم يكن المعاصرون بعيدين عن هذا ، فقد تعددت - أيضاً - مصطلحاتهم في ذلك ، فنفهم من يطلق عليها « مواضع التدخل » (٢) ، و « نقاط التدخل » (٣) ، وبعضهم يسميها « مواضع النطق » (٤) ، و « مكان النطق » (٥) ، وتستخدم الأكثريّة منهم مصطلح « مخارج الأصوات » (٦) .

وبالنظر في دراسة القدماء لمخارج الأصوات نجد لهم مختلفون في تحديدها الكي والكيف * فيما بينهم من جهة ، ومع المعاصرين من جهة أخرى ، على أن الأكثريّة منهم تميل إلى جعلها ستة عشر مخرجاً (٧) ، في حين أن غالبية المعاصرين يجعلونها أحد عشر مخرجاً (٨) .

(١) ينظر : الأصوات ، د.أنيس ، ص ١٤١ ، ١٤٢ .

(٢) هذه تسمية الدكتور عبد الرحمن أيوب في : أصوات اللغة ، ص ١٩٤ ، وعنده اقتبسها الدكتور عبدالله ربيع وزميله في : علم الصوتيات ، ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(٣) سماها بذلك الدكتور سعد مصلوح في : دراسة السمع والكلام ، ص ٢٠٠ .

(٤) هذه تسمية الدكتور السعران ، والدكتور بشر . ينظر : علم اللغة ، ص ١٥٢ ، ١٩٩ ، الأصوات ، ص ٨٩ .

(٥) هذه تسمية الدكتور أحمد مختار في : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٩٣ .

(٦) ينظر : الأصوات ، د.أنيس ، ص ٤٥ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، د.حسن ظاطا ، ص ٧ ، دراسات صوتية ، د.تغريد عنبر ، ص ٢٠٩ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١١٠ .

(*) أعني بالتحديد الكي عدد مخارج الأصوات ، وبالتحديد الكيفي توزيع الأصوات العربية على هذه المخارج .

(٧) هنا ما جرى عليه أكثر علماء العربية وأهل الأداء القرآني . ينظر : الكتاب ، ٤/٤٣٣ ، سر صناعة الإعراب ٤٦/١ ، شرح المفصل ، ١٢٣/١٠ ، الرعاية ، ص ١١٨ . وللمزيد ينظر : ظاهرة التمايل عند توازي الأصوات العربية الصامتة (رسالة ماجستير للباحث غير منشورة) ، ص ١٥ فما بعدها . وقد أيد هذا بعض المعاصرين . ينظر : الاشتقاد ، عبدالله أمين ، ص ٣٣٧ ، الألفاظ اللغوية ، عبدالحميد حسن ، ص ١٠-٨ .

(٨) ينظر : علم اللغة ، د.السعاران ، ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ٨٩ ، ٩٠ ، ١٣٦ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٦٩-٢٧٣ ، علم الصوتيات ، ص ٢٣٧ - ٢٤٥ ، علم الأصوات ، ملبيج ، ص ١٢١ ، دراسات صوتية ، ص ٢١٦ . وقد ذهب الأستاذ محمد صادق أبو سليمان في رسالته للماجستير أن الدكتور أنيس جعلها أحد عشر مخرجاً ! ، الدراسات اللغوية الحديثة في مصر ، ص ١٨٣ ، وهذا غير صحيح ، حيث تتبع ذلك فوجئته يجعلها في ست مخارج كلية ، تتفرع إلى تسع مخارج جزئية . ينظر : الأصوات ، ص ٤٥ - ٧٤ .

وإذا ما تساءلنا عن سبب هذا الاختلاف فإن من الممكن عزو ذلك دون تحطئة أحد منهم - إلى التجارب الخاصة واللاحظة الذاتية لكل فريق ، إضافةً إلى التأثر الشخصي بنطق الأصوات .

وبالموازنة بين القدماء والمعاصرين في ذلك نخرج بالحقائق التالية :

أولاً - اعتقد المعاصرون في ترتيب الخارج الصوتية على الترتيب التنازلي ، وأعني به البدء بالشفتين وانتهاء بالحلق والحنجرة ، أما القدماء فقد سار جمهورهم في الاتجاه المعاكس لترتيب المعاصرين ، بدءاً من الحلق وانتهاء بالشفتين ، وحيثما في ذلك - وهي منطقية إلى حدٍ كبيرٍ - أن مادة الصوت وهي الهواء الصادر من الرئتين يقابل في طريقه أول الخارج وهو أقصى الحلق حتى يصل إلى منطقة الشفتين ، فأثروا الترتيب التصاعدي بناءً على سير صدور الهواء ، ومع ذلك فقد وُجدَ منهم من سار على نهج المعاصرين في ترتيب الخارج الصوتية (١) .

ثانياً - أخرج المعاصرون الألف اللينة من الأبجدية العربية (الصوامت) * ، بمحجة أنها حركة (فتحة طويلة) ، مما يعني أن الحروف المجائية مكونة من ثمانية وعشرين حرفاً ، في حين أن القدماء اعتبروها من ضمن أصوات العربية الصامتة ، ويحصل بهذا اعتبار القدماء المهمزة صوتاً صائتاً (حركة) في حين أنه عند المعاصرين صوتاً صامتاً (٢) .

ثالثاً - أن هناك تطوراً لحق بعض أصوات العربية من حيث مواضع نطقها ، ولعل ذلك مما يفسر اختلاف وجهات النظر بين القدماء والمعاصرين حول مسألة تحديد مخارج الأصوات .

(١) ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، د. غانم قدربي الحمد ، ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

(*) أضاف الدكتور أنيس إلى ذلك حرف الواو والياء ، إذ لم يذكرها عند تعرّضه لمخارج الحروف ، الأصوات ، ص ٤٥-٤٧، في حين أن الدكتور أحمد مختار ذكر الألف ، والواو ، والياء ، ضمن مخارج الحروف ! ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٧٥ . ولتفاصيل أكثر عن هذه القضية ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٤١-٤٣ .

(٢) قال بهذا الخليل ، حيث جمع المهمزة مع الألف والواو والياء في حيز واحد . العين ، ٦٤، ٥٨/١ (ط. درويش) ، وقد ناقش المعاصرون هذه القضية وأثبتوا عدم صحتها . ينظر : الأصوات ، د. بشر ، ص ١١٢-١١٥ ، دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٥٥ فما بعدها ، ٦٦-٦٨ ، ٩٤ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ١٧٢ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٩٥-٢٩٨ ، التفكير الصوتي عند الخليل ، ص ٥٩-٦٠ . وللمزيد ينظر : الأصوات ، د. أنيس ، ص ٧٣-٧٤ .

ومهما يكن من شيء فإن مواطن الالقاء بين الفريقين أكثر من نقاط الاختلاف ، وذلك مما يعزز من مكانة الدراسات الصوتية العربية القديمة ، على الرغم من الbon الشاسع بين وسائل كلي من الطرفين ، فلم يكن لدى القدماء سوى وسيلة وحيدة للدرس الصوتي وهي الملاحظة الذاتية ، على حين أنه توافر لدى المعاصرين أجهزة دقيقة ، ووسائل آلية حديثة ، استعين بها في بحوثهم الصوتية .

أما صفات الأصوات فهي تشكل جانباً مهماً من جوانب دراسة الصوت اللغوي ، فإذا كانت الخارج تحدد خصائص الأصوات النطقية أو العضوية ، فإن الصفات تميز الأصوات بعضها عن بعض ، وخاصة إذا كانت متعددة الخارج .

ومن المتعارف عليه لدى اللغويين المعاصرين أن إنتاج الأصوات اللغوية وتصنيفها يعتمد على ثلاثة أساس ، منها أساساً يرتكزان على صفات الأصوات وهو : حالة مر الهواء عند مخارج الأصوات ، وأوضاع الأوتار الصوتية ، والأساس الثالث خاص بالخارج ، وهو مواضع النطق المختلفة (١) وقد سبق الحديث عن هذا الأساس الأخير ، والأساس الأولان وهو موضوع دراستنا الآن .

إن مفهوم الصفة عند القدماء يتمثل في أنها « كيفية عارضة للحرف عند حصوله في الخارج » (٢) ، أما عند المعاصرين فهي « الأثر السمعي الناتج عن حركة من حركات عضو واحد من أعضاء النطق » (٣) ، ولعلك تلاحظ أن المفهومين متقاربان .

ونظراً لكثره الصفات الصوتية* فإني سأكتفي بذكر أشهرها ، معقباً عليها بوجهة نظر كل من القدماء والمعاصرين ، وهذه الصفات هي / الجهر ، والهمس ، والشدة ، والرخاوة .

(١) ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ٧٣ ، ٨٩ ، ٩٨ ، محاضرات في اللغة ، د.أيوب ، ص ٩٤ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١١٢ .

(٢) شرح المقدمة الجزرية ، طاش كبرى زاده (٩٦٨هـ) لوحه ١١ / و . نقاً عن : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ٢٢٧ . وهناك تعريف آخر ذكره القسطلاني في : لطائف الإشارات ، ١٩٦١، محمد مكي نصر في : نهاية القول المقيد في علم التجويد ، ص ٤١ ، ٤٣ ، وهو أنها لفظ يدل على معنى في موصوفه إما باعتبار محله أو باعتبار نفسه ، فالأول كحرروف الحلق ، والثاني كالجهر والهمس ! وبهذا التعريف خلط بين الخارج والصفة .

(٣) أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ١٣٣ .

(*) لمعرفة هذه الصفات ورأي القدماء والمحدثين بشأنها ينظر : رسالة الماجستير (ظاهرة التماثل) ص ٣٢ - ٣٧ ، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ٢٢٨ فما بعدها .

فاما الجهر ومقابله الممس فأول نص يطالعنا في تحديد مفهومهما هو سيبويه، فالجهور « حرف أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضى الاعتماد عليه ويجري الصوت » والمهموس « حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه » (١) ، وعلى هذا سار بقية العلماء ، مع تحوير في العبارة ، أو شرح لضمونها ، أو إيضاح لغامضها .

إن هذا التعريف أثار نقاشاً مستفيضاً من لدن المعاصرين ، سواء أكانوا عرباً أم مستشرقين (٢) ، ويعكّني القول - على وجه الإجمال - : إن تعريف سيبويه السابق يكتنفه الغموض في بعض جوانبه ، على الرغم من تأييد الدراسات الصوتية الحديثة لفكرة عن الجهر والمس بصفة عامة ، وترتکز نقطة الضعف في هذا التعريف في عدم إدراكه وغيره من العلماء لوظيفة الأوتار الصوتية في تحديد عملية الجهر والمس !

صحيح أنهم أحسوا بأثر الوترين الصوتين ، ولكنهم لم يعرفوا حقيقتهما ، فهم - كما يقول « هنري فليش » - : « وإن كانوا لم يعرفوا السبب ، فلا يستتبع ذلك عدم استطاعتهم إدراك الأثر » (٣) .

ويحدد المعاصرون مفهوم الجهر في أنه ذبذبة الأوتار الصوتية واهتزازها عند النطق بالصوت ، والممس هو عدم ذبذبة الأوتار الصوتية حال النطق بالصوت (٤) ، والفرق بينها لا يتوقف على ما ذكر فحسب ، بل يضاف إليه أن الجهر بالصوت يحتاج لكمية هواء أقل مما يحتاجه المهموس ، وقد ذكر هذا الأقدمون ، وأثبتت التجارب المعملية صحته (٥) . ومن الملاحظ أن هذين الاصطلاحين (الجهر والمس) استخدماهما القدماء ، وجرى على النهج ذاته المعاصرون - أيضاً - .

(١) الكتاب ، ٤ / ٤٣٤ . وينظر : سر صناعة الإعراب ، ٦٠ / ١ .

(٢) ينظر - على سبيل المثال - : الأصوات عند سيبويه وعندنا ، شاده ، ص ١٠ ، الأصوات ، د.أنيس ، ص ١٢٥ ، اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ٦٠ ، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، ص ٩١-٩٣ ، العربية الفصحى ، هنري فليش ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٣) التفكير الصوتي في ضوء سر صناعة الإعراب ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٢٣ / ٥٨ .

(٤) ينظر : الأصوات ، د.أنيس ، ص ٢٠-٢٢ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ٨٧ - ٨٨ ، علم اللغة ، د.السعـان ، ص ١٤٦ - ١٤٧ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١١٤ .

(٥) ينظر : الكلام - إنتاجه وتحليله ، ص ٦٤ ، علم اللغة ، د.السعـان ، ص ١٦٤ .

أما الشدة والرخاوة فقد عرف سيبويه الصوت الشديد بأنه « الذي يمنع الصوت أن يجري فيه » (١) والرخو عند ابن جني « الذي يجري فيه الصوت » (٢) .

ويشرح المعاصرون عملية حدوث الصوت الشديد بأن يحبس مجرى الهواء الخارج من الرئتين حبساً تاماً في موضع من الموضع ، مما ينتج عنه ضغط الهواء ، ثم يطلق سراح الجرى الهوائى فجأة ، ويندفع الهواء محدثاً صوتاً انفجارياً ، ويحدث الصوت الرخو بتضييق مجرى الهواء الخارج من الرئتين في موضع من الموضع ، بحيث يحدث للهواء عند خروجه احتكاك مسموع (٣) .

وبالموازنة بين الطرفين نجد أنها يتفقان في المفهوم العام لفكرة الشدة والرخاوة ، وإن كانت فكرة المعاصرین أكثر وضوحاً ودقّةً مما هي عليه عند الأقدمين ، على أن هناك مفاهيم مضطربة ، أو قل : صياغة غير دقيقة لحقيقة حدوث هاتين الصفتين عند بعض القدماء ، بحيث يبدو من خلالها أنه لا فرق بين المجهور والشديد ، فيتعريف سيبويه السابق لهذين المصطلحين ما يوحى باختلاط مفهوميهما ، وزاد الأمر وضوحاً أكثر فيها أورده السكاكي من تحديد لمفهوم الجهر من أنه « الخصار النفس في مخرج الحروف » والهمس « جري ذلك فيه » (٤) ، وفي هذا من التداخل بين هذين المفهومين ومفهومي كل من الشدة والرخاوة ما فيه ، وقد أدرك بعض العلماء ذلك ، فبدأوا بتصحيح المفاهيم ، وتحديد الدلالات الاصطلاحية ، وهذا ما نلمسه عند الاسترابادي ، وخاصةً عند تفریقه بين المجهور والشديد (٥) ، ولئن اتسم مصطلح الجهر والهمس بالاتفاق التام بين القدماء والمعاصرین في استخدامه ، فقد اتخد مصطلح الشدة والرخاوة تسميات متعددة عند القدماء أنفسهم ، وعند المعاصرین - أيضاً - ، فالفراء (٢٠٦ هـ) - فيها يذكر السيرافي - يطلق على الصوت الشديد مصطلح (الأخرس) وعلى الصوت الرخو (المصوت) (٦) ، وبعض

(١) الكتاب ، ٤٣٤/٤.

(٢) سر صناعة الإعراب ، ٦١/١ .
وينظر : أسباب حدوث الحروف ، ص ٦ ، وقد ذكرت تعريف ابن جني للرخو : لأن سيبويه لم يقم بتعريفه مباشرةً ، وإن كان يلمس من كلامه أنه كذلك .

(٣) ينظر : الأصوات ، د.أنيس ، ص ٢٣ - ٢٦ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١١٢ - ١١٣ ، علم اللغة ، د.السعاران ، ص ١٦٦ ، ١٨٩ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ١٠٠ ، ١١٨ .

(٤) مفتاح العلوم ، ص ١٠٩ .

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ، ٢٦٠/٣ ، وينظر : شرح المفصل ، ١٢٩/١٠ . وللمزيد ينظر : المدخل إلى علم اللغة ، د.رمضان عبدالتواب ، ص ٤٠ ، فقه اللغة ، محمد المبارك ، ص ٥١ ، النظريات الصوتية في كتاب سيبويه ، الطيب البكوش ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ١١ ، ١٩٧٤ م ، ص ١٧٤ ، في البحث الصوتي عند العرب ، د.خليل العطية ، ص ٤٦ .

(٦) ماذكره الكوفيون من الأدغام ، ص ٥٩ ، ٦٠ .

القدماء وخاصة المتأخرین منهم يطلق على الأصوات الشديدة مصطلح (الآنية) وعلى الرخوة مصطلح (الزمانية) (١) ، ويسمى ابن سيناء الصوت الشديد (المفرد) والرخو (المركب) (٢) ، ويطلق المعاصرون على الصوت الشديد (انفجاري) ، و (وقفي) ، و (آني) ، و (احتباسي) ، كا يطلقون على الرخو (احتكاكی) ، و (متاد) ، و (انطلاقي) .

ويُلحق بهذين المصطلحين مصطلح آخر هو الأصوات المتوسطة* ، وقد أشار القدماء له بمصطلح (بين الشديد والرخو) ، ومصطلح آخر متأخر نسبياً هو (البينية) (٣) ، والتسمية السابقة - أعني الأصوات المتوسطة - غامضة إلى حدٍ كبيرٍ ، فلا ندري هل هي متوسطة بين الشدة والرخاوة ؟ كا فسر هذا كثير من الأقدمين ، أو متوسطة بين الصوامت والصوائب ؟ كا قال بهذا الدكتور كال بشر (٤) - أو هي شديدة رخوة - كا قال بهذا « كانتينو » - (٥) ، أو غير هذا وذاك ؟

باستعراض آراء المعاصرین نجد الدكتور أنيساً يطلق عليها « الأصوات المائعة » Liquids بمعنى أنها ليست شديدة ولا رخوة ، ويفسر مصطلح القدماء بأنه لا يعني أكثر من

(١) ذكر الدكتور غامم الحمد أن السيد الشريف على الجرجاني (٨١٦ هـ) صاحب التعريفات أطلق هذه التسمية في كتابه (شرح المواقف في علم الكلام) ٧٢٥ ، وعنده أخذ التسمية المرعشي (١١٥٠ هـ) . ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ١٤٥ .

والواقع أن الاسترابادي (٦٨٨ هـ) أشار إلى أن الصوت الشديد يسمع في آن ثم ينقطع شرح شافية ابن الحاجب ، ٢٦٠/٣ ، مما يدل على سبقه في الإشارة إلى هذا المصطلح ، أو إلى شيء من مستلزماته .

(٢) أسباب حدوث الحروف ، ص ٦ .

(*) هذا المصطلح لم يشر إليه الأقدمون ، وإنما اكتفوا بمصطلح « بين الشديد والرخو » ، ومصطلح « بين الصفتين ». ينظر : الكتاب ، ٤٣٥/٤ ، سر صناعة الإعراب ، ٦١/١ ، ويدرك الدكتور غامم الحمد أن أقدم من استخدمه منهم أبو حيان (٧٤٥ هـ) في : ارتشاف الضرب ، والمرادي (٧٤٩ هـ) في : شرحه للتسهيل . ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ١٤١ ، ١٤٢ ، كا استخدمه ابن الجوزي في : النثر ، ٢٠٢/١ ، والقططاني في : لطائف الإشارات ، ١٩٨/١ .

(٣) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ١٤٥ .

(٤) الأصوات ، ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(٥) دروس في علم أصوات العربية ، ص ٢٤ .

أنها تخالف النوعين الشديدة والرخوة (١)، أما أستاذنا الدكتور تمام فيطلق عليها (الأصوات المسمرة) أو (الأصوات المتوسطة)؛ لأنها ليست شديدةً ولا رخوة (٢) - كما قال بهذا الدكتور أنيس - .

ويرفض الدكتور بشر هذا التفسير، معتلاً بأنها ليست كذلك، بل هي نوع مستقل، فالتوسط عندك يعني أنها ليست شديدةً ولا رخوةً - كما قال بهذا الدكتور أنيس والدكتور تمام - ، واقتصر بل أوجب تفسير ذلك المصطلح بأن المقصود منه أنها أصوات متوسطة بين الصامتة بعامة والصائمة (الحركات)، وأطلق على الأصوات الختصة بهذا المصطلح اسم (أشياء الحركات)؛ لأنها تسم بخواص الصوامت، وفي الوقت نفسه لها شبه بالحركات (٣).

وهكذا زاهم يشرحون هذا المصطلح بأنه يعني عدم الشدة وعدم الرخاوة، وفي مقابل هذا نجد بعض المعاصرين من يتغاضى عن ذكر هذا المصطلح، ويكتفي بتوزيع الأصوات المتوسطة إلى مجموعات، تختص كل مجموعة بصوتٍ أو صوتين (٤) .

وأرى أن تسميها بالأصوات التي ليست شديدةً ولا رخوةً هو الأنسب على الرغم من طول التسمية، وإن كان مصطلح المتوسطة لا اعتراض عليه فهو - أيضاً - مصطلح يصح جريانه على هذا النوع من الأصوات، بالرغم من إثارته للعديد من التأويلات .

ويتوزع الأصوات على تلك المفاهيم الاصطلاحية المتقدمة (الجهر - الهمس - الشدة - الرخاوة - التوسط) نجد فروقاً قليلةً بين القدماء والمعاصرين في هذه المسألة، وبالتحديد في أصواتٍ ثلاثةٍ هي : الجيم ، والعين ، والضاد - هذا في حالتي الشدة والرخاوة وما ليس كذلك - ، وأصواتٍ أخرى ثلاثةٍ هي : الهمزة ، والطاء ، والقاف - في حالتي

(١) الأصوات ، ص ٢٥ ، ٢٦ . وينظر : أثر القراءات في الأصوات و النحو العربي ، ص ٢٠٦ .

(٢) مناهج البحث في اللغة ، ص ١١٣ ، ١٣٢ .

(٣) الأصوات ، ص ٩٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ .

(٤) ينظر : علم اللغة ، د. السعران ، ص ١٦٥ - ١٩٨ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٧٦ ، علم الصوتيات ، ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

الجهر والهمس - ومرد ذلك - فيها أرى - ما أصاب هذه الأصوات من تطورٍ تأريخيٍّ عبر الأزمنة السحرية التي مرت بها اللغة العربية .

وفي ضوء ما تقدم نستطيع القول : إن الوصف الصوتي الذي ذكره القدماء يتفق في معظمها مع نتائج البحوث الصوتية الحديثة ، ومن ثم فإن دراسات المعاصرين في هذا الجانب تمثلت بشكلٍ رئيسيٍّ في البرهنة على صحة دراسة القدماء للأصوات ، وإثبات ذلك بالطرق العلمية ، والتجارب المعملية .

ثالثا - التغيرات الصوتية

يطرأ على الأصوات اللغوية تبدلات عديدة ، منها ما هو داخل الأصوات المعزولة ، ومنها ما يقع حال تركب بعضها مع بعض في الكلمة الصوتية .

ويطلق اللغويون المعاصرون على النوع الأول مصطلح «التغيرات التأريخية أو المطلقة»، وعلى النوع الآخر «التغيرات التركيبية أو المقيدة»، ويعنون بالنوع الأول تلك التغيرات التي تحدث على مر التاريخ اللغوي ، دون أن تكون مشروطة بموقع صوتية محددة ، ودراسة هذا النوع من اختصاص علم الأصوات التأريخي أو التطوري ، أما النوع الآخر فيعنون به ما يطرأ على الأصوات من تغيرات ناتجة من جراء التقاء الأصوات في سياقات صوتية معينة ، ويختص بدراسة علم الأصوات الوصفي - غالباً - (١) .

وقد لاحظ اللغويون المعاصرون أن للتغيرات الصوتية التأريخية خواص تتصف بها ، لعل من أهمها : أنها مطردة غالباً ، وغير إرادية ، بطيئة السير ، وغير فردية ، وأنها محدودة الزمان والمكان ، ومطلقة لا يمكن لأحد اعترافها أو استبدالها (٢) .

وكان موقف اللغويين المعاصرين في مصر من هذه التغيرات إيمان كثير منهم بما لحق الأصوات العربية من تغيرات تأريخية ، أما التغيرات التركيبية فقد أولاها كثير منهم عنایته، وقام بتحديد مظاهرها ، وصورها ، ومحاولة تفسير حدوثها .

وبالنظر في تراث الأقدمين نجد أنهم أعطوا التغيرات التركيبية كثيراً من عنایتهم ، على النحو الذي تصوره دراساتهم عن الإدغام ، والإمالة ، والوقف ، والإيدال ، وكراهية التضييف ... الخ ، كما أشاروا إلى التغيرات التأريخية من خلال أحكام الأداء القرآني ، ومؤلفات لحن العامة ، وكانت نظرتهم لها نظرةً معياريةً صرفة .

إن هذا النوع من التغيرات «التركيبية» يكثر وجوده في العربية ، وقد أوصل صورها بعض الباحثين إلى ست صور ، تتفرع إلى أشكالٍ أخرى متعددة (٣) ، وسأكتفي

(١) اللغة ، فندريس ، ص ٦٢-٩٦ ، علم الصوتيات ، ص ٢٥٩ ، التطور اللغوي ، د.رمضان عبدالتواب ، ص ١٧-٤٦ ، مدخل إلى علم اللغة ، د. محمود فهمي جمازي ، ص ٤٨-٥٤ .

(٢) ينظر : علم اللغة ، د.وافي ، ص ٢٦٥ - ٢٦٩ ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٩٢-١٠٠ ، اللغة ، فندريس ، ص ٦٥ - ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٤ .

(٣) علم الصوتيات ، ص ٢٦٦ - ٢٧٦ . وهذه الصور هي : الانتقال الديناميكي ، التضييف ، التقصير ، الحذف ، الوصل ، المائلة ، المخالفة .

في هذا المقام بظاهري التماش والخلاف ، حيث يُعدان في الدراسات الحديثة من أبرز مظاهر التغيرات الصوتية التركيبية .

(١) ظاهرة التماش (Assimilation)

حيث يتلاو صوتان صامتين كانا أو صائتين في الوحدة الكلامية ، فإن أحدهما يؤثر أو يتأثر بالآخر تأثيراً مختلفاً نسبته من صورة لأخرى : بغية تحقيق الانسجام الصوتي والاقتصاد في الجهد العضلي ، وهذا ما يعرف بالتماش أو المماثلة .

وقد تناولها القدماء تحت مسمى المضارعة ، والتقريب ، والإدغام ، والإمالة ، ويعدهُ الخليل وسيبويه وابن جني ومكي بن أبي طالب القيسي ممن قدمو دراسات دقيقة عن هذه الظاهرة ، وتوصلا فيها إلى نتائج تناقض ماوصلت إليه الدراسات اللغوية الحديثة (١) .

أما المحدثون فكان الدكتور وافي من أوائل من أشار لهذه الظاهرة تحت مسمى (التشاكل) (٢) ، وهي - وإن كانت إشارةً عجلى - فله فضل السبق والريادة في هذا المضارع ويعدُّ الدكتور أنيس - فيما تبين لي - أول من تناول دراسة هذه الظاهرة دراسة علمية دقيقة ، وكشف عن مفهومها ، وصورها المتعددة من إدغام ، وإقلاب ، وإخفاء ، وإبدال ، وإمالة (٣) ، وتعتبر هذه الدراسة فاتحةً للدراسات اللاحقة التي تعرضت لهذه الظاهرة ، وقلمًا تجد من يتناولها دون أن تكون دراسة الدكتور أنيس مصدراً رئيساً لاغناء عنه .

صحيح أن عنصر الإحاطة لم يتحقق لهذه الدراسة ، ولكن عذرها في هذا أنها تعد الأولى من نوعها ، وطبيعي أن تفتقر مثل هذه الأعمال الأولية إلى طابع الشمول والاستقصاء ، فالبداية مزلة - كما يقول صاحب الصناعتين - (٤) .

(١) في رسالة الماجستير حديث وافي عن جهود هؤلاء العلماء في دراسة هذه الظاهرة ، وموازنتها بالدراسات اللغوية الحديثة .

(٢) علم اللغة ، ص ٢٩٨ - ٣١٢ ، اللغة والمجتمع ، ص ٦٠ فما بعدها . ولابد في هذا المقام من الإشارة إلى أن المستشرق الألماني «برجشتراسر» كان قد تعرض في كتابه: «التطور النحوی للغة العربية» لهذه الظاهرة وأسماها «التشاكل أو التماش» ، وكان «بروكمان» قد نشر عام ١٩٠٦ كتاباً صغيراً بعنوان : فقه اللغات السامية ضمنه دراسة شاملة ومقارنة لهذه الظاهرة في ضوء اللغات السامية ، وقد ذكر الدكتور رمضان عبدالتواب - مترجم الكتاب - أن كل من جاء بعد «بروكمان» عالة عليه . فقه اللغات السامية ، ص ٧ .

(٣) الأصوات اللغوية ، ص ١٢٦ - ١٤٨ ، ١٨٥ - ١٨٠ ، في اللهجات العربية ، ص ٦٥-٦٠ (الطبعة الثانية) .

(٤) ص ١٥٦ .

ومن تعرّض لها الدكتور عبدالعزيز مطر في مقالٍ خصّصه لتوضيح جهود الأقدمين في دراسة هذه الظاهرة في ضوء معطيات الدراسات الصوتية الحديثة (١) ، على أن أوفى دراسة لهذه الظاهرة كانت - فيها أعلم - بقلم الدكتور عبدالصبور شاهين وذلك في رسالته للماجستير (الأصوات في قراءة أبي عمرو) (٢) .

ولا أريد أن استقصي إسهام اللغويين المعاصرین في مصر في دراسة هذه الظاهرة (٣)، فذلك مما يخرجنا عن هدف هذه الرسالة ، ولكن يكفي أن نعلم أنه ما من كتابٍ في الأصوات اللغوية أو في فقه اللغة أو علمها - بصفة عامة - إلا وقد أشار إليها تحت مصطلح «المثال» ، أو «المائلة» ، أو تحت مصطلحاتٍ أخرى ، ولئن كان للقدماء فضل السبق في اكتشاف هذه الظاهرة فللمحدثين فضل التتبع والتجمّع بعد أن كانت مبعثرةً هنا وهناك ، والدراسة التحليلية التنظيمية في ضوء ما وصلت إليه الدراسات الصوتية الحديثة من دقةٍ وشموليّة .

(ب) - ظاهرة التخالف (Dissimilation)

وهي ظاهرة صوتية تسير في الاتجاه المعاكس لظاهرة المثال ، فهي تهدف إلى التباعد بين المتأثرين في حين أن المثال يهدف إلى التقارب بين المتباعدين ، وإن كانوا جميعاً يسعين لتحقيق مبدأ طلب الخفة ، أو ما يعرف بنظرية السهولة والتيسير .

وقد عالجها الأقدمون تحت مسمى كراهية التضييف ، وكراهية اجتماع حرفين من جنسٍ واحدٍ ، واستقلال المثلين ، كما في نحو (تضنيت) بدلاً من (تضنت) ، و (تضصيت) بدلاً من (تضصت) (٤) ، إلا أنها لم تزل منهم تلك العناية التي لقيتها ظاهرة المثال ، ولعل

(١) نشر هذا المقال في: مجلة اللسان العربي ، الجلد السابع ، الجزء الأول ، ١٩٧٠م ، ص ٥٢ ، بعنوان «علماء الأصوات العرب سبقو اللغويين المحدثين في ابتكار نظرية المثال» .

(٢) نشرها عام ١٩٨٧م في كتاب أسماء (أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، أبو عمرو بن العلاء) . وقد تناولت هذه الدراسة بالتفصيل والمناقشة في رسالة الماجستير ، ص ٣٦٧ - ٤٠٩ .

(٣) من ضمن تلك الإسهامات المتميزة دراسة الدكتور صلاح الدين حسين عن هذه الظاهرة دراسة مقارنة باللغات السامية . ينظر : المدخل إلى علم الأصوات ، ص ٧٤-٨١ .

(٤) الكتاب ، ٤٠١/٢ ، الحصائص ، ٢٣١/٢ .

ذلك راجع إلى أنها - كما يقول الدكتور أحمد مختار عمر - « تحدث بصورة أقل من حدوث المياثلة » (١) ، وهي تحدث في الأصوات الصامتة كما تحدث في الصوائت (٢) .

ويعتبر الدكتور وافي - أيضاً - من أوائل من تعرض لهذه الظاهرة من اللغويين المعاصرين في مصر بشيء من الإيجاز ، وأطلق عليها مصطلح « التباين » (٣) ، ثم تناولها الدكتور أنيس ، معتبراً إياها من باب التطور التأريخي للأصوات (٤) ، ولنا وقفة عند هذا الاعتبار ، فهو - في نظر الدرس اللغوي الحديث - اعتبار صحيح ، وإن كان الدكتور أنيس لم يذكر ذلك عند حديثه عن المياثلة ، على الرغم أنها ظهرتان صوتيتان تركيبتان ، قد يفهم منه أن المياثلة ليست تطوراً تأريخياً للأصوات ! ، وكل هذا يوحي بأن هناك تداخلاً بين علم الأصوات التأريخي ، وعلم الأصوات الوصفي ، بل إنه من الصعب - كما يذكر « ماريوباي » - الفصل بين هذين العلين في المجال التطبيقي العلمي (٥) ، وصفة عامة فإن التغيرات الصوتية بنوعيها تدرج تحت مسمى علم اللغة التأريخي كما ذكر ذلك كثير من الباحثين (٦) .

(١) دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٣٠ .

(٢) ضرب الدكتور أحمد مختار عمر أمثلة لوقعها في الصوائت ، وكذلك الدكتور رمضان عبدالتواب . ينظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٣١ ، التطور اللغوي ، ص ٤٢ ، وقد قبليها « بروكلمان » أمثلة عديدة لذلك في : فقه اللغات السامية ، ص ٧٧ ، ٧٩ ، وفيها أورده هؤلاء رد على ما قوله الدكتور عبد الغفار هلال من أن حدوثها في الأصوات الصائمة « أمر لم يتضح في العربية ، كما اتضحت نظيره في الأصوات الساكنة » ، أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ، ص ١٩٦ .

(٣) علم اللغة ، ص ٢٨١ ، وما يلاحظ أن أمثلته التي أوردها كانت من اللغتين الفرنسية واللاتينية دون اللغة العربية ، كما يلاحظ - أيضاً - أن أمثلته لظاهرة التمايل كانت من اللهجات المعاصرة ، وما ذكرته عن « برجشتراسر ، وروكلمان » بشأن ظاهرة التمايل يجري - أيضاً - على هذه الظاهرة .

(٤) الأصوات ، ص ١٥٢ - ١٥٥ ، ١٨١-١٨٠ . والتطور هنا لا يعني أكثر من مجرد التغير . للمزيد ينظر : التطور اللغوي ، د.أيوب ، ص ٢٤ فما بعدها ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، د.بشر ، ص ١٢٤ فما بعدها ، التطور اللغوي ، د.رمضان عبدالتواب ، ص ٩ .

(٥) أسس علم اللغة ، ص ١٣٧ .

(٦) ينظر : المصدر السابق ، ص ١٤٢ - ١٥١ ، علم الأصوات ، مالبرج ، ص ٢٥٥ - ٢٥٧ ، ظاهرة المخالفة الصوتية ، د.أحمد عبدالمجيد هريدي ، ص ١١ .

أما بقية الدارسين لهذه الظاهرة - أعني ظاهرة المخالفة - فكانوا يكتفون بذكرها، مقررونًّا بالأمثلة التقليدية لها (١)، باستثناء الدكتور رمضان عبد التواب ، فقد حاول تبع أمثلة هذه الظاهرة من خلال كتب لحن العامة ، وبعض اللغات السامية (٢)، وليس هناك من دراسةٍ متعمقةٍ عن المخالفة - فيما أعلم - سوى دراسة الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي (٣)، وبالرغم من أهميتها لا يمكن لي أن أستعرضها في هذا المقام؛ وذلك لأنها خارجة عن فترة الدراسة بسنواتٍ عديدة !

(١) ينظر - على سبيل المثال - في علم الصوتيات ، ص ٢٧٥ فما بعدها ، أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ، ص ١٨٧ - ١٩٦ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٢٩ - ٣٣١ ، المدخل إلى علم الأصوات ، ص ٤٨ .

(٢) التطور اللغوي ، ص ٣٧ - ٤٦ .

(٣) صدرت هذه الدراسة في كتاب أسماء (ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي) عن مكتبة الحاخامي ، بالقاهرة ، سنة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م . وللمزيد حول هذه الظاهرة ينظر : في الأصوات اللغوية ، د. غالب المطلي ، ص ٢٨٣ - ٢٩١ .

الأصوات الصائمة

من المآخذ التي أخذها اللغويون المعاصرون على الدراسات الصوتية القديمة - كما تقدم - أنها لم تُعن بالصوائت (الحركات) عنايتها بالصوامت (الحروف) ، وبِعَزَى السبب في هذا - كما ذكروا - أن اللغات السامية بصفة عامة والكتابة العربية أعطت الصوامت عناية خاصة في الدراسة التحليلية والرموز الصوتية ، كما أن إيمانهم بفكرة الأصول أدى إلى اهتمامهم بالصوامت دون الصوائت (١) ، على أن هذا لا يعني بحال أنهم أهملوها تماماً ، بل إنهم تحدثوا عنها ، وبينوا خصائصها الفسيولوجية على نحو ما نجده عند أبي الأسود الدؤلي وإشارته الدقيقة لوضع الشفاه حال النطق بالصوائت ، وما ذكره الخليل عن حروف المد (الصوائت الطويلة) ، وابن جني في حديثه عن بعض حروف المد (الصوائت القصيرة) ، وموقعة الصائمة هل هو بعده أو قبله أو معه ؟ ... ، وبوجه عام فقد نالت الفتحة والكسرة منهم عناية أكبر مما نالته الألف والواو والياء (٢) .

والواقع أن للصوائت وظائف صوتية مهمة ، تتضح في تعلم اللغات الأجنبية ، وفي الدراسة التحليلية للمقطع الصوتي ، حيث إن الصوائت تمثل نواة المقطع ، إضافة إلى ماؤديه من معانٍ وظيفية ، صرفية كانت ، أم نحوية ، أم دلالية ، أو معانٍ معجمية ، ولذلك فقد لقيت من الدراسات الصوتية المعاصرة عناية كبيرة تمثلت في دراسة مكوناتها ، وتحديد صورها ، ووضع المقاييس العامة لها في ضوء التقدم التقني للأجهزة والوسائل المعملية الحديثة التي أعدت لهذا الغرض .

ومن مظاهر التجديد عند المعاصرين في مصر في دراسة الصوائت ما يأتي :

(١) الأصوات ، د.أنيس ، ص ٣٨ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ٨٥-٧٥ ، ١٣٨-١٣٧ ، ١٤٦-١٥٠ ،
فصول في فقه العربية ، د.رمضان عبدالتواب ، ص ٣٦٠ ، ٣٥٣ ، علم الصوتيات ، ص ١٥٧
فما بعدها . وللمزيد ينظر : الإعراب سمة العربية الفصحى ، د.محمد البنا ، ص ٤١ - ٥٧ . وقد
وقف الدكتور عبد المنعم عبدالله من هذا الرأي موقفاً معارضًا ، فذكر أن العرب اهتموا
بالدراستين اهتماماً كبيراً ، ولم ينظروا للصوائت نظرة ثانوية - كما قال بهذا كثير من المعاصرين
عرباً ومستشرقين - . ينظر : المقطع الصوتي في ضوء تراثنا اللغوي ، ص ٨٦ - ٩٩ .

(٢) ينظر : الأصوات ، د.أنيس ، ص ٣٩ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ٧٧ ، علم الصوتيات ،
ص ١٦٠ .

تقسيم الحركات وتصنيفها ، الحركات المعيارية (Cardinal Vowels) ، وعلاقة الحركات العربية بها .

أولاً - تقسيم الحركات وتصنيفها

يتم هذا التقسيم وفقاً لاعتبارات معينة ، بالنظر إلى ارتفاع اللسان والانخفاضه توزع إلى حركات أمامية ، وخلفية ، ووسطى ، وبالنظر لدرجة ارتفاعه والانخفاضه توزع إلى حركات ضيقة ، وواسعة ، ومتوسطة الضيق ، ومتوسطة الاتساع ، وبالنظر لوضعية الشفتين توزع إلى حركات مستديرة ، ومنفرجة ، ومحايدة ، وبالنظر للكمية التي يستغرقها زمن نطق الحركة توزع إلى حركات قصيرة ، وطويلة (١) .

ويوجد في العربية ثلاثة صوائت هي : الفتحة ، والضمة ، والكسرة ، تتفرع فونيمياً* إلى الألف ، والواو ، والياء ، وتصنيف هذه الصوائت في ضوء الاعتبارات المتقدمة نجد أن الكسرة حركة أمامية ، وكذلك الفتحة ، أما الضمة فحركة خلفية ، كما أن الكسرة والضمة حركتان ضيقتان ، أما الفتحة فحركة واسعة ، كما أنها حركة محايدة ، في حين أن الضمة حركة مستديرة ، والكسرة حركة منفرجة ، وتمثل كل من الفتحة والضمة والكسرة حركات قصيرة ، أما الألف والواو والياء فحركات طويلة .

وعكن صياغة ذلك في النتيجة التالية :

(أ) الفتحة حركة أمامية ، واسعة ، محايدة ، قصيرة .

(١) ينظر : علم اللغة ، د.السعريان ، ص ٢٠٢ - ٢٠٠ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ١٤٣ - ١٤٥ ، علم الصوتيات ، ص ٢٠٩ - ٢١٤ . وقد استخدم المعاصرون في هذا التقسيم جهاز «الكيوبغراف» في قياس درجة انفراج الشفتين ، وأشعة (اكس X) في تصوير حركة اللسان أثناء النطق بالصوائت . إضافة إلى بعض الأجهزة الأخرى . ينظر : أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ٢٩ - ٣٢ ، ١٦٨ ، الكلام - إنتاجه وتحليله ، ص ٧٣ - ٨١ ، في الأصوات اللغوية ، د.غالب المطلي ، ص ٢١٦ ، التشكيل الصوتي في اللغة العربية ، د.سلمان حسن العاني ، ص ٤٦-٣٨ .

(*) هناك صور صوتية أخرى (ألوfonات) لفونيات الصوائت الثلاث المذكورة ، كالف الإمالة ، وألف التفخيم ، والضمة المشوبة بالكسرة ، والكسرة المشوبة بالضمة ، وحركتي الإشام والروم ، وهي أثر من آثار لهجات القبائل العربية . للمزيد ينظر : الأصوات ، د.أنيس ، ص ٤٠ - ٤١ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ١٤٨ - ١٥٠ ، في الأصوات اللغوية ، د.غالب المطلي ، ص ٩١ - ٩٣ ، ١٦٢ - ١٧٨ .

- (ب) الضمة حركة خلفية ، ضيقة ، مستديرة ، قصيرة .
 (ج) الكسرة حركة أمامية ، ضيقة ، منفرجة ، قصيرة .

وتجري هذه النتيجة على أصوات المد ، مع حذف كلمة قصيرة ، والتعويض عنها بكلمة طويلة (١) ، ويدعونا هذا إلى القول : إن العربية لا تعرف من درجات ارتفاع اللسان والانخفاضه سوى درجتين الأولى والثانية المذكورتين ، وتهمل ماعداهما ، أما الحركة الوسطى (المركزية) فسوف أتحدث عنها في موضعها .

ومن القضايا المطروحة في هذا المقام عدد الحركات في العربية ، فالقدماء ذكروا أنها ثلاثة تتفرع إلى ست ، وبعض النحاة المتأخرین ذكر أنها أربع ، هي الفتحة ، والضمة ، والكسرة ، والسكون (٢) ، أما المعاصرون فكثير منهم يؤيد رأي القدماء ، فيجعلها ستة (٣) ، وبعضهم يؤيد ماذهب إليه النحاة المتأخرون (٤) ، ويرى الدكتور بشر أن الحركات الرئيسية

(١) التصنيف السابق إنما هو للصوات منعزلة ، أما حينما تكون في سياق صوقي ، وتختضع لعوامل التفخيم والترقيق ، فإنها توزع على نحو آخر غير ما ذكر . ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ١٥٢ - ١٥٤ ، الأصوات ، د.أنيس ، ص ٣٣ - ٣٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ، ٢٤٢/٤ ، سر صناعة الإعراب ، ١٧/١ ، حاشية الخضري على ابن عقيل ، ٣٥/١ ، شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري ، ٥٨/١ .

(٣) ينظر : الأصوات ، د.أنيس ، ص ٢٩ ، ٤٠ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٣٦ ، ١٥٢ ، ١٦٩ . (ويلاحظ أن الدكتور تمام يجعلها في العامية خمس حركات هي - الكسرة ، والفتحة ، والضمة ، والخفضة (الفتحة الممالة) ، والرفعة (الضمة الممالة) ، علم اللغة ، د.السعaran ، ص ٢٠٢ ، علم الصوقيات ، ص ١٥٩ ، دراسة السمع والكلام ، ص ٢٣٨ .

(٤) ينظر : تاريخ الأدب ، حفيظ ناصف ، ص ١١ ، ١٥ ، إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، ص ٨١ - ٨٤ ، وللدكتور بشر حديث قيم ومناقشة مستفيضة عن السكون في اللغة العربية ، وملخصه أن السكون ليس صوتاً لغويًا ، يعني أنه شيء لا ينطق ولا يسمع ، ومن ثم فهو من حيث النطق والتأثير السمعي ليس صوتاً أو حركة ، أما وظيفياً (فونولوجيًّا) فإنه يقوم في اللغة العربية بوظيفة في مقابل الصوات الأخرى ، ولذا فإنه بالنظر إلى هذه الناحية يعد حركة (صائب) ويطلق عليه « الحركة الصفر » Zero vowel . ولكن فونيم خارج التركيب (ثانوي) . ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ١٧٩ - ٢٣٤ . وللمزيد ينظر : في الأصوات اللغوية ، د.غالب المطبي ، ص ٢٣٥ - ٢٣٧ .

في العربية هي ثلاثة ، تختلف طولاً وقصراً ، الأمر الذي يجعلها ستاً ، وهذا في حالة انزعالها عن السياق الصوتي ، أما حينما تتركب مع غيرها من الصوات فإن كل حركة من الحركات الست إما أن ترقق أو تفخّم ، أو تكون بين ذلك ، مما يعني أن عددها يصل إلى ثمانية عشرة حركة ، وهذا من الناحية النطقية البحتة (الصوتية) ، أما من حيث الوظيفة فهي ست فقط : لأنها في الأصل ثلاثة ، وحيثما يطول زمن النطق بها طولاً يؤدي إلى التفريق بين المعاني* يصل عددها إلى ست حركات ، وحيث إن التفخيم والترقق لا يتوقف عليهما تغير في المعنى ، فلا يُعدان وظيفياً ضمن الحركات العربية (١) ، ويعترض الدكتور عبد الصبور شاهين على هذا الرأي ، ويرى أن في العربية أربع حركات هي : الفتحة المرققة ، والفتحة المفخّمة ، والضمة الخالصة ، والكسرة الخالصة ، ويحتاج لهذا التقسيم بأن التفخيم ذو وظيفة دلالية مع الفتحة فقط ، دون الضمة والكسرة . كما في نحو « طاب » و « تاب » ، وتتفرع هذه الحركات الأربع بعامل الكمية إلى ثماني حركات ، وقد يضاف إليها حركة الإملاء (الشديدة والخفيفة) و (الطويلة والقصيرة) ليصبح عددها الإجمالي اثنى عشرة حركة (٢) .

والواقع أنني لا أتفق مع الدكتور عبد الصبور فيما ذهب إليه من وظيفة التفخيم الدلالية ، فليس الأمر كما ذكر ، فالتفخيم أولاً يرتبط بالحروف أكثر مما يرتبط بالموقع - كما قرر ذلك أستاذنا الدكتور تمام - (٣) ، ثم إن التفخيم ليس منوطاً بوجود الفتحة المفخّمة في (طاب) والفتحة المرققة في (تاب) ، إنما هو راجع لوجود الطاء في الكلمة الأولى ، والباء في الكلمة الأخرى ، وهذا يعني أن الفتحة والضمة والكسرة لا يقمن بوظيفة دلالية

(*) من الملاحظ أن تغير القيمة الفونيمية لأصوات المد يأتي عن طريق إطالة درجة كيتها ، كما في نحو ضرب وضارب ، لكن هناك نوعاً آخر من هذه الإطالة لا يتبعها تغير في القيمة الفونيمية لأصوات المد . وهذا يمس فيها ذكره ابن جن في : الحصائر ٣ / ١٢١ - ١٢٤ ، تحت باب (مطر الحركات) ، ويمكن إرجاع ذلك لعادات نطقية ، أو لهجات تستخدم ذلك في كلامها ، أو لأسباب صوتية محددة .

(١) الأصوات ، ص ١٤٨ - ١٥٠ .

(٢) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٢٩ ، علم الأصوات ، الم Berger ، ص ٧٧ - ٧٩ .

(٣) مناهج البحث في اللغة ، ص ١٣٦ - ١٣٧ ، ١٨٧ - ١٨٨ .

عند تفخيمهن^(١) ، وإنما الذي يصنع ذلك هو صوت المد القصير حينما يطول زمن النطق به، فيتحول إلى حركة طويلة .

ومهما يكن من أمر فإن الذي أراه في مسألة عدد الحركات العربية أنه ينبغي لنا التفريق عند احتساب هذه الحركات بين الجانب الفوناتيكي (الصوتي) والجانب الفنولوجي (الوظيفي) هذا من جهة، ومن جهة أخرى التفريق بين مستوى العربية : الفصحي، واللهجات القديمة أو المعاصرة ، وفي ضوء ذلك نستطيع تبيان وجه الصواب في هذه القضية .

ومن القضايا - أيضاً - التي أحسب أنه ينبغي على إثارتها هنا ما ذكره الأقدمون، وأيدَهُ كثير من اللغويين المعاصرين من أن الفرق بين الصوائت الطويلة والقصيرة إنما هو فرق كي^{*} ، فالطول والقصر إنما هو اختلاف في الكمية ليس غير^(٢) ، ولكن الدراسة التشريحية والمعملية أثبتت أن ذلك ليس الفارق الوحيد بينها ، بل يضاف إليه فرق آخر هو الفرق الكيفي ، ويتمثل هذا في موقع اللسان مع درجة الصوائت^(٣) .

ثانياً - الحركات المعيارية

سميت بذلك نسبةً إلى المعيار (المقياس) الذي يحتمل إليه عند التطبيق ، وقد وضعها «دانيل جوز» ، الأستاذ بجامعة لندن ، واعتمد في ذلك على الناحية الفسيولوجية ، وهي

(١) ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(*) الكمية مصطلح فنولوجي (تشكيلي) يقصد به الطول والقصر في المقاطع والأصوات الصامتة والصائنة ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩١ .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب ، ١٨/١ ، ٣٠ ، مفاتيح العلوم للخوارزمي ، ص ٣١ ، الأصوات ، د.أنيس ، ص ٣٩ ، دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٨٤ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ١٤٨ ، ١٥٠ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٣٢ ، المدخل إلى علم اللغة ، د.رمضان عبد التواب ، ص ٩٦ ، دروس في علم أصوات العربية ، جان كاتينيو ، ترجمة / صالح القرمادي ، ص ١٤٧ ، ١٤٩ .

(٣) قال بهذا الدكتور أحمد مختار في : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٨٢ ، والدكتور سعد مصلوح في : دراسة السمع والكلام ، ص ٢٤٣ - ٢٤٧ ، والدكتور سليمان العاني في : التشكيل الصوتي للغة العربية ، ص ٤١ - ٤٦ . وقد أشار الدكتور أنيس - على الرغم من أنه من أنصار الرأي الأول - إلى وجود فرق طفيف في وضع اللسان عند النطق بالصوائت الطويلة ، ولكنه لم يعر ذلك الفرق كبير اهتمام . ينظر : في اللهجات العربية ، ص ٨٢ (الطبعة الثانية) .

وضعية اللسان من حيث ارتفاعه وانخفاضه أثناء النطق ، ومن حيث عمل الجزء الأمامي والخلفي منه ، ووضعية الشفتين من حيث انفراجهما ، أو ضمها ، أو حيادها ، واستطاع «جوائز» في ضوء هذه الاعتبارات ، وبعد تجرب صوتية دقيقة ، وضع مقاييس ثمانية ، ومقاييس تاسع يحيط به الغموض ؛ لعدم إمكانية تحديد الجزء الذي يرتفع أو ينخفض من اللسان (١) ، وأصبحت هذه المعايير بمثابة مقاييس دولية ثابتة* - عدداً وترتيباً ورموزاً وطريقة كتابة - ، تصلح للتطبيق على كل اللغات (٢) ، وهذه المقاييس التسعة هي :

- (أ) المقاييس الأول : ويرمز له بالرمز (١) . ويتم حدوثه بارتفاع مقدم اللسان إلى الحنك الأعلى بأقصى ما يمكن ، بشرط ألا يحدث الهواء الخارج حفيقاً مسحوباً كالذى نسمعه مع الأصوات الرخوة ، وتكون الشفتان في حالة انفراج كاملٍ أثناء النطق بهذه الحركة .
- (ب) المقاييس الثاني : ويرمز له بـ (٤) . ويحدث بارتفاع مقدم اللسان إلى ثلثي المسافة التي يرتفع إليها عند الحركة السابقة ، وتتخذ الشفتان وضعياً أقل انفراجاً مما سبق .
- (ج) المقاييس الثالث : ويرمز له بـ (٤) . ويتم حدوثه بارتفاع مقدم اللسان إلى ثلث المسافة التي يرتفع إليها عند الحركة الثانية ، وتكون الشفتان في حالة انفراج .
- (د) المقاييس الرابع : ويرمز له بـ (٥) . ويحدث بانخفاض مقدم اللسان إلى أقصى درجة ممكنة ، وتتخذ الشفتان وضعياً محايداً - أي بين الاستدارة والانفراج - ، وإن كان بعض اللغويين يجعلهما أقرب ما يكون إلى الانفراج .
- (هـ) المقاييس الخامس : ويرمز له بـ (٥٠) . ويتم حدوثه بانخفاض مؤخر اللسان إلى أقصى ما يمكن ، وتكون الشفتان في وضع محايد ، أو أقرب ما يمكن إلى الاستدارة .
- (و) المقاييس السادس : ويرمز له بالرمز (٦) . ويحدث بانخفاض مؤخر اللسان إلى درجة أقل مما هي عليه مع الحركة السابقة ، وتضم الشفتان ضماً خفيفاً ، أو يكونان في وضع مستدير .

(١) من الملاحظ أن الدكتور أنيساً أكتفى بالمقاييس الثمانية ولم يذكر المقاييس التاسع . الأصوات ، ص ٣٥ ، ٣٦ .

(*) هناك مقاييس أخرى للحركات ، لكنها لم تدل من الزيوج والشهرة كـ نالتها مقاييس الحركات عند «جوائز» . للمزيد ينظر : علم الصوتيات ، ص ٢٠٣ .

(٢) ذكر «كرومي» أن هذه المقاييس وضعت وضعاً اعتباطياً ، دون أن تكون قائمةً على حركات أية لغة موجودة . مباديء علم الأصوات العام ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ . وينظر : دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة ، د. سعد مصلوح ، ص ٢٩٣ ، إلا أن الدكتور أنيساً يذكر العكس ، فهي مستنبطة من عدة لغات مشهورة . الأصوات ، ص ٣١ .

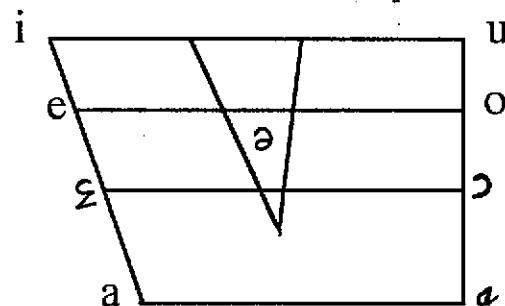
(ز) المقياس السابع : ويرمز له بـ (٥). ويحدث بارتفاع مؤخر اللسان إلى ثلثي المسافة التي يرتفع إليها عند النطق بالحركة الثامنة ، وتكون الشفتان في وضع أكثر استداراً مما هي عليه مع الحركة السابقة .

(ح) المقياس الثامن : ويرمز له بـ (٦). ويتم حدوثه بارتفاع مؤخر اللسان بالتجاه الخنك إلى أقصى ما يمكن ، دون أن يحدث معه أي نوع من الخفيف ، وتبلغ الشفتان في هذه الحركة أقصى مدى لها من الاستدارة .

(ط) المقياس التاسع : ويرمز له بالرمز (٧) . ويحدث بارتفاع وسط اللسان ارتفاعاً نسبياً، على أنه لا يمكن تحديد درجة ارتفاع أو انخفاض اللسان من الأمام أو الخلف ، وتكون الشفتان في وضع محايد لا هو بالانفراج ولا بالاستدارة ، وتوصف هذه الحركة بأنها محايدة أو مرکزية أو وسطي .

هذه هي الحركات المعيارية كما وضعها «Daniyal Jownz» (١)، وقد نقلها اللغويون المعاصرون في مصر إلى القارئ العربي ، وفي مقدمة هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس ، ولم يكتفوا بمجرد النقل ، بل قرروا ذلك بتطبيق الحركات العربية عليها ، وذلك على النحو الآتي : الحركة الأولى (١) يمثلها في العربية الكسرة المرققة قصيرة كانت أم طويلة ، كما في نحو (كريم) و (كتابي) ، مع وجود فوارق طفيفة في ارتفاع اللسان وانفراج الشفتين ، ويمثل الحركة الثانية (٤) الكسرة المفخمة* سواء كانت قصيرة أو طويلة ، كما في نحو (قطيع) ، أما الحركة الثالثة (٤) فتمثلها الحركة المسماة كا في نحو (والضحى) ، ويمثل

(١) ينظر : An outline of English P.32 وقد وضع لها شكلاً مربعاً الأضلاع سُمّي بالمرربع دانيال جونز» ، وذلك على النحو التالي :



(*) يرى أستاذنا الدكتور تمام أن الفتحة هي التي تفتح فقط ، أما الضمة فلا تفتح ؛ لأنها بطبيعتها تكون برفع مؤخر اللسان ، والكسرة لا تنطق إلا برفع مقدم اللسان ، فإذا جاورة صوتاً مفخماً فالذي يحدث ازلاق إلى الترقيق وليس تفتحياً . «من تعليق له على مسودات هذا البحث».

الحركة الرابعة (٤) الفتحة المرققة قصيرة كانت أم طويلة ، كا في (أراد) ، ويمثل الحركة الخامسة (٥) الفتحة المفخمة قصيرة كانت أم طويلة ، كا في (طال) و (صبر) ، مع وجود فوارق في وضعية اللسان الخلفية ، أما الحركة السادسة (٦) فيمثلها الضمة القصيرة المفخمة ، كا في نحو (صم) ، ويمثل الحركة السابعة (٧) الضمة المفخمة سواء كانت قصيرة أو طويلة - كا في نحو (ضرب) و (ضورب) ، ويمثل الحركة الثامنة (٨) الضمة المرققة قصيرة كانت أم طويلة ، كا في (سكون) مع فوارق في وضعية اللسان الخلفية واستدارة الشفتين ، وأما الحركة التاسعة والأخيرة (٩) فيمثل لها أستاذنا الدكتور تمام بالحركة (الصوبيت) الذي يتبع النطق بمحروم القلقلة ، كا في نحو (وافق) (١) ، وتبعه في هذا الدكتور سعد مصلوح (٢) ، وينبغي التنبيه إلى أن الأمثلة المذكورة لا تتطبق تمام الانطباق على الحركات المعيارية ، بل هي قريبة الشبه بها (٣) ، ولذلك لجأ بعض اللغويين إلى ذكر الفروق بين الحركات المعيارية والعربية وخاصة في وضعية اللسان عند النطق بالحركة (٤) .

ومن الملاحظات على دراسة اللغويين المعاصرین للحركات المعيارية ما يأتي :

أولاً - أن الرموز التي أوردوها للحركات المعيارية تفاوتت فيما بينهم فلم تتخذ شكلًا موحداً، على الرغم أن رموز «دانیال جونز» واضحة لا تحتمل هذا التفاوت ، فالدكتور أنيس يجعل الرمز (٥) للحركة السادسة (٥)، بينما هي عند جونز للحركة التاسعة ، ويجعل الدكتور بشر الرمز (٦) للحركة السادسة (٦)، في حين أن هذا الرمز لا يوجد له عند «جونز» ، ولعل ذلك خطأ مطبعي ، بل هو كذلك فعلاً ، بدليل أنه أوردته صحيحاً في موضع آخر (٧)، ومثل هذا في رمز الحركة التاسعة حيث جعله (٩) وفي موضع آخر جعله (٦) (٨) .

(١) مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٠ ، ١٦٩ . وللدكتور بشر حديث ضاف عن هذه الحركة وموضع همزة الوصل منها . ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ١٦٤ - ١٦٨ .

(٢) دراسة السمع والكلام ، ص ٤١ .

(٣) ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص ١٣٧ ، محاضرات في اللغة ، د.أيوب ، ص ١١٠ .

(٤) ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ١٥٠ - ١٥٤ .

(٥) الأصوات ، ص ٣٦ .

(٦) الأصوات ، ص ١٤٠ .

(٧) نفسه ، ص ١٤١ ، ١٤٢ .

(٨) نفسه ، ص ١٤٠ ، ١٤١ .

وأما الدكتور عبد الله ربيع وزميله فقد وضعوا للحركة الرابعة رمز (٦) والخامسة (٧) وهذا خلاف ما عليه «جوز» .

ثانياً - أن الأمثلة التي أوردوها لتطبيق الحركات العربية على الحركات المعيارية جاءت خليطاً من العربية الفصحى ، ومن نطق القراء ، ومن اللهجات المعاصرة (٨) .

ثالثاً - أنهم لم يفرقوا بين «الفونيم» و«الألوфон» حين توزيع الصوائت العربية على الحركات المعيارية، فالفتحة المفخمة، والألف الممالة ، والكسرة المفخمة، والضمة المفخمة...، كل ذلك يُعد صوتية (ألوfonat) لوحدة صوتية واحدة (fonim) .

ومن القضايا التي طرحت في هذه الدراسة قضية الهمس في الحركات ، وقضية وجود الحركات المزدوجة في العربية .

فأما الهمس في الحركات فأكثريّة اللغويين المعاصرين في مصر يرون أن الحركات العربية مجهرة كلها (٩) ، وقليل منهم يرى أنها تأتي مهمسة (١٠) ، وقد استوقفني في هذا المقام رأي للدكتور عبدالصبور شاهين ، وهو أن «الجهر والهمس صفتان تشتّرط فيهما الصوامت والحركات على سواء ، على الرغم من دقة ملاحظة الهمس في الحركات» ! (١١) ،

(١) علم الصوتيات ، ص ٢٥٠ .

(٢) ينظر : الأصوات ، د.أنيس ، ص ٤٠ - ٤٢ ، أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ١٦٢ - ١٦٤ ، ١٦٧ ، علم الصوتيات ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٣) يمثل هؤلاء الدكتور أنيس في : الأصوات ، ص ٣٧ ، والدكتور السعران في : علم اللغة ، ص ١٦٠ ، ١٦١ ، والدكتور بشر في : الأصوات ، ص ٧٤ ، دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ١٢٣ ، وإن كان الدكتور بشر يحدد هذا بالكلام العادي ، مخجلاً بذلك ما يسمى باللشوحة ، ففيها يمكن الهمس بالحركات ، على الرغم من كونها - كما يذكر - ليست من اختصاص علماء الأصوات .
ينظر : الأصوات ، ص ٧٤ «المامش» ، ٦٨ ، ومن هؤلاء - أيضاً - الدكتور رمضان عبدالتواب في : المدخل إلى علم اللغة ، ص ٤٢ ، ٩١ .

(٤) قال بهذا الدكتور تمام حسان . اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٧١، وإن كان قد قرر أنها في النظام اللغوي مجهرة كلها ، ولكنه قد يهمس بها في الإداء اللغوي - كما في الروم والإشام والاختلاس ، والدكتور أيوب في : أصوات اللغة ، ص ١٧٦ وضرب لها أمثلة من العامية المصرية . وللمزيد ينظر : علم الصوتيات ، ص ١٧٤ - ١٧٩ ، مبادئ علم الأصوات العام ، كرومبي ، ص ٩١ - ٩٢ .

(٥) المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٢٧ .

وفي موضع آخر يذكر أن الحركات أصوات مجهرة ! (١) ، والذي أراه أنها صوتيًا مجهرة كلها ، وفولوجياً يحدث فيها المهمس حينما تقع في سياقات صوتية معينة .

أما فيما يتعلق بالحركات المزدوجة فينبغي أولاً الوقوف عند تحديد مفهوم هذا المصطلح ، فالحركة المزدوجة أو المركبة (Diphthong) تعني الأثر السمعي الذي ينتج من جرأة انتقال اللسان من وضعه في منطقة الحركات إلى وضع جديد للنطق بحركة ثانية ، أو بمعنى آخر وجود صائيتين متتابعين غير مفصولين بصامت ، بحيث يكوتان مقطعاً واحداً (٢) ، ومن المعروف أن في العربية تتبعاتٌ ثنائيةٌ متعددة بعضها مرفوض ، وبعضها مقبول ، والذي يعني هنا ما قبلته العربية من تلك التتابعات وهي اثنان : تابع يتتألف من صوت مدٍ ونصف مد ساكن ، نحو - بيت ، وحوض ، وتتابع يتتألف من صوت مدٍ ونصف مد ، نحو - يسر ، ووشاح ، ويلاحظ أن التابع الأول يتكون من فتحةٍ وباء نصف مد ساكنة ، أو فتحةٍ وواو نصف مد ساكنة ، في حين أن التابع الآخر يتكون من صوت صامت وحركة ، وهذا التابع - ويطلق عليه تابعاً صاعداً - لا يثير مشكلةً في اللغة العربية ، أما التابع الأول - ويطلق عليه تابعاً هابطاً - بصورتيه المذكورتين ، فلغويين المعاصرین في مصر آراء متعددة في ذلك ، يمكن عرضها على النحو التالي :

يرى الدكتور أنيس أن العربية تعرف هذا النوع من التابع الذي يطلق عليه «الصوت المركب أو الانتقال» ، وإن كانت قد مالت إلى التخلص منه عن طريق إطالة زمن النطق به ، مما يحوله إلى صوت لينٍ طويل ، كما في نطق المصريين حالياً للكلمتين السابقتين (٣) ، ويؤكد الدكتور أيوب وجود حركة مزدوجة في اللغة العربية ، ولكنه يفرق بين مستويين لغوين هما - المستوى الفنلوجي (الوظيفي) ، والمستوى الوصفي البحث ، فاللاؤ والياء يُعتبران من الناحية الفنلوجية صوتين منفصلين ، أي فونيين وليس

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ١٧٢ . وينظر : نقد الدكتور سعد مصلوح له في هذه النقطة ، دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة ، ص ٢١٧ - ٢١٩ .

(٢) أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ١٧١ - ١٧٢ . وينظر : علم اللغة ، د.السعريان ، ص ٢٠٣ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ١١٧ ، دراسة السمع والكلام ، ص ٢٤٧ ، علم الصوتيات ، ص ٢١٢ ، أساس علم اللغة ، ماريوباي ، ص ٨٠ .

(٣) الأصوات ، ص ٤٣ - ٤٤ ، ١١١ . وينظر : في اللهجات العربية ، ص ٥٥ فما بعدها ، ١٣٠ . فما بعدها .

فونياً واحداً ، ويعتبران من الناحية الوصفية فونياً واحداً (١) ، ويعرض الدكتور بشر على ذلك ، ويصف رأي من يذهب إلى ماتقدم * بالوهم والخطأ المشهور ، ويرى أن الموجود في (بيت) و (حوض) فونييان مستقلان هما الفتحة والباء في الكلمة الأولى ، والفتحة والواو في الكلمة الأخرى ، أي أنها في هذين الموضعين صوتان صامتان أو أنصاف حركات (٢) *Semi vowels*

ويفهم من حديث الدكتور بشر - بصفة عامة - أن الصوت المركب (الحركة المزدوجة) لا وجود لها في العربية إذا قامت بوظيفة فونيم واحد (٣) ، ويؤكد هذا الرأي الدكتور أحمد مختار عمر ، حيث يرجع اختلاف اللغويين المعاصرين في هذه المسألة إلى مفهومهم لمصطلح الحركة المزدوجة ، فإن فسرت بأنها صائب واحد يقوم بوظيفة فونيم واحدٍ فذلك غير موجود في العربية ، وإن كان التفسير على أنها تتبع من الصوائت المنفصلة ، أو على أنها مكونة من صوتٍ صائبٍ ونصف صائبٍ يقوم بوظيفة الصوت الصامت فهذا موجود في العربية (٤) .

أما الدكتور عبدالصبور شاهين فيؤيد القول بوجود هذا النوع من الحركات في اللغة العربية ، فهي - في رأيه - حقيقة ثابتة ، فالواو والباء صوتان غير مستقلين ، إذ هما فونيم واحد (٥) .

(١) أصوات اللغة ، ص ١٧١ - ١٧٤ .

(*) هذا الرأي في إثبات وجود الحركة المزدوجة في العربية قال به علماء الساميات من أمثال «بروكمان ، جان كاتينيو ، هنري فيليش» . ينظر : فقه اللغات السامية ، ص ٤٠ ، دروس في علم أصوات العربية ، ص ١٧١ ، العربية الفصحى ، ص ٣٦ ، ١٩٧ . وللمزيد ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، د.عبدالصبور شاهين ، ص ٣٩ - ٤٨ .

(٢) أطلق الدكتور أنيس على هذا المصطلح مسمى «أشياء أصوات اللين» . الأصوات ، ص ٤٣ . واعتراض عليه الدكتور أيوب ، معللاً ذلك بأن كلمة (Semi) تعني نصف وليس شبه . ينظر : أصوات اللغة ، ص ١١١ - ٢١٢ (الهامش) . ومن ترجمتها بهذا الدكتور أحمد مختار في : دراسة الصوت اللغوي ، ص ١١٧ ، ٢٦٧ ، ٢٨٣ ، ٣٧٢ .

(٣) ينظر : الأصوات ، ص ٨٣ - ٨٦ ، دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٦٤ - ٧٥ .

(٤) دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٠٣ - ٣٠٥ .

(٥) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، ص ٣٩ - ٤٨ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٣٠ - ٣٣ ، علم الأصوات ، مالبرج ، ص ٨٠ - ٨٣ .

وينفي الدكتور حسن ظاظا وجود الصائت المزدوج في اللغة العربية ، حيث يقول «وفي رأينا أنها (يقصد الحركة المزدوجة) غير موجودة في اللغة العربية ، بل الموجود هو حروف اللين ، وهي صوامت لا حركات ، سواء جاءت ساكنةً مثل قول وبيع ، أو متحركةً مثل عوّاقب وهياكل » (١) .

وأما الدكتور سعد مصلوح فيري أنه قد يكون الصوت المزدوج موجوداً في العربية على المستوى الفوناتيكي الحالص ، ولكنه بالتأكيد لا وجود له على المستوى الفنولوجي (الوظيفي) (٢) ، وقد وقف الدكتور مصلوح من هذه المسألة موقفاً متشدداً ، ودعا إلى وجوب التفريق بين المستويين المذكورين عند علاج الحركة المزدوجة في العربية (٣) .

ومن يذهب إلى وجود هذه الحركة في العربية الدكتور رمضان عبدالتواب ، والدكتور عبدالله ربيع وزميله ، وغيرهم (٤) .

والذي أراه أنه ينبغي النظر لهذه القضية في ضوء الاعتبارات التالية :

- أولاً - المفهوم الفني لمصطلح الحركة المزدوجة ، وما يتبعه من تحليل لتكوينه .
- ثانياً - الفصل بين المستويين الفوناتيكي والفنولوجي .

فأما مفهوم المصطلح فسبق بيانه مما يغطي عن إعادته ، وأما تحليل مكونات الحركة المزدوجة ففيه آراء أربعة :

- (أ) أنها تتكون فسيولوجياً من انتقال اللسان من منطقة الحركات مباشرةً دون توقف أو انفصال إلى منطقة حركية أخرى للنطق بحركة ثانية .
- (ب) أنها تتكون من صائت واحد له وظيفة فونيمية واحدة .

(١) كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ٣٧ .

(٢) دراسة السمع والكلام ، ص ٢٤٧ - ٢٥١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٥٠ ، دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة ، ص ٢٢٣ - ٢٣٠ .

(٤) ينظر - على الترتيب - : فضول في فقه العربية ، ص ٣٦٣ - ٣٦٤ ، علم الصوتيات ، ص ٢١٣ ، ويلاحظ أن الدكتور عبدالله ربيع وزميله يضربان لها مثلاً من العامية المصرية ، وهو كلمة (غاز) في نطق بائع الغاز ، وإملأة (قيل) و (بيع) حينما تمال فيها الكسرة إلى الضمة .

ومن يؤيد وجودها في العربية الدكتور سليمان العاني في : التشكيل الصوتي في اللغة العربية ، ص ٥٩ .

(ج) أنها تكون من عنصرين أحدهما صوت صائب والآخر نصف صائب يقوم بوظيفة الصوت الصامت ، ويعادان فونيمين اثنين مستقلين .

(د) أنها تكون من تابع لصائين منفصلين يؤديان وظيفتين فونيميتين اثنين .

فالدكتور بشر رفض وجودها في العربية بالنظر إلى التكوين الفسيولوجي لها ، حيث يرى أن عنصر الانفصال أثناء انتقال اللسان متوفّر في التركيب الصوتي للصوت الصائب المتبع بنصف الصائب ، وهذا يتعارض مع الصفة الصوتية المذكورة آنفًا ، كما رفضها بالنظر إلى المفهوم الوظيفي رقم (ب) المتقدم ، فتركيب الحركة المزدوجة لا يمثل وحدة صوتية واحدة ، بل يمثل فونيمين اثنين ، الأول منها (الفتحة) يقوم بوظيفة الصوائب ، والآخر (الواو أو الياء) يقوم بوظيفة الصوامت .

أما من أثبتها كالدكتور أنيس ، وأيوب ، وعبدالصبور شاهين ، وسعد مصلوح ، وغيرهم ، فالنظر إلى التحليل رقم (ج) ورقم (د) للحركة المزدوجة .

ويمثل القول في هذه القضية : إن الحركة المزدوجة موجودة في النظام الصوتي للغة العربية وتمثّل فونيمين اثنين ، وينعدم وجودها على مستوى التشكيل الصوتي (١) .

(١) للمزيد ينظر : في الأصوات اللغوية ، د. غالب المطليبي ، ص ٤٣ - ٤٥ ، ٢٢٨ - ٢٣٥ ، علم الأصوات العام ، د.سام بركة ، ص ١٤٠ .

الوحدات الصوتية الأدائية

يقسم العلماء الفونيمات (الوحدات الصوتية) إلى قسمين رئيسيين هما :

(أ) الفونيمات الرئيسية : ويطلق عليها - أيضاً - الفونيمات التركيبية ، أو القطعية ، أو الجزئية .

(ب) الفونيمات الثانوية : وتسى بالفونيمات ما فوق التركيبية ، أو فوق قطعية ، أو الإضافية .

و قبل أن نواصل الحديث ، يحسن بنا أن نقدم تعريفاً واضحاً للفونيم (Phoneme) . لقد تعددت التعريفات لهذا المصطلح ، وليس من هم هذا البحث أن يُقْحِم نفسه في ذلك الكَـ الْهائل من الاختلاف الذي نشأ بين اللغويين الغربيين حول نظرية الفونيم ، مابين مؤيد له ورافض .

إن هذا التعدد سببه اختلاف نظرة المدارس اللغوية له ، ومناهج البحث اللغوي بعامة ، فأصحاب النظرية العقلية ينظرون إلى الفونيم من زاوية معينة ، وكذلك أصحاب النظرية المادية ، والوظيفية ، والتجريدية ، بل إنك لتجد داخل كل نظرية اتجاهات عديدة (١) ، على أن هذه الاختلافات تؤدي - في جملتها - كما يقول الدكتور بشر - إلى نتائج متشائلة أو متشابهة (٢) .

ويصفه عامة فإن الفونيم هو أصغر وحدة صوتية قادرة على التفريق بين المعاني (٣) .

(١) ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ١٥٥ فما بعدها ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٣٩ فما بعدها ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٥٧ فما بعدها ، علم الأصوات ، ملبرج ، ص ٢٢٩ .

(٢) الأصوات ، ص ١٦٠ . وينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص ١٣٠ .

(٣) الأصوات ، د.بشر ، ص ٣١ . ويلاحظ أن اللغويين المعاصرين في مصر وقفوا من هذا المصطلح موقف عدة ، وبعضهم يؤثر ترجمته ، وبعضهم يؤثر تعريفه ، والذين ترجموه تعددت ترجماتهم له ، فالدكتور تمام يترجمه إلى « حرف » ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٥٧ ، ١٥٨ ، الأصول ، ص ١٢٤ . ويترجمه الدكتور أيوب إلى « صوتيم » . محاضرات في اللغة ، ص ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥ ، ويوافقه الدكتور سعد مصلوح . دراسة السمع والكلام ، ص ١٨٥ ، ويترجمه الدكتور بشر إلى « وحدة صوتية » أو « صوت » . الأصوات ، ص ١٥٦ ، ١٥٧ ، ويوافقه الدكتور محمود فهمي جازى . مدخل إلى علم اللغة ، ص ٤٠ ، والدكتورة فاطمة مجحوب . دراسات في علم اللغة ، ص ١٣، ١٤، ١٥، ٧٢، والدكتور رمضان عبدالتواب . المدخل إلى علم اللغة ، = =

وأعود فأقول : إن الفونيمات الرئيسية تعني تلك الوحدات الصوتية الأساسية في الكلمة المفردة ، أي المنعزلة عن السياق ، التي تؤدي وظيفة التفريق بين معاني الكلمات ، كالباء ، والتاء ... الخ ، أما الفونيمات الثانوية فهي تلك الظواهر التي تحدث في السياق النطقي مفرقةً بذلك بين المعاني (١) ، وصور هذا النوع من الفونيمات كثيرة أوصلها بعض المعاصرين إلى سبع صور (٢) ، وسأكتفي في هذا المقام بصورتين تُعدان من أبرز ظواهر التطريز الصوتي* ، وأهم صور تلك الفونيمات ، وهما: النبر ، والتنغيم (موسيقى الكلام) .

== ص ٨٣ ، ٨٤ ، والدكتور أحمد مختار عمر . أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ص ٢٨١ ، والدكتور عبدالصبور شاهين . علم الأصوات ، ملبرج ، ص ٢٢٩ . ومن عربه الدكتور السعران . علم اللغة ، ص ١٢٢ ، ٤٠١ ، والدكتور أحمد مختار . دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٣٥ ، ٣٦٨ .

(١) ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ١٦١-١٦٢ . أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ص ٩٢ .

(٢) هذه الصور هي - التنغيم ، وصفة الصوت ، وسرعة الكلام ، والنبر ، والطول ، والوقفات ، والإيقاع . ينظر : علم الصوتيات ، ص ٢٧٩ .

(*) الظواهر التطريزية (Prosodies) أو الظواهر الموقعة : هي التحولات التي تطرأ على الأصوات بحسب الموضع ، كالإعلال ، والإيدال ، والنقل ، والقلب ، والحدف ، والوقف ، والكسر لللتقاء الساكنين ، وتفخيم الراء وترقيقها ، وتفخيم اللام في لفظ الجملة وترقيقها ، واحتلال همزة الوصل في أول الكلام ، واختلاف حركة الهاء من ضمير الغيبة ، والنبر ، والتنغيم ، وهي ظواهر صوتية ذات ارتباطات صرفية ونحوية . ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٢٢٩ ، علم اللغة ، د. محمود جاد الرب ، ص ١٤٧ .

النبر (Stress)

عني اللغويون المعاصرون في مصر بدراسة النبر ، قاموا بتحديد مفهومه ، ونظام توزيعه في الجملة ، وبيان أنواعه ، ومواضعه ، ووظائفه . وحيث إن دراسته ترتبط بالمقاطع الصوتية فسأقدم - بصورة موجزة - إمكانات المقطع العربي .

المقطع عند اللغويين المعاصرين يتخذ تعريفات عديدة تبعاً لاعتبارات متعددة ، فسيولوجية ، وفيزيائية ، وفوناتيكية ، وفنولوجية ، وإن كانت هذه التعريفات في عمومها تُعبر عن مفهوم يكاد يكون واحداً ، فهو فسيولوجيّاً عبارة عن إصدار سلسلة متتالية من الأصوات ، يتطلب النطق بها القيام بطائفة من عمليات الانفتاح والانغلاق في جهاز التصوير ، ويمثل المقطع تلك الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات الغلق سواء كان الغلق جزئياً أو كلياً (١) .

ويعرف المقطع في ضوء الاعتبار الفيزيائي بأنه مجموعة من الأصوات التي تمثل قاعدتين تحصاران بينهما قمة (٢) ، أي أن الوضوح السمعي هو الفيصل هنا في تحديد مفهوم المقطع ، وبناء عليه فإن الصوامت تمثل هنا القاعدة ، وتمثل الصوائت القمة بحكم أنها من أوضح الأصوات ساماً ، وهذا الاعتباران (الفيسيولوجي والفيزيائي) يمثلان الجانب الفوناتيكي .

أما في ضوء الاعتبار الفنولوجي فيلاحظ أمر مهم ، وهو أن لكل لغة نظامها المقطعي الخاص ، مما يعني أنه ليس هناك تعريف عام يجري على المقطع في كل اللغات ، وفي ضوء هذه الحقيقة تعددت مفاهيم المقطع ، فمن قائلٍ : إنه « عبارة عن وحدة تركيبية أو بنائية تُعبر بصورة اقتصادية عن أنواع من اقترانات الأصوات الصامتة والحركات في داخل لغة معينة » (٣) ، ومن قائلٍ : إنه « عبارة عن تأليف صوتي بسيط يتكون منه واحد أو أكثر كلمات اللغة ، متفقٍ مع إيقاع التنفس الطبيعي ، ومع نظام اللغة في صوغ مفرداتها » (٤) ، وثالثٍ يقول : إنه « أصغر كتلة نطقية يمكن أن يقف عليها المتكلم » (٥) ، وجميع هذه

(١) دروس في علم أصوات العربية ، جان كاتينيو ، ص ١٩١ .

(٢) أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ١٣٩ .

(٣) علم الصوتيات ، ص ٢٤٩ . وينظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٤٣ .

(٤) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، ص ٢٥ .

(٥) من وظائف الصوت اللغوي ، د.أحمد كشك ، ص ٢١ .

التعريفات وغيرها مما لم يرد ذكره (١) تؤدي مفهوماً متقارباً لحقيقة واحدة، فهي لا تتجاوز أن تكون مختلفة في شكلها ومنظوفتها، ولكنها متعددة في معناها ومضمونها.

والقطع إما أن يكون مفتوحاً (متحركاً) *Open*، أو مغلقاً (ساكناً) *Closed*.

القطع المفتوح هو الذي ينتهي بحركة (صائب) قصيرة كانت أم طويلة، والقطع المغلق هو الذي ينتهي بصامت.

ويتفرع القطع من حيث الكية إلى ثلاثة أنواع هي: القطع القصير، والمتوسط، والطويل، فالقطع القصير هو الذي يتكون من صوتين أحدهما صامت والآخر صائب قصير، نحو (ك)، والقطع المتوسط هو الذي يتكون من صوت صامت وأخر صائب طويل نحو (قا)، أو من صوتين صامتين بينهما صائب قصير نحو (قل)، أما القطع الطويل فهو الذي يتكون من صوتين صامتين بينهما صائب طويل، نحو (قال)، أو من صوت صامت وصائب قصير وصوتين صامتين، نحو (بجر)، أو من صوت صامت وصائب طويل وصوتين صامتين، نحو (راد) (٢).

وقد تعددت آراء اللغويين المعاصرين في مصر حول النظام المقطعي للغة العربية.

فالدكتور أنيس - وهو من الرواد الأوائل في هذه الدراسة - يحصره في مقاطع خمس هي:

(أ) صوت صامت يتلوه صائب طويل، ويرمز له بالرمز ص ح *.

(ب) صوت صامت يتلوه صائب قصير، ويرمز له بـ ص ح .

(١) للمزيد ينظر: موسيقى الشعر، د.أنيس، ص ١٤٥، (الطبعة الثانية)، محاضرات في اللغة، د.أيوب، ص ١٤١، أنس علم اللغة، ماريوباي، ص ٩٦، المدخل لعلم اللغة، د.رمضان عبدالتواب، ص ١٠١، دراسة الصوت اللغوي، ص ٢٤٠ فما بعدها.

(٢) ينظر: موسيقى الشعر، د.أنيس، ص ١٤٥، أصوات اللغة، د.أيوب، ص ١٤٧، علم الصوتيات، ص ٢٥٠-٢٥١.

(*) هناك رموز أخرى استخدمها المعاصرون، في بعضهم يرمز للصوت الصامت (س) والصائب (ع)، دراسة الصوت اللغوي، ص ٢٦١، أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي، ص ١٤٣، وبعضهم يرمز للصامت (س) والصائب (ح)، أصوات اللغة، د.أيوب، ص ١٤٤، ويرمز الدكتور تمام للصامت (ص) وللصائب (ع)، مناهج البحث في اللغة، ص ١٦٤، وإن كان قد استعراض عنها بـ (ص ح). ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٦٩، وبعضهم استخدم الرمز الإنجليزي (C) للصامت، و(V) للصائب. دراسة السمع والكلام، ص ٢٧٤.

(ج) صوت صامت يتلوه صائب قصير ثم صوت صامت ، ويرمز له بـ ص ح ص .
 (د) صوت صامت يتلوه صائب طويل ثم صوت صامت ، ويرمز له بـ ص ح ح ص .
 (ه) صوت صامت يتلوه صائب قصير ثم صوتان صامتان، ويرمز له بـ ص ح ص ص (١).
 ويضيف أستاذنا الدكتور تمام شكلاً مقطعاً سادساً ، يتكون من صائب قصير ، يتلوه صوت صامت ، نحو همزة الوصل حينما يتوصل بها إلى النطق بالساكن ، ويرمز له بالرمز ح ص (٢) ، وقد اعترض على هذا المقطع الأخير بحججة أنه مقطع افتراضي لا وجود له (٣) ، ولم يكن ذلك خافياً على الدكتور تمام ، حيث أشار إلى أن هذا المقطع لا وجود له في الدراسة الأصواتية : لأنه مبدئي بصائب ، والعربية لا تحيي ذلك ، وإنما هو مقطع تشكيلي فحسب (٤) ، والأكثري من اللغويين المعاصرين في مصر يكتفون بالمقاطع الخمسة الأولى (٥) ، وبعضهم يضيف مقطعاً سادساً يتكون من صوت صامت ، يتبعه صائب طويل ، ثم صوتان صامتان ، نحو (ضال) في حالة الوقف ، ويرمز له بالرمز ص ح ح ص ص (٦) ، وقد

(١) الأصوات ، ص ١١٣ .

(٢) مناهج البحث في اللغة ، ص ١٦٤ .

(٣) من وظائف الصوت اللغوي ، ص ٢٣ . وللمزيد ينظر: ظاهرة التنوين في اللغة العربية ، د. عوض المرسي جهاوي ، ص ٣٢ ، دراسات في علم أصوات العربية ، د. داود عبده ، ص ١٢٧، ١٢٨ .

(٤) مناهج البحث في اللغة ، ص ١٦٤-١٦٥ . يرى الدكتور تمام أن هناك نوعين من الماقطع ، أحدهما : تشكيلي (مقدى) وهو عبارة عن مقطع تحريدي مكون من حروف لا يتحقق بالضرورة دائمًا في النطق ، والآخر : أصواتي (مسنوع) ، وهو مقطع محسوس مكون من أصوات . ينظر: مناهج البحث في اللغة ، ص ١٧٣ . وللمزيد ينظر: دراسة السمع والكلام ، ص ٢٧٦ .

(٥) ينظر - على سبيل المثال - : محاضرات في اللغة ، د.أيوب ، ص ١٤١ ، ١٤٢ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٦١ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٤٠ ، أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ، ص ١٤٣ ، من وظائف الصوت اللغوي ، ص ٢١ فما بعدها ، مدخل إلى علم اللغة ، د. محمود فهمي جحاوي ، ص ٤٧ ، المدخل إلى علم اللغة ، د. رمضان عبدالتواب ، ص ١٠٢ ، ظاهرة التنوين ، ص ٣٢ . ولابد من الإشارة إلى أن حديث الدكتور سعد مصلوح عن أنواع الماقطع في العربية متداخل ، وتنقصه الدقة والوضوح ، حيث لاتستطيع أن تبين من خلاله عدد مقاطع العربية ، على الرغم من المعلومات الثرة التي أوردها في هذا الصدد . ينظر: دراسة السمع والكلام ، ص ٢٧٢ فما بعدها .

(٦) علم الصوتيات ، ص ٢٥٠ .

أورد الدكتور أنيس هذا المقطع على أنه نادر الوجود في النثر العربي ، ولا وجود له في الشعر ، ولهذا استبعده ولم يذكره مع أنواع المقاطع التي أوردها (١) ، وكذلك فعل الدكتور أحمد مختار (٢) ، وأضاف الدكتور عبدالصبور شاهين مقطعاً آخر ، وذلك في صورة مأيسى بالإدغام الكبير ، نحو (بعد ذلك) ، فهو مكون من صوت صامت ، يتبعه صائت قصير ، ثم ثلاثة أصوات صامتة ، ويرمز له بالرمز ص ح ص ص (٣) .

وذكر اللغويون المعاصرون أن المقاطع الثلاثة الأولى هي أكثر المقاطع شيوعاً في العربية ، يليها المقطع الرابع ، أما الخامس والسادس فهما مقطعان نادران ، إذ لا يردا في حالة الوقف (٤) ، بل إن بعض اللغويين يرى أن المقاطع الثلاثة الأولى هي المقاطع الحقيقة ، أما الثلاثة الأخرى فهي عبارة عن إطالة الصوت الصائب (٥) .

ولست في مقام التعرض لاستخلاص خصائص النظام المقطعي للعربية من خلال الإمكانيات المقطعة السابقة ، أو ذكر أهمية دراسة المقطع ، والفائدة التي تعود على الدرس الصوتي ، واللغوي - بوجه عام - ، فهي لاتخفي على من تأمل ودقق النظر (٦) .

وبالعودة إلى حديثنا السابق عن النبر ومفهومه أقول: إنه «وضوح نسي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام، ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل

(١) الأصوات ، ص ١١٤ .

(٢) دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٥٦ .

(٣) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، ص ٤١ .

(٤) ينظر : الأصوات ، د.أنيس ، ص ١١٣-١١٤ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٥٦-٢٥٧ ، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، ص ٤١ ، من وظائف الصوت اللغوي ، ص ٢٣ .

(٥) دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٥٦ .

(٦) لعرفة خصائص النظام المقطعي للغة العربية ينظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٦١ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٤١ ، علم الصوتيات ، ص ٢٥٢-٢٥١ ، المقطع الصوتي ، ص ١١٠-١١٤ ، الوجيز في فقه اللغة ، ص ٢٦١-٢٥٩ ، ولعرفة أهمية دراسة المقطع ينظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٣٨-٢٤٠ ، الأصوات ، د.أنيس ، ص ١١٧-١١٨ ، المقطعة في اللغة العربية ، د.إسحق الحسيني ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٥/٥١-٥٦ .

الكمية والضغط والتنغيم » (١) ، ويلاحظ أن الوضوح السمعي في النبر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالضغط ، أو مايسماهه الدكتور السعران « الارتکاز » (٢) ، وبعد عاملاً منهاً في النبر ، فعن طريقه تتم عملية على الصوت والخفاذه ، وإن كان ليس العامل الوحيد فيه (٣) .

ويقع النبر على المقطع فيسمى « النبر المقطعي » ، كما يقع على الكلمة الصوتية فيسمى « نبر الكلمة » ، وعلى الجملة فيسمى « نبر الجملة » ، وعلى المجموعة الكلمية* (الكلام المتصل) .
ويختصر أستاذنا الدكتور تمام هذه الوحدات البرية أو صوره - بتعبيـر أدق - إلى صورتين ، فيطلق على النبر الذي يقع على الكلام (الجمل) « نبر الاستعمال أو النبر الدلالي » ، كما يطلق على النبر الذي يقع على الكلمة أو الصيغة المفردة « نبر القاعدة ، أو النبر الصري » (٤) .

والنبر ليس على درجة واحدة من الاستخدام ، بل يتوزع بحسب النطق وقوة الضغط (الارتکاز) إلى درجاتٍ ثلاثة هي: نبر قوي، ويطلق عليه « النبر الأولى »، ونبر متوسط، ويطلق عليه « النبر الثاني »، ونبر ضعيف (٥) ، ويكتفى بعض العلماء بالدرجتين الأولىين (٦) .

(١) مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٤ . وينظر : الأصوات ، د.أنيس ، ص ١١٨ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٨٧ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ١٦٢ ، مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام ، ص ٢٥٥،٢٥٤ مستويات العربية المعاصرة ، ص ١٢٣ .

(٢) علم اللغة ، ص ٢٠٦ .

(٣) ذكر الدكتور السعران أن هناك عناصر أربعة تساعد على وضوح مقطع من المقاطع وهي : طول الصوت ، وارتکازه (ضغطه) ، ودرجته (التنغيم) ، والوضوح الطبيعي للصوت مفرداً ، ومن العسير أن نذكر أي العناصر أهم ، وإن كان يعد الارتکاز والتنغيم من أهمها ، علم اللغة ، ص ١٠٦ ، وينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٤ .

(*) المجموعة الكلمية : سلسلة من الأصوات اللغوية المتصلة في نفس واحدٍ واقع بين سكتتين ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٠٢ .

(٤) اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ١٧٢ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٥ .

(٥) ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٧-١٩٥ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٩٠ (الهامش) ، التشكيل الصوتي في اللغة العربية ، ص ١٣٤ . و يجعلها « ماريوباي » أربع درجات بناءً على ما هو موجود في اللغة الإنجليزية ، وهي : نبر أولي ، وثانوي ، وثالثي ، ورابع ، أسس علم اللغة ، ص ٩٣ .

(٦) ينظر : علم اللغة ، د.السعران ، ص ٢٠٧-٢٠٨ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ١٦٢ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٨٩-١٩٠ .

وظاهرة النبر - كا يقرر أهل الاختصاص - موجودة في كل اللغات ، ولا تكاد تخلو لغة منه ولو بقدر ضئيل ، وإن كانت اللغات تختلف فيما بينها في احتفائها بالنبر من عدمه ، من حيث كونه يشكل فونيًّا يتوقف عليه تغير المعنى أو لا ، ولذلك قسمت اللغات إلى لغاتٍ نبرية وأخرى غير نبرية .

وقد تتبع اللغويون المعاصرون في مصر مواضع النبر في قراءة القرآن وفي اللهجات المعاصرة (١) ، ولم يتمكنوا من تتبعه في العربية الفصحى القديمة : وذلك لعدم تعرض القدماء له بصفة عامة ، مما أدى إلى انعدام تسجيله ، ومن ثمة صعوبة تحديد مواضعه لدى المعاصرين، وتوصلوا في ضوء ما تقدم إلى تبيين نظامه وتحديد قواعده على النحو التالي :

أولاً - يقع النبر على المقطع الأخير في الكلمة إذا كان المقطع طويلاً ، أي من نوع (ص ح ح ص) أو (ص ح ص ص) .

ثانياً - يقع النبر على المقطع ماقبل الأخير* إذا كان المقطع متوسطاً ، أي من نوع (ص ح ص) أو (ص ح ح) ، أو كان قصيراً ، أي من نوع (ص ح) أو كان قصيراً مسبوقاً بصدر إلخافي نحو (الحبس) .

ثالثاً - يقع النبر على المقطع الذي يسبق ماقبل الأخير- أي المقطع الثالث - إذا كان المقطع قصيراً (ص ح) ، أو متوسطاً من نوع (ص ح ص) أو (ص ح ح) (٢) .

(١) ذكر الدكتور عبدالغفار هلال أن النظام النبري الذي يتخذ من القرآن مادةً لتقديره ينطبق على العربية الفصحى المعاصرة . ينظر: أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ، ص ١٦١ . وهذا غير صحيح، فكل نظام خاص به، وما يجري على القرآن ليس بالضرورة صالحًا للعربية المعاصرة . ينظر: الأصوات د.أنيس ، ص ١٢١-١٢٢ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٧-١٩٨ . ويدرك الدكتور داود عبده في هذا المقام أنه لا يصح استنتاج قواعد النبر من قراءة القراء ، بمحجة أن قواعد التجويد لا تذكر قواعد النبر ، مما يجعل القراء يتذمرون بلهجاتهم عند القراءة . دراسات في علم أصوات العربية ، ص ١٢٩ ، وهذا غير صحيح - أيضاً .

(*) يلاحظ هنا أنه في تحديد نظام النبر ينظر للمقطع من نهايته (آخره) ، وليس من أوله : « لأن المقطع الأول لا ينبر في العربية مطلقاً أياً كان شكله »، الوجيز في فقه اللغة ، محمد الأنطاكى ، ص ٢٦٤ ، نقلًا عن « جان كانتينو » في كتابه بالفرنسية « دراسات في علم اللغة الغربي » .

(٢) ينظر في ذلك كله : الأصوات ، د.أنيس ، ص ١١٨-١٢٣ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٠٨-٣٠٩ ، علم الصوتيات ، ص ٢٩٣-٢٩٦ . والقواعد السابقة خاصة بالنبر الأولى ، أما النبر الثانوي فله قواعد أخرى ذكرها الدكتور تمام في : مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٦-١٩٧ ، والدكتور أحمد مختار في : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٠٩ .

ويمكن تلخيص الموضعين الآخرين في القاعدة التالية : ينبر المقطع ماقبل الأخير في حالة الوصل ، وينبر المقطع الأخير في حالة الوقف (١) .

وبالنظر في المادة اللغوية التي اعتمد عليها اللغويون المعاصرون في استنتاج قواعد النبر نجدها لم تكن واحدة ، فبعضهم اعتمد - كا يذكر - على قراءة القرآن للمجودين المصريين (٢) ، وبعضهم اعتمد على اللهجات المعاصرة (٣) ، وفريق ثالث اعتمد على العربية الفصحى (٤) ، ولست أدرى إن كانت هي الفصحى القديمة أم المعاصرة ! ، أما الفريق الرابع فقد اعتمد على الفصحى المعاصرة - وهم الأكثريه - (٥) .

ويتصل بدراسة النبر في العربية قضية أخرى يمكن بلوغتها في السؤال التالي : هل للنبر وظيفة تؤدي في اللغة العربية ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل من خلال دراسات المعاصرين في مصر أقول : يبدو أنه غير متفق بشأنها ، فبعضهم يذكر أن النبر لا يمثل فونياً في العربية ، بمعنى أنه لا يتوقف عليه تغير في الدلالة (المعنى) ، وبعبارة أخرى لا وظيفة له مطلقاً (٦) .

(١) ينظر : موسيقى الشعر العربي ، د.شكري عياد ، ص ٤٦ .

(٢) الأصوات ، د.أنيس ، ص ١٢١، أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ، ص ١٦١ .

(٣) محاضرات في اللغة ، د.أيوب ، ص ١٤٥ - ١٤٨ .

(٤) المدخل إلى علم اللغة ، د.محمود فهمي جمازي ، ص ٤٨ .

(٥) ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٥ - ١٩٦ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٠٨-٣٠٩ ، علم الصوتيات ، ص ٢٩٤-٢٩٦ . ويدرك الدكتور شكري عياد في هذا الصدد أن المستشرق «جوبار» استخرج قواعد النبر في العربية بالنظر إلى التفاعيل العربية . موسيقى الشعر العربي ، ص ٤١ .

(٦) من ذهب إلى هذا الدكتور أنيس ، الأصوات ، ص ١٢٢-١٢٣ ، والدكتور عبدالغفار هلال ، أبنية العربية ، ص ١٦٠ ، والدكتور زعبيه ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٣٩ ، ويريدهم الأنطاكي ، الوجيز في فقه اللغة ، ص ٢٦٣-٢٦٤ ، غالب باقر (باحث عراقي) الذي يرى أن تغيير موقع النبر في العربية ليس أكثر من مجرد صورة مشوهة للنطق الصحيح للكلمة . ينظر : مقالته القيمة « بعض جوانب التنعيم في اللغة العربية ، دراسة وتحليل » ، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ، العدد ١٥ ، السنة الثالثة عشرة ، ١٩٧٩ م ، ص ٢٠٨ .

ويفصّل الدكتور تمام القول في هذه القضية ، فيذكر أن للنبر معنىًّا وظيفياً في الكلام ، أي في معنى الجملة ، وليس له تلك الوظيفة في الصيغة أو في الكلمة ، ويضرب لذلك مثلاً هو (اذكِر الله) و (اذكري الله) ، فإذا لم ينبر على الجملتين لم يستطع السامع أن يدرك الفرق بينهما ، هل الخطاب لرجل أم لأمرأة ؟ وهنا يقوم النبر بوظيفة إزالة اللبس ، وتحديد المعنى المراد ، فالنبر في الجملة الأولى يقع على مقطع هزة الوصل ، ويقع في الأخرى على مقطع الكاف ، وبذا يتبيّن أن الخطاب في الجملة الأولى لرجل ، وفي الأخرى لامرأة (١) .

ويثبت الدكتور عبد الصبور شاهين أن للنبر وظيفةً نحويةً تمثل في قوله : جاء مهندسُ المشروع - بالإفراد - وجاء مهندسو المشروع - بالجمع - ، فالنبر يقع في الجملة الأولى على المقطع (هن) ، وفي الأخرى على المقطع ما قبل الأخير وهو (د) ، ويلاحظ أن النبر هنا فرقٌ نحوياً بين الجملتين (٢) ، ويضيف الدكتور عبد الله ربيع وظيفةً أخرى للنبر هي الوظيفة الفنولوجية ، كما في كلمة (أرقُ) بالنبر على المقطع الأول ، وكلمة (أرقَ) بالنبر على المقطع الأخير (٣) .

أما الدكتور أحمد مختار عمر فيتّأرجح بين إثبات الوظيفة للنبر في العربية ونفيها ، فهو يقول : « المعروف أن اللغة العربية لا تستخدم النبر كفونيم ، بمعنى أنه لا يستخدم كلام تميّزي في ثانٍ أصغر يكون معنى الطرف المنبور فيه مخالفًا لمعنى الطرف غير المنبور » (٤) ، ثم يعقب بعد ذلك قائلاً : « بالرغم مما هو شائع عن اللغة العربية الكلاسيكية أنها لم تكن تستخدم النبر كفونيم ، فهناك أمثلة كثيرة يمكن أن تلتقط فيها فونيمية النبر ... » (٥) ، لكنه يستدرك بأن ذلك ما هو إلا نظرية مطروحة للمناقشة والبحث ، وليس له صفة القطع (٦) .

(١) اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ٣٠٨ .

(٢) علم الأصوات ، المبرج ، ص ٢٠٧-٢٠٨ .

(٣) علم الصوتيات ، ص ٢٩١-٢٩٣ .

(٤) دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٠٧ .

(٥) نفسه ، ص ٣١٠ .

(٦) نفسه ، ص ٣١٠ .

وأما الدكتور سعد مصلوح فيقلل من وظيفة النبر في العربية ، إذ ليس له تلك الأهمية في القيام بدورٍ وظيفيٍّ - كا هو الشأن بالنسبة لبعض اللغات-، ويرى أنه إذا كان يمس من خلال بعض الأمثلة أن له دوراً في تغيير المعنى فإن ذلك محدود في نظام اللغة العربية (١) . والذى يظهر لي أن للنبر وظيفة ملموسةٌ في بعض مستويات اللغة ، كالمستوى التحوى والصرفي ، أما على المستوى المعجمي فأحسب أنه وحده ليس له وظيفة فيه ، بل لابد له من مصاحبة عنصر آخر من عناصر الأداء وهو التتغيم .

والسؤال المطروح بعد ما تقدم هو / هل وُجدَ النبر في العربية الفصحى ؟ وهل عرف علماء العربية القديمِ ذلك ؟ وقبل هذا وذاك : هل درسوا المقطع ؟

وللإجابة عن الجانب الثالث من التساؤل أقول : لقد أثار هذه القضية الدكتور «هنري فليش» وإن كانت إثارته لها ليست الأولى من نوعها - كا يفهم من كلامه (٢) - ، بل هو مسبوق إليها ، وقد أثبتت بأدلة عديدةٍ أن دراسة القدماء لقضايا اللغة تنطوي على معرفة بالنظام المقطعي ، إلا أنه ذكر أن علماء العربية لم يستطيعوا إدراك الاستقلال الوظيفي للصوت الصائب (الحركة) في السلسلة المنطقية ، مما أدى إلى إيمانهم بفكرة الارتباط الوثيق بين الصامت والصائب ، ومن ثمَّ حال ذلك بينهم وبين إدراك الأساس المقطعي لبناء الكلمات (٣) .

(١) دراسة السمع والكلام ، ص ٢٧٨-٢٨٠ . وتبدو أهمية دراسة النبر في الموضع التالية:

(أ) في الكتابة الفوناتيكية، حيث تقوم بتسجيل ما يحدثه النبر من وقائع مهمة في الأصوات .

(ب) إبراز كلمة معينة من كلمات الجملة على نحو يعبر به المتكلم عن موقفه أو انفعاله .

(ج) في التفريق بين المعاني .

(د) في تعلم اللغات .

للمزيد ينظر : دراسة السمع والكلام ، ص ٢٨٠ .

(٢) التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني ، مجلة تجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٢٣/٨٣ .

(*) هذه الأدلة هي : دراستهم لحرروف المد والحركة والحرف الصحيح ، والعلاقات بين الحرف والحركة ، وبين الحروف وأصوات المد . المصدر السابق ، ص ٨٣-٨٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٨٨ ، ٨٩ .

وهذا الذي ذكره «فليش» لا يمكن التسلیم المطلق به ، فهو يحتوي على جواب صحیحة وأخرى محل نظر منا ، فأما معرفتهم بكلیات العناصر المكونة للمقطع العربي فذلك أمر لا يمكن إنكاره ، وتنتفق بشأنه مع الدكتور «فليش» ، أما القول بعدم إدراك القدماء للأساس المقطعي المكون للكلمات ... ، فذلك مما لانقره عليه : لأن النظام المقطعي للعربية مكون من صامت وصائب ، ويتبين ذلك - مثلاً - في النظام الإيقاعي العروضي ، فهو يتكون من حركة وسكون ، وهذا يعني أن الحركات حظيت بنصيب لابأس به من عنایة القدماء ، وما بحث العلماء لموقع الحركة من الحرف إلا دليل على أهمية الحركة عندهم من جهة ، وأنها - من جهة أخرى - تمثل فونياً مهماً في العربية ، وبخاصة ما يتصل بالأبنية وتعددتها (١) .

وأما ما قرره الدكتور أحمد مختار من إهمال العلماء العرب لدراسة المقاطع وأشكالها وأجزائها إهالاً تاماً (٢) ، فتلك دعوى لاتهامها جة ، ولا يقوم عليها دليل ، بل إن الواقع ينقض الرأي من أساسه ، ويثبت عكسه . صحيح أنهم لم يعرفوا المقطع باعتباره مصطلحاً دالاً على مفهوم معين ، كما هو الحال بالنسبة للمعاصرین ، ولكنهم عرفوه فكرةً ومضموناً ومكونات ، ويبدو ذلك واضحًا من خلال الدراسات العروضية ، كالوزن العروضي ، والأسباب ، والأوتاد ، والزحافات ، والعلل ، إضافة إلى كراهيتهم اجتماع ثلاث حركات ، أو ما يعرف بـ «تواتي الأمثال» و «تواتي المقاطع» ، والقول باستحالة اجتماع أربع حركات ، ودراستهم لبعض الظواهر اللغوية كالوقف ... الخ ، كل ذلك يؤكّد المعرفة العامة للمقطع ، وإن لم تتخذ طابع الدراسة العلمية المستقلة (٣) .

(١) للمزيد حول معالجة هذه القضية ينظر : المقطع الصوتي في ضوء تراثنا اللغوي ، د. عبد المنعم عبدالله ، ص ٨٦-١٠٤ .

(٢) البحث اللغوي عند العرب ، ص ١٠٧ . ومن ذهب إلى هذا الرأي قبل الدكتور إسحق الحسيني ، حيث أنكر معرفة القدماء للمقطع ، وأنهم لم يفطنوا إليه أو يعبروه اهتماماً . ينظر : المقطعيّة في اللغة العربية ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٥/٥١ .

(٣) أثبتت الدكتورة عبد السلام المسدي المعرفة الحسينية لفكرة المقطع عند علماء العربية من خلال نصوص لغوية لكلٍ من / ابن سينا ، والرازي ، والفارابي ، وابن رشد . ينظر : التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص ٢٥٤-٢٦٤ .

وإذا ما انتقلنا إلى الإجابة عن الشق الأول من السؤال السابق ، فإننا نشير إلى أن «برجشتراسر» كان - فيما أعلم - من أوائل من أنكر تعرض القدماء للنبر - الذي يطلق عليه مصطلح «الضغط»* ، فهو يرى أن العربية من خلال وزن شعرها ، ومن خلاها هي ، لم يوجد أو لا يكاد يوجد فيها نبر (١) ، وكان «رابين» - اللغوي الإنجليزي المعاصر - أخف حدة في الإنكار ، فقد ذكر أن المعلومات التي لديه عن النبر في العربية قليلة ، وأن ما ذكره الأوروبيون عن ذلك إنما يرجع للهجات المعاصرة (٢) .

وقد انبرى بعض اللغويين المعاصرين في مصر لدفع هذا الاتهام ، وتفنيده بالأدلة القاطعة ، ومنهم الدكتور عبدالصبور شاهين ، والدكتور رمضان عبدالتواب (٣) ، وفي مقابل هذا نجد فريقاً آخر يؤيد مقوله الإنكار المتقدمة ، ويتقدم هؤلاء الدكتور تمام ، والدكتور بشر ، والدكتور أيوب ، والدكتور السعيد بدوي (٤) .

(*) يلاحظ أن الدكتور أيوب استخدم - أيضاً - مصطلح الضغط وقوة الأداء للدلالة على النبر .
أصوات اللغة ، ص ١٥٠ .

(١) التطور النحوي ، ص ٤٦ .

(٢) اللهجات العربية الغربية القديمة ، رابين ، ترجمة / د.عبدالرحمن أيوب ، ص ١٨٦-١٨٨ .

(٣) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، ص ٢١٣-٢١٠ ، المدخل إلى علم اللغة ، ص ١٠٣ - ١٠٦ . ومن فنده من غير المصريين الدكتور خليل العطية في : في البحث الصوتي عند العرب ، ص ٦٤ فابعدها ، والدكتور عبدالكريم مجاهد في : الدلالة اللغوية عند العرب ، ص ١٧٣ - ١٧٧ .

(٤) ينظر على الترتيب : مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٧ - ١٩٨ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٢٥ ، محاضرات في اللغة ، ص ١٤٥ ، مستويات العربية المعاصرة ، ص ١٢٣ . ويوافق هؤلاء «هنري فيليش» ، و «جان كانتينو» ، والدكتور أنيس فريحة ، والدكتور داود عبده ، والأستاذ محمد الأنطاكي . ينظر : العربية الفصحى ، ص ٤٩ ، ١٨٢ ، دروس في علم أصوات العربية ، ص ١٩٤ - ١٩٥ ، اللهجات وأسلوب دراستها ، ص ٩٢ ، دراسات في علم أصوات العربية ، ص ١٠٧ ، الوجيز في فقه اللغة ، ص ٢٦٤ . وقد أورد هؤلاء المنكرون أسباباً أدت إلى عدم عناية العرب بالنبر . ينظر : دراسة الصوت اللغوی ، ص ٣٠٧ ، دروس في علم أصوات العربية ، ص ١٩٥ ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٤٠ .

أما الدكتور أنيس فله رأيان يبدوان كأنهما متناقضان ، أحدهما ينفي فيه تعرض القدماء للنبر ، مستدلاً على ذلك بعدم وجود دليل يقود إلى معرفة موضع النبر في العربية ، والآخر ينفي فيه عنابة القدماء بالبحث في مواضع النبر العربي ، مثبتاً في الوقت نفسه وجود إشارات منهم في ثانيا مؤلفاتهم (١) .

ويقف « بروكلمان » في مقدمة من يثبت وجود النبر في العربية ، سواءً كان نبر كلمة ، أو نبر جملة (٢) ، ومن أثبتته عملياً الدكتور عبدالصبور شاهين ، وذلك من خلال دراسته للهمز في العربية ، وملخص رأيه في هذه القضية أن القدماء أحسوا بحقيقة أن النبر من الوظائف الأساسية في النطق ، وليس الهمز سوى دليل على وظيفة صوتية هي النبر قبل أن يكون صوتاً لغوياً ، فهم عرّفوا النبر تصوراً أو مفهوماً اصطلاحياً عاماً ، دون أن يدركون -يقييناً- نظامه وتأثيره على اللغة المنطقية ، وقد فسر الدكتور عبدالصبور كثيراً من صور مشكلات الهمز ، كالنبر الهمزي * ، وطول الحركات ، وتحجيف الهمزة ، وتضييف الأصوات ، والإيدال بين الهمزة وأصوات العلة ، في ضوء ظاهرة النبر (٣) .

والواقع أن الدكتور عبدالصبور كان من أكثر المتحسينين لدفع تلك التهمة ، وتعد دراسته عن النبر في العربية بالرغم من أنها - كما يذكر - لم تكن عن النبر في اللغة الفصحى القديمة ، وإنما هي مخصصة للهمز ، من أوفى الدراسات التي اطلعت عليها ، أثبتت من خلالها وجود ظاهرة النبر في العربية ، وأن القدماء ألحوا إليها ، دون إلقاء الضوء الكاف علىها . ويوافقه الرأي الدكتور محمد حماسة (٤) ، أما الدكتور رمضان عبدالتواب فإنه يشاطر

(١) ينظر : الأصوات ، ص ١١٩-١٢٠ ، في اللهجات العربية ، ص ١٣٣ .

(٢) فقه اللغات السامية ، ص ٤٥ - ٤٧ .

(*) النبر الهمزي (Accent glottal) هو توzer حنجري عند النطق بصوت اللين يسمع كأنه همز ، كما في نطق (الضالين) بهمز صوت اللين (الألف) ، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ، المجلد التاسع ، ١٩٦٧ ، ص ١٠٤ .

(٣) ينظر في هذا : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، ص ٢٥ - ٢٩ ، ٨٦ - ٩٣ ، ١٠٩ - ١١٢ ، ١٢٢ ، ١٣١ - ١٤٧ ، ١٦١ - ٢٠٨ ، ٢١٣ - ٢١٣ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ١٧٣-١٧٣ ، علم الأصوات ، المدرج ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٤) النحو والدلالة ، ص ١٢٣ - ١٢٥ .

«برجست اسر» الرأي في عدم وجود نصوصٍ عربيةٍ قديمةٍ، يُستطيع من خلالها معرفة حالة النبر، لكنه يشك في أن العربية لم تكن تنبر، ويؤكد من خلال اقتباساتٍ نصوصية لابن جنبي أن بعض القدامى قد لاحظ أثر النبر في تطويل بعض حركات الكلمة، مما يعني إدراكهم لحقيقة النبر، دون أن يتناولوه حسب مفهوم المحدثين له (١).

وبعد ... فتلك حصيلة رأي اللغويين المعاصرين في النبر، وقد اتضح لنا مفهومه، ووظيفته، وأنواعه، وقواعد، وأراهم حول وجوده في العربية، ودراسة الأقدمين له.

والرأي الذي اختاره في هذه القضية هو موافقة من ذهب إلى إثباته في العربية، وثبتت تناول القداماء له وإن لم يصرّحوا به، ودليلنا على ذلك مايلي :

(أ) ما ذكره ابن جنبي في باب مطل الحركات، ويقصد به إشباع الأصوات الصائبة إشباعاً ينشأ عنه تحول الفتحة إلى ألف، والكسرة إلى ياء، والضمة إلى واو، كما في استخدام الشاعر لكلمة (بمنزاج) يريد بمنزاج، و(بينا) يريد بين، و(الصياريف) بدلاً من الصيارف، و(أنظور) بدلاً من أنظر (٢)، وما ذكره أيضاً من قوله : « وقد حذفت الصفة ودللت الحال عليها ، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قوله : سير عليه ليل ، وهم يريدون ليل طويل ، وكان هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها ، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويل والتطريج والتفحيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك ، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته ، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه ، فتقول : كان والله رجلا ! فتزيد في قوة اللفظ بـ (الله) هذه الكلمة ، وتتمكن في تعطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها ، أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك ... » (٣).

(ب) ما ذكره ابن منظور (٧١١هـ) من أن النبر بالكلام والحرف هو الهمز، والهمز مثل الغمز والضغط، ومنه الهمز في الكلام لأنه يضغط (٤).

(١) المدخل إلى علم اللغة ، ص ١٠٣ - ١٠٦ ، التطور النحوي ، ص ٧٣ (الهامش) .

(٢) الخصائص ، ١٢١/٣ - ١٢٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ٣٧٠/٢ - ٣٧١ . وينظر : الكتاب ، ٢٠٢/٤ .

(٤) لسان العرب ، ١٨٩/٥ (نبر) ، ٤٢٦/٥ (همز) . ولمزيد من التفاصيل ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، ص ٢١ - ٢٣ .

إن ما أسماه سيبويه «الإشباع والتطيّط»، وما أسماه ابن جنی «المطل والتطویح والتطریح»^{*}، وما أطلق عليه ابن منظور «همزاً وضغطاً»، ليدل على إحساس علماء العربية القديم بالنبر، وهذا مما يحسب لهم ضمن مآثرهم في الدراسات الصوتية.

ونختتم القول في هذه المسألة : إن أستاذنا الدكتور تماماً يعد النبر ظاهرة صرفية ، وباباً من أبواب الصرف ، ويطلق عليه «النبر الصرفي» - كما سبق - ، على أن هناك نبراً آخر أسماه نبراً سياقياً (دلالياً) ، يمكن دراسته تحت علم التشكيل الصوتي : لأنه ظاهرة سياقية وموقعية ، ولذلك رأينا الدكتور تمام يذكر النبر مرّة في منهج الصرف ، وأخرى في منهج الصوتيات : لاعتبارِ ذوقِي في صياغة السياق العربي ، وهذا يؤكّد ماسبق أن ذكرناه من الارتباط الوثيق بين مستويات اللغة ، وبخاصة المستوى الصرفي والصوتي .

(*) يكتفي أكثر الباحثين بنص ابن جنی المتقدم شاهداً على معرفة علماء العربية للنبر ، حتى لقد وصل الأمر بأحدهم أن اعتبر هذا النص شاهداً يتّبعاً لوجود النبر في العربية وليس ثمة غيره ! . ينظر : في البحث الصوتي عند العرب ، د.خليل العطية ، ص ٦٥ ، وللمزيد ينظر : فقه اللغة في الكتب العربية ، د.عبد الرحمن الراجحي ، ص ١٦٨ .

التنغيم (Intonation)

التنغيم في اصطلاح اللغويين المعاصرین يعني «ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام»^(١) وبعد الدكتور أنيس أول من أشار إليه ، مستخدماً مصطلحاً آخر له هو «موسيقى الكلام»^(٢)، وبالرغم من أن حديثه عنه جاء مقتضياً^{*}، فله فضل الريادة في دراسة هذه الظاهرة. أما الدكتور تمام فقد عده قرينة لفظية تعين على بيان المعنى الواحد^(٣)، كما عده ظاهرة نحوية أو جزءاً من النظام النحوي ، وإن كان ذكره ضمن الظواهر السياقية، معللاً ذلك بصلاحيته للدراسة في الموضوعين^(٤) .

وتعتبر دراسة الدكتور تمام الأولى من نوعها من حيث عمقها وشمولها ، ولا ينقص من قيمتها ذلك القول العابر: « ومحاولة الدكتور تمام حسان في هذا الموضوع محاولة ابتدائية محدودة، بالإضافة إلى أنها تعمد على استقراء ناقص ، بل ضيق جداً » !^(٥) ، ويكفيها أن تكون محاولة رائدة ، توالت بعدها الدراسات ، مستهدفة بها ، ومعتمدة عليها .

وتعتبر دراسة الدكتور سعد مصلوح دراسة مميزة ، حيث اعتمدت في مضمونها على الجانب الفيزيقي والتشريحـي في التحليل الصوتي للتنغيم، من حيث قياس تردد النغمة عند

(١) مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٨ . ويعرفه «ماريوبياـي» بأنه «عبارة عن تتبع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات في حديث كلامي معين » أسس علم اللغة ، ص ٩٣ . وينظر : علم اللغة ، د.السعـان ، ص ٩٤ ، مجموعة المصطلحـات العلمـية والفنـية التي أقرـها الجـمـع ، المـجلـد الـرـابـع ، ص ٢١٠ ، An outline of English. P.275.

(٢) ينظر: ص ١٢٣ ، وتبعـه في إطـلاق هـذا المصـطلـح كلـ من الدـكتـور بـشـر ، والـدـكتـور عبد الصـبور شـاهـين . يـنظر: درـاسـاتـ فيـ عـلـمـ اللـغـةـ ، قـ ٢ـ ، صـ ٢ـ٥ـ ، عـلـمـ الأـصـواتـ ، مـالـبـرـجـ ، صـ ٢ـ٠ـ٩ـ .

(*) لابد من الإشارة - وإن كان ذلك خارجاً عن فترة الدراسة - إلى أن هناك مؤلفات تعرضت للنبر والتنغيم وأثرـها في الأداء اللغـوي ، وهي ليست من متخصصـين ، وإنما اجـتـهـاداتـ خـاصـةـ لا تـخلـوـ من فـائـدةـ . يـنظرـ علىـ سـيـلـ المـثالـ - فـنـ القرـاءـةـ وـالـكـلـامـ وـالـإـلـقاءـ ، مـصـطـفـيـ الـدـمـيـاطـيـ ، ٧٨ـ . ٨٦ـ .

(٣) اللغة العربية معناها وبنها ، ص ٢٠٥ . وللمزيد يـنظرـ : النـحوـ الدـلـالةـ ، صـ ١١٨ـ فـابـعـهـاـ .

(٤) اللغة العربية معناها وبنها ، ص ٣٠٨ـ .

(٥) الوجيز في فقه اللغة، ص ٢٥٣ . وينظر: مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة، العدد ١٥، السنة ١٣، ١٩٧٩م ، ص ٢٠٣ .

الجنسين ، والمدة الزمنية لانفتاح أو قفل الورتين الصوتين أثناء التصويت ، مقررناً ذلك كله باستخدام أجهزة القياس الخاصة بذلك (١) .

ويتوزع التنغيم إلى صورٍ متعددة تبلغ خمساً :

- (أ) تنغيم صاعد . ويعني ارتفاع نغمة الصوت إلى أعلى عن الصوت المجاور له .
- (ب) تنغيم هابط . ويعني انخفاض نغمة الصوت إلى أسفل عن الصوت المجاور له .
- (ج) تنغيم صاعد هابط . ويعني ارتفاع في درجة الصوت يليه نغمة أقل منها انخفاضاً .
- (د) تنغيم هابط صاعد . ويعني انخفاض في درجة الصوت يليه نغمة أكثر منها علواً .
- (ه) تنغيم مستوي (ثابت) (٢) .

وستستخدم النغمة الصاعدة في الاستفهام بهل أو المهمزة ، مفيدها أن الجملة لم تتم أو أنها بحاجة إلى جواب ، في حين تستخدم المابطة في التقرير ، والطلب ، والاستفهام بغير المهمزة وهل ، دالة على أن الجملة قد تمت ، وتقع هاتان النغمتان على المقطع المنبور ، وهناك نغمة مسطحة لا هي بالصاعدة ولا بالمابطة تكون حيناً يقف المتكلم على حملة قبل تمام المعنى (٣) .

ويقوم التنغيم بوظيفة مهمة في اللغة العربية ، واللغات بصفة عامة ، فهو يستخدم قرينة لفظية تميّز بين المعاني التحوية ، ويقوم بتحديد عناصر الجملة المكونة لها ، ويوجّه الإعراب ويفسر صوره المختلفة ، كما أن له وظيفة دلالية ، يضاف إلى ذلك أنه يخلق مستوى صوابياً موحداً للقراءة والإلقاء بين الناطقين باللغة الواحدة ، ويقوم به مهمة التوزيع

(١) ينظر : دراسة السمع والكلام ، ص ٢٥٢ - ٢٦٤ .

(*) يطلق الدكتور تمام على تلك الصور مصطلح «الموازين التنغيمية» ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٩ ، كما يطلق عليها الدكتور سعد مصطفى مصطلح «أنماط نغمية أو تنغيمية» ، دراسة السمع والكلام ، ص ٢٦١ .

(٢) ينظر : أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ١٥٣ - ١٥٥ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٩٣ ، علم الصوتيات ، ص ٢٨٠ . وما يلاحظ في هذا المقام أن الدكتور تمامًا يجعلها ستة أنماط (صور) اعتقاداً على شكل النغمة المنبورة الأخيرة في المجموعة الكلامية ، وعلى المدى بين أعلى نغمة وأخفضها سعةً وضيقاً ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٨ - ٢٠٠ .

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها وبناؤها ، د. تمام ، ص ٢٣٠ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٠٣ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٢٦ ، وللمزيد ينظر : الدلالة اللغوية عند العرب ، د.عبدالكريم مجاهد ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

التحليلي للنص الواحد ، ويعين على تيسير مهمة تعلم اللغات (١) ، كما يقوم بوظيفة انتفالية ، وهي قرينة حالية كما في قوله : أنت ، في جواب إنسان يتوعدك ، فعن طريق التنعيم يحتمل أن يكون معناها سخرية ، أو غضباً ، أو دهشة .

وكلها - كما نرى - وظائف على درجة كبيرة من الأهمية . وتتضح وظيفته النحوية في تفريقه بين أسلوب الاستفهام والإخبار ، كما في نحو قوله : مررت بـ رجل أيّ رجل (٢) ، فالنغمة هنا تحدد نوع الأسلوب إنشاء أم خبراً ، كما تُسمِّم في تحول الأسلوب الاستفهامي إلى خبر ، وتحول الإخبار إلى استفهام ، أما وظيفته الدلالية فتتضح - على سبيل المثال - في قوله : أرق وأرق ، فعن طريق التنعيم يتحدد معنى الكلمة : هل تعني عدم النوم أو الرقة وهي النعومة . وليس للتنعيم - كما يقول أستاذنا الدكتور تمام - وظيفة معجمية (٣) .

ونلاحظ مما سبق من أمثلة أن التنعيم يقع على الجملة ، كما يقع على الكلمة المفردة ، مما يعني إمكانية حدوثه على المستويين ، خلافاً لما ذكره الدكتور سعد مصلوح من أن اللغات التنعيمية - ومنها العربية - يعمل التنعيم فيها على مستوى الجملة ، وليس على مستوى الكلمة المفردة (٤) ، وكل ما تقدم يعطي قناعةً يقينيةً ودليلًا مادياً محسوساً على أن التنعيم يمثل فونياً في اللغة العربية ، والأمر المخِيَّر حقاً هو تلك الأصوات التي مازالت حتى الآن مقتنةً بأن العربية لا تقيم وزناً فنولوجياً للتنعيم ! (٥)

(١) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٢٧-٢٥ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٩٥-١٩٦ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٠٣ ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٦ فما بعدها ، مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام ، بوجرام ، ص ٢٤١ ، الإعراب سمة العربية الفصحى ، ص ٦٤ ، أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ، ص ١٦٩ فما بعدها ، النحو والدلالة ، ص ١١٨ - ١١٩ ، البحث الدلالي عند الأصوليين ، د. محمد يوسف جبلص ، ص ٣٣-٣٥ .

(٢) المثال مقتبس من خصائص ابن جني ، ٢٦٩/٣ .

(٣) مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٨ .

(٤) دراسة السمع والكلام ، ص ٢٥٩ . وللمزيد ينظر : مدخل إلى علم اللغة ، د. محمود فهمي جبازي ، ص ٤٨ . ومن الأمور اللافتة للنظر في هذه المسألة تردد الدكتور سعد مصلوح في اتخاذ موقفٍ محدد بشأنها ، فهو يذكر أن العربية لغة غير تنعيمية ، وفي موضع آخر يصرح - كما تقدم - أنها من ضمن اللغات التنعيمية ! . ينظر : مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام ، ص ٢٤١ ، دراسة السمع والكلام ، ص ٢٥٩ .

(٥) الوجيز في فقه اللغة ، الأنطاكي ، ص ٢٥٢ .

ويلاحظ مما ذكرناه سابقاً من اقتران التنغيم بالنبر أو مصاحبته له أن بينهما علاقة وارتباطاً إلى حد يجعل الباحث يحאר في تحديد وظيفة كل منها في الكلمة أو الجملة ، مما جعل بعض المعاصرين يعد التنغيم جزءاً من النبر ، ويطلق عليه (النبر الموسيقي)^(١) ، بل إن بعضهم أطلق مصطلح التنغيم على النبر تجوازاً^(٢) ، وكثيراً ما جمع بينها في الدراسة تحت مسمى باب واحد هو (النبر والتنغيم)^(٣) ، مما يدل على تلازمهما ، على أن هذا التلازم وتلك العلاقة والارتباط لا ينفيان وجود فرق بينهما ، ويتبين ذلك في أن النبر ما هو إلا ضغط على مقطع في الكلمة أو الجملة ، في حين أن التنغيم تشكيل صوتي للكلمة أو الجملة^(٤) ، وهناك فرق آخر هو أن «التنغيم يساعد على إظهار حالات التكلم من إخبار أو استفهام أو تعجب ... الخ ، والنبر يساعد على إبراز ما يعتبر التكلم أنه الجزء الأهم في الكلمة أو الجملة»^(٥) . وهناك مصطلح آخر يمثل فونياً ثانوياً هو النغمة (Tone) ، ويبدو أن هناك تشابهاً بينه وبين مصطلح التنغيم ، فهل هما واحد ، أم أنها مفترقان ؟

الذى يظهر لي أن بينهما فروقاً، وكل منها يمثل فونياً لوحده ، على الرغم من أن «جون ليونز» يرى صعوبة التفريق بينهما^(٦) ، كما أن أستاذنا الدكتور تمام يستخدم النغمة والتنغيم مصطلحاً واحداً^(٧) ، ويكتفى الفرق بينهما في أن «النغمة عبارة عن الصور المختلفة من الدرجات المتواتلة التي تكون النغمات»^(٨) في حين أن التنغيم هو «الصورة العامة التي تمثل في

(١) علم الأصوات ، مالبرج ، ص ٢٠٩ ، وينظر: اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ٢٣٠.

(٢) من وظائف الصوت اللغوي ، ص ٥٥ .

(٣) ينظر - مثلاً - : التطور النحوي ، ص ٧١ ، المدخل إلى علم اللغة ، د. رمضان عبدالتواب ، ص ١٠٣ ، أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ، ص ١٥٧ ، في البحث الصوتي عند العرب ، ص ٦٢ ، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ، العدد ١٥ ، السنة ١٩٧٩،١٣ ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٧ .

(٤) ينظر: من وظائف الصوت اللغوي ، ص ٥٥ . An outline of English. p. 275.

(٥) موسيقى الشعر العربي ، د. شكري عياد ، ص ٣٦ . وللمزيد ينظر : أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ص ٩٤-٩٣ .

(٦) نقاً عن : دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٩٦ .

(٧) اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ٢٠٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٣٠٨ .

(٨) أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ١٥٥ .

مجموعة النغمات التي يشملها نوع خاص من أنواع الحديث اللغوي » (١) ، يعني أن النغم أو النغمة دراسة وصفية ، في حين أنها تنظيمية مع التنغيم - كما يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب - (٢) ، ويتبين الفرق بينهما أكثر في أن درجات الصوت المختلفة في النغمة من ارتفاع والانخفاض تقوم بدورها المميز على مستوى الكلمة المفردة ، في حين أنها في التنغيم تقوم بذلك الدور على مستوى الجملة أو العبارة (٣) .

إن هذه التداخلات والفرق بينها التي ذكرناها والتي لم تذكر * - لتأكد لنا أن هذه الظواهر الأدائية ليست مقصورة الدرس والبحث على اللغوين وحسب ، بل يشاركهم فيها الموسيقيون - أيضاً - هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن هذه العناصر متداخلة فيما بينها تداخلاً قد يصعب في ضوءه الفصل التام بينها .

و قبل أن أختم الحديث عن هذا المبحث أود الإشارة إلى قضيتين : أولاهما أن دراسة اللغوين المعاصرين لقواعد التنغيم اعتمدت على اللهجات العامية المعاصرة ، ولم يكن ذلك ممكناً في العربية الفصحى القديمة لأنها لم تسجل ، وقد صرّح أستاذنا الدكتور تمام بهذا ، وذكر أنه قارن بين ما توصل إليه من نتائج في لهجة عدن وكلامه هو بالفصحي ، فوجد أن الفروق طفيفة جداً (٤) .

وهناك سؤال يرد في هذا المقام ، وهو / هل هذه النتائج التي توصل إليها ، والقواعد والقوانين التي بنيت على تلك النتائج ، يصح أن تسم بصفة العمومية ؟ يعني أن يكون ذلك نظاماً عاماً يصلح للتطبيق على كل اللهجات ؟

(١) أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ١٥٥ .

(٢) نفسه ، ص ١٥٥ .

(٣) دراسة الصوت اللغوي ، ص ٩١ .

(*) هناك تداخلات اصطلاحية بين الإيقاع والتنغيم ، والنبر والإيقاع ، والنغمة واللحن ، والنبر والتزمير (سرعة الأداء) ، وجميع هذه الفوئيات ترتبط بالكلام المنطوق دون المكتوب ، ومن هنا تأتي الصعوبة والمحاذفة في دراستها ، وتقنين قواعدها ، والكشف عن نظامها . للمزيد ينظر: مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٠٠ ، علم اللغة ، د.السعان ، ص ٢١١ (الهامش) ، الإيقاع بين الموسيقى واللغة ، د.عبدالله ربيع ، مجلة كلية اللغة العربية بدمشق ، جامعة الأزهر ، العدد الثاني، ١٩٨٤ م ، ص ٣٦-٧ .

(٤) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٨-٢٢٩ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٩ .

والجواب عن ذلك بالنفي - فيما أحسب - ، فاللهجات العربية من الكثرة يمكن ، الأمر الذي يتبعه بالضرورة تغير موقع التنعيم من لهجة لأخرى ، ولذا فإن التعديد العام أمر يكاد يكون مستحيلاً ، كما يقول الدكتور أحمد مختار (١) ، اللهم إلا أن تقوم دراسات تنعيمية لكل قطرٍ على حده ، وبعدها توازن النتائج ، وحينذاك يمكن تقرير القواعد العامة (٢) . والقضية الأخرى يمكن صياغتها في السؤال التالي : هل عرفت العربية وعلماؤها القدامى هذا العنصر fonniي ؟

وجواباً عن ذلك أقول : كما اختلف في مسألة النبر اختلف هنا أيضاً ، فبعض اللغويين المعاصرین ينكرون معرفة العرب بذلك ، ويأتي في مقدمة هؤلاء « برجشتراسر » ، حيث يعجب من عدم ذكر النحويين والمقرئين القدماء للنغمـة (التنعيم) تصرحاً كان أم تلميحاً . يقول في ذلك : « غير أن أهل الأداء والتجويد خاصةً رمزوا إلى ما يشبه النغـمة ، ولا يفيدنا ما قالوه شيئاً ، فلا نص نستند عليه في إجابة مسألة كيف كان حال العربية الفصيحة في هذا الشأن » (٣) ، ويفكـد مرـة أخرى هذا الإـنكار بقولـه : « وأما النـغـمة فلا نـعـلم في خـصـوصـها شيئاً أصلـاً » (٤) .

ويشـاعـهـ فيـ هـذـاـ النـفـيـ الدـكـتـورـ بشـرـ حـيـثـ يـقـولـ : « ولـكـنـهـمـ لمـ يـامـسـواـ منـ قـرـيـبـ أوـ بـعـيـدـ تـلـكـ الـظـواـهـرـ الأـخـرـىـ الـيـ تـصـفـ بـهـ الـكـلـمـةـ أـوـ الـجـمـلـةـ بـوـصـفـهـ كـلـاـ جـاءـ عـلـىـ نـسـقـ مـعـيـنـ منـ التـأـلـيـفـ الصـوـتـيـ ، وـمـيـثـ الـظـواـهـرـ النـبـرـ Stressـ ، وـنـظـامـ تـوزـيعـهـ فيـ الـجـمـلـةـ ، وـالـتـنـعـيمـ أـوـ مـوـسـيـقـ الـكـلـامـ Intonationـ ، إـلـىـ غـيرـ ذـلـكـ مـنـ أـنـمـاطـ التـطـريـزـ الصـوـتـيـ الـتـيـ يـعـمـدـ عـلـيـهـ الـنـحـوـ فيـ تـجـلـيلـ بـعـضـ مـسـائـهـ وـتـفـسـيرـهـاـ إـلـىـ حدـ كـبـيرـ » (٥) .

ويؤيد الجميع الأستاذ محمد الأنطاكـيـ بـقولـهـ : « إنـ قـوـاعـدـ التـنـعـيمـ فيـ الـعـرـبـةـ الـقـدـيـمةـ مجـهـولةـ تمامـاـ : لأنـ النـحـاـةـ لمـ يـشـيرـواـ إـلـىـ شـيـءـ مـنـ ذـلـكـ فيـ كـتـبـهـ » (٦) .

(١) دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣١٥.

(٢) قام الدكتور سالمان العاني بدراسة التنعيم في ضوء اللهجة العراقـيةـ ، وـتـوـصـلـ إـلـىـ نـتـائـجـ أـثـبـتـهـاـ فيـ كتابـهـ : التـشكـيلـ الصـوـتـيـ فيـ الـلـغـةـ الـعـرـبـةـ ، ص ١٣٩ـ فـابـعـهـاـ .

(٣) التطور النحوي ، ص ٧٢ .

(٤) نفسه ، ص ٧٣ .

(٥) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٢٥ .

(٦) الوجيز في فقه اللغة ، ص ٢٥٢ .

وفي مقابل هؤلاء المنكرين نجد لغويين آخرين يقفون على النقيض (١)، وهم على حق : فالنصوص القديمة نثراً وشعرًا تحفthem من جميع الجوانب ، مثبتةً أن العربية وعلماءها عرفوا هذا العنصر الفونيقي ، وهي من الكثرة بمكان ، سأكتفي ببعضها ، وفيها - فيها أحسب - مايؤيد وجهة نظرنا ، ويؤازر رأينا :

(١) ذكر ابن جنی - في معرض استشهاده عن قوة المعاني وضعفها بسبب طول الأصوات وقصرها - «أن رجلاً ضرب ابنًا له ، فقالت له أمه : لا تضره ، ليس هو ابنك ، فرافعها إلى القاضي ، قال : هذا ابني عندي ، وهذه أمه تذكر أنه ليس مني ، فقالت المرأة : ليس الأمر على ما ذكر ، وإنما أخذ يضرب ابنه فقلت له : لا تضره ليس هو ابنك ، ومدت فتحة النون جداً ، قال الرجل : والله ما كان فيه هذا الطويل...» (٢).

(٢) روى الجاحظ (٢٥٥ هـ) أن طاووساً رجع «عن مجلس محمد بن يوسف ، وهو يومئذ والي اليمن ، قال : ما ظنت أن قول سبحان الله معصيةً لله حتى كان اليوم ، سمعت رجلاً أبلغ ابن يوسف عن رجل كلاماً ، فقال رجل من أهل المجلس : سبحان الله! كالمستعظم لذلك الكلام ، فغضب ابن يوسف » (٣).

(٣) قال الفارابي (٣٣٩هـ) «ومن فصول النغم الفصول التي بها تصير دالةً على انفعالات النفس ، والانفعالات عوارض النفس ، مثل الرحمة ، والقساوة والحزن ، والخوف ، والطرب ، والغضب ، واللذة ، والأذى ، وأشباه هذه ، فإن الإنسان له عند كل واحدٍ من هذه الانفعالات نغمة تدل بوادي واحدٍ واحدٍ منها على عارضٍ عارضٍ من عوارض نفسه ، وهذه إذا استعملت خيلت إلى السامع تلك الأشياء التي هي دالةً عليها» (٤).

(١) ينظر : الإعراب سمة العربية الفصحى ، ص ٦٥ - ٦٩ ، المدخل إلى علم اللغة ، د.رمضان عبدالتواب ، ص ١٠٦، البحث الدلالي عند الأصوليين ، د.محمد يوسف حبلص ، ص ٥٣ فما بعدها.

(٢) المحتسب ، ٢١٠/٢ . وينظر : الخصائص ، ٣٧١-٣٧٠/٣ .

(٣) البيان والتبيين ، ٣٩٥/١ . وقد أورد هذه الحادثة الإمام عبد القاهر الجرجاني في : دلائل الإعجاز ، ص ١٥ ، وفيه «ليغضب ابن يوسف» بدلاً من «غضب ابن يوسف» .

(٤) الموسيقى الكبير ، ص ١٠٧١ . وللمزيد حول أمثل هذه النصوص القديمة ينظر : ابن جنی النحوی ، د.فضل صالح السامرائي ، ص ١١٨-١١٧ ، الدلالة اللغوية عند العرب ، د.عبدالكريم مجاهد ، ص ١٨٠ - ١٨٢ ، الإعراب سمة العربية الفصحى ، ص ٦٥ - ٦٩ ، المنهج الصوتي للنحو العربي في معاني القرآن ، د.محمد كاظم البكاء ، مجلة المورد ، المجلد السابع عشر ، العدد الرابع ، ١٩٨٨م ، ص ١٠٩ فما بعدها .

وأحسب أن هذه النصوص قد أثبتت بما لا يدع مجالاً لأنكار منكر أن العربية عرفت الجانب التنغيسي في الأداء اللغوي ، وأن علماءها القدامى شعروها بذلك ، وإن كانوا لم يخضعوا ما شعروها به لمزيد من الدراسة والتقنين والتقييد ، وحسبهم أنهم فعلوا ذلك في تلك الفترة المتقدمة من فترات تأريخ اللغة .

وبعد ... فإن علماء العربية القدامى إن كان قد عنوا بدراسة الفونيمات الرئيسية عنایة باللغة ، فإن دراستهم للفونيمات الثانوية لم تكن في مستوى الدراسة السابقة ، وهم معذورون في هذا ؛ لأن الإحاطة في العلم ممتنعة ، ولذا فإن دراسة اللغويين المعاصرین في مصر لهذه الفونيمات التي قصرت عنها الدراسات العربية القدامى ، تعد إضافةً جديدةً لهذه الدراسات . وهنا يتضح الجانب التجديدي في جوانبه النظرية الذي يسجل لهؤلاء المعاصرین ، ويكتفى أن نعلم أن أكثر الأبحاث المعاصرة في المستويات اللغوية بعامةً تسير على هدى من ذلك الاتجاه الجديد الذي أوجده رواد الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر ، وإليهم - وحدهم - يرجع الفضل ، وتنتسب الأسبقية .

المعامل الصوتية

لم تعد الدراسات الصوتية تعتمد في مجال أبحاثها على الملاحظة الذاتية التي كانت وسيلة القدماء الوحيدة في البحث الصوتي ، بل تطورت هذه الوسائل في العصر الحديث تطوراً اقتنى بما أحرزته الحضارة الحديثة من تقدمٍ ورقيٍ في جميع مجالات العلم والمعرفة ، وقد تبع هذا أن انتقلت الدراسة الصوتية من الجانب النظري الصرف إلى الجانب العملي التجريبي (الآلي) ، فكان هذا بدايةً لظهور علم الأصوات التجاري^{*} (المعملي) Laboratory phonetics .

وكانت هذه النقلة قد بدأت عند العالم الغربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حينما تدخلت جوانب المعرفة الإنسانية ، مما نتج عنه اتصال علماء الفيزياء والصوت والطب والتشريح بعلم اللغة ، الأمر الذي تبعه اختراع أجهزة الاتصالات ، والأجهزة الإلكترونية الدقيقة ، والمعامل السمعية والصوتية ، وتسخير ذلك كله لأبحاث الصوت اللغوي ، فبدأ العلماء هناك بالاعتماد على هذه الأجهزة ، وإجراء بحوثهم الصوتية في ظل معامل الصوت ، وتقنياته الحديثة (١) .

وتعد هذه القفزة بمثابة عملٍ متمم للملاحظة الذاتية ، فهي مرحلة متقدمة تعين على التثبت من صحة هذه الملاحظة ، وتعطيها نتائج علمية دقيقة لا مجال للشك في صحتها .

لقد أصبح استخدام الأجهزة الصوتية الحديثة واجباً علمياً على الباحثين في علم الأصوات ، أما الاقتصار على الملاحظة في دراسة هذا الجانب فأصبح ينظر إليه على أنه خطأ علمي (٢) ، وإذا كان هذا شأن الدراسات الصوتية عند الغرب فما موقف الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر من هذا التقدم الذي أحرزته تلك الدراسات ؟

(*) يرى الدكتور وافي أن هذه التسمية غير صحيحة : « لأننا لسنا بصدق تجارب ، أي تغيير الظروف العادية المحيطة بالظاهرة أو بالشخص الملاحظ ، بل بصدق ملاحظة في ظروف طبيعية عادية ، ولكن عن طريق أجهزة ومسجلات آلية ، لا عن طريق الأذن والحواس الإنسانية » علم اللغة ، ص ٤٥ . وللمزيد ينظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٣ .

(١) ينظر : أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ٢٦ - ٣٧ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ٢٢ فما بعدها ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٣ . ويدرك الدكتور وافي أن أول من استخدم الأجهزة في دراسة الظواهر الصوتية هو الأستاذ (روسلو Rousset) وكان ذلك عام ١٨٩٠ م ، علم اللغة ، ص ٤٦ ، ٦٢ . ولمزيد من التفاصيل ينظر : علم اللسان ، مایه ، ص ٦٥-٦٦ ، الثورة التكنولوجية واللغة ، د.محمد صالح بن عمر ، ص ١٥-١٧ .

(٢) علم اللغة ، د.وافي ، ص ٣٨-٤١ .

الواقع أنه عندما أتيحت فرصة الاتصال العلمي بالدراسات اللغوية الغربية عن طريق إيفاد البعوث العلمية إلى أوروبا - كما تقدم - أمكن التعرف على تلك التطورات التقنية في ميدان الدراسات الصوتية .

ويظهر لي أن أول إشارة في هذا الشأن صدرت عن الدكتور وافي ، وذلك في سياق حديثه عن الأجهزة المستخدمة في دراسة الفوناتيك « علم الأصوات » (١) ، وفي ضوء ذلك فإن ماذهب إليه بعض الباحثين المعاصرين من أن أول من أشار إلى استخدام التقنية في دراسة اللغة هو الدكتور إبراهيم أنيس (٢) غير صحيح ، والحججة التي أوردها في هذا المقام - وهي صدور كتاب (الأصوات اللغوية) للدكتور أنيس لأول مرة سنة ١٩٤٤ م ، وكتاب الدكتور وافي (علم اللغة) سنة ١٩٤٥ م - غير دقيقة تاريخياً - كما سبق - .

ثم تعددت بعد ذلك الإشارات إلى تلك الأجهزة ، على النحو الذي نلمسه عند أستاذنا الدكتور تمام حسان ، والدكتور محمود السعران ، والدكتور عبد الرحمن أيوب ، والدكتور كمال بشر ، والدكتور أحمد مختار عمر (٣) .

وقد تفاوتت تلك الإشارات وصفاً وتقويمًا ، فتبيّن بعضها بالحديث المقتنص ، وبعضاً الآخر بالتفصيل ، على أن أوسع دراسة في هذا الجانب هي للدكتور أحمد مختار عمر ، فهي تعد من « أدق المحاولات العربية التي تناولت بالوصف وسائل تسجيل الأصوات وتحليلها ، وأكثرها شمولاً وتفصيلاً ... » (٤) .

أما فكرة المعامل اللغوية ، وتاريخ الدعوة إلى إنشائها في أقسام اللغة العربية بالجامعات المصرية ، فتعود إلى ما بعد عودة المبعوثين إليها ، وإدراكيهم الحاجة الماسة لهذه المعامل في دراسة اللغة ، وقبل أن أعرض لهذه الفكرة - تأريخاً ونتائج - ، أود الإشارة السريعة لأنواع المعامل اللغوية ، ومكوناتها ، وأغراضها .

(١) علم اللغة ، د.وافي ، ص ٤٣-٤٦ .

(٢) اللغويون العرب المعاصرون والوسائل التقنية الحديثة في دراسة الأصوات ، د.محمد صالح بن عمر ، مجلة دراسات عربية ، العددان ١-٢ ، السنة ٢٢ ، ١٩٨٥ م ، ص ٦١-٦٢ .

(٣) ينظر - على الترتيب - : مناهج البحث في اللغة ، ص ٧٩ - ١٠٩ ، علم اللغة ، ص ١٠٦ - ١١٦ ، أصوات اللغة ، ص ٣٣ - ٣٥ ، الأصوات ، ص ٢٢ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٣ - ٤٣ ، ولتقييم هذه الإشارات ينظر : مجلة دراسات عربية ، العددان ١ - ٢ ، السنة ٢٢ ، ١٩٨٥ م ، ص ٦١ - ٧٢ .

(٤) مجلة دراسات عربية ، العددان ١-٢ ، ٢٢ ، اللسنة ١٩٨٥ م ، ص ٧٢ .

هناك نوعان من المعامل - بشكل عام - ، أحدهما يمكن تسميته « المعامل التعليمية » (التربوية) أو « معامل اللغات ومخبراتها Language Laboratories » ، وهي التي تُستخدم في تدريس اللغة ، أي باعتبارها وسيلةً من وسائل تعليم اللغة لغير الناطقين بها - لغة ثانية - ، أو حتى اللغة القومية ، أو تعليم المعوّقين (الصم ، والبكم ، والمكفوفين ، والمتخلّفين عقلياً) ، أو تعليم الكبار ، والنوع الآخر « المعامل العلمية » ويطلق عليها « معامل اللغويات Linguistic Laboratories » وهي التي تُستخدم في الدراسة العملية العلمية للصوت اللغوي ، وهي المعنية في هذا المقام (١) .

ويتكون المعامل الصوتي من ثلاثة أقسام : قسم خاص بالأجهزة الصناعية لأعضاء النطق ، ويشمل المعينات السمعية والبصرية ، كالحنجرة ، واللسان ، والتجمويف الأنفي والفموي ، وسفف الحنك الصناعي « البلاستوغراف » Palatography ، وقسم خاص بالتسجيل ، ويحتوي على أجهزة للتسجيل من أشرطة ، وميكروفون ، واسطوانات ، والقسم الأخير لتحليل المادة اللغوية بعد تسجيلها ، وبه أجهزة صوتية متعددة ، كجهاز « الكيموغراف » Kymograph ، ويعود من أقدم الأجهزة التي استخدمت في دراسة الصوت اللغوي ، « وهو عبارة عن تلفون كاتب » يحتوي على مصوت، وجهاز استقبال متواصلين كهربائياً، وعلى غشاء ذي عتلة يقوم بتسجيل ذبذبات الأصوات على ورق م ملفوف حول اسطوانة منتظمة الدوران (٢)، وجهاز « الأوسيلوغراف » Oscillograph « راسم الذبذبات »، « وهو جهاز شبيه بجهاز التلفزيون ، غير أنه يتلقى الإشارات من ميكروفون أمام المتكلم ، ويحول الجهاز الموجات الصوتية إلى موجات كهربائية تظهر على شاشته » (٣)، وجهاز « السبكتروغراف » Spectrograph ، الذي يقوم بتحليل الصوت على ورق من الشمع ، وبواسطته يتم تحليل الصوت من حيث شدته ورمه، وجهاز « السوناغراف » Sonaograph ، ويقوم بتسجيل المادة المنطقية على الأسطوانة المثبتة أسفل اسطوانة التحليل ، ثم يحللها ،

(١) ينظر : مختبر اللغة ، د. علي القاسمي ، ص ٢٩ فما بعدها ، معامل اللغات وأثرها في تنمية المهارات اللغوية ، د. صلاح العربي ، د. عبدالعزيز العقيلي ، ص ٣٩ ، تعلم اللغات الحية وتعليمها بين النظرية والتطبيق ، د. صلاح العربي ، ص ٢١٤ ، الثورة التكنولوجية واللغة ، د. محمد صالح بن عمر ، ص ١٥ فما بعدها ، ٣٦ فما بعدها .

(٢) الثورة التكنولوجية واللغة ، ص ١٦ .

(٣) أصوات اللغة ، د. أيوب ، ص ٣٤ .

وهناك جهاز الراسم الطيفي ، والتصوير السينائي بأشعة X الدقيقة ، وكلها أجهزة الكترونية متطرورة ، ولكل منها اختصاصاته المنوطة به في عمليات التحليل الصوتي (١) .

وإذا أردنا تتبع تاريخ الدعوة لإنشاء هذا المعامل فيطالعنا - أول ما يطالعنا - دعوة الدكتور أنيس إلى ضرورة دراسة اللهجات الحديثة دراسة علمية صحيحة ، وتسجيل نماذج منها تسجيلاً صوتيًا لمعرفة ما تتصف به كل لهجة من خصائص (٢) .

وكان من التحمسين لإنشاء هذه الدراسة الجديدة في الجامعات المصرية عالم أزهري التكوين ، ذو ثقافةٍ غربيةٍ ، أوقف نفسه وماه لنشأة هذه الدراسة وتطورها ، وأخذ يشحد أهتم ، ويدعو القائمين على الجامعات إلى الاستفادة من تقدم الغرب في هذا المجال ، ونقله إلى أقسام اللغة العربية بهذه الجامعات ، ذلك هو الأستاذ بخاطره الشافعي - رحمه الله - المشرف على معمل الصوتيات بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية، وقد تم بفضل الله ثم بفضل جهوده وجهود المخلصين معه (٣) إنشاء أول معملٍ متكاملٍ للصوتيات في مصر سنة ١٩٥٢م، وكان هذا نواةً لقسم الصوتيات* الذي أنشأته الجامعة في العام الدراسي ١٩٧٦-١٩٧٥م (٤) ،

(١) للتعرف على هذه الأجهزة واستخداماتها - على وجه التفصيل - ينظر : مناهج البحث في اللغة، ص ٨٣ فما بعدها ، علم اللغة ، د.السعان ، ص ١٠٩-١١٩ ، أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ٣٦-٣٧ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٣ - ٣٤ ، علم الصوتيات ، ص ٢٨ - ٣٦ ، الثورة التكنولوجية واللغة ، ص ١٥ فما بعدها .

(٢) في اللهجات العربية ، ص ١٠ .

(٣) ذكر لي الدكتور فتحي المرشدي - بآداب الإسكندرية - في رسالته المؤرخة في ١٩٩٣/٥/٥ أن الأستاذ محمد خلف الله أحمد - عميد الكلية آنذاك - تجاوب مع طموحات الأستاذ بخاطره الشافعي ، وأخذ بتنفيذ الفكرة سنة ١٩٥٢م .

(*) كان الدكتور طه حسين قد اقترح سنة ١٩٣٨م إنشاء معهد للأصوات بكلية الآداب بالجامعة المصرية - آنذاك - يكون هدفه تعلم اللغات الأجنبية ودراسة اللهجات العربية قديها وحديثها، إلا أن هذا المشروع لم يلق أذنًا صاغيةً لاعتباراتٍ مالية. ينظر: مستقبل الثقافة في مصر، ص ٣٤٦ .

(٤) علم الصوتيات ، ص ٧٧ - ٧٨ . ويذكر الدكتور عبدالله ربيع أن هذا العمل تحول فيما بعد إلى قسم تابع لكلية الآداب سمي قسم الدراسات الصوتية ، يرتبط علمياً بقسم اللغة العربية ، وينبع درجة الليسانس . المصدر السابق ، ص ٧٨ (المأمور) ، ويذكر الدكتور عبدالله درويش أن معمل الأصوات بالإسكندرية كان لبنةً من لبنات الدكتور إبراهيم أنيس . ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٤٠/٢٠ .

وإن من الوفاء أن يذكر هذا العالم فيُحَمِّد له دأبه وتفانيه ، ويُعْرَف له بالريادة في ميدان علم الأصوات التجربى (١) .

وفي عام ١٩٤٩ قدم أعضاء لجنة اللهجات بمجمع اللغة العربية تقريراً للمؤتمر الجماع المنعقد في تلك السنة ، اقتربوا فيه توفير بعض الآلات الحديثة في تسجيل الأصوات ودراساتها (٢) ، ثم ما لبثت أن ظهرت دعوات أخرى لإنشاء معامل صوتية تُسخّر لخدمة الدرس اللغوي ، وكان من أولها - فيما أعلم - دعوة أستاذنا الدكتور تمام التي أعلناها سنة ١٩٥٥* وقد بدأت المحاولة الأولى لإنشاء المعمل الصوتي - كما ذكر لي الدكتور تمام - عام ١٩٥٧ ، حيناً أهدت مؤسسة (FULLBREGHT) الأمريكية لكلية دار العلوم جهازين للتحليل الإلكتروني للأصوات ، وكانت هذه الهدية عبارة عن منحة اضطر بسببها الدكتور تمام إلى السفر إلى أمريكا لاختيار الأجهزة الصوتية ، والتدريب على كيفية استخدامها ، فتم اختيار «اوسيللوغراف» ، و «سبكتروغراف» ، وكان موجوداً قبل ذلك جهاز «كموغراف» ، فكانت هذه الأجهزة نواة لمعمل لغوي ، إلا أنه - كما يقول الدكتور تمام - لم ينتفع به ، لعدم تكامل الأجهزة المخبرية في هذا المعمل (٣) ، كما لم يستغل الاستغلال الكافي في دراسة اللهجات الحديثة بالبلاد العربية - كما يذكر الدكتور إبراهيم آنيس- (٤) ، ويبدو أن الظروف المادية ، وارتباط المعامل الصوتية بدراسة اللهجات الحديثة ، وربما النظرة الضيقية لدى الاستفادة العلمية من هذه المعامل - قد حال دون نجاح هذه المحاولة، وفشلها - على حدّ تعبير الدكتور عبد الرحمن أيوب - (٥) .

(١) أخبرني الدكتور عبدالله ربيع منذ سنواتٍ خلت - وهو من تلامذة الأستاذ بخاطره الشافعي - أنه بقصد عمل بحثٍ تعريفٍ بحياة الأستاذ بخاطره، وجهوه في ميدان الدراسات الصوتية المعاصرة ، وحتى هذه اللحظة لا أعلم شيئاً عن أمر هذا البحث !

(٢) محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ، ص ٤٢٣ - ٤٢٦ .

(*) كان ذلك في كتابه : مناهج البحث في اللغة ، ص ١٤ ، ١٩٢ . ومن نادى بهذه الفكرة الدكتور محمد محمود غالى في عرضه لكتاب الدكتور أيوب (أصوات اللغة) . ينظر : مجلة المجلة ، العدد ١١٤ ، ١٩٦٦ م ، ص ١٢٠ .

(٣) مناهج البحث في اللغة ، ص ١٤ . ولمعرفة مكونات معمل الأصوات بكلية دار العلوم ينظر : تقويم دار العلوم ، الجزء الثاني ، ص ١٠١٠ - ١٠١٩ .

(٤) في اللهجات العربية ، المقدمة (الطبعة الثالثة) .

(٥) الكلام - إنتاجه وتحليله ، ص ٩ .

ومهما يكن من شيء فقد كان لتلك الدعوات وما تبعها من محاولاتٍ صداتها في الوطن العربي ، وذلك على النحو الذي نلمسه في معهد العلوم اللسانية والصوتية بجامعة الجزائر ، حيث يضم معملاً كبيراً ومتطوراً للدراسات الصوتية الآلية والمعملية كان قد أنشئ سنة ١٩٦٦م (١) كـ عهد معهد الخرطوم الدولي للغة العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى الدكتور تغريد عنبر مسئولة التخطيط والتنفيذ لإنشاء معمل للصوتيات يمكن وصفه - كما يقول نائب المدير العام للمنظمة - بأنه أضخم معمل صوتيات في العالم العربي (٢) ، وعهدت جامعة الكويت إلى الدكتور عبد الرحمن أيوب تأسيس مختبر الأبحاث اللغوية والصوتية (٣) .

ومع كل ما ذكر من جهود فازال ينظر لهذا النوع من الدراسات نظرة شكٍ وارتياح ، وأنه من الكماليات ، على الرغم من توفر العنصر المادي في كثير من الجامعات العربية ، وقدرتها على إقامة معامل صوتية متطورة ، لكن القضية تكمن في ندرة المتخصصين ، أو وجود بعضهم وعدم الاستفادة من خبرته ، ونظرة القببين على الدراسات اللغوية بالجامعات العربية ، مما قلل من أهمية قيام بحوثٍ لغويةٍ تعتمد على الأجهزة الصوتية الحديثة ، ومن ثم النظرة السلبية للأصحاب هذا الاتجاه !

ومادمنا بقصد الحديث عن تسخير الآلات الحديثة والأجهزة المتطورة لخدمة الدرس الصوتي - وهو جانبٌ تجديدي في البحث اللغوي المعاصر - فن المستحسن الإشارة إلى دعوةٍ لاتقل أهميةً عن سابقتها ، وهي استخدام الحاسوب الآلي (الكمبيوتر) في الدراسات اللغوية - بصفةٍ عامةٍ - .

(١) ينظر : علم الصوتيات ، ص ٧٨ (الهامش) . ولتعرف مهام هذا المعمل ومحفوبياته ينظر : مجلة دراسات عربية ، العددان ٢-١ ، السنة ٢٢ ، ١٩٨٥ ، ص ٧٤ . ويدرك الدكتور محمد صالح بن عمر أن المستشرق الفرنسي «جان كاتينيو» كان قد أسس سنة ١٩٣٧ م مختبراً للأصوات بجامعة الجزائر . ينظر : الثورة التكنولوجية واللغة ، ص ٢٠ (الهامش) ، ص ٢١ .

(٢) ينظر : دراسات صوتية ، د. تغريد عنبر ، ص ٤ ، مجلة دراسات عربية ، العددان ٢-١ ، السنة ٢٢ ، ١٩٨٥ ، ص ٧٤ - ٧٥ .

(٣) الكلام - إنتاجه وتحليله ، ص ٩ . ولمزيد من التفاصيل حول الجهود المعاصرة في ميدان علم الأصوات التجاري ينظر المقال القيم للدكتور محمد صالح بن عمرو «اللغويون العرب المعاصرون والوسائل التقنية الحديثة في دراسة الأصوات» ، مجلة دراسات عربية ، العددان ٢-١ ، السنة ٢٢ ، ١٩٨٥ ، ص ٦٠ - ٧٨ .

ويعود الفضل في هذا إلى الدكتور إبراهيم أنيس ، فقد كانت - كما يذكر - مجرد فكرة تداعب خياله منذ أظهرت التقنية الحديثة هذا الجهاز ، وسمع عن مجالات تطبيقه ، ولكنه لم يجرؤ على مصارحة أحد بها (١) .

وقد نشر في هذا المقام مقالات عدّة تدعو إلى الاستعانة بالحاسب الآلي في بحوث اللغة (٢) ، ويشاركه الفضل الدكتور محمد كامل حسين (١٩٧٧م) ، فقد فاق الدكتور أنيس بشأن جدوى استخدام الكمبيوتر في البحوث اللغوية ، وكانت هذه المفاجأة بمثابة الضوء الذي انبثق من خلاله طرح الفكرة على المتخصصين في هذا المجال سنة ١٩٧١م .

وكان للدكتور علي حلمي موسى - أستاذ الفيزياء النظرية بجامعة عين شمس والكويت - فضل لا يُنسى على هذا الاتجاه الحديث في علوم اللغة العربية، حيث تحمس للفكرة، وأبدى استعداداً تاماً لتنفيذها، وإخراجها إلى حيز الوجود (٣) ، ونتيجة لذلك صدرت دراسات إحصائية لجذور المعاجم اللغوية (الصحاح، لسان العرب، تاج العروس) (٤)، أمكّن

(١) ينظر : تقديم الدكتور أنيس للدراسة الإحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر ، د.علي حلمي موسى ، ص ٣ - ٥ .

(٢) منها - على سبيل المثال - : دور الكمبيوتر في البحث اللغوي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٧/٢٨ - ١١ ، مسيطرة اللغوي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٧/٢٩ ، الحاسوبات الألكترونية في البحوث اللغوية ، مجلة الجمع العلمي المصري للثقافة العالمية ، العدد ٤٢ ، ١٩٧٣م ، ص ١٩٧-٢٠٣ ، النظامة الألكترونية تحصي جذور مفردات اللغة العربية ، اللسان العربي ، المجلد ١٠، الجزء ١ ، ص ٢٠٧ - ٢١١ .

(٣) ينظر : تقديم الدكتور أنيس للدراسة الإحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر ، ص ٣ - ٥ ، ومقدمة الدكتور علي حلمي موسى لهذا الكتاب ، ص ٧ - ٨ .

(٤) صدرت هذه الإحصائيات عن جامعة الكويت ، وهي على النحو التالي : الأولى بعنوان (دراسة إحصائية لجذور مفردات اللغة العربية، الجذور الثلاثية) قام بها الدكتور علي حلمي موسى عام ١٩٧١م، والثانية بعنوان (دراسة إحصائية لمفردات اللغة العربية، الجذور غير الثلاثية) قام بها الدكتور علي حلمي موسى - أيضاً - عام ١٩٧٢م. وقد جمعت هاتان الدراساتان في كتاب واحد صدر عام ١٩٧٣م بعنوان (دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر)، وطبع ثانية عام ١٩٧٨م، وصدر بالعنوان نفسه عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، والثالثة بعنوان (إحصائيات جذور معجم لسان العرب باستخدام الكمبيوتر) قام بها الدكتور علي حلمي موسى - أيضاً - عام ١٩٧٢م ، والرابعة بعنوان (دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر) قام بها الدكتور علي حلمي موسى والدكتور عبد الصبور شاهين عام ١٩٧٣م، ==

من خلالها تقديم إحصاءات دقيقة لجذور المواد اللغوية ، بعيداً عن التخمين والافتراض الجزافي ، والاهتداء بواسطة ذلك إلى معرفة نسج الكلمة العربية صوتيًا ومقطعيًا ، واستخلاص خصائص البنية العربية .

وظل الدكتور أنيس يوازن أسبوعياً على التردد على مركز الحاسوب الآلي بمعهد الإحصاء التابع لجامعة القاهرة ، بالرغم من مرضه الذي أصابه أواخر أيام حياته ؛ ت Shawwa لمعروفة نتائج الجداول اللغوية التي كانت مودعة في جهاز الحاسوب الآلي (١) .

وقد استجاب لهذا التوجّه بعض طلاب الدراسات العليا بالجامعات المصرية ، فمن ذلك ما قام به إحدى الباحثات من دراسة شعر زهير بن أبي سلمي دراسةً صرفيةً معجمية دلاليةً ، مستخدمةً الحاسوب الآلي في استخراج التراكيب اللغوية لهذا الشاعر (٢) .

لقد أصبح هذا الميدان - أعني الاستعانة بالحاسوب الآلي في بحوث اللغة - حقلًا لسانياً مستقلاً يطلق عليه « علم اللسانيات الحاسوبي » « المعلوماتي » ، أو علم اللسانيات الكومبيوترى (٣) ، وهذا النوع من الدراسات مازال يسير ببطءٍ في العالم العربي .

== وللتعرّف بهذه الدراسات ينظر : دراسة إحصائية بالحاسوب الآليكتروني للجذور الواردة في الصحاح واللسان والتاج ، د. محمد صالح بن عمر ، مجلة المعجمية ، تونس ، العدد الأول ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ص ١١٩ - ١٣٢ ، استخدام الحاسوب في العربية ، د. علي حلمي موسى ، مجلة الثقاقة المصرية ، العدد ٦٩ ، السنة السادسة ، ١٩٧٩ م ، ص ٥٢ - ٦٢ .

(١) من كامنة لأخيه عبدالعظيم أنيس في تأمين الدكتور إبراهيم أنيس ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٤٠ / ٢٠ .

(٢) ينظر : الحاسوب الآلي يدرس شعر زهير بن أبي سلمي ، محاولة رائدة في الدراسات اللغوية ، د. حسين نصار ، مجلة الكاتب ، السنة ١٤ ، العدد ١٦٥ ، ١٩٧٤ م ، ص ٤٥ - ٤٨ . وفي جامعة أم القرى مشروع أشرف عليه منذ سنوات طولية الدكتور خليل عساكر - رحمة الله - لفهرسة الشعر العربي باستخدام الحاسوب الآلي ، يمكن من خلاله استدعاء أي كلمة من أي بيت شعري ، ليعرف أول استعمال لها بواسطة معرفة الشاعر الذي استخدمها لأول مرة ، وهذا يفيد في الإعارة على إنشاء معجم تأريخي للغة العربية ، والأمل معقود على تكملة إنجاز هذا المشروع ، والبدء في إصدار ما تَمَّ منه .

(٣) قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، د. مازن الوعر ، ص ١٩ . وينظر: تعلم أساس اللغة العربية بالاستعانة بالحاسوب الآليكتروني ، عبدالجبار بن حماد وزملاؤه ، بحث ضمن (الملتقى =

وفي نهاية هذا الفصل نستطيع القول : إن الدراسات الصوتية المعاصرة في مصر قد سارت في اتجاهين : أحدهما نceği ، تمثّل في عرض الجهود الصوتية لعلماء العربية القدامى وتقييمها على ضوء الدرس الصوتي الحديث ، والآخر اتجاه تجديدي تمثّل في الكشف عن بعض الظواهر الصوتية التي لم يُعْنَ بها القدماء ، أو التي جاءت دراساتهم لها دون عمقٍ واستقصاء ، كما تمثل في القيام بدراساتٍ مقارنةٍ بين العربية وغيرها من اللغات السامية على مستوى الفوناتيك والفنولوجيا ، والمظهر الثالث من مظاهر هذا التجديد ظهور الدعوات لاستخدام وسائل التقنية الحديثة في بحوث الأصوات اللغوية ، سواء كانت معامل لغوية أو الحاسوب الآلي ، وإجراء ذلك في دراسة بعض ظواهر العربية وقضاياها الصوتية .

وأنهي القول في هذا الفصل : إن الدراسات الصوتية المعاصرة في مصر أضافت بعدها علمياً جديداً للدراسات السابقة ، وإذا كانت دراسات الأقدمين للجانب الصوتي تمثّل خطوةً أولى في طريق تقدم الدرس اللغوي بصفةٍ عامةٍ ، فإنَّ أبحاث المعاصرين واجتهاداتهم العلمية تعد خطوةً ثانيةً ومكملةً لما سبقها من دراسات ، وهذا في حد ذاته عمل يحسب للدرس اللغوي المعاصر ، فيشيء عليه ، ويشار إليه بالإعجاب والتقدير .

إن هذه الدراسات قدّمها وحدتها بثابة سلسلةٍ متراقبةٍ الحلقات ، وإطارٍ واحدٍ متصل بالجوانب ، فدراسة القدماء غالب عليها الطابع النظري ، في حين أن دراسة المعاصرين اتخذت جانبًا علميًّا تطبيقيًّا ، مما يعني شدة ارتباط هاتين الدراستين ، وتكاملهما ، وعدم استغناء إحداهما عن الأخرى ، وإن من يروم الفصل بينهما ، أو التقليل من شأن إحداهما ، أو الانتصار لدراسة على حساب الأخرى - كمن يتعامل مع الحقيقة الواحدة من وجهٍ واحدٍ ، وفي هذا من التجني وعدم الإنصاف ما يرفضه العقل ، وتنكره الواقعية .

= = =
الدولي الثالث في اللسانيات) ، عدد (٦) ، ١٩٨٦ م ، ص ٥٧٥ - ٥٧٧ . وللمزيد حول معرفة أهمية الحاسوب الآلي في البحوث اللغوية ينظر: كتاب الدكتور نبيل علي (اللغة العربية والحاوسوب، دراسة بحثية، ١٩٨٨م) لهذا الكتاب عرض تحليلي بقلم / علي صبرى فرغلى ، نشره في عالم الفكر ، المجلد العشرون ، العدد الثالث ١٩٨٩م ، ص ٢٥٥ - ٢٧٨ . وينظر : علم اللغة والعقل الإلكتروني، أحمد فارس ، مجلة الفيصل ، السنة الثالثة ، العدد ٣٠ ، ١٩٧٩م ، ص ١٣١ فابعدها ، الحاسوب الآلي واللغة العربية ، د.حسن علي الشريف ، مجلة آفاق علمية ، العدد الرابع ، ١٩٨٥م ، ص ٢٠ فابعدها .

الفصل الثاني
المستوى الصرف

المستوى الصرفي

قبل البدء في عرض الدرس اللغوي المعاصر بمصر للمستوى الصرفي ، يجدر بي الإشارة إلى أن الصرف العربي كان من أقل المستويات اللغوية حظاً من العناية والاهتمام ، ومؤلفات القدامى في هذا المستوى من أكبر الأدلة وأوضح الشواهد على صحة ذلك ، فهو يأتي في مؤخرة التأليف النحوية ، ثم إن قضياباه ومسائله مبئوثة هنا وهناك (١) . على أن هذا لا يعني بحال التقليل من تلك الجهدات التي بذلت في دراسته ، والنتائج التي توصل إليها ، فقد «أفردت الصرفيين العرب مكان لا يدانيه أي مكان آخر في عالم اللغويين قديماً أو حديثاً ، ولا زال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام ، وسيظل كذلك دائماً في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم » (٢) .

أما الدراسات الصرافية المعاصرة بمصر فقد جاء بعضها تقليدياً لا أثر للتجديد فيه ، وبعضها الآخر حاول أن يوسع من النظرة فيه على نحو ما سيتضح عند المعاينة بين تناول القدماء والمعاصرين لمباحث الصرف وقضياباه .

(١) ذكر الدكتور بشر أن الصرف العربي كان من أقل العلوم اللغوية حظاً من التوفيق والنظر الدقيق ! وذكر أسباب ذلك وهي - باختصار - نظرتهم للصرف على أنه غاية في ذاته ، وليس وسيلة لغاية أخرى ، وإدخالهم قضياباً وسائل لا صلة لها باللغة - بصفة عامة - ، والصرف على وجه الخصوص . ومنهجهم غير الصائب الذي عوكلت به تلك القضياباً . ينظر : مناهج البحث اللغوي عند العرب ، بحث منشور ضمن (تراث العربي - دراسات) ، ص ١٧٧ فابعدها . الواقع أنني لست معه في الحكم ، لفظ الصرف - كما ذكرت - قليل من حيث العناية والاهتمام ، وليس من حيث التوفيق والنظر الدقيق ، وأما الأسباب التي أبدتها فنصلح أن تكون أسباباً تضاف لما ذكرته .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٥ .

مفهوم الصرف بين القدماء والمعاصرين

لا يستطيع الباحث أن يحدد مفهوماً دقيقاً للصرف عند الأقدمين؛ وذلك لأن هذا المفهوم لم يستقر على حالٍ واحدٍ عندهم، بل تطور من لدن سيبويه حتى ابن جني، يضاف إلى ذلك أن هذا المصطلح اخذ تسمياتٍ أخرى، كالتصريف، والاشتقاق، كما لو كانت مصطلحاتٍ متراوفة.

وبتتبع استخدامات القدماء لهذه المصطلحات نجد أنهم استخدموها - أولاً - مصطلح التصريف من زمن الخليل (١٧٦ هـ) حتى زمن ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) وابن مالك (٦٧٢ هـ)، ثم استخدم مصطلح الصرف بعد ذلك.

والواقع أن المتأخرین منهم يجعلون الصرف والتصريف مصطلحين متراوفين، إذا أطلق أحدهما أريد به الآخر، أما المقدمون فكان كل مصطلح يعني شيئاً غير الآخر، فكان الصرف أعم والتصريف أخص، مما يدل على أن التصريف جزء من الصرف.

وكان سيبويه - ويعد كتابه أول أثرٍ لغوٍي كاملٍ يصل إلينا - استخدم مصطلح التصريف في أحد عناوين أبواب كتابه (١)، ولم يكن يعني به أكثر مما تعارف عليه بـ «مسائل التمرين أو التدريب» - كما أشار إلى ذلك الاسترابادي (٢)، وهذا ما يطلق عليه في الدرس اللغوي الحديث بـ «الصرف التعليمي» أو «المورفلوجيا التعليمية»، وهو - كما يقول الدكتور واقي - «يهم بدراسة القواعد المتصلة باشتقاق الكلمات وتصریفها وتغير أبنيتها، مجرد جمعها وترتيبها وتنسيقها، حتى يسهل تعلمها وتعلیمها ومراعاتها في الحديث والكتابة» (٣).

وكان التصريف في بداية الأمر مختلطًا بال نحو، بل كان جزءاً (قساً) من أجزاء النحو، بلا خلافٍ بين أهل هذه الصناعة - كما يقول الاستрабادي (٤)، ولم يتحقق

(١) الكتاب، ٢٤٢/٤.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، ٦/١، ٧.

(٣) علم اللغة، ص ٨.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب، ٦/١.

الاستقلال المنهجي له إلا على يد أبي عثمان المازني (٢٤٧ هـ) في كتابه (التصريف)*، فأصبح بهذا قسياً (مقابلاً) للنحو.

وعلى وجه الإجمال فمفهوم الصرف في البداية يتثل في أنه علم يعرف به أحوال الكلم العربية، إفراداً وإعراباً (تركياً)، وحيثما استقل أصبح مفهومه منحصر في أنه علم يعرف به صياغة الأبنية وأحوالها، وما يعرض لها مما ليس بإعراب ولا بناء (١).

وظل مصطلح التصريف هو السائد في أسماء المؤلفات الصرفية حتى أيامنا هذه، وذلك على النحو الذي نطالعه في القائمة التي وضعها أحد المعاصرين لتلك المؤلفات (٢)، وإن كنا نجد مصطلح الصرف في بعض مؤلفات الفترة المعاصرة، وفي مقررات مناهج التعليم.

واستمر مفهوم التصريف (الصرف) مقتضراً على مسائل التمرير وعلى التغيير الذي يلحق بالكلمة دون أن يدل على معنى طارئ فيها، حتى القرن الرابع الهجري، حيث اتخذ التصريف على يد ابن جني بعدها آخر، فلم يعد مفهومه منحصراً فيما تقدم، بل شمل التغيير الذي يراد به المعاني المفاداة - على حد تعبير ابن جني (٣)، وذلك ما يتفق والدراسات اللغوية الحديثة.

ومن القضايا المهمة التي طرحتها ابن جني صلة التصريف بالاشتقاق، فقد ذكر أن بينهما نسباً قريباً واتصالاً شديداً، مما قد يؤدي إلى تداخل مصطلحهما والخلط بينهما،

(*) من الأمور اللافتة للنظر أن أبو عثمان المازني لم يقم بتحديد مفهوم التصريف! - هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الحكم باستقلالية علم الصرف على يد المازني إنما هو بوصفه الكتاب الوحيد الذي وصلنا واطلعنا عليه، متضمناً الفصل بين علمي النحو والصرف، وإلا فهناك مؤلفات صرفية مستقلة سبقت تصريف المازني لكتها في حكم المفقود. ينظر: مناهج الصرفين ومذاهبهم في القرن الثالث والرابع من الهجرة، د. حسن هنداوي، ص ٦٤ فما بعدها.

(١) ينظر: تعليق محقق شرح شافية ابن الحاچب ٦١ (الخامس)، المغني في تصريف الأفعال، محمد عبدالخالق عظيم، ص ٣٠.

(٢) التعريف بالتصريف، د. علي أبو المكارم، ص ٣٠ - ٣٣.

(٣) التصريف الملوي، ابن جني، ص ٦. ولتفاصيل أكثر ينظر المبحث القيم الذي عقده الدكتور عبد الكريم مجاهد عن «الدلالة الصرفية» في كتابه: الدلالة اللغوية عند العرب، ص ١٨٣ - ١٩٤.

فالتصريف - عنده - وسبيطة بين النحو واللغة ، وهو أقرب إلى النحو منه إلى الاستيقاف ، أما الاستيقاف فهو أبعد في اللغة من التصريف (١) .

ثم تحدّد مفهوم التصريف منذ القرن السابع المجري على النحو الذي نجده عند ابن الحاجب ، وابن عصفور (٦٦٩ هـ) ، وابن مالك ، والاسترابادي (٦٨٨ هـ) ، ثم أبي حيان النحوي (٧٤٥ هـ) ، وابن هشام (٧٦١ هـ) ، والذي انحصر في التغيير الذي يجيء لغرضٍ معنويٍ أو لفظي (٢) .

أما في العصر الحاضر - وبالتحديد في فترته الأولى - فقد سارت مؤلفات التصريف وأفكاره على النهج الذي اتبّعه الأقدمون ، كـ هو ملموس عند الشيخ أحمد الحملاوي (١٩٣٢ هـ) ، والأستاذة محمد الطنطاوي ، ومحمد محبي الدين عبد الحميد ، وأحمد مصطفى المراغي ، وتفرق مؤلفات هؤلاء عما سبقها في طريقة عرض الأبواب الصرفية وترتيبها ، حيث تسم بطبع المرونة والتيسير .

وفي الفترة الأخرى من فترات هذا العصر نجد أن المفهوم لعلم الصرف طرأ عليه جدة في التناول ، وتوسيع في النظرة ، وهذا ما سيكون موضوع الحديث في الصفحات التالية .
يُعدُ الصرف عند اللغويين المعاصرين بمصر من أصحاب المنهج اللغوي الحديث أحد مستويات البحث اللغوي ، يتصل بالكلمة أو أحد أجزائها ، ويؤدي إلى خدمة العبارة والجملة ، واختلاف المعاني النحوية (٣) . وكما يلاحظ فإن هذا المفهوم يحتوي على ثلاثة جوانب: أولها قصر الدرس الصافي على الكلمة* ، وثانيها ما يؤديه من خدمة للعبارة والجملة ، والجانب الأخير شموله للتغيرات المعاني النحوية .

(١) المنصف ، ٣/١ - ٤ . ولمزيد من الإيضاح ينظر : مناهج الصرفين ومناهم ، ص ٤٨-٥١ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٩١-٩٣ ، المورفولوجيا بين النحو والتصريف ، د.عبدالمنعم الكاروري ، المجلة العربية للدراسات اللغوية ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ١٩٨٣، ص ٨٩-٩١ .

(٢) ينظر : في تصريف الأسماء ، د.عبدالرحمن شاهين ، ص ٢٣-٣٠ .

(٣) ينظر - على سبيل المثال - : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٨٥ ، المدخل إلى علم اللغة ، د.رمضان عبدالتواب ، ص ١٠ .

(*) تعددت مفاهيم اللغويين في القديم والحديث لتحديد ماهية الكلمة . لمعرفة ذلك ينظر : دلالة الألفاظ ، ص ٣٤ فما بعدها ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٥٨-٢٦٦ ، دور الكلمة في اللغة ، أولسان ، ترجمة / د.بشر ، ص ٤٣ فما بعدها ، الكلمة - دراسة لغوية ومعجمية ، د.حامسي خليل ، ص ١٣-٣٥ .

فاما قصره على الكلمة -أو بتعبيِّر أدق- بنية الكلمة فذلك مما يتفق القدماء معهم ، فهي موضوع علم الصرف باعتبارها وحدة مستقلة في ذاتها، أي حال إفرادها، بل إنها تُعد النواة التي تدور حولها الدراسات الصرفية. على أنه ينبغي الإشارة إلى أن كلاً من النحو والصرف يتخد من الكلمة مادةً للدراسة، ولكن الفرق يمكن بينهما في أن النحو يدرس علاقتها في السياق ، وما ينتج عن ذلك التركيب من ظواهر في نطاق الجمل ، فالنحو لا يهم بالكلمة المفردة إلا بوصفها عنصراً من جملة، أما الصرف فيدرسها في صورتها دون أن يكون له أدنى اعتبار بالعلاقات التي تجمعها مع غيرها في التركيب ، أما الكلمة ذاتها فهي مفهوم معجمي .

وإذا أردنا الدقة أكثر في تحديد مواطن التقاء القدماء بمعاصرينا في الجانب الأول من جوانب المفهوم الصرفي لدى المعاصرين قلنا : إنهم متتفقون على المادة الكلية لعلم الصرف ، ويختلفون في جزئيات هذه المادة ، فالقدماء يقسمون الكلمة إلى ثلاثة أقسام هي : الاسم ، والفعل ، والحرف ، ويتناولون الصرف عندهم الأسماء المعرفة ، والأفعال المتصرفة ، دون الحروف والأفعال الجامدة ، والأسماء المبنية والأجممية ، وأسماء الأصوات . وعلة ذلك -فيما يذكر ابن جني - أن الحروف مجهلة الأصل ولا يعرف لها استفاق ، ومثلها الأسماء المبنية وأسماء الأصوات ، والأفعال الجامدة وأسماء الأجممية ، فهي تلحق بالحروف في العلة المتقدمة^(١) ، وبتعبيِّر آخر إن هذه الأنواع تأخذ شكلاً ثابتاً لا تغيرُ فيه ولا تنوع . أما المعاصرون فلهم تقسيم آخر للكلمة سأذكره في ثانياً هذه الدراسة .

وأما ما يؤديه من خدمة العبارة والجملة فهذا يعني أن الصرف لا يعود أن يكون مدخلاً لدراسة النحو وتحليل قضاياه ، وقد كان هذا التصور من جملة مواطن الاختلاف بين القدماء والمعاصرين .

وأما شمول الصرف للتغيرات الدالة على معانٍ وظيفية فذلك - كما يقول الدكتور بشر - هو الجدير بتسميته صرفاً^(٢) ، وهذا يعني أن أيَّ تغيير في بنية الكلمة لا يؤدي إلى تغيير في المعنى ليس من الصرف في شيء ، وذلك يقودنا إلى مناقشة مباحث الصرف (أبوابه ومسائله) عند القدماء والمعاصرين .

(١) المنصف ، ٩-٧/١ .

(٢) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٩٧ .

فالقدماء جعلوها فيما يأتي : أبنية الأسماء والأفعال ، الإعلال والإيدال ، الزوائد (أحرف الزيادة) ، الحذف ، التغيير بالحركة والسكن ، الإدغام ، وبوجه عام هي كل تغيير يطأ على بنية الكلمة ، سواء أكان زيادةً أم حذفًا ، أم إعلالًا ، أم إيدالًا ، أم إدغاماً (١) . أما المعاصرُون فالامر يحتاج لتفصيلٍ ومزيدٍ لإيضاح . فأستاذنا الدكتور تمام يرى أن النظام الصرفي يقوم على دعائم أساسية ثلاثة هي :

(أ) مبنيُ التَّقْسِيمِ - وتشمل الأقسام السبعة للكلمة (الاسم ، الصفة ، الفعل ، الضمير ، الخالفة ، الظرف ، الأداة) (٢) .

(ب) مبنيُ التَّصْرِيفِ - وتشمل الشخص ، والعدد ، والنوع ، والتعيين .

(ج) طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية - وهي وجوه الارتباط بين المبني - ، وطائفة أخرى من القيم الخلافية - وهي وجوه الاختلاف بين هذه المبني - .

فأما المبني التقسيمية - وتعد حجر الزاوية في النظام الصرفي ، بل إنها وحدها صاحبة الصيغ الصرفية - فيعني بها مجموعة المعاني الصرفية التي يوجها ينقسم الكلام إلى أقسام ، فالاسم مبنيٌ ومعنىٌ أو وظيفته الصرفية العامة هي الدلالة على المسمى ، أو بعبارة أخرى الاسمية ، والصفة مبنيٌ والوصفية معنى ، والفعل مبنيٌ والفعالية معنى ... الخ .

وتقتصر المبني الصرفية على الاسم والصفة والفعل دون البقية ؛ ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه المبني عناصر ذات صيغٍ اشتتاقيّة ، كأنها مجالٌ للتوليد ، بعكس الضمير والخالفة والظرف والأداة ، فهي مبانيٌ لا صيغ لها ، ولا ترجع لأصولٍ اشتتاقيّة ، ولا توليد فيها ، ولكنها تدخل ضمن نطاق الصرف ؛ لأنها تدل على معانٍ وظيفية** صرفيةٍ عامّة . وهنا

(١) ينظر : التصريف الملوكي ، ٧-٦ .

(*) المبني : هو العنوان العام للجزء التحليلي الصرف . وقد يمتد ليشمل مبني الجمل . ينظر : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، د. فاضل مصطفى الساقي ، ص ٢٦٩ .

(٢) هذا التقسيم للكلمة لم يكن موضع اتفاقٍ بين اللغويين المعاصرين ، بل الخلف قائمٌ بينهم فيما يتصل بالتقسيم ذاته وسمياته - أيضاً - . ينظر : من أسرار اللغة ، ص ٢٨٢-٢٩٤ ، علم اللغة ، د. السعران ، ص ٣٧ ، ٣٨ ، ٢٥٨ ، إصلاح النحو العربي ، يعقوب عبدالنبي ، مجلة الأدب ، السنة العاشرة ، العدد السابع ، ١٩٦٥م ، ص ٤٠٩ ، قضية النحو والنحوة ، د. حسن عون ، مجلة المجلة ، العدد ١٥٨ ، السنة الرابعة عشرة ، ١٩٧٠م ، ص ١١-٩ .

(**) الوظيفة : هي المعنى الحصول من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو ==

يمكن موضع الاختلاف بين القدامي والدكتور تمام ، فالأقدمون يستبعدون من الصرف - كما تقدم - كل ما لم يعلم اشتقاءه كالحروف (الأدوات) ، والضمائر ، في حين أنها عند أستاذنا تندرج تحت مظلة الصرف .

وتحقق المبني التصريفية - أو كما يسميه «المطابقات» - عن طريق استخدام الملحقات المورفية ، سواء كانت سوابق (صدور) ، أو داخل (أحشاء) ، أو لواحق (أعجاز) ، أو بمعنى عام اللواحق والزوائد . وتمثل هذه الملحقات في الضمائر بأنواعها (متكلم ، مخاطب ، غيبة) ، وحرروف المضارعة (أنيت) ، ومورفيم الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والتعريف والتنكير ، والتوكيد ، والنسب ، وتعد هذه الملحقات وسائل شكلية (مباني) تعبر عن وظائف (معاني) صرفية .

وأما الدعامة الثالثة للنظام الصري فتضم مجموعة من العلاقات التي تربط إيجابياً بين مبني التقسم ومعانيه ، ومبني التصريف ومعانيه ، كـ تضم مجموعة أخرى من القيم الخلافية والمقابلات بين المبني والمبني ، والمعنى والمعنى ، كالتجدد مقابل الزيادة ، والتذكير مقابل التأنيث ، والاسم مقابل الفعل ، وتعتبر هذه المقابلات مركز النظام الصري ، وترتبط سلبياً بين مجموعة المبني ، أو مجموعة المعاني (١) .

ولعلنا نستنتج من جملة ما تقدم أن النظام الصري يتكون من مورفياتٍ ثلاثةٍ ، يعتمد أولها على الجذر مقويناً بالصيغة ، وثانيها لا يعتمد على ذلك ولكنه متصل بجانبٍ وظيفي (معنى صري عام) ، وثالثها لا وجود وظيفياً له ولكن الصيغة الصرفية تدل عليه عن طريق العلاقات الإيجابية أو المقابلات والقيم الخلافية (٢) .

ويدخل ضمن مباحث الصرف عند الدكتور تمام ظاهرتان لغوitan هما / الاستقاء والنبر، فالاستقاء نظر إليه الصرفيون - كما يذكر الدكتور تمام - من زاوية المعنى الوظيفي ومن زاوية التجدد والزيادة ، مما أدى إلى افتراض أصلٍ وفرع تقوم عليهما هذه الظاهرة ، وذلك

-- المنطقية على المستوى التحليلي أو التركيبية . وتنقسم الوظائف اللغوية إلى قسمين هما - وظائف صرفية ، ووظائف نحوية . ينظر : أقسام الكلام العربي ، ص ٢٠٣ - ٢١٣ . ولمعرفة المعاني الوظيفية لهذه المبني ينظر : اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ١٠٨ - ١٣٢ .

(١) ينظر : اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ٣٦-٣٥ ، ٨٢-٨٥ ، ١٣٣-١٦٢ .

(٢) ينظر : العربية وعلم اللغة البنائي ، ص ٢٣٥-٢٣٠ .

ما لا يتفق والدراسات اللغوية الحديثة . ووجه القول في مسألة الاستدراك - في رأي الدكتور تمام - أنه يقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات ، واشتراكها في شيء معين (١) . وهناك نقطة جديرة بالتنبيه وهي تلك الإشارة الخاطفة من الدكتور تمام إلى الفرق بين الاستدراك والتصريف ، حيث صرّح بأن الاستدراك يدور حول الأصول ، في حين أن التصريف يدور حول الأصول والزوائد معاً (٢) ، مما يعني أن التصريف أعم من الاستدراك .

وأما النبر - وقد سبق تحديد مفهومه ووظيفته - فيقصد به في النظام الصرفى نبر الكلمة المفردة ، أو بتعبير أدق نبر الصيغة المفردة ، ووظيفته الصرفية هي تقديم القيم الخلافية التي تفرق مع الكمية بين المعانى الصرفية (٣) .

أما الدكتور بشر فيرى أن مادة هذا العلم هي الوحدات الصرفية *Morphemes* ، سواء كانت كلمة قائمةً بذاتها أو جزءاً من كلمة ، لأن تكون في بدايتها أو وسطها أو نهايتها ، وتؤدي إلى تغييرات في المعانى النحوية (٤) ، وهذا يعني أن حقيقة هذا المستوى تتضح في الوحدة الصرفية التي تشتمل على الصورة اللفظية لها (الشكل أو المبنى) ومعناها الصرفى (الوظيفة) . ذلك هو المفهوم الإجمالي لمباحث الصرف عند الدكتور بشر ، وإذا أردنا تفصيل ما أجمل قلنا : إن أبواب الصرف عنده تمثل في الآتي : المستعقات ، تقسيم الكلمة إلى إسم و فعل ... الخ ، النظر إليها من حيث النوع والعدد والشخص ... ، تقسيم الفعل إلى أزمنته المختلفة ، والنظر إليه من حيث التعدي واللازم ، والصرف والجمود ، والبناء للمعلوم والجهول - أو ما يُعرف بـ « المغايرة بين الصيغ » - ، والتضيير ، والنسب ، والاستدراك . وجميع هذه المباحث تندرج ضمن تصريف الأسماء والأفعال - بصفة عامة - .

وفي هذا المقام اعتراض الدكتور بشر على أبواب وسائل متفرقة عالجها القدماء على أنها من الصرف وليس - في رأيه - من الصرف في شيء ، أو أنها منه ولكن بحثها لا يتفق والدرس اللغوي الحديث ، فمن ذلك : أوزان صيغ الأفعال ، أبنية صيغ جمع التكثير ،

(١) مناهج البحث في اللغة ، ص ٢١٧-٢١١ . وينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٦٦-١٧٠ .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفيّة ، ص ١١٩ (المامش) . وقد ألمح إلى هذا قبلًا السيوطي نقلًا عن بعض شراح التسهيل . المزهر ، ٣٥١/١ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٧٠-١٧٥ .

(٤) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٨٤-٨٥ .

صيغة (افتعل) وفروعها ، فعل الأمر من الثلاثي الأجوف ، الإعلال بالحذف والقلب ، باب الفعلين الأجوف والناقص ، همزة التأنيث وأصلها المنقلبة عنه (١) .

وتعليقه لما تقدم أن أوزان الفعل الثلاثي الستة « ليست ذات قيم صرفية تخدم الجملة أو العبارة ، ولكنها ذات قيم لفظية تفيد معرفتها معرفة ألفاظ اللغة على وجهها الصحيح » (٢) ، بالإضافة إلى خصوصيتها للسماع واختلاف اللهجات ، وذلك يعني أن هذه الأوزان تفيد المعجم أكثر من إفادتها النحو .

ويجيب الدكتور بشر عن اعتراض قد يرد في هذا المقام وهو أن هناك تغييرًا داخلياً يطرأ على صوائب هذه الأوزان بقوله : إن ذلك التغيير لا يتبعه تغييرٌ وظيفي في التركيب ، وإنما الذي يتغير هو القيمة النطقية لتلك الأوزان ، وهذا أقرب ما يكون اتصالاً بالمعجم ومن ثم اللغة منه إلى الصرف (٣) .

ومثل هذا يقال عن صيغ جموع التكسير وأبنيته ، إذ لا يترتب على استعمالها معانٍ نحوية معينة ، ويرى أن جموع التكسير - من حيث هو جم - حريٌّ بأن يُلحق بالباحث الصرفية ، على أن يدرس ضمن أنواع الجموع المعروفة (جم المذكر السالم ، جم المؤنث السالم) في مقابل الأفراد والتثنية ، ومراعاة قواعد المطابقة في العدد والنوع (٤) .

أما صيغة (افتعل) وفروعها فكان الأولى - في رأي الدكتور بشر - أن تعالج في ضوء مبدأ « تعدد الأنظمة » Polysystemic Principle ، الذي يقوم على النظر إلى هذه الصيغة بحالتها الراهنة ، واصفاً مابها من ظواهر دون إخضاعها لوزنٍ معين ، وبذا نأمن اللجوء إلى افتراض أصلٍ لهذه الصيغة ، كما يقوم على أساسٍ صوتية تتطلبها خصائص هذه الصيغة .

أما فعل الأمر من الثلاثي الأجوف نحو (قُل) فالاجدى عنده أن يعالج على أساسٍ صوتيٍ صرفيٍ Morphophonemic Analysis ، بعيداً عن افتراض أصلٍ لا واقع لغويًا له ، وأما باب الفعلين الأجوف والناقص فالأولى أن تم دراسته إما عن طريق المنهج الوصفي أو المنهج التأريخي .

(١) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٨٣-١٢٠ .

(٢) نفسه ، ص ١٠٢ .

(٣) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٠٢-١٠٤ .

(٤) نفسه ، ص ١٠٤-١٠٧ .

أما همزة التأنيث المنقلبة عن أصل نحو (صحراء) فينبعي - فيها يراه الدكتور بشر - أن تُطرح جميع المسائل التي من هذا النوع على كافة المستويات اللغوية : لاعتمادها على عمليات ذهنية عقية ، أساسها فكرة الأصول والروائد ، أو أن تعالج - بشيء من التساع - عن طريق المنهج التاريخي ، وأما الإعلال بالحذف فليس له مكان في المورفولوجيا المعاصرة؛ لأن قضية الحذف - بصورة عامة - لا يعترف بها الدرس اللغوي الحديث على كافة مستوياته (١) .

وهكذا نلاحظ مما تقدم أن الدكتور بشرًا يستبعد من الصرف كل تغيير في البنية لا يؤدي إلى تغيير في الدلالة ، فكل ماله علاقة بالقيم الصرفية (المعاني الصرفية) هو من الصرف ، وما ليس كذلك فليس كذلك ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فالصرف عنده ينبغي أن يوجه خدمة النحو وليس المعجم . الواقع أن هذه الأفكار نابعة من معطيات المنهج الوصفي في دراسة اللغة ، ذلك المنهج الذي يدعو - فيها يدعو إليه - إلى أن يكون الموضوع الأول والأخير للتحليل اللغوي - بكافة فروعه - هو المعنى ، يضاف إلى ذلك ضرورة النظر إلى مستوى الصرف والنحو نظرة اتصال وتكامل ، وفي الوقت نفسه نجد الدكتور بشرًا يستعين بالمنهج التاريخي في تفسير بعض الحقائق اللغوية .

تلك هي نظرة الدكتور بشر في مفهوم الصرف ، وموضوعاته ، وطرق معالجة قضيائاه ، ولنا وقفة عند بعض هذه الآراء ، فأبواب الصرف السبعة التي جعلها إطاراً لعلم الصرف مما يتفق مع القدماء بشأنه - بوجه عام - ، وإن كانت هناك مباحث ذكرها الأقدمون في علم النحو كتقسيم الكلمة ، ومبحث المطابقات . فتقسيم الكلمة مبحث ذكره القدماء في مقدمات مؤلفاتهم النحوية ، وحيث إن تلك التأليف كانت في بدء أمرها تختلط فيها مباحث النحو بالصرف ، وكان يُبدأ فيها بالنحو أولًا ثم الصرف آخرًا ، كان لابد من ذكر ذلك التقسيم في مبتدأ تلك المؤلفات ، وقد يقول قائل : إن هذا مقبول فيها لو بقيت تلك التأليف على ما هي عليه من خلط بين مباحث النحو والصرف ، لكن ذلك لم يستمر بل حدث في فترة من فترات التاريخ اللغوي فصل بين هذين المستويين واستقلالية كل مستوى بباحثه الخاصة ، وظل تقسيم الكلمة بعيداً عن مباحث الصرف !!

(١) ينظر في هذا كله : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٠٧ - ١١٩ ، دراسات في علم اللغة ، ق ١ ،

وللإجابة عن ذلك أقول : إن هذا المبحث من أساسيات الدراسات النحوية والصرفية، فهو مدخل شكلي في الدرس النحوي عند القدماء ، وذو وظيفة صرفية عامة عند المعاصرين ، ثم إن القدماء لم يروا في تقسيم الكلمة تغيراتٍ في البنية ولذا درسوها كأنها من النحو ، وشيء ثالث أنه معلوم بالضرورة أن الصرف يتصل بالأسماء والأفعال - بصفةٍ عامة - ومن فضول القول أن يذكر التقسيم في مباحث الصرف .

وأما مبحث المطابقات فهو من ضمن المباحث التي يلتقي في دراستها كل من النحو والصرف ، فالنحو يدرسها من خلال منظور الكلمة في علاقتها بما يسبقها أو يلحقها ، ويدرسها الصرف من خلال منظور الكلمة في ذاتها ، وهذا يدل على الارتباط التام بين هذين المستويين ، وصعوبة الفصل التام بينهما في بعض المباحث ، ولعل ذلك مادعا الدكتور محمود السعران إلى اعتبار المورفولوجيا قسماً من أقسام النحو ، ودراسة الفصائل النحوية* (Grammatical Categories) - أو ما يسميها الدكتور تمام مبني التصريف أو المطابقات - ضمن قضايا فرعى النحو : المورفولوجيا والنظم (التركيب) (١)، وشيء آخر أن الدكتور بشراً نفسه ذكر أن البحث في قوانين المطابقات من اهتمامات علم التركيب (النحو) (٢)، وكان قد ذكر - كما مر بنا - أن ذلك من اهتمامات علم الصرف ، يضاف إلى ما تقدم أن «فندريس» يعد الفصائل النحوية وتصنيفها عملاً من أعمال الصرف العام (٣) ، كما أن الدكتور عبد الرحيم لاميانيق من بقاء هذا المبحث ضمن الدرس النحوي (٤) ، وكل هذا يعني - فيما أرى - إمكانية دراسة مبحث المطابقات على المستويين اللغويين الصرفي والنحوي .

أما ما اقترحه الدكتور بشر من استبعاد أوزان الصيغ الفعلية من مباحث الصرف ، وخاصة الفعل الثلاثي فإني لا أتفق معه في ذلك ؛ فالتغيرات الداخلية التي تحدث في بعض

(*) الفصائل النحوية / هي تلك المعاني التي تؤديها مبني التصريف . ينظر : علم اللغة ، د.السعران، ص ٢٥٢ ، اللغة ، فندريس ، ص ١٢٥ .

(١) علم اللغة ، ص ٢٣٤ فما بعدها .

(٢) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٢٩ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٤٥ .

(٣) اللغة ، ص ١٢٦ .

(٤) فقه اللغة في الكتب العربية ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .

هذه الصيغة تؤدي معايناً وظيفية كالتعدية واللزوم ، والاسمية والعلمية... الخ (١) ، رغم وجود خلاف بين العلماء حول هل المعاني هذه مستفادة من الأوزان ذاتها أو من الأفعال الممثلة لها ؟ ، ومن جهة ثانية فإن بقاء هذه الأوزان في الصرف يُعد مدخلاً طبيعياً لباب الجرد والمزيد ، بحكم أنه الأصل في الأفعال ، ثم إن التغيرات الداخلية التي تطرأ على الأوزان إنما تتصل بضبط الصيغة ، وضبط الصيغة وإن كان قضية معجمية فهو ذو صلة وثيق بعلم الصرف .

وأما صيغ جموع التكسير فلابد من الإشارة إلى أن كثيراً من النحويين والصرفيين -فيما يذكر بعض المعاصرين- (٢) لم يتعرضوا كلياً جموع التكسير في مؤلفاتهم ، معللين ذلك بأن هذا الجماع يعود أمره للسماع وخاصة الثلاثي منه ، ومن ثم كان الأولى أن يذكر في كتب اللغة (من اللغة) ، وهذا يؤيد ماذهب إليه الدكتور بشر ، ويدل على أسبقية القدماء في التنبه لمثل هذا الأمر ، والذي أراه أن جموع التكسير من حيث البنية أقرب إلى اللغة لارتباطها بالسماع ، أما من حيث الدلالة فهي تفيد معنى صرفاً هو الجماع ، وأما من حيث السياق فهي نظام فرعي من الجموع يعامل معاملة المفرد والمتثنى .

أما القول بأن هذه الصيغ - بصفة عامة - لا تدل على معانٍ صرفية ، فذلك مما لا أتفق معه فيه ، فهي تدل على قيم صرفية كالقلة ، والكثرة ، والبالغة ، وهذه - فيها أحسب -

(١) ينظر : فقه اللغة في الكتب العربية ، ص ١٤٧ ، مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة ، د. مصطفى الناس ، ص ٨٦ ، الصيغة الثلاثية مجردة ومتعددة ، اشتقاقاً ودلالة ، د. ناصر حسين علي ، ص ١٢٢ فما بعدها ، أوزان الفعل ومعانٍها ، طه شلاش ، ص ٤١ فما بعدها.

(٢) ينظر : البيان في تصريف الأسماء ، أحمد كعيل ، ص ١٣٧ . وقد ذكر الدكتور محمد أبوالفتوح شريف أن جميع أبنية جموع التكسير ساعية لامتحان لقياس الدقيق فيها . ينظر : من قضايا جموع التكسير ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٢٤-٨٥/٤٦ . وما يبني التنبية إليه أن المجمع اللغوي بمصر أخذ بالقياس في جموع التكسير ، وأصدر مجموعة قرارات في ذلك . ينظر : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (٣) ، مجموعة القرارات العلمية ، ص ٤٤-٥٤ ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٣٤-٣٣/٥٢ ، كما أن الدكتور أنيس حاول أن يجعل أبواب الثلاثي الصحيح قياسية . من أسرار اللغة ، ص ٤٦ فما بعدها .

معانٍ صرفية مهمة (١) .

وأما وصفه بعض أصول الكلمات والصيغ بأنها أصول افتراضية متوهمة ، فذلك مما لا نقره عليه ، فقد أثبتت الدرس المقارن - كاسيني - أن هذه الصيغ أصولاً تأريخياً عرفتها بعض اللغات السامية ، ولذا فإن اللجوء إلى التأصيل - بوجه عام - لا خطأ فيه ؛ لأن الأصل يمثل علاقةً بين طائفةٍ من الفروع التي تختلف صورتها بحيث لا تخضع للإطراد إلا بواسطة التأصيل .

وأما ما ذكره من وجوب مراعاة الجانب الصوتي في معالجة مسائل الصرف فذلك مما يؤيده وندعوه إليه ، فكثير من تلك المسائل تعتمد على هذا الجانب اعتناداً كبيراً .

ونختتم هذا البحث برأي الدكتور أحمد كشك ، الذي يدعو إلى التوسيع في مجال الدرس الصافي لكي يشمل عموم أي تغيير يلحق بنية الكلمة بحيث تدرس كل صيغة تبني لها الوجود في منظمة اللغة (٢) ، وهذا يعني إمكانية أن تكون الحروف والأفعال الجامدة والأسماء المبنية مباحث صرفية .

ووجهة الدكتور كشك أن الحروف بإمكانها التصرف والاستفاق منها ، وكذلك الأفعال التي حكم بجمودها ، وأما الأسماء المبنية فإنها تصغر ، وتثنى وتجمع ، وتذكر وتؤنث ، وكل ذلك تغييرات في البنية توسيع البحث في المجال الصافي (٣) .

والواقع أن هذه الجذريات الدقيقة لم تكن خافيةً على القدماء والمعاصرين ، ولكنهم نظروا إليها على أنها من باب الشاذ أو النادر الذي لا يعول عليه ، ولذا أخرجوها من مباحث الصرف (٤) .

وأراني متفقاً مع ما ذهب إليه الدكتور كشك ، فتوسيع الدائرة في مباحث علم الصرف توسعًا قائماً على النظرة الدقيقة لكليات الصيغ الصافية وجزئياتها التي يتبعها الوجود في

(١) ينظر : معانٍ الأبنية في العربية ، د. فاضل السامرائي ، ص ١٤٨ - ١٧١ ، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص ١٤٧ ، الدلالة اللغوية عند العرب ، ص ١٩٣ .

(٢) فضايا صرفية ، د. أحمد كشك ، حوليات كلية دار العلوم ، العدد التاسع ، العام الجامعي ١٩٧٩/٧٨ ، ص ٥٣ - ٥٨ .

(٣) نفسه ، ص ٥٤-٥٨ . وللمزيد ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٧٨-١٧٩ .

(٤) ينظر : المنصف ، ٩-٧/١ ، دروس التصريف ، محمد محبي الدين عبدالحميد ، ص ٦ ، المغني في تصريف الأفعال ، ص ٣١ ، البيان في تصريف الأسماء ، ص ١٠ (المامش) .

النظام اللغوي ، ويخدم بنية الكلمة شكلاً ووظيفةً ، ويؤدي وظائف تركيبية تؤثر على شكل الجملة في التركيب النحوي ، كل ذلك يُعد جزءاً منها من مادة اللغة ، ويدخل ضمن نظامها الصرفي .

وهكذا يتضح لنا أن الاختلاف بين القدماء والمعاصرين في دراسة المستوى الصرفي إنما هو اختلاف حول مفهوم الصرف ، والتصور العام له ، ومباحته ، فعلم الصرف العربي لا يشمل شرائط الحديث اللغوي ذات المعنى ، وإنما يُعطي قطاعاً معيناً من هذه الشرائط التي تضم عدداً من الأصوات لا يقل بالفعل أو التقدير عن ثلاثة صوامت ، والتي تكون أساساً لصيغ ثانوية أخرى تشقق منها ، أو تكون هي ذاتها صيغاً فرعية لصيغة الأساس ، ولذا فإن هذه النظرة للصرف قد حصرت نفسها فيما يمكن تسميته بمحالى الاستدراك والتوليد ، وهو ما بعض مجالات البحث الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة (١) .

(١) ينظر : محاضرات في علم اللغة ، د. محمد سالم الجرج ، ألقاها على طلبة الدراسات العليا العربية (السنة المنهجية) بجامعة أم القرى ، عام ١٤٠٤هـ ، ص ٢ .

أخذ اللغويين المعاصرین

على الدراسات الصرفية القديمة

بتبع مؤلفات هؤلاء اللغويين ومقالاتهم تبين أن هذه المآخذ تتثل في الآتي:

أولاً - عدم إدراك الصرفيين القدماء للعلاقة العضوية بين الصرف والنحو . وقد نتج عن هذا عزل هذين المستويين أحدهما عن الآخر ، بحيث لم يعد الصرف في خدمة النحو باعتباره مقدمة ضرورية للمستوى النحوي ، والسبب الذي أوردهم هذا المسلك هو نظرتهم للصرف على أنه غاية في ذاته ، وليس وسيلة لخدمة النحو^(١) . وهذا صحيح ، فاللغويون القدماء - وإن جاءت دراستهم للنحو والصرف مختلطة بعضها - لم يكن ذلك يعني تنفيذهما كل حقيقة الارتباط المنهجي بين هذين المستويين ، والدرس اللغوي الحديث بكل مستوياته كل متكملاً ، يُفضي بعضه إلى بعض ، والفصل بين النحو والصرف لا يأتي إلا في نطاق علمي منهجي ضيق - كما ذكر ذلك اللغويون المعاصرون -^(٢) .

ثانياً - الرابط بين النظام الصوتي والكتابة العربية . وقد أدى هذا إلى التداخل بين ما هو خاص بالنطق وما هو متصل بالكتابة ، وعدم التمييز بين المكتوب والمنطوق ، أو بتعبير « فندريس » بين اللغة المكتوبة واللغة المتكلمة^(٣) .

ولا أريد في هذه العجالة التطرق لمشاكل الكتابة العربية ، فالحديث عنها متشعب ويضرب بنا في أعماق التاريخ ، وإنما أود الإشارة إلى أن القدماء أحسوا بما يعتور الكتابة

(١) ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٢٨ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٢٣-٢٤ ، ٣٠-٣٤ ، ٨٤-٨٧ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٩ .

(٢) هناك حالتان يفصل فيها بين النحو والصرف هما - عند البحث العلمي والدراسة على مستوى التخصص ، وعند التعريف بالعلم وتحديد ميادينه ومباحته . ينظر : اللغة العربية معناها ومتناها ، ص ٣٧-٣٨ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٣٢ .

(٣) اللغة ، ص ٤٠٤ . وينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ١٠ ، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ، د.عبدالمجيد عابدين ، ص ١٣٦-١٤٠ ، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، د.الطيب البكوش ، ص ٢٠-٢٥ ، اللهجات وأسلوب دراستها ، د.أنيس فريحة ، ص ٦٨ .

العربية من نقص ، وحاولوا عبر التاريخ الطويل سد هذا الخلل ، وتواصلت المحاولات حتى عصرنا الحاضر الذي ظهرت فيه دعوات لتبسيير الكتابة وإصلاح الخط العربي ، وقدمنا اقتراحات عديدة بهذا الشأن ، وقامت مجادلات ومناقشات بين المؤيدین لهذا التيسير والمعارضین له ، وبخاصة تلك الدعوة التي ظهرت لاستبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية (١) .

إن مشكلة الكتابة - بصفة عامة - لا تقتصر على العربية وحدها ، بل تشارکها - كما يذكر « فندریس » - أكثر لغات العالم (٢) ، فما من لغة بشرية إلا وهي تعاني من هذا الشيء إن قليلاً أو كثيراً .

وتنطوي مشكلة الكتابة العربية على احتفائها بالصومات وإثبات الرموز الصوتية لها دون الصوائت ، وهذا الجانب لا يختص العربية فحسب ، بل يشمل اللغات السامية الأخرى (٣) ، فالشخص حينما يتكلم ينطق بأصواتٍ تعجز الكتابة العادلة (الإملائية) عن تسجيلها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هذا النوع من الكتابة عاجز - أيضاً - عن تسجيل عناصر أدائية لغوية لها تأثير دلالي على الحدث اللغوي ، كالنبر والتغيم ، ولذلك اضطر الباحثون المعاصرون للتعامل مع هذه المشكلة إلى استخدام رموز صوتية للكتابة العربية ممثلة للصومات والصوائت معاً ، وانقسموا إزاء ذلك طوائف ثلاثة : الأولى دعت إلى استخدام الحروف اللاتينية ، مع إضافة بعض حروف الأبجدية العربية محل الأصوات التي لا توجد في اللاتينية . وتزعم هذه الطائفة عبدالعزيز فهمي ، وأيده في كل من سلامة موسى ،

(١) لمزيد من التفاصيل ينظر : تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر ، د. نفوسه زكريا سعيد ، ص ٢٠٧-٢٢٣ ، التقرير النهائي عن تجربة تيسير الكتابة العربية وملحقاته ، إعداد / الدكتور عبدالعزيز القوصي وأخرين ، ص ٢٧-١٩ ، حاضر اللغة العربية في الشام ، سعيد الأفغاني ، ص ١٧٥-١٩٠ .

(٢) اللغة ، ص ٤٠٥ . وينظر : علم اللغة ، د. السعران ، ص ١٢٣-١٢٤ ، اللغة بين القومية والعالمية ، د. إبراهيم أنيس ، ص ٣٢٠-٣٢٣ .

(٣) ينظر : علم اللغة ، د. وافي ، ص ٢٧٥ ، دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٦٤ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٣٤ فما بعدها .

وعثمان صبري (١) ، ولم يلق هذا المشروع الخطير أذناً صاغيةً ، بل جوبه بالنقد والاعتراض الشديدين ، وكان مصيره - بحمدِ الله - عدم النجاح (٢) .

أما الطائفة الثانية فقد اعتمدت في تحليلها اللغوي على الرموز الصوتية الاستشرافية الخالصة ، بحججة أنها رموز صوتية دولية تطبقها كل اللغات الحية ، ومن هؤلاء الدكتور عبدالصبور شاهين (٣) ، إلا أن هناك فئة اعتمدت على الرموز الصوتية الدولية التي وضعتها الجمعية الدولية للصوتيات بفرنسا ، وهؤلاء يمثلون الكثرة ، ومن سار على هذا النهج كل من الدكتور عبد الرحمن أيوب ، والدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتورة تغريد عنبر ، والدكتور أحمد كشك (٤) ، وهي رموز تعتمد على اللغة اللاتينية .

(١) ينظر على الترتيب : البلاغة العصرية واللغة العربية، ص ١٤١-١٣٧، نحو أبجدية جديدة، ص ٢٨٩ فما بعدها . وقد سار على هذا النهج الدكتور أنيس فريحة، وسعيد عقل . وما تجدر الإشارة إليه - وهذا للحقيقة والتاريخ - أن أستاذنا الدكتور تمام حسان كان قد تمحّس لمشروع عبدالعزيز فهمي ، ونشر ذلك في كتابه : اللغة بين المعيارية والوصفيّة ، ص ١٤٨ - ١٥١ . وحيثما ناقشه في الأمر أخبرني أن ذلك كان من هفوات الصبا ، وقد أصبح الآن في ذمة التاريخ ، وذكر لي أنه سيراعي ذلك في طبعة قادمة لهذا الكتاب - إن شاء الله - .

(٢) قدم عبدالعزيز فهمي اقتراحًا للمجمع عام ١٩٤١م ، ينص فيه على وضع طريقة لرسم الكتابة العربية ، وفي عام ١٩٤٣م اقترح استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية ، ثم اقترح عام ١٩٤٤م اتخاذ الحروف اللاتينية لرسم الكتابة العربية ، وطبع اقتراحه هذا بالطبعة الأميرية ، ونُقِدَت نسخه ، ثم طبع في كتاب أسماء : الحروف اللاتينية لكتابة العربية ، وصدر في أغسطس ١٩٤٤م . ومن رد عليه الشيخ أحمد محمد شاكر في كتابه : الشرع واللغة ، الذي أصدره عام ١٩٤٤م ، والعقاد في : أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ، ص ٤٢-٣٧ ، وعباس حسن في : اللغة والنحو بين القدم وال الحديث ، ص ٢٦٦-٢٧٦ .

(٣) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ١٤ ، ٣٧ . وقد استخدم « برجشتراسر » الرموز اللاتينية مضيفاً إليها رموزاً استخدامها المستشرقون لأداء الحروف السامية خاصة . التطور النحوي ، ص ٢٠-٢٢ ، أما « هنري فليش » فقد استخدم الرموز الفرنسية . العربية الفصحى ، ص ٣٣ .

(٤) ينظر على الترتيب : محاضرات في اللغة ، ص ١١٥-١٢١ ، دراسة الصوت اللغوي، ص ٥٣-٧٣ . دراسات صوتية ، ص ٥٩-٦٣ ، ٣١٥-٣١٧ ، من وظائف الصوت اللغوي ، ص ٢٨-٢٩ .

وأما الطائفة الثالثة فقد دعت إلى قيام العلماء المختصين في الدراسات الصوتية واللغوية - بوجه عام - بإيجاد رموز صوتية مستقلة ، تصلح للتطبيق على اللغة العربية وعلى سواها من اللغات ، وتنبأ بالغرض الذي من أجله أوجدت ، ومن هؤلاء المرحوم الدكتور علي وافي، والمرحوم الدكتور السعران ، والدكتور بشر (١) .

ولابد من التنبيه إلى أن الأبجدية تأخذ نظالمين رئيسين لها : أحدهما حروف الهجاء (الأبجدية الحرفية) وهو ما يسميه « سوسيير » النظام الإيديوغرافي ، والآخر أصوات الهجاء (الأبجدية الصوتية) وهو ما يسميه « سوسيير » النظام الصوتي (٢) ، ولكل منها رموز خاصة بها ، وما اقترح عبدالعزيز فهمي ومن شايعه إلا من قبيل رموز حروف الهجاء (الكتابة العادية) ، أما بقية المقترنات فهي خاصة بالرموز الصوتية ، وهي من اختصاص اللغويين، وتستخدم لأغراض الوصف والتحليل .

ونظراً لأهمية المشكلة فقد كان من ضمن توصيات أعضاء الملتقى الرابع الذي نظمه مركز الأبحاث والدراسات الاقتصادية بالجامعة التونسية سنة ١٩٨١ م ، أن تُوجه الاهتمامات لمشكلة كتابة الرموز الصوتية بالأحرف العربية (٣) .

والأمر الحير حقاً أني لم أجده - فيما اطلعت عليه - أحداً من اللغويين المعاصرين في مصر قام بوضع أبجدية صوتية خاصة بالعربية ، عدا محاولة الدكتور عبد الرحمن أيوب التي قدمها سنة ١٩٦٢ م بعنوان « رموز عربية للكتابة الصوتية » (٤) ، والتي وصفها الدكتور سعد

(١) ينظر على الترتيب : علم اللغة ، ص ٤١ ، علم اللغة ، ص ١٣١ ، الأصوات ، ص ١٨٠-١٨٣ ، دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٨٤ .

(٢) دروس في الألسنية العامة ، ص ٥١ ، ٥٢ . وهناك كتابة صوتية أخرى تعتمد على الرموز الصوتية الدولية ، مع إضافة رموز أخرى مساعدة ، وهذه متصلة باللهجات ودراستها ، وقد كان ذلك لأن نظام الرموز الصوتية الدولية لا يستطيع منها بلغ من الدقة أن يصور الخصائص اللهجية - كما يقول « فنديرس » - اللغة ، ص ٤٠٧ . وللمزيد ينظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٧٣ (المأوش) .

(٣) اللسانيات في خدمة اللغة العربية ، عدد رقم (٥) ١٩٨٣ م ، ص ٤٠٥ .

(٤) ألقى هذه المحاضرة بقاعة البحث العلمي بكلية دار العلوم ، ونشرها في كتابه : محاضرات في اللغة ، ص ١١٥-١٢١ .

مصلوح بأنها أكثر نضجاً بالوفاء بالشروط الواجب توافرها في الأبجدية الصوتية الأكاديمية (١) .

وقد أسمى بعض اللغويين المعاصرين في وضع رموز صوتية عربية ممحضة ، جاءت على هيئة اجتهادات خاصة ، ومقترحات مقدمة للتدارس والنقاش ، وبلغت - فيما عثرت عليه - ثلاث محاولات ، صدر أولاهما عن الدكتور رضوان القضاياني (سوريا) ، والثانية عن الدكتور إبراهيم السويل (السعودية) ، والأخيرة عن الدكتور حسام النعيمي (العراق) (٢) ، ولم تجد هذه المحاولات حتى هذه اللحظة من يقيّمها ، ويكشف عن جدوى استخدامها في التحليل اللغوي ! ، والأمل معقود على القيمين على الدراسات اللغوية المعاصرة - وهم بحمد الله كثُر وذُوو كفاءة وبصيرة - في أن يرفعوا عن العربية إصراً كبيراً : حفاظاً على هويتنا ، فالأبجدية العربية - بشهادة كثيرين - من أوفي النظم الكتابية ، وإن كان ينقصها بعض أشياء - شأن كل اللغات في هذا الجانب - فليس ذلك بكافي لأن نهجرها إلى رموز غريبة تنقل كاهلها أكثر مما تخفف عنها ، وتعسر على أبنائهما أكثر مما تيسر .

وبالعودة إلى ذلك المأخذ المتقدم أقول : إن المنهج اللغوي الحديث يعد اللغة منطقية قبل أن تكون مكتوبة ، ومن ثم فإن قواعد اللغة تصاغ حسب مايسع من أصوات اللغة لا حسب ما يفترض وجوده فيها (٣) ، ولذا كانت الكتابة الصوتية Phonetic Transcription - أو مايسماها الدكتور وفي « الكتابة السمعية » (٤) - برموزها المقترحة هي الحل الأنفع لتسجيل جميع العناصر النطقية تسجيلاً كتابياً دقيقاً ، وتمثيل الأصوات المنطقية تمثيلاً صادقاً ، مما ينعكس أثره على التحليل اللغوي ، والصرف بوجهٍ خاص .

(١) دراسة السمع والكلام ، ص ١٩٦ .

(٢) ينظر : اللغة العربية والكتابة الصوتية ، د. رضوان القضاياني ، مجلة الموقف الأدبي ، العدد ١٤٠ ، ١٩٨٢م ، ص ٣٧-٢٣ ، نحو ألبائية صوتية عربية موحدة : اقتراح لعلماء الصوتيات العرب ، د. عبدالعزيز إبراهيم السويل ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، المجلد الثالث عشر ، العدد الأول ، ١٩٨٦م ، ص ٢٢٧-٢٦٤ ، الكتابة الصوتية ، د. حسام النعيمي ، مجلة المورد ، المجلد السادس عشر ، العدد الأول ، ١٩٨٧م ، ص ٥-٢٧ .

(٣) تطور الدراسات اللغوية ، د. محمد محمود غالى ، مجلة المجلة ، السنة ٩ ، العدد ١٠٥ ، ١٩٦٥م ، ص ٣٧ .
وينظر : اللهجات وأسلوب دراستها ، ص ٦٨ .

(٤) علم اللغة ، ص ٤١ .

ثالثاً - عدم الربط بين الصرف وعلم الأصوات . وهذا المأخذ قال به كثير من اللغويين المعاصرين (١) ، وقد أصبح في حكم البداهة القول بأهمية علم الأصوات لل المستوى الصرفي ، بل إنه لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات - كما يقول « فيirth » - (٢) . وفي ضوء هذا الارتباط الوثيق بين هذين المستويين فإن أي دراسة صرفية تهمل هذه الحقيقة يمحكم عليها بالنقض الحال ، والنتائج غير الدقيقة ، ونظرةً عجلت على مسائل الإعلال والإبدال والإدغام والإملاء تقفنا على إدراك تلك الحقيقة ، وإذا كان القدماء قد فطنوا لأهمية علم الأصوات من حيث هو علم قائم بذاته - وهذا أمر لا مرأء فيه - فإنهم لم يوظفوه لخدمة الصرف .

أما المعاصرون سواء كانوا من مصر أو من بقية أقطار الوطن العربي فقد أدرك كثير منهم أهمية هذا الجانب ، وقادت دعوات لمعالجة قضايا الصرف من خلال المنظور الصوتي (٣) ، ليس هذا فحسب بل جاءت مؤلفاتهم وأبحاثهم على هدى من ذلك الإدراك . رابعاً - البعد عن الواقع اللغوي . ويتبين هذا - كما يراه أصحاب هذا المأخذ - من خلال التعليقات الصحفية القائمة على الافتراضات والتوجهات (٤) ، والسبب في ذلك إيمانهم بفكرة الأصل ، وهي فكرة أخذت حيزاً كبيراً من الدرس اللغوي بكافة مستوياته . الواقع أن هذا المأخذ بالرغم من صحته في بعض الجوانب فإن القدماء حينما أصلوا الأصول إنما كان ذلك بحثاً عن اطراد النظام اللغوي ، فلولا التأصيل ل كانت اللغة فوضى وحشداً من الواقع المفردة التي لا ترقى إلى مرتبة الظواهر .

(١) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٢٤ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٩ ، إصلاح النحو العربي ، يعقوب عبدالنبي ، مجلة الأدب ، السنة العاشرة ، العدد الخامس ، ١٩٦٥ م ، ص ٢٧٨ ، ٢٨٣ .

(٢) نقاً عن : الأصوات ، د.بشر ، ص ١٨٥ .

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ٣٧-٣٨ ، دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٤٣ ، ق ٢ ، ص ٢٤ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٤٧ ، علم الصوتيات ، ص ٤٦ .

(٤) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٨٣ ، ١٠٧ ، فابعدها ، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص ١٥٤-١٥٥ ، أصول علوم اللغة ، د.محمد كامل حسين ، مؤتمر مجمع اللغة العربية ، الدورة السادسة والعشرون ، ١٩٥٩-١٩٦٠ م (مجموعة البحوث والمحاضرات) ، ص ١٦٩ .

خامساً - صناعة التصريف . والمقصود بها التزييد والتطويل عند التحليل الصرفي للمراحل اللغوية التي مرت بها الكلمة أو الصيغة حتى وصلت إلى ما هي عليه (١) . تلك هي أهم المآخذ التي أوردها اللغويون المعاصرون في مصر على الدراسات الصرفية القديمة ، وهناك مآخذ أخرى أوردها الدكتور محمد كامل حسين (٢) ، لكنها - في رأيي - لاترقى لدرجة الإثبات والمناقشة في هذا المقام .

إن ما تقدم من مآخذ وهناتٍ لا يتسنى للباحث المنصف سوى تقبل كثير منها ، وإن كان لا يعدم تبريراً يدفع تهمة القصور الموجه للدرس الصرفي العربي ، المتمثل في المناخ السائد الذي كان مهيئاً على الدراسات العربية - بصفة عامةٍ - ، ذلك المناخ الذي أجأَ علماء العربية إلى التأثر به والسير على نهجه .

(١) إصلاح النحو العربي ، يعقوب عبدالنبي ، مجلة الأدب ، السنة العاشرة ، العدد الثالث ، ١٩٦٥ م، ص ١٦٠-١٦١ .

(٢) تتمثل هذه المآخذ في : ردّهم كل كلمة إلى أصلٍ ثلاثي (فعل) ، والتقطيم الضيق لتصريف الأفعال ، والعنایة بتحليل بناء الكلمة أكثر من عنايتها بالمعنى التي يدل عليها البناء . النحو المعقول ، مجلة مجتمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٣٥/٢٧ .

قضايا صرفية

تنوعت قضايا الصرف عند اللغويين المعاصرین بتنوع مباحثه ومسائله ، ومن هنا تأتي الصعوبة في تتبع هذه القضايا ومحاوله حصرها ، وعليه فسأكتفي في هذا المقام بإلقاء الضوء على قضيتين صرفيتين أحسب أنها يمثلان أهميةً في دراسة المستوى الصرفى ، وهما الوزن الصرفى والوزن المقطعي ، والجذور اللغوية .

الوزن* الصرفى والوزن المقطعي

وضع الصرفيون القدامى معياراً لهيئة الكلمة حال كونها ثابتةً أو متغيرة ، وأسموا ذلك «الميزان الصرفى» أو «التمثيل الصوتي» ، وَعَدَ ذلك أساساً من أساسيات دراسة علم الصرف .

وهناك مصطلحات ثلاث ترد في هذا المقام هي - الميزان ، الصيغة ، البنية ، وقد استخدمها بعض القدامى والمعاصرین على أنها متراوفة (١) . ويفرق بعض المعاصرین بين هذه المصطلحات ، فالميزان مبني صوتي يخضع للتغيرات الطارئة على هيئة الكلمة ، أما الصيغة فبني صرفي يمثل الكلمة في صورتها الصحيحة التي هي عليها ، وهذا يعني أن الميزان (الوزن) يتتأثر بعوامل التغيير ، على حين أن الصيغة تبقى بعيدةً عن التأثير ، فثلاً الفعل (وَعَدَ) صيغته (فَعَلَ) ، وزنه (فَعَلَ) - أيضاً - ، هذا في الماضي ، أما في المضارع فصيغته (يَفْعِلُ) ، وزنه (يَعْلَمُ) ، وفي الأمر صيغته (إِفْعِلَ) وزنه (عَلَمَ) ، على النحو الذي يُصوّرُه الشكل التالي :

(*) الوزن مصدر ، والميزان اسم بمعنى واحد . قال تعالى : ﴿والوزن يومئذ الحق فن نقلت موازينه فأولئك هم المفلحون﴾ الأعراف ، آية ٨ ، وقال : ﴿ وأنهموا الوزن بالقسط ولا خسروا الميزان﴾ الرحمن ، آية ٩ . وقد يوضع أحدهما مكان الآخر . اللسان ، ٣٣٨/١٧ (وزن) .

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، ٢/١ ، العربية الفصحى ، هنري فليش ، ص ٥٧ ، من صيغ العربية وأوزانها «أفعال» ، عبدالحليم عبدالباسط المرصفي ، ص ١٦ .

وزنه	صيغته	ال فعل
فعَل	فعَل	وَعَدْ (ماضي)
يَعْلُ	يَفْعِلُ	يَعْدُ (مضارع)
عِلْ	إِفْعِلْ	عِدْ (أمر)

أما البنية فهي مجموع الصوات والصوائف التي تتكون منها الكلمة . ولعله يلاحظ توافق مفهوم الصيغة مع البنية ، إلا أن البنية أخص ، والصيغة أعم ، وبينهما - كما يقول المناطقة - عموم وخصوص وجهي ، بمعنى أنها يتلقان في بعض الأوجه ، وينفرد كل منها بميزة لا تتوافر في الآخر (١) .

وبصفة عامة اختار القدماء ميزاناً يزنون به الكلمات العربية ، مكوناً من ثلاثة أحرف هي الفاء والعين واللام ، والسؤال الذي يتबادر إلى الذهن - لم كان الأمر كذلك ؟ والجواب عنه يتمثل في مسارين : الأول - أن الصرفيين نظروا في الأبنية التي تدرج ضمن مباحث هذا العلم فوجدوها لا تقل عن ثلاثة أحرف في الأغلب الأعم (٢) ، وهذه النظرة تقودنا إلى مناقشة قضية مهمة في الدرس اللغوي وهي فكرة الجذور اللغوية ، وسوف أعود إليها بعد تتمة ما نحن بصدده ، وأما المسار الآخر فقد تعددت فيه آراء القدماء ، فمن قائل : إن الذي يطرد فيه التغيير ويكثر إنما هو الفعل والأسماء المتصلة به ، وقائل : كي يأخذوا من كل مخرج حرفاً ، فالفاء للشقة ، والعين للحلق ، واللام للقسم ، وثالث يذكر أن « فعل » يصدق على أفعال الجوارح وأفعال القلوب بخلاف غيرها ، ورابع يقول : لاشراكه بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها ... الخ (٣) .

(١) ينظر : اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ١٤٤-١٤٥ ، مدخل إلى دراسة الصرف العربي ، ص ٢١-٣٠ ، من صيغ العربية وأوزانها « أ فعل » ، ص ١١-١٨ ، المنح الصوتي للبنية العربية ، ص ٤٦ .

(٢) هم الموامع ، للسيوطى ، ٦/٢٣٢ .

(٣) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، ١/١٢-١٣ ، من صيغ العربية وأوزانها « أ فعل » ، ==

وبالعودة إلى قضيتنا الأولى وهي الوزن الصري والوزن المقطعي أقول : إن الميزان الصري - كما يتبيّن من تلك الأوزان التي وضعها القدماء للصيغ - إما أن يكون مطابقاً للواقع اللغوي ، كما في وزن (كتب) (فَعَلَ) ، أو غير مطابق له ، كما في وزن (قال) (فَعَلَ) - أيضاً - ، أما الميزان المقطعي - أو كما يسميه الدكتور عبدالصبور شاهين «الوزن الإيقاعي» (١) ، ويسميه الدكتور أحمد كشك «الوزن الصري الصوتي» (٢) - الذي يعتمد فيه أساساً على المقطع الصوتي ، أو النظام المقطعي بوجه عام ، فإنه لا يأتي إلا متفقاً مع الواقع الاستعمالي للغة .

وقد أولى بعض اللغويين المعاصرين بمصر الميزان المقطعي عناءً خاصةً في الدرس الصري : إيماناً منهم بالعلاقة الوثيقة بين الصرف والنظام المقطعي .

ويتضح الفرق بين الوزنين : الصري والمقطعي في أن الأول يأخذ بعين الاعتبار أصوات الكلمة وما يقابلها في الوزن ، ونوع حركاتها ومقابلتها في الوزن ، فثلاً (كَتِبَ) على وزن (فَعَلَ) ، الكاف في مقابل الفاء ، والتاء في مقابل العين ، والباء في مقابل اللام ، وضمة الكاف مقابل ضمة الفاء ، وكسرة التاء مقابل كسرة العين ، وفتحة الباء مقابل فتحة اللام ، أما الوزن المقطعي فإنه لا يُؤول على تلك المقابلات ، وإنما يُؤول على نوع المقطع ، فالكلمة السابقة (كَتِبَ) توزن مقطعيًا على النحو التالي (ك ^م / ت = / ب =) أي / ص ح + ص ح + ص ح) فالكلمة مكونة من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة ، ولعلك تلاحظ أن الوزن المقطعي روّعي فيه مقابلة المقطع القصير المفتوح بأخر مثله ، بمعنى أنه يراعي فيه حجم (كمة) الحركة لا نوعها .

= ص ١٤-١٥ ، الصيغ الثلاثية ، ص ١٣٢-١٣٣ . وقد ذكر «فليش» أن اللغويين الأوروبيين (المستشرقين) يختارون - غالباً - الأصل (ق ت ل) : تحاشياً لصعوبة النطق بالعين ، وتقادياً لاحتمال التشابه في التسجيل بين صوري العين والممزة ! ، العربية الفصحى ، ص ٥٧ ، كما ذكر الدكتور محمد عبدالصمد زعيمه أن بعضهم يستبدل بالميزان العربي ميزاناً آخر هو (ق ب ر) : «لكي يتمكّنوا من تمثيل بنية الكلمة بما تتضمّن من سكون وتشديد؛ لأن العين حلقة ، وهي لاتقبل السكون والتشديد في بعض اللغات السامية» . دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٥١.

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٤٩ .

(٢) من وظائف الصوت اللغوي ، ص ٤٠ .

ومن الفروق بينهما - أيضاً - أن الوزن الصري من عمل الصرفيين ، أي أنه خاضع لنظرتهم في مباحث الصرف ، فهو مقصور على وزن الأسماء المعرفة والأفعال المتصرفة ، دون الأسماء المبنية والمحروف والأفعال الجامدة ، حيث لا علاقة له بها ، بعكس الوزن المقطعي فهو يزن كل بنية ترد في اللغة سواء كانت مندرجة ضمن موضوعات الصرف ومسائله أم لم تكن . ويضاف إلى ما تقدم أن الوزن الصري يمثل أصل الكلمة فيه أهمية بالغة ، على حين أن الوزن المقطعي يتعامل مع البنية السطحية للكلمة ، أي ما هو موجود فيها بالفعل لا ما هو مفترض كامن خلفها . وأخر هذه الفروق أن الوزن الصري خاص بالعربية ويقتصر عليها وحدها ، أما الوزن المقطعي فهو وزن عام يشمل العربية وغيرها من اللغات (١) .

والواقع أن بعض القدماء قد أشاروا إليه إشارات خاطفة ، وذلك على النحو الذي نتبينه فيما ذكره عبدالقاهر الجرجاني من أن وزن (قال) هو (فال) (٢) ، وما ذكره الاسترابادي من أن وزن (اضطراب) هو (افتعل) ، و (فحصّط) (فَعَلْطَ) ، و (هَرَاق) (هَفَعَلْ) (٣) ، فهذه الأوزان إنما هي أوزان مقطعة وليس صرفية .

ونخلص من هذا إلى أن الوزن المقطعي المقترن يلغى فكرة البحث عن أصل الكلمة ، ويزن ما هو أعممه على الصورة التي تبدو بها ، ومن ناحية أخرى فإنه يتخلص من نظام الكتابة الذي يعتمد على تسجيل المسموع دون المنطوق ، ويجعل التحليل اللغوي قائماً على المنطوق لا على المكتوب ، وذلك ما يهيئ له توافقاً مع الواقع الاستعمال ، واتفاقاً مع الصورة الحقيقة لسلوك اللغة ، وكل ذلك يحقق له عنصر الدقة ، والكشف الفعلي عن نظام البنية الصري ، وتسجيل جميع ما يطرأ عليها من تغيرات .

وغني عن القول : إن هذه النظرة هي مما يدعو إليه المنهج الوصفي الذي يهتم بالعنصر الحي لمادة اللغة سواءً كان ذلك في صورة منطوق أم ما هو كائن بالفعل ، غير أن هناك من اللغويين المعاصرين بمصر من يعارض على هذا الاقتراح ، واصفاً إياه بأنه مجرد محاكاة آلية

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٤٩-٥٠ ، من وظائف الصوت اللغوي ، ص ٢٥-٤٠.

(٢) أورد ذلك الاسترابادي في شرح شافية ابن الحاجب ، ١٨/١ ، وجاء في شرح الإيضاح للجرجاني أن وزن (قلت) هو (فلت) ، نقاً عن الدكتور ناصر حسين علي في : الصيغ الثلاثية ، ص ١٣٧ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ، ١٨/١ . وينظر : من وظائف الصوت اللغوي ، ص ٢٤ .

للمنطق لا يمتاز بها أصل من أصل ، ويرى أن الميزان الصرفي الذي يعتمد على المكتوب يُعرف به المذوف والأصيل والزائد (١) .

الجذور اللغوية

طُرحت قضية الأصول اللغوية وهل هي ثنائية أم ثلاثة في العصر الحاضر لدى اللغويين اللبنانيين من أمثال أحمد فارس الشدياق (١٨٧٨م) ، وجورجي زيدان (١٩١٤م) ، والشيخ أحمد رضا (١٩٥٣م) ، والشيخ عبدالله العلالي ، وشاركتهم في ذلك اللغويون العراقيون ، كالأب انستاس الكرملي (١٩٤٧م) ، والأب مرمرجي الدومنكي (١٩٦٣م) ، وهؤلاء جميعاً يميلون إلى القول بثنائية الألفاظ العربية في أصل وضعها ، وأن ماجاء منها ثلاثةً فيعود إلى أصل ثانٍ (٢) .

أما علماء الساميات من الأوربيين فيذهب أكثرهم إلى القول بثلاثية أصول الكلمات العربية ، اعتماداً على مقارنة العربية بشقيقاتها من اللغات السامية الأخرى (٣) .

وياستعراض آراء اللغويين المعاصرين في مصر نجد أن كثيراً منهم يؤيد القول بالأصل الثلاثي ، إما على سبيل الجزم المطلق أو على سبيل الأعم الأغلب (٤) ، بيد أنني أود قبل مواصلة هذا العرض الوقوف عند رأيين استرعايا انتباхи في هذه القضية ، أحدهما للأستاذ عبدالله أمين ، والآخر للدكتور السيد يعقوب بكر .

(١) دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة ، د. سعد مصلوح ، ص ٢٢١ .

(٢) ينظر : الجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي ، د. رياض قاسم ، ٧٨/٢ فابعدها ، الصيغ الثلاثية ، ص ٦١ فابعدها ، الصيغ الرباعية والخمسية اشتقاقاً ودلالة ، د. منيد إسماعيل نعيم ، ص ١٥ فابعدها .

(٣) ينظر : فقه اللغات السامية ، ص ٩٣ ، تأريخ اللغات السامية ، د. لفنسون ، ص ١٤ ، العربية الفصحى ، ص ٥٣ . ولمزيد من التفاصيل ينظر : نشوء الفعل الرباعي في اللغة العربية ، د. أحمد عبدالجيد هريدي ، ص ٢٤ ، ٢٧ فابعدها .

(٤) ينظر : فقه اللغة ، د. وافي ، ص ١٨ ، الآداب السامية ، ص ٧ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٠-٢١٧ ، دلالة الألفاظ ، ص ٣٠-٢٩ ، الساميون ولغاتهم ، د. حسن ظاطا ، ص ٢١-٢٠ ، دراسات في اللغة العربية ، د. خليل نامي ، ص ٥٣-٥٩ ، فصول في فقه العربية ، د. رمضان عبدالتواب ، ص ٢٦٤-٢٦٦ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٤٦ ، علم اللغة العربية ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ٢٠٥ - ٢٠٨ .

فأما الأستاذ عبدالله أمين فيري - بعد أن ذكر رأي الكرملي والدومنكي اللذين يؤيدان الثنائية تأييداً مطلقاً - كما تقدم - أن أصل اللغة العربية في نشأتها الأولى ثنائية ، وحينما ارتفت وتطورت وضعت أسماءً ثلاثةً ورباعيةً ، واشتقت بعد ذلك من هذه الأسماء الثلاثية والرباعية اللغة كلها (١) ، وذلك يعني أنه مع من يؤيد الأصل الثنائي ، أو بعبارة أخرى هو يؤمن ببدأ الثنائيّة التاريخيّة التي يقصّد بها تطور الكلمات العربية من الأصل الثنائي إلى الثنائي والرباعي - وهذا مذهب كُلِّ من الكرملي والدومنكي - ، فإن صح فهمي هذا فكيف ينتقد رأي هذين العالمين - كما بدا لي من خلال عرضه لآرائهما - ثم هو يوافقهما - كما يتبيّن من خلال النص السابق - ؟ ! .

وشيء آخر أنه ختم رأيه المتقدم بقوله : « ... إِذْ لَا يَكُنْنِي أَنْ أُسْلِمَ بِأَنْ رجلاً أَسْمَهُ «رج» ، وَقَرْداً أَصْلَهُ «قر» ، وَفِيلًا أَصْلَهُ «في» كَمَا يَقُولُونَ » (٢) ، وهذا يدل على عدم قناعته بالأصل الثنائي ، وإذا كان ذلك كذلك فكيف ينافق نفسه فيما ذهب إليه من أن أصل العربية في نشأتها أسماءً ثنائية ! ? .

وأما الدكتور السيد يعقوب بكر فيري أن الجذور في اللغات السامية ثلاثة في الغالب، ولكن كثيراً منها نشأ في الأصل من جذورٍ ثنائية (٣) ، وهذا الرأي قد يوهم بالتناقض بين صدره وبعذه ، حيث يدل صدره على أن الجذر الثلاثي هو الغالب ، في حين أن بعذه يدل على أن الكثير من هذه الجذور نشأ أصلاً من جذرٍ ثانٍ ، مما يعني أصلية الجذر الثنائي .

والسبب الذي يوقع في هذا الوهم كلمة (كثيراً) ، ولو أنه قال بما قال به « ولفنسون»: «إن أغلب الكلمات يرجع في اشتقاده إلى أصلٍ ذي ثلاثة أحرف ، لبعضها أصل ذو حرفين ...» (٤)، أو كما يقول الدكتور محمود فهمي جحازي: «إن الأصل الثلاثي كامن وراء أكثر كلمات اللغات السامية، وفي نفس الوقت ظهر عن طريق المقارنة أن مجموعةً من الكلمات يمكن أن ترد إلى أصولٍ ثنائية» (٥) ، لو قال بمثل هذا لاستقام له رأيه ، وانتقد هذا الوهم.

(١) الاشتقاد ، ص ١٥٥-١٥٩ .

(٢) نفسه ، ص ١٥٩ .

(٣) دراسات في فقه اللغة العربية ، ص ٢٨ .

(٤) تاريخ اللغات السامية ، ص ١٤ .

(٥) علم اللغة العربية ، ص ٢٠٥ .

وفي مقابل هذه الآراء التي تذهب إلى القول بثلاثية الجذر اللغوي نجد هناك قلة من اللغويين المعاصرین في مصر تمیل إلى القول بالثنائية ، ويتقدمهم الأستاذ حامد عبدالقادر ، وأستاذنا المرحوم الدكتور محمد سالم الجرج ، والدكتور أمین فاخر .

وقد اعتمد الأستاذ حامد عبدالقادر والدكتور الجرج على الدراسة التأريخية المقارنة ، وأكّدا في ضوئها أن الجذور الثلاثية والرباعية ثانوية التشكيل والتكون ، وأنهما يرجعان الجذور ثنائية ، وضريباً أمثلةً لذلك توصلاً من خلالها إلى إثبات أصلية فكرة الجذر الثنائي في اللغات السامية ، وأن ظاهرة تثليث الجذور كانت مرحلةً لاحقةً وطارئةً على هذا الجذر (١) .
أما الدكتور أمین فاخر فقد أثبت من خلال دراسته لبعض المعاجم العربية نظرية الربط بين الثنائي المضعف والثلاثي ، وتوصل إلى أن الثنائي المضعف الذي يدل على معنى عام أصل للثلاثي الذي يرتبط به في المعنى ، مع تنوع فيه أو تخصيص بسبب الحرف الثالث ، ومعنى آخر إن الثنائي في جزءٍ كبيرٍ من المعجم اللغوي العربي أصل لما سواه من الألفاظ (٢) .

وهناك من الباحثين المعاصرین من يرى أنه ينبغي في دراسة فكرة الجذور اللغوية أن تقوم على مراعاة الظواهر التالية : ظاهرة النحت ، التطور الصوتي ، القلب الصوتي ، اختلاف أقوال العلماء القدماء ، تعدد اللهجات وتتنوعها ، تطور الجوانب الدلالية ، ومالحق بعض الصيغ من نصحيحة وتحريف (٣) ، وهذه الأسس - رغم أهميتها - تجعل الدرس مستحيلاً ، لكثرتها من جهة ، وصعوبة البحث في بعضها من جهة أخرى .

والرأي الذي أميل إليه في هذا الصدد هو أنه وجدت في مرحلةٍ تأريخيةٍ أصول ثنائية وثلاثية ، ثم سادت الأصول الثلاثية في فترة من فترات تطور اللغات السامية ، وأصبحت هي الممثل الأصلي للألفاظ العربية - وهذا هو ما ذكره « موسكافي » ، وأيده فيه الدكتور

(١) ينظر : ثنائية الأصول اللغوية ، حامد عبدالقادر ، مجلة مجتمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١١٣/١١ ، ١٣٣ ، الجذور الفعلية في اللغات السامية ، د. محمد سالم الجرج ، حوليات كلية دار العلوم ، العدد الخامس ، ١٩٧٤ - ١٩٧٥ م ، ص ٢٢-١ .

(٢) ينظر : ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية وعلاقتها بالأصول الثلاثية ، د. أمین فاخر ، ص ٣-١٤ ، ٢٩٧-٣٠١ .

(٣) دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٥٦ - ١٥٩ .

خليل نامي - (١) ، ويفيد ذلك تلك الإحصاءات العلمية الدقيقة التي قام بها كل من الدكتور علي حلمي موسى والدكتور عبدالصبور شاهين لجذور مفردات اللغة العربية في أشهر المعاجم العربية ، كالصحاح ، واللسان ، والتاج ، وقد أثبتتا بواسطتها أن الجذر الثلاثي يمثل نسبة كبيرةً بين بقية جذور اللغة .

وبهذا نصل إلى ختام دراستنا عن البحث اللغوي المعاصر بمصر للمستوى الصرفي ، وإذا أردنا تحديد اتجاهاته أمكن القول : إن هناك اتجاهًا تقليدياً التزم بالإطار العام الذي وضعه القدماء لمباحثة الصرف دون محاولة النظر الجديد فيه ، وفي مقابل هذا ظهر اتجاه تجديدي على يد بعض أصحاب المنهج اللغوي الحديث رواداً وتلامذة ، وتمثل هذا في المفهوم الواسع للوحدة الصرفية ، وشمولها لكل الأنماط والأنواع من الكلمات وأجزائها ، وإدخالها ضمن نطاق النظام الصرفي .

وأوضح هذا الاتجاه من خلال مبادئ المنهج الوصفي ، كما بُرِزَ منهجان آخران هما المنهج التأريخي والمقارن ، عولج بهما بعض مباحث الصرف وقضاياها .

(١) ينظر : الحضارات السامية القديمة ، ص ٢٤٠-٢٤١ ، دراسات في اللغة العربية، ص ٥٨-٥٩.

الفصل الثالث

المستوى التحوي

المستوى النحوي

قبل أن نعرض ملخص اتجاهات الدراسات النحوية المعاصرة في مصر ، يجدر الإشارة إلى أن المستوى النحوي استأثر في القديم والحديث بالنصيب الأوفر من الدراسة .

ويعود السبب في هذا إلى أن النظام النحوي يُعدُّ - كما يقول الدكتور كمال بشر - : «قة الدراسات اللغوية ، وهو تجسيد لقواعد اللغة في عمومها ، من قواعد صوتية ، وصرفية ، ونحوية » (١) ، فالنحو لُبُّ الأنظمة اللغوية كلها ، وواسطة العقد بينها .

وقد تبين من خلال مؤلفات لغويي مصر المعاصرین ومقاتلهم ، أن هذه الدراسات اتسمت بطابع النقد للنحو العربي ، وحاولت أن تصوغه صياغةً جديدةً حسب الاجتهاد الشخصي ، أو في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة .
وع يكن التماس هذا في الجوانب الأربع التالية :

أولاً - الجانب المنهجي : وأعني به طبيعة التفكير الذي تناول القدماء به ظواهر النحو وقضاياها ، أي الفكر النحوي - بتعبير أدق .

ثانياً - الجانب التَّقْعِيدي : وأقصد به القواعد النحوية التي استخلصها العلماء القدامي من ظواهر لغوية اختيرت من مادة اللغة الجموعة . ويتصل بهذا المصطلح الفني الذي استخدم للدلالة على الظاهرة النحوية .

ثالثاً - الجانب التَّرَبُّوي (التعلمي) : والمراد به طريقة تعليم النحو في المدارس والجامعات .

رابعاً - الجانب التَّأْلِيفي : ويتصل بإصلاح الكتاب النحوي عن طريق التأليف فيه .

وسأتناول في المباحث التالية هذه الجوانب بالدراسة التحليلية الناقلة .

(١) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٣٣ . وينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص ٢٨٥ .

الجانب المنهجي

حظي هذا الجانب بنصيبٍ أكبر من الدراسة النقدية ، وليس في هذا غرابة أو بأس ؛ فالمنهج هو المرتكز الأساسي لأى عملٍ علمي ، ولذا فإن تناوله بالنقد والتقويم يُعدَّ مقدمةً أولى ، وبدايةً طبيعيةً لتصحيح مسار الفكر أياً كان نوعه .

وياستعراض آثار فترة هذه الدراسة ، نجد أن جلّها يتفق على نقد منهج النحوة العرب الأقدمين ، فالنحو - كما يرى أحد اللغويين المعاصرين - من أسوأ مستويات العربية كلها ، من حيث منهجية البحث (١) .

ولعل من أهم المآخذ التي سجلها اللغويون المعاصرون في مصر على المنهج النحوي القديم ما يأتي :

أولاً - تأثر النحو العربي بالمنطق والفلسفة .

ثانياً - المعيارية الطاغية عليه .

ثالثاً - الخلط بين مستويات الأداء اللغوي .

رابعاً - التحديد الزماني والمكاني للبيئة اللغوية .

خامساً - اعتمادهم في التعريف النحوي على لغة الشعر .

سادساً - الاقتصار على اللغة العربية في معالجة قضايا النحو ، وعدم الاستعانة بالدراسات المقارنة للغات السامية الأخرى .

سابعاً - التداخل المنهجي .

و قبل أن أبدأ بتفصيل هذه النقاط ، ينبغي الإشارة إلى أن نقد منهج النحوة الأوائل لم يكن المعاصرون أول من أثاره ، بل عرض له القدماء ، وأولوه شيئاً غير قليلٍ من عنایتهم (٢) ، وإن كان لم يتسم بهذا الطابع الشمولي الذي هو عليه عند المعاصرين .

(١) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٥٤ .

(٢) لبيان ذلك ينظر : دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء ، د.أحمد مختار عمر ، مجلة الأزهر ، الجزء السادس ، السنة التاسعة والثلاثون ، ١٩٦٧ م ، ص ٥١٥ - ٥١٩ ، في إصلاح النحو العربي ، عبدالوارث مبروك سعيد ، ص ٤٦ - ٥٠ .

أوّة - تأثير النحو العربي بالمنطق والفلسفة*

من القضايا التي أثارها اللغويون المعاصرون ، والتي تَعَدُّ مدخلاً للقول : إن النحو العربي تأثر بعلوم المنطق والفلسفة ، قضية نشأة النحو ، وقد اخصر حديثهم عن هذه القضية في جانبيْن : أحدهما - أوّلية وضع النحو ، الآخر - تأثير النحو بالمنطق والفلسفة .

فأما الجانب الأول فنهم من تناوله تناولاً دقيقاً ، مستعرضاً الروايات التاريخية القدية ، محاولاً التوفيق بينها ، والخروج برأٍ محدد ، ومنهم من فعل ذلك - أيضاً - ، لكنه تردد في اتخاذ موقفٍ يتضح من خلاله رأيه فيه ، ومنهم من حسم القضية من بدايتها ، دون مناقشةٍ أو مداخلةٍ مع تلك الروايات .

إن هذه القضية قديمة قدم النحو ذاته ، فقد عرض لها العلماء الأوّلون ، وذكرت أسماء عديدة لواضع النحو الأوّل ، فمن قائلٍ : إنه عمر بن الخطاب (٤٢٣هـ) رضي الله عنه ، وقائلٍ : إنه علي بن أبي طالب (٤٠هـ) رضي الله عنه ، وثالثٍ يقول : إنه أبو الأسود الدؤلي (٦٩هـ) ، ورابعٌ يذكر أنه نصر بن عاصم (٨٩هـ) ، وخامسٌ يذكر أنه عبد الرحمن بن هرمن الأعرج (١١٧هـ) ، على أن كثيراً منهم يميل إلى أن أبو الأسود الدؤلي هو أول من وضع العربية (النحو) (١) .

(*) شغلت هذه القضية الباحثين المعاصرين في أرجاء الوطن العربي ، وأفرد لها بعضهم مؤلفاتٍ مستقلة مثل الدكتور عبدالفتاح الدجني (النزعه المنطقية في النحو العربي) ، والدكتور طه عبد الرحمن (المنطق والنحو الصوري) ، والدكتور عبدالكريم محمد الأسعد (النحو والمنطق) ، كما أفرد لها مقالات خاصة ، فمن ذلك : النحو العربي ومنطق أرسسطو ، د.عبدالرحمن الحاج صالح، مجلة كلية الآداب بجامعة الجزائر ، ١٩٦٤م ، ص ٦٧ - ٨٦ ، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة ، عبدالقادر المهيري ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد العاشر ، ١٩٧٣م ، ص ٢١ - ٣٦ ، النحو العربي وتأثره بالفلسفة ، د.محمد الأمين طه ، مجلة المريد ، العدد ٤ ، السنة الثالثة ، ١٩٧٠م ، ص ١٠٥ - ١٣٤ ، النحو العربي ومنطق أرسسطو ، محمد عابد الجابري ، وقائع ندوة البحث اللساني والسياسي ، كلية الآداب بجامعة محمد الخامس ، الرباط ، ١٩٨٤م ، ص ٢٣٥ - ٢٥٧ ، كما شغلت هذه القضية المستشرقين . ينظر : نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه ، جيراترويو ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنية ، العدد الأول ، المجلد الأول ، ١٩٧٨م ، ص ١٢٥ - ١٣٨ .

(١) ينظر - على سبيل المثال - : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ابن الأنباري ، ص ٤ - ١٣ . وقد تتبع الدكتور علي أبو المكارم تلك الأقوال تتبعاً تاريخياً من لدن ابن سلام الجمحي (١٣١هـ) ، حتى السيوطي (٩١١هـ). تاريخ النحو العربي حتى آخر القرن الثاني الهجري ، ص ٢٣ - ٣١ .

أما المعاصرون في مصر ، فلعل من أوائل من تحدث عن هذه القضية - فيما أعلم - الشيخ محمد الطنطاوي (١٩٥٥ م) ، الذي وضع مؤلفاً في ذلك أسماء (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحوة) (١) ، وهم - بوجه عام - يكادون يجمعون على ما أجمع عليه كثير من القدماء (٢) ، ولم يخرج عن هذا الإجماع - فيما اطلعت عليه - سوى الأستاذ إبراهيم مصطفى ، والدكتور عبدالمجيد عابدين ، والدكتور شوقي ضيف ، حيث يرون أنه عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي (١١٧ هـ) (٣) .

(١) صدر هذا الكتاب لأول مرة سنة ١٩٣٨ م ، دار الصاوي للطبع والنشر والتأليف ، وصدر في طبعته الثانية سنة ١٩٤٣ م ، مطبعة وادي الملوك ، وطبع ثالثة سنة ١٩٤٩ م ، ثم صدر في طبعة خاصة سنة ١٣٧٨ هـ ، عن المملكة الليبية - آنذاك - بوزارة ملك ليبية (السنوسي) ، بتعليق عبدالعظيم الشناوي ، ومحمد عبد الرحمن الكردي . وطبع بعد ذلك طبعة كتب عليها الطبعة الثانية سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، بتعليق الشناوي والكردي - أيضاً - ، ثم طبع رابعة سنة ١٩٥٤ م ، وصدر في طبعته الخامسة عن دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٣ م . وللتعریف بهذا الكتاب ينظر : مجلة الرسالة ، العدد ٣٥٢ ، السنة الثامنة ، ١٩٤٠ م ، ص ٦٠٠ ، بقلم الأستاذ محمود مصطفى .

(٢) ينظر في ذلك : نشأة النحو ، محمد الطنطاوي ، ص ٢١-١٤ (الطبعة الثانية) ، نشأة النحو العربي ، د. تمام حسان ، مجلة الأزهر ، الجزء الأول ، المجلد الثاني والثلاثون ، ١٩٦٠ م ، ص ٥٦-٤٧ ، في تاريخ النحو ، د. عبدالمجيد سند الجندي ، حولية كلية البنات بجامعة عين شمس ، العدد الثالث ، ١٩٦١ م ، ص ٢٧ فما بعدها ، التيار القياسي في المدرسة البصرية ، د. أحمد مكي الأنصاري ، حوليات كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد ٢٤ ، الجزء ٢ ، ١٩٦٢ م ، ص ١ - ١٢ ، تاريخ النحو العربي ، د. علي أبوالمكارم ، ص ٧٩-٢٣ ، من الذي ابتكر النحو ، د. محمد هاشم عبد الدائم ، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة الملك عبد العزيز ، السنة الثانية ، العدد الثاني ، ١٣٩٦ هـ - ١٣٩٧ هـ ، ص ٢٤٥ - ٢٦٢ .

(٣) ينظر : أول من وضع النحو ، إبراهيم مصطفى ، مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول ، المجلد العاشر ، الجزء الأول ، ١٩٤٨ م ، ص ٦٩ - ٧٤ (وقد رد عليه الأستاذ عبد الوهاب حموده في مقال له بعنوان « حول بحث أول من وضع النحو » ، المجلة نفسها ، المجلد الثالث عشر ، الجزء الأول ، ١٩٥١ م ، ص ١٣٣ - ١٤١) ، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ، د. عبدالمجيد عابدين ، ص ٢١ - ٢٢ (الهاشم) ، المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف ، ص ١١ - ٢٢ . وما يلاحظ أن الدكتور عابدين وقع في خطأ عami حين ذكر بأن ابن أبي إسحق أقدم من أبي الأسود ، اعتمدأ على أن وفاة ابن أبي إسحق سنة ١١٧ هـ (هكذا) وأبي الأسود سنة ٦٩ هـ ! ، ويبدو أنه لم يدقق النظر في تاريخ وفاة ابن أبي إسحق ! .

ولا أريد أن أقف طويلاً عند هذه المسألة ، فقد أشرعت بحثاً ومناقشةً ، مما يجعل الخوض فيها تكراراً لامسّوّغ له ، على أن هذا لا يمنع من تأكيد القول : إن أباً الأسود الدؤلي هو الواضع الأول للنحو العربي ، أو بعبارةٍ أوضح - الرائد الأول الذي وضع اللبنة الأولى في بناء هذا النحو ؛ ودليلنا على ذلك الشواهد التاريخية المستفيضة التي تكاد تبلغ حدَ التواتر في رواية قصة نشأة النحو العربي ، يضاف إلى ذلك المكونات الشخصية لأبي الأسود الدؤلي .

وأما الجانب الآخر - وهو المهم في هذه الدراسة - فقد اختلفت فيه وجهات نظر اللغويين المعاصرين ، وكانوا فيه أخيراً ، ففريق يرى أن النحو عربي الوضع والشأة والدرج ، في جميع مراحله التي مر بها ، ولم يتأثر بأي فكري آخر ، سواء كان يونانياً ، أو سريانياً ، أو هندياً ، أو غير ذلك . وفريق ثان يرى أنه لم يتأثر ابتداءً - أي في أصل الوضع - ، ولكنه تأثر جزئياً في فترةٍ لاحقةٍ بالفلسفة اليونانية ، وبالنحو السرياني والهندي ، أما الفريق الثالث فيرى أنه منذ نشأته الأولى وهو متأثر كلياً بمئراثات وافية .

ولابد من الإشارة إلى أن هذين الفريقين الآخرين يتراوحان في تحديد وجاهة تلك التأثيرات الخارجية ، فبعضهم يقتصرها على المنطق والفلسفة اليونانية ، وبعضهم يقتصرها على النحو السرياني وحده ، أو النحو الهندي منفرداً ، أو النحو اليوناني منفرداً - أيضاً - ، آخرون يقرنون المنطق اليوناني بالنحو السرياني في هذا التأثير .

هذه - بصفةٍ عامةٍ - اتجاهات الباحثين المعاصرين في دراسة هذه القضية ، وسوف نستعرضها بالتفصيل ؛ لنرى كيفية تناولهم لها ، ومدى اهتمامهم بها ؛ إذ إنها تشكل مدخلاً لتحليل الفكر النحوي عند العرب - من جهةٍ - ، كما أنها تمثل - من جهةٍ أخرى - نقطة البدء في طريق إصلاح النحو - منهاً وتأليفاً - .

ونبدأ برأي الشيخ محمد الطنطاوي ، الذي يذهب إلى أنه عربي في جميع مراحله ، ولم يقتبس أو يتأثر بلغةٍ أخرى ، ويرفض أن يكون النحو العربي منقولاً عن لغة اليونان ؛ معللاً بذلك بأن القول بهذا يحطّ من شأن العرب ، فضلاً عن كونه افتراضًا لا دليل عليه . كما يرفض قول من يقول : إن النحو ابتدأ عربياً مخصوصاً، ثم تأثر في فترةٍ لاحقةٍ بعلوم اليونان والسريان ؛ ويرى أن هذا من باب التناقض ، إذ كيف يصح أن يكون علماء العربية اهتدوا إلى اختراعه وابتکاره ، ثم تأثروا بعد ذلك بغيرهم تنظماً وتبوياً ! (١)

أما الأستاذ أحمد أمين فيرى أن تأثير اليونان والسريان في بداية وضع النحو كان ضعيفاً ، وإذا كان هناك من أثر فهو أثر غير مباشر ، فلما اتصلت الفلسفة اليونانية بالحضارة العربية عن طريق الفلاسفة والمتكلمين ، بدأت مرحلة جديدة من مراحل تأثير المنطق في قواعد النحو وعلله (١) .

ويرى الدكتور علي عبدالواحد وفي أنه لا وجود لتأثير النحو الإغريقي (اليوناني) على النحو العربي ، بل لم تكن هناك صلة من أي نوع كانت بين علماء قواعد العربية وعلماء قواعد الإغريقي ، وذلك للاختلاف الجذري في طبيعة القواعد والمناهج بين اللغتين (٢) .
أما الأستاذ عبد الحميد حسن فلا نكاد نعثر له على رأي واضح في هذه المسألة، بل إننا لنجد في آرائه تناقضًا وحيرة !

وي بيان ذلك أنه عقد في كتابه (القواعد التحوية) * مبحثاً للمؤثرات غير العربية في وضع النحو ، فذكر - أولاً - أن العرب لم يكن لهم في بداية حياتهم اشتغال بالفلسفة والمنطق ، كما لم يكن لهم منهج علمي أو نظام منطقي ، فلما جاء الإسلام نقلتهم إلى حياة ثقافية لا عهد لهم بها ، ثم اتصلوا في فترة لاحقة بثقافات أم أخرى ، كالفرس ، والسريان ، واليونان ، وكان للعناصر غير العربية التي دخلت في دين الله حظ وافر في نقل معارف تلك الأمم وثقافتها إلى العربية ، مما كان له أثره العلمي والفكري على اللغة العربية .

ويضيف أن البيئة العراقية (البصرة والكوفة) ضمت فئات وفرقًا متعددة ، من شيعية، ومعزلة، وفلسفية ، فكان الجو العقلي الذي نشأت فيه البحوث التحوية يدعو إلى التفكير العقلي والفلسفي ، وتساءل بعد هذا - هل في تلك البحوث مظاهر غير عربية ؟
ثم عقد موازنةً بين قواعد بعض اللغات - كالسريانية ، والعبرية ، والفارسية - وقواعد اللغة العربية ، وتوصل إلى نفي أن يكون للفارسية تأثير على العربية : لعدم التشابه بينهما في الخصائص والقواعد التحوية ، وعقب على هذا بأنه يبدو أن هناك تشابهاً كبيراً بين العربية وتلك اللغات من حيث الاصطلاحات والتفرعات ، ثم تسأله ثانيةً - هل هناك محاكاة من قبل واضعي علم النحو لما في هذه اللغات ؟

(١) ضحي الإسلام ، ٢٩٣/٢ (الطبعة الأولى) .

(٢) فقه اللغة ، ص ٢١٣ (الطبعة الثامنة) .

(*) طبع هذا الكتاب لأول مرة سنة ١٩٤٦م بطبعـة العـلوم بـمـصـر ، ثـم طـبعـة ثـانـيـة سـنة ١٩٥٢م ، مـكتـبة الأنجـلوـالمـصـرـية . ولـلتـعرـيف بـه يـنـظـر : مجلـةـ الكـاتـبـ المـصـرـيـ ، المـجلـدـ ٥ـ ، العـدـدـ ٢٠ـ ، ١٩٤٧ـ ، صـ ٧٨٦ـ ٧٨٧ـ ، بـقـلمـ محمدـ سـعـيدـ العـريـانـ .

ويحيب عن ذلك بأن البحث التأريخي لا يؤيد فكرة التأثير ، بل إنه يدل على العكس تماماً ، وهو أن نحاة بعض هذه اللغات استرشد بقواعد النحو العربي .

وانتقل بعد ذلك إلى إثبات وجود تشابهٍ فيها يتعلق ببعض أصول النحو - كتقسيم الكلمة - بين العربية واليونانية ، ولكنه يرى أن هذا لا يدل على تأثر العربية بها : لاختلاف منهجها ، ثم يقرر أنه لا وجود لتأثير منهج آخر على النحو العربي ، وإن كان لا يستبعد - بعد هذا النفي - أن يكون لوحى الثقافات الأجنبية أثر على النحو !

ويصل بعد ما تقدم إلى القول : إن علم النحو بجميع مظاهره الكلية والجزئية نشأ من اللغة العربية نفسها ، ومن طبيعتها ومقوماتها ، وهو نتاج عقول عربية اصطبغت بالنظام العلمي ، والفلسفي ، والمنطقي ، وأن ما به من فلسفة في التعريف ، والتعليلات ، والعوامل ، عائد إلى المؤثرات العامة التي فرضت نفسها على الثقافة العربية (١) .

ولعلنا نلمس من هذا العرض أن الأستاذ عبدالحميد حسن متعدد في هذه القضية ، فمرة نشعر أنه يرفض القول بوجود تأثير ، ومرة أخرى نشعر أنه يثبت ذلك ، وبخاصة اللغات التي تمت إلى العربية بصلة نسب ، حيث لا ضير عليها من تأثرها بها !

أما الدكتور إبراهيم مذكر فيذهب إلى أن المنطق الأرسطي أثر في النحو العربي من جانبيين : أحدهما - موضوعي ، والآخر - منهجي .

فالتأثير الموضوعي يتضح في ذلك التشابه بينهما في تقسيم الكلمة ، ونظرية الإسناد ، ويتمس التأثير المنهجي في استخدام القياس وأركانه التي - وإن كانت تشابه أصول القياس الفقهي - فهي تلتقي مع القياس المنطقي في كثيرٍ من القضايا ، وأكبر مثالٍ على هذا - فيما يذكر الدكتور مذكر - مبدأ العلية ، التي نتج عنها نظرية العامل ، وهي فكرة متأثرة بأصل «أرسطو» .

وبصفةٍ عامٍّ أسمى منطق «أرسطو» في تكوين دعامة النحو العربي ، ورسم منهجه ، ووسع أبوابه ، وزاد مادته غزارةً وتشعباً ، مما كان له أكبر الأثر في إثقال كاهل النحو بالفلسفة المفرطة ، والشكليات المتزيد فيها (٢) .

(١) ينظر : القواعد النحوية ، ص ٢٤٣ - ٢٥٢ .

(٢) في اللغة والأدب ، ص ٤١ - ٥٣ . وكان الدكتور مذكر قد أورد هذه الآراء في بحث له بعنوان «منطق أرسطو والنحو العربي» ألقاه في مؤتمر المستشرقين الحادي والعشرين بباريس ، ثم في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٤٨ ، ونشر في مجلة الأزهر ، الجزء التاسع ، المجلد الثالث والعشرون ، ١٩٥٢ م ، ص ٤٠ - ٤٣ ، الجزء العاشر ، ص ٤١ - ٤٥ ، ثم نشر في مجلة الجمع ، ٣٣٨/٧ - ٣٤٦ . ويوافقه هذا الرأي الشيخ أمين الحولي ، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، ص ٧٢ فما بعدها .

ويرى الدكتور حسن عون وجود تأثير من النحو السرياني على النحو العربي، وبخاصة في الجانب الشكلي منه؛ بدليل نشأة أبي الأسود في العراق المكظطة بالثقافة السريانية، وعلماء السريان، إضافةً إلى تشابه الظروف بين العربية والسريانية في انتشار اللحن فيها (١). وهذا الرأي الذي سجله في باكرة حياته، نراه - فيما يظهر لنا - يعدل عنه في أحد مؤلفاته، حيث يذهب فيه إلى أن النهضة اللغوية المبكرة هي من صنيع العرب وحدهم، ومن إبداع نشاطهم العقلي الخالص (٢).

أما الدكتور السيد أحمد خليل فقد عالج هذه القضية في ضوء الدراسة التاريخية المقارنة بين العربية وحضاراتٍ قديمةٍ ثلاثةٍ، هي / اليونانية، والهنودية، والمصرية القديمة. وبعد أن استعرض نشأة الدراسات اللغوية في هذه الحضارات ومقارنتها (موازنتها) بالعربية، وبخاصة النحو، توصل إلى القول: إن النحو العربي لم يتتأثر بالنحو اليوناني؛ لأن التراث اليوناني لم ينفُذ إلى أعمق النحو في تلك الفترة، وإن وجد شيء من ذلك فهو مجرد مشابهةٍ لا تصل إلى مرحلة التأثير أو التأثير، والتأثر حقيقة - فيما يراه - إنما كان من النحو الهندي؛ نظراً لقدم الحضارة الهندية، وتأثير الدراسات اللغوية بها - ومن بينها اليونانية -، وتشابه دوافع نشأة النحو عند كل من الهند والعرب (٣).

وعلى عكس هذا نجد الدكتور عبدالله درويش يؤكد النشأة العربية الخالصة للنحو العربي، وقيامه على يد العلماء العرب أو المستعربين من الموالى، ولكنه في الوقت نفسه يثبت تأثيره الجزئي بما كان معروفاً لدى النحويين من فلسفة اليونان، كاستعانتهم للمصطلحات الفلسفية، ومدلولاتها، والتعليق لقضايا النحو (٤).

ويذهب أستاذنا الدكتور تمام إلى أن النحو العربي نشأ مهتماً بتجربة السريان، ثم تأثر في فترة لاحقة (إبان حركة الترجمة في العصر العباسي) بالمنطق اليوناني.

وقد أوضح الدكتور تمام أن المنطق يتفرع إلى نوعين: أحدهما الطبيعي (المادي)، وفيه يتطابق العقل مع الواقع، وهذا لا يخلو منه تفكير أو ثقافة، والآخر الصوري (منطق أرسطو)، وفيه يتطابق العقل مع نفسه بواسطة قواعد عامة، وأشكالٍ محددة، وهذا النوع

(١) اللغة والنحو، ص ٢٤٨ - ٢٥٢.

(٢) دراسات في اللغة والنحو العربي، ص ٧٤.

(٣) ينظر: مصر في تاريخ النحو، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد الثالث عشر، ١٩٥٩م، ص ٥١ - ٧٢.

(٤) تطور النحو العربي، مجلة الأزهر، الجزءان الرابع والخامس، المجلد الحادي والثلاثون، ١٩٥٩م، ص ٤٥٨.

من المنطق خلا منه النحو العربي إبان نشأته ، ولم يعرفه إلا بعد تطوره بعد القرن الثاني الهجري ، كما هو ملموس في الحدود والتعريفات ، واستخدام مصطلحات المنطق في عرض المسائل وتقسيماتها ، والإشارات إلى الأقبية المنطقية ، والعلل الغائية ، وتأثيرهم بالمقولات العشر (الجوهر، والذكر ، والكيف ، والزمان ، والمكان ، والإضافة ، والوضع ، والملك ، والفاعلية ، والقابلية) (١) .

ويؤكد الدكتور محمود السعران تأثر النحو العربي في مراحله الأولى بمنطق «أرسطو» ، ولكن دون مبالغة في تغليب هذا المنطق على الدرس النحوي (٢) ، على أن الدكتور شوفي ضيف يرى أنه لا يمكن إثبات وجود علاقة بين النحو العربي والنحو السرياني أو اليوناني أو الهندي ، مستدلاً على ذلك بأن النحو العربي يدور حول نظرية العامل ، الذي لا يوجد في أي نحوٍ أجنبي ، لكنه يستدرك على هذا بأن ذلك لا يمنع من احتمال أن يكون اطلاع النحاة العرب - وخاصة البصريين - على الثقافات الأجنبية ، وبالذات الفلسفة اليونانية ، قد دعمَ ملكتهم وعقولهم ، وجعلها مستعدة لاستنباط قواعد النحو ، وعلمه ، وأقيسته (٣) .

ويرى الدكتور عبد الرحمن السيد أنه نشأ نشأة عربيةً خالصةً ، ثم تأثر بعد ذلك بالمنطق والفلسفة اليونانية ، ولكن هذا التأثير لم يكن تأثير بناءً وتكونٍ ، وإنما كان تأثير تهذيبٍ وتنظيم (٤) .

ويذهب الدكتور عبد الرحمن أبوب إلى القول : إن المرحلة الأولى من تاريخ التفكير اللغوي عند العرب نشأت بعيدةً عن المؤثرات الأجنبية ، بالرغم من أنها اتسمت بالجدل اللغوي ، والتماس العلل اللغوية لتأييد بعض القراءات القرآنية ، أما مرحلة سيبويه وكتابه فهي مرحلة يبدو فيها الأثر الهندي واضحًا ، فدراسة سيبويه تعتمد على الأشكال التركيبة للعبارة ، دون التعريفات المنطقية ، وأما المرحلة الثالثة وهي مرحلة المتأخرین - فهي تعكس صورةً واضحةً للتأثير الإغريقي ، إذ تعتمد على التبويب المنطقي القائم أساساً على

(١) ينظر تفاصيل ذلك في : نشأة النحو العربي ، مجلة الأزهر ، الجزء الأول ، المجلد الثاني والثلاثون ، ١٩٦٠ م ، ص ٤٧ - ٥٦ ، النحو والمنطق ، مجلة الأزهر ، الجزء السابع ، المجلد الثاني والثلاثون ، ١٩٦٠ م ، ص ٧٠٤ - ٧٠٩ ، منهاج البحث في اللغة ، ص ٢٢ - ٣٣ ، الأصول ، ص ٤٧ - ٥٨ .

(٢) علم اللغة ، ص ٣٥٥ .

(٣) المدارس التحوية ، ص ٢٠ .

(٤) مدرسة البصرة التحوية ، ص ٩٤ - ١٠٧ .

عنصر الدلالة ، وعلى التعريفات المنطقية ، كما ترجم . كثير من القضايا الفلسفية إلى أحكام لغوية ، كالقول بالعامل ، والتأويل ، والتعليل (١) ، ويدعو الدكتور أيوب في هذا الصدد إلى العناية بدراسة التفكير اللغوي الهندي ؛ حيث قد يوجد فيه حلول لكثير من القضايا التي لا نجد لها منطقاً أو فلسفه ! (٢) .

ولنا وقفة معه في استشهاده على التأثير الهندي في كتاب سيبويه بالقصة التي أوردها البيروني في كتابه (بيان ما للهند من مقوله) ، وهي تدور على أن أحد ملوك الهند كان يداعب إحدى محظياته ، فطلب منها ألا ترشّه بالماء ، ولكنها أخطأ في نطقه ، فاعتقدت أنه يريد بعض الحلوي ، فأحضرتها له ، فلما أخبرها بخطئها غضبت منه ، فما كان منه إلا أن امتنع عن الطعام ، وجاءه أحد الحكاء وعلم بما جرى ، فوعده أن يتذكر له علماً يضبط قواعد اللغة بشرط أن يقلع الملك عن صومه، فذهب إلى أحد القديسين ، وطلب منه ذلك ، فعلمه القواعد الأولية في علم النحو (٣) ، وقد علق الدكتور أيوب على ذلك قائلاً : « هذه القصة صورة تطابق قصة أبي الأسود ، ونشأة النحو العربي ، مع اختلاف دعت إليه طبيعة الحياة العربية » (٤) .

إن هذه القصة -فيما أرى- لا تصلح أن تكون دليلاً على تأثر سيبويه بالهنود ، إذ لا علاقة لسيبويه بهذا من قريب أو بعيد ! ، وإنما تعطي انطباعاً عن تشابه ظروف نشأة النحو عند الهنود والعرب ليس إلا ، كما أن ما ذكره من أن الخليل بن أحمد من الممكن أن يكون سمع أن للهند موازين للشعر - كما ذكر ذلك البيروني - ، وعده شاهداً آخر لتأثير الفكر الهندي في سيبويه ، لا يستقيم له ؛ فهذا في علم العروض ، وليس في علم النحو ! . ويطول بنا الحديث لو استعرضنا مجموع آراء اللغويين المعاصرين في مصر بشأن هذه القضية (٥) ، ولكننا سنكتفي بما تقدم ؛ اعتماداً على أن بقية الآراء لا تخرج عما سبق ذكره ،

(١) التفكير اللغوي عند العرب ، مصادره ومرحله ، مجلة مجتمع اللغة العربية بالقاهرة ٢٤/١١٧ . وللمزيد ينظر : اللغة والتطور ، ص ١٥ ، ١٦ ، أصوات اللغة ، ص ١٤ .

(٢) التفكير اللغوي عند العرب ، مجلة المجمع ، ٢٤/١٣٥ .

(٣) نفسه ، ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٤) نفسه ، ص ١٣٥ .

(٥) لمزيد من الآراء ينظر : البحث اللغوي عند العرب ، ص ٣٤٢ - ٣٥١ ، البحث اللغوي عند الهنود ، ص ١٣٧ - ١٦١ ، تقويم الفكر النحوي ، د. علي أبو المكارم ، ص ٦٥ - ١٤٣، ١٠٥ - ١٤٥ ، فقه اللغة في الكتب العربية ، د. عبد الرحمن الراجحي ، ص ١٧٣ - ١٨٤ ، النحو العربي والدرس الحديث ، د. عبد الرحمن الراجحي ، ص ٦١ - ١٠٥ ، أصول النحو العربي ، د. محمد عيد ، ص ٧ - ٢١ .

لنصل إلى القول : إن هناك شبه إجماع من هؤلاء اللغويين على وجود تأثيرٍ من نوع ما على النحو العربي ، بقطع النظر عن كونه حدث ابتداءً أو في مرحلةٍ تاليةٍ لنشأته ، وعلى الرغم من عدم وجود أدلة قوية تثبت أو تبني هذا التأثير ، وشهادـتـ تـارـيـخـية مـوـثـوقـ بها تجعل الباحث يطمئن إليها ، ويصدر أحـكـامـهـ علىـ هـدـيـ منهاـ ، فإنـ هـذـاـ لاـ يـمـنـعـ منـ الـخـوضـ فيـ هـذـهـ الـقـضـيـةـ ، وـمـنـاقـشـةـ تـلـكـ الأـدـلـةـ وـالـشـواـهـدـ ، لـعـلـ فـيـهاـ ماـ يـسـلـمـ إـلـىـ الـيـقـيـنـ ، أوـ عـلـىـ أـقـلـ تـقـدـيرـ ماـ يـرـجـحـ أـنـهـ الصـوابـ ، وـلـهـذـاـ كـلـهـ فـإـنـ الـحـدـيـثـ عـنـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ لـهـ أـهـمـيـتـهـ فـيـ ذـاتـهـ ، وـمـاـ يـتـوقفـ عـلـيـهـ مـنـ نـتـائـجـ ، وـمـاـ يـنـبـئـيـ عـلـيـهـ مـنـ أـحـكـامـ .

والذي ارتضيه في هذا المقام هو أن الفكر النحوي أصيل في ابتدائه ، صادر عن عقليةٍ عربيةٍ محضٍ ، فلما اتصلت هذه العقلية بثقافاتٍ أممٍ أخرى ، كان من الطبيعي أن يبقى منعزلًا عنها ، بعيدًا عن التأثر بها ، فحدث أن تسرب شيءٌ من معطيات تلك الثقافات - وبخاصة الفلسفة اليونانية - إلى النحو العربي ، ثم مالتـتـ أـنـ شـمـلتـ كـثـيرـاـ منـ جـوانـبـ هـذـهـ النـحـوـ فيـ فـرـتـهـ الـمـتـأـخـرـةـ . عـلـىـ أـنـ هـذـاـ لـاـ يـمـنـعـ فـيـ نـهـاـيـةـ هـذـاـ الـمـبـحـثـ مـنـ تـقـرـيرـ الحـقـيقـيـتـيـنـ التـالـيـتـيـنـ :

أولاً - أن التأثر والتأثير أمر مقرر سلفاً بين اللغات والأدب والفنون المختلفة ، وعليه فليس هناك ما يُقلّل من قيمة لغة من اللغات إن هي أخذت من اللغات الأخرى ، كما لا يزيد من قيمتها إن هي أعطت غيرها من اللغات .

ثانياً - أن هناك أفكاراً تعتبر في مقياس العلم من قبيل الحق المشاع بين الثقافات الأهمية ، فالاتفاق والتطابق لا يسُوغ إثبات أصالة تلك الثقافة ، كما لا يسُوغ تبعيتها لغيرها؛ لأن الحقيقة - كما يقول أحد اللغويين السويديين - واحدة.

ثانياً - المعيارية الطاغية على النحو العربي

علينا في البداية أن نحدد مفهوم المعيار والمعيارية في الفكر والعلم ، فالمعجم الفلسفـيـ يذكر أن المعيار *Norme* هو « نموذج أو مقياس مادي أو معنوي لما ينبغي أن يكون عليه الشيء ، فهو في الأخلاق نموذج السلوك الحسن ، وقاعدة العمل السديد ، ... ، وفي علم الجمال مقياس الحكم على الإنتاج الفني ، وفي المنطق قاعدة الاستنتاج الصحيح » (١) ، وأما المعيارية *Prescription* فصطلاح ينظر إلى اللغة على أنها ما ينبغي أن يكون ، وليس ما هو كائن بالفعل .

(١) المعجم الفلسفـيـ ، ص ١٨٨ ، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٩٧٩ .

ومن المعروف أن اللسانيات المعاصرة تَطْرَح الاتجاه المعياري من اللغة ، «فهي تمكِّن عن إصدار الأحكام ، وعن التقييم ، سواء ما كان منه في ذلك تنويرًا أو تهجيئًا ؛ لأنها لا تستند إلى تصنیفات الخطأ والصواب ، ولا إلى مقوله الحسن والقبيح » (١) ، وفي ضوء هذا المفهوم تناول اللغويون المعاصرُون في مصر هذه القضية .

وبداءة ذي بدء يفرّق هؤلاء اللغويون بين ما يعرف بـ«النحو التعليمي» ، و«النحو العلمي» ، تفريقاً يحتمه طبيعة اختلاف منهجيهما ، فال الأول (التعليمي) يضع القاعدة ، ويفرض مراعاتها عند التطبيق ، والآخر (العلمي) يستقرىء الشواهد ، ويستنتج منها القاعدة ، «فال الأول قياسي ، والثاني استقرائي ، والأول معياري ، والثاني وصفي ، والأول قاعدة تُراعى ، والثاني بحث يُسجّل وصف اللغة أثناء عملها في مرحلةٍ من مراحل وجودها» (٢) .

وبالنظر في كتب النحو القديم نجد أنها طبقت في فترةٍ متأخرةٍ منهجين السابقين ، وإن كان المنهج المعياري قد تغلب على ماسوه (٣) .

وتتضح هذه المعيارية - بوجه عام - في طريقة التناول ، وفي طريقة التعبير، وإن شئنا التفصيل قلنا : إنها تمثل - كما يرى أستاذنا الدكتور تمام - في ثلاثة صور استعمالية ، هي / القياس والتعميل ، والمستوى الصوافي ، وعملية اكتساب اللغة (٤) .

(١) الفكر العربي والألسنية ، د.عبدالسلام المساي ، بحث ضمن (اللسانيات واللغة العربية) عدد رقم (٤) ، ص ١٣ .

(٢) منهج النحاة العرب ، د. تمام حسان ، حوليات كلية دار العلوم ، ١٩٦٩-١٩٧٠ م ، ص ٣٥ ، وينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٣) ذكر الدكتور بشر أن المنهج المعياري هو مسار عليه رجال النحو العربي من أول يوم حتى هذه اللحظة ، وهو الاتجاه السائد في النحو العربي ، أما المنهج الوصفي فقد وجد منه شيء عند مناقشة بعض القضايا النحوية المهمة ، لكنه جاء بصورة عفوية لاتسخ بالقول : إن المنهج المتبوع في دراسة النحو منهج وصفي . ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٥٥ - ٥٧ ، وقارن بما ذكره الدكتور عبد الرحيم من أن طريقة تناول القدماء للظواهر اللغوية لاتبعد في جوهرها عن كثير من مبادئ المنهج الوصفي . النحو العربي والدرس الحديث ، ص ٥٣ - ٦٠ ، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص ١٥٠ . وللمزيد ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفيّة ، ص ٢٤ فابعدها ، العربية وعلم اللغة البنوي ، ص ١٨٨ - ١٩٢ .

(٤) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفيّة ، ص ٢٩ - ١٠٠ .

(أ) القياس والتحليل (The Analogy and XPLexation)

هذا المبدأ مرتبط أحدهما بالآخر ، بل إن النحويين جعلوا العلة ركناً أساسياً من أركان القياس ، ودعامةً من دعائمه .

والقياس من حيث هو مبدأ لا اعتراض عليه ، فهو باب من أبواب اكتساب اللغة ، وتنمية ألفاظها ، واتساع مادتها ، وإنما ينصب الاعتراض على الخطأ في مجال استعماله ، والإسراف في الأخذ به ، والإغراق في التعامل معه .

وقد اهتم النحاة الأوائل به اهتماماً كبيراً ، على نحو ما نجده عند ابن أبي إسحق ، وتلميذه عيسى بن عمر التقفي (١٥٤هـ) ، وأبي على الفارسي (٣٧٧هـ) ، وتلميذه ابن جنني (٣٩٢هـ) ، واستمر يلقي تلك العناية حتى عهد ابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ) ، الذي رفض القياس العقلي وأنكره ، وطالب بإلغائه واستبعاده من الدرس النحوي .

ولم يكن القياس قصراً على النحويين فحسب ، بل شاركهم في الاحتفاء به علماء الأصول ، والمنطق ، وصلته بالعقل والتفكير أوضح من أن تُقرَّر ، فهو يُعدَّ في رأي غالبية العلماء منطقاً عقلياً .

ويذكر بعض اللغويين المعاصرين أن ابن أبي إسحق وعيسى التقفي تأثراً بالمنطق في أقيستهما (١)، ويُعمّم الدكتور تمام هذه المسألة ، فيذكر أن الأقىسة النحوية ما هي إلا تأثيرات إغريقية وافدة على الدراسات اللغوية العربية (٢) .

والقياس عند المعاصرين نوعان : لغوي ، ومنطق .

فأما القياس اللغوي ، ويسمى بالصوغ القياسي Analogic Creation ، أو القياس الطبيعي ، أو الاستعمالي ، أو النحوي ، فهو العملية الذهنية التي يقوم بها الفرد تجاه صوغ الكلمة أو الجملة ، واستعمالها في بيئته اللغوية ، وهو بهذه الصفة أمر من عمل المتكلم لا الباحث ، والقياس هنا ما هو إلا قياس أنماط .

وأما القياس المنطقي ، ويسمى بالقياس المصنوع ، أو الشكلي ، أو العقلي ، أو الحكمي ، فهو حمل شيءٍ على شيءٍ ، لنوع من المشابهة ، أو إلحاق أمرٍ بأمرٍ آخر، لما بينهما من شبِّه وعلة ، والقياس هنا قياس أحكام ، أي إنه جزء من التنظير وليس من الاستعمال .

(١) أصول النحو العربي ، ص ٨٠، ٨١.

(٢) مناهج البحث في اللغة ، ص ٣٣ .

ويفرق بعض اللغويين بينها في أن النوع الأول يحدث دون قصدٍ أو تعمّد ، في حين أن التعمّد واضح في النوع الآخر ، إضافةً إلى أن الأول يتحكم في من يستعمله العرف الاجتماعي* ، أما النوع الآخر فالقواعد التي صنعتها الدارسون هي التي تحكم في مستعمل اللغة ، وثالث هذه الفروق أن المقياس عليه في النوع الأول هو ما اخترنه المرء في حافظته من مخصوص لغوي ، على حين أنه في النوع الآخر هو النصوص المروية ، ورابعها أن الانتقال في النوع الأول يكون من الجزء إلى الكل ، أما في النوع الآخر فهو من الكل إلى الجزء (١) .

وقد وجَّه اللغويون المعاصرُون للقياس النحوي جملة مأخذ هي :

أولاً - الاضطراب الشديد المتمثل في وجود أقيسة لا تؤيدها النصوص المروية ، أو تعارض هذه الأقيسة وتناقضها ، الأمر الذي يفضي إلى ما يسمى بالجدل النحوي ، الذي هو آفة هذا النحو ، كما يتمثل في إخضاع اللغة للمقاييس الموضوعة .

ثانياً - اختراع تراكيب لم تسمع عن العرب ، ورفض بعض ماسمع عنهم ، وتخطئهم في كلامهم ، وفرض ذلك كله على المتكلمين .

ثالثاً - أنه لا يقوم على مبدأ التطور اللغوي ، بل لا يعترف به مطلقاً .

رابعاً - أنه كان ميدانًا لاختراع عللي غريبة ، بعيدة عن الواقع اللغوي ، كما كان مجالاً لكثرة التأويلات ، والتجريحات ، وأحكام الشذوذ ، والقلة ... الخ ، وكان مسرحاً للألاعب الذهنية ، وخلق صيغ خياليةٍ مفترضة (٢) .

وهذا كله يعني أن قياس الحجة قائم على أساس معياري ، من حيث وجود نماذج لغويةٍ محفوظٍ بها ، وعند القياس يوضع في الحسبان وجوب مراعاة تلك النماذج ، وعدم

(*) العرف الاجتماعي هو اتفاق جماعي على طريقة معينة في استخدام اللغة ، قد لا يعيها الفرد ولكنه يطابقها .

(١) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفيَّة ، ص ٤٢ - ٢٩ ، أصول النحو العربي ، ص ١٠٧ - ١١٢ ، طرق تبني الألفاظ في اللغة ، د.إبراهيم أنيس ، ص ٣٧ ، ٣٨ ، أصول التفكير النحوي ، د.علي أبوالمكارم ، ص ٩ فما بعدها ، من أسرار اللغة ، ص ٣٠ .

(٢) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفيَّة ، ص ٤٢ - ٢٩ ، من أسرار اللغة ، ص ١٩ ، المدخل إلى دراسة النحو العربي ، د.عبدالمجيد عابدين ، ص ٨٢ - ٨٩ ، أصول النحو العربي ، ص ٨٢ - ١٢٦ ، أصول التفكير النحوي ، ص ١٢٤ - ١٢٣ ، الضرورة الشعرية ، د.محمد حماسة عبداللطيف ، ص ١١٠ ، ١٠٤ .

الخروج عليها ، فهو بهذا يعتبر الطريقة المعيارية للصياغة ، سواء في حقل المفردات أو في حقل الجمل ، أصلًا ينبغي الاختمام إليه ، وإرجاع جميع الأمثلة له ، وافقته أو لم توافقه ، وبعبارة أخرى يعتمد القياس على فكرة السلطة الحاكمة ، فهو الذي يضع اللغة ، ويحدد زمانها ، ومكانها ، ومستواها ، ويتخذ القاعدة أساساً مفروضاً على المتكلم .

وفي ضوء ما تقدم يؤكّد أستاذنا الدكتور تمام على عدم صلاحية القياس النحوي لأن يكون منهجاً للبحث اللغوي (١) ، ويوافقه الرأي الدكتور بشر ، والدكتور محمد عيد (٢) .

وقد يظن ظان أن هذه دعوة لرفض القياس كليًّا ، وليس الأمر كذلك ، فاللغويون المعاصرون يفترضون بين نشاطين لغوين هما - اللغة والكلام* ، والقياس من خواص الكلام لا اللغة ، فهو بهذا من عمل المتكلم لا الباحث في اللغة - كما تقدم ، فهم يعترفون به لا من حيث هو فكرة منهجية ، وإنما نشاط لغوي يلاحظ ويوصف فقط (٣) .

ويضع اللغويون المعاصرون في هذا الصدد تصوراً عاماً لمعالجة تلك المعيارية ، يقوم على اتباع المنهج الوصفي Descriptive ، الذي يدعو إلى تسجيل الواقع اللغوي كما هو عليه ، والتعامل مع الظواهر اللغوية على الحالة الراهنة التي هي عليها ، والوقوف عند ذلك ، دون تجاوزه إلى التقييم ، وإصدار الأحكام (٤) .

ومن طرق المنهج الوصفي في دراسة اللغة ما يعرف بالاستقراء « الذي حل محل القياس في البحث العلمي منذ قرون » (٥) ، وأصبح وسيلة علمية صالحة لدراسة اللغة .

أما التعليل فقد نظر إليه كثير من اللغويين المعاصرين على أنه أثر من آثار المنطق على النحو .

(١) اللغة بين المعيارية والوصفي، ص ٤٢، منهج النحاة العرب، حوليات كلية دار العلوم، ص ٦١.

(٢) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٥٦ ، أصول النحو العربي ، ص ١١٣ - ١١٩ .

(*) يعود الفضل في هذا التفريق إلى « سوسير ». وخلاصة القول فيه : إن اللغة نظام من عمل الجماعة، أما الكلام فهو أداء نشاطي يقوم به الفرد . ينظر : دروس في الألسنية العامة ، ص ٢٩ ، اللغة بين الفرد والمجتمع ، جسبرسن ، ترجمة د. عبد الرحمن أيوب ، ص ١٥ - ٣٣ ، قضايا لغوية ، د. كمال بشر ، ص ٤١ - ٥٢ ، منهاج البحث في اللغة ، ص ٣٨ - ٦٤ .

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفي ، ص ٣٤ ، أصول النحو العربي ، ص ١١٠ - ١١٢ .

(٤) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفي ، ص ٤٢-٣٤ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٥٦ .

(٥) اللغة بين المعيارية والوصفي ، ص ١٥٨ . وقد ذكر الدكتور تمام أن المنهج الوصفي في دراسة اللغة يقوم على الملاحظة ، والاستقراء ، والتقسيم ، والتقييد ، المصدر السابق ، ص ١٥٢ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، وينظر : أصول النحو العربي ، ص ١١٣ - ١١٦ .

والحق أن فكرة التعليل - كما يذكر الدكتور حسن عون - كانت في بداية أمرها فطرية ساذجة ، ثم ما لبثت بعد اتصال العرب بالثقافات الأجنبية الوافية أن تطورت لتصبح فكرةً معقدةً ، قائمةً على المنطق ، والحدس ، والتخمين ، والرياضة العقلية ، وبذا تحول النحو من الفطرة إلى الفطنة (١) .

وقد عَذَّها الدكتور عون من أهم مظاهر التطور في الدرس النحوي على الإطلاق ، معللاً ذلك بأنها استحوذت على عقلية النحاة ، وتغلغلت في كليات المسائل النحوية وجزئياتها ، واستنفدت الكثير من طاقاتهم ، وأصبحت تعكس الصورة العامة للحياة الثقافية السائدة آنذاك .

ويعزو السبب في نشوء المطرد إلى أمرين : أولهما - اليأس الذي خيم على عقول العلماء بعد سيبوه وكتابه ، المتمثل في قناعتهم بعدم قدرتهم على الجيء بجديد في الدرس النحوي ، والأمر الآخر - محاولة العلماء محاكاة الصبغة المنطقية والفلسفية التي اتسع نطاقها في تلك الفترة ، فكان من أثر ذلك إحلال الدراسة التعليلية محل الدراسة الموضوعية الوصفية ، وتحول مباحث النحو إلى قضايا تجريدية ، الأمر الذي كاد أن يصل إلى درجة اختفاء المادة اللغوية تحت خضم هذه التعليلات (٢) .

وقد أجمعـت اراء اللغويين المعاصرـين في مصر على انتقاد فكرة التعليـل ، مع اختلافـهم بطبيـعة الحال في تناولـ هذه الفكرة ، والمـنهـج المتـبعـ في نـقـدهـا .

فهـذا الأـسـتـاذـ عبدـ الحـمـيدـ حـسـنـ يـذـكـرـ أـنـ العـلـلـ التـعـلـيـلـيـةـ *ـ الـتـيـ يـتـوـصـلـ بـهـاـ إـلـىـ فـهـمـ كـلـامـ الـعـرـبـ وـخـصـائـصـهـ ،ـ أـمـ مـحـمـودـ فـيـ الـدـرـسـ النـحـوـيـ ،ـ حـيـثـ يـعـدـ هـذـاـ النـوـعـ مـنـ العـلـلـ طـبـيعـيـاـ مـسـارـاـ لـلـفـطـرـةـ ،ـ أـمـاـ الـعـلـلـ الجـدـلـيـةـ النـظـرـيـةـ -ـ أـوـ كـاـيـسـهـاـ (ـ الصـنـاعـيـةـ)ـ -ـ فـهـيـ مـرـفـوضـةـ ؛ـ لأنـهـاـ لـمـ تـكـنـ فـيـ أـذـهـانـ الـعـرـبـ حـيـنـاـ وـضـعـتـ اللـغـةـ ،ـ وـلـقـيـاـهـاـ عـلـىـ الـظـنـ وـالـتـخـمـينـ .ـ

وـيـدـعـوـ فـيـ هـذـاـ الصـدـدـ إـلـىـ تـحـيـصـ هـذـهـ الـعـلـلـ عـلـىـ أـسـسـ مـنـ عـلـمـ الـأـصـوـاتـ ،ـ وـمـنـ طـرـائقـ الـعـرـبـ فـيـ نـطـقـهـاـ ،ـ وـصـلـةـ الـعـرـبـيـةـ بـغـيرـهـاـ مـنـ الـلـغـاتـ السـامـيـةـ (ـ٣ـ)ـ .ـ

(١) تطور الدرس النحوي ، ص ٧١ . وينظر : أصول النحو العربي ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٢) تطور الدرس النحوي ، ص ٧٢ . وينظر : أصول النحو العربي ، ص ١٤٣ - ١٤٥ ، أصول التفكير النحوي ، ص ١٦١ فما بعدها ، حول الدراسات النحوية ، علي النجدي ناصف ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٥/٤٠ - ١١ .

(*) هذا اصطلاح استخدمه الزجاجي لنوع من العلل ، في مقابل علٍ آخرٍ هي - العلل القياسية ، والعلل الجدلية . ينظر : الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٤ - ٦٥ .

(٣) القواعد النحوية، ص ٢٢٣-٢٣٤ . ويتفق معه في الدعوة إلى البحث عن هذه العلل في ==

وأقرباً من هذا ما ذكره الدكتور عبدالمجيد عابدين ، فقد انتقد هذه العلل النحوية ، ووصفها بأنها واهية ، لا تعدو أن تكون مجرد اجتهادٍ قاصرٍ لا يثبت أمام البحث ، ولعل القدماء - كما يقول - « كانوا يتخدون من هذه العلل مجالاً لإظهار براعتهم في النظر النحوي ، ومهاراتهم في التخريج والتفسير » (١) ، ويرى أن المنهج العلمي الصحيح هو النظر في هذه العلل - بجميع أنواعها - في ضوء الدراسة التقارنـة والتطورـية ، التي تتيح لـمستخدمـها التذوق اللغـوي ، وتوخـي الحـقيقة ، وفهم العـادات الجـارية عند السـامـيين في التـعبـير ، والوصـول إلى نـاتـج أـقـرـب ما تكون إلى الصـواب (٢) .

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن العلل التعليمية (الأول) ضرورة للناشئة في تعلم النحو ، أما العلل الأخرى (الثانوي والثالث) فهي من باب التزيد غير المـجيـد ، يستفيد منها العـقل دون اللغة والنـحو ، ولذلك ينبغي - كما يقول - إخراج هذه العلل المـعـقدـة من النـحو ، ليـلتـقـفـها البـاحـثـون والمـتـخـصـصـون ، ودراستـها ضمن مـأـسـاه فـلـسـفـة العـللـ النـحـوـيـة (٣) .

أما الدكتور عبد الرحمن أيوب فيـنـظـرـ إلى فـكـرةـ التـعـلـيلـ النـحـوـيـ فيـ ضـوءـ مـبـادـئـ المـدـرـسـةـ التـحـلـيـلـيـةـ الشـكـلـيـةـ *School of formal analysis ، فهو يـقـبـلـ العـللـ الـتـيـ تـرـبـطـ ظـاهـرـةـ لـغـوـيـةـ بـظـاهـرـةـ لـغـوـيـةـ أـخـرـىـ فيـ الـوـجـوـدـ وـالـعـدـمـ ، وـرـفـضـ مـنـهـاـ ماـ أـقـيمـ عـلـىـ أـسـاسـ منـطـقـيـ ، وـيـكـتـفـ بـتـقـرـيرـ الـوـاقـعـ لـاـغـيرـ (٤) .

وفـصـلـ القـوـلـ فـيـهاـ أـسـتـاذـنـاـ الدـكـتـورـ تـامـ ، فـتـنـاـوـلـهـاـ بـالـنـظـرـ إـلـىـ كـوـنـهـاـ حـقـيقـةـ مـعـيـارـيـةـ ، لـوـقـعـهـاـ جـوـابـاـ لـلـسـؤـالـ مـاـذـاـ ؟ـ ، وـوـصـفـهـاـ بـالـضـعـفـ وـالـإـنـتـحـالـ ؛ـ لـمـاـ فـيـهـاـ مـنـ عـنـصـرـ الصـنـعـةـ ، وـحـلـهـاـ مـسـؤـلـيـةـ خـلـقـ نـظـرـيـةـ الـعـاـمـلـ .

== ضـوءـ الـدـرـاسـاتـ السـامـيـةـ الشـيـخـ مـحـمـدـ عـلـىـ النـجـارـ .ـ يـنـظـرـ :ـ اـبـنـ مـضـاءـ القرـطـبـيـ ،ـ مجلـةـ الـأـزـهـرـ ،ـ المـجـلـدـ التـاسـعـ عـشـرـ ،ـ ١٣٦٧ـهـ ،ـ صـ ٩٠٠ـ .ـ

(١) المـدـخـلـ إـلـىـ درـاسـةـ النـحـوـ العـرـبـيـ ،ـ صـ ٩٠ـ .ـ

(٢) نـفـسـهـ ،ـ صـ ٩٢ـ .ـ

(٣) يـنـظـرـ :ـ مـقـدـمـتـهـ لـكـتابـ الإـيـضـاحـ فـيـ عـللـ النـحـوـ ،ـ لـلـزـجاجـيـ ،ـ صـ /ـ دـ -ـ هـ ،ـ مـقـدـمـتـهـ لـكـتابـ الرـدـ عـلـىـ النـحـاةـ ،ـ لـابـنـ مـضـاءـ القرـطـبـيـ ،ـ صـ ٣٣ـ -ـ ٣٧ـ .ـ

(*) ذـكـرـ الدـكـتـورـ أيـوبـ بـعـضـ مـبـادـيـءـ هـذـهـ المـدـرـسـةـ الـلـغـوـيـةـ ،ـ وـهـيـ أـنـ يـكـونـ شـكـلـ الـكـلمـةـ لـامـعـنـاـهـ أـسـاسـاـ لـتـقـسـيـمـهـاـ ،ـ وـيـشـمـلـ التـقـسـيـمـ التـحـلـيـلـيـ الشـكـلـيـ لـلـكـلمـةـ درـاسـةـ مقـاطـعـهـاـ ،ـ وـأـجزـائـهـ ،ـ وـمـوـضـعـهـاـ بـيـنـ سـواـهـاـ مـنـ الـكـلمـاتـ .ـ درـاسـاتـ نـقـديـةـ فـيـ النـحـوـ العـرـبـيـ ،ـ صـ ١١ـ (ـالـهـامـشـ)ـ .ـ وـلـزـيدـ مـنـ التـفـاصـيلـ يـنـظـرـ :ـ الـعـرـبـيـ وـعـلـمـ الـلـغـةـ الـبـنـيـوـيـ ،ـ صـ ١١٧ـ -ـ ١٣١ـ ،ـ ١٦٩ـ -ـ ١٨٠ـ .ـ

(٤) درـاسـاتـ نـقـديـةـ فـيـ النـحـوـ العـرـبـيـ ،ـ صـ ٢٩ـ -ـ ٣٣ـ .ـ

وقد ذكر الدكتور تمام أن العلة في منطق أرسطو أربع : مادية ، وفاعلية ، وصورية ، وغائية (١) ، فأما العلتان الأوليان فلا يدخلان في موضوع العلم : لعدم الحاجة لهما ، وأما الآخريان فهما مناط العلم ، فالعلة الصورية تقع جواباً للسؤال كيف ؟ ، ولذا فإنها تدخل ضمن المنهج الوصفي البنوي ، حيث تصف الكيفيات التي يتم بها السلوك اللغوي ، فهي بهذا معترف بها علمياً ، ومن هذا القبيل جواب من سأل : لم رفع الفاعل ؟ ، كذا نطقت به العرب . والعلة الغائية تقع جواباً للسؤال لماذا ؟ ، ولذا فإنها أصلق بالمنهج المعياري ؛ حيث تقوم على أمورٍ غيبية ، وعلى الحدس والتتخمين ، فهي بهذا لا تتناسب والبحث العلمي ، ومن ثمَّ فلا يعترف بها ، ومن أمثلة ذلك علل النحاة في رفع المرفوعات ، ونصب المتصوّبات ، وبناء المبنيات ، وإعراب المعربات ، أو بصورةٍ أوضح ما ذكره من علل أولى (تعلمية) ، وثانية (قياسية) ، وثالثة (جدلية) .

ويذكر الدكتور تمام أن موقف الباحث من هذه العلل - وموقف اللغويين الوصفيين بعامة - الاعتراف بالعلة الصورية في البحث اللغوي ، ورفض العلة الغائية ، أما المعلم فإنه يستخدم - ضرورة - العلة الغائية ، طريقاً لإنجاح عملية التعليم ، ويرى أستاذنا أن قبول نقاد النحو - كما يسمّيه - للعلل الأولى ، يضعهم في طائفة المعلمين ، وبخراجهم من طائفة الباحثين ، وأما رفضهم لما عدّها من علل فهم على صوابٍ في ذلك (٢) .

ويتبّع لنا أن هذه الآراء - أعني رأيي الدكتور أيوب والدكتور تمام - تتفق والمنهج الوصفي التقريري الذي يصف السلوك اللغوي ، دون أن يلتمس له تعليلًا أو تفسيرًا ، على أنني أحسب أن الاكتفاء بالقول في تعليل ظواهر اللغة : إن العرب نطقوا كذا ، أو إنه العرف اللغوي ، يُعدُّ موقعاً سلبياً تجاه اللغة وظواهرها ؛ «لأن التعليل أو التفسير من المهام الأصلية لعالم اللغة ، بل أصبح جزءاً من مهمة النظرية اللغوية المعاصرة» (٣) ، والأنساب - فيها أرأه - أن نلتجأ إلى الوصف والتفسير ، بشرط أن يكون هذا التفسير ضمن إطار اللغة ، وليس خارجاً أو بعيداً عنها .

(١) العلة المادية هي مادة الشيء ، والفاعلية صانعه ، والصورية شكله وتركيبه ، والغائية الغرض منه. الأصول ، د. تمام حسان ، ص ١٨٩ ، وينظر : أصول النحو العربي ، ص ١٦٦ .

(٢) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصافية ، ص ٤٢ - ٥٣ ، الأصول ، ص ١٨٧ - ١٩٩ . ويوافقه في هذه النظرة الدكتور محمد عيد في : أصول النحو العربي ، ص ١٣١ - ١٧٨ .

(٣) العربية وعلم اللغة البنوي ، ص ١٨٦ .

ونختتم هذه الآراء (١) بما ذكره الشيخ أمين الخولي من أن كتب النحو أُنقلت بالعلل الكثيرة المتنوعة ، التي أدت إلى نشأة الجدل النحوي ، والبعد عن طبيعة العربية ، ودعا إلى التخلّي التام عن التعليل النحوي ، أيًا كان نوعه ، وعَدَ ذلك من باب الواجب الذي يقتضي الأداء ، وطريقاً لتصحيح المنهج النحوي . ليس هذا فحسب ، بل إنه دعا - في معرض دعوته إلى الاجتهاد في النحو - إلى تقديم التفسير اللغوي الصحيح لظواهر النحو ، بدل تلك التعليلات النظرية ، والتفسيرات المخترعة ، والاستعانة في ذلك بالتعليلات النفسية أو الاجتماعية ، أو العملية لتلك الظواهر (٢) .

والواقع أن رأيه - في جمله - لا اعتراض عليه ، وإن كان بمحاجةٍ إلى تقييد ، وبخاصية دعوته إلى نبذ علل النحو جميعها ، والاستعانة بالعلل النفسية أو الاجتماعية ، ويتمثل هذا القيد في الإبقاء على ما يفيد اللغة من تلك العلل ، وهي التي تصف الأشياء وتفسرها ضمن حدود اللغة ، والاستعانة بالتعليق النفسي أو الاجتماعي بما يتاسب وطبيعة اللغة .

وهكذا نرى أن هناك اتجاهين معاصرین في النظر إلى العلل النحوية ، أحدهما وصفي - وهو السائد - يدعو إلى الاكتفاء بالعلل الوصفية التي تتفق مع اعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية، توصف بذكر خواصها ، واطراح مaudاتها من علل ، والاتجاه الآخر تأريخي مقارن ، يدعو إلى دراسة هذه العلل في ضوء النظرة المقارنة باللغات السامية الأخرى .

وهناك اتجاه ثالث يدعو إلى إلغاء العلل جميعها من النحو ، وقد سبق أن بينت رأي في هذه القضية أثناء عرضي لآراء المعاصرين ، وأضيف إلى ذلك أنه من المعروف أن «تشومسكي A. N. Chomsky» يرى من خلال نظريته التوليدية أن نموذج نظام اللغة ينبغي أن يشمل على كفالتين : الكفاءة الوصفية ، أي دقة الوصف ، والكفاءة التفسيرية ، أي القدرة على الإيضاح ، ولعل فكرة التعليل تدخل في الكفاءة التفسيرية ، فتجد لها مكاناً في المنهج التوليدي ، بعد أن أباحتها المنهج الوصفي .

(١) لمزيد من ذلك ينظر : العلل النحوية ، د. علي العماري ، مجلة الرسالة ، العدد ١٠٢٥ ، السنة الحادية والعشرون ، ١٩٥٣م ، ص ٣٠٣ - ٣٠٦ ، إصلاح النحو العربي ، يعقوب عبد النبي ، مجلة الأدب ، العدد الرابع ، السنة العاشرة ، ١٩٦٥م ، ص ٢٠٦ فما بعدها ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، ص ١٣٣ - ١٨٦ (الطبعة الأولى) ، أصول التفكير النحوي ، ص ٢٣٦ - ١٦١ ، مدرسة البصرة ، ص ٢٦١ - ٢٨٤ ، اللغة العربية المعاصرة ، د. محمد كامل حسين ، ص ٥٣ .

(٢) مناهج تجديد ، ص ٧٤ ، ٨٢ ، ٨٥ .

و قبل أن انتقل إلى المبحث التالي ، هناك ملاحظات ثلاثة ينبغي ذكرها في هذا المقام ، أولها - أن النقد الذي وجّه من قبل الباحثين المعاصرین لعلل النحوة كان صدئ لصيحاتٍ نقديةٍ مبكرةٍ في الفكر اللغوي القديم ، وهذا ما نلمسه عند ابن حزم (٤٥٦ هـ) (١) ، وابن سنان الخفاجي (٤٦٦ هـ) ، وابن مضاء القرطبي ، وابن الأثير «اللغوي» (٦٣٧ هـ) ، وثانيها - أن ابن مضاء لم يطالب بإلغاء العلل التحوية كليًّا - كما ظن ذلك الدكتور إبراهيم مذكر - (٢) ، بل دعا إلى إلغاء العلل الثنائي والثالث ، والإبقاء على العلل الأول ، والذي دعا إلى اطراحها جميًعاً هو ابن حزم (٣) ، وثالثها - أن ما ذكره الدكتور أحمد مختار عمر من أن الخليل وسيبوه مسؤولان عن التعليقات الكثيرة اللاقمة للنظر ، التي فتحت الباب لمن تبعهم من النحوة (٤) ، قول لا نقره عليه : فبدأ العلة موجود مذ وجد النحو ، وتعليقات هذين العالمين لم تتجاوز ما يتافق مع الفطرة ، وطبيعة اللغة ، بمعنى أنها كانت مسندةً من روح اللغة ، والمسؤولية تقع بحقِّ على أولئك الذين انحرفوا بها عن مسارها الطبيعي ، وأخضعوها لقوانين المنطق .

(١) ينظر : العلل التحوية ، د. علي العماري ، مجلة الرسالة ، العدد ١٠٢٥ ، ص ٣٠٣-٣٠٤ .

(٢) في اللغة والأدب ، ص ٥٣ .

(٣) ينظر : نظرات في اللغة عند ابن حزم ، سعيد الأفغاني ، ص ٣١-٣٢ .

(٤) البحث اللغوي عند العرب ، ص ١٣٧ .

(ب) المستوى الصوابي (Standard of Correctness)

المستوى الصوابي معيار لغوي يرضي عن الصواب ، ويرفض الخطأ في الاستعمال^(١). وترتبط هذه الفكرة بالقياس ، وبأخذ النحاة العرب عن قبائل مختلفة ، دون النظر إلى اختلاف هجاتهم .

ويذكر أستاذنا الدكتور قام أن مبدأ الصواب والخطأ لا يقتصر على الجانب اللغوي فحسب ، بل يشمل جميع نواحي النشاط الاجتماعي ، ويضيف بأن السلوك اللغوي يراعي فيه عناصران لها أهميتها : عنصر الوضوح ، وبه يتحقق المعنى الوظيفي للغة ، وعنصر المطابقة ، وبه يتحقق المعنى الاجتماعي ، ويراعاة هذين العنصرين يتوصل إلى مراعاة المستوى الصوابي .

ويكن الفرق بين نظرتي القدماء والمعاصرين لهذا المبدأ في أن علماء العربية نظروا إليه بوصفه فكرةً يستعين بها الباحث في تحديد الخطأ والصواب اللغويين ، في حين أن المعاصرين ينظرون إليه باعتباره مقياساً اجتماعياً يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد ، ويختتمون إليه عند الاستعمال ، وهذا يعني أنه كان لدى القدماء فردي الطابع ، أما عند المعاصرين فهو اجتماعي ، ولذلك يعقب الدكتور تمام على هذا بأن للفرد أن يبدع في اللغة إبداعاً لا يخرج عن العرف الاجتماعي ، أو الدور الاجتماعي الذي يقوم به من حيث هو فرد ، مما يعني أنه بإمكانه أن يكون مؤثراً أو متأثراً بالنسبة للمستوى الصوابي بحسب دوره في المجتمع .

ويصل الدكتور تمام إلى تقرير الحقيقتين التاليتين :

أولاً - أن الفيصل في مبدأ الصواب والخطأ هو السماع ، أو المجتمع الذي يملك اللغة.
ثانياً - أن هذا المبدأ نسي بالنظر إلى التطور التاريخي للمستويات اللغوية ، فما كان صواباً في الماضي يصبح خطأً في الحاضر ، وخطأ اليوم يصبح صواب الغد ، وهكذا^(٢) .
وأما الدكتور بشر فيرى أن فكرة الصواب والخطأ في اللغة أمر محير : لعدم وجود مقاييس ثابتة تصلح للحكم في كل آونة وحين ، ويذكر أن هذه القضية دونها مشكلتان ،

(١) اللغة بين المعيارية والوصفيية ، ص ٦٧ . وهناك تعاريفات أخرى للمستوى الصوابي ، ينظر في ذلك : اللغة بين الفرد والمجتمع ، جسبسن ، ص ١٢٤، ١٣٣، ١٥٦، محمد عيد ، ص ١١ .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفيية ، ص ٥٤ - ٦٧ ، حوليات كلية دار العلوم ١٩٦٩ - ١٩٧٠ م ، ص ٦٠ - ٦٢ . ويوافقه الرأي الدكتور محمد عيد في : المستوى اللغوي ، ص ١١ - ٣٤ .

أولاًها - اختلاف المستويات اللغوية باختلاف البيئة ، والأخرى - اختلاف المعايير التي يمكن أن تتخذ أساساً للتفريق بين الصواب والخطأ .

ويربط الدكتور بشر بين المعايير الموجبة (القواعد) التي يجب الأخذ بها ، والعمل بمقتضاهما ، وفكرة المستوى الصوافي عند القدماء ، موضحاً أن ذلك كان المنهج الغالب على علماء العربية في الحكم على الصواب والخطأ من الكلام ، ويصف هذه النظرة بالمعيارية والجمود : لأنها جعلتهم ينظرون إلى ما خالف قواعدهم على أنه خطأ مخصوص ، أو ضرب من اللحن غير المقبول ، الأمر الذي أدى إلى إهمال الواقع الاستعمالي ، وإهمال الظواهر اللغوية التي لحقت باللغة ، وتسربت إلى مادتها الأساسية بعامل التجديد ، أو الابتكار ، أو التطوير . وكان من نتائج ذلك - كما يذكر الدكتور بشر - قيام حركة التنقية اللغوية (التصويب اللغوي) ، وما تبعها من التفسير ، والتعليق ، والتأويل ، والافتراض لما خرج عن تلك القواعد أو خالفها .

وعلاج ذلك - في رأيه - اتباع المنهج الوصفي ، المتمثل في قيام فكرة الصواب والخطأ على أساس من الاستعمال الحسي في البيئة المعينة ، فكل كلام في بيئته صحيح ، وإن كان الدكتور بشر يعترف بأن الوصفيين الحقيقيين لا يورطون أنفسهم في عمل كهذا : لأنه ليس من شأنهم تقويم الكلام أو تصنيفه ، ولكن لا ضير عليهم إن هم أقحموا أنفسهم في ذلك .

وقد حصر الدكتور بشر معايير الصواب والخطأ في سبعة مستويات* ، ليس من بينها - كما يذكر - معيار واحد يطمأن إليه ، ويصلح أن يكون فيصلاً في هذه المسألة ، ويقرر أخيراً أن المستوى الصوافي يمكن وضع إطار عام له في ضوء الملاحظات التالية :

(أ) الاستعمال المتعارف عليه ، والقبول من أصحاب البيئة .

(ب) الاعتماد على البيئة المعينة ، إذ ليس هناك صواب مطلق ، أو خطأ مطلق ، وإنما الصواب والخطأ يدوران وجوداً وعدماً على المستوى المعين في البيئة المعينة .

(ج) تغير اللغة من فترة زمنية لفترة زمنية أخرى ، وهذه ظاهرة طبيعية في اللغة، وتلزم بقبول بعض ملائع هذا التغير إن وجد له مسوغ (١) .

(*) هذه السبعة المستويات هي : جهات الاختصاص اللغوي ، المناطق الجغرافية المميزة ، المستوى الأدبي ، والارستقراطي ، والديقراطي ، والمنطقي ، والنؤوي . وقد اقتبسها الدكتور بشر من اللغوي الدانمركي الأصل (اوتو جوسبرسن) في كتابه « اللغة بين الفرد والمجتمع » ص ١٠٨ ، ترجمة د.عبد الرحمن أيوب .

(١) ينظر : معايير الصواب والخطأ في اللغة ، مجلة الفن الإذاعي ، العدد ٥٨ ، السنة السابعة عشرة ، ١٩٧٣م ، العدد ٥٩ ، ص ٣ - ٨ .

وهكذا يتضح لنا مدى ارتباط المستوى الصوائي بالجانب الاجتماعي من جهة، وبالتطور التاريخي من جهة أخرى ، وهو ما سبق أن ذكره الدكتور تمام حسان .

وباستعراض كثير من آراء اللغويين المعاصرين في هذه المسألة ، نجد أنها تجمع على أن الاحتكام إلى العرف الاجتماعي يعفيها من كثير من التناقض والاضطراب ، ويصلح أن يكون أساساً سليماً لقياس المستوى الصوائي (١) .

ونخرج من ذلك كله أن المعيارية في المستوى الصوائي تكمن في أنه أصبح فكرة دراسية يرعاها الباحث ، بدل أن يكون فكرة اجتماعية يرعاها المتكلم ، مما أدى إلى إغفال الجانب الاجتماعي للتحليل اللغوي ، وإغفال هذا الجانب « يحرم الدراسة من أقوى خصائص هذا الموضوع المدروس ، ويجعل الوصف في هذا المنهج الوصفي يتناول وجهاً شكلياً من المسألة ، ويهمل وجهها الآخر الذي يمثل جوهرها وروحها » (٢) .

(ج) اكتساب اللغة (Language Acquisition)

تم عمليه اكتساب اللغوي عن طريق التطبع لا الطبع ، وفرق كبير بين الحالتين ، فال الأولى تعني التطور والتغير ، وتعني الأخرى الثبات والاستقرار .

وتفضي بنا هذه العملية إلى مناقشة قضية أخرى ترتبط بالكسب اللغوي ارتباطاً وثيقاً ، وهي السليقة اللغوية ، والسؤال هنا هو / هل تقوم هذه الفكرة على مبدأ الطبع أم على مبدأ الاكتساب ؟

إذا عدنا إلى القدماء نجد كثيراً منهم يعتقد أنها طبع ، وجبلة ، وخليلة (٣) ، مما يعني

(١) ينظر - على سبيل المثال - : محاضرات في علم اللغة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ١٢٤-١٣٠ ،
الضرورة الشعرية ، ص ٥٢١-٥٢٨ ، في علم اللغة العام ، د.عبدالصبور شاهين ، ص ١٦٥-١٧٤ ،
لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، د.عبدالعزيز مطر ، ص ٥١ - ٦٤ .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفيية ، ص ١٤ .

(٣) ينظر - على سبيل المثال - : الخصائص ، ١/٧٧، ١/٣٨٣، شرح شافية ابن الحاجب ، ٢/٢، ٢/١٢، ١٢/٢ (سلق). ولابد من الإشارة إلى أن بعض القدماء - كابن خلدون (٨٠٨هـ) -
ذهب إلى أن السليقة اللغوية ، أو كما أسماها (المملكة اللسانية)، تتحقق بتكرار الأفعال ، أي
بالاكتساب ، المقدمة، ٤/٢٧٩ ، كما أن ابن فارس (٩٣٥هـ) أشار إلى أن اللغة تؤخذ اعتياداً ،
حيث يكتسبها الطفل من أبويه وغيرهما على مر الأوقات ، الصاحبي ، ص ٤٨ ، وهذا يعني أنها
تؤخذ بالتعلم والاكتساب ، لكنه تراجع في نص آخر له عن هذا المذهب الصحيح ، حينما وصف
قريشاً بالفصححة : لأنهم - في رأيه - تخروا من لغات القبائل أحسنها وأصفاها ، وضمواه
إلى سلائقهم التي طبعوا عليها ! ، الصاحبي ، ص ٣٣ ، ٣٤ ، وكأنه هنا يقول : إن ==

في نظر هؤلاء أن الفرد صاحب السليقة لا يخطيء في اللغة ، وأنه منزه عن الخطأ فيها !
وذلك - فيما يراه أستاذنا الدكتور تمام - اعتقاد خاطئ : لأن النحاة العرب لم يفطنوا إلى
مراقبة العنصر الاجتماعي في اللغة (١) .

والسليقة في رأي الدكتور تمام ما هي إلا اكتساب لغة المجتمع الذي ينشأ فيه الفرد ،
والتعود عليها حتى يصبح العمل شبه آلي ، ويعدها موضوعاً من دراسة اللغة ، أو من
صلب منهج اللغة (٢) .

ويؤكد الدكتور إبراهيم أنيس على أن اكتساب اللغة لا دخل للوراثة أو الجنس فيه ،
بل هو مرهون بالمران والتقليل ، وبحسب ما تشكله البيئة ، وهذه الحقيقة هي ما يكاد يجمع
عليه اللغويون المعاصرون في مصر (٣) ، إلا أن الدكتور أنيس يرى أن صاحب السليقة
لا يكاد يخطئ في كلامه ، أو ينحرف عن طرق أدائها الصحيحة (٤) ، ويوافقه في هذا
بعض اللغويين المعاصرين (٥) ، وهذا - في رأينا - غير صحيح ، والمسئول عن ذلك هو فهم
القدماء الخاطئ للسليقة اللغوية ، ونستدل في هذا المقام بقول سيبويه : « واعلم أن ناساً
من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان » (٦) ، وما جاء

= اللغة تؤخذ بالاكتساب والطبع في آن واحد . وقد وافقه الدكتور نايف خرما في ذلك ، فاللغة
- فيما يراه - لا هي طبع كامل ولا تطبع كامل ، بل هي حصيلة الاثنين معاً . أضواء على
الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص ١٥٦ ، وهذا خلاف ماعليه كثير من اللغويين وعلماء النفس .

(١) اللغة بين المعيارية والوصيفية ، ص ٨٢ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٣ ، وينظر: مقالات في اللغة والأدب ، ص ٣٢٥ ، حوليات كلية دار
العلوم ، ١٩٧٠-١٩٦٩ م ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

(٣) ينظر : اللغة والمجتمع ، د. محمود السعران ، ص ٣٤ ، ٦٥ - ٦٨ ، (الطبعة الأولى) ، محاضرات
في اللغة ، د. عبد الرحمن أيوب ، ص ٢٠-٢٣ ، ٣٤ ، ٢٣-٢٠ ، محاضرات في علم اللغة ، د. أحمد مختار عمر ،
ص ٨٠، ٨١ ، قضايا لغوية ، ص ٢١ - ٢٤ ، اللغة وعلوم المجتمع ، د. عبد الرحيم ، ص ١٤ -
١٦ ، مدخل إلى اللغة ، د. محمد حسن عبدالعزيز ، ص ٣٥ - ٥٦ . وللمزيد ينظر : اللغة ،
فندريس ، ص ٢٩٧ فابعدها ، اللهجات وأسلوب دراستها ، د. أنيس فريحة ، ص ٣٧ .

(٤) محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة ، ص ١٤، ١٣ ، اللغة بين القومية والعالمية ، ص ٢٩
فابعدها .

(٥) ينظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ٤١ ، ٧٦ . وللمزيد حول هذه المسألة ينظر :
تعقيبات أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة على محاضرة الأستاذ عباس حسن (بعض الشوائب في
النحو) ، البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين ، ١٩٦٨-١٩٦٩ م ، ص ٦١ - ٦٥ .

(٦) الكتاب ، ١٥٥/٢ .

في حاشية الصبان تعليقاً عليه « قوله : واعلم ... اعترض بأنه كيف يسند الغلط إلى العرب ؟ ! ، وأجيب بأنه لا مانع من ذلك : لما سبق من أن الحق قدرة العربي على الخطأ إذا قصد الخروج عن لغته ، والنطق بالخطأ ... » (١) ، وعا حكاه الصبان عن الروداني واستحسنه « أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره ، فلا يشك في أنه لا يعجز عن ذلك ... » (٢) .

وقد وقف كثير من اللغويين المعاصرين من هذه المسألة التي اعتقادها القدماء ، وشاع لهم فيها بعض المعاصرين ، موقفاً رافضاً (٣) ، وهذا ما نؤيده ، حيث لو كانت السليقة طبعاً ما تطرق اللحن إلى الفصحاء من الأعراب : لأن الطبع لا يتغير .

ونعود للدكتور أنيس لنراه يذكر أن فكرة القداسة التي خلعتها القدماء على السليقة هي المسئولة عن اضطراب قواعدهم ، وتعدد الوجوه فيها ، واختلاف الأقوال في المسألة الواحدة (٤) ، وهذا صحيح ، ونضيف إليه أن فهمهم للسليقة كان من نتائجه قصر الاحتجاج اللغوي على فترة معينة ، ومكان معين ، وقبائل معينة ، مما أدى إلى عدم دقة منهج بحثهم النحوي .

ونختتم هذه القضية برأي الدكتور محمد كامل حسين ، الذي يعد فهم القدماء للسليقة اللغوية من المسلمات البالية التي عق عليها الدهر ، ولا يجوز الإيقاء عليها ، ويرى أن السليقة ليست شيئاً سوى التعود ، وهي تعني عنده قدرة المتعلم على معرفة الصواب فيها يكتب ويقرأ ، دون حاجة إلى التفكير في القواعد الموضوعة لذلك (٥) .

ويبدو أن هذا المفهوم يقرب مما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس من أن هناك نوعاً من المتكلمين باللغة يشعرون بخصائصها أثناء الكلام ، ونوعاً آخر لا يكادون يشعرون بتلك الخصائص ، والفرق بينها فرق في الكمية ، أو درجة الإتقان للغة (٦) .

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ٢٧٨/١ .

(٢) نفسه ، ٢٤٨/١ .

(٣) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصيفية ، ص ٦٨ - ٧٦ ، الضرورة الشعرية ، ص ١٥٦ فما بعدها ، تقويم الفكر النحوي ، ص ١٥٩ - ١٦٠ ، اللغة العربية المعاصرة ، ص ٥٩ .

(٤) من أسرار اللغة ، ص ٣٤ - ٣٩ . وينظر : تقويم الفكر النحوي ، ص ١٥٩ - ١٩٠ ، الرواية والاستشهاد باللغة ، د.محمد عيد ، ص ٢٣٧ - ٢٣٩ ، فصول في فقه العربية ، د.رمضان عبدالتواب ، ٧٨ فما بعدها ، الضرورة الشعرية ، ص ٥٠٨ ، ٥٠٩ .

(٥) اللغة العربية المعاصرة ، ص ٥٨ - ٦٠ ، وينظر : البحوث والمحاضرات للدورة الرابعة والثلاثين ، ١٩٦٧ - ١٩٦٨ م ، ص ٤١٧ .

(٦) من أسرار اللغة ، ص ٣٥ .

على أن للدكتور محمد كامل حسين رأياً خاصاً في مقومات السليقة ومعوقاتها ، ينطلق فيه من دعوته التي نادى بها ، وهي ما أسماه «الفصحي المخففة» ، التي تعني تلك «اللغة الشائعة بين المتعلمين ، وهي وسط بين العامية المنقحة والفصحي العالية» (١) ، فهو يدعو في هذا الصدد إلى ما أطلق عليه «تسليق الفصحي العالية» ، بمعنى أن تكون قواعد العربية سهلةً مرنّةً مطردةً ، بحيث يكتب الكاتب أو يقرأ القارئ وهما على صواب ، من غير نظرٍ إلى قواعد ، أو تفكيرٍ فيها - كما سبق - ، فـ «الغاية من تطوير الفصحي ليس تجديدها ، ولا تسليمها ، بل يجب أن تكون الغاية تسليقها ...» (٢) .
والحق أن هذه الدعوة تحمل بذور نقضها ، وعدم صلاحيتها للتطبيق ، ولا أبالغ إذا وصفتها بأنها دعوة ذات أبعادٍ سلبيةٍ على اللغة العربية .

وان تعجب فعجب أولئك الذين تعرضوا لهذه الدعوة ، مكتفين بالإشادة بجريدة رأي صاحبها ، وثورته العارمة على التأليف النحوية ، من غير مناقشةٍ دقيقةٍ للقضايا التي طرحتها ، والدعوات التي نادى بها (٣) .

ونصل إلى القول في مسألة اكتساب اللغة : إن المعيارية لا تتضح فيها أو في السليقة اللغوية في حد ذاتها ، وإنما فيها نتج عنها من ربط الفصاحة والنقاء اللغوبي ببيئةٍ محددةٍ ، وزمانٍ وجنسٍ معينين ، أو بمعنى آخر النظر إلى اللغة على أنها كائن ثابت (جامد) ، غير قابل للتغير والتطور ، وذلك ما أثبتت الدرس اللغوي الحديث خطأه ، وعدم صوابه .

(١) اللغة العربية المعاصرة ، ص ٨٨ .

(٢) نفسه ، ص ٦٦ .

(٣) ينظر : صيغة الفصحي المخففة كما يراها الدكتور محمد كامل حسين ، محمد شوقي أمين ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٣٩/٥٩-٦٢ . ولابد من الإشارة إلى أن الأستاذ عبد الوارث مبروك سعيد تنبه لحقيقة هذه الدعوة ، ووصفها بأنها خطيرة وهدامية . في إصلاح النحو العربي ، ص ١٧١ . وللمزيد ينظر : أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي ، محمد صلاح الدين الشريف ، بحث ضمن (اللسانيات واللغة العربية) ، عدد رقم (٤) ، ص ٤٦ .

ثالثا - الخلط بين مستويات الأداء اللغوي

لاحظ اللغويون المعاصرون في مصر أن النحويين القدامى خلطوا بين مستويات الأداء اللغوي ، مما انعكس - بالضرورة - على مستويات التحليل اللغوي، ومن ثمَّ على القاعدة النحوية ، فالمادة اللغوية التي جمعها الرواة وتلقفها عنهم النحاة ، تكونت من لهجاتٍ شتى لقبائل متعددة ، الأمر الذي أدى إلى عدم التفريق بين ما هو مستوى لهجي ، وما هو منتم إلى اللغة الفصحى ، مما جعل « اعتبار الفصحى هي لهجات القبائل على تعددتها وطول الزمن بها » (١) ، وتبع ذلك كله أن أوقف النحويون أنفسهم على دراسة ذلك الموروث ، وأعملوا فيه فكرهم ، وخاصة بعزم جهدهم ، واستنبطوا من خلاله قواعد العربية .

وكان لزاماً - في ظل هذا المنهج - أن تتعدد الأوجه في المسألة الواحدة ، وتحتلي التوجيهات لكل وجه ، وأن ينשطر عن القاعدة الواحدة (العامة) عدة قواعد فرعية ، وتكثر الاستدراكات ، والاستثناءات ، والاحتزارات .

ويرى هؤلاء أنه لو فصل بين المستوى اللغوي للهجة والمستوى اللغوي للفصحى ، ووضع لكل مستوى قاعدة خاصة به ، لكان ذلك أجدى وأنفع للدرس النحوي .

وقد يظن ظان أن الفصل بين هذين المستويين اللغويين يجعل دراسة أحدهما غير ذات أهمية - بحثاً وتقعيداً - ، وليس الأمر كذلك « فكلا المستويين جدير بالبحث والنظر ، باعتباره نشاطاً للناطقين باللغة من جهة ، ولما تقيده الدراسة في كلا المستويين من الآخر من جهة أخرى » (٢) .

ومن الثابت عقلاً ومنطقاً أن الخطأ في الوسيلة يقود إلى خطأ في الغاية، وهذا ماحدث مستويات التحليل اللغوي ، فهي - أولاً - اختلطت فيما بينها اختلاطاً كبيراً ، فالظواهر الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والدلالية، جمعت جنباً إلى جنب ، وألجم بعضها في البعض الآخر، وأصبح من المتعسر الفصل بين هذه المستويات في ظل الدرس اللغوي القديم (٣)، ثم إنها - ثانياً - وفي ضوء ذلك الخلط منيت بالازدواجية في التشكيل والتصنيف.

(١) المستوى اللغوي ، ص ٦١ . وينظر : من أسرار اللغة ، ص ٣٠-٢٨ ، أصول التفكير النحوي ، ص ١٩ فما بعدها ، المدخل لدراسة التحوُّل العربي ، ص ٤٩ - ٥٣ ، في اللهجات العربية ، د.أنيس ، ص ١٠٢ ، الفصحى ولهجاتها ، د.البركاوي ، ص ١١٣ ، ١١٤ .

(٢) المستوى اللغوي ، ص ٩١ .

(٣) للمزيد ينظر : النحو العربي والدرس الحديث ، ص ٥٢ ، ٥٣ ، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، د.علي أبو المكارم ، ص ٢٣ .

ويضرب بعض اللغويين المعاصرین أمثلةً لذلك ، في مجال الأصوات نجد أن الخصائص الصوتية للهجة اعتبرت ظواهر لغوية تنتهي حيناً إلى اللغة الفصحى ، وحينما آخر للهجات العربية ، كا في الإيدال ، والإمالة ، والكسكشة ... الخ ، مما أدى إلى عدم إدراك فوارق رئيسية بين اللغة واللهجة ، ثم بين اللهجات بعضها مع بعض ، وفي مجال الصيغة الصرفية نلمس ذلك في تصريف الأفعال ، والمشتقات ، وجموع التكسير ، والنسب ... الخ ، أما المجال التركيبى (النحوى) فامتثلته أكثر من أن تُحصى ، وحسبك ظاهرة التصرف الإعرابى ، وظاهرة التطابق في الجنس من حيث التذكير والتأنى ، أو العدد من حيث الإفراد والتثنية والجمع ، وفي الترتيب بين الصيغ داخل الجملة العربية ، وأما المجال المعجمي والدلالي فأوضح أمثلته ظاهرتا الترادف والمشترك اللغظى (ويضاف إليها التضاد) ، وما نتج عن ذلك من نتائج على المعاجم العربية (١) .

وبالرغم من صحة هذه المأخذ - في جملها العام - لا يمكن الموافقة عليها دون مناقشة ، فالدرس اللغوى القديم حدث منه في فترة من فترات تأريخه فصل بين مستوياته ، فألفت كتب خاصة بال نحو ، وأخرى بالصوت ، وثالثة بالصرف ، ورابعة بالمعاجم ، وقد ألمح إلى هذا الدكتور عبد الرحمن الراجحي بقوله : « والحق أن اختلاط مستويات الدرس ظاهرة واضحة في النحو العربي ، ولم يكن ذلك أمراً غريباً في المراحل الباكرة التي نهتم بها في هذا البحث ، ولكنها استمرت في الأعمال المتأخرة رغم محاولات طيبة في فصل هذه المستويات ...» (٢) .

ويشدد بعض اللغويين المعاصرين على سلبية هذا الخلط ، وما أدى إليه من تبديد جهود البحث اللغوى ، واستنفاد لطاقاته ، حيث « قد خلَّفَ أعمق الأثر في البحوث اللغوية بعامة ، والنحوية بشكلٍ خاص » (٣) .

ويرى هؤلاء أن السبيل الأمثل لتأسيس القواعد النحوية - واللغوية بصفة عامة - أن تختار لغة أدبية مشتركة* ، تحظى بالاطراد ، وتتوحد الخصائص ، لكي يتأقى

(١) ينظر : تقويم الفكر النحوى ، ص ١٥٧-١٩٠ ، الفصحى ولهجاتها ، ص ١٣٩-١٩٠.

(٢) النحو العربي والدرس الحديث ، ص ٥٢ .

(٣) تقويم الفكر النحوى ، ص ١٩٠ . وينظر : المستوى اللغوى ، ص ٩٢ فما بعدها .

(*) اللغة المشتركة (Lingua franca) إصطلاح محدث يراد به تلك اللغة التي أتاحت لها الفرصة وهياكلها الظروف لتسود منطقةً من المناطق، وتتصبح محل إعجاب الناس ، وتقليلهم لها في المناطق الأخرى، وتبلور بعد امتزاجها بعناصر لهجية وافية في صورة لغة مثالية موحدة، يقبلها ويتعامل بها الجميع. ينظر: محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة، ص ٦-١، اللغة، فنديرس، ص ٣٤٧-٣٢٦، في علم اللغة العام، د. عبد الصبور شاهين، ص ١٠٣-١٤٩، ١١٢-١٥٧.

إخضاعها للنظر العلمي ، والدرس الاستقرائي ، وبذا يتحقق لتلك القواعد عنصر الثبات والاستقرار (١) .

وربما يعترض معارض على هذا قائلاً : إن اختيار العلماء الأوائل للغة قريش يمثل اختياراً للغة مشتركة ، ومن ثم فإن ما بني عليها من قواعد صحيح ، ذو منهج سليم لا اعتراض عليه !

للرد على هذا نقول : إن هذه قضية غير مسلم بها ، ولا زالت مطروحة للنقاش منذ ابن فارس (٣٩٥ هـ) حتى اليوم ، ولم يصدر بشأنها رأي قاطع ، مبني على حقائق ثابتة ، وأدلة مقنعة .

والواقع أن هذه المسألة الشائكة تقودنا إلى مسائل فرعية أكثر تعقيداً ، من أبرزها : هل لغة قريش هي اللغة العربية الفصحى ؟ وهل أُنزل القرآن بلغة قريش ؟ وهل اللغة المشتركة تكونت من لهجات متعددة ، واستطاعت لهجة قريش أن تسود غيرها من اللهجات ، وتفرض نفسها لغة مشتركة للشعراء والخطباء ؟

وفي الحقيقة أني لن أتمكن في هذا الحيز من مناقشة المتأثرين الأوليين : لأن القول فيما يتشعب يخرج بنا عن الإطار الذي وضعناه لهذه الدراسة ، وسأكتفي بمناقشة المسألة الثالثة ، لعلاقتها بما نحن بصدده .

فأما القدماء - كابن فارس ، والفارابي (٣٣٩ هـ) - فقد أكدوا أن اللغة المشتركة هي لغة قريش (٢) ، وأما المعاصرون فالختلف بينهم كبير ، بعضهم يرفض أن تكون لغة قريش هي اللغة المشتركة التموزجية ، ويرى أن هناك لهجات متعددة منسوبة إلى أصحابها في شبه جزيرة العرب ، وكان إلى جانب هذه اللهجات «لغة عربية مشتركة تكونت على مر الزمن بطريق لا سبيل لنا الآن إلى تبيينها ...» (٣) ، ويرى بعضهم أن لهجة مكة (لغة قريش) كانت هي الأساس التي أقامت عليه اللغة المشتركة كثيراً من صفاتها ، إلى جانب

(١) ينظر : في اللهجات العربية ، ص ٣٤ ، المدخل لدراسة النحو العربي ، ص ٥٠ فما بعدها ، اللغة العربية المعاصرة ، ص ٤١ .

(٢) ينظر : الصاحبي ، ص ٣٣ ، ٣٤ ، الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطى ، ص ٥٦ . وقد ذكر فيه نص الفارابي نقاً عن كتابه «الألفاظ والحراف» .

(٣) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، د.عبدالرحمن الراجحي ، ص ٤٨ ، ٤٩ . وينظر له أيضاً : فقه اللغة في الكتب العربية ، ص ١١٣ - ١٢٥ .

اللهجات الأخرى الوافدة ، ثم استقلت مع مرور الزمن ، وأصبحت اللغة الأدبية التي حظيت بإعجاب العرب جميعاً ، ونزل القرآن بها !)١(.

وفرض أستاذنا الدكتور تمام هذه الدعوى ، ويرى أنها مجرد افتراض يتعارض مع الحقائق المسلمة ، وعد ذلك من باب الحكم على مجهول ، والرجم بالغيب)٢(.

ويؤكد الدكتور علي واifi - بأدلة ذكرها - أن لغة قريش هي التي تغلبت بعد صراع طويل مع اللهجات العربية الأخرى ، لتصبح لغة الآداب عند جميع قبائل العرب ، فضلاً عن كونها لغة القرآن !)٣(.

وتثبت الدكتورة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ) أن لغة قريش هي اللغة المشتركة ، إلا أن ماحدث بينها وبين لغات القبائل المجاورة ليس من باب الصراع اللغوي ، أو الابتلاء والالتمام - كما يرى الدكتور واifi - ، وإنما على سبيل الاصطفاء والاختيار)٤(.

كما يثبت الدكتور محمود فهمي جازى وجود لغة مشتركة تمثل مستوى لغوياً التفت حوله القبائل المختلفة ، ولكنه توقف عن الخوض في تبيان مصادر هذه اللغة ، ويرى صعوبة القول بأن هناك صلة بين اللهجات العربية القديمة وهذه اللغة المشتركة)٥(.

أما الدكتور عبدالرحمن أيوب فيرى عدم إمكانية تحديد الموطن الأصلي للغة الفصحى ، كما أنه ليس ثمة أمل لمعرفة الأصل الأول لهذه اللغة وزمان نشأتها ، وأن جميع ماقيل في ذلك قائم على الحدس والتخمين)٦(.

ويرى الدكتور أحمد علم الدين الجندي أن اللغة الفصحى استمدت كثيراً من مقوماتها من اللهجات العربية بعامة ، ثم نمت مع الزمن ، وتبلورت مسائتها ، واستقل كيانها بعيداً

(١) محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة ، ص ٨ ، ٩ . وقد قال بهذا قبلأً بروكلمان في: فقه اللغات السامية ، ص ٣٠ ، ووافقه الدكتور عبدالمجيد عابدين في : المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ٣٩ ، ٤٠ ، والدكتور عبدالصبور شاهين في: في علم اللغة العام ، ص ١٥٦ ، والدكتور رمضان عبدالتواب في : المدخل إلى علم اللغة ، ص ١٦٥ - ١٦٩ .

(٢) الأصول ، ص ٨٣-٧٨ ، ١١١ ، مقالات في اللغة والأدب ، ص ٤٣٤ ، ٤٤٤ .

(٣) ينظر : فقه اللغة ، ص ١٠٨ - ١٢٧ . ويوافقه الأستاذ عبدالمجيد حسن ، والدكتور أحمد مختار عمر . ينظر : القواعد النحوية ، ص ١٢٩ ، محاضرات في علم اللغة ، ص ١٩٠ - ١٩٤ .

(٤) لغتنا والحياة ، ص ٤٨ - ٥٢ .

(٥) اللغة العربية عبر القرون ، ص ٤٣ ، علم اللغة العربية ، ص ٢٣٤ - ٢٣٧ .

(٦) العربية واللهجاتها ، ص ٣٩ - ٤١ ، محاضرات في اللغة ، ص ٦٠ فما بعدها .

عن كل اللهجات (١) ، لكننا لا نجد له تحديداً - كما فعل الآخرون - لمكانة لهجة قريش من هذه الفصحى ، وكأنه بهذا لا يقر بمقولة سيادة هذه اللهجة على بقية اللهجات العربية في إطار العربية الفصحى (اللغة المشتركة) .

ونختتم هذه المسألة برأي الأستاذ يعقوب عبدالنبي ، الذي يثبت أن لهجة قريش هي اللغة المشتركة لجميع قبائل العرب التي نزل القرآن بها ! ، لكننا ننسى له رأياً غريباً في تحديد موطن قبيلة قريش ، فـ «ليست هي التي كانت تسكن مكة وماحولها ، فإن عدد هؤلاء قبل الإسلام ما كان يتجاوز بضعة آلاف ، وإنما أعني بقريش تلك القبائل التي كان لها قبل الإسلام سلطان ديني وسياسي واقتصادي تفرضه على أوسع رقعة في قلب الجزيرة العربية» ! (٢) .

وبعد عرض هذه الآراء ، نجد الجميع يتفق على أن هناك لغة مشتركة قبل نزول القرآن ، وأنها كانت من الرقي والمثالية والفصاحة ما جعلها مؤهلاً لجميع القبائل العربية - على تعدد لهجاتهم وتباعد صفاتهم - لأن تكون لغة تناطح وتفاهم وتواصل بينهم ، لكننا نجد هم مختلفين في تحديد مصدرها وطريقة تكونها ، فكثير منهم يجعل لهجة قريش هي اللغة المشتركة نفسها ، في حين يرى آخرون أن لهجة قريش هي المسيطرة على اللغة الفصحى (المشتركة) مع وجود لهجات القبائل الأخرى ، وقليل منهم توقف عن الخوض في هذه المسألة .

والرأي عندي أنه من الصعوبة بمكان - خاصةً في ظل التاريخ الجهول لعربية ما قبل الإسلام - أن نتمكن من معرفة تحديد هوية هذه اللغة المشتركة ، والخوض في هذه القضية شبيه بما عليه الحال بالنسبة لنشأة اللغة ، وهل هي توثيق أم اصطلاح ؟ ، وأزعم أن هناك لغة مشتركة ، اجتاحت القبائل العربية عليها ، واتخذتها وسيلة للتواصل والتفاهم ، ولكن ليس بآيدينا دليل مادي أو تاريخي مقنع ، يجعلنا نستطيع الحكم على ماهية تلك اللغة « فغموض المعلومات ونقص الأدلة ... سيؤدي إلى كثير من الفروض والحدس ، دون الوصول إلى نتائج مقنعة » (٣) .

(١) لهجة القرآن بين الفصحى ولهجات القبائل ، حوليات كلية دار العلوم ، ١٩٦٩-١٩٧٠م ، ص ١٦٨ . وقد تضمن هذا المقال حديثاً موسعاً ، وتقنياً دقيقاً للروايات التاريخية التي تحدثت عن علاقة لهجة قريش - بصفة خاصة - واللهجات العربية - بصفة عامة - بالقرآن الكريم ، وعلاقة الفصحى بهذه اللهجات .

(٢) إصلاح النحو العربي ، مجلة الأدب ، العدد الثاني ، السنة العاشرة ، ١٩٦٥م ، ص ٧٩ .

(٣) المستوى اللغوي ، ص ٣٩ .

صحيح أن اللغويين المحدثين حددوا ظروف وعوامل نشأة هذه اللغة المشتركة، التي من بينها وجود لغةٌ مثالية ، تَتَّخَذُ من جانب أفراد مختلفي التكلم لغةً مشتركة، بعد أن يتحقق لها عنصر الغلبة على ماسواها من اللهجات المجاورة - كما قال بهذا «فندريس» - (١) ، وهذا مادعا الدكتور رمضان عبدالتواب (٢) وغيره من اللغويين المعاصرين إلى مسيرة «فندريس» وموافقته ، وتحديد مصدر هذه اللغة ، ولكن تكملة نص «فندريس» يشير إلى أهمية البدء العملي قبل التحديد الفعلي لهذه اللغة (٣) ، ثم إنه ليس بالضرورة أن يكون ما حدث للغات الإغريقية والفرنسية واللاتينية قد جرى على العربية ، فلكل لغةٍ ظروف تختلف عن غيرها من اللغات .

رابعاً - التحديد الفرطاني والمكاني للبيئة اللغوية

هذا المأخذ متفرع عن المأخذ السابق ، فجامدو اللغة ومن بعدهم النحويون ، وضعوا حدوداً مكانيةً لتلك اللغة المروية المقبولة ، فلم يأخذوا إلا عن بعض قبائل العرب ، وهم - فيما يذكر الفارابي - تميم ، وقيس ، وأسد ، وهذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائين (٤) ، وأهل ماعدهم من القبائل .

وكانت فلسفتهم في ذلك بعد هذه القبائل عن مواطن الأمم المتاخمة لحدودهم ، من فرسٍ ، وروم ، وحبشة ، وعدم اختلاط اللغة العربية وتأثرها بلغات هذه الأمم ، أو بمعنى آخر تحقق عنصر الفصاحة لتلك اللغة المروية .

كما صاحب هذا التحديد المكاني تحديد آخر للزمان المستشهد به من لغة العرب ، حيث حُدِّدت فترة الاستشهاد بأواخر العصر الأموي ١٣٢هـ. ووضعت فترتان لذلك -أولاًهما: منتصف القرن الثاني الهجري لأهل الحاضرة ، وأخراهما : نهاية القرن الرابع الهجري لأهل البادية .

وقد وقف اللغويون المعاصرون في مصر من هاتين المسألتين موقفاً يكاد يكون متشابهاً ، فالأستاذ عباس حسن انتقد صنيع النحاة العرب هذا ، وذكر أن مدوني اللغة ومعهم النحويون أوجدوا لنا في ظل تحديدهم المكاني للبيئة اللغوية قواعد

(١) اللغة ، ص ٣٢٨ . وينظر : محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة ، ص ١ - ٦ .

(٢) فصول في فقه العربية ، ص ٦٩ .

(٣) اللغة ، ص ٣٢٨ .

(٤) المزهر ، ٢١١/١ ، نقاً عن «الألفاظ والمحروف» للفارابي .

مضطربة ، متضاربة ، وقاصرة ، الأمر الذي أدى إلى خلق مصطلحاتٍ مهمّة غامضةٌ من مثل - القلة ، والكثرة ، والشذوذ ، والندرة ... الخ ، وقبل هذا وذاك فعملهم ذلك مما يتنافى وطبيعة اللغة ، وقانونها التطورى ، ويصف ماحدث بتقصير اللغويين والنحوين ، وقصور النحو المبني على ذلك .

أما التحديد الزمانى لمادة اللغة فهو - في رأيه - مشكلة أخرى أوقعوا أنفسهم فيها دون مسوغٍ مقبول ، أو مبرر مقنع ، ويرى في هذا الصدد أن الكلام العربي الأصيل ، وصحة اللسان وسلامته ، يفتقران لمقياس صحيح يرجع إليه عند الحكم عليه بذلك ، وبذل ذلك ، وتظل مادة اللغة عرضةً للأحكام المتناقضة (١) .

أما أستاذنا الدكتور تمام فيذكر أن الانتقاء المكافى لقبائل بعيتها ، إنما كان مبنياً على معيار الفصاحة ، ولقد كان الأولى في ضوء المنهج اللغوى الحديث ألا يجري الاستقراء على أشكالٍ لغويةٍ مختلفةٍ ، بل يلتزم باختيار لهجيةٍ واحدةٍ بعيتها ، دون خلطٍ بغيرها ، ولكنه يستدرك قائلاً : إن الحكم على صنيع النحاة العرب في ضوء هذا المنهج الحديث من الصعوبة بمكان ، خاصةً إذا نظرنا إلى الظروف المحيطة بهم في ذلك الوقت ، وإلى الدوافع التي أدت إلى نشأة النحو العربي .

وبعد أن ناقش قضيتي الرواية والمشافهة اللتين أخذ منها النحاة اللغة الفصحى ، وأقاموا عليها قواعدهم ، ووصل إلى القول بإمكانية أن تكون « اللغة التي درسها النحاة كانت إلى حدٍ كبير لغةً واحدةً ، لا تفسدُها الفروق اللهجية إلا إلى حدٍ محدود ... ، أما الشذوذ فأمر شائع في اللغات جميعاً » (٢) .

أما الانتقاء الزمانى ، فيذكر بتصديه أن اللغة الفصحى شهدت خلال القرون المستشهد بها تغيرات في جميع مستوياتها ، ولو درست هذه اللغة الفصحى خلال طورٍ واحدٍ من أطوارها لكان موافقاً لما يدعوه إليه أصحاب الاتجاه الوصفي في دراسة اللغة .

ويتساءل بعد ذلك عن الموقف التقييمي الذي ينبغي أن يُتّخذ حيال صنيع النحاة في هذه القضية ؟ ويجيب بأنه موقف المعتذرين لهم ، نظراً لقدم زمانهم ، وأولية عملهم ، إضافةً إلى اعتمادهم على المادة المكتوبة دون المنطقية (٣) .

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ٥٨ - ٩٩ .

(٢) الأصول ، ص ١١٤ ، ١١٥ .

(٣) ينظر : الأصول ، ص ١١٠ - ١١٨ ، وقارن ذلك بما ورد في مقاله (منهج النحاة العرب) حوليات كلية دار العلوم ، ص ٣٥ فما بعدها .

أما الدكتور كمال بشر فيرى أن ذلك يعده تصوراً غير دقيق ، حيث أدى إلى إهمال عامل الزمن في دراسة اللغة ، ونتج عن ذلك أمران خطيران : أولهما - عدم إدراكهم لواقع امتداد العربية عبر التاريخ الطويل ، ومقارنتها بأخواتها الساميات ، والآخر - إغلاق باب البحث العلمي في وجه التطور الذي حقق بالعربية في جميع مستوياتها . هذا بالنسبة للتحديد الزمني ، أما التحديد المكانى فهو - كما يرى الدكتور بشر - وإن كان مبدأً جيداً يتفق مع الدرس اللغوى الحديث، إلا أنه قد توسّع فيه توسعاً أدى إلى الخلط الذى كان من أهم أسباب اضطراب بعض القواعد اللغوية ، والنحوية بوجه خاص (١) .

وهذا صحيح ، فطول المدة الزمنية تعرض الظواهر اللغوية للتغير والتبدل ، كما يجعلها عرضةً لتعدد الأشكال .

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن التحديد الزمني أفاد اللغة من حيث المحافظة على صفاتها ، ونقائصها ، وسلامتها ، ولكنه أضرَّ بها من حيث الوقوف عندما وضعوه من حدود زمنية ، وعدم تجاوزها ، والقضاء على عامل التطور الذي لا سيل إلى إنكاره ، أو مواجهته، أو التقليل من شأنه (٢) ، وكان - رحمه الله - يصف هذين التحدideين بدكتاتورية الزمان والمكان (٣) .

أما الدكتور محمد عيد فقد تناول ذلك بشيءٍ من الاستفاضة والمناقشة ، وخلاصة رأيه أنها لم تكن فكرةً صحيحةً من وجهة النظر اللغوية الحديثة ، ويعمل ذلك بأن التحديد الزمني يجعل لغة المدة المحددة هي اللغة المثالية ، والنموذج الأفضل، وما عداها (يشمل هذا ما قبل فترة الاستشهاد اللغوي وما بعدها) لا يمثل شيئاً ذا قيمة ! ، علاوةً على أن ذلك يلغى فكرة التطور اللغوي .

أما التحديد المكانى فإنه يصدر المستوى الاجتماعى للغة ، وهو من العناصر المهمة الواجب مراعاته في الدرس المعاصر عند الحديث عن المستوى الصوابي للغة (٤) .

والواقع أن اللغويين القدامى كان لهم من الظروف التي نشأ فيها النحو ما جعلهم يضطرون لسلوك هذا المسلك ، على الرغم من كونه في أساسه - بشهادة اللغويين

(١) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٦٣ ، ويوافقه الرأى الدكتور عبدالجبار عابدين . ينظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ٩٢-٩٦ .

(٢) طرق تنبية الألفاظ في اللغة ، ص ١١-١٣ .

(٣) من أسرار اللغة ، ص ٣٦ .

(٤) الرواية والاستشهاد باللغة ، ص ٢٦٢-٢٨٤ .

المعاصرين (١) - مسلكاً صحيحاً، ومتفقاً مع المنهج الذي يدعون إليه، ولذلك فإنه من الإنصاف - وقد أشار إلى هذا بعض اللغويين المعاصرين - كا تقدم - أن نذكر صنيعهم مقروراً بالمناخ السائد آنذاك ، وعندها ستبين لنا أنهم معذورون فيما فعلوا .

كما أن من الإنصاف - أيضاً - وقد توافق للمعاصرين مناخ علمي جديد - أن تقر تلك المهنات التي أخذت على الدرس اللغوي القديم ، إقراراً لا يقف عند دائرة النقد فحسب ، بل يتتجاوزه إلى سد النقص ، وإصلاح الخلل ، لتوacial الأعمال باللغة حد الكمال ، أو ما يقرب إلى الكمال .

وقد ظهر في هذا المجال دعوات لإعادة الاستقراء من جديد ، ويتم هذا - كما يرى الشيخ أمين الحولي - عن طريق استكمال الجمع اللغوي بالمجربة إلى الجزيرة العربية ، ومشاهدة أهلها ، وتتبع لهجاتها ، وأساليبها ، وكلماتها ، وإجراء حفريات للكشف عما بداخل الأرض من نقوش قد تضيق جديداً ، ويستكمل بها الجمع الناقص للثروة اللغوية (٢) .

وكان هذه الدعوة وجدت صداقها في الجامعات المصرية - وخاصة جامعتي القاهرة والإسكندرية - ولكن بمنهج مختلف عما ذكره الشيخ الحولي ، حيث قام بعض الأساتذة بتوزيع عدد من الشعراء والكتاب في العصور المختلفة على طلبة الدراسات العليا ، لدراسة لغتهم دراسة تتناول الأنفاظ ، والأسلوب ، والتركيب ، والدلائل ، وبهذا يتم استقراء جديد للهادة اللغوية ، وما يتبعه من تصور مختلف عما هو عليه الحال في الجمع اللغوي السابق ، الأمر الذي يؤدي إلى كتابة نحو تأريخي للغة العربية - كما يقول الدكتور محمود فهمي حجازي - (٣) ، والعمل جار حتى الآن في هذا الاتجاه ، ولا نستطيع الحكم عليه قبل اكتماله ، ومعرفة نتائجه .

وأما مادعا إليه الشيخ الحولي فأحسب أن دونه عقباتٍ علميةً تحول دون فاعليته ، وبخاصةٍ عنصر المشافهة ، حيث إن الحصارة قد غزت كثيراً من مناطق الجزيرة العربية ، مما تبعه تأثير كبير على اللغة .

(١) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٦٢ ، ٦٣ ، الضرورة الشعرية ، ص ٢٠٥ ، النحو العربي والدرس الحديث ، ص ٥٠ ، ٥١ ، علم اللغة نشأته وتطوره ، د. محمود جاد الرب ، ص ٣٦ .

(٢) مناهج تجديد ... ، ص ٨٤ - ٨٥ .

(٣) اتجاهات الدراسات اللغوية في مصر المعاصرة ، بحث ضمن (اللسانيات واللغة العربية) ، عدد (٤) ، ص ٣٩ .

وأما القيام بالحفيارات المعرفية فأراني متفقاً معه إلى حدٍ كبير ، فهناك مناطق أثرية مجهلة لما تكتشف بعد ، وأزعم أن في الكشف عنها فائدةً إيجابيةً للغة العربية ، وللحضارة العربية بصفةٍ عامة .

ولابد من الإشارة - أخيراً - إلى أن المأخذ السابق - أعني التحديد الزمني والمكاني للبيئة اللغوية - نكاد ننسى له صوتاً قدماً لم يحظ بعناية العلماء الحالفين من بعده ، يمثله قول ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) : « ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمِن دون زمِن ، ولا خَصَّ به قوماً دون قوم ، بل جعل ذلك مشتركاً مقوساً بين عباده في كل دهر ، وجعل كل قديم حديثاً في عصره ... » (١) .

خامساً - اعتمادهم في التعقيب على لغة الشعر

حينما وضع علماء العربية قواعدها ، واستنبطوا أحكامها ، اعتمدوا في المادة اللغوية على ما ورد عن العرب من أشعار ، وفي ضوئها قُعدت العربية (النحو) ، وأصبح الشعر مصدراً رئيساً ، وأصلاً من أصول الاستدلال (٢) .

وقد عَدَّ اللغويون المعاصرون ذلك مأخذًا على الدرس النحوي القديم ، واعتبروه مصدرًا ضعيفاً لا يُعتد به ، ولا يُعَوَّل عليه .

وتعليلهم لذلك أن للشعر لغةً خاصةً به ، ونظاماً يتفرد به عن بقية مستويات الكلام - كالنص القرآني ، والحديث النبوى ، وأقوال العرب وأمثالهم - ، فهو مقيد بوزنٍ وقافية، يحيزان لصاحبه من الضروريات والتراخيص في القراءن مالا يجوز لغيره ، علاوةً على ما في روایته من شكٍ في صحتها ، ونظرٍ في أمرها . . .

وقد ترك ذلك الاعتماد - فيما يذكر اللغويون المعاصرون - آثاراً سلبيةً على التعقيب النحوي ، فكان من نتائجه تحكم النصوص المنتقاة في تأسيس قواعد العربية وبنائها ، مما أدى - بالضرورة - إلى التقدير والتأنيل ، وتعدد الآراء في المسألة الواحدة ، والتعسف في تفسير الأحكام ، إضافةً إلى فرض قواعد خاصةٍ بالشعر على النثر ، وإهمال دراسة لغة الشعر

(١) الشعر والشعراء ، ٦٣/١ (طبعة عام ١٩٦٦ م) .

(٢) من الطبيعي أن يكون هناك أسباب دعتهم لذلك ، وقد ذكرها الدكتور محمد حمزة عبداللطيف في : الضرورة الشعرية ، ص ٥٥٩-٥٦٢ . وينظر : من أسرار اللغة ، ص ٣٤٢ .

ذاتها (١) ، ويرى هؤلاء أنه لو اعتمد على لغة النثر لكان أجدى وأنفع ، ويختص بعضهم هذه اللغة بأنها لغة القرآن الكريم ، أو اللغة المصحفية كما يسميها بعضهم (٢) .

وينبغي التنبيه إلى أنهم لا يستبعدون بشكلٍ تامِ الشعر من الاستشهاد اللغوي ، بل يرون فصله عن النثر - بكافة صوره وأشكاله - ، وتحصيصه بالدراسة والتقييد ، وبهذا يتحقق عدم الخلط بين مستويين لغوين متباينين ، مما ينعكسُ أثره على القواعد التي تصاغ بناءً على هذين المستويين .

سادساً - الاقتصرار على اللغة العربية في معالجة قضايا النحو ، دون الاستعانة بالدراسات المقارنة للغات السامية

من الملاحظ على الدرس النحوي القديم أنه اقتصر في معالجة موضوعاته وقضاياها على اللغة العربية ، بعيداً عن إطار أخواتها من اللغات السامية ، ويعجب المرء حقاً حينما يعلم أن هذه اللغات لم تكن مجھولةً لدى بعض علماء العربية ، كالخليل بن أحمد الفراهيدي ، وأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) ، والزجاجي (٣٣٧ هـ) ، وابن حزم الأندلسي ، والإمام السهيلي (٥٨٣ هـ) ، وأبي حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) ... الخ .

وقد أشار إلى هذا المأخذ بعض اللغوين المعاصرين ، سواء من أصحاب الاتجاه المقارن ، أو من أصحاب الاتجاه التقليدي ، فهذا الأستاذ عبدالحميد حسن يدعوه إلى تنشيط دراسة اللغات السامية : لما في ذلك من الاستعانة بها على تدقيق كثيرٍ من الظواهر النحوية واللغوية ، والأراء التي دونها النحاة (٣) .

ويتهم الدكتور عبدالمجيد عابدين القدماء بأنهم أغفلوا أو تغافلوا اللغات السامية التي تكون مع العربية أسرةً واحدةً ، ولو أنهم فطنوا إلى ضرورة الوصل بينها وبين بقية أخواتها لاحتدوا إلى كثيرٍ من المسائل التي عرضوا لها (٤) .

(١) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث ، ص ٤٨-٥٠ ، الأصول ، ص ٨٤-٨٨ ، القواعد النحوية ، ص ٢٠٨-٢١٤ ، المستوى اللغوي ، ص ٣١٠-٣١٤ فما بعدها ، من أسرار اللغة ، ص ٣٤٢ فما بعدها ، البحث اللغوي عند العرب ، ص ٣٩ ، اللغة العربية المعاصرة ، ص ٢٥ فما بعدها.

(٢) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفيّة ، ص ٧٨ ، من أسرار اللغة ، ص ٣٤٢ ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ١٠٨ ، المستوى اللغوي ، ص ١٥٦ ، الضرورة الشعرية ، ص ٥٨٤ .

(٣) القواعد النحوية ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٤) المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ٢١ ، ٧٥ .

ويُنحِّي الدكتور عابدين باللائمة - أيضاً - على المحدثين ، فعلى الرغم من المحاولات الجادة لتجديد النحو العربي في العصر الحاضر ، ظلت محاولاتهم ناقصة : لنقصان أدواتها ، ومن بينها الثقافة السامية (١) .

وهذا الدكتور السيد يعقوب بكر يجعل ربط العربية بغيرها من اللغات السامية أمراً مفروضاً على الباحث التحوي ، الذي ينشد التعمق والتحيص ، وتوضيح الخفي من أسرار النحو العربي (٢) .

والواقع أن هذا المأخذ لم يكن مقصوراً صدوره عن اللغويين المعاصرين في مصر ، بل أشار إليه المستشركون ، وبعض لغويي الوطن العربي (٣) .

على أنه بالرغم من اتفاقنا مع هؤلاء في أن جانباً منها قد فات على القدماء الأخذ به في دراسة العربية ، وهو مقارنتها بغيرها من اللغات السامية ، فإننا نرى أن هناك مبدأً منها في منهج دراسة اللغة ، وهو توجيه الدراسة إلى مرحلةٍ بعدها من مراحل اللغة المدروسة ، مع الابتعاد عن تناول المراحل الأخرى للغة نفسها ، فإذا كان الأمر كذلك فأولى بنا أن نبتعد عن استعمال المنهج المقارن في إطار المنهج الوصفي ، حيث لا يصح أن نصف بنية اللغة العربية بواسطة المنهج المقارن ، فإن إنشاء نحوٍ مستقلٍ للفصحي لا يأتي بواسطة النحو المقارن ؛ لأن في ذلك خلطًا للمناهج اللغوية ، وليس في هذا تهورٌ للدراسة المقارنة - كما قد يُظنَّ - ؛ إذ لم يعد هناك ثمة شك في أن هذه الدراسة أصبحت ضرورةً لا غنى عنها ، وقد لأنضيق جديداً إذا قلنا : إن علم اللغة المقارن أخذ مكانه ضمن طرق البحث اللغوي الحديث ومناهجه ، وصار علمًا مستقلاً يُعَوَّل عليه كثيراً في تحقيق القضايا اللغوية التي لم يتوصلا إليها إلى نتائج حاسمة .

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ٣-٨ .

(٢) دراسات في فقه اللغة العربية ، ص / ط - م (المقدمة) . ولتفاصيل أكثر ينظر : دراسات في اللغة العربية ، د. خليل نامي ، ص ١١ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، د. حسن ظاظا ، ص ١٦٦-١٦٩ ، اللغة العربية عبر القرون ، د. محمود فهمي جباري ، ص ٣٥-٣٦ ، أبو زكريا الفراء ، د. أحمد مكي الأنصاري ، ص ٤١٠ ، فصول في فقه العربية ، ص ٣٢-٣٤ ، البحث اللغوي عند العرب ، ص ٥٣ ، مدرسة البصرة ، ص ٤٠٤ - ٤٠٥ .

(٣) ينظر : التطور النحوي ، برجشتراسر ، ص ٥٢ ، تاريخ اللغات السامية ، د. لوفنسون ، ص ٢١٧ ، المستشركون ومناهجهم اللغوية ، د. إسماعيل عميرة ، ص ٢٤ ، الدراسات اللغوية عند العرب ، محمد حسين آل ياسين ، ص ٤٨٨ فما بعدها .

وكل هذا صحيح لا مجال للاختلاف عليه ، وإنما الذي نود توضيحه هو أن المقارنة بين اللغات ليست من وسائل صناعة نحوٍ لإحداثها، بل يكون البدء بها بعد كتابة هذا النحو(١) .

سابعاً - التداخل المنهجي

من المأخذ التي أخذت على منهج النحو أنهم استعاناً في دراسة قضایا النحو بعلوم متعددة ، كالمنطق ، والفلسفة ، وأصول الفقه ، وعلم الكلام ، دون اعتبار لاتصالها باللغة ، وارتباطها بها ، فجاءت دراستهم خليطاً من مناهج متعددة لعلوم مختلفة ، كان لها الأثر السلبي على النحو وقواعده .

ويعد الدكتور علي أبو المكارم هذا المأخذ خطأً من أبرز وأهم الأخطاء المنهجية للفكر النحوي(٢) .

وقد يقول قائل : إن ذلك حدث عفواً ولم يكن قصداً ، لكن الدكتور أبو المكارم لا يقر بهذا ، ويقرر بأنه موقف منهجي واضح ، فهمه القدماء ، وطبقوه على التراث النحوي ، وكان من نتائج ذلك افتقاد وحدة النهج « تلك الوحدة التي تعد ضرورة لتحقيق الاتساق بين نتائج أي بحث علمي » (٣) ، علاوة على « اضطراب في تشكيل مادة هذا العلم ، وتناقض في نتائجه معاً » (٤) .

وبنفي أن أشير إلى أن هذا المأخذ لا يعني - بحال - عدم استفادة النحو المطلقة من تلك العلوم ، أو الفصل التام بينها ، فذلك أمر لا سبيل إلى القول به ، فالعلوم تتدخل وتتعاون فيما بينها ، فهناك قدر مشترك يجمع بين العلوم ، وخاصة ما كان منها متقارباً في

(١) ينظر في هذه المسألة ما ذكره الدكتور حسن عون من وجوب النظر بكثير من الحيطة والحذر حينما يقارن النحو بغيره في اللغات الأخرى . دراسات في اللغة والنحو العربي ، ص ٨٧ ، وما ذكره الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف من أن الألسنية التأريخية لا يصلح لنقد تراث لغوي ذهب في منهجه مذهبًا أقرب إلى الدراسة الوصفية الآتية منه إلى الدراسة التأريخية . أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي ، ضمن (اللسانيات واللغة العربية) عدده (٤) ، ص ٥١ .

(٢) تقويم الفكر النحوي ، ص ٢١٣-٢١٤ . وينظر: النحو العربي والدرس الحديث ، ص ١٥-٢٠ .

(٣) تقويم الفكر النحوي ، ص ٢١٣ .

(٤) نفسه ، ص ٢١٧ . وقد أورد الدكتور علي أبو المكارم أمثلة عديدة لتداخل النهج النحوي مع مناهج المنطق والفلسفة وأصول الفقه وعلم الكلام ، سواء في الأصول العامة للنحو أو في القواعد الجزئية . ينظر : المصدر نفسه ، ص ٢٢٥-٢٤٢ .

الأصول العامة ، والقضايا الرئيسية ، كا هو الحال بالنسبة لعلم النفس اللغوي ، أو علم الاجتماع اللغوي .

وقد تنبه لهذا الدكتور أبوالمكارم أثناء حديثه عن التداخل المنهجي ، فهو ينتقد تصورهم غير العلمي للعلاقة بين العلوم ، ويعترف بإمكانية استفادة البحوث اللغوية من الأفكار التي تتصل بالفلسفة وعلم النفس ، وغيرها من العلوم (١) .

ومن يؤيد القول بهذا المأخذ الدكتور عبدالمجيد عابدين حيث عدّ مزج الدراسات اللغوية بالدينية من ضمن أخطاء الدراسة التحويية القديمة (٢) . وهو يعترف بوجود شيء بين الفقه واللغة، « ولكن الفرق فيما وراء ذلك شاسع بين » (٣) ، كما أن أوجه الشبه بينهما من الخطأ أن نعدّها « مما يبرر توثيق الصلة بين العلمين ، أو دراسة النحو على ضوء الفقه » (٤) .

وهذا الدكتور محمد كامل حسين ينتقد صنيعهم ذلك ، ويرى أنه حدث بمجرد التشبيه بأصحاب هذه العلوم ، وعليه فإنهم « لم يكونوا على صوابٍ في تشبيهم بالفقهاء والمحدثين ، ولكنهم خضعوا للأساليب العلمية السائدة في عصرهم برغم ما في هذه العلوم من اختلافٍ في موضوعاتها » (٥) .

وموقفنا من ذلك موقف المعترض لهم ، فالمناخ السائد في فترة نشأة الدرس اللغوي كان مناخاً إسلامياً ، تضافرت فيه العلوم الإسلامية المختلفة ، ورسمت له منهجاً مميزاً ، وذلك ماجعل النحو - وهو أحد هذه العلوم - يمتزج بتلك العلوم ، ويتأثر بها .

وبعد... فهذه هي أبرز المأخذ التي لاحظها اللغويون المعاصرون في مصر على منهج النحو الأقدمين، وكما يلاحظ فقد كان مركز الثقل ومحور تلك المأخذ هو المعيارية التي اتسم بها التفكير اللغوي القديم، ونتج عنها ظهور الدعوة إلى الأخذ بالبنيوية الوصفية التي هي جوهر الدراسات اللسانية الحديثة، من جهة، والاستعانة بالألسنية المقارنة التي هي- أيضاً-

(١) تقويم الفكر التحوي ، ص ٢١٩ .

(٢) المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ١٠٣-١٠٨ .

(٣،٤) نفسه ، ص ١٠٥ .

(٥) اللغة العربية المعاصرة ، ص ٤٥ . وللمزيد ينظر : مدرسة البصرة ، ص ٣٥١، ٣٦٦، آراء حول إعادة وصف العربية ألسنياً ، د.هادي نهر ، بحث منشور ضمن (اللسانيات واللغة العربية) ، عدد رقم (٤) ، ص ١٢٧ .

من مناهج البحث اللغوي الحديث ، من جهة أخرى ، ولذا فإنه يمكننا النظر إلى الخلاف بين القدماء والمعاصرين على أنه خلاف في الاتجاهات والفلسفات ، وليس خلاف صوابٍ وخطأً .

وفي ضوء ما تقدم فإن المعاصرين حينما نقدوا الفكر النحوى إنما ينتقدون المنهج وليس قيمة العمل ، ومن أجل هذا لم يخفِ هؤلاء اللغويون - وهم في غمرة نقادهم للتراث النحوى - أن يبدوا إعجابهم بالكثير من مواطن الدراسة النحوية ، وما قدمه أصحابها من جهدٍ بناءٍ في إرساء دعائم نحوٍ « له من التأريخ مالا نعرفه عن نحوٍ آخر في لغة من اللغات » (١) .

(١) التحو العربي والدرس الحديث ، ص ٥ . وينظر : الأصول ، ص ٥ .

الجانب التقييدي

يتعلق هذا الجانب بالقاعدة النحوية^{*} ، وما يندرج تحتها من تحديد للمصطلح النحوي .

ويقسم بعض المعاصرین القواعد النحویة إلی قسمین رئیسین ، أولھما - القواعد النحویة المدرسیة ، والآخر - القواعد النحویة العلمیة (۱) ، والذی یهمنا هنا هو ما یتصل بالجانب العلمی .

وقد اتسمت هذه القواعد بطابع التناقض والاضطراب ، وبالبحث في أسباب ذلك نجد أن بعضها یتصل بالمادة اللغوجیة التي اتخذها النحویون أساساً للدراسة ، وأسباباً أخرى تتعلق بهنجهم الذي اتبع في النظر لعلاقة الظواهر اللغوجیة بالقواعد النحویة ، علاوة على الثقاقة الذاتیة للباحث النحوي (۲) .

فاما بالنسبة للهادفة اللغوجیة فقد تمت معالجتها في مبحث متقدم ، وأما علاقة الظواهر بالقواعد فيبدو أن هناك انفصاماً بينها ، الأمر الذي أدى إلى اختلافهما وعدم اطرافهما ، وسبب ذلك يعود - فيما یراه الدكتور أبو المکارم - إلى أن الانتقال من الظاهرة إلى القاعدة كان انتقالاً من الكل إلى الجزء ، مما یعني إصدار الأحكام أولاً ، ثم اخضاع الظواهر لها (۳) ، وكان الأصح أن يحدث العکس ، وذلك ما دعا الدكتور إبراهيم أنيس - كما سبق - إلى القول بأن الأصلح في تقييد القواعد، بل في كل الدراسات العلمیة الحديثة ، أن يكون الانتقال من الجزئيات إلى الكليات (۴) .

(*) للقاعدة النحوية مفهوم ذكره الدكتور محمد حماسة في: *الضرورة الشعرية* ، ص ۱۳ ، وهناك فرق بين القاعدة والتقييد ، فالتفعيـد : عملية ذهنية يقوم بها الباحث ، أما القاعدة : فهي القانون الذي یوصل إليه بعد تجربة مراحلها الأربع (الاستقراء ، التقسيم ، الاصطلاح ، التقييد). ينظر: *اللغة بين المعيارية والوصفية* ، ص ۱۵۲ فما بعدها ، *الضرورة الشعرية* ، ص ۸۴ .

(۱) القواعد النحوية ، ص ۴ .

(۲) ينظر: *تقويم الفكر النحوي* ، ص ۱۹۱ فما بعدها ، *الرواية والاستشهاد باللغة* ، ص ۱۸۸ فما بعدها ، *اللغة والنحو بين القديم والحديث* ، ص ۵۸-۵۹ .

(۳) *تقويم الفكر النحوي* ، ص ۱۹۲ فما بعدها .

(۴) من *أسرار اللغة* ، ص ۳۰ .

وقد قدَّم الدكتور أبو المكارم أمثلةً لذلك ، أثبتت من خلالها أن قواعد النحو جاءت - في كثير منها - عن طريق استقراء بعض جزئيات الظواهر اللغوية ، كما أشار إلى أن التناول الجزئي هذا كا شمل الظاهرة اللغوية ، شمل القواعد النحوية - أيضاً ، مما يعني أن الظاهرة والقاعدة يقتضان لعنصر العموم ، مما جعل التناقض والتضارب أثراً من آثار التناول الجزئي لها ، سواء في أحكام النحو ذاتها ، أو في أحكام النحو وظواهره (١) .
والواقع أن هذه المسألة تفضي بنا إلى قضيةٍ كبرى في الدرس اللغوي ، وهي ، الاستقراء ، وأحسب أن الخوض فيها يخرجنا عما نحن بصدده الحديث عنه (٢) .

وبصفةٍ عامةٍ تكاد تجمع أغلب الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر على نقد القواعد النحوية التي وضعها النحاة العرب ، ولكنها مع إجماعها على ذلك تجد أصحابها مختلفون فيما بينهم في مناحي النقد التععيدي ، وفي التصور العام لكيفية وضع هذه القواعد .
فنـ المـآخذـ الـتيـ وجـهـهـاـ أـصـحـابـ هـذـهـ الـدـرـاسـاتـ -ـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ مـاـ سـبـقـ ذـكـرـهـ مـنـ التـناـقـضـ وـالـاضـطـرـابـ -ـ عـدـمـ قـبـوـلـهـاـ لـلـتـطـورـ ،ـ بـعـنـيـ أـنـ أـحـكـامـهـاـ نـهـائـيـةـ صـارـمـةـ ،ـ وـعـدـمـ اـعـمـادـهـاـ عـلـىـ الـاسـتـقـراءـ وـحـدـهـ ،ـ بـلـ أـكـلـ بـالـمـنـطـقـ وـالـقـيـاسـ ،ـ وـكـثـرـةـ الـآـرـاءـ وـالـخـلـافـ دـاخـلـهـاـ (٣)ـ ،ـ أـمـاـ عـلـاجـ ذـلـكـ ،ـ فـبعـضـهـمـ يـرـىـ عـدـمـ الـمـاسـ بـالـقـوـاعـدـ نـفـسـهـاـ ،ـ وـالتـوجـهـ نـحوـ الـاستـزاـدةـ فيـ درـاسـةـ هـذـهـ الـقـوـاعـدـ ،ـ وـالـتـعمـقـ فيـ فـهـمـ خـصـائـصـ هـذـهـ اللـغـةـ ،ـ وـفـقـهـ صـيـغـهـاـ وـتـرـاكـيـبـهـاـ ،ـ وـتـعـلـيمـ النـاشـئـةـ الـقـوـاعـدـ الـتـيـ يـنـبـغـيـ أـخـذـهـاـ ،ـ لـتـصـحـيـحـ لـغـهـمـ ،ـ وـتـقـوـيـمـ أـلـسـنـتـهـمـ (٤)ـ ،ـ وـرـىـ بـعـضـهـمـ أـنـ الطـرـيقـةـ الـعـلـمـيـةـ الـحـدـيـثـةـ لـوـضـعـ الـقـاـعـدـةـ هـيـ تـأـسـيـسـهـاـ عـلـىـ اـسـتـقـراءـ مـاـوـرـدـ مـنـ النـصـوصـ الـلـغـوـيـةـ ،ـ وـاتـخـاذـ مـاـكـثـرـ شـيـوعـهـ ،ـ وـزـادـتـ نـسـبـةـ وـرـودـهـ ،ـ مـقـيـاسـاـ لـبـنـاءـ تـلـكـ الـقـوـاعـدـ ،ـ كـاـ يـرـىـ أـنـ تـوـجـحـ كـلـمـ النـاسـ فـيـ لـغـةـ نـمـوذـجـيـةـ مـشـرـكـةـ ،ـ وـاقـتـصـارـ الـعـلـمـاءـ فـيـ التـقـيـيدـ عـلـىـ هـذـاـ الـمـصـدـرـ ،ـ هـوـ طـرـيقـ الـأـنـسـبـ لـصـنـعـ الـقـوـاعـدـ الـنـحـوـيـةـ (٥)ـ .

(١) تقويم الفكر النحوي ، ص ١٩١ - ٢١١ .

(٢) لتفاصيل ذلك ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١٥٢-١٧٤ ، المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ٧٢-٨١ ، الرواية والاستشهاد باللغة ، ص ٢٧٨-٢٨١ .

(٣) ينظر: مناهج تجديد ... ، ص ٥٧-٦٠ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٦٣ ، البحث اللغوي عند العرب ، ص ٥١ ، الرواية والاستشهاد باللغة ، ص ١٨٨-١٩٣ .

(٤) تيسير قواعد اللغة العربية ، إبراهيم مصطفى ، مجلة الجمع العلمي العربي بدمشق ، الجزء الأول ، المجلد الثاني والثلاثون ، ١٩٥٧ م ، ص ١٢٤-١٢٥ .

(٥) من أسرار اللغة ، ص ١١-٢٠ ، طرق تنبية الألفاظ في اللغة ، ص ١٧-٢٠ ، أبوزكريا الفراء ، ص ٤٠٩-٤١٠ .

ويرى فريق ثالث محاولة اطراد القواعد ما أمكن ، والإقلال من التفريعات ، وتعدد الأوجه ، و اختيار الأيسر والأقرب للفهم (١) .

ويضع أستاذنا الدكتور تمام منهجاً عاماً لوضع القاعدة النحوية ، يقوم على مبدأ أن القاعدة ليست قانوناً يفرضه الباحث على المتكلمين باللغة ، وإنما هي تعبير عن شيء لاحظه الباحث ، ووصفه بعبارة موجزة (٢) ، وهذا يعني اتصاف القاعدة بالطابع الوصفي الذي لا يأثر للمعيارية فيه .

ويحدد الدكتور تمام مقومات ذلك المنهج ، وهي / اطراد السلوك العملي في التركيب اللغوي ، واتصاف القاعدة بالعموم دون الشمول ، والاختصار ، وكثرة شواهدتها (٣) .

وإذا كان لنا من تعليق حول هذه الآراء ، فإننا نرى أن القول باطراد القواعد أمر غير ممكن ، بل إنه ليس حلاً ناجعاً لاضطراب القاعدة النحوية ، فمحاولة الاطراد هذه « هي المسئولة عن كل ما أصاب النحو من هذه الأمور الذهنية العقيمة التي تختلف باختلاف الاتجاهات والمذاهب » (٤) ، وأما ما ذكر خلاف ذلك من مبادئ لوضع القواعد النحوية فأحسب أنها تصلح لتكون أساساً متيناً يبني عليه ، وتصوراً منهجاً يمكن من خلاله تلافي نواحي النقص في هيكل التعقيد والقاعدة .

أما المصطلح النحوي - وهو خطوة سابقة للتعقيد - فيشمل مصطلحات الاستقراء ، ومصطلحات النحو ذاته .

فمصطلحات الاستقراء من مثل (القلة ، الكثرة ، المطرد ، الغالب ، الشائع ... الخ) يغلب عليها العمومية ، والغموض ، وعدم الدقة (٥) ، وأما مصطلحات النحو ذاته فتلك مشكلة كبيرة لم تقتصر على الدرس النحوي وحسب ، بل شمل بقية مستويات الدرس .

(١) مناهج تجديد ، ص ٥٧ - ٦٠ .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفيّة ، ص ١٦٢-١٦٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٦٣-١٦٤ .

(٤) الضرورة الشعرية ، ص ١١٠ . ويعني بالأمور الذهنية - اللجوء إلى التقدير ، والتأويل ، والمحذف ، والتشبيه ، والحمل على المعنى .

(٥) اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ٣٩ - ٥٩ ، أصول التفكير النحوي ، ص ٢٦٨-٢٧٠ ، الضرورة الشعرية ، ص ١٠٢ ، الرواية والاستشهاد باللغة ، ص ١٩٢-١٩٠ ، البحث اللغوي عند العرب ، ص ١٢٨ .

اللغوي ، ونظرةً متأنيةً إلى مصطلح المفرد ، والمشتق ، والجملة ، وشبيه الجملة ... تؤكد صحة ماذهبنا إليه .

ولا أريد التوسيع في هذه القضية في هذا المقام ، حيث هناك مبحث خاص بالمصطلح اللغوي - بصفة عامة - (١) ، وإنما سأكتفي بالقول : إن اللغويين المعاصرين في مصر يرون وجوب تمييز المصطلح النحوى بالدقّة ، والوضوح ، وتحديد الدلالة .

وإذا كان بعض اللغويين المعاصرين قد دعا إلى النظر في مصطلحات النحو ، وتغيير بعضها أو الاستغناء عنه (٢) ، بل إن ذلك حدث فعلاً في بعض محاولات إصلاح النحو المعاصر - كـ سنامس في البحث التالي - ، فإنه لم يكتب له النجاح ؛ لأن تغيير المصطلحات يشترط له الإجماع - كـ قرره العلماء في القديم والحديث (٣) .

(١) ينظر : ص ٢٨٤ .

(٢) ينظر : القواعد التحوية ، ص ٥٤ - ٥٧ .

(٣) اللغة والنحو بين القديم وال الحديث ، ص ٢١٨ .

الجانب التربوي (التعليمي)

يتصل هذا الجانب بتسهيل طرق تعلم النحو في المدارس بمستوياتها المختلفة ، وتطبيق الأساليب الحديثة في تدريس هذه المادة .

وقد أسهם في ذلك رجال التربية والتعليم ، والمتخصصون في الدراسات اللغوية ، على نحو ما نجده في كتابي (مشكلة اللغة العربية)(١) ، و (لغة العرب وكيف نهض بها)(٢) ، وفي بعض الأبحاث التي أقيمت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية(٣) ، ومؤتمر اتحاد المعلمين العرب (٤) ، وكذلك فيما أفرده بعض اللغويين من فصول داخل مؤلفاتهم لمعالجة هذا الجانب (٥) ومقالات منشورة في المجالات العلمية (٦) ، إضافةً إلى المؤلفات التي عنيت بطرق تدريس اللغة العربية ، وقضاياها التربوية . على أنه ليس من شأن هذا البحث التعرض لهذا الجانب : لصلته بالمناهج وطرق التدريس ، وبال التربية ونظمها الفنية - من جهة - ، ولأن النحو الوصفي « لا يشغل نفسه بأمور التربية ، ولا بآن يسن القواعد

(١) مؤلفه الشيخ محمد عرفة ، وصدر سنة ١٩٤٥م ، وهو عبارة عن مقالات عشر ، نشرها في مجلة الرسالة ، سنة ١٩٤٣م ، ابتداءً من العدد ٥٢٨ ، السنة الحادية عشرة ، بعنوان « اللغة العربية ، لماذا أخفقنا في تعليمها . كيف نعلمها » .

(٢) مؤلفه الأستاذ محمد عطية الأبراشي ، وصدر سنة ١٩٤٧م ، وهو عبارة عن محاضرات ألقاها بمعهد الدراسات العليا .

(٣) طبعت هذه الأبحاث في كتاب بعنوان (الاتجاهات الحديثة في النحو) ، وصدر سنة ١٩٥٨م .

(٤) ينظر - على سبيل المثال - : تطوير النحو العربي في المجال التربوي ، عبدالعزيز إبراهيم ، بحث ألقى في المؤتمر التاسع لاتحاد المعلمين العرب بالخرطوم ، ونشر ضمن (تطوير تعلم اللغة العربية) ، ص ١٢٥ - ١٤٠ .

(٥) ينظر : القواعد التحوية ، ص ٤ - ٦٢ ، اللغة العربية المعاصرة ، ص ٨٢ فما بعدها .

(٦) ينظر : الأخطاء في تدريس النحو العربي ، يعقوب عبدالنبي ، مجلة الأدب ، العدد الثالث ، السنة السادسة ، ١٩٦١م ، ص ١٤٢ - ١٥١ ، العدد الرابع ، ص ٢٠٢ - ٢١٠ ، العدد الخامس ، ص ٢٧٣ - ٢٧٨ ، رأي في تعلم العربية ، يعقوب عبدالنبي ، مجلة البيان ، العدد التاسع والسبعين ، السنة السابعة ، ١٩٧٢م ، ص ١٢ - ١٩ ، العدد الثمانون ، ص ٧ - ١٤ ، العدد الحادي والثمانون ، ص ١٠ - ١٦ ، العدد الثاني والثمانون ، ص ٦ - ١٢ .

لعلم اللغة » (١) ، ومكانه - فيما أرى - الدراسات التربوية والنفسية ، ومناهج وطرق تدريس العربية .

ويرتبط هذا الجانب بجانب التأليف النحوى ، فتيسير النحو كا يكون في الناحية المنهجية العلمية يكون في الناحية التربوية - أيضاً - ، وذلك بتأليف كتب النحو التعليمية الميسرة ، وهذا موضوع حديثنا في البحث التالي .

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٢٤ .

الجانب التأليفي

يعد هذا الجانب العنصر الأهم في الدراسة النحوية المعاصرة بمصر؛ وذلك لارتباطه بفكرة التجديد أو التيسير التي دعا إليها اللغويون المعاصرون، من ناحية، ولصلته بمبدأ إصلاح النحو - عموماً - في جانبه التطبيقي - من ناحية أخرى.

وقد وجه هؤلاء اللغويون لكتاب النحو القديم جملة مآخذ، أبرزها :

أولاً - عدم التجميع، وسوء التوزيع . فأبواب النحو وقواعد كل باب لا تجد فيها ما يجمعها جماعاً لا تزيد فيه ولا نقص ، بل هي مفرقة على أبواب متعددة ، مما يجعل الحاجة ماسية لإعادة تنسيق هذه الأبواب ، وتنظيمها تنظيمًا جديداً .

ثانياً - التطويل . وهذا ناشيء عن التكرار ، والاستطراد ، والخشوع ، ومعالجة قضايا فرعية لا تمت للنحو بصلة ، ويتمثل هذا - بشكل أوضح - في كتب الشروح ، والحواشي ، والتقريرات .

ثالثاً - اللغة التي صيغ بها النحو معقدة ، ملتوية الطريقة ، فهي إما طويلة مملة ، أو قصيرة مخلة ، مما أدى إلى نشأة الشروح ، والحواشي ، والتقريرات (١) .

وازاء هذه المآخذ ظهرت الدعوات يطالب - بعضها - بإخراج كتب نحوية جديدة ، بلغة عصرية ، وطريقة سهلة محببة ، وبعضها غالى فاقتراح اقتراحًا - لأنقره ولا تنفق معه - وهو أن يلقى في البحر بشلي ما في النحو، زاعماً أن ذلك يزيد اللغة قوةً وحيويةً ونجاحاً (٢)، بل تجاوز بعضها حدود هذا الاقتراح المتطرف إلى الأممية بأن يأتي اليوم الذي يلغى فيه علم النحو ، وتحرق كتبه ! (٣) .

وعلى الرغم من افتئاعي بأن صاحبى هاتين الدعوتين الأخيرتين لا يقصدان حقيقة معنیيهما ، وإنما يريدان تشذيب النحو وتخلصه مما علق به من شوائب ، فقد كان حررياً بهما أن يتصفا بالاعتدال والواقعية عند تناول هذه القضية ، والتعبير عنها .

(١) ينظر في هذا : اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ٢٠٧ - ٢١٩ ، في إصلاح النحو العربي ، عبدالوارث مبروك سعيد ، ص ٢٣ - ٢٨ .

(٢) أصول علم اللغة ، د. محمد كامل حسين ، مجموعة البحوث والمحاضرات مؤتمر مجمع اللغة العربية ، الدورة السادسة والعشرون ، ١٩٥٩-١٩٦٠م ، ص ١٧٣ .

(٣) الاتجاهات الحديثة في النحو ، ص ٧٢ .

وظهرت دعوة رابعة لإصلاح النحو - منهجاً وتأليفاً -، واتخذت هذه الدعوة تسمياتٍ عديدةً ، كالإحياء ، والإصلاح* ، والتطوير ، والتيسير ، والتجديد ، والتحرير ، والتهذيب ... الخ ، وكلها تعني إعادة تصنيف النحو العربي ليوافق ظروف العصر ، ويحقق مطالب اليسر والسهولة .

وازاء هذه الدعوات كان من الطبيعي أن تجد مقابلها من ينفي عن النحو الحاجة إلى وضع جديد ، فهو بحالته الراهنة « أدرك ثمرةً ، وأجدى نفعاً من القلقة التي لا نعرف لها حدأ تنتهي إليه » (١) .

وبعد ، فهذا هو الإطار النظري لإصلاح الكتاب النحوي ، وسأتبّعه - بالتحليل والتقييم - الجانب التطبيقي المتمثل في تأليف الكتب المستقلة ، أو النظريات الخاصة التي رأى أصحابها أنها الطريقة المثلثة لتلافي السلبيات المتقدمة .

ولابد من الاعتراف بأنني لن أتمكن من عرض تلك المؤلفات جميعها ، فهي من الكثرة بمكان ، وبخاصة أن الفترة المحددة للدراسة من أخصب فترات البحث اللغوي ، ولكنني سأحاول أن أنتقي بعضها مما أحسب أنه يمثل اتجاهًا عاماً في الفكر النحوي المعاصر .

(*) يرفض الدكتور حسن عون هذا المصطلح ، بحججة أن النحو ليس فاسداً ، ويرى أن الأنسب استخدام كلمة « وضع النحو العربي ». دراسات في اللغة والنحو العربي ، ص ٨٨ .

(١) من قضايا اللغة والنحو ، على النجدي ناصف ، ص ١٢٥ ، وينظر رأي الأستاذ - آنذاك - علي العماري في هذه الدعوات ، مجلة الأزهر ، الجزءان الرابع والخامس ، المجلد الحادي والثلاثون ، ١٩٥٩ م ، ص ٤٣٤ .

المحاولات الاصلاحية المعاصرة في النحو العربي

بدأ التفكير في تيسير النحو العربي وتبسيط قواعده منذ فترة مبكرة من تاريخ نشأة هذا العلم ، وقد ظهر هذا جلياً فيما عرف بكتب النحو التعليمي (المختصرات النحوية) ، على النحو الذي نلمسه في (مقدمة في النحو) المنسوبة لخالق الأحر (١٨٠ هـ) ، و (الموجز في النحو) لابن السراج (٣١٦ هـ) ، و (التفاحة في النحو) لأبي جعفر النحاس (٣٣٧ هـ) ، و (الجمل في النحو) للزجاجي ، وغير ذلك من المختصرات التي حملت عنوانينها طابع التيسير على الناشئة ، وأسهم فيها أعلام الدراسات النحوية (١) ، وهي -بوجه عام- تهدف إلى تقديم ما يحتاج إليه المتعلمون من المباحث النحوية ، وعرضه بأسلوب سهل مختصر، لاتعقيد فيه ولا تطويل .

وظلت فكرة تيسير النحو تراود أذهان المستغلين بهذا العلم حتى القرن السادس الهجري ، الذي ظهرت فيه دعوة ابن مضاء القرطبي لإصلاح النحو العربي ، والمتمثلة في كتابه (الرد على النحاة) ، وهي دعوة أقرب إلى الإصلاح منها إلى التيسير* ، أحدثت هزةً قويةً في النحو العربي ، لا في العصر الذي أطلقت فيه ، فقد كانت صرخةً في وادٍ ، وإنما في عصرنا الحاضر ، حيث أغرت المعاصرين - بعد أن تم نشر الكتاب على يد الدكتور شوقي ضيف سنة ١٩٤٧م - بارتياح طريق الإصلاح النحوي .

أما في العصر الحاضر فتعود حركة التيسير في النحو العربي إلى نهاية القرن التاسع عشر، حيث يذكر دارسو هذه المحاولات أنها بدأت بمحاولة علي مبارك في كتابه (التمرين)، تلتها سنة ١٨٦٨م محاولة رفاعة الطهطاوي في كتابه (التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية). وقد وصفت هذه المحاولة بأنها من أوائل الكتب في التأليف النحوي الحديث (٢)؛ نظراً

(١) لمزيد من التفاصيل حول المؤلفات النحوية القديمة التي تدرج ضمن كتب النحو التعليمي ينظر: النحو التعليمي حتى منتصف القرن التاسع الهجري ، د.علي أبوالمكارم ، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى ، العدد الثاني ، ١٤٠٤ هـ ، ص ٢٤٥-٢٧٠ ، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً ، د.شوقي ضيف ، ص ١٢-١٧ .

(*) مصطلح الإصلاح فكرة بحثية ، يمعنى تقويم منهج البحث النحوي ، أما مصطلح التيسير ففكرة تعليمية ، يمعنى تيسير المادة النحوية بالنسبة لتعلمها .

(٢) معلم التطور الحديث في اللغة العربية وأدابها ، ص ٣١ .

لاستخدامها - لأول مرة - الجداول الإيضاحية ، فأيقظت بذلك العقول ، وفتحت الطريق لما بعدها من محاولات ، وتبعتها محاولة الشيخ أحمد محمد المرصفي في كتابه (تقرير فن العربية لبناء المدارس الابتدائية) ، ثم محاولة الشيخ حسين المرصفي المسماة (الوسيلة الأدية إلى العلوم العربية) ، وقد صدرت سنتي ١٢٨٩هـ - ١٢٩٢هـ ، وهي - كما يقول أحد المعاصرین - « أول كتاب في علوم اللغة العربية يؤلف على نحو تجديدي » (١) .

وفي عام ١٣٠٥هـ - ١٨٨٧م أصدر حفي ناصف وزملاؤه من خريجي دار العلوم كتاب (الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية) ، وأتبعوه سنة ١٨٩١م بكتاب آخر هو (الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الثانوية) ، ثم جاءت في عام ١٩٢٧م - تقريراً - محاولة الأساتذين علي الجارم ومصطفى أمين ، متمثلة في سلسلة (النحو الواضح) ، وقد نالت هذه السلسلة شهرةً واسعةً ، وحققت نجاحاً كبيراً على المستوى التعليمي ، وما زالت تحفظ بهذه الشهرة وذلك النجاح لدى المؤسسات العلمية ، بسبب ما اتصف به من عناية بالأمثلة وتحليلها ، ثم استنتاج القاعدة من خلالها ، والاهتمام بالتمرينات التطبيقية .

وفي عام ١٩٢٩م أصدر مرسي مصطفى الحميدي كتابه (النحو الحديث) ، كما أصدر زكي المهندس وأخرون كتاب (النحو المصور) سنة ١٩٣١م ، وتميز هذان الكتابان باستخدام الصور الإيضاحية - لأول مرة - في تاريخ التأليف النحوية (٢) .

ويوجه عام اتسمت هذه الأعمال جميعها بمحاولة تيسير المادة النحوية على طلاب المدارس بمستوياتها المختلفة - أسلوباً ، وعرضًا ، ووضع قاعدة - ، دون أن تصل إلى جوهر النحو ، وقضاياها الداخلية ، بمعنى أنها عنيت بالشكل دون المضمون .

وفي عام ١٩٣٦م شاركت وزارة المعارف المصرية في هذه المحاولات التجددية ، فكانت لجنةً من بعض الأسماء المشهورة ، كالدكتور طه حسين ، والدكتور محمد مهدي علام ، والدكتور علي عبدالواحد واقي ، والأستاذ أحمد الاسكندرى : للتخطيط والمراجعة ، ولجنةً أخرى للتنفيذ والتأليف ، مكونةً من الأستاذة إبراهيم مصطفى ، ومحمد عطية الأبراشي ،

(١) معالم التطور الحديث في اللغة العربية وأدابها ، ص ١٤٤ .

(٢) تناول بعض المعاصرين هذه المحاولات بالدرس التاريخي التحليلي التقيمي . ينظر في ذلك : معالم التطور الحديث في اللغة العربية وأدابها ، ص ١٢٢ فما بعدها ، أصول النحو العربي ، ص ٢٩٤ - ٢٩٥ ، في إصلاح النحو العربي ، ص ٥٩ - ٧٤ ، تيسير النحو التعليمي ، ص

ومحود السيد عبداللطيف ، وعبدالمجيد الشافعي ، ومحمد أحمد برانق ، وأصدرت هاتان اللجنتان كتاب (تكوين الجمل) للمرحلة الابتدائية ، وسلسلة كتب بعنوان (قواعد اللغة العربية) للمرحلتين الابتدائية والثانوية ، صدرت سنة ١٩٣٨م ، لكن هاتين المحاولتين لم تتملا - بالرغم من شهرة أعضائهما - ما كان مؤملاً لها من نجاح في ميدان إصلاح النحو العربي (١) .

ثم أصدر الأستاذ إبراهيم مصطفى - وهو أحد دعاة التجديد اللغوي - كتابه (إحياء النحو) سنة ١٩٣٧م ، فكان - كما يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب - : «أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية» (٢) ، وقد أحدث هذا الكتاب ضجة عالمية واسعة النطاق ، وكان بمثابة القاعدة التي بُنيت عليها بقية المحاولات الإصلاحية ، والضوء الذي أنار الطريق لدعوة هذه المحاولات .

وتقوم فكرته الجوهرية على إلغاء نظرية العامل ، والنظر إلى علامات الإعراب على أنها دوال على المعاني ، وليس عوامل تحدث الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، وإلغاء التأويل وما به من تقدير وإضمار ، وبناء النحو بناءً جديداً يقوم على الاعتراف بحركاتين من حركات الإعراب ، هما الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة ، واطراح حركة الفتحة . وهو بهذا يجعل أبواب النحو منحصرةً فيما يندرج تحت باب الضمة ، كالمبتدأ ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، واسم كان ... الخ ، وما يندرج ضمن باب الكسرة ، كالإضافة ، وحرروف الجر ، مع إدماج التوابع ذات المعاني المشتركة في بعضها ، لتصبح نوعين هما ، النعت والبدل ، بدلاً من خمسة توابع - كما هي عند النحوة - ، وما عدا ذلك من منصوبات ، كالمفاعيل ، والحال ، والتبييز ، والاستثناء - فلا وجود لها في هذا النحو الجديد ! (٣)

لقد كان هذا الكتاب وما حمله من آراء ونظريات ، ميداناً لدراسات وأبحاث عديدة ، اتسم بعضها بالرد العنيف ، والنقض الكلي لجميع ماورد فيه من أفكار ، كما هو الحال في كتاب الشيخ محمد عرفة (النحو والنحوة بين الجامعة والأزهر) . ويظهر من خلال العنوان أن النقد - في مجلمه - لا يتعدى أن يكون تنافساً بين مؤسستين علميتين ، هما الجامعة والأزهر ، أكثر من كونه اختلافاً علمياً في وجهات النظر ! ، كما كان بعض تلك الردود علياً خالصاً (٤) ، ومهمها يكن من شيء فإن الكتاب - ب رغم ما قيل فيه من أن صاحبه

(١) في إصلاح النحو العربي ، ص ٧٤ .

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي ، ص / ج (المامش) .

(٣) إحياء النحو . وينظر : تيسير النحو التعليمي ، ص ٢٧ - ٣١ .

(٤) ينظر في ذلك : النحو الجديد ، عبدالمتعال الصعيدي ، ص ٥ - ٨١ ، في إصلاح النحو ==

اطلع على مخطوطة (الرد على النحاة)، لابن مضاء، واستفاد منها في منهجه، وعليه فليس ثمة جديد فيه - يظل «فتحاً جديداً لفهم مشكلات النحو، والعمل على حل بعض قضياته»^(١).

وتتوالت محاولات الإصلاح في النحو العربي، فقامت وزارة المعارف المصرية سنة ١٩٣٨م بتشكيل لجنة مكونة من الدكتور طه حسين، والأستاذة أمين، وإبراهيم مصطفى، وعلى الجارم، ومحمد أبو بكر إبراهيم، وعبدالجيد الشافعى، مهمتها البحث في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة، وتقدم اقتراحاتها في هذا الشأن.

وقد وضعت اللجنة لها أساساً تسير على ضوئها، وهي / عدم المساس من قريب أو بعيد بأي أصل من أصول اللغة، والعمل على تيسير القواعد والأصول بحيث تصبح قريبة من العقل الحديث، وعدم العدول عن القديم مجرد كونه قدماً، وألا يتم التغيير فيها اتفقاً عليه النحاة إلا حيناً يقتضي الأمر ذلك، وتخلص النحو مما يعسر على المعلمين والمتعلمين، كالتعليق الفلسفى، والقواعد والمصطلحات المسرف فيها ...^(٢).

وقدمت اللجنة تقريرها الذي ينص على الاقتراحات التالية (في ميدان النحو) :

أولاً - وجوب الاستغناء عن الإعرابيين التقديرى في المفرد، والمحلى في الجمل.

ثانياً - إلغاء التمييز بين العلامات الأصلية والفرعية للإعراب، وعدم نياية إحداها عن الأخرى، وعد كل منها في موضعه أصلاً.

ثالثاً - أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب وفي البناء، وأن يكتفى بالألقاب البناء.

رابعاً - تتألف الجملة من جزءين أساسين، ومن تكملة؛ وتسمية هذين الجزءين بالموضع والمحمول - وهما من مصطلحات المناطقة -.

خامساً - لا يلزم أحد جزءي الجملة صورة واحدة في الترتيب، أما المطابقة بينها فتلزم في النوع، أما في العدد فإن كان المحمول متاخراً لحقته علامة العدد، وإن كان متقدماً لم تلحقه.

== العربي، ص ٩٩ - ١١٢، العربية وعلم اللغة البنوىي، ص ٦٢ - ٦٨، كتاب «إحياء النحو» للأستاذ إبراهيم مصطفى، د. عبدالله درويش «بحث ألقى بمناسبة العيد المئوي لكلية دار العلوم» ١٩٩١م (لم ينشر).

(١) كتاب «إحياء النحو» للأستاذ إبراهيم مصطفى، د. عبدالله درويش، ص ٣٦.

(٢) مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، ١٨٥/٦.

سادساً - عدم تقدير المتعلق العام للجار والمحرر والظرف ، أما المتعلق الخاص لها فهو المحمول .

سابعاً - إلغاء الضمائر المستترّة جوازاً أو وجوباً .

ثامناً - اختصار الأبواب النحوية ، وذلك بجعلها أبواباً ثلاثة ، هي / باب الموضوع ، ويشمل المبتدأ ، والفاعل ، ونائبه، واسم كان ، واسم إن ، وباب المحمول ، ويشمل خبر المبتدأ ، وخبر كان ، وخبر إن ، وباب التكملة ، ويشمل المفاعيل ، والحال ، والتبيّن .

تاسعاً - الاكتفاء بتعليم الناشئة في الأشياء التي لا يظهر فيها موضوع ومحمول على أنها أساليب - كصيغ التعجب ، والتحذير ، والإغراء - ، وتوجّه العناية فيها إلى طرق الاستعمال ، لا بتحليل الصيغ ، وفلسفة تحرّيجهما (١) .

وقد عُرضت هذه الاقتراحات على المجمع اللغوي بالقاهرة ، وأُسند إلى لجنة الأصول دراستها ، وناقشتها في مؤتمرها لسنة ١٩٤٥ م ، وأصدر فيها قرارات اتفقت - بصفة عامة - مع هذه الاقتراحات ، مع إضافة بعض التعديلات (٢) .

وقد انتقدت هذه الاقتراحات انتقاداً كبيراً من الهيئات العلمية ، كالآزهري ، ولجنة دار العلوم ، ومن كثيرٍ من اللغويين المعاصرين (٣) ، وكان المجمع قد أرسل إلى المجامع اللغوية في بغداد ودمشق بقرارته تلك ، ورداً هذان الجماعان عليها رداً يحمل في طياته عدم الرضى والقبول لهذه القرارات (٤) .

ورغم ذلك كله بدأ بتنفيذها على المدارس بعد ثورة ١٩٥٢ م ، فعدلت مناهج اللغة العربية في المدارس بمستوياتها المتعددة ، وألّفت كتب على ضوء هذه المناهج المعدلة ، وألقىت المحاضرات التي تشرح للمعلمين هذه الاتجاهات الحديثة في تيسير النحو ، واستمر

(١) المؤتمر الأول للمجتمع العلمي العربي، دمشق ١٩٦٥ م، ص ١٧٢ - ١٨٠ .

(٢) ينظر : محاضر الجلسات في الدورة الحادية عشرة ، ١٩٧١ م ، ص ٢٤٢ فما بعدها ، تيسير النحو التعليمي ، ص ٤٨-٣٩ .

(٣) ينظر : مناهج تجديد ... ، ص ٣١ - ٤٠ ، النحو الجديد ، ص ٩٦-١٣٩ ، المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ٥ - ٦ ، من قضايا اللغة والنحو ، علي النجدي ناصف ، ص ١١٥ فما بعدها ، رأى الآزهري في الاتجاهات الحديثة إلى تدريس النحو ، أحمد محمد غنيم ، مجلة الأزهر ، الجزء الأول ، المجلد الثالث والثلاثون ، ١٩٦١ م ، ص ٦٣ - ٧٢ ، الجزء الثاني ، ص ١٨٦-١٩١ ، في إصلاح النحو العربي ، ص ١١٣-١١٨ ، تيسير النحو التعليمي ، ص ٣٢ - ٤٨ .

(٤) تيسير النحو التعليمي ، ص ٤٦ - ٤٨ .

العمل بها نحوً من ثلاثة سنين ، ولكنها لم تصادف نجاحاً كبيراً ، إذ سرعات ما اطاحت ، وعدل عنها إلى ما كان الحال عليه قبل تطبيقها (١) .

وكان للاحظ فإن هذه المحاولة لم تخرج في إطارها العام عن محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو ، ولو لا الظروف التي أحاطت بها من التأييد الرسمي ، والواجهة الاجتماعية ، لما أخذت طريقها إلى التنفيذ العملي ، ولبقيت كغيرها من المحاولات السابقة في ذمة التاريخ .

وبعد صدور هذه المحاولة ذات الطابع الرسمي والجماعي ، قام الأستاذ عبد المتعال الصعيدي - وهو أحد دعاة الإصلاح والتجديد الأزهريين - سنة ١٩٣٨م بنشر مقالات سَتِ لنقد المحاولة السابقة* ، متخدناً من ذلك تصوراً عاماً لتيسير قواعد الإعراب ، وتجديد النحو - بصفة عامة - .

وقد بني تيسيره هذا على استبعاد كل ما له صبغة فلسفية من النحو ، وحذف بعض الأبواب التي تتصف بالفضول والتکلف - كالاشغال - ، وإدماج الإعرابين التقديرية والمحلية ، والاستغناء بذلك عن الإعراب المحلي وعن البناء كله ، وأشفع ذلك بمناذج تطبيقية لبيان اطراد الإعراب الجديد ، وما به من اختصار وتيسير (٢) .

ثم أصدر عام ١٩٤٧م كتابه (النحو الجديد) ، تعرض فيه للمحاولات الإصلاحية السابقة ، ومحاولته المتقدمة ، وختمه بما أسماه « قواعد النحو الجديد » ، وهي عبارة عن إعراب الأبواب النحوية من مرفوعات ، ومنصوبات ، و مجرورات (٣) .

فأما محاولته الأولى فقد أغفل ذكرها ماتلاها من محاولات ، بل لم تقل من المعاصرين لها عنائية تذكر ، وتعمد إهمالها وعدم التعرض لها بالنقد والتقييم ! ، على الرغم من تميزها عن غيرها بعدم إعطاءها العامل تلك الأهمية التي أعطته المحاولات السابقة ، وأنها - كما يقول أحد المعاصرين - : « التجheet في إصلاحها لمناهج النحوة وفهمهم لظواهر اللغة ، وليس لقواعد اللغة ذاتها » (٤) .

(١) النحو الجديد ، ص ١٠٧-١٠٨ ، تيسير النحو التعليمي ، ص ٤٥ ، أصول النحو العربي ، ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(*) نشرت هذه المقالات في مجلة الرسالة تحت اسم (أزهري). ينظر: النحو الجديد ، ص ١١٢-١١٣ .

(٢) النحو الجديد ، ص ١١١ - ١٩٩ .

(٣) نفسه ، ص ٢٣٧-٢٦٥ .

(٤) في إصلاح النحو العربي ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

وأما محاولته الأخرى فقد أولت الإعراب عنيتها الخاصة ، وكان النحو إعراباً كله ! ولذا فإنها أقرب ما تكون إلى « مجموعة قواعد مبوبة أشبه بكتاب مدرسي » (١) منها إلى أن تكون تجديداً للنحو العربي .

وأستطيع القول على وجه الإجمال : إن هذه المحاولة لم تضف جديداً ذا أهمية لما سواها من محاولات ، وكل ما هنالك أنها تدور بشكلٍ أو باخر في الإطار الفكري العام لما سبقها من محاولات .

وتلا ذلك محاولة للأستاذ يعقوب عبدالنبي ، اتخذت جانباً نظرياً أسماء (إصلاح النحو) سنة ١٩٤١م ، وآخر تطبيقياً أطلق عليه (النحو الجديد) سنة ١٩٤٢م ، وقدرها إلى المجمع اللغوي بمصر (٢) ، ولكنها لم تnel من عنابة المجمع ما هي به قينة ، ففقدت بهذا ما كان يراد لها من ذيوع وتطبيق .

والواقع أن هذه المحاولة من خلال ما أتيح لي الإطلاع عليه (٣) تتصنف بالعمق في معالجة أبواب النحو ومسائله ، وقد أقامها صاحبها على الأسس التالية :

أولاً - أن يتم إصلاح النحو من داخل النحو نفسه ، فلا ابتداع ولا اختراع يخالف الأصول العامة .

ثانياً - القضاء على الأقوال والمذاهب المختلفة ، ووجوه الإعراب المتعددة .

ثالثاً - جمع الأبواب المشابهة في مكان واحد ، وإلغاء الأبواب التي يظهر فساد التبويب لها ، أو إلحاقة بغيرها .

رابعاً - المحافظة على قواعد العربية ، وعدم محاولة تغييرها (٤) .

(١) في إصلاح النحو العربي ، ص ١٧٠ .

(٢) هذه المحاولة - فيها يذكر عبد الوارث سعيد - مخطوطة محفوظة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة . في إصلاح النحو العربي ، ص ١٦٤ ، وحيثما ذهبت إلى المجمع واستفسرت منهم عنها ، أفادوني بعد البحث في مكتبة المجمع وفهارسها أنه لا وجود لها ! ، ويعود الفضل للأستاذ عبد الوارث سعيد في الكشف عن هذه المحاولة ، وتحليل مضمونها . ينظر : المصدر السابق ، ص ١٢٣-١٣٢ .

(٣) نشر ذلك في مجلة الأدب بعنوان « إصلاح النحو العربي » ، العدد الثاني ، السنة العاشرة ، ١٩٦٥م ، ص ٧٢-٨١ ، العدد الثالث ، ص ١٤٩-١٦١ ، العدد الرابع ، ص ٢١٧ - ٢٠٥ ، العدد الخامس ، ص ٢٧٥-٢٨٣ ، العدد السادس ، ص ٣٤٨ - ٣٦٠ ، العدد السابع ، ص ٣٩٨ - ٤٠٩ ، العدد الثامن ، ص ٤٦٧ - ٤٥٦ .

(٤) إصلاح النحو العربي ، مجلة الأدب ، العدد الثاني ، السنة العاشرة ، ١٩٦٥م ، ص ٧٩-٨١ .

وهكذا نرى أنها لا تختلف في مبادئها العامة عن محاولة وزارة المعارف السابقة ، ويرغم ذلك فقد وصفها بعض الباحثين بأنها أنسج محاولات إصلاح النحو الشاملة ، « وأقربها منهجاً ومضموناً إلى مستوى المحاولات التجددية القائمة على المنهج اللغوي الحديث » (١) . وفي عام ١٩٤٣م ألقى الشيخ أمين الخلوي محاضرةً بعنوان (هذا النحو) (٢) ، دعا فيها إلى تيسير النحو تيسيراً ينطلق من مبدأ إصلاح الفقه في العصر الحاضر ، حتى لو أدى ذلك إلى المساس بالأصول اللغوية العامة ، تلك الأصول التي كانت المحاولات السابقة قد حذرت من الاقتراب منها ، أو الخروج عليها .

وقد دعا الشيخ الخلوي - ضمن مادعا إليه - إلى أن يتبع بالنحو عن الاستثناءات ، واضطربات الإعراب ، عن طريق اطراد القاعدة ، و اختيار الإعراب الأسهل ، أو الأقرب إلى الفهم ، أو الأكثر شيوعاً في الحياة الحاضرة .

والحق أن هذه المحاولة أقرب إلى الجانب التنظيري منه إلى الجانب التطبيقي ، ثم إنها لاتبعد كثيراً عن المحاولات السابقة ، من حيث إنها محاولة جزئية تناولت الجانب الشكلي للنحو ، دون أن تسهم في إيجاد حلٍ جذرٍ لما في النحو العربي من مشكلات منهجية قائمة . كما يلاحظ عليها التشابه مع محاولة ابن مضاء القرطبي في كونها ينطلقان من مبدأ واحد هو محاولة تطبيق مذهب من مذاهب التشريع الإسلامي على التشريع اللغوي ، وأعني بذلك اتخاذهما منهج الإصلاح الفقهي قاعدةً للإصلاح النحوي .

وآخر هذه الملاحظات خطورة ماتندعو إليه من هدم الأصول العامة للغة ! ، من أجل هذا كله وصفت هذه المحاولة بالانحراف عن الغاية المقصودة من التيسير ، ومجانبة التوفيق والصواب ، والبعد عن المنهج اللغوي السليم (٣) .

وفي عام ١٩٤٧م نشر الدكتور شوقي ضيف - لأول مرة - كتاب (الرد على النحة) لابن مضاء القرطبي ، وكان بعث هذا الكتاب بعثاً لحركة علمية في مجال إصلاح النحو ، أو بمعنى أصح كان بعثه دعماً لهذه الحركة الإصلاحية ، التي كانت قد بدأت منذ فترة ليست بالقصيرة .

(١) في إصلاح النحو العربي ، ص ١٢٣ .

(٢) نشرت في مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول ، المجلد السابع ، ١٩٤٤م ، ص ٦٨-٦٩ ، ثم أوردها ضمن كتابه (مناهج تجديد ...) ، ص ٦٥-٦٧ .

(٣) النحو الجديد ، ص ٢١٩-٢٢٠ ، في إصلاح النحو العربي ، ص ١٣٣-١٤٠ .

وقد ضمن الدكتور شوقي ضيف مقدمته لهذا الكتاب حديثاً عن أسس تجديد النحو العربي ، وهي / إعادة تنسيق أبواب النحو وتنظيمها تنظيماً جديداً ، بحيث تجمع الأبواب المتجانسة في مكان واحد ، وإلغاء الإعراب التقديرية والمحلي ، والاستغناء عن الإعراب الذي لا يفيد في صحة النطق (١) .

ثم قدم سنة ١٩٧٧ ملجمع اللغة العربية بالقاهرة مشروعه لتسهيل النحو* ، ضمن تلك الأسس السابقة ، مضيفاً إليها أساساً رابعاً هو وضع ضوابط دقيقة لأبواب المفعول المطلق ، والمفعول معه ، والحال . وقد درسها المجمع ، وأقر جزءاً منها سنة ١٩٧٩ م ، مع بعض التعديلات (٢) ، ثم ألقى في مؤتمر المجمع سنة ١٩٨١ محاضرةً عن تسهيل النحو ، كانت خلاصةً لتجربته السابقة ، مع إضافة أساسين آخرين هما / حذف الزوائد من أبواب النحو التي لا حاجة لها ، وإدخال إضافات ضرورية لأبواب أخرى (٣) .

وآخر جهود الدكتور شوقي ضيف في هذا الميدان كتابه الذي أصدره سنة ١٩٨٢ م بعنوان (تجديد النحو) ، وكان بمثابة انتقال من الجوانب النظرية السابقة إلى الجانب التطبيقي ، وقد قسم كتابه هذا ستة أقسام ، منها قسمان للصرف ، والأربعة الأخرى للنحو ، بحث فيها المرفوعات ، والمنصوبات ، وما أسماه بالتكلمات ، وإضافات لأبواب مهمة (٤) .
والواقع أن هذه المحاولة أقيمت دعائهما على هدي من أفكار ابن مضاء ، بل لا نغالي إذا قلنا : إن نشره لكتاب (الرد على النحاة) أتاح له فرصة التفكير في محاولته هذه -تنظيراً

(١) مقدمة تحقيقه لكتاب الرد على النحاة ، ص ٤٧-٧٦.

(*) يستخدم الدكتور شوقي ضيف مصطلحـي التيسير والتـجـديـد بـعـنـيـنـيـنـ مختلفـيـنـ ، فالـتجـديـدـ عـنـدهـ صـيـاغـةـ جـديـدةـ لـلنـحـوـ ، أـمـاـ التـيـسـيرـ فـغاـيـةـ هـذـاـ التـجـديـدـ . تـيـسـيرـ النـحـوـ الـتـعـلـيمـيـ ، صـ ٧٤ـ .

(٢) نـشـرـ هـذـاـ مـشـرـوـعـ فـيـ كـتـابـ «ـ فـيـ أـصـوـلـ الـلـغـةـ »ـ الـجـزـءـ الـثـالـثـ ، صـ ١٩٧ـ ـ ٢٢٥ـ ، إـصـدـارـ مـجـمـعـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـ بـالـقـاهـرـةـ .

(٣) تـيـسـيرـ النـحـوـ الـتـعـلـيمـيـ ، صـ ٤٩ـ .

(٤) تـجـديـدـ النـحـوـ ، صـ ٨ـ -ـ ٥ـ . ولـابـدـ مـنـ الإـشـارـةـ إـلـىـ أـنـ الدـكـورـ شـوـقـيـ ضـيـفـ قدـ أـلـفـ كـتـابـ بـعـنـوانـ (ـ تـيـسـيرـ النـحـوـ الـتـعـلـيمـيـ ...ـ)ـ بـغـرـضـ تـرـسـيـخـ آـرـائـهـ فـيـ تـيـسـيرـ الـذـيـ يـدـعـوـ إـلـيـهـ ، وـتـوـضـيـحـ مـنهـجـهـ الـذـيـ اـتـيـعـهـ فـيـهـ ، وـلـيـسـ مـحاـوـلـةـ آـخـرـ فـيـ هـذـاـ مـيدـانـ -ـ كـمـ قـدـ يـظـنـ -ـ يـنـظـرـ :ـ تـيـسـيرـ النـحـوـ الـتـعـلـيمـيـ ، صـ ٦ـ .

وتطبيقاً ، وليس هذا استنتاجاً منا ، بل إنه صرخ به في أكثر من موضع (١) ، على الرغم من وضوح التأثر ووضوحاً لا يحتاج معه إلى استنتاج أو تصريح .

ولم تسلم هذه المحاولة من نقد المعاصرين ، فقد تناولها كثير منهم بالدراسة النقدية ، وتکاد تجمع آراؤهم على أنها ليست سوى محاكاة لرأي سابقة ، وهي أقرب ما تكون إلى الطابع التقليدي للنحو العربي منها إلى الطابع التجديدي ، كما أنها لا تخدم النحو ، ولا تحقق له ما يراد من تيسير (٢) .

ورغم اقتتناعي بهذه الآراء النقدية فإن جهد الدكتور شوقي ضيف في هذا الميدان يظل محفظاً بقيمة التاريخية التي لا يمكن مصادرتها ، أو الخط من شأنها .

وصدر بعد ذلك محاولات عديدة ، كتيسير النحو ، وتحرير النحو العربي (٣) ، مجموعة من المؤلفين - أغلبهم من اشتراك في المحاولات السابقة ، وبخاصة محاولة وزارة المعارف - ، لكنها لم تكن سوى ترسیخ للأسس التي قامت عليها محاولات متقدمة .

ثم صدر للأستاذ محمد أحمد برانق كتاب (النحو المنهجي) * ، وفيه حمل على نظرية

(١) ينظر : مقدمة تحقيقه لكتاب الرد على النحاة ، ص ٧٦ ، تجديد النحو ، ص ٣ .

(٢) ينظر : النحو الجديد ، ص ٢٣٢ - ٢٣٥ ، ابن مضاء القرطبي ، محمد علي التجار ، مجلة الأزهر ، المجلد التاسع عشر ، ١٣٦٧ هـ ، ص ٨٩٩ - ٩٠٥ ، في إصلاح النحو العربي ، ص ١٤٦ - ١٤١ ، العربية وعلم اللغة البنوي ، ص ٨٢ - ٨٠ .

(٣) صدر كتاب تيسير النحو سنة ١٩٤٨م ، وهو كتاب مدرسي يقوم على التيسير التربوي وليس الإصلاح المنهجي ، وصدر كتاب تحرير النحو العربي سنة ١٩٥٨م ، وبعد ترجمة تطبيقية لمشروع وزارة المعارف ليس إلا . وما تجدر الإشارة إليه أن كتاب الأستاذ عباس حسن (النحو الواقي) الذي صدر في الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٣ ، ما هو إلا صياغة شمولية معاصرة للنحو العربي ، وليس كتاباً في إصلاح النحو . ينظر : مناهج تجديد في النحو العربي ، يعقوب عبدالنبي ، مجلة الأدب ، العدد الثاني ، السنة الحادية عشرة ، ١٩٦٨م ، ص ٧٠ - ٧١ . (وقد وصفه صاحب هذه المقالة بأنه يعد في ميدان إصلاح النحو العربي وتجديده أسوأ كتاب ظهر في تاريخ النحو العربي كله بعد كتاب همع المهام للسيوطى ! ، ولست معه في ذلك ؛ فالكتاب - كما أراد له صاحبه - عرض عصري للمباحث النحوية ، يصلح لطلبة الجامعات والأساتذة المتخصصين ، وليس محاولة إصلاحية بالمفهوم المنهجي لها) . وللمزيد ينظر : في إصلاح النحو العربي ، ص ٧٩ .

(*) لا أعلم على وجه التحديد متى صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى ، حيث اطلعت على هذه الطبعة ولم أجده تأريخاً لها ، أما الطبعة الثانية منه فقد صدرت سنة ١٩٥٩م .

العامل ، ذاكراً أنها سبب اضطرار النحو للتقدير، والإضمار، والمحذف ، وتعليق الجار وال مجرور، وتوزيع الباب الواحد إلى أبواب متفرقة .

ودعا في هذا الصدد - ربما لأول مرة - إلى ما يسمى بالنحو الوظيفي *Funct.ional grammar* ، الذي يقوم على وظيفة الكلمة في الجملة ، وجمع المعاني الواحدة في باب واحد ، أو بمعنى آخر ، النحو الذي يُسعد فيه عن الأقىسة والعلل والتقديرات ، ويكتفى فيه بما تمس الحاجة إليه (١) .

ومفهوم النحو المنهجي عنده - كما أتصح لي - لا يختلف عن المفهوم السابق ، فهو نحو يسعى لتحقيق صحة النطق ، والكتابة ، القراءة ، وعلى هذا فالنحو المنهجي والوظيفي معناهما متعدد ، وغايتها واحدة .

وفي هذه المحاولة أخذ الأستاذ برانق بصطلاحي المسند إليه والمسند ، عوضاً عن مصطلحي الموضوع والمحمول اللذين رضيت بهما لجنة وزارة المعارف - كما سبق - ، ورفضها مجمع اللغة بالقاهرة ، وأدرج ضمن هذا المصطلح أبواب المبدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، ونائب الفاعل ، وعد الضمائر المتصلة بالأفعال - سواء كانت للخطاب أو المتلجم أو الغائب - حروفاً ، ورفض فكرة استثارتها ، كما رفض علامات الإعراب الفرعية ، ونيابة حركة عن حركة ، كنيابة الفتحة عن الكسرة في جمع المؤنث السالم ، وألف المثنى وواو جمع المذكر السالم عن الضمة ، ونيابة الياء فيها عن الفتحة والكسرة ، ويرى في هذا المقام أن هذه العلامات أصل في موضعه ، فالرفع علامته الضمة ، وألف المثنى ، وواو جمع المذكر السالم ، وواو الأسماء الخمسة ، والنصب علامته الفتحة ، والياء في المثنى وجمع المذكر السالم ، والألف في الأسماء الخمسة ، والجر علامته الكسرة ، والياء في المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة .

ومن آرائه - أيضاً - رفض تعلق الجار والجار والظرف بشيء ظاهر أو مقدر ، وعدم التعرض لإعراب المقصور مطلقاً ، والمنقوص في حالتي الرفع والجر ، والتركيز على معاني بعض الأساليب - كالتعجب ، والمدح والذم ، والإغراء والتحذير ، والاختصاص - ، دون تحليلها نحوياً (إعرابياً) ، وضم الأبواب أو الأساليب ذات المعنى الواحد - كأسلوب النفي بأدواته المتعددة ، والتوكيد ، والتعجب - (٢) . ويوجه عام كان هدفه من الدعوة لهذا النوع من النحو هو التيسير على التلاميذ .

(١) النحو المنهجي ، ص ٥٢ - ٥٣ .

(٢) لتفاصيل ذلك ينظر : المصدر نفسه ، ص ١٢٨-٥٧ .

وهكذا نرى كثيراً من النقاط التي ذكرها مقتبسةً مما أورده ابن مضاء ، والأستاذ إبراهيم مصطفى ، ومشروع وزارة المعارف ، ولقد كان صريحاً حيناً أعلن بتواضع جم - على خلاف بعض أصحاب المحاولات السابقة - أن ما ذكره من ألوان التيسير «ليس رأياً لحدث ، وإنما هو مذاهب قديمة ، عُرضت عرضاً جديداً ، وأحياناً بعد أن كانت مهملاً» (١) .
ويدخل ضمن محاولات إصلاح النحو العربي ما صنعه الأستاذ عبد العليم إبراهيم في كتابه الذي أصدره سنة ١٩٦٩ م ، وأسماه (النحو الوظيفي) .

ومفهوم النحو الوظيفي عنده هو «مجموعة القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو ، وهي ضبط الكلمات ، ونظام تأليف الجمل ، ليسلم اللسان من الخطأ في النطق ، ويسلم القلم من الخطأ في الكتابة» (٢) ، وهو مفهوم - كما نرى - لا يختلف عما ذكره الأستاذ برائق في النحو المنهجي .

وقد قسم كتابه - بصفةٍ عاميةٍ - إلى ثلاثة أقسام : قسم للمعريات - أسماء وأفعالاً وجملًا - وقسم للمبنيات - أسماء وأفعالاً وحروفًا - ، وقسم للأدوات ذات المعاني الوظيفية المتعددة ، وختمه بذكر تعدد الأوجه الإعرابية في بعض التراكيب ، وتقديم تدريباتٍ عاميةٍ على التحليل النحوي .

وصفة القول في هذه المحاولة : إنها اهتمت على نحوٍ خاصٍ بالجانب التربوي في النحو العربي ، دون أن يكون للجانب المنهجي فيها نصيب ، وقد كان هذا متوقعاً من صاحبها : لأنّه من رجال التربية والتعليم ، ولذا فهي لا تعدو أن تكون من مؤلفات النحو التعليمي المister ليس غير .

ومن أسمهم في هذا الميدان الدكتور (الطبيب) محمد كامل حسين ، وذلك في كتابه (النحو العقوق) * الذي أصدره سنة ١٩٧٢ م . وقد أطلق على محاولته الإصلاحية هذه مرّة «النحو العقوق» ، وأخرى «النحو الحديث» ، وثالثة «النحو الجديد» .

(١) النحو المنهجي ، ص ١٢٧ . وللتعرف على موقف بعض المعاصرين من هذه المحاولة ينظر: النحو الجديد ، علي العماري ، مجلة الأزهر ، الجزء الرابع والخامس ، المجلد الحادي والثلاثون، ١٩٥٩، ص ٤٣٨-٤٣٤ ، الجزء السادس ، ص ٥٥٤-٥٦٠ ، النحو بين التجديد والتقليل ، عبدالخالق عظيم ، مجلة الأزهر ، الجزء السابع ، المجلد الثاني والثلاثون ، ١٩٦٠، ص ٧٢٣-٧٢٩ ، الجزء الثامن ، ص ٨٦٧-٨٧٤ ، في إصلاح النحو العربي ، ص ١١٩ - ١٢٢ .

(٢) النحو الوظيفي ، ص / هـ - و (المقدمة) .

(*) لم أتمكن من العثور على هذا الكتاب ، إلا أنه قد نشر سنة ١٩٧١ م بحثاً بعنوان «النحو ==

وفي هذه المحاولة عرض للإعراب وعلاماته ، وما أسماء «المتحدث عنه» قاصداً به المسند إليه أو الموضوع ، والاستثناء ، وكان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، والمنادى ، والمنوع من التنوين (الصرف) ، وما أسماء «التكلمة» وهي المتصوبات ، ونصب الفعل وجزمه ، والشرط ، كأعرض لأبواب صرفية ، كالتصغير ، والنسب ، ... الخ ، وهو بهذا يجعل مفهوم النحو شاملًا للصرف ، وختم ذلك بعده مقترناتٍ تتصل بأبواب الفعل الواحد ، والمصادر ، وأسمى الزمان والمكان ، وجمع التكثير ، والعدد (١) .

وهو في هذه المحاولة يذهب إلى إلغاء الحذف والتقدير من النحو ، والاستغناء عن بعض أبوابه - كالاستثناء ، وخبر كان - ، واختصار القواعد النحوية بحيث تكون أقل عدداً ، وأيسر على المتكلمين ، وتيسير الإعراب .

ومجمل القول فيها : أنها اتصفت بالنزعة الوظيفية للنحو ، حيث صرّح بأن الغاية من دعوته هذه هي تجنب اللحن ، وصححة الكلام ، كما اتصفت بالاهتمام بالمعنى والمتكلم في تحديد المعنى النحوي ، ولذا فإنها لا تبعد كثيراً عما سبقها من محاولات (٢) .

وهكذا يتضح لنا من خلال هذه المحاولات جميعها أنها جعلت من مبدأ صعوبة النحو العربي في المجال التعليمي نقطة بده ، فجاءت دراسات أصحابها النظرية والتطبيقية بمثابة حلولٍ ناجعةٍ لهذه الصعوبة . وقد استطاع بعضها أن يتلافى كثيراً من ذلك ، وبخاصة ما تصل بالأسلوب ، وأمثلة الاستشهاد ، وخفاء الفكرة ، والتزييد ، ولكنها - بوجه عام - لم تحدث تغييراً في جوهر النحو ومضمونه ، وإنما كانت تنتهي إلى تغيير في المصطلح ، أو

= = العقول » في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٢٧/٥٩ - ٢٤/٥٩ ، كما أصدر سنة ١٩٧٦ كتابه (اللغة العربية المعاصرة) أورد في نهايةه مأسماه النحو الحديث ، وهو - كما يقول عبد الوارث سعيد - يكاد يكون كتاب النحو العقول ، في إصلاح النحو العربي ، ص ١٧١ ، ولذا سيكون حديثي عن هذه المحاولة من خلال المقال ، والكتاب المذكور . ولابد من الإشارة إلى أن الدكتور محمد كامل حسين دعا في كتابه : اللغة العربية المعاصرة ، ص ٨٨ ، إلى ما أسماه « الفصحي المخففة » - كما سبق - ، ودراسة خصائصها ، ووضع قواعد تنظيمها ، وأنه بهذا يدعو إلى استقراء جديد يقوم على جمع المادة اللغوية من خلال الاستعمال اللغوي المعاصر ، والتقييد له ! وقد تقدم القول بخطورة هذه الدعوة . لمزيد من التفاصيل حولها ينظر : العربية وعلم اللغة البنوي ، ص ٨٥-٨٨ .

(١) ينظر : النحو العقول ، مجلة المجمع ، ٢٧/٥٩ ، اللغة العربية المعاصرة ، ص ٩٤ فما بعدها.

(٢) لمزيد من التفاصيل ينظر : اللسانيات واللغة العربية ، عدد رقم (٤) ص ٤٦ ، في إصلاح النحو العربي ، ص ١٥٢-١٥٨ .

في الصياغة ، أو تحوي في بعض الأقسام ، كما أنها اصطبغت بالفكر اللغوي القديم ، ولم تستطع أن تتفك من إساره ، وظللت بعيدةً عن المناهج اللغوية الحديثة ، بالرغم أن بعضها يمس فيه شيء من معطيات هذه المناهج ، جاء عَرَضاً وليس مقصوداً .

والشيء الملاحظ على محاولات إصلاح النحو العربي المعاصرة في مصر أن أصحابها يربطون بين الإصلاح التحوي والثورة المصرية (٢٣ يوليو ١٩٥٢ م) ، فهي - في رأيهم - ذلك الصعب ، وهيئات السبيل لتنفيذها (١) ، وهناك بعض المعاصرين من يربط ذلك بثورة سنة ١٩١٩ م (٢) ، وهذا - إن صح - دليل على أنه كان للجانب السياسي أثره على الجانب التحوي ، واللغوي بصفة عامة ، على أنه لا ينبغي إغفال جوانب أخرى - كالجانب الاجتماعي ، والثقافي - في هذا التأثير .

والملاحظة الأخرى أن هذه المحاولات كان لها صدى إيجابي في الوطن العربي ، وبخاصة سوريا ، ولبنان ، والعراق ، حيث ظهرت محاولات مماثلة ، قام بها - فيما وقفت عليه - كل من الأستاذ يوسف السودا في (الأحرفية) سنة ١٩٥٥ م ، والشيخ يوسف كركوش في (رأي في الإعراب) سنة ١٩٥٨ م ، والأستاذ أحمد عبدالستار الجواري في (نحو التيسير) سنة ١٩٦٢ م ، و (نحو الفعل) سنة ١٩٧٤ م ، والدكتور مهدي المخزومي في كتابيه (النحو العربي ، نقد وتوجيه) سنة ١٩٦٤ م ، و (في النحو العربي ، قواعد تطبيق) سنة ١٩٦٦ م ، والدكتور فؤاد حنا ترزي في (في سبيل تيسير العربية وتحديتها) سنة ١٩٧٣ م ، والمحامي محمد الكسار في (المفتاح لتعريب النحو) سنة ١٩٧٦ م . مما يعني أن تأثيراً قد أحدثه الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر في جانبها التحوي على مثيلاتها من الدراسات في البلدان العربية .

هذا هو الشق الأول من تناولنا لتبسيير النحو في دراسات اللغويين المعاصرين في مصر ، ولما هبت رياح الاتجاهات الحديثة في دراسة اللغة على العالم العربي - ومصر على وجه الخصوص - ، أخذت الدراسات النحوية المعاصرة تسير وجهة أخرى ، فلم يعد من شأنها

(١) تحرير النحو العربي ، ص ٦ . وينظر : تعليق الشيخ عظيم على ذلك ، وكذلك رد الأستاذ محمد أحمد غنيم ، مجلة الأزهر ، الجزءان الثالث والرابع ، المجلد الثاني والثلاثون ، ١٣٨٠ هـ ، ص ٣٢٥ - ٣٢٦ ، الجزء الثاني ، المجلد الثالث والثلاثون ، ١٩٦١ م ، ص ١٩١ .

(٢) من قضایا اللغة والنحو ، علي النجdi ناصف ، ص ١١٩ . وينظر : أثر الانقلاب السياسي والاجتماعي في اللغة العربية منذ سنة ١٩١٩ م ، عبدالرزاق إبراهيم حميدة ، صحيفـة دار العلوم ، السنة الثالثة ، العدد الثاني ، ١٩٣٦ م ، ص ٥٩ - ٧٠ .

معالجة الصعوبات التي يحفل بها النحو العربي ، وإنما كان هدفها - في المقام الأول - بحث هذا النحو على ضوء النظريات اللغوية الحديثة ، وبذا انتقل الدرس النحوي المعاصر من سيطرة الفكر اللغوي القديم إلى تأثير الفكر اللغوي الحديث ، ومن كونه وسيلة لغاية إلى غاية في ذاته .

وقد قام بهذه النقلة المنهجية بعض جيل الرواد الذين اتصلوا بالدراسات اللغوية الحديثة ، وحفلت أبحاث هؤلاء بالجانب التنظيري ، وشيء من الجانب التطبيقي ، كما في دراسة الدكتور أنيس عن الجملة العربية (١) ، وكتاب الدكتور عبد الرحمن أيوب (دراسات نقدية في النحو العربي) ، ونظرية القرائن النحوية لأستاذنا الدكتور تمام حسان .

وهناك محاولتان تطبيقيتان لبعض المناهج اللغوية الحديثة قام بإعدادهما الدكتور محمد عيد ، والأخرى قام بها الدكتور محمد صلاح الدين مصطفى .

ولاشك أن هذه الأبحاث أسهمت بطريق غير مباشر في إصلاح النحو العربي ، وعلاج بعض مابه من صعوبات ، وإن لم يكن ذلك هدفاً من أهدافها - كما سبق - . وسنقتصر في هذا المقام على آراء كل من الدكتور أيوب ، والدكتور تمام ، والمحاولتين المذكورتين .

فأما كتاب الدكتور أيوب المتقدم فقد استعرض فيه بعض أبواب النحو التي تدرج تحت مصطلحي الكلمة والكلام ، وأراء النحاة القدماء الذين أطلق عليهم « التقليديين » ، والتعليق عليها بالنقد الذي يعتقد على أفكار المنهج الوصفي .

وتقوم دراسته هذه على استبعاد التعليقات الفلسفية والمنطقية من النحو العربي ، والاكتفاء بوصف الظاهرة اللغوية بناءً على أن الكلمة مجموعة من الأصوات الملفوظة بالفعل لا الملفوظة في الذهن ، والاعتماد على الشكل في وصف النظام النحوي ، مع استبعاد عنصر المعنى (الدلالة) عند تصنيف الوحدات اللغوية وتوزيعها ، وتبعاً لذلك جاءت دراسته الناقدة للأبواب النحوية التي سار في ترتيبها وفقاً للنسق النحوي القديم .

وقد لقيت هذه الدراسة نقداً ميرياً من بعض أصحاب الاتجاه المحافظ (٢) ، بل إن أحد

(١) ينظر : من أسرار اللغة ، ص ٢٧٥ فما بعدها .

(٢) ينظر - على سبيل المثال - : النحو بين التجديد والتقليد ، عبدالحالق عظيم ، مجلة الأزهر ، الجزء التاسع ، المجلد الثاني والثلاثون ، ١٩٦١ م ، ص ١٠٠٤-١٠١٥ .

اتباع المنهج الوصفي قلل من شأنها ، واصفاً إياها بأنها لم يقدر لها الفائدة المرجوة ، ولم يتقبلها الدارسون وال المتعلمون ، بسبب كونها دراسة في المنهج والنظريات ، وليس في وصف المسائل والأبواب (١) ، والواقع أن الدكتور أيووب أعنق نفسه مغبة هذا النقد حيناً ذكر في مقدمة كتابه أنه مجرد مجادل ، وليس باحثاً محلاً (٢) .

والأمر الملحوظ على هذه الدراسة إخراجها المعنى من التحليل النحوي ، في الوقت الذي نجد فيه كثيراً من أصحاب المنهجين الوصفي ، والمقارن ، يصررون على إدخال المعنى ضمن النظام النحوي ، ولعل هذا يعكس - كما يقول بعض الباحثين - الاتجاهات المختلفة للمدارس الألسنية الوصفية ، حيث إن لها قضايا لم تخل بعد ، وأهمها قضية المعنى (٣) .

ومهما يكن من شيء فإن هذه الدراسة استفاد منها الفكر النحوي ، واللغوي بصفة عامة ، وأوقفتنا على منهج لغوي حديث يمكن من خلاله دراسة التفكير النحوي العربي القديم ، والوصول إلى نتائج عملية قد تصلح أن تكون بدليلاً عنه ، أو تيسيراً فيه ، أو إصلاحاً له .

صحيح أن هذه الدراسة - كما يذكر بعض المعاصرین - « لم تصل إلى نتائج تطبيقية ، بل اكتفت بالنقד ، وأبقيت على أبواب النحو التقليدية كما هي ، ولم تقترح بدليلاً » (٤) ، ولكنها مع هذا تظل كما أراد لها صاحبها أن تكون « تمهدأ ضرورياً لثورة عقلية لابد من نضوجها قبل أن يفتح ذهن الجيل الجديد إلى البحث اللغوي الموضوعي » (٥) ، إلا أن الشيء الذي لا نعرف له سبباً هو توقف هذه الدراسة دون إتمام بقيتها ، حيث إن الكتاب يمثل الجزء الأول منها !

وأما أستاذنا الدكتور تمام فقد قدم - لأول مرة - نظرية متكاملة ، جعل منها - كما يقول بعض المعاصرین - هندسة جديدة لفهم النحو العربي (٦) .

(١) تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي ، د. محمد عيد ، ص ٢٣ « بحث ألقى بمناسبة العيد المئوي لدار العلوم » ، ١٩٩١م (لم ينشر) .

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي ، ص / و (المقدمة) .

(٣) اللسانيات واللغة العربية ، عدد (٤) ، ص ٥٣ .

(٤) العربية وعلم اللغة البنائي، ص ١٨٠. وينظر: اللسانيات واللغة العربية، عدد (٤)، ص ٥٣ .

(٥) دراسات نقدية في النحو العربي ، ص / و (المقدمة) .

(٦) تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي ، د. محمد عيد ، ص ٢٢ .

وتعزى هذه النظرية بـ«نظرية القراءن النحوية The signs theory» ، تلك النظرية التي حفلت بها مؤلفات الدكتور تمام ، واحتق بها في مقالاته ومحاضراته ، وفضلها تلامذته في رسائل الماجستير والدكتوراة ، حيث اخذوا من كل قرينة موضوعات مستقلة ، مكونين بذلك مدرسةً نحويةً عرفت باسم «مدرسة القراءن النحوية» (١) .

وبكل بساط القول في مقومات هذه النظرية ، أرى أن يذكر مفهوم النحو عند الدكتور تمام ، المتمثل في أنه نظام يبني على طائفةٍ من المعاني النحوية العامة - كـفي الجمل أو الأساليب - ، وجموعةٍ من المعاني النحوية الخاصة - كالفاعلية ، والمفعولية - ، وجموعةٍ من العلاقات السياقية التي تربط بين هذه المعاني الخاصة ربطاً إيجابياً ، وهذه بمثابة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة ، كما يبني هذا النظام على قرائن لفظيةٍ مستمدٍ من جانبي الأصوات والصرف ، والقيم الخلافية أو المقابلات بين هذه المعاني .

وهذا المفهوم للنحو - كما نرى - يعدُّ الأصوات والصرف وسيلةً من وسائل دراسة التراكيب (النحو) ، فالأخوات تسهم في بناء النظام النحوي عن طريق قرينة الإعراب ، وكذلك يسهم الصرف عن طريق قرينة البنية والربط .

وبوجه عام يقوم النظام النحوي عند الدكتور تمام على فكرة التعليق ، تلك الفكرة التي يدين بها الدكتور تمام لعبدالقاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) ، والتي بواسطته القراءن المختلفة لها يتم تحديد معاني الأبواب في السياق ، وتفسر العلاقات بينها على صورة أكل في التحليل اللغوي للمعاني الوظيفية النحوية (٢) .

وهذا يعني أن النحو ليس مقصراً على ظواهر الإعراب والبناء ، وإنما هو نظام شامل يتناول بالإضافة إلى هذا دراسة العلاقات بين المعاني النحوية ، بواسطة ما يسمى بالقراءن اللفظية والمعنوية .

أما نظرية القراءن النحوية فهي تقوم على أن هناك قرائن معنوية - كالإسناد ، والخصيص ، والمخالفة ، والنسبة ، والتبعية - ، وقرائن لفظية - كالعلامة الإعرابية ، والرتبة ، ومبني الصيغة ، والمطابقة ، والربط ، والتضام ، والأداة ، والنغمة - ، تؤدي وظيفة توضيح المعنى الوظيفي النحوي ، دونما حاجةٍ لعوامل نحويةٍ تقصّر عن أداء هذه

(١) تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي ، د.محمد عبد ، ص ٢٣ .

(٢) اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ١٧٨ - ١٩٠ ، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا ، د.تمام حسان ، اللسانيات واللغة العربية ، عدد رقم (٤) ، ص ١٦٠ - ١٦١ .

الوظيفة (١) ، وبهذا تصبح قرينة الإعراب - وهي قرينة لفظية أعطاها القدماء حجمًا أكبر مما تستحقه - من جملة قرائن أخرى تتضاد لكشف العلاقات ، وتحديد المعنى النحوى ، ولنست وحدها التي تفسر العلاقات النحوية ، مما يعني أن الدكتور تمامًا لا ينكر هذه القرينة أو يرفضها كليًّا ، بل ينظر إليها نظرًة شاملة في إطار مجموعة قرائن تساعد على وضوح المعنى في النظام النحوى ، وهكذا فإنَّه حينما يقلل من القيمة الشكلية لقرينة الإعراب إنما يؤكِّد منهجه في أنَّ المعنى هو الموضوع الأول والأخير لكل دراسة لغوية - كما تقدم - .

إنَّ هذه المحاولة الرائدة ما هي إلَّا إعادة لتصنيف النحو العربي ، ولذا فإنَّه ينظر إليها على أنها ذات صلة بالمحاولات الإصلاحية لهذا النحو ؛ إذ إنَّها تحمل في مضمونها - لا في غايتها - طابع التيسير ، فهي - من جهةٍ - تلغى التفسيرات المنطقية والتعليلات الفلسفية للظواهر النحوية ، كما تبني - من جهةٍ أخرى - القول بالحذف والإضمار ، والأصل والفرع ، والحكم بالشذوذ والقلة ، والضعف والقوة ، وتعدد الأوجه الإعرابية (٢) ، وقد أمكن بواسطة هذه النظرية تفسير هذه الظواهر تحت مبدأ الترخيص .

وليس هذا هو كل ما تتحققه النظرية ، فعلاوةً على ما ذكر فإنَّها تغني عن نظرية العامل النحوى (٣) الذي شغل القدماء أنفسهم به ، وأقاموا البناء النحوى على هدي منه ، وفي هذا رفع لإصرٍ كبيرٍ عانى منه النحو العربي عبر تاريخه الطويل .

وقد تفاوتت وجهات النظر في تقييم هذه المحاولة ، فمن قائلٍ : إنَّها نظرية «هزت الدراسات النحوية التقليدية هزًّا عنيفًا ، وفُسّرت بها بعض القراءات التي خرجت عن سُنن العربية في الإعراب» (٤) ، وأخر يذكر إنَّها لم تُضاف إلى النحو القديم جديداً يذكر ،

(١) اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ١٧٨ - ٢٤٠ .

(٢) نفسه ، ص ٢٣١ - ٢٣٣ . وينظر : إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً ، د.تمام « مصدر سابق» ، ص ١٦٦-١٦٩ .

(٣) اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ٢٣١ . وتجدر الإشارة إلى أنَّ آراء المعاصرين قد تفاوتت بشأن العامل ، مابين مؤيد له ، داعٍ إلى إيقائه ، ومنكِّر له داعٍ إلى إلغائه ، ومتعدد بين هذا وذاك . لمزيد من التفاصيل ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، د.محمد حماسة عبداللطيف ، ص ١٩٠-١٩١ ، كأنَّ النحو التحويلى Transformational grammar أعاد للعامل شيئاً من بريقه ، بحيث لم يتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي . ينظر : النحو العربي والدرس الحديث ، ص ١٤٧-١٤٩ .

(٤) تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي ، د.محمد عيد ، ص ٢٣ .

باستثناء بعض المصطلحات (١) ، وثالث يصفها بأنها أجرأ محاولة عُرفت في العصر الحديث (٢) .

والحق أن فكرة تصافر القراءن النحوية ، وتحديد المعنى النحوي على أساسها، فكرة محكمة الوضع ، متكاملة الجوانب ، ذات أبعاد إيجابية في قضية من أخطر قضايا اللغة العربية ، ولا يقلل من شأنها أن صاحبها لم يقم بتطبيقها عملياً وتعليمياً في النحو والتأليف في جميع أبوابه - كما ذكر بعض المعاصرين - (٣) فذلك - فيما أرى - مهمة من يريد إكمال البناء ، فأستاذنا الدكتور تمام كان حينما أعلناها يعيش مرحلة التنتظير .

وعلى الرغم من قناعتي بأهمية الجانب التطبيقي لهذه النظرية ، وغيرها من النظريات اللغوية ، فإنني أجد في محاولة الدكتور صلاح الدين مصطفى - التي سأعرض لها فيما بعد - ما يبعث شيئاً من الطمأنينة على سلامته النظرية ، وصلاحيتها للتطبيق . هذا شيء ، وشيء آخر أنه إن كان بعض القدماء قد ألمح إلى بعض دعائم هذه النظرية ، فإن التمايز بين نظرية الدكتور تمام ، والإرهادات التي نجدها عند ابن جنبي ، وعبدالقاهر الجرجاني ، وأبن خلدون عن فكرة القراءن ، يمكن - في أوضح صوره - في أن تلك النظرية إعادة وضع للنحو من جديد في إطارٍ متكاملٍ ، في حين أن هذه الإرهادات لم تكن بهدف تحقيق هذه الغاية ، وإنما كانت لأغراضٍ أخرى (٤) ، ولقد كان الدكتور تمام أميناً حينما اعترف بسبق عبدالقاهر الجرجاني لتفسير العلاقات السياقية بين المعاني النحوية - كما سبق - ، كما كان

(١) النظام اللغوي بين الشكل والمعنى ، محمد صلاح الدين الشريف ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد السابع عشر ، ١٩٧٩م ، ص ٢١٨ . وقد ناقض صاحب هذه الدراسة نفسه حينما ذكر أن اتجاه الدكتور تمام في دراسة النظام النحوي جعله ينظم النحو تنظيماً جديداً . المصدر نفسه ، ص ٢١٧ ، وكان قد ذكر في موضع آخر أنه جدد بعض التجديد ، ص ٢١٤ .

(٢) علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق ، د.أحمد علم الدين الجندي ، مجلة معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، العدد الثاني ، ١٤٠٤هـ ، ص ٣٢١ . ولمزيد من الآراء حول القيمة العلمية لهذه النظرية ينظر : في إصلاح النحو العربي ، ص ١٧٥-١٨٤ ، ١٩٩ ، العربية وعلم اللغة البنيوi ، ص ٢٣٥ - ٢٣٧ ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، د.محمد حماسة ، ص ٢٨٤ ، في التحليل اللغوي ، د.خليل عمairy ، ص ١٨-١٩ ، ٨٢-٨٧ .

(٣) علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق ، د.أحمد علم الدين الجندي ، ص ٣٢٠ . وينظر : العلامة الإعرابية ، ص ١٩٩ ، العربية وعلم اللغة البنيوi ، ص ٢١٧ .

(٤) لتفاصيل ذلك ينظر : العلامة الإعرابية ، ص ١١٢-١١٤ ، ٢٨٤-٢٨٩ .

ذكيًّا بالتقاطه هذه الفكرة من ثنايا التراث ، وصياغتها في قالب جديد ، بمفهوم أوسع ، ومنهج لغوٍ حديث .

ونختتم تناولنا للشق الثاني - والأخير - من المحاولات المعاصرة لتسهيل النحو بعرض المحاولتين اللتين قام بها اثنان من تلامذة جيل الرواد أصحاب المنهج الوصفي .

فأما المحاولة الأولى فكان صاحبها - كما تقدم - الدكتور محمد عيد ، وذلك في كتابه الذي أسماه (النحو المصنف) * . وعنوان الكتاب يبدو - وإن لم يصرح مؤلفه بذلك - أنه مأخوذ من تلك الدعوة التي أطلقها الأستاذ عباس حسن لوضع النحو الموحد المصنف (١) . وتقوم دعائم هذا الكتاب - كما يذكر الدكتور عيد - على الإفادة من المنهج اللغوي الحديث نظريًا وتطبيقيًا ، وقراءة التراث النحوي القديم ، وإلغاء ما يتافق منه ونحو الصنعة ، والإبقاء على ما يتافق ونحو اللغة .

والترم في عرض الأفكار النحوية بالبدء بذكر النصوص والأمثلة ، ثم استخلاص القاعدة النحوية ، مع استخدام الأسلوب الواضح المعاصر الذي لا غموض فيه ولا تزيد ، والتعليق على كل قسم من أقسام الكتاب بالتدريبات العملية .

هذا ما يتعلق بمنهج الكتاب ، أما محتوياته فقد وزعها على خمسة أقسام بصفة عامة ، يمكن صياغتها في مبحثين رئيسين هما / الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ، وأورد تحت كل مبحث الأبواب النحوية الخاصة به .

وقد صرح صاحب هذه المحاولة بأن كتابه هذا ثمرة وحيدة ناضجة متكاملة في التطبيق العملي للمنهج الوصفي ! (٢) .

ولم تسلم هذه المحاولة من النقد ، فقد ذكر بعض المعاصرین بشأنها أنها لا تحمل سمات التجديد الذي كان يتطلع إليه حين قراءة مقدمتها ؛ بسبب عدم وجود صدى فيها للنظريات اللغوية الحديثة ، وعدم وجود أثر يذكر لأهم آراء ابن مضاء ، إضافةً إلى إغفاله الإشارة إلى الأفكار التجددية للأستاذ إبراهيم مصطفى ، وأساتذته في دار العلوم (٣) .

وأراني متفقاً مع صاحب هذا النقد في التقييم لا في التعليل له ؛ فهي لا تعدو أن تكون عرضاً جديداً لماذهب قديمة ، وتطبيقاً للدعوات السابقة في القديم والحديث .

(*) صدر سنة ١٩٧١م ، وطبع بعد ذلك طبعات عديدة .

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ١٨٥ .

(٢) ينظر : مقدمة الكتاب ، ص / أ - د ، ومقالته «تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي» ، ص ٣٤ - ٣٩ .

(٣) في إصلاح النحو العربي ، ص ٨٠ .

وأما ماذكر من عدم إشارته للمحاولات التجديدية السابقة فأحسب أن ذلك لا يخفى على قارئ الكتاب المتخصص؛ إذ من السهولة أن يجد بعض أصداء للنظريات الحديثة، والأفكار التجديدية المعاصرة، الأمر الذي يجعل ذلك من باب تحصيل الحاصل.

والواقع أن الدكتور عبد حاول في هذا الكتاب ما وسعه أن يعرض المادة التحوية بما فيها من نصوص وشروح لها، وقواعد مستبطنة منها، عرضاً مبسطاً، تجاوز فيه كثيراً من التعليقات المنطقية، والتقديرات والتأنيات الظنية، لكنها لم تستطع في كثير من مباحثها أن تخرج عن الإطار العام لتلك المحاولات التي تحدثنا عنها في الشق الأول من هذه الدراسة.

فعلى سبيل المثال حينما تحدث عن الخبر شبه الجملة وتعلقه ب المتعلقة، عقب على رأي النحاة القدماء الذين قدّروا له فعلاً أو شبه فعل يتناسب مع سياق الجملة بقوله: «والحق أن هذا عناء مجهد، والأحسن -فيما اعتقد- أن يكون كل من الجار وال مجرور والظرف شبه جملة خبر (كذا)*، دون بحث عن مذوف مقدر» (١)، وهذا ما كان ابن مضاء قد اعترض عليه، ودعا إلى التخلص منه، وهو -أيضاً- ما ورد في محاولة وزارة المعارف، وبعض المحاولات الإصلاحية الأخرى.

ولعل النتيجة التي ذكر أنه توصل إليها، وهي صلاحية تطبيق المنهج الوصفي على الدراسات اللغوية العربية (٢)، لعلها من القضايا المهمة التي تستند نصاً في الجانب التطبيقي للدرس اللغوي المعاصر في مصر.

على أن هناك شيئاً لا يحمد له المؤلف، وهو اعتزازه بمحاولته، وحكمه عليها بالنجاح أي نجاح! (٣)، وأحسب أن ذلك من حق المتألق، باحثاً كان أو دارساً، وليس من حق صاحب المحاولة؛ لأنه بهذا يضع نفسه موضع الخصم والحكم، ومثل ذلك لا يصح في منطق التقويم والتقييم!

(*) الصحيح بالنصب «خبراً».

(١) النحو المصنفي، ص ٢١٢.

(٢) تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي، ص ٣٩.

(٣) نفسه، ص ٣٩.

وأما المحاولة الأخرى - والأخيرة - فهي - كما سبق - للدكتور محمد صلاح الدين مصطفى ، وذلك في كتابه (النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم) * .

وقد ذكر في مقدمة هذا الكتاب أنه بمبادرة صدى للمنهج الوصفي ، وتطبيق لمبادئه على المستوى النحوي للغة العربية ، وبخاصة وحدة الزمان والمكان والنص ، المتمثلة في الاستشهاد بالنص القرآني ، والاكتفاء بوصف هذا النص كـ هو ، دون فرض قواعد مسبقة عليه .

أما منهجه في ترتيب أبواب كتابه فقد جاء بحسب الترتيب التقليدي للمؤلفات النحوية ، معتمداً في دراسة هذه الأبواب على الصورة اللفظية لا المعنوية ، والموازنة بين المنهجين المعياري والوصفي أثناء عرض المسائل النحوية (١) ، وهذا يعني أننا أمام نموذج تطبيقي لنظريات المنهج الوصفي .

وجاء كتابه في جزءين ، خصص الأول منها للكلمة من حيث تقسيمها ، إعرابها وبنائها،تعريفها وتنكيرها ، وخصص الآخر للجملة (التركيب) وبخاصة الجملة الاسمية (٢).
هذا هو الإطار المنهجي العام للكتاب ، والذي نود الوقوف عنده هو نتائج هذه المحاولة ، والقيمة العلمية لها .

فأما النتائج التي توصل إليها في الجزء الأول من الكتاب فلعل من أهمها أن النظريات اللغوية التي يدعو إليها المنهج الوصفي لم تنجح تماماً عند تطبيقها على موضوعات النحو (٣).
أما نتائج الجزء الثاني فمن أهمها أن دراسة المعنى النحوي للأبواب من خلال نظرية تصافر القرائن ، يعطي النحو طابع الجدة والتميز والواقعية ، كما أن بعض الأبواب النحوية من الصعوبة بمكان ، قد لا يتضح معها تماماً دور القرائن في إيضاح المعنى ، وإن كان بعضها الآخر واضحأ فيها ذلك جداً (٤) .

وبعد ، فإن هذه المحاولة لا تخلو من ملاحظات ، فهي - أولاً - ليست المحاولة الأولى التي تواجه مشكلة التطبيق للمنهج الوصفي - كما ادعى صاحبها - (٥) ، بل إنها مسبوقة

(*) لم يذكر تاريخ هذا الكتاب ، أما سنة الإيداع فهي ١٩٧٩ م.

(١) ينظر : النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، ص ٢٥-٥.

(٢) ذكر المؤلف أن هناك جزءاً ثالثاً خصص للجملة الفعلية. ينظر: الجزء الثاني من هذا الكتاب ، ص ٤٧٩،٥ ، ولا أعلم هل صدر هذا الجزء فعلاً أم لا ، على الرغم من بحثي الدائب عنه ! .

(٣) النحو الوصفي ، ٤٤٥/١ .

(٤) نفسه ، ١٠/١ ، ٤٧٨/٢ .

(٥) نفسه ، ٨/١ ، ٢٥ .

بعملٍ آخر هو (النحو المصنف) للدكتور محمد عيد ، ولعل الصحيح أن الجزء الثاني من الكتاب هو المحاولة الأولى - فيها أعلم - لتطبيق نظرية القرائن النحوية ، ثم إنها في كثيرٍ من مناحيها تصل إلى النتيجة التي سبق أن وصلت إليها المحاولات السابقة عليها ، وثالث هذه الملاحظات أنها خليط من أفكار الدكتور تمام حسان ، ومن المحاولات السابقة في تيسير النحو ، وهذا ماموس في نظرته للعامل ، وأنه قرينة تضاد مع قرائن أخرى لإيضاح المعنى النحوي ، ورفضه فكرة الاستثار ، والإعراب المقدر في الأسماء المعتلة والمضاف لباء المتكلم ، وإدخاله في المبنيات .

والشيء الذي يؤخذ عليه في هذه الناحية إغفاله الإشارة لمدى الاستفادة من آراء الدكتور تمام ! على الرغم من اعترافه بفضل الأستاذ إبراهيم مصطفى في ارتياح طريق الكتابة النحوية الوصفية ، وقد لا تكون مغالياً حينما أذهب إلى أن ما في كتابه من نظرياتٍ لغوية حديثة إنما يعود الفضل فيها لأستاذه الدكتور تمام .

وأما النتيجة التي توصل إليها في الجزء الأول من الكتاب ، فإنها تختلف ما كان الدكتور محمد عيد قد توصل إليه في النحو المصنف - كما سبق - هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فيبدو أن أدوات منهجه التطبيقي لم تستكمل مقوماتها ، فقصرت عن الوصول إلى أهدافها .

وأما ما ورد من نتيجة في الجزء الثاني ، فالرغم من أنها لم تحسم صلاحية نظرية تضاد القرائن للتطبيق من عدمه ، فإنه ليس من خلال استعراض هذا الجزء أنه في حاجة لدراسةٍ متأنيةٍ شاملة ، لكي يتم الوصول إلى نتائج أحسب أنها ستكون في جانب هذه النظرية .

ورغم هذا وذاك فإن هذه المحاولة التطبيقية لمبادئ المنهج الوصفي في المستوى النحوي قد دفعت بالدرس اللغوي المعاصر في مصر خطوةً إلى الأمام ، وكشفت عن مدى حاجة هذا الدرس لمحاولاتٍ تطبيقيةٍ أخرى ، لا في النحو فحسب ، وإنما في بقية مستويات اللغة .

وهكذا نصل إلى ختام هذا البحث ، والفصل - بوجهٍ عام - ، ليتضح لنا أن الدراسات النحوية المعاصرة في مصر سارت في اتجاهاتٍ عديدة ، تمثلت في النقد الذي وجهه للدرس النحوي القديم ، سواءً ما كان صادراً عن أصحاب المذهب التقليدي ، أو أصحاب المذهب التجديدي .

وقد نتج عن هذا الاتجاه بروز المنهجين الوصفي والمقارن في دراسة النحو ، وإن كان قدحظي المنهج الوصفي بالجانب الأكبر من العناية في هذه الدراسة ، بمستوييه النظري والتطبيقي .

وهناك منهج ثالث غير معلن ، وهو المنهج التحويلي ، لكنه في حقيقة الأمر لم يكن يمثل اتجاهًا له أنصاره ومربيدوه ، بل كان مجرد اتجاه يسألنس به في مجال الوصل بينه وبين التفكير اللغوي القديم ، أو في مجال الموازنة بينه وبين المنهج الوصفي .

فأما النقد الذي أبداه أصحاب المذهبين فقد اتسم في بعض جوانبه بالبالغة في نقد النحو العربي ، منهجاً ، وتقعيداً ، وتعلماً ، وتأليفاً ، ووقف عند حدوده ، دون تحويله إلى الواقع عملي ، فكان نقداً لأجل النقد وحسب ، وهناك من شفعه بالتقويم ، فإنه إسهامه على هيئة مؤلفاتٍ مستقلةٍ ، أو محاولاتٍ جزئيةٍ ، أو نظرياتٍ خاصةٍ .

وقد تفاوتت الخلفية الفكرية لأصحاب هذه الإسهامات ، فبعضهم اقتصر على ثقافةٍ تقليديةٍ واجتهادٍ شخصيٍّ ، وأخرون اعتقدوا على منهج لغويٍّ حديثٍ ، وفلسفهٍ علميةٍ محددةٍ ، مما انعكس أثره على مستوى تلك الإسهامات ، فاتصف بعضها بالاهتمام بالشكل دون المضمون ، وبعضها كان اجتراراً لأعمالٍ سابقة ، وبعضها تميز بعمق النظرة ، وشمولية التناول . وقد غاب عن كثير من هذه الإسهامات الجانب التطبيقي ، حتى ما وجد منه جاء ناقصاً ، فلم يتبيّن من خلاله على وجه اليقين مدى سلامته الجانب التنظيري من عدمه .

ولذا كانت تلك المحاولات الإصلاحية لم تستطع تقديم نموذج آخر مختلفٍ للنحو العربي ، فقد أكدت أنها مازالت تمثّل في أذهان المعاصرين مطلباً حضارياً ، وضرورةً ثقافيةً ، وليس منها أن تصيب أو تخطئ ، ولكن حسبها شرف المحاولة .

كما تبيّن أن الدراسة النحوية المعاصرة استطاعت أن توجد لها صدئ لا في مصر وحدها ، بل في بقية أقطار الوطن العربي ، مما يؤكّد القول بريادة الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر ، وتأثيرها على ماعداها من دراساتٍ مماثلة .

الفَصلُ الرَّابِعُ

الْمَسْتَوِيُّ الْمَعْجَبِيُّ

المستوى المعجمي

بدأ البحث المعجمي في العصر الحديث على يد اللبنانيين ، وذلك أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وإن كان بعض الباحثين يذكر أن تاريخ البدء فيه هو القرن الثامن عشر على يد جرمانوس فرحات (١٧٣٢م) ومعجمه (باب الإعراب عن لغة الإعراب) الذي طبع لأول مرة سنة ١٨٤٩م (١) .

وقد جاءت هذه الحركة المعجمية على هيئة إحياء للمعاجم العربية القديمة ، وتصحيح لها ، واستدراكاً عليها ، كما جاءت في صورة صناعة معجمية قائمة بذاتها .

ومن رواد هذه الحركة العلم بطرس البستاني (١٨٨٣م) صاحب محظوظ المحيط ، وقطر المحيط (٢) ، وأحمد فارس الشدياق (١٨٨٧م) صاحب المبادرة الأولى للدعوة إلى تجديد الأسس المعجمية ، والاهتمام بالمعجم وقضاياها ، وسعيد الشرتوبي (١٩١٢م) صاحب أقرب الموارد (٣) ، وعبدالله البستاني (١٩٣٠م) صاحب معجم البستان (٤) ... الخ .

ولعل الظروف السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية هي التي أسهمت في تبوئهم تلك المكانة في الدراسات المعجمية العربية (٥) ، وإذا كان بعض اللغويين المعاصرين في مصر يقلل من أهمية البحث المعجمي في لبنان (٦) فإن ذلك لا يغير من حقيقة أوليته ، وريادته ، وتأثيره .

كما شارك المستشرقون بجهد كبير في الحركة المعجمية العربية - دراسة وصناعة - على نحو ما يليه من عند «لين Lane» (١٨٧٦م) ومعجمه مد القاموس (٧) ، و«دوزي»

(١) حركة إحياء اللغة في بلاد الشام ، د.نشأة ظبيان ، ص ٣١ ، ٣٢ .

(٢) صدر محظوظ المحيط عام ١٨٧٠م ، وصدر قطر المحيط عام ١٨٧١م .

(٣) صدر عام ١٨٨٩ - ١٨٩٣م .

(٤) صدر عام ١٩٢٧ - ١٩٣٠م .

(٥) لمزيد من التفاصيل حول معرفة البواعث التي ساعدت اللبنانيين على ذلك ينظر : المعجم العربي في لبنان ، د.حكمت كشلي ، ص ٤٤-٣٣ .

(٦) ينظر : فقه اللغة ، د.وافي ، ص ٢٩٤ ، في اللغة والأدب ، د.إبراهيم مذكور ، ص ١١١، ١١٣ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٣٨ .

(٧) طبع في ليدن ابتداءً من سنة ١٨٦٣م حتى ١٨٩٣م ، وصل فيه إلى حرف القاف ، وتوفي قبل أن ينته . ثم قامت جمعية المستشرقين الألمان على يد «كريمر» و «جينيه» و «شبيتلر» ==

(١٨٨٣م) وتكلته للمعاجم العربية (١)، و«فيشر» (١٩٤٩م) ومعجمه التاريخي... الخ (٢). أما الدراسة المعجمية في مصر فقد بدأت منذ القرن التاسع عشر ، وكانت الأعمال المعجمية المبكرة التي قام بها كل من إلياس بقطر (١٨٢١م) في قاموس بقطر (٣)، والدكتور محمود رشدي البقللي (١٨٧٦م) في القاموس الطبي (٤)... الخ ، والدعوات التي أطلقها رفاعة الطهطاوي ، والشيخ محمد عبده ، ومحمد توفيق البكري وغيرهم لصناعة المعجمات اللغوية التي تلبي حاجات العصر - كان ذلك كله بمثابة إرهاصات للحركة المعجمية في مصر .

وسرعان مابدأ هذا البحث يأخذ حظه من العناية والاهتمام ، وذلك بتأسيس مجمع اللغة العربية الملكي (مجمع اللغة العربية حالياً) سنة ١٩٣٢م ، الذي وجه اهتمامه إلى المعجم اللغوي - كما نص على ذلك مرسوم إنشائه - كما تقدم - .

ولابد من الإشارة إلى أنه كان للدراسات المعجمية القديمة ، وأعمال اللبنانيين والمستشرقين ، مضافاً إليهما حركة النقل والترجمة للعلوم والمعارف الغربية بعد اتصال المصريين بها ، أثره الواضح في دراسة المصريين لهذا الجانب اللغوي ، ولعله لأنجاوز الحقيقة حينما أقر أن هذه الأعمال تمثل روافد العمل المعجمي في مصر المعاصرة .

=
باكال، بعد تغيير منهجه ، وبدأوا بحرف الكاف ، وسموا معجمهم (معجم العربية الفصحى) ، وصدر منه حرف الكاف ، ونصف من حرف اللام ، وذلك عامي ١٩٧٠م ، ١٩٨٣م ، وطبع طبعة حديثة في مكتبة لبنان - بيروت - سنة ١٩٦٨م . ينظر : معجم فيشر - مقدمته وغودج منه - ، ص ٢٣-٢٤، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٢٥٠/٥٣ فما بعدها .

(١) طبع هذا الكتاب بالفرنسية سنة ١٨٨١م ، ثم صدر في مجلدين كبيرين عن مكتبة لبنان-بيروت-، سنة ١٩٦٨م ، ثم قام الدكتور محمد سليم النعيمي بترجمته إلى العربية ، وصدر منه حتى الآن ستة أجزاء ، وصل فيه إلى آخر حرف الصاد .

(٢) لتفاصيل ذلك ينظر : المعجم العربي ، د.حسين نصار ، ٩٤/١-٩٦ ، المستشرقون ، ٤٠/٢ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٤٦٦ ، ٤٥٤/٣ ، ٤٦٢-٤٥٤ ، المعاجم العربية مع اعتماء خاص بمعجم العين ، د.عبدالله درويش ، ص ١٣٦ فما بعدها ، البحث اللغوي عند العرب ، ص ٢٧٣ - ٢٧٨ .

(٣) صدر سنة ١٨٨٢م ، بباريس ، ويقع في مجلدين ، وهو ثنائي اللغة « عربي - فرنسي » ، الأعلام ، ٩/٢ .

(٤) صدر سنة ١٨٦٨م ، بباريس ، ويقع في مجلد واحد ، وهو ثنائي اللغة - أيضاً - « فرنسي - عربي » الأعلام ، ١٦٩/٧ .

ويمكن تلمس وجهة البحث المعجمي في مصر من خلال :

(أ) الدراسات التأريخية التأصيلية للمعاجم العربية ، وما يتبع ذلك بالضرورة من أعمال نقدية لها . وهذا الجانب وثيق الصلة بعلم اللغة النظري ، ويسمى في الدراسات الحديثة علم المعجمات (Lexicology) * .

(ب) صناعة المعاجم المتعددة الأغراض ، سواء ما كان منها جديداً ، أو ترتيباً واختصاراً لمعاجم قديمة ، ويتصل هذا الجانب بعلم اللغة التطبيقي ، ويطلق عليه في الدراسات الحديثة علم صناعة المعجمات (Lexicography) (١) .

وهناك بطبيعة الحال إحياء التراث المعجمي القديم ، غير أن ذلك لا يدخل ضمن نطاق دراستنا للبحث المعجمي في مصر : لأنه - فيما أرى - لا يمثل اتجاهًا ذو أهمية في مجال هذه الدراسة ، كما لا يتصل بها تلك الأعمال التي قامت بهذيب المعاجم القديمة ، أو ترتيبها وفق نظام خاص ، وذلك يعني أنني سأقتصر فيتناول المستوى المعجمي للدراسات اللغوية المعاصرة في مصر على ما يتصل بالتجديد والإنشاء ، دون التهذيب والإحياء .

(*) يترجم بعض اللغويين المعاصرين هذه الكلمة إلى « علم المفردات » أو « علم الألفاظ » أو « علم متن اللغة ». ينظر : علم اللغة وصناعة المعاجم ، د.علي القاسمي ، ص ٩ ، معجم المصطلحات اللغوية ، د.رمزي بعلبكي ، ص ٢٨٣ ، علم اللغة ، د.وافي ، ص ٧ . وقد ترجم مجمع اللغة العربية بالقاهرة المصطلحين إلى « المعجميات ». ينظر : مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ، المجلد الرابع ، ص ٩٤ ، وناقش هذا الدكتور الحمازوي ، ورأى أن يطلق على المصطلح الأول « المعجمية » وعلى المصطلح الآخر « المعجميات » ! . ينظر : المعجم العربي في القرن العشرين ، د.محمد رشاد الحمازوي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٢٦٠/٣٠-٢٦١.

(١) ينظر : اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ١٩-٢٠ ، الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات ، د.محمود فهمي سجاري ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٤٠/٨٦ ، الكلمة ، د.حلمي خليل ، ص ١٣٢-١٣٣ ، علم اللغة وصناعة المعاجم ، د.علي القاسمي ، ص ٩ ، التفكير اللغوي بين القديم والجديد ، د.كلال بشر ، ص ٢٠ ، ٦٣ ، علوم اللغة الحديثة ، ماذا نعرف عنها ، د.محمود إسماعيل الصيفي ، مجلة الفيصل ، العدد ١٨ ، ١٣٩٨هـ ، ص ٧٦-٨٠ .

الدراسات التاريخية التأصيلية للمعاجم القدิمة*

بعد كتاب الدكتور حسين نصار (المعجم العربي) - فيما أعلم - أول مؤلفٍ يؤرخ للحركة المعجمية العربية ، تأريخاً شاملاً لها في القديم والحديث ، وفق منهج علميٍّ محدد (١)، وهو ليس كتاب تأريخ لهذه الحركة وحسب ، بل إنه دراسة نقدية لها - أيضاً - ، ونظراً لأهميته فقد كان مجالاً لدراساتٍ لغويةٍ معاصرة ، معرفةً به ، ونادفةً له (٢).

ثم توالىت بعد ذلك هذه الدراسات ، فجاء بعضها مجرد سردٍ تأريخيٍ دون تبع مواطن الخلل والقصور في تلك المعاجم ، وبعضاً قرن بالدراسة الناقدة ، والدعوة لصنع معجم عصري (٣) ، أما بقية الدراسات التاريخية الناقدة للمعاجم العربية القدية فكلما يخلو منها

(*) يخطيء بعض المعاصرين جمع معجم على معاجم ، ويرى أن القياس جمعه على معاجم ، ك Lindsey ومسانيد ، ومنكر ومناكير ، أو جمعه على معجمات . ينظر : المباحث اللغوية في العراق ، د. مصطفى جواد ، ص ٦٠ ، ٧٢ (الماهش) ، مجلة آداب المستنصرية ، العدد ١١ ، ١٩٨٥ ، ص ١٥٣-١٥٢ . وقد ناقش الدكتور ناصر الدين الأسد هذه المسألة ، وأجاز جمعه على معاجم جمعاً غير قياسي . ينظر : معاجم ومعجمات ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٧٦/٢٥ - ٨٨ .

(١) صدر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٥٦ ، وطبع ثانية عام ١٩٦٨ ، ثم صور بعد ذلك عدة مرات . وكان في أصله رسالة دكتوراه قدمت عام ١٩٥٣ لكلية الآداب بجامعة القاهرة .

(٢) ينظر - على سبيل المثال - : مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٣٧ ، الجزء الأول ، ١٩٦٢ ، ص ١٢٥-١٣١ ، بقلم عبدالله كنون ، المجلة نفسها ، المجلد ٤٤ ، الجزء الرابع ، ١٩٦٩ ، ص ٩١٣-٩٢٤ ، بقلم سعيد الأفغاني ، من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً ، د. محمد رشاد الحمزاوي ، ص ٤٣ ، ٤٨ .

(٣) من أوائل المؤلفات المعجمية المعاصرة كتاب الدكتور عبدالله درويش (المعجم العربي) ، مع اعتماد خاص بمجمع العين) ، وقد صدر سنة ١٩٥٦ - كما جاء في آخر الكتاب - وهو يمثل جزءاً من رسالة الدكتوراه التي قدمها بجامعة لندن سنة ١٩٥٥م بعنوان (الخليل بن أحمد وتطور علم المعاجم العربية) . ينظر : الدراسات العربية والإسلامية ، موريس صليبا ، ص ١٨ ، من قضايا المعجم العربي ، د. الحمزاوي ، ص ٤٣ ، وفي عام ١٩٦٦م أصدر الدكتور محمد أحمد أبوالفرج كتاب (المعجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث) ، وبعد محاولة رائدة لتناول قضايا المعجمية العربية في ضوء الفكر اللغوي الغربي الحديث ، ثم جمع الدكتور السيد يعقوب بكير مقالاته التي كان قد نشرها في مجلتي آداب القاهرة، وجمع اللغة العربية بالقاهرة خلال ==

كتاب لغوي معاصر (١) ، وقد أخذت جانباً كبيراً من أبحاث اللغويين المعاصرين في مصر ومقالاتهم (٢) .

==
 الأعوام ١٩٥٥-١٩٧٠، وأصدر جزءاً منها في كتابه (دراسات في فقه اللغة) ١٩٦٩م ، والجزء الآخر في (دراسات مقارنة في المعجم العربي) ١٩٧٠م ، وهي أبحاث ذات اتجاه متغير ، حيث تناولت بعض المواد المشتركة بين العربية وغيرها من اللغات السامية ، والألفاظ العربية ذات الأصول السامية وغير السامية ، وتعد هاتان الدراسات خطوةً من خطوات التأليف في المعجم الاستيفافي (التأصيلي) الذي تفتقده المعجمية العربية ، وفي عام ١٩٧٨م أصدر الدكتور داود حلمي السيد كتاباً رائداً بعنوان (المعجم الانجليزي بين الماضي والحاضر) ، وهذا الكتاب - كما يقول الدكتور أحمد مختار عمر - : «أول كتاب يصدر باللغة العربية عن معاجم اللغة الإنجليزية». في البحث اللغوي عند العرب ، ص ٢٨٦ . والمؤلف لا يقدم كتابه للمتخصصين في الإنجليزية وحسب ، بل للمهتمين بالدراسات المعجمية على وجه العموم ، والمعجميين العرب بصفة خاصة «لعلهم يجدون في تجربة المعجميين الإنجليز والأميركيين مايفيدون منه في معجمة اللغة العربية على أساس معجمية حديثة» ، المعجم الإنجليزي ، ص ٧ . ولهذا الكتاب دراسة نقدية للدكتور أحمد مختار عمر في البحث اللغوي عند العرب ، ص ٣٠٠-٢٨٦ «الطبعة الرابعة» ، أما بقية المؤلفات التي صدرت خلال فترة الدراسة فهي لاتتجاوز أن تكون كتبًا تعليمية ، أو فهرسة للمعاجم العربية ، أو دراسة لأحد المعاجم القديمة . وهي على حسب تأريخ صدورها : المعجم العربي ، د.إبراهيم نجا ، ١٩٦٢م ، المعجم العربي ، د.عبدالسميع محمد أحمد ، ١٩٦٩م ، المعجم ، د.عبدالله العزاوي ، ١٩٦٩م ، المعجمات العربية، بيلوغرافية شاملة مشرورة، وجدي رزق غالى ، ١٩٧١م ، دراسات في القاموس المحيط ، د.محمد مصطفى رضوان ، ١٩٧٣م ، المعجم العربي دراسة ونقداً ، د.شعبان عبد العظيم ، ١٩٨٢م ، المعجم العربي ، مدارسها ومنابعها ، د.عبدالحميد أبوسكين ، ١٩٨٢م ، دراسات في المعجم العربي ، د.أمين فاخر ، ١٩٨٤م ، معجمات العربية ، مادتها ومنابعها ، د.عبدالله الطيب ، ١٩٨٥م ، المعجم العربي بين النظرية والتطبيق ، د.عبدالله ربيع ، ١٤٠٥هـ ، معاجم على الموضوعات ، د.حسين نصار ، ١٩٨٥م .

(١) ينظر - على سبيل المثال - : فقه اللغة ، د.وافي ، ص ٢٧٩ - ٢٩٤ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٥٨ - ٢٧٣ ، اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ٣١ - ٣٣٤ ، دلالة الألفاظ ، ص ٢٢١ - ٢٤٦ ، البحث اللغوي عند العرب ، ص ١٥١ - ٣٢٨ ، فصول في فقه اللغة ، ص ٢٠٣ - ٢٥٦ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١١٧ - ١٥٧ ، مدخل إلى علم اللغة ، د. محمود فهمي جمازى ، ص ٨٠-٧٦ ، في علم اللغة العام ، د.عبدالصبور شاهين ، ص ١٨٩ - ٢٢٢ ، الكلمة ، د.حلمي خليل ، ص ١٢٩ - ١٥٧ .

(٢) لمعرفة تفاصيل ذلك ينظر : الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري ، د.عفيف عبد الرحمن ، ص ٢٩٦ فما بعدها .

ولما كان العرض التأريخي للمعاجم القدية - نشأة وانتهاء في المعجم والمدرسة - لا يخفي على أحد ، وذكره هنا تكرار لداعي له ، وزيادة لفائدة منه ، فإني سأتجاوزه إلى ذكر المأخذ التي لاحظها اللغويون المعاصرون في مصر على تلك المعاجم العربية .

و قبل أن أتعرض لذلك أود الإشارة إلى أمر ملاحظ على الدراسات المعجمية وفن صناعة المعاجم ، وهو أنه لم يقتصر على اللغويين وحدهم ، بل شاركهم فيه مختصون في فنون ومهارات مختلفة ، وما كان ذلك ليكون لولا أن المعجم ميدان عام يسمى في صنعه وتكوينه فئات ذات اتجاهات معرفية متعددة ، « فالأمر أعنصر من أن تحمله طاقة الإنسان معرفة وعمراً » (١) ، وإن كان أهل اللغة هم حجر الأساس في العمل المعجمي ، أو على أقل تقدير يعد وجودهم ضرورة ملحة لاكتمال عناصر نجاح هذا العمل .

عيوب المعاجم القدية

في نظر اللغويين المعاصرين في مصر

تسير الحركة اللغوية وفق نظام طبيعي لا حيدة عنه ولا مفر ، ويصح هذا القول أكثر ما يصح على معاجم اللغة ، فهي لارتباطها الوثيق بالألفاظ ومدلولاتها ، وما يطرأ عليها عبر أزمنة التاريخ من تطور ، تظل في حاجة ضرورية للتهذيب والتشذيب ، سواء كان ذلك في صورة إضافة إليها ، أو نقص منها ، أو اختصار فيها .

ولو استعرضنا بشكلٍ سريع المعاجم العربية بدءاً من عين الخليل^{*} لوجدنا أنه ما من معجم جاء بعد هذا المعجم إلا استدرك على ماسبقه - في الأغلب الأعم - ، وهذا مما تتضمنه حياة اللغة من جهة ، وما يفرضه واقع المعجم اللغوي من جهة أخرى .

وفي ضوء هذا نشأ في اللغة ما يمكن تسميته بظاهرة الاستدراك على معاجم اللغة ، فهذا كتاب العين - على سبيل المثال - أقيمت حوله دراسات من الكثرة بمكان ، بعضها مكمل

(١) نظرة في معجم العلايلي ، د.أنيس فريحة ، مجلة الأبحاث ، المجلد ٧، ١٩٥٤ ، ص ٢٠٩ .

(*) يرى الدكتور حسن ظاظاً أن التأريخ الحقيقى لصناعة المعاجم العربية يبدأ بجمهرة ابن دريد ، أما عين الخليل فيمثل مرحلة ماقبل تأريخ المعجم العربي ! . كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٣٠ ، ولست معه في ذلك ، فعين الخليل يمثل مرحلة مهمة في تاريخ المعجم العربي وليس قبله .

لنقصٍ به ، وبعضاً منتقد له ، وبعضاً مختصر له ، ورابع مدافع عن صاحبه ، وقد بلغت هذه الدراسات - في إحصاء الدكتور حسين نصار - خمسة عشر مؤلفاً (١) .

ومثل هذا يقال عن القاموس المحيط للفيروزبادي (٨١٧ هـ) ، بل لقد فاق العين والصحاح للجوهري من حيث الدراسات التي دارت حوله - شرحاً ، وتهذيباً ، واستدراكاً ، ونقداً ، وحواشى ، واختصاراً ، وترتيباً ، وترجمةً - ، وبلغت هذه الدراسات درجة « اختلط كثير منها على القدماء أنفسهم ، بجعلوا الحاشية شرحاً ، والشرح نقداً أو استدراكاً ، وخلطوا في عناوين كثيرة منها : بسبب ماراعته من سجع قرب بينها جمياً » (٢) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن أغلب اللغويين المحدثين في العصر الحاضر اتخذوا من هذا المعجم منطلقاً للتجديد ، كالشدياق في (سر الليل في القلب والإيدال) ، والمعلم بطرس البستاني في (محيط المحيط) ... الخ .

واستمرت هذه الحركة النقدية تتواصل عبر التاريخ الممتدة مئات السنين حتى وصلت عصرنا الحاضر ، فكان النقد الذي وجه للمعاجم العربية أساساً لظهور الدعوة للتجديد في المعجم اللغوي .

والذي أود الخلوص إليه هو أن المعاصرين لم يكونوا بداعاً في هذا الشأن ، فالقدماء والمحدثون والمعاصرون قاموا بهذا العمل النقدي ، يقول الدكتور « جونسون » - صاحب المعجم المشهور - : « يتوق كل من يؤلف كتاباً إلى المدح ، أما من يصنف قاموساً فحسبه أن ينجو من اللوم » (٣) ، وإذا كان الدكتور الحمزاوي يصف ذلك النقد وماينبني عليه في العادة من تصور لوضع المعجم الجديد بخلاصةٍ من الوعظ والإرشاد ، ويعتبر الدعوة إلى التجديد دعوة تقليدية (٤) ، فإن ذلك - فيما أرى - يعد ظاهرة علميةٌ تبني أكثر مما تهدم ، وتصلح أكثر مما تفسد ، أما وصف الدعوة للتجديد بالتقليدية : لأنها - على حد تعليله - لم تقم على نظرية لسانية معاصرة يكون أساسها ضبط عناصر المعجم (٥) ، فهذا مخالف

(١) المعجم العربي ، ٢٩٧/١ .

(٢) المصدر السابق ، ٦٠٠/٢ - ٦٠١ . ولمعرفة هذه الدراسات ينظر : المصدر السابق ، ٦٣٨-٦٠٠/٢ . دراسات في القاموس المحيط ، د. محمد مصطفى رضوان ، ص ١٦١ - ١٦٤ .

(٣) نقلأً عن الدكتور رمزي بعلبكي في كتابه : معجم المصطلحات اللغوية ، ص ٢٠ .

(٤) ينظر : من قضايا المعجم العربي ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٥) نفسه ، ص ٥٥ .

للحقيقة ، فأكثر هذه الدعوات ظهر متأثراً بالنظريات المعجمية الحديثة ، بل كان ذلك أحد روافد تجديد البحث المعجمي المعاصر - كما تقدم - .

وبتتبع تلك الدراسات السابقة أمكننا الخروج منها بجملة مأخذ ، عُدَّت بهشاشة عيوب في المعاجم العربية القديمة ، وإن كان أستاذنا الدكتور تمام يحب أن يسمِّها « نقاط ضعف » (١) .

والواقع أن هناك اتفاقاً كبيراً بين المعنيين بالمعجم العربي على هذه المأخذ ، وإن اختلفوا في أسلوب الكشف عنها ، فكان - كما يقول الدكتور عدنان الخطيب - : « لكل منهم أسلوبه ونهجه ، لهذا كانت عيوب المعاجم عند اللغويين غيرها عند النحاة أو علماء الصرف أو الاستقاق ، وكذلك العيوب التي يراها علماء اللغات غير العيوب التي يراها علماء آخرون يهتمون بنواعِ تاريجيةٍ ، أو جغرافيةٍ ، أو طبيةٍ ، أو نباتيةٍ ، أو غير ذلك من النواحي التي اشتغلت عليها معاجمنا القديمة » (٢) .

وفي ضوء ذلك أمكن تسجيل تلك المأخذ في النقاط التالية :

أولاً - التصحيح . ويعزو بعض اللغويين المعاصرين في مصر سبب ذلك إلى الكتابة العربية ، وذلك لتشابه صور مجموعات الحروف العربية (٣) وبعد هذا المأخذ من أخطر آفات المعاجم العربية القديمة .

والواقع أن هذه القضية لا تخص المعجم وحده ، ولا القديم منه ، بل تضرب في كافة فروع المعرفة وعلى مدى أصغر التأريخ ، فالتصحيح ليس من عيوب المعجم العربي فحسب ، بل هو عام عمومية المعرف الإنسانية في أي زمان وفي أي مكان .

ورجح بعضهم كثرة التصحيح في المعاجم العربية إلى كثرة تعاور النساخ للهادة اللغوية على مر العصور (٤) ، وهنا مكن الخطورة ، فالخطأ ينتقل من معجم لآخر دون تدقيق أو تمحيق .

(١) مقالات في اللغة والأدب ، ص ٤٦٨ .

(٢) المعجم العربي بين الماضي والحاضر ، ص ٦٣-٦٤ .

(٣) ينظر : المعجم العربي ، د. حسين نصار ، ٧٤٧/٢ - ٧٤٩ .

(٤) فصول في فقه العربية ، د. رمضان عبدالتواب ، ص ٤٥٥ . ولأستاذنا الدكتور محمود الطناحي دراسة قيمة عن التصحيح والتحريف ، عد فيها أسباباً عشرة للتصحيح . ينظر : مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ، ص ٢٨٥-٣١٦ .

وأياً كان السبب فإن هذه القضية لم تكن بعيدة عن أنظار القدماء ، فقد تنبهوا لها ، وأشاروا إلى كثير مما ورد منها في المعجمات ، على النحو الذي ذكره السيوطي في (الأشباه والنظائر) (١) ، وإذا كان القدماء قد عانوا من هذه الأفة - بالرغم من حيطةهم من الواقع فيها - فلن ينبع أولى ألا يسلم منها المعاصرون .

وقد ذكر بعض الباحثين شيئاً من ذلك وقع فيه صاحب محظوظ المحيط ، وتبعه بعض أصحاب المعاجم الذين أخذوا عنه دون تدقيق (٢) .

ثانياً - عدم وجود منهج واضح لدى المعجميين القدماء ، مما أدى إلى تضخم المعاجم بالغريب ، والنادر ، واللهجات المتعددة ، فأصبحت بذلك أقرب ماتكون إلى الموسوعات ودوائر المعارف منها إلى المعاجم .

ثالثاً - القصور . ويتبين في جمع المادة المعجمية ، حيث اقتصر المعجميون في ذلك على بعض القبائل مما اعتد بفصاحة لسانه وصحة لغته ، وعلى زمنٍ محددٍ عَدْ بِمثابة نقائِ لغوي ، وأهلل ماعدا ذلك ، وبذا وقف المعنى المعجمي عند مرحلة محددة ، مقيدة بزمانٍ ومكاني معينين ، وسبب ذلك هو نظرتهم للغة نظرة ناقدة لاجامعة ، وللمعجم على أنه وسيلة لحفظ اللغة وليس للاستعمال ، وقد أدى ذلك إلى القطيعة مع المادة الحية والواقع اللغوي ، مما أفقد المعاجم وظيفتها الرئيسية وهي تمثيل الثقافة القائمة بما فيها من معانٍ مستحدثة ، ومصطلحاتٍ جديدة .

رابعاً - الاضطراب . ويتثل في توزيع أبواب المعاجم وفصولها وموادها ، حيث اتبعت طرق خاطئة في ترتيب تلك الأبواب والفصول والمواد ، وكما حدث الاضطراب فيما تقدم فقد أصابت العدوى مابداخل المادة المعجمية ، فاختلطت المعاني الحقيقة بالمحازية ، والأفعال بالأسماء ... الخ ، ولذا فإن الرجوع إليها فيه عناء ومشقة .

خامساً - عدم الدقة في شرح المفردات اللغوية ، وغموض العبارة المستخدمة في ذلك الشرح ، وترك الاستشهاد - أحياناً - على المعنى المعجمي .

(١) ينظر : ٩٥١/٩٧ ، ٣٥٣/٢ ، ٣٩٤ .

(٢) المعجم العربي ، د. رياض قاسم ، ص ٢٦٦ . وهذا التصحيح حدث في مادة (فنى) . حيث فسرها البستاني بقوله : « الفناة : البعرة ج فنوات » ، محظوظ المحيط ، ص ٧٠٣ ، وليس في معاجم اللغة لفظ بهذا المعنى ، وصحة العبارة - كما ذكرها أصحاب المعاجم في مادة (فنى) - الفناة : البقرة ، والجمع فنوات . ينظر : الصداح ٢٤٥٨/٦ .

- سادساً - اعتقاد المتأخرین على معاجم المقدمین ، مادةً معجمیةً ، ونظماماً لغویاً ، مما جعل بعض المعاجم تکراراً لغيرها ، دون إضافة جدید للمعجم المؤلف .
- سابعاً - افتقارها للبحث المقارن بين العربية وشقيقاتها من اللغات السامية الأخرى .
- ثامناً - عدم مسairتها في النجح لفن المعاجمات الحديثة ، كتوضیح المعنی عن طريق الصورة - مثلاً - ، فالمعجم القديم يقتصر في تحديد المعنی المعجمی على الكلمات نفسها ، فالكلمة - أو الوحدة المعجمیة - تُفسّر بأخرى دون استعانةٍ بما یسمی بـ «المعنی الإشاری» ، وهو المعنی الذي یوضّح عن طريق الإشارة إليه بالصورة في المعجم .
- يضاف إلى ما تقدم افتقادها للتنوع المعجمی ، بجميعها أحادیة اللغة (١) .
- تلك أھم المآخذ* التي وقفت عليها في دراسة اللغویین المعاصرین في مصر لهذا الجانب ، وهكذا يتضح لنا أنها تسیر في الاتجاهين : أحدھما يتعلق بالتصور العام لأهداف المعجمین القدماء ، ويعقومات تصورهم للمعجم ، والآخر يتصل بالجانب التطبيقي وما يندرج تحته من قضایا الجمیع ، وقضایا الوضع (٢) .

(١) ينظر : المعجم العربي ، د.حسین نصار ، ٢٤٣ فما بعدها ، ٧٤٧-٧٥٩ / ٢ ، دلالة الألفاظ ، ص ٢٤٣ فما بعدها ، في اللغة والأدب ، د.إبراهيم مذکور ، ص ١٠٩-١١٠ ، فصول في فقه العربية ، ص ٢٥٤-٢٥٦ ، البحث اللغوی عند العرب ، ص ٢٦٠-٢٦٦ ، الأصول ، ص ٢٧٥ فما بعدها ، مقالات في اللغة والأدب ، ص ٤٦٨ ، مشروع المعجم العربي الواسع ، د.محمد شرف ، محاضر الجلسات في الدورة الرابعة عشرة ، ١٩٧٢ م ، ص ٣٤-٣٥ . وللمزيد ينظر : المعجم العربي بين الماضي والحاضر ، د.عدنان الخطیب ، ص ٦٣-٨٨ ، المصطلحات العلمیة في اللغة العربية ، مصطفی الشهابی ، ص ٢٨-٣٥ ، المعجم العربي ، د.رياض قاسم ، ص ٢٦٢-٢٩١ ، المعجم العربي في لبنان ، د.حکیم کشلی ، ص ٩٣-٩٨ ، حول المعجم العربي ، محمد الدين الخطیب ، مجلة الزهراء ، ج ٣-٤ ، المجلد ٢ ، ١٣٤٤ هـ ، ١٥٧-١٥٩ ، معجم فیشر ، ص ٦-٢٢ ، مغامز المعاجم العربية ، الأب أنسناس الكرملي ، مجلة المقطف ، العدد ٥١ ، ١٩١٧ م ، ص ٢٢٩-٢٣٦ .

(*) هناك مأخذ آخر ذكرها الدكتور محمد كامل حسين في بحثه « حاجتنا إلى معجم مصنف » ، بحوث ومحاضرات الدورة ٣٤ ، ١٩٦٧-١٩٦٨ م ، ص ٤١٧-٤٢٥ . وقبله أورد الأستاذ مصطفی السقا مجموعة من المآخذ والعيوب . ينظر : المعاجمات العربية ، صحیفة المعلمین ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، ١٩٢٣ م ، ص ١٣٠-١٣٥ .

(٢) تقویم المعجم العربي القديم ، رفیق بن حمودة ، حولیات الجامعة التونسیة ، العدد ٣٢ ، ١٩٩١ م ، ص ٢٨٤ .

وهناك مأخذ آخر لا يتصل بالبحث المعجمي القديم ، وإنما يتصل بالمعجم ذاته - من حيث هو معجم - ويتمثل في تعدد المعنى المعجمي ، واحتاله ، واللبس فيه نتيجةً لأنزال الكلمة ، إضافة إلى عدم ثباته (١) ، الواقع أن المعنى في المعجم إنما هو جزء من المعنى الشامل الذي يتحقق بتضافر عناصر أخرى لغوية واجتماعية .

إن ما تقدم من مأخذ صحيح في جملته ، عدا ما ذكر من عدم مسائرتها للمنهج الحديث ، فهو وإن كان صحيحاً إلا أن تقييم المعاجم القدية على ضوء مناهج الغربيين المعاصرة في صنع المعاجم ، والموازنة بين هذه الأعمال بقصد إظهار العيوب ، فيه كثير من عدم عدالة الأحكام ، وسلامة النتائج ، والإنصاف يقتضي أن يحکم عليها في ضوء عصرها ، وظروفه التاريخية ، أما إن كان هذا المأخذ يرمي إلى الاستفادة من تلك المناهج ، والخوض على محاولة تطبيقها في صناعة المعاجم الحديثة ، فذلك أمر لا اعتراض عليه مطلقاً ، على أن يوضع في الاعتبار خصوصية المعجمية العربية ، أو اللغة العربية بصفة عامة .

وفي ضوء هذه المآخذ انطلقت الدعوات ، متبنيةً فكرة المعجم الذي تحتاج إليه العربية المعاصرة ، على نحو ما سيوضح في المباحث القادمة .

صناعة المعاجم اللغوية المعاصرة

المعاجم - كما هو معروف - ليست ذات طبيعة واحدة ، فهي تختلف باختلاف وظيفتها ، والمهدف الذي تسعى لتحقيقه ، فهناك المعاجم العامة ، والمعاجم المتخصصة .

فأما المعاجم العامة فهي التي لا تقتصر على مستوى معرفي واحد ، بل تحتوي على مفردات اللغة لمجتمع ألوان المعرفة ، أما المتخصصة فهي التي تقتصر على تقديم الألفاظ الخاصة بفن من الفنون ، أو علم من العلوم ، كمعاجم الطب ، والهندسة ، والموسيقى... الخ (٢).

(١) ينظر : اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ٣٢٣ ، المعاجم اللغوية ، د. محمد أحمد أبوالفرج ، ص ٩٤ ، علم اللغة ، د. السعريان ، ص ٢٨٨ فما بعدها ، الكلمة ، د. حامبي خليل ، ص ١٤٧-١٥٧.

(٢) ينظر : كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٤٦-١٤٨ ، مجلة المجمع ، ٩٠/٤٠ ، ١٠٥ .

تصنيف المعاجم العامة*

تفرعت هذه المعاجم في الفن المعجمي الحديث إلى فروع عديدة هي :

(أ) **المعاجم التأصيلية**. وتسمى بالمعاجم التأثيلية أو الاشتقاقية ، وهي التي

تحت في أصول المفردات اللغوية (Etymological Dictionaries) ، وتبعداً لذلك فإنها تعنى عناء خاصة بأصل كل كلمة من كلمات المعجم ، وهل هي موروثة أم دخلة ، وتحديد المصدر الذي جاءت منه الكلمة - إن كانت قد دخلت على مفردات اللغة الأصلية - .

ويدخل في نطاق هذا النوع من المعاجم ذكر المعاني الحقيقية للمفردات اللغوية المجازية

التي تشعبت عن المعنى الأصلي ، وذكر المستقات التي فرعها العرب من الكلمات العربية.

والمعجم الاشتقافي أحد جوانب المنهج المقارن في علم اللغة الحديث ، ويعد (المعجم الكبير) الذي أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة منه بعض الأجزاء المعجم الوحيد في اللغة العربية الذي ينتهي لهذا النوع من المعاجم (١) ، كما يعد كتاب الدكتور السيد يعقوب بكر (دراسات مقارنة في المعجم العربي) من المعاجم الاشتقاقية ، حيث أقام مادته المعجمية على المقارنات السامية ، ومعظمها مما أسهم به في المعجم الكبير .

(ب) **المعاجم التاريخية أو التطورية** (Historical dictionaries) . ويهم هذا

النوع من المعاجم بتسجيل تاريخ حياة كل كلمة من كلمات اللغة من أقدم نصٍ جاءت فيه ، وتتبع تطورها الدلالي على مر التاريخ ، وهو ما يعرف في الدراسات الغربية بالإيتيمولوجيا (Etymoloegya) .

ويكن الفرق بين المعجم الاشتقافي والمعجم التاريخي في أن أحدهما يهتم بأصل اللفظ ، في حين يهتم الآخر بأصل المعنى (٢) ، إضافةً إلى أن المعجم الاشتقافي يبحث في التطور

(*) معنى التصنيف هنا : دراسة أنواع المعاجم ، وما يتعلّق بها من قضايا ومصطلحات . ينظر : علم اللغة وصناعة المعجم ، ص ٢٩ .

(١) ينظر : مجلة المجمع ، ٤٠/١٠ .

(٢) كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٢٥ ، وينظر : مجلة المجمع ، ٤٠/٩٧-٩٨ .

الدلالي للألفاظ المشتركة في لغات الأسرة الواحدة ، في حين أن المعجم التأريخي يبحث في التطور الدلالي للألفاظ اللغة الواحدة (١) ، وهذا يعني أن هناك نوعاً من التداخل بينهما من الناحية النظرية ، فكلاهما يندرج تحت ما يسمى بالمعاجم التطورية (Diachronic) dictionaries) ، أما من الناحية العملية فهناك فروق واضحة بين هذين النوعين (٢) .

وليس في اللغة العربية حتى اليوم شيء من هذا النوع من المعاجم ! ، سوى تلك المحاولة الفردية التي قام بها الشيخ عبدالله العلايلي في معجمه (المرجع) * ، ولكنه توقف عنه ولم ينته ، ومحاولات « فيشر » التي لم تتم أيضاً ! ، وكذلك ما يقوم به طلبة الدراسات العليا في الجامعات المصرية من دراسة معجمية للدواوين الشعرية ، التي تم تصنيف معظمها ، وهي في انتظار الخطوة التالية لعمل معجم لغوي شامل لكل عصر على حدة .

وبعد معجم « أكسفورد » التأريخي الشهير المعروف باسم (New English Dictionary On Historical Principles) ، ومعجم « جريم » التأريخي للغة الألمانية ، الذي ظهر ابتداءً من ١٨٥٢ م حتى ١٩٦٠ م ، يعدان من خير الأمثلة على المعاجم التأريخية (٣) .

(ج) **المعاجم الموسوعية** (Encyclopaedic Dictionaries) . وتهتم بتسجيل المعارف البشرية العامة ، فهي قاموس عام لكل فن ومطلب - كما يقول البستاني - كما هو الحال في دائرة معارف القرن العشرين لـ محمد فريد وجدي (٤) ، والموسوعة العربية الميسرة - بإشراف لجنة من العلماء (٥) ، وهناك نوع آخر منها يهتم بفرع محدد من فروع المعرفة ،

(١) تجديد البحث اللغوي في مصر ، عادل خلف « رسالة ماجستير غير منشورة » ، ص ٢٧١-٢٧٢ .

(٢) ينظر : العرب والدخل في المعجم اللغوي التأريخي ، د. حلمي خليل ، بحث منشور ضمن (وقائع ندوة المعجم العربي التأريخي ، قضایا ووسائل إنجازه) ، مجلة المعجمية ، تونس ، العددان ٦-٥ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، ص ٣٠٧ - ٣٠٠ .

(*) صدر الجزء الأول منه فقط سنة ١٩٦٣ م عن دار المعجم العربي ، بيروت . وللمزيد ينظر : المعجم العربي ، د. رياض القاسم ، ص ١٠٢-١٠٤ ، العربية والمعجمات ، د. فائز ترحيني ، مجلة الباحث ، السنة العاشرة، العدد الثاني ٥٠ ، ١٩٨٨ م ، ص ١٣٨-١٤١ . حوار بين الألمان والعرب ، ص ١٧١-١٧٦ .

(٣) ينظر : مجلة الجمع ، ٤٠/٩٧-٩٨ ، وللمزيد ينظر : علم اللغة وصناعة المعجم ، ص ٥٤-٥٦ .

(٤) صدر الجزء الأول منها عام ١٩١٠ م ، وأكمل صدورها عام ١٩١٨ م في عشرة مجلدات .

(٥) صدرت لأول مرة عام ١٩٦٥ م في مجلد واحد كبير ، بإشراف محمد شفيق غربال .

كدائرة المعارف الإسلامية التي أصدرها كبار المستشرقين (١) ، وتسمى بـ(المعامة) أو الانسکلوبیدية عند الغرب (Encyclopedia) ، وهذا النوع من المعاجم يهد الإنسان بالمعنى اللغوي للألفاظ المدرجة في هذه الدوائر المعرفية ، وبالمعلومات المختصرة الدقيقة لما يرتبط بهذه الألفاظ من دراسات وبحوث (٢) .

(د) **المعاجم السياقية** . وتعنى بجمع السياقات المتعددة لاستخدام الوحدة المعجمية (الكلمة) الواحدة ، وهي نوعان : عامة ، وتحتوي على أكثر العلاقات السياقية استخداماً مع كل كلمة شائعة من كلمات اللغة ، وخاصة بحيث يشتمل المعجم السياقي على مادة لغوية متخصصة ، ويطلق على هذا النوع من المعاجم (معجم الأساليب) ، ويعتبر من أهم المعاجم العامة الحديثة .

(هـ) **معاجم النطق** (Pronouncing Dictionary) . وتهتم بإيضاح النطق الصحيح للألفاظ أو الكلمات ، ولهذا فهو يتخد من الجانب المعياري أساساً للوصول إلى غايته ، ويحدد هذا النوع من المعاجم طريقة النطق التي يعجز النظام الإملائي عن تحقيقها ، «وفي لغات العالم الحية معاجم خاصة لنطق الكلمات، كالمعجم الذي وضعه «دانيل جونز» لنطق كلمات اللغة الإنجليزية، وأطلق عليه اسم: English Pronouncing Dictionary (٣)». وقد عالجت المعاجم العربية هذه الناحية بوصف حركات الكلمة ، فتحاً ، أو كسرأ ، أو ضماً ، ومدها ، وإعجام حروفها أو إهمالها ، وقياس الكلمة على كلمة أخرى أشهر منها في الاستعمال (٤) .

(و) **معاجم المراحل** (Period Dictionary) . ويطلق عليها معاجم الفترات أو التزامنية، ويهدف هذا النوع من المعاجم إلى حصر الألفاظ المستخدمة في فترة تأريخية معينة، مع بيان دلالتها وأصولها ، وهذا النوع من المعاجم يحمل في طياته بذور التأريخية ، أي أنه المقدمة الأولى لصناعة المعاجم التأريخية .

(١) ترجمت إلى العربية بدءاً من سنة ١٩٣٣م ، وصدر منها أربعة عشر مجلداً ، ولم يكتفى صدورها بعد .

(٢) كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٤٦-١٤٧ ، وينظر : علم اللغة وصناعة المعجم ، ص ٥٦-٦٠ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٢٦ . وللمزيد ينظر: مجلة الجمجم ، ٩٤/٤٠ ، ١٠٤ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٢٦ .

(ز) **المعاجم المفهرسة** (Concordances). وتعنى بالكشف عن قوائم الألفاظ المتصلة بمجموعة من النصوص ذات الحجم الكبير ، كالنص القرآني ، أو الحديث الشريف ، أو الشعر الجاهلي ... الخ ، وهذا النوع من المعاجم لا يهم بدلالة المفردات الواردة في تلك النصوص ، بل يقتصر على تعين موضع ورود الكلمة من ذلك النص مع ذكر الصفحة والسطر ، ومن أمثلة هذا النوع (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم) محمد فؤاد عبد الباقي .

(ح) **المعجمات الإملائية** (Orthographic Dictionary). وتهدف إلى ضبط الكتابة الإملائية بطريقة مقتنة تجمع عليها من قبل أفراد الجماعة اللغوية الواحدة ، وهذا النوع من المعاجم نشأ حلاً لعدم تطابق الأنظمة الإملائية مع النطق ، خاصةً أن بعض اللغات تعاني من هذه المشكلة ، كالإنجليزية ، والألمانية ، والعربية - أيضاً - .

(ط) **معاجم قوائم الألفاظ** (Glossaries). وتعنى بجمع الألفاظ ذات الأهمية الواردة في نص من النصوص ، مع بيان دلالتها ، ووضعها في قائمة كاملة أو مسرد ، مرتب ترتيباً ألفائياً - غالباً - ، ولهذا النوع من المعاجم أهمية خاصة في مجال تعلم اللغات الأجنبية (١) .

(ي) **المعاجم المعيارية** (Normative Dictionary). ويهتم بتحديد صوابية الاستعمال اللغوي للكلمة ، فهو يتجاوز حدود الوصف الموضوعي لمفردات اللغة إلى إصدار أحكام عليها من حيث الخطأ أو الصواب ، ويتمثل هذا النوع من المعاجم مؤلفات لحن العامة في القديم ، وكتب التصويب اللغوي في العصر الحاضر .

(ك) **المعاجم المصورة** . وهي التي تعتمد في عرض موادها اللغوية على الصورة ، وهذه المعجمات إما أن تكون قائمة على الصور ، بحيث تكون الصورة وحدتها معبرة عن دلالة الكلمة ، وإما أن تكون الصورة وسيلة إيضاح ، وعملاً متيناً للمعنى في تفسير

(١) من أمثلة هذا النوع من المعاجم كتاب الدكتور داود عبده (المفردات الشائعة في اللغة العربية) ، مطبوعات جامعة الرياض ، ١٩٧٩م ، قائمة مكة للمفردات الشائعة ، مطبوعات جامعة أم القرى ، معهد اللغة العربية . وللمزيد ينظر : مجلة المجمع ، ٤٠/٩٨-٩٩ .

بعض الألفاظ ، ومن أمثلة هذا النوع معجم (لاروس Larousse) ، ومعاجم مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١) .

(ل) المعاجم الزوجية أو الثنائية اللغة (Bilingual Dictionary) . وتسمى

بمعاجم الترجمة ، وهي التي تضم ألفاظ لغة أجنبية وما يقابلها في اللغة القومية ، وهناك معاجم تتصل بهذا النوع تعرف باسم المعاجم المتعددة (Multi-Lingual Dictionary) تحتوي على ثلاث لغات أو أكثر ، وهذه المعاجم إما أن تكون منتمية لعائلة لغة واحدة كالعربية والعبرية ، أو عوائل متفرقة كالعربية والإنجليزية ، فإن كانت من أسرة لغوية واحدة فهي تندرج تحت مباحث المنهج المقارن ، وإن كانت من لغتين متباينتين فلن مباحث المنهج التقابلية، « وهذا النوع من المعاجم ما يزال من أهم أنواع وألزمها لمقتضيات الحضارة » (٢) .

ويذكر الدكتور حسن ظاظا أن المعاجم الأولى التي عرفها الإنسان كانت معاجم من هذا النوع ، بل إن السبب الأول والأهم للتفكير في التأليف المعجمي هو البحث عن معنى لفظ في لغة أجنبية (٣) .

ويتحقق بهذا النوع المعاجم المزدوجة (Bidirectional Dictionary) ، وهي معاجم تتكون من قسمين (شقين) : يشمل الأول منها اللغة الأصلية و مقابلتها من اللغة الأجنبية ، والآخر يشمل اللغة الأجنبية و مقابلتها من اللغة الأصلية ، نحو (عربي - إنجليزي ، وإنجليزي - عربي) ، ولكل نوع من هذه المعاجم طريقة ترتيب في المداخل مختلف من معجم لآخر (٤) ، وقد حفل عصرنا الحاضر بالتأليف في جميع هذه الأنواع ، استجابة لظروف العصر ومتطلباته (٥) .

(١) للمزيد حول معرفة نماذج هذا النوع من المعاجم ينظر : كلام العرب من قضايا اللغة، ص ١٥٠ - ١٥٣ ، مجلة المجمع ، ٤٠/٣ .

(٢) كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٢٢ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٤) ينظر : مجلة المجمع ، ٤٠/٥ .

(٥) اعتقدت في هذا العرض على : المصدر السابق ، ص ٩٨ - ١٠٧ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٠ - ١٦ ، علم اللغة وصناعة المعجم ، ص ٦٠ - ٢٩ ، مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد ، عبدالله العلالي ، ص ١١٤ - ١١١ ، في اللغة والأدب ، د.إبراهيم مذكور ، ص ٣٠٣ - ٣١٢ ، المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر ، ص ٤ ، الجزء ٥٤ ، المجلد ٥٤ ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، د.حسين نصار ، ١٩٧٩ م ، ص ٨ - ١٣ .

... تلك هي أهم التصنيفات المعجمية في العصر الحديث* ، وهي تصور لنا أهداف صناعة المعاجم ، فلكل معجم هدف يسعى للوصول إليه ، ومع هذا التعدد في نوعية المعاجم المعاصرة يجب - كما يقول اللغوي الامريكي «برجن افانز Bergen Evans» - ألا ينسينا ذلك أن المعجم كتاب يعني بمفردات اللغة أولاً وأخراً (١) . ولنا أن نسأل بعد ما تقدم : ماموقف الدراسة المعجمية في مصر من ذلك التقدم المعجمي ؟

وإذا كنت قد أجبت عن هذا السؤال أشاء العرض المتقدم - بشيء من الإيجاز - فسأفصل الإجابة في الصفحات القادمة ، مبتدئاً بتحديد مفهوم المعجم عند اللغويين المعاصرين في مصر ، ومشتملاً بذكر معايير التصنيف المعجمي ، وبعدها ذكر الظروف التي قدمها أولئك اللغويون بشأن المعجم المطلوب ، مختتماً ذلك بعرض تلك المحاولات المعاصرة لوضع معجم حديث ، وتقييمها في ضوء النهج الحديث لفن المعجمات .

مفهوم المعجم عند اللغويين المعاصرين

تحدث كثير من اللغويين المعاصرين في مصر عن مفهوم المعجم (٢) ، وهو - وإن اختلف وتنوع في الصياغة اللفظية - لا يخرج عن مدلولٍ واحدٍ ، مع تفاوتٍ في توسيع هذا المفهوم وتضييقه .

(*) هناك معاجم أخرى ، كالمعاجم التي أفردت بعض الظواهر اللغوية كالأضداد ، والترادف ، والإبدال ، والمعرف ، والدخيل ، ومعاجم التراكيب والتعابير والاصطلاحية ، والأعلام ، ومعاجم المعاني ، واللهجات ، والأفعال المتجدية :

(١) المعجم الانجليزي بين الماضي والحاضر ، ص ١٤ .

(٢) ينظر - على سبيل المثال - : البحث اللغوي عند العرب ، ص ١٥١ ، في علم اللغة العام ، د.عبدالصبور شاهين ، ص ١٨٩ (الهامش) المعاجم اللغوية ، د.محمد أحمد أبوالفرح ، ص ٢٢-٩،٥ ، النشاط المعجمي العربي أصيل أم أثيل ، د.محمد سالم الجسر ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ١٦٦-١٦٩ ، المعجم الوسيط ، ٥٨٦/٢ . وللمزيد ينظر : المعجم الانجليزي ، ص ١٠-١٦ ، علم اللغة وصناعة المعجم ، ص ٩-١٠ ، من قضايا المعجم العربي ، د.الحمزاوي ، ص ٥٦-١٥١ ، المعجم التاريخي ، مفهومه - وظيفته - محتواه ، د.علي توفيق الحمد ، مجلة المعجمية ، العددان ٦،٥ ، ص ٩٥-٩٩ .

وبالرغم من اقتناعي بأن محاولة التعريف بالشيء تعريفاً دقيقاً إنما هي محاولة مستحيلة، فإن التعريف الأقرب للشمول - فيما أرى - هو ما ذكره الدكتور محمود فهمي جمالي من أنه « الكتاب المرجعي الذي يضم كلمات اللغة مرتبة ترتيباً هجائياً أو معنوياً ، ويعطي مع كل كلمة هجاءها ، ودلالتها ، وقد يضيف إلى ذلك نطقها ، واستخدامها ، ومرادفاتها ، واستلاقاتها ، وتاريخها ، وبعض الصور الإيضاحية لها ، أو أحد هذه الجوانب على الأقل»^(١)، وكما نرى اشتغال هذا التعريف على ماهية المعجم، ووظيفته، وأنواعه، وهو يقترب كثيراً مما ورد في معجم « ويستر الثالث Webster » تحت مادة (Dictionary)^(٢). وهذا يعني أن المعجم في مفهومه الحديث لا يقتصر على مادة اللغة ، بل يتجاوز ذلك إلى تقديم ألوان من المعرفة ، وضروب من العلوم والفنون ، ويصدق عليه ما قبل في تعريفه من أنه الكون مرتبًا ترتيباً هجائياً^(٣).

معايير تصنيف المعاجم

ذكر كثير من اللغويين المعاصرين في مصر أن التصنيف المعجمي لابد أن يخضع لمعايير واعتبارات عديدة ، أهمها :

أولاً - الهدف. فكل من يتصدى للتصنيف المعجمي - فرداً كان أم جماعة - عليه أن يضع لمعجمه هدفاً واضحاً مدروساً ، يرتبط بطبيعة من يوجه إليهم هذا العمل ، وتوقعاتهم منه ، والالتزام بما ألزم به نفسه في مقدمة عمله ، وهذا يتحقق للمعجم وضوح الرؤية ، وثقة القارئ ، وعدم الخلط بين الوظائف المعجمية .

ثانياً - المحتوى اللغوي. ويقصد به ماتحتويه المادة اللغوية* داخل المعجم المصنف، وليس كل المفردات اللغوية صالحة لأن توضع في المعجم ، كما أن استقصاء المعاني

(١) مجلة الجمع ، ٨٨/٤٠ ، وللمزيد ينظر : المعجم العربي ، د.رياض قاسم ، ص ١٩ ، المعجم الإنجليزي ، ص ١٣-١٦ .

(٢) المعجم الإنجليزي ، ص ١٣ .

(٣) في اللغة والأدب ، د.إبراهيم مذكور ، ص ١٠٦ .

(*) تتفق أكثر الدراسات على أن مفهوم كلمة (المادة) هو الجذر أو الأصل الذي يبني عليه الكلام، أو المدخل المعجمي بتعبير المعاصرين . ينظر : دراسات في القاموس الحيط ، ص ٩٤-٨٣ ، ==

جميعها للكلمة أمر غير مستحب ، والذي يحدد ذلك كله هو المدف من تأليف المعجم ، فعلى وضع المعجم تحبس هذه المادة ، والتبييز بين ما هو صالح منها للوضع والإثبات وما ليس كذلك ، يستوي في هذا ما يعرف بالمعجم الشامل ، وقيقة الأنواع المعجمية الأخرى .

ثالثاً - الترتيب . وهذا المعيار أثار كثيراً من الإشكال منذ البدايات الأولى لرحلة المعاجم العربية ، فكان البدء غاية في الصعوبة ، على نحو ما يلمس في (العين) للخليل ، و(الجمهرة) لابن دريد ، ومدرستهما في التقليبات الصوتية أو المجائية ، ثم تدرج في السهولة مرحلة أخرى على يد البندنيجي في (التفقية) ، والجوهري في (الصحيح) ، المنتهيين لمدرسة القافية ، ووصل أخيراً إلى مرحلته النهائية المتمثلة في المدرسة المجائية العادية (١) ، على النحو الذي سار عليه الزمخشري في (أساس البلاغة) .

ولو أمعنا النظر في هذا التدرج لوجدنا أنه أمر طبيعي بالنسبة لنشأة العلوم ، فالبدايات غالباً ماتكون غير مكتملة النضج ، ثم لاتثبت أن تحول عبر التاريخ إلى حالة مكتملة مستقرة ، أقرب ماتكون إلى موضع الأنس والرضى من قبل مؤلفي المعاجم ومستعملتها - كما يقول محب الدين الخطيب - (٢) .

== المادة المعجمية ، د.أمين فاخر ، مجلة الأزهر ، الجزء ٧٨ ، السنة ٥٣ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، ص ١١٧٨ فما بعدها ، من قضايا المعجم العربي ، د.الحمزاوي ، ص ٧١. إلا أن الدكتور علي القاسمي يرى أن المادة هي الشروح والمعلومات الملحقة بالألفاظ أو المدخل ! . المعجم العربي للنااطقين باللغات الأخرى ، بحث منشور ضمن (صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية) ، ص ٢٥٠ . ولست معه في ذلك ، ففهمه عن المادة هو مفهوم المحتوى ، أما المادة فهي ماسبق أن ذكرناه . للمزيد ينظر : مجلة جمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٥٣ / ٢٦٥ .

(١) يختلط ، كثير من الباحثين في استخدام مصطلح الترتيب الأبجدي ، ويعنون به «أ.ب.ت. ث..الخ» . ينظر : المعجم العربية ، د.عبدالسميع أحمد ، ص ١٠٧ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٢٧ فما بعدها ، فصول في فقه العربية ، ص ٢٠٣ ، المعجم العربية ، د.عبدالله درويش ، ص ١٢١ ، وهذا ليس صحيحاً ، فهذا الترتيب إنما هو «أبجد ، هوز ... الخ» ، أما الترتيب الآخر «أ ، ب ، ت» فيطلق عليه الترتيب الألفبائي أو المجائي . للمزيد ينظر : ترتيب مداخل المعجم ، د.علي القاسمي ، بحث منشور ضمن (صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية) ، ص ٣٥ - ٣٨ .

(٢) حول المعجم العربي ، الزهراء ، ج ٤-٣ ، المجلد ٢ ، ١٣٤٤ هـ ، ص ١٥٧ .

وفي هذا الصدد دعا أغلب اللغويين المعاصرين إلى ترتيب المعجم وفق المجائحة العادلة (الألفباء)، عدا أستاذنا الدكتور تمام، حيث يرى أن «أولى طرق ترتيب المعجم هي طريقة الترتيب على أساس الخارج» (١)، معللاً ذلك «بأن هذه الطريقة تعطي إلى جانب المعلومات المعجمية عنصراً من عناصر الدراسة الأصواتية التي لا يمكن أن يستغني المعجم عنها» (٢).

وأراني غير متفق معه في ذلك، فقد أثبتت هذه الطريقة - من خلال الممارسة العملية للبحث في المعاجم التي سارت على هذا النهج - عدم جدواها: لصعوبتها من ناحية، والوقت الطويل الذي يضيع، والجهد الكبير الذي يبذل للعثور على الكلمة المراده من ناحية أخرى.

وتبرز دعوة أخرى تمثل في أن ترب المداخل أو المواد المعجمية باعتبار حروفها مجتمعةً، أي على حسب صورتها الكتابية، لا باعتبار اشتقاها أو أصل بنائها (٣)، وأحسب أن في هذه الدعوة تأثراً بالمعاجم الغربية، وعدم مراعاة لخصوصية اللغة العربية وطبيعتها في أنها لغة اشتقاقة (٤).

والحججة التي قدمها أصحاب هذا الاتجاه، وهي صعوبة الوقوف على الجذر اللغوي والبناء الأصلي للكلمة، أزعج أنه مبالغ فيها.

وأعود لأقول: إن ترتيب المادة اللغوية نفسها، وتنسيق ما يدخلها وتبويبه، أمر غاية في الأهمية إذا أريد للمعجم العربي المعاصر أن يكون متيناً، وافياً بالغرض المنشود.

وترتيب المداخل المعجمية^{*} يخضع في المقام الأول للهدف من تصنيف المعجم، فلكل

(٢.١) مناهج البحث في اللغة، ص ٢٧٣.

(٣) ينظر: الأصول، ص ٢٧٥ - ٢٧٧، في اللغة والأدب، د.إبراهيم مذكر، ص ١٠٥، المعجم العربي، د.حسين نصار، ٧٥٤/٢ - ٧٥٥.

(٤) للمزيد حول هذه القضية ينظر: المعاجم العربية، د.عبدالله درويش، ص ١٥٨ - ١٥٩، حول المعجم العربي، محب الدين الخطيب، مجلة الزهراء، ج ٤-٣، المجلد ٢، ١٣٤٤هـ، ص ١٦٢ - ١٦٣، في الترتيب المعجمي، د.إبراهيم أنيس، مجلة الجمع، ٢٥/٧-١٠، تقويم المعجم العربي، رفيق بن حمودة، حوليات الجامعة التونسية، العدد ٣٢، ١٩٩١، ص ٢٩٢. وما تجدر الإشارة إليه أن العلالي جمع في معجمه (المعجم) بين الترتيبين . ينظر: العربية والمعجمات، د.فائز ترحيني، مجلة الباحث، السنة العاشرة، العدد الثاني ٥٠، ١٩٨٨، ص ١٣٤، ١٣٩، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، د.رياض قاسم، ١٤٥/٢ - ١٤٦.

(*) يعني هذا المصطلح - كما يقول الدكتور علي القاسمي - : «الطريقة أو النهج الذي ==

معجم منهجية خاصة ، ونقط محمد في ترتيب مداخله ، تختلف من معجم لأخر تبعاً لتنوع أهداف كل نوع .

رابعاً - الشرح والتعريف . ونعني به الطريقة التي يسلكها المعجم في عرض معلوماته اللغوية ، أو مايعرف بطرق تفسير المعنى .

وقد ذكر الدكتور محمد أحمد أبوالفرج طرقاً خمساً لتفسير المعنى المعجمي ، وهي / التفسير بالغايرة ، وهو تفسير الكلمة بما ينافيها في المعنى ، كأن يقال : العلم وضده الجهل...الخ ، والتفسير بالترجمة ، ويكون بكلمة أخرى أو بأكثر من كلمة من اللغة نفسها ، أو بكلمة واحدة من لغة أخرى ، والتفسير بالصاحبة ، وهو أن تذكر الكلمة ومايصاحبها من المعاني التي لا تفتقر عنها ، كالجوع - مثلاً - يرد في القرآن الكريم مصحوباً بالعقاب ...الخ ، والتفسير بالسياق ، لغوياً كان أو اجتماعياً أو سبيلاً ، وأآخر هذه الطرق التفسير بالصورة (١)، كما ذكر أستاذنا الدكتور تمام المقومات الالزمة للشرح ، وهي عنایته بالصور المتعددة للكلمة في عصر واحد ، أو في عصور مختلفة ، وتقسيم المادة بحسب تعدد المداخل الفرعية فيها ، مع الاستشهاد على كل مدخل ، وعرض المعاني المختلفة للكلمة الواحدة ، مع الإشارة إلى فروع العلم التي تستخدم فيها الكلمة استخداماً اصطلاحياً ، والبعد عن اللبس في المعنى المعجمي بتحديد ضمائم الكلمة (٢) .

ويصفه عاميًّا يلزم في الشرح والتعريف المعجمي الوضوح ، والدقة ، وعدم التزبد ، وتقديم المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية للهادئة اللغوية ، وتنسيق إيراد المعاني وفقاً لشيوخ استعملها .

خامساً- العناية بـالمواضيع الجديدة ، والمصطلحات الطارئة على العلوم والفنون المختلفة ، وما يتبع ذلك من وسائل لغوية لاستقبال هذا الوارد ، وتنمية

== يتبعه المعجمي في تنظيم الثروة اللغوية المختارة من مورفيات ، وكلمات ، وتعابير اصطلاحية وسياقية ، وعرضها في المعجم بحيث يستطيع القارئ أو مستعمل المعجم المطلع على تلك المنهجية العثور على بيته بسهولة وسرعة » ، ترتيب مداخل المعجم ، بحث منتشر ضمن (صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية) ، ص ٢٠ .

(١) المعاجم اللغوية، ص ١٠٢-١٢٦. وللمزيد ينظر: المعجم العربي، د. رياض قاسم، ص ٢٤٧-٢٥٦ .
تقسيم المعجم العربي القديم ، رفيق بن حمودة ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ٣٢ ، ١٩٩١ م ، ص ٣٠٩ - ٣١٥ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٢٨ - ٣٣١ .

المادة المعجمية ، كالتعريف ، والتوليد ، والتحت ... الخ ، وإضافة ذلك كله إلى المعجم ، مع متابعة ما يستحدث من مواد ومصطلحات ، ومراعاة ذلك في كل طبعة جديدة .

سادساً - ضبط المادة اللغوية . ويكون بالعبارة - أي بالحركات المعروفة - ، أو بالإشارة ، وتحديد طريقة نطق الكلمة عنصر مهم لإنجاح مهمة المعجم .

سابعاً - طريقة الإيضاح . فالمعجم الحديث لا يكتفي بشرح الكلمة وبيان معناها فحسب ، بل يستعين على هذا بوسائل إيضاحية لتقريب هذا المعنى ، ومن ذلك الاستشهاد بنص لغوي - نثراً أو شعراً - ، أو الاعتماد على الصورة فيها يمكن تصويره ، واللوحات الهندسية والجغرافية .

ثامناً - طريقة إخراج المعجم . يمثل هذا المعيار عنصراً تكميلياً ذو أهمية بالغة في تصنيف المعجم ، وأعني به الطباعة ، وما يتصل بها من ورق ، وحبر ، وصف ، وتصحيح ، فعلى واضح المعجم اتقان الإخراج بجودة الطباعة وحسن المظهر (١) .

إن ما تقدم من معايير تعني - باختصار - أن أي عمل معجمي يقوم على أساس ثلاثة هي المادة المعجمية - جمماً وشمولًا - والشرح - توضيحاً وتوثيقاً - ، والتنسيق - ترتيباً وتنظيمياً - ، وهكذا نرى أن هذه المعايير التي وضعها المعاصرون لصناعة المعاجم إنما تمثل تلافياً لعيوب المعاجم القديمة التي سبق ذكرها .

وفي ضوء ما تقدم برزت على الساحة اللغوية أصوات تنادي بضرورة إعادة النظر في المعاجم اللغوية ، ومحاولة تطويرها وتحديثها لكي تسير العصر ، وتبعداً لذلك ظهرت الدعوة لصناعة المعجم الاستيفائي ، والمعجم التأريخي ، والمعجم الخاصة بكتاب الأدباء ، والمعجم

(١) اعتمد في عرض هذه المعايير - مع التصرف البسيط - على المصادر التالية : المعاجم العربية ، د. عبدالله درويش ، ص ١٥٧-١٦٠ ، قضايا لغوية ، د. بشير ، ص ١٢ ، المعاجم اللغوية ، د. محمد أحمد أبوالفرج ، ص ٢٠-٢٢ ، اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ٣٢٥-٣٣٤ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٣٨-١٤١ ، البحث اللغوی عند العرب ، ص ١٥٣-١٥٥ ، الاتجاهات الحديثة في صناعة المعاجمات ، مجلة الجمع ، ٤٠-٨٩/٩٦ ، مجلة مجمع دمشق ، المجلد ٤٥ ، الجزء ٤ ، ١٩٧٩ ، ص ١٥-١٣ ، الدورة التدريبية في صناعة المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى ، اللسان العربي ، المجلد ١٨ ، الجزء الأول ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، ص ١٩٨ - ٢٠٢ .

المرحلي ، والمعجم الشامل ، والمعجم الناطق ، ومعجم الجيب (١) ... الخ ، وما زالت الدعوات تتوالى ، والاقتراحات تطرح ، حتى أذن الله بظهور مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى حيز الوجود سنة ١٩٣٢م ، فأخذ على عاتقه مسؤولية الاضطلاع بهذه المهمة .

و قبل أن أعرض جهود المجمع في هذا الجانب ، لابد من الإشارة إلى أن تلك الدعوات التجددية لم تخلي من ظهور دعوات أخرى مقابلة لها ، تميل إلى الاتجاه المحافظ ، زاعمةً أن ليس بالإمكان أحسن مما كان ! ، « فلا يمكن لأحد من المحدثين أن يضع معجمًا في العربية أفضل مما وضعه المتقدمون من علمائنا العرب القدامى » (٢) ، وليس هذا بمستغرب ، ف شأن كل اتجاه جديد في أي زمان ومكان أن يواجه برد فعل مضاد ، والبقاء للأصلح دوماً .

(١) ينظر : تعقيب الأستاذ إبراهيم اللبناني على بحث الدكتور محمد كامل حسين (حاجتنا إلى معجم مصفي) بحوث ومحاضرات الدورة ٣٤ ، ص ٤٢٩ ، مجلة مجمع دمشق ، المجلد ٤٥ ، الجزء ٤ ، ١٩٧٩م ، ص ١٥-٨ ، مدخل إلى علم اللغة ، د. محمود فهمي جازى ، ص ٧٨ - ٨٠ ، اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ٣٣٣ ، مشروع المعجم العربي الواسع ، د. محمد شرف ، محاضر الجلسات في الدورة الرابعة عشرة ، ص ٤٢-٣٤ ، المعجمات العربية ، مصطفى السقا ، صحيفه المعلمين ، السنة الأولى ، العدد الثالث ، يونيو ١٩٦٣م ، ص ٢٧٥-٢٧٩ .

(٢) المادة المعجمية ، د. أمين فاخر ، مجلة الأزهر ، المجلد ٧٨ ، السنة ١٩٨١،٥٣ ، ص ١١٨٥ .

المعاجم المجمعية

كان العهد بالمعاجم اللغوية في القديم وعلى مر التاريخ الذي عبرته أنها عمل فردي - إعداداً، وجماعاً، وتبويباً، وترتيباً -، واستمر الحال حتى الثلث الأول من القرن العشرين، وحيثئذ بدأ المعجم يسير وجهة أخرى، إذ قام على أمره هيئة علمية مكونة من أفراد عديدين، هي مجمع اللغة العربية بالقاهرة*، بل لقد كانت صناعة المعاجم أحد الأهداف الأساسية التي قام المجمع عليها - كما تقدم - .

ومنذ الدورة الأولى للمجمع رأى أن من واجبه صنع ثلاثة معاجم مختلفة : بسيط (كبير)، و وسيط، و وجيزة، وتولت لجنة المعجم التي اقترح إنشاءها المستشرق الأسكتلندي «هـ.أ.جب» (١٩٧١م) مهمة وضع المعجم التاريخي للغة العربية ، الذي لما ير النور بعد ! و كونت اللجان لتلك المعاجم المذكورة ، ووضعت اللجنة منهجاً عاماً لتأليف المعاجم، وقدمت تصورها لما ينبغي أن يكون عليه المعجم في العصر الحاضر .

ولم يولد هذا المنهج بين يوم وليلة ، بل لم يستقم بين عشية وضحاها ، وإنما كان نتيجة تجارب سنين عديدة ، استكمل خلالها خطته بوضع طائفة من المبادئ والتقنيات - إن صح التعبير - في صناعة المعاجمات .

وتقوم هذه المبادئ على التوسع في المادة اللغوية للمعاجم ، وعدم الاقتصار على ما ورد في المعاجمات وحدها ، بل لا بد من تتبعها في مظان أخرى ، ككتب الأدب ، والعلم ، ولغة الحياة المعاصرة ، يضاف إلى ذلك إزالة حواجز الزمان والمكان في الاستشهاد اللغوي ، وضم الألفاظ الحديثة جنباً إلى جنب مع ألفاظ الجاهلية وصدر الإسلام ، وأخر هذه المبادئ فتح باب القياس ، والاشتقاق ، والتصريف فيها كان مقصوراً على السماع (١) .

(*) لا يعني هذا بحال تفرد مجمع اللغة بصنع المعاجم ، فهناك هيئات رسمية أخرى شاركت في هذا الميدان ، فعلى سبيل المثال : إدارة التدريب المهني في مصر التي أصدرت (معجم المصطلحات الفنية) الإنجليزي - عربي ، سنة ١٩٦٢م ، وقد احتوى على ٣٥ ألف مصطلح في علوم مختلفة ، ووزارة الشئون الاجتماعية التي أصدرت سنة ١٩٦٠م (قاموس المصطلحات الاجتماعية) ، ووزارة الزراعة بمصر التي أصدرت سنة ١٩٦٠م (دائرة المعارف الزراعية)... الخ. ينظر: الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري ، د. عفيف عبد الرحمن ، ص ١٣٧، ١٧٤.

(١) ينظر : مجمع اللغة في ثلاثين عاماً (١)، ماضيه وحاضرها ، د. إبراهيم مذكر ، ص ٦٢-٦٤.

وبحانب هذا الاهتمام بالمعجم اللغوي ، يبرز جانب آخر أعطاه المعجم كثيراً من عنایته ، وهو المعجم الاصطلاحي ، فكُون له اللجان المتعددة التي تولت مهمة معالجة المصطلحات المتعلقة بكل علم ، كالمهندسة ، والفلسفة ، والتاريخ ، والجغرافيا ، والكيمياء ، والصيدلة ، والطب ... الخ ، وسألنا على المعاجم اللغوية بالدراسة التفصيلية ، مرتبة حسب صدورها .

المعجم الكبير

على الرغم من أنه كان من أغراض المجمع - فيها نصّت عليه الفقرة الثانية من دستوره - قيامه بوضع معجمٍ تارِيخيٍّ للغة العربية، فقد اضطر لظروفٍ خاصةً أن يستعيض عنه بصنع معجمٍ كبيرٍ يسأرِ الزمن، ويقتضي مع فن التأليف المعجمي الحديث (١). وكان المستشرق الألماني « فيشر » (١٨٦٥ - ١٩٤٩ م) قد فكر - كما يقول - في تأليف معجم كبيرٍ للغة العربية الفصحى يفي بالحاجات العلمية للعصر الحاضر، منذ السنوات الأولى للقرن العشرين (٢)، وفي سنة ١٩٠٧ م طرح هذه الفكرة في « بازل » على مؤتمر المستشرقين الألمان، وأعاد طرحها سنة ١٩٠٨ م في مؤتمر المستشرقين الألماني المنعقد في « كوبنهاغن »، ووافقت اللجنة المختصة بالإجماع على هذا المشروع، وكرر ذلك في دورة انعقاد هذا المؤتمر سنة ١٩١٢ م بـ « أثينا »، وبدأ سنة ١٩١٤ م بتنفيذ هذا المشروع بمساعدة بعض تلامذته وبعض المستشرقين الألمان، وصادفه عقبات كثيرة كان من أهمها التمويل المادي، حتى كاد أن يتوقف عن مواصلة العمل، إلى أن قررت الحكومة المصرية سنة ١٩٣٦ م بناءً على اقتراح مجمع فؤاد الأول (مجمع اللغة العربية حالياً) السماح له بتكاملة هذا العمل في القاهرة، وتتكللت له بكل مايلزم من مساعدات مادية وعلمية.

وقدم سنة ١٩٣٨ م الجزء الأول من معجمه للطبع في المطبعة الأميرية، إلا أنه تبين أن هناك أخطاء في المادة المعجمية وفي الضبط، وسرعان ماقرر المجمع وقف عملية الطبع حتى يجتمع مؤتمر المجمع، وتقرير مايراه مناسباً.

(١) تقديم الدكتور مذكور للمعجم الكبير، هـ.

(٢) معجم فيشر، ص ٣٢ . وقد أيده في هذه الفكرة بعض المعاصرين في مصر، حيث ظهرت الدعوات تطالب بتحقيق هذه الأمنية، وتنفيذ تلك الفكرة، إلى درجة جعلت الأستاذ إسماعيل مظہر يصف من أشار بوضوح المادة الثانية من مواد إنشاء المجمع اللغوي بأنه عرف داء اللغة العربية ووصف لها الدواء، معاجم اللغة العربية بين المعجم اللغوي التارِيخي والمعجم الكبير، المقططف ، الجزء الثالث من المجلد الثاني عشر بعد المائة ، ١٩٤٨ م - ١٣٦٧ هـ ، ص ١٦٦ . وللمزيد ينظر : معجم اللسان الضادي ، إبراهيم إبراهيم يوسف ، المقططف ، الجزء الأول من المجلد الثامن والتسعين ، ١٣٥٩ هـ - ١٩٤١ م ، ص ٣٤ - ٣٨ ، القواعد الأساسية في تأليف معجم لغوي تارِيخي ، إسماعيل مظہر ، المقططف ، الجزء الرابع من المجلد السابع بعد المائة ، ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م ، ص ٣٠٩ - ٣٢٣ .

واستمر يواصل الجهد في الجمجم والتنسيق إلى أن وقعت الحرب العالمية الثانية ، فتوقف العمل ، ثم مالبث بعد أن وضعت الحرب أوزارها سنة ١٩٤٥ أن أقعده المرض عن مواصلة العمل حتى توفي سنة ١٩٤٩ ، تاركاً جذادات متفرقة في ألمانيا ومصر ، وككون المجمع لجنة من الأساتذة : العقاد ، وإبراهيم مصطفى ، وأحمد العوازمي ، لفحص هذه الجذادات ، وانتهت إلى تقرير استحالة مواصلة العمل في هذا المعجم ، وأن الوسيلة التي يمكن بها حفظ هذا الأثر والانتفاع به تكون في ترتيب هذه الجذادات الموجودة في مصر ، ومحاولة الحصول على المتبقى منها في ألمانيا ، ثم تنسخ وتتدوّن في كتاب للرجوع إليه ، ونشر المقدمة والجزء الذي روجع في مجلة المجمع ، ووافق مجلس المجمع على ذلك (١) ، ولم ينشر من هذا العمل الذي استغرق أربعين عاماً سوى مقدمة المعجم ، ونموذج منه ، وكان ذلك سنة ١٩٥٠ (٢) .

وبعد هذا صرف المجمع النظر عن القيام بهذه المهمة ، واتجه وجهة أخرى تقوم على الجانب التأصيلي الاستباقي بدلاً من الجانب التاريخي للألفاظ اللغوية ، وبالرغم من أن هذه الدول قد أثار حفيظة أولئك المتحمسين لهذا النوع من المعاجم (٣) ، فإن المجمع قد مضى

(١) ينظر : معجم فيشر ، ص ٣٢-٣٨ . وقد فصل الدكتور شوقي ضيف تلك المراحل التاريخية لهذا المعجم في : مجمع اللغة في خمسين عاماً ، ص ١٥١-١٥٥ . وللمزيد ينظر : مجمع اللغة العربية ، دراسة تاريخية ، د. عبد المنعم الجبيعي ، ص ٤٤-٤٨ .

(٢) صدر عن مجمع فؤاد الأول للغة العربية ، وطبع بطبعة الرسالة بعنوان (معجم فيشر - مقدمته ونموذج منه) ، ويقع في سبعة وتسعين صفحة من القطع المتوسط منها ثمان وثلاثون صفحة لمقدمة المعجم ، والبقية للمعجم اللغوي التاريخي بدءاً بحرف الهمزة حتى مادة (أبد) ، ثم صدر سنة ١٩٦٧ بعنوان (المعجم اللغوي التاريخي) عن الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية ، بتصدير الدكتور إبراهيم مذكور ، ويقع في ثلاثة وخمسين صفحة من القطع الكبير ، ثم صدر سنة ١٩٨٣ مصوراً عن طبعة مجمع فؤاد الأول ١٩٥٠ ، وهو في حجم اليد - أي من القطع الصغير - وتولى المركز العربي للبحث والنشر إصدار هذه الطبعة المchorة ، وكان قد نشر سنة ١٩٤٩ تقريراً خاصاً بطريقة تأليف هذا المعجم ، وطبع بطبعة المقتطف والمقطم ، وقد ألحق على هيئة كتاب بالجلد الرابع عشر بعد المائة من مجلة المقتطف .

(٣) من هؤلاء الأستاذ إسماعيل مظهر (١٩٦٢) ، حيث وقف موقفاً حاسماً من ذلك ، ووصفه بأنه هروب من مواجهة الصعوبة . ينظر : معاجم اللغة العربية بين المعجم اللغوي التاريخي والمعجم الكبير ، مجلة المقتطف ، الجزء الثالث من المجلد الثاني عشر بعد المائة ، ١٩٤٨ ، ص ١٦٦-١٦٨ .

قدماً في تحقيق هذا المدف البديل ، « واكتفى بأن يسميه المعجم الكبير ؛ تقادياً مما يقتضيه المعجم التاريخي من أعمالٍ تمهيديةٍ لم تستكمل بعد » (١) .

وكان المجمع منذ سنة ١٩٤٦ وهو بعد العدة لإخراج معجمه الكبير ، ولم يتمكن من ذلك إلا سنة ١٩٥٦م ، وبالتحديد في ١٢ جمادي الثانية سنة ١٣٧٥هـ ، الموافق ٥ فبراير ١٩٥٦م ، حيث نشر جزءاً منه « عَدَّهُ مجرد تجربة دعا المتخصصين في اللغة من عربٍ ومستعربين إلى قراءتها ، وتسجيل ما يمكن أن يلاحظوه عليها... » (٢) ، ثم أعيد طبع هذا النموذج في حلقة جديدةٍ سنة ١٩٧٠م ، بعد أن تلقى اقتراحاتٍ من المعنيين بالدرس اللغوي ، أفاد منها في هذه الطبعة ، ويمثل ما صدر الجزء الأول من المعجم الكبير ، استكملاً به مواد حرف الممزة (٣) .

وبعد أحد عشر عاماً ، أي في سنة ١٩٨١م ، صدر الجزء الثاني منه ، مستكملاً به مواد حرف الباء (٤) ، وحتى الآن لم يصدر الجزء الثالث وما بعده ، وإن كان رئيس المجمع قد ذكر أن المجمع انتهى من الجزء الثالث الذي يشتمل على حرف الجيم والباء (٥) .

وقبل أن أبدأ بعرض منهج هذا المعجم وخصائصه ، لابد من الإشارة إلى أن السنوات الطوال التي امتدت منذ البدء بتنفيذ فكرة المعجم الكبير حتى صدور بعض أجزائه لاتشير قلقاً ، ولا تفقد أملأ ، « لأن هذا النوع من التأليف - وإن استعمله الناس - طويل النفس ، لا يقاس بمقاييس الزمن ، ولا يحسب للوقت فيه حساب » (٦) ، ولنا في المعاجم

(١) مجمع اللغة في ثلاثين عاماً (١)، ماضيه وحاضرها ، ص ٦٨ .

(٢) تقديم الدكتور مذكر للمعجم الكبير ، هـ . وقد طبع هذا الجزء بالمطبعة الأميرية ، ويبلغ عدد صفحاته - عدا المقدمة والفالرس - ثمانين وأعشرين وأربعين صفحة ، شملت مواد من حرف الممزة حتى مادة (أخي) .

(٣) طبع هذا الجزء بمطبعة دار الكتب ، ويقع في سبعين صفحةٍ من القطع الكبير ، منها ست وعشرون للتوصيات ، وفهرس بأسماء الشعراء المستشهد بشعرهم .

(٤) طبع هذا الجزء بالهيئة المصرية العامة للكتاب ، ويقع في ثمان وستين وسبعين صفحة ، منها أربع وعشرون صفحةٍ للتوصيات ، وفهرس أسماء الشعراء المستشهد بشعرهم .

(٥) الأهرام ، ١٩٩١/٢/٧ .

(٦) تقديم الدكتور إبراهيم مذكر للمعجم الكبير ، هـ ، وينظر : في اللغة والأدب ، د.إبراهيم مذكر ، ص ١٠٧ .

الأورية أكبر مثل على هذا ، فمعجم « أكسفورد » استغرق العمل في إعداده وإخراجه ما يقرب من خمسين وسبعين عاماً ، حيث بدأ العمل فيه سنة ١٨٥٨م ، وانتهى منه سنة ١٩٣٣م * ، وتعدُّ قصته - كما يقول الدكتور داود حامي السيد - أسطورة في دنيا المعاجم (١) ، وأخرجت الأكاديمية الفرنسية معجمها بعد مائة سنة تقريباً (٢) ، ولم يخرج معجم جرائم التأريخي للغة الألمانية إلا بعد ثمان ومائة سنة (من ١٨٥٢ - ١٩٦٠م) (٣) .

وال المشكلة الكبرى التي تواجه هذا النوع من المعاجم تمثل في نمو الألفاظ وتطورها ، والمصطلحات الحديثة التي تغزو عالم اليوم بسرعة مذهلة ، وعدم استطاعته ملاحتها وتسجيلها في حينه ، وقد عالج معجم « أكسفورد » هذه المشكلة بعمل ملحق له ، احتوى على الكلمات والمعاني الجديدة التي دخلت اللغة الإنجليزية خلال سنوات إعداده ، ولما أعيد طبع المعجم سنة ١٩٦١م صدر له ملحق يتضمن ماطرداً على اللغة الإنجليزية من ألفاظ ومعانٍ جديدة بين سنتي ١٩٣٣م و ١٩٦١م (٤) .

منهج وخطة العمل فيه

رسم المجمع لنفسه في هذا المعجم منهجاً محدداً ، واختار محررين مدرّبين لجمع المادة اللغوية من مظانها المختلفة ، واستعان بالخبراء المتخصصين في كافة فروع المعرفة لمراجعة تلك المادة الجموعة ، ثم تعرض على لجنة المعجم ، وبعده يعرض ما تم بشأنه على أعضاء المؤتمر السنوي للمجمع ، ليقرروا ما يرون في صورته النهائية .

ويقوم منهجه - بصفة إجمالية - على مراعاة جوانب أساسية ثلاثة هي :

- (أ) الجانب المنهجي ، وهدفه دقة الترتيب ، ووضوح التبويب .
- (ب) الجانب اللغوي ، ويشتمل على القديم والحديث جنباً إلى جنب .

(*) نشر هذا المعجم سنة ١٩٢٨م ، وصدر له ملحق سنة ١٩٣٣م .

(١) المعجم الإنجليزي ، ص ٢٨ .

(٢) في اللغة والأدب ، د.إبراهيم مذكر ، ص ١٠٧ .

(٣) ينظر : الاتجاهات الحديثة في صناعة المعاجم ، مجلة الجمع ، ٩٨/٤٠ .

(٤) المعجم الإنجليزي ، ص ٨٤ ، ١٠٧ . وينظر : القواعد الأساسية في تأليف معجم لغوي تأريخي ، إسماعيل مظهر ، مجلة المقطوف ، الجزء الرابع من المجلد السابع بعد المائة ، ١٩٤٥م ، ص ٣٠٩ .

(ج) الجانب الموسوعي ، وينطوي كافة مجالات العلوم والمعارف ، مصطلحات وأعلاماً^(١).

وإذا أردنا تفصيل ذلك فإن خطة العمل فيه تتمثل في الآتي :

أولاً - الالتزام بالترتيب الحرفـي ، أي المجانـية العـادـية ، وفقـ الحـرـفـ الأول فالـثـانـي فالـثـالـث ، وعلى حـسـبـ أصـولـ الـوـحدـةـ المعـجمـيةـ (ـالـكـلمـةـ) .

ثانياً - تصـدـيرـ كلـ حـرـفـ بـمـقـدـمةـ تـعـرـيفـيـةـ شاملـةـ عـنـهـ ، صـوتـيـاـ ، وـصـرـفـيـاـ ، وـنـحـوـيـاـ ، وـدـلـلـاـيـاـ .

ثالثاً - الاهتمام بـذـكـرـ الـصـلـةـ بـيـنـ الـكـلمـاتـ الـعـرـبـيـةـ وـنظـائـرـهـاـ فـيـ الـلـغـاتـ السـامـيـةـ ، وـكـتـابـةـ الـكـلمـاتـ السـامـيـةـ بـحـرـوفـ لـاتـينـيـةـ ، مـتـلـوـنةـ بـالـنـطـقـ الـعـرـبـيـ التـقـريـبيـ .

رابعاً - ذـكـرـ المعـانـيـ الـكـلـيـةـ لـلـمـادـةـ المعـجمـيـةـ - كـاـ هوـ الـحـالـ فـيـ مـعـجمـ مـقـايـيسـ الـلـغـةـ لـابـنـ فـارـسـ - ، مـرـتـبـةـ حـسـبـ تـدـرـجـهـاـ مـنـ الأـصـلـيـ إـلـىـ الـفـرعـيـ ، وـمـنـ الـحـسـيـ إـلـىـ الـمـعـنـوـيـ ، وـمـنـ الـحـقـيقـيـ إـلـىـ الـجـازـيـ .

خامساً - تقديم الأفعال على الأسماء ، والثلاثي على الرباعي ، والجرد على المزيد ، واللازم على المتعدي ، والمبني للمعلوم على المبني للمجهول .

سادساً - إرجاع الكلمات الأجنبية - مـعـربـةـ كـانـتـ أـمـ دـخـيـلـةـ - إـلـىـ مـصـادـرـهاـ الأـصـلـيـةـ، فـإـنـ كـانـتـ فـارـسـيـةـ ذـكـرـ أـصـلـهـاـ فـيـ هـذـهـ الـلـغـةـ ، وـكـذـاـ إـنـ كـانـتـ أـرـامـيـةـ ، أوـ يـونـانـيـةـ ... الخـ .

سابعاً - أخذ المادـةـ الـلـغـوـيـةـ مـنـ مـصـادـرـ مـتـعـدـدـةـ ، وـبـخـاصـيـةـ الـمـعـجمـاتـ ، معـ تـكـلـمـةـ هـذـهـ الـمـادـةـ عـنـ الـاحـتـيـاجـ لـذـكـرـ ، وـالـتوـسـعـ فـيـ الـاشـتـقـاقـ مـنـ الـجـامـدـ ، وـالـتـعـرـيفـ ، وـعـدـمـ الـوقـوفـ بـهـاـ عـنـ حدـودـ زـمـنـيـةـ مـعـيـنـةـ .

ثامناً - الاستشهاد على المواد اللغوية مـاـمـكـنـ ؛ زـيـادـةـ فـيـ الإـيـضـاحـ ، وـتـأـيـيدـاـ لـلـاستـعـمالـ، وـمـظـانـ ذـكـرـ هـوـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ ، وـالـحـدـيـثـ الشـرـيفـ ، وـأـقـوـالـ الـعـرـبـ - نـثـرـاـ وـشـعـرـاـ ، قـدـيـماـ وـحـدـيـثـاـ ، عـلـىـ أـنـ يـسـيرـ ذـكـرـ الـاسـتـشـهـادـ وـفـقـ قـوـاعـدـ خـاصـةـ ، وـعـخـاصـيـةـ مـعـ الـحـدـيـثـ وـأـقـوـالـ الـعـرـبـ .

تاسعاً - الاهتمام بـضـبـطـ الـمـادـةـ الـمـعـجمـيـةـ ضـبـطاـ حـرـكيـاـ .

عاشرـاـ - الـاهـتـامـ بـالـجـانـبـ الـمـوسـوعـيـ الـمـتـلـلـ فـيـ الـمـصـطـلـحـاتـ ، وـالـأـعـلامـ - سـوـاءـ أـكـانتـ أـعـلامـ أـشـخـاصـ ، أـمـ بـلـدـانـاـ ، أـمـ مـوـاضـعـاـ - .

(١) تقديم الدكتور مـذـكـورـ مـذـكـورـ لـهـذـاـ الـمـعـجمـ ، زـ .

حادي عشر - الاستعانة بالصور والرسوم والخرائط التوضيحية ، لاسيما ما تصل فيها بالحيوانات والنباتات غير المعروفة ؛ زيادةً في إيضاح دلالة الكلمة ، وسدًا لنقص في شرح المادة المعجمية ، ومن المعروف أن استعمال الصور في المعجم بدأ به الفرنسيون ، وخاصةً اللغوي الفرنسي «فوربير» في القرن الماضي ، ثم اقتبسته المعاجم الأوروبية الأخرى (١) ، ويُعدُّ معجم (النجد) للأب لويس الملعوف أول معجمٍ عربيٍ يستخدم الصور في توضيح مادته المعجمية .

ثاني عشر - وضع رموزٍ خاصةٍ لاستخدام المعجم (٢) .

تقييم المعجم

يقول الإغريق : «إن الكتب المفصلة الموسوعية نقدمة على أصحابها» (٣) ، ويجري هذا القول على الأعمال المعجمية ، سواء كانت من صنع أفرادٍ أو جماعةٍ لغوية ، وتتمثل هذه النقدمة فيها يُوجهه لتلك الأعمال من نقدٍ وتقديمٍ ، وهي نقدمة إيجابية دون شك ، تعود بكثير نفع على العمل المنقود أو المقوم .

(١) كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٥٠ .

(*) هذه الرموز هي :

(*) نجم مشع يسبق رأس المادة المعجمية .

(—) لبيان ضبط عين الفعل المضارع .

(○) دائرة صغيرة مفرغة تسبق المادة الفرعية تبيّن لها عن المادة الأصلية .

(ج) لبيان الجمع .

(و-) خط أفقي صغير مسبوق بحرف و ، للدلالة على تكرار الكلمة لمعنى جديد .

(□) قوسان يحصران بينهما تفسيرًا لما تقدمهما من لفظ غامض في كلام أو شعر .

(-) خط أفقي صغير للإشارة إلى أن المقصود بالتفسير هو ما يليها .

(٢) اعتمدت في ذكر هذه الخطة على مقدمة المعجم الكبير ، هـ - ر ، مجمع اللغة العربية في ثلاثة عاماً (١)؛ ماضيه وحاضره ، ص ٧٠-٦٨ .

(٣) نقلًا عن إبراهيم إبراهيم يوسف في مقالة «معجم اللسان الضادي ، أمنية تتحقق» ، المقتطف ، الجزء الأول من المجلد الثامن والتسعين ، ١٩٤١ م - ١٣٥٩ هـ ، ص ٣٨ .

ومع أن المعجم الكبير استفرغ فيه المجهد ، وحاول أن يتجاوز صور النص في سبقه من معاجم ، متبوعاً المنهج الحديث في صناعة المعجمات ، فإنه لم يسلم من النقد ، ومن أبدى ملاحظات عليه من اللغويين المصريين الدكتور عبد الله درويش ، وقد أخذ عليه عدم ذكره المبادئ الرئيسية التي سار عليها في تسجيل المفردات ، إضافةً إلى أنه لم يكن دقيقاً في تفسيره لكلمة المراجع الذي يستفاد من تطبيقه حين الاقتباس ، وثالث هذه المأخذ أنه لم يذكر مرجع الشاهد الشعري ومكانه من الديوان ، والتزيد في إيراد الشواهد الشعرية ، علاوةً على إيراده كثيراً من تلك الشواهد دون نسبة لقائلها ، وأخر هذه المأخذ استطراده في شرح المفردات ، واستخدامه لتعبيراتٍ لا تختلف كثيراً عما هو في المعجم القديمة (١) .

وقد اعتمد الدكتور درويش في ملاحظاته تلك على القسم الأول الذي أخرجه الجمع سنة ١٩٥٦ م ، ومن المعلوم أن الجمع تلافي في صورته النهائية التي صدرت سنة ١٩٧٠ م كثيراً من المأخذ التي أبدتها العلماء على ذلك القسم .

ومن هؤلاء اللغويين الدكتور حسين نصار ، فقد أخذ عليه إدخاله أسماء الأعلام والأماكن فيه ، ويرى في هذا الصدد ألا يفعل ذلك إلا إذا كان لتلك الأعلام والأماكن ارتباط بالتراث الثقافي العربي ، وما عدا ذلك فله معجمه الخاص به (٢) .

وقد أثار هذه النقطة أحمد لطفي السيد (١٩٦٣ م) ، ورد عليه العقاد (١٩٦٤ م) والدكتور طه حسين (١٩٧٣ م) منتصرين لإيراد الأعلام الجغرافية والتاريخية التي تذكر في نصوص الأدب ، والتي لها صلة بالفهم اللغوي دلالةً واستدفافاً .

واعتراض الأستاذ إسماعيل مظہر على ذلك ، بحجة عدم وجود فائدة من ذكر ذلك في المعجم ، وأن لذلك موضعه الخاص وهو موسوعات الأعلام (٣) .

والواقع أن هذا المأخذ - كما يذكر الدكتور إبراهيم مذكور - مسألة خلافية بين العلماء ، فالالأكاديمية الفرنسية حرمَت على نفسها أن تذكر في معجمها أسماء الأعلام والأماكن ، ويبصر الدكتور مذكور ماعمله المعجم الكبير بأنه « حل وسط لابأس به ، فهو ليس بمجمع أعلام ، ولكنه لا يحمل من الأعلام مالابد منه » (٤) .

(١) المعجم العربية ، ص ١٤٧ - ١٥٦ .

(٢) المعجم العربي ، ٧٣٩/٢ .

(٣) ينظر : معاجم اللغة العربية بين المعجم اللغوي التأريخي والمعجم الكبير ، المقتطف ، الجزء الثالث من المجلد الثاني عشر بعد المائة ، ١٩٤٨ م ، ص ١٦٣-١٦٤ .

(٤) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١)، ماضيه وحاضرها ، ص ٧٠ . وينظر : المعجم العربية ، د. عبدالسميع محمد أحمد ، ص ٢٠١-٢٠٢ .

ومن المآخذ - أيضاً - اقتصاره على إيراد المفردات السامية ونظائرها في اللغة العربية دون تأصيلها ، واستشهاده بأبياتٍ لا يُعرف قائلوها (١) .

فأما الملاحظة الأولى فقد عَدَ الدكتور طه حسين ذكر الأصول السامية للكلمات أمراً ضرورياً ، ودعا كل من الأستاذين أحمد أمين والعقاد إلى التحري والثبت من هذه القضية قبل الإقدام على تسجيلها في المعجم (٢) ، في حين أن الأستاذ إسماعيل مظہر اعتبر هذه المهمة متعدرةً ومستحبة (٣) .

وأما الملاحظة الأخرى فقد كانت خطة المعجم تنصل على تقديم ما أثر نسبته إلى قائلٍ على غير المنسوب ، وقد اضطر - أحياناً - إلى الاستشهاد بأبياتٍ مجهولة النسبة ، ولكنها مذكورة في كتب التراث ، فكان يذكر أن ذلك البيت المجهول القائل ورد في اللسان ، أو في المقاييس ، أو في حماسة أبي تمام ... الخ .

وهناك مأخذ آخر لوحظ على المعجم الكبير ، وهو كتابة الكلمات السامية بلغةٍ أجنبية (٤) .

ومهما يكن الأمر فإن المجمع بمعجمه الكبير أسدى للعربية خدمةً جليلةً ، واستطاع أن يسهم في الحركة المعجمية العربية إسهاماً حقّ كثيراً من حاجات هذا العصر ، وإن الأمل ليحدونا في أن يكشف المجمع من جهوده لكي يتسع لهذا المعجم أن يرى النور كاماً ، وأن يستدرك ما قد يفوته خلال سني إعداده من مواد ومصطلحات .

(١) المعجم العربي ، ٧٤٠/٢ .

(٢) محاضر الجلسات في الدورة الرابعة عشرة ، الجلسة التاسعة ، ص ٥٠٤ .

(٣) معاجم اللغة العربية ، المقططف ، الجزء الثالث من المجلد الثاني عشر بعد المائة ، ١٩٤٨م ، ص ١٦٥-١٦٦ .

(٤) المعاجم العربية ، د.عبدالسميع محمد أحمد ، ص ٢٠٤ . وللمزيد حول هذه المآخذ ينظر : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، د.الحمزاوي ، ص ٥٢٧ - ٥٣٦ ، أخطاء في معجم الخالدين ، حسن الجافى ، مجلة الهلال ، العدد السادس ، السنة الثمانون ، ١٩٧٢م ، ص ١١٦ - ١١٩ ، نظرية في المعجم الكبير ، حمد الجاسر ، مجلة العرب ، الجزء الأول ، السنة السادسة ، ١٣٩١هـ ، ص ٧-١ ، الجزء الثاني ، ص ٨٦ - ٨١ ، الجزء الثالث ، ص ١٧٥ - ١٧٧ ، ملاحظات حول المعجم الكبير ، حمد الجاسر ، مجلة العرب ، الجزء السابع ، السنة السادسة ، ١٣٩٢هـ ، ص ٥٥٧-٥٢٧ ، الجزء الثاني ، السنة السابعة ، ١٣٩٢هـ ، ص ١٤٣-١٤٧ ، الجزء الرابع ، ص ٣١٠-٣١٤ .

المعجم الوسيط

تعود قصة هذا المعجم لسنة ١٩٣٦م ، حيث طلبت وزارة المعارف العمومية - آنذاك - من الجمع أن يصنع معجماً ذا مواصفاتٍ خاصةٍ ، وذلك بأن يكون على « نمطٍ حديثٍ ، ممكِّن الترتيب ، واضح الأسلوب ، سهل التناول ، مشتملاً على صورٍ لكل ما يحتاج شرحه إلى تصوير ، وعلى مصطلحات العلوم والفنون » (١)؛ لكي يسدّ حاجة الطالب ، والكاتب ، والدارس المثقف .

وانتظم العمل فيه سنة ١٩٤٠م ، وأوكل المجمع - بادئ ذي بدء - مهمة إعداده وراجعته وتهذيبه إلى لجنة مكونة من عددٍ من الأعضاء* الذين سرعان ما تغير بعضهم ، وحل آخرون مكانهم لتألف في النهاية من الأساتذة: إبراهيم مصطفى ، وأحمد حسن الزيات ، وحامد عبدالقادر ، ومحمد علي التجار ، وقضى هؤلاء ثلاثة سنين عدداً في مراجعته ، وتنقيحه ، وتنسيقه ، حتى صدر الجزء الأول منه في طبعته الأولى سنة ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م ، وبعدها بعام واحد صدر الجزء الثاني منه ، ويقع هذان الجززان في نحو ألف ومائتي صفحة ، يشتملان على نحو ثلاثين ألف مادة ، و مليون كلمة ، وستمائة صورة (٢) .

ونفت نسخ هذه الطبعة ، ففكَّر المجمع في إعادة طبعه ، وكُوِّنت لجنة من الدكتور إبراهيم أنيس ، والدكتور عبدالحليم منتظر ، والأستاذ عطية الصوالحي ، والأستاذ محمد خلف الله أحمد ؛ لعاودة النظر فيه ، وإعداده لطبعٍ ثانية .

وقامت هذه اللجنة بتوجيه الدعوة لرجال اللغة والأدب والدارسين والنقاد ، لإيداع ملاحظاتهم على المعجم في طبعته الأولى ، ووضع المقترنات والحلول بخصوصها .
و عملت تلك اللجنة على مراجعة مواده ، وتنقيحها ، فأضافت إليه ، وعدلت منه ، وتلافت مافاته من نقصٍ في المصطلحات العلمية ، والألفاظ الحضارية ، والشواهد

(١) من تصدر الدكتور إبراهيم مذكور لهذا المعجم ، ص ٩ .

(*) تكونت هذه اللجنة من ستة أعضاء هم : الدكتور منصور فهمي ، والأستاذ أحمد العوامري ، وأحمد أمين ، وإبراهيم مصطفى ، وأحمد حسن الزيات ، والشيخ محمد الخضر حسين . ينظر: مجلة المجمع ، ٦٠/٨ .

(٢) تصدر الدكتور إبراهيم مذكور لهذا المعجم ، ص ١٠ .

القرآنية(١)، ولما أكمل لها ذلك أصدرته في طبعة ثانية سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ، في جزءين يقعان في سبع وستين وألف صفحة من القطع الكبير .

ونفذت هذه الطبعة - أيضاً - ، مما اضطر المجمع لتصويرها سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، ثم صدر في طبعته الثالثة سنة ١٩٨٥م .

4

وضع لهذا المعجم هدف محدد ، كا وَضَعَ المجمع له خطةً وَمِنْهاجاً يحققان ذلك الهدف ،
فكان هدفه ممثلاً في تلك الاعتبارات السابقة التي حدّتها وزارة المعارف في طلبها الذي
قدمته للمجمع ، أما المنح الذي اختطه المجمع في صنع هذا المعجم فيقوم على الآتي :

أولاً - عدم التقييد بما التزمه المعجميون القدماء من وضع حدودٍ زمانيةٍ ومكانيةٍ للهادفة المعجمية ، والتوسيع في ذلك بحيث تشمل جميع مظاهر التطور الحضاري للعصر الحديث بصطلاحاته العلمية والفنية ، وماتدعوا إليه الضرورة من الألفاظ المولدة أو المعرفة أو المحدثة أو الدخيلة التي أقرها الجمّع ، وإطلاق باب القياس ليشمل ما قيس من قبل وما لم يقس .

ثانياً - إهمال كثير من الألفاظ الحوشية والغريبة التي لم يعد للاستعمال المعاصر حاجة إليها .

ثالثاً - تزويده بالشوahد القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأمثال العربية ، والتركيب البلاغية المأثورة عن فصحاء الكتاب والشعراء .

رابعاً - إغفال التعريف بأعلام الأشخاص والأماكن إلا بقدر ما تدعوا الضرورة إليه ، دون أن يكون هذا من أهداف المعجم ، وإن كان ذلك مما نصّ عليه طلب وزارة المعارف ، ولكن المجمع صرف النظر عنه .

خامساً - ترتيب مواد المعجم على حسب حروف الهجاء العادية (الألفباء)، وتقسيمه إلى أبواب بعد حروف الهجاء، مع إعادة المادة إلى حروفها الأصلية إن كانت متقلبة أو مزددة، وترتيب مواد أبوابه حسب الحرف الثاني من حروفه الأصلية، وتقديم

(١) مقدمة الطبعة الثانية لهذا المعجم، ص ٥ - ٦.

الأفعال على الأسماء ، وال مجرد على المزيد ، واللازم على المتعدد ، والمعنى الحسي على المعنى العقلي ، وال حقيقي على المجازي .

سادساً - الضبط الدقيق للمواد المعجمية ضبطاً يقوم على الإشارة لا على العبارة ، مع وضوح التعريف ، وشرح الألفاظ .

سابعاً - الاستعانة بالرسوم والصور التوضيحية للنبات والحيوان والآلات ، جرياً على المتبوع في فن المعجمات الحديثة .

ثامناً - استخدام رموز معينة للدلالة على بعض الاستعمالات اللغوية في المعجم .

تاسعاً - الاقتصرار في ذكر أبواب الفعل ، فإن كانت أبوابه متعددة المعاني اكتفى بذكر باب واحد ، أما إذا اختلف المعنى فتذكرة الأبواب كلها ، واختير من المصادر والجموع أشهرها وأكثرها استعمالاً - إن الحد المعنى - ، وإن اختلف فتشتت الصيغة والجامعة ، وبالنسبة لأسماء الفاعلين والمفعولين فتذكرة مع الفعل عند الضرورة ، إما لخفايه ، أو لتفریع بعض المعاني عليه ، وأما المؤنثات فإن كان بزيادة تاء على مذكورة فقد أهمل لوضوحيه ، وإن كان بغير تاء فاكتفى بما قد يخفى على كثير (١) .

تقييمه

حينما صدر هذا المعجم ، وطلب من رجال اللغة والأدب النظر فيه ، وإبداء الرأي بشأنه ، استجاب لذلك ثلاثة من هؤلاء ، وقدموا بعض الاستدراكات والاقتراحات النافعة ، وكان جلُّها - كما يذكر أعضاء لجنة إخراج الطبعة الثانية منه - موجهاً إلى محتوى المعجم

(١) ينظر في هذا كله : تصدير الدكتور مذكور لهذا المعجم في طبعته الأولى ، ص ١٠-٧ ، ومقدمة لجنة إخراج المعجم في طبعته الأولى - أيضاً - ، ص ١٦-١١ . وتلك الرموز هي : (ج) لبيان الجمع ، (ج^٢) لبيان ضبط عين المضارع ، (و-) للدلالة على تكرار الكلمة لمعنى جديد ، (مو) للمولد الذي استعمله القدماء بعد عصر الرواية ، (مع) للمعرب ، وهو اللفظ الأجنبي الذي غيره العرب بالنقص ، أو الزيادة ، أو القلب ، (د) للدخول ، وهو اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية دون تغيير ، (مع) للفظ الذي أقره الجمع ، (محديث) للفظ الذي استخدمه المحدثون في العصر الحديث ، وشاع في لغة الحياة العامة .

وعبارته ، دون منهاجه وخطته ، مما يعني أن المعجم صادف رضي وقبولاً لدى الدارسين ، والباحثين ، والنقاد اللغويين (١) .

وتمثلت تلك الملاحظات النقدية في مادة المعجم - كـ ، وضبطاً ، وتعبيرـاً - ، وفي الكشف عن معاني بعض الألفاظ ، وفي إثبات بعض الصيغ أو إهمالها (٢) ، يضاف إلى ذلك كله أنه لم يتحقق المدف الذي من أجله وضع ، وهو مساعدة الطلاب ، حيث يفوق مستوى هذه الفئة من الدارسين ، نظراً لغزارة مادته (٣) .

ومن الملاحظات الشكلية التي أرى أنها جديرة بالذكر هنا هي طباعة المعجم ، فنوفه صغيرة جداً على عكس معاعليه الحال في المعجم الكبير ! ، أضعف إلى ذلك عدم استخدام الألوان في الرسوم التوضيحية .

وخلالصة القول في هذا المعجم : أنه وإن اعتبره بعض المعاصرين بعيداً كل البعد عن المعجم المنشود (٤) ، وأنه لا يفيد القارئ المعاصر في شيء ، ولا يصلح أن يكون إلا مرجعاً لمن يريد معرفة معنى كلمة ترد في نصٍ قديم ... (٥) ، لكن اعتبر كذلك في نظر هؤلاء ، فإنه يبيق بشهادة كثيرٍ منهم أقرب معاجلنا إلى الكمال في الجمع والترتيب والتيسير (٦) ، وأفضل محاولة

(١) مقدمة الطبعة الثانية ، ص ٥ .

(٢) نفسه ، وينظر : المعاجم العربية ، د. عبدالسميع محمد أحمد ، ص ٢٣٧ - ٢٣٩ ، ثغرات في المعجم الوسيط ، حسن الجافي ، مجلة الملال ، العدد السابع ، السنة الثمانون ، ١٩٧٢م ، ص ٨٦-٩١ .

(٣) المعجم العربي ، د. حسين نصار ، ٧٤١-٧٤٢ . وما تجدر الإشارة إليه أن الدكتور عدنان الخطيب أسهم إسهاماً كبيراً في نقد هذا المعجم، وذلك بمقالات نشرها تباعاً في مجلة جمع اللغة العربية بدمشق، ابتداءً من المجلد ٣٨ حتى المجلد ٤٢، وأصدرها سنة ١٩٦٥م في كتاب مستقل بعنوان (المعجم العربي، نظرات في المعجم الوسيط)، وكان هذا الكتاب مما عنيت بدراساته لجنة إخراج الطبعة الثانية من المعجم الوسيط. ينظر: مقدمة الطبعة الثانية لهذا المعجم ، ص ٦ . وللمزيد حول نقد هذا المعجم ينظر : المعجم العربي الجديد ، المقدمة ، هادي العلوى ، ص ١٢٧-١٢٩ ، اللسان العربي ، المجلد ٢ ، الجزء ١ ، ص ١٠٤ - ١٠١ ، المجلد ٣ ، الجزء ١ ، ص ٢٦٧ - ٢٦٩ ، المجلد ٥ ، الجزء ٢ ، ص ٣٣٨ ، المجلد ٦ ، الجزء ١ ، ص ٥٢٣-٥٢٤ ، المجلد ٧ ، الجزء ٢ ، ص ٤٠-٤٢ .

(٤) المعجم العربي ، د. عبدالقادر الفاسي الفهري ، ص ١٩ .

(٥) المعجم العربي الجديد ، هادي العلوى ، ص ١٢٩ .

(٦) المعجم العربي ، د. حسين نصار ، ٧٤١/٢ .

معجمية في هذا العصر (١) ، وأساساً متيناً يمكن البناء عليه : لما يمتاز به من وضوح الشكل ، ووحدة الخطة ، ودقة التعبير (٢) .

(١) المعجم العربي بين الماضي والحاضر ، د.عدنان الخطيب ، ص ٦٤ .

(٢) علم المعاجم العربي اليوم ، د.جوتيس شريجنة ، بحث منشور ضمن (حوار بين الألمان والعرب) ص ١٧٣ . وللمزيد حول الإشادة بهذا المعجم ينظر : مشاكل الترتيب المنجية في المعجم العربي الحديث ، تطبيق على المعجم الوسيط ، د.إبراهيم بن مراد ، مجلة المعجمية ، العدد الثالث ، ١٩٨٧ م ، ص ١٤-١٥ .

المعجم الوجيز

كثرت الدعوات وبخاصة من رجال التربية والتعليم لصنع معجم مدرسي صغير، يفي بحاجة المراحل الدراسية الأولى (التعليم العام)، ومخاطبت وزارة المعارف - أيضاً - مجمع اللغة العربية بهذا الخصوص، ورحب الجميع بهذه الدعوة، واضططلع بهذه المهمة، وأوكل أمر هذا المعجم إلى لجنة مكونة من : الدكتور إبراهيم أنيس، والأستاذ محمد خلف الله أحمد، والأستاذ على النجدي ناصف (١٩٨٢م)، والدكتور أحمد محمد الحوفي (١٩٨٣م)، وتولت لجنة أخرى مكونة من الدكتور أحمد عمار (١٩٨٣م)، والأستاذة محمد خلف الله أحمد، وعلى النجدي ناصف، ومحمد شوقي أمين (١٩٩٢م)، تولت مهمة التنسيق والمراجعة (١). وقضت فيه نحواً من خمس سنوات حتى صدر في طبعته الأولى سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، وجاء في مجلد واحدٍ تبلغ صفحاته سبعاً وثمانين وستمائة صفحة من القطع الصغير، واحتوى على خمسة آلاف مادة، وأكثر من ستمائة صورة .

منهج

يهدف هذا المعجم - كما يقول الأستاذ مصطفى جحاوي - إلى تلبية حاجات الطلبة في مراحل التعليم العام ، بحيث يسهل عليهم اصطحابه ، ويخف حمله ، ويجدون فيه حاجتهم في أقصر وقتٍ ، وأقصر طريق (٢) .

وقد رسم كل من المعجم الوسيط والكبير له منهجه ، وأفاد منها في تحديد ذلك المنهج ، وأقام بناءه العام على مكان المعجم الوسيط قد اختطه لنفسه ، كما اعتمد في مادته المعجمية على المعجم الوسيط - أيضاً - ، مع الاختصار والتيسير والانتقاء ، بحسب الغاية التي من أجلها وضع هذا المعجم .

تقييمه

خرج هذا المعجم في فترة متأخرة عن الدراسات المعجمية في مصر ، ولذلك لا نجد له

(١) ينظر : تصدير الدكتور مذكور لهذا المعجم .

(٢) ينظر : مقدمة هذا المعجم ، ص ١٠ .

ذكرًا في هذه الدراسات ، وأحسب أن ما وجه للمعجم الوسيط من ملاحظاتٍ يصح أن يجري بشكلٍ أو بآخر على هذا المعجم ، ولا يزال الأمل معقوداً على الجمع بصنع معجمٍ صغيرٍ للجيب ، يفي بحاجة القراء السريعة لإدراك معاني الكلمات بكل سرٍّ وسهولة (١) ، وإن كنت أرى أن هذا النوع من المعاجم يحتاج إلى صبرٍ ، وأنانيةٍ ، ودقّةٍ ، وخاصةً فيما يتصل بال المادة المعجمية التي تختار للوضع والإثبات ؛ وذلك لأن معاجم الجيب يستفيد منها مستويات ثقافية متعددة ، من أبناء اللغة ذاتها ، أو من الناطقين بغيرها .

(١) دعا إلى ذلك كل من الدكتور حسين نصار ، والدكتور عبدالسميع محمد أحمد . ينظر: المعجم العربي ، ٧٧١/٢ ، المعاجم العربية ، ص ٢٤٠ .

معجم الفاظ القرآن الكريم

لم تقف مساهمة المجمع المعجمية عند حد المعاجم اللغوية العامة ، بل تجاوزته إلى المعاجم المتخصصه ، ويعود التفكير في صناعة هذا المعجم إلى سنة ١٩٤١م ، في الجلسة الثانية من الدورة السابعة للمجمع قدم الدكتور محمد حسين هيكل (١٩٥٦م) - عضو المجمع - اقتراحًا لوضع معجم خاص بالقرآن الكريم .

وقد أثار هذا الاقتراح كثيراً من النقاش ، وأبديت تحفظات بشأنه ، وتردد الأعضاء المجمعيون في قبول الفكرة ، وهل هو من اختصاص المجمع أم الهيئات الدينية كالأزهر مثلًا؟ وهل سيكون على نمط مفردات الراغب الأصفهاني أم يؤخذ فيه بالمنهج الحديث على غرار ما صنع بالفاظ الكتاب المقدس ؟

وأسهم الدكتور منصور فهمي (١٩٥٩م) في دفع تلك الفكرة إلى التنفيذ ، كما أسهم الأستاذ أحمد أمين في وضع تصوري عام لهذا المعجم المنتظر .

وبعد مناقشاتٍ مستفيضةٍ بين المحافظين والمحدثين ووفق على وضع معجم لغوي لالفاظ القرآن الكريم ، وكُونت لجنة رئيسية للبدء في تنفيذه ، مكونة من الأستاذ علي عبدالرازق (١٩٦٦م) ، والدكتور محمد حسين هيكل ، والأستاذ عبد الوهاب خلاف (١٩٥٦م) ، والشيخ إبراهيم حمروش (١٩٦٠م) والشيخ محمود شلتوت (١٩٦٣م) ، والشيخ محمد الخضر حسين (١٩٥٨م) والأستاذ إبراهيم مصطفى ، والشيخ عبد القادر المغربي (١٩٥٦م) عند حضوره (١) ، مع تكوين لجنةٍ فرعيةٍ مهمتها عرض كل جزءٍ أتمته من المعجم على اللجنة الرئيسية التي تقوم بمناقشته وعرضه على مؤتمر المجمع .

ومضت الأعوام تباعاً ، ومؤتمرات المجمع تعقد سنوياً ، وجلساته تناقش هذا الموضوع ، وتنظر في الماذج المعروضة من مواد هذا المعجم ، إلى أن عقدت الدورة التاسعة عشر سنة ١٩٥٢م - ١٩٥٣م ، حيث وافق المؤتمر في جلسته الرابعة على اقتراح الدكتور إبراهيم مذكور بالبدء في طبع المعجم .

وصدر الجزء الأول منه سنة ١٩٥٣م ، أي بعد ثلاث عشرة سنة من تقديم الفكرة والإعداد لها ، وقد ضم الكلمات المبدوعة بـ «الهمزة»، «الباء»، «الباء»، «والثاء»، «والثاء» ، ثم صدر الجزء الثاني

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٦٠/٨-٦١ .

سنة ١٩٥٩ م، وضم الجيم ، والخاء ، والخاء ، والدال ، والدال ، والجزء الثالث سنة ١٩٦١ م، واحتوى على حروف الراء ، والزاي ، والسين ، ورأى المجمع بعد ذلك أن يبادر بالإسراع في إخراج بقية الأجزاء ، فأوكل مهمة الإشراف على الجزء الرابع منه إلى الشيخ أمين الخولي ، وأصدره سنة ١٩٦٨ م، وقف فيه عند حرف الفاء ، وتولى الجزء الخامس الأستاذ حامد عبدالقادر (١٩٦٦ م) وأصدره سنة ١٩٦٩ م وقف فيه عند حرف اللام ، وكان الجزء السادس المتم للمعجم من نصيب الشيخ محمد علي النجار (١٩٦٥ م) الذي أخرجه سنة ١٩٧٠ م ، وهذا يعني أن ثلاثين عاماً استغرقتها العمل في هذا المعجم حتى خرج إلى النور كاملاً ، وأعيد طبع هذا المعجم طبعة خاصة سنة ١٩٧٠ م ، وصدر في مجلدين (جزئين) عن الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ثم أخرجته دار الشروق في مجلد واحد سنة ١٩٨٢ م ، نظراً للحاجة المتزايدة إليه (١) ، وهاتان الطبعتان لا يعترف بها المجمع ؛ لأنه - كما يقول الدكتور مذكر - : « ليس في ذلك ما يتفق وتقاليد المجمع التي تقضي بإعادة النظر في المؤلف قبل تقديميه لطبعة ثانية » (٢) .

وصدر في طبعته الثانية بعد أن كونت لجنة لمراجعة الطبعة الأولى وتنقيحها ، وإعادة النظر في تنسيق صياغتها ، وذلك سنة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، وإن كان الأستاذ عبد السلام هارون يعودها الطبعة الرابعة له (٣) ، ويقع في مجلدين ، بلغ عدد صفحاتها ثمانين وعشرين ومائتين وألف .

منهج

وضعت اللجنة المكونة لهذا المعجم قواعد عامة توضح المنهج الذي سار عليه العمل فيه، وتمثل في الآتي :

أولاً - تفسير المعنى اللغوي للكلمة كـ جاءت في النصوص العربية وكتب اللغة القديمة، ويرجع إلى ما قد يكون للكلمة من أصل في اللغات السامية أو غيرها .
 ثانياً - تبيان الموضع التي وردت فيها الكلمة من القرآن الكريم ومعانيها كما فهمها القدماء من المفسرين واللغويين ، مع بيان ما قد يكون بين هذين الفريقين من خلاف ، والإشارة إلى المصادر من كتب التفسير وكتب اللغة .

(١) ينظر: تصدر الدكتور مذكر للطبعة الثانية من هذا المعجم ، ١-٢ ، وتصدير الأستاذ عبد السلام هارون لهذا المعجم ، و-٣ ، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، د. شوقي ضيف ، ص ١٤٨-١٥١ .

(٢) تصدر الدكتور مذكر للطبعة الثانية من هذا المعجم ، ١ .

(٣) ينظر : معجم ألفاظ القرآن الكريم : ١/١ ، ف (الطبعة الثانية) .

ثالثا - تبين المعاني التي يمكن أن يكون قد استكشفها المتأخرون من المفسرين واللغويين والعلماء ، وينص على مواضعها في كتبهم وفي آثارهم المختلفة .

رابعا - تشمل الكلمات اللغوية الأسماء الجغرافية، والتاريخية، والمصطلحات على اختلافها .

خامسا - اللجوء إلى تفسير الآيات متى مادعت الضرورة لذلك .

سادسا - الدقة العلمية في عبارة المعجم ، بحيث يفهمها أوساط المثقفين (١) ، وقد اعترض الشيخ محمد مصطفى المراغي (١٩٤٥م) على بعض هذه البنود ، كما لم يؤخذ بأجزاء من هذه المواد (٢) .

أما الخطة التي اتبعها فهي تقوم على القواعد التالية :

أولاً - إذا وردت الكلمة في القرآن جمعه بمعنى واحد فتشرح شرعاً لغوياً أولاً ، فإذا كانت فعلاً مجرداً ذكر بابه ، ومصدره ، ومشتقاته الواردة في القرآن ، وإن كانت فعلاً مزيداً ذكر معناه ، ثم ذكرت مشتقاته القرآنية ، وإذا كانت اسمًا اكتفي بمعناه ، وإن كانت مصدراً ذكر معناه و فعله ، وتبيان الموضع التي ذكرت فيها الكلمة في القرآن الكريم ، وأنها في كل موضع بنفس المعنى .

ثانياً - إذا وردت الكلمة في القرآن بمعانٍ لغوية مختلفة فينص على هذه المعاني جميعها ، ويوضح نوع الفعل والمصدر ، وكذلك المشتقات الواردة من المادة ، ويقدم في ترتيب معاني المادة أكثرها دوراناً في القرآن ، مع النص على مواضع ورودها ، ويذكر مثالان من الآيات مع اسم السورة ورقم الآية ، ثم يكتفى بعد ذلك بما جاء من هذا المعنى بذكر السورة ورقم الآية ، وتذكر المعاني الأخرى مقترونةً بعدد الآيات التي جاءت فيها الكلمة بهذا المعنى ، ويكتفى بمثال ، ثم تذكر السورة وأرقام الآيات الأخرى .

ثالثا - إذا كان للكلمة معنى لغوياً واحد ، ولكنها استخدمت في القرآن بمعانٍ مختلفة بسبب المجاز ، نصّ على المعنى اللغوي ، وقيل : إنها قد تستخدم أو ترد بمعنى كذا ، ثم تذكر الآيات وأرقامها على النحو السابق .

(١) ينظر : مجلة مجتمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٢٠١/٥ ، ٨٤-٨٣/٦ ، ٢٠٢ ، محاضر الجلسات في الدورات السابعة والثامنة والتاسعة ، ١٩٧٠م ، ص ٣٠-٢٧ ، ٥٠-٤٩ ، ٦٩-٧٣ .

(٢) ينظر: معجم الفاظ القرآن الكريم، ١/ي-ك، مجتمع اللغة العربية في خمسين عاماً، د.شوقى ضيف، ص ١٤٨-١٤٩، مجتمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١)، ماضية وحاضر، ص ٧٠-٧١.

وروعي في هذا المعجم ذكر عدد مرات ورود اللفظ في القرآن ، ومكانه من المعجم على يمين الصفحة تحت كل لفظ من ألفاظ المادة ، ووضعت بين قوسين معقوفين صغيرين (١) .
وحيثما أعيدت طباعة المعجم للمرة الثانية أضيف إلى تلك القواعد ثلاث أخرى هي:
أولاً - العناية بالسياق اللغوي عند تحرير معاني الألفاظ .

ثانياً - ذكر الأعلام القرآنية سواء كانت لأشخاص أو لأماكن ، مع التعريف الموجز ، والانتفاع بالسياق القرآني ومضامينه في هذا التعريف .
ثالثاً - تفسير حروف المعاني ، كحروف الجر ، والاستفهام ، والشرط ، والنداء ، ومعانها في السياق القرآني ، مع الاكتفاء بمثال واحدٍ لكل معنى من معانها (٢) .
وقد رتب مواد هذا المعجم حسب الترتيب الهجائي العادي ، واتبع هذا الترتيب - أيضاً - مع الأفعال ، والأسماء ، والضمائر ، واللواحق (٣) .

تقييمه

حظي هذا المعجم ساعة ميلاده بكثيرٍ من المداولات والاستفسارات ، وحيثما عرض منهج العمل فيه على أعضاء المجمع - وكان منهجاً يسعى إلى وضع معجم عصري وعلمي للقرآن الكريم (٤) - قوبل باعتراض على بعض بنوده ، ولم يؤخذ بعضها عند الإعداد والتنفيذ ، فمن ذلك أنه لم يطبق مبدأ الرجوع إلى أصل الكلمة في اللغات السامية إن كانت دخلية أو معربة ، كما لم تتحقق الأعلام التاريخية والجغرافية الواردة في القرآن (٥) ، وبهذا وقف المعجم عند حدود الدلالة اللغوية للكلمة القرآنية ، و « ترك قدرًا منها يتوق القارئ والباحث إلى أن يعرف جليته ، ويقف على أحد الأراء فيه » (٦) ..

(١) اعتمدت في عرض هذه الخطة على : مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، د.شويق ضيف ، ص ١٤٩-١٥١.

(٢) معجم ألفاظ القرآن الكريم ، ١/ م - ن .

(٣) نفسه ، ١/ ج - ه .

(٤) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، د.الحمزاوي ، ص ٥٢٣ .

(٥) ينظر : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١)، ماضيه وحاضرها ، ص ٧١ ، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، د.شويق ضيف ، ص ١٤٨-١٤٩ .

(٦) مجمع اللغة في ثلاثين عاماً (١)، ماضيه وحاضرها ، ص ٧١ .

على أنني لا أوفق الدكتور الحمزاوي فيما ذهب إليه من أن هذا المعجم ما هو إلا مجرد سرد للفاظ القرآن (١) ، فلم يكن من هدف هذا المعجم سرد تلك الألفاظ - كما هو الحال في المعجم المفهرس للفاظ القرآن لـ محمد فؤاد عبدالباقي - ، وإنما تقديم المعنى اللغوي لها ، وشرحها شرحاً وافياً ، وربط كل مدلول بالأيات التي تتصل به (٢) ، وهو - فيما أرى - توجه مهم في مجال البحث الدلالي والمعجمي .

ومن الملاحظات على هذا المعجم أن عنوانه - فيما أرى - غير دقيق ، فالذهن ينصرف - من خلال هذا العنوان - إلى أنه معجم خاص بسرد للفاظ القرآن الكريم ، وموضع ورودها فيه - كمعجم محمد فؤاد عبدالباقي السابق - ، أو الدليل الكامل لآيات القرآن* ، وليس خاصاً لمعنى هذه الألفاظ ! ولو غير إلى « معجم لفاظ القرآن الكريم ومعانيها » لكان أدل على المضمون ، وأصدق على واقعه وحقيقة ، ولعل هذا هو مدافع الدكتور الحمزاوي إلى القول بأنه مجرد سرد للفاظ القرآن الكريم .

ويضاف إلى هذه الملاحظات أن النهج لم يكن موحداً في أجزاءه جميعها ، وفي الجزء الذي اختص به الشيخ أمين الخلوي نجد أنه اهتم « ببيان المعنى الحسي للفظة القرآنية أولاً ، ثم يبين ما تفرع عليه من الدلالات المعنوية ، وهو نسق اختص به هذا الجزء دون بقية أجزاء المعجم » (٣) ، والأولى أن يَتَّخِذْ منهاً موحداً في المعجم كله ، فإما أن يسير فيه وفق مسارٍ عليه بقية الأجزاء ، وإنما أن يعمم ذلك النهج على الأجزاء جميعها .

وإذا تجاوزنا هذه الملاحظات إلى التقييم النهائي لهذا المعجم الجماعية، فإنه يمكن القول: إنها تظل شاهداً حياً على التوجهات الصادقة للمجمع، ووفائه بكثير من التزاماته ومسئولياته التي اضطلاع بها منذ إنشائه ، ولئن حدث شيء من الخروج عما رسم له -نقصاً أو زيادةً- ، وخيب بعض الطموحات الكبيرة والأمال العريضة التي واكبت المراحل التاريخية للمعاجم

(١) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ص ٥٢٧ .

(٢) جريدة الشرق الأوسط ، العدد ٥٢٧٣ ، الخميس ٥/٦/١٩٩٣ م ، ص ٢٣ (لقاء مع الدكتور إبراهيم بيومي مذكر) رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

(*) أخرجه الدكتور حسين محمد فهمي الشافعي ، وصدر عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٩٧٢ م .

(٣) مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، د. شوقي ضيف ، ص ١٥١ ، وينظر : معجم لفاظ القرآن ، م ١١ .

المجتمعية ، فإن ذلك - فيها أرى - أمر جبri لا مناص عنه ، وليس من العسير تفادي ذلك كله ، ومعالجة أوجه القصور ، وبخاصة أن تقاليد المجتمع تتصل على معاودة النظر في المعاجم التي تُعدُّ للطبع مرة أخرى ، كما أن أعضاء هذه المعاجم يرحبون بكل نقدٍ بناءً ، واستدرالٍ مفيدٍ ، واقتراح إيجابي ، وذلك مما يسهم مساهمةً فاعلةً في صناعة المعاجم على أسسٍ علميةٍ دقيقةٍ شكلًا ومضموناً .

المعاجم العلمية

وجه المجمع عناته - أيضاً - للغة العلم والتكنولوجيا ، فجمع كثيراً من مصطلحات هذه العلوم ، وأخذ يصدرها تباعاً في مجموعات سنوية بلغت أربعاً وعشرين مجموعة (١) ، ثم ما لبث أن اتجه إلى إخراج معجمات علمية مستقلة ، فأصدر سنة ١٩٦٥ المعجم الجيولوجي ، ومعجم العلوم الاجتماعية سنة ١٩٦٦ ، والمعجم الجغرافي ، ومعجم الفيزيقا النووية والألكترونيات سنة ١٩٧٤ ، والمعجم الفلسفي سنة ١٩٧٩ (٢) . ويدرك الأستاذ إبراهيم التزمي أن هناك معاجم علمية قيد الطبع ، وهي المعجم الطبي ، ومعجم الميدرولوجيا (علم المياه) ، ومعجم علوم الأحياء والزراعة ، ومعجم الصيدلة ، ومعجم علم النفس (٣) .

وكان لهذه المعاجم التي صدرت منهاجاً الخاصة في إيراد المصطلح ، وترتيب وروده ، وتعريفه ، ومقابله في اللغة الإنجليزية ، أو الفرنسية ، أو كلها معاً (٤) .

والى جانب هذه المعاجم العالمية المتخصصة ، اعتنى المجمع بالفاظ الحضارة* الحديثة ، ومصطلحات الفنون ، كالرسم ، والموسيقى ، والألوان ، والتصوير ، والنحت ، والخزف ، والفنون التشكيلية ، والفنون المسرحية ، والسينما ، وأخذ ينشرها في أعداد مجلته الأولى ، إلى أن كونت لجنتان مهمتها العناية بالفاظ الحضارة ومصطلحات الفنون ، فأصدرت سنة ١٩٨١ معجماً لألفاظ الحضارة الحديثة ومصطلحات الفنون (٥) ، وكل ما تقدم يعد اتجاهها جديداً في التفكير المعجمي العربي المعاصر .

(١) مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، د.شويق ضيف ، ص ١٦٤ .

(٢) نفسه ، ص ١٦٥ - ١٦٦ ، وينظر : التراث المجمعي في خمسين عاماً ، إبراهيم التزمي ، ص ٣٠-٢٩ .

(٣) التراث المجمعي ، ص ٣٠ .

(٤) معرفة ذلك بالتفصيل ينظر : مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، ص ١٦٦-١٦٥ .

(*) ألفاظ الحضارة : ضرب من المصطلح ، وباب من أبواب تربية متن اللغة وتطوره ، فلا صحاب المهن والحرف لغتهم الخاصة بهم ، وللحقل مفردات تختلف عن مفردات المصنع والمتجرب... الخ.
ينظر : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١) ماضيه وحاضره ، ص ٥٨ .

(٥) ينظر : مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، د.شويق ضيف ، ص ١٦٦ - ١٦٨ .

المعاجم الفردية

قام بوضع هذه المعاجم فرد واحد ، أو مجموعة أفراد ، دون انتاء إلى مؤسسة حكومية أو جهة رسمية .

ومن خلال تبعي لها وقفت على معاجم متنوعة يصعب حصرها : لأنها من الكثرة بمكان (١) ، وهي تضرب في كافة فروع المعرف الإنسانية من طب ، وهندسة ، وعلوم اجتماعية ، وألفاظ عامة ، وأخطاء لغوية شائعة ، وألفاظ للقرآن الكريم ، ومصطلحات أدبية ، وتجارية ، ومكتبة ، وعسكرية ، وقانونية ، وسياسية ، ودبلوماسية ، وأسماء البقاعات ، وعلم الحيوان ، والمصطلحات الدرامية والمسرحية ، والتعابير الاصطلاحية ، والثدييات ، وألفاظ الحضارة ، والعادات والتقاليد والتعابير المصرية ... الخ (٢) ، ويلحق بهذا دوائر المعارف والموسوعات .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك بعض هذه المعاجم الفردية أرسلها أصحابها أو ورثتهم لمجمع اللغة العربية بغرض دراستها ، والنظر فيها ، وتقرير ما يراه بشأنها ، فمن ذلك معجم «معالم اللغة» للمرحوم الأستاذ نجيب خلف ، ومعجم محمد التجاري ، ومعجم جرجس بجوار ، ومعجم فؤاد فوجي (٣) ، ويزخر من الأسماء في العمل المعجمي الفردي الدكتور محمد شرف (١٩٤٩م) ومعجمه الخاص بالمصطلحات الطبية ، وفيه يقول الدكتور محمد مهدي علام : «ولو لم يكن له إلا قاموسه الطبي لكونه تخليد حياته العلمية» (٤) ، والدكتور رمسيس جرجس (١٩٥٩م) الذي خلف تسعه من المعاجم في فنون مختلفة لازال مخطوطاً حتى الآن ! .

وأدعوه في هذا المقام إلى قيام دراسة شاملة متكاملة لبحث اتجاهات العمل المعجمي الفردي ، ومناهجه ، وموازنته بمشيله من الأعمال المعجمية التي صدرت في أقطار عربية أخرى ، والمعاجم الأجنبية .

(١) لمعرفة ذلك بيلوغرافيا ينظر : الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري ، د.عفيف عبدالرحمن ، ص ١٣٧ - ١٧٥ .

(٢) ينظر : في اللغة والأدب ، د.مذكور ، ص ١١٩ ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٥١/٧ ، ٦٧/٨ - ٦٩ ، المجمعيون في خمسين عاماً ، د.محمد مهدي علام ، ص ٢٨٥ .

(٣) المجمعيون في خمسين عاماً ، ص ٢٨٥ .

(٤) نفسه ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

ولنا أن نقول بعد هذه الدراسة : إن التفكير المعجمي في مصر خلال فترة الدراسة سار في اتجاهات متعددة ، هي على وجه التحديد :

أولاً- بعث التراث المعجمي العربي القديم عن طريق نشره بعد تحقيقه تحقيقاً علمياً.

ثانياً- قيام دراساتٍ تأريخيةٍ تأصيليةٍ نقديةٍ للمعاجم العربية في القديم والحديث .

ثالثاً - إعادة ترتيب بعض المعاجم اللغوية القديمة وفق الطريقة الحديثة ، واختصار بعضها الآخر .

رابعاً - تولي مؤسسةٍ رسميةٍ مهمة صناعة المعاجم اللغوية العامة والخاصة وفق مبادئ الفن المعجمي الحديث ، مع مشاركة بعض المؤسسات الحكومية الأخرى في هذه الصناعة المعجمية .

خامساً - التأثر الواضح بالمناهج المعجمية المطبقة في المعاجم الغربية ، حيث تبدو آثار الإطلاع على معاجم اللغات الأجنبية سمةً بارزةً في التفكير المعجمي - علمًا وصناعة - ، يضاف إلى ذلك أعمال المستشرقين ، والمعجميين اللبنانيين .

سادساً - قيام بعض أقسام اللغة العربية بالجامعات المصرية بتوجيه الرسائل الجامعية نحو دراسة دواوين الشعراء ومؤلفات الكتاب في العصور الأدبية المختلفة دراسةً دلاليةً ، معجميةً ، تركيبيةً . وهو توجهٌ يمثل مشروعًا كبيراً لعمل المعجم التأريخي للغة العربية الذي لم يتمكن المجمع من تفيذه حتى الآن .

وبالرغم من تلك المحاولات الجادة - الفردي منها والجماعي - للنهوض بالعمل المعجمي لكي يساير فن المعجمات الحديثة ، فإننا نجد أنفسنا - موازنةً بين معاجمنا - القديم منها والحديث - بما تقدم ذكره من أنواع المعجمات - متخلفين أشواطاً كبيرةً في هذا الميدان ، « فصناعة المعاجم عندنا في أزمة ، وهي بعيدة كل البعد عن مسيرة التقدم الفكري والحضاري في العالم العربي الحديث ، وفي العالم الكبير الذي يعيش المدنية المذهلة التي انبعث عنها هذا النصف الأخير من القرن العشرين » (١) .

ويكفي أن نلقي نظرةً على ما عُرِفَ في أمريكا بحرب المعاجم المأذفة إلى تطوير صناعة المعجم لنعرف موقعنا من هذا التقدم المعجمي الهائل !

(١) كلام العرب من قضايا اللغة ، د. حسن ظاظا ، ص ١٥٣ ، وينظر: مستويات العربية المعاصرة ، ص ٣٧ .

المصطلحات اللغوية

من القضايا التي تفرض نفسها على الباحثين ، قضية المصطلحات في كافة جوانب المعرفة الإنسانية ، وحيث إن الموضوع متشابك ومعقد لدرجة كبيرة ، على الرغم من كثرة ما قيل عنه وكتب فيه ، فسأقتصر على الجانب اللغوي ، حيث هو موضوع دراستنا .

وحقيقة الأمر أننا نطالع في مؤلفات اللغويين المعاصرين كآهائلاً من هذه المصطلحات ، تختلف فيما بينها أكثر مما تتفق ، وشيء مثل ذلك لا يعود بالنفع على الدرس اللغوي بقدر ما يجعله عرضة للبلبلة والازدواجية ، وقد منينا سابقاً اختلاف لغويي مصر المعاصرين في المصطلحات الصوتية الوافية ، هل ترجم أم تعرّب ؟ ، فمن ترجمها خضعت ترجمته لاعتباراتٍ عديدةٍ ، ثقافيةٍ ، واجتماعيةٍ ، وتعليميةٍ ، مما نتج عنه تعدد استخدامات المصطلح الواحد ، ومن عرّبها ألقى على الأذن العربية ألفاظاً غريبةً ، قد تنفر منها ولا تستسيغها ، ويصعب على اللسان النطق بها ، وفي كلتا الحالتين بقيت المشكلة قائمةً إلى درجةٍ أصبحت تشكل أزمةً في محيط الدرس اللغوي ، تنتظر من يحلها ، أو يسمم في حلها على أقل تقدير .

و قبل أن ألقى الضوء على هذه المسألة ، يجدر بي أن أمهّد لها بتحديد مفهوم **المصطلح** ، ومكوناته ، وشروط صياغته ، ووسائل وضعه ، وبعدها سأتحسّس واقع المصطلح اللغوي في العالم العربي - بصفةٍ عامةٍ - .

أولاً - مفهومه

ذكر الزبيدي أن المصطلح (Term) أو الاصطلاح هو « اتفاق طائفةٍ مخصوصةٍ على أمرٍ مخصوص » (١) ، أو بتعبير بعض المعاصرين « لفظ اتفق العلامة على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية » (٢) ، أو بمفهوم أدق « وحدة لغوية ، أو عبارة لها دلالة لغوية أصلية ، ثم أصبحت هذه الوحدة أو العبارة تحمل تسميةً اصطلاحيةً خاصةً محددةً في ميدانٍ معينٍ ، لعلاقةٍ ما تربط بين الدلالة اللغوية الأصلية والتسمية الاصطلاحية »

(١) تاج العروس ٦/٥٥١ (صلح) ، وينظر : المعجم الوسيط ١/٥٢٢ (صلح) .

(٢) المصطلحات العلمية في اللغة العربية ، مصطفى الشهابي ، ص ٣ .

الجديدة»(١)، ومن خلال هذه التعريفات يتضح لنا أن المصطلح يتكون من جانبيين : أحدهما خاص بواضع المصطلح ، والآخر خاص بالمصطلح نفسه .

بالنسبة لصانعي المصطلح (واضعيه) فلا بد لهم من اتفاق ، وهذا يعني أن هناك قضيةً مسبقةً مطروحةً للنقاش وتبادل الرأي ، أو كا يصفها الدكتور مصطفى جواد بأنها متباينةٌ عليها من حيث تسميتها بكلها أو بكلها (٢) . والاتفاق يكون من مجموعةٍ متخصصةٍ وليس من فردٍ أو مجموعةٍ غير متخصصة ، كما يكون الاتفاق على شيءٍ محدد ، وهذا يعني وجود ميدانٍ أو مجالٍ للنشاط الذي سيستخدم فيه المصطلح .

وقد اعترض الدكتور عبدالصبور شاهين على كلمة (اتفاق) بقوله : إنه ليس من الضرورة أن يحصل اتفاق ، فهناك مصطلحات لا دخل للاتفاق فيها ، ويرى بأن الاتفاق والموضعية إنما هو من قبيل المفهوم اللغوي للمصطلح ، وليس من قبيل المفهوم الاصطلاحي (٣) .

وفي رأيي أنه لا مشاحة فيها تقدم من حدود ، فالتعريفات السابقة إنما أخذت في اعتبارها أمراً بالغ الأهمية ، وهو أن صنع المصطلح ليس أمراً فردياً ، وإنما عمل جماعي ، على حين أن تعريفات المعجم الإنجليزي التي أوردها الدكتور عبدالصبور ، وتعريفه الذي ارتضاه* تتجاوز هذا الشرط الاصطلاحي ، وتكتفي بالنظر إليه على أنه لفظ ذو معنى محدد ، أو مجموعة ألفاظٍ تستخدم للدلالة على مفهومٍ محدد .

(١) أزمة المصطلح في النقد القصصي ، د.عبدالرحيم محمد عبد الرحمن ، مجلة مجتمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٦٣/٦٣ . وللمزيد ينظر : علم المصطلح ، د.محمود فهمي ججازي ، مجلة مجتمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٥٩-٤٩/٥٩ ، العربية لغة العلوم والتكنولوجيا ، د.عبدالصبور شاهين ، ص ١١٧ - ١١٨ ، دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي ، د.حامد هليل ، مقال منشور ضمن (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ ، المصطلح اللساني ، د.عبدال قادر الفاسي الفهري ، بحث منشور ضمن (الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات) عدده (٦) ١٩٨٦م ، ص ٥٥٤ ، في اللغة والأدب ، د.إبراهيم مذكور ، ص ٩٤ .

(٢) المباحث اللغوية في العراق ، ص ١١٢ .

(٣) العربية لغة العلوم والتكنولوجيا ، ص ١١٧-١١٨ .

(*) أورد الدكتور عبدالصبور تعريفين من المعجم الإنجليزي (ويستر) للمصطلح هما : ==

وأما الجانب المتعلق بالمصطلح نفسه فيلزم المصطلح توافر عنصرين هما : الشكل، والمفهوم ، فالشكل هو «اللفظ أو الألفاظ اللغوية التي تحمل المفهوم » (١) ، أي أنه قد يكون مكوناً من كلمة واحدة أو أكثر من ذلك ، أما المفهوم فهو «الصورة الذهنية التي يشير إليها المصطلح ، سواء أكانت صورة مدلول عقلي أم حسي » (٢) .

ثانياً - شروط صياغته (مواصفات المصطلح العالمي)

كنت قد ألمعت إليها فيما سبق ، وأضيف هنا أن أي مصطلح يطلق في أي ميدان ، لا تكون له أهمية أو مردود إيجابي إن لم تتوفر فيه صفات خاصة (٣) ، وذلك يتحقق فيما يلي :

(أ) الدقة في اختيار المصطلح . وهذا يتطلب أن يدل المصطلح على مدلول واحد ، ويعرف ذلك عند علماء المصطلح بـ«الملامة أو التوحد» ، ويكون هذا بالبعد عن المصطلحات المزدوجة ذات المشترك اللغظي ، أو الترافق ، أو ما يعرف بـتعدد الدلالة . وتقودنا هذه المواصفة إلى الإشارة إلى أن هناك استخداماً لفتين من الألفاظ الاصطلاحية ، إحداهما : اللفظ الاصطلاحي الواحد الذي يؤدي عدة معانٍ اصطلاحية في علوم مختلفة ، كمصطلاح (الخبر)* فهو يدل على ما يقابل المبتدأ عند النحوة ، وعلى ما يقابل الإنشاء عند البلاغيين والمناطقة والمتكلمين ، وعلى الحديث المنقول عن الرسول (ص) عند المحدثين ،

= (أ) لفظ أو تعبير ذو معنى محدد في بعض الاستعمالات ، أو معنى خاص بعلم ، أو فن أو مهنة ، أو موضوع .

(ب) مجموعة الألفاظ الفنية أو الخاصة المستعملة في عمل أو فن أو علم أو موضوعات خاصة . أما تعريفه هو فـ«اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو في أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة» ، العربية لغة العلوم والتكنولوجيا ، ص ١١٨ .

(٢،١) أزمة المصطلح في النقد القصصي ، مجلة المجمع ، ٦٣/٦٣ .

(٣) العربية لغة العلوم والتكنولوجيا ، ص ٢٢٥ . ويطلق اللغويون في المغرب العربي على هذا مصطلح (التبنيط) أو (المعيرة) أو (المعايرة) أو التقسيس . ينظر : المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتتوحيدتها وتبنيطها ، د. محمد رشاد الحزاوي ، ص ٥٧ ، ٦٠ (الهامش) ، المصطلح اللساني ، عبدالقادر الفهري ، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات ، عدد ٦ ، ص ٥٥٢ .

(*) ينظر في هذا بحث الأستاذ محمد القاضي (الخبر، مفهومه، ومتزلته في المعجم) المنشور في مجلة المعجمية، العددان الخامس والسادس، ص ٤٩٧-٥٠٩ . وقد اعتمدت في مفهوم الخبر عند الصحفيين على ما ورد في كتاب الدكتور محمد حسن عبد العزيز : لغة الصحافة المعاصرة، ص ١٧ .

وعلى الوصف والتقرير حول واقعة جديدة تهم القراء عند الصحفيين ، وكذلك مصطلح (محرى) ، فهو يدل عند علماء القافية على حركة الروي ، وعند علماء الأصوات على محرّ الماء ، ومصطلح (الحال) فهو في الطبيعة غيره في علم النفس وفي النحو وفي البلاغة ، وكذلك مصطلح الاستئناف (١) . وهذا مقبول ، حيث لا ينشأ عنه محظور ، والأخرى : اللفظ الاصطلاحي الواحد الذي يؤدي معانياً اصطلاحية متعددة ضمن العلم الواحد ، كمصطلح (مفرد) ، فهو يدل على ما يقابل المثنى والجمع ، وعلى ما يقابل الجملة وشبه الجملة ، ويدل - أيضاً - على ما يقابل المضاف والشبيه بالمضاد ، وهذا التعدد - كما يقول الدكتور عبد الصبور شاهين - غير مقبول في نظام المصطلح الحديث (٢) .

(ب) قلة حروفه ، وسهولة النطق به ، وعدم تعقد شكله . ويتحقق هذا باختصار ألفاظه ، وتجنب الطول والغرابة في كلماته ، وسهولة تصريفه والاستقاق منه ، أو بمعنى آخر تركيبه الصري الواضح (٣) .

(ج) وجود مناسبة بين الدلالتين اللغويتين : العرفية العامة ، والعرفية الخاصة . وهذا يعني أن المصطلح لا يوضع ارتجالاً (٤) . وفي الحقيقة أن هذه المواصفة ربما تكون ضرورية - كما يقول الدكتور عبد الصبور شاهين - في المصطلحات العربية النشأة ، ولكنها ليست كذلك عند الترجمة عن اللغات الأجنبية إلا في نقل المعاني الاستقاقية (٥) .

(د) انسجامه مع طرق صياغة الكلمات في اللغة التي يستخدم فيها . ويتم هذا بالتوافق بينه وبين أنماط التراكيب ، والصيغ ، والأصوات العربية (٦) .

(١) ينظر : المعجم الوسيط ، ٢٠٩/١ ، (حال) ، المعجم الكبير ، ٥٥٦/١ ، (أنف) .

(٢) العربية لغة العلوم والتقنية ، ص ١٢٢ .

(٣) ينظر : المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدتها وتنقيتها ، ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٤) اعتراض الدكتور عبد الصبور شاهين على هذه المواصفة ، ويرى أنها عائق دون مجال الإثراء الاصطلاحي المشروع ، العربية لغة العلوم والتقنية ، ص ٣٣٣ .

(٥) العربية لغة العلوم والتقنية ، ص ٣٣٠ (المامش) .

(٦) ينظر في شروط وضع المصطلح : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١٥٩ فما بعدها ، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدتها وتنقيتها ، ص ٢٤-١٦، ٤٩/٥٩، مجلة الجمع ، المصطلحات العلمية في اللغة العربية ، مصطفى الشهابي ، ص ٤ . وينظر مناقشة الدكتور عبد الصبور شاهين للشروط التي وضعها الدكتور محمد كامل حسين لصياغة المصطلح . العربية لغة العلوم والتقنية ، ص ٢٢٧-٢٣٥ .

هذه الموصفات في صنع المصطلح تمثل الجزء الأكبر من التوصيات التي صدرت عن ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات الجديدة ، التي عقدت بالرباط عام ١٩٨٠ ، بإشراف مكتب تنسيق التعریب في الوطن العربي (١) .

والواقع أن فكرة المصطلح وما يندرج تحته من منهجياتٍ ومواصفاتٍ إنما هي - كما يذكر الدكتور حلمي خليل - جزء من مشكلة العلاقة بين اللغة والفكر (٢) .

ثالثاً - وسائل وضعه

لقد تعددت آراء الباحثين في وسائل وضع المصطلح الفني للظاهرة المحددة ، وهي في جملها لا تخرج عن طرائق نمو الثروة اللغوية ، كالقياس ، والاشتقاق ، والتعریب ، والنحو ، والتوليد ، إلا أنها تتفاصل فيما بينها في الترتيب الاستخدامي ، ويمكن حصر هذه الوسائل - بصفةٍ عامةٍ - في ثلاثة هي : التوليد ، والتعریب ، والترجمة .

وتبدأ المرحلة الأولى من مراحل وضع المصطلح بالعرض على التراث القديم ، فإن أمكن العثور على مصطلح مناسبٍ معبرٍ عن الحقيقة العلمية الجديدة التي يبحث عن مصطلح لها ، فذلك أولى من بقية الوسائل الاصطلاحية المتاحة ، وإن لم يكن فتائي المرحلة الثانية التالية لها وهي التوليد ، الذي يعني عند المعاصرين إعطاء اللفظ العربي الأصل مدلولاً جديداً لم يعرفه العرب الفصحاء بهذا المعنى (٣) .

والتوليد عند المحدثين مصطلح عام ينطوي تحته طرق وضع اصطلاحية أخرى ، هي الاشتقاد ، والمجاز ، ونقل الدلالة ، والنحو (٤) .

(١) ينظر : المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدتها وتنميتها ، ص ١٢٢ ، العربية لغة العلوم والتقنية ، ص ٣٣٠ .

(٢) المولد ، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام ، ص ٥٨ .

(٣) ينظر : كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ٧٩ ، المولد ، دراسة في نمو وتطور العربية بعد الإسلام ، ص ٢١٩ . ويلاحظ أن الدكتور عبد الصبور شاهين يفرق بين مصطلحي التوليد والمولد ، فال الأول هو استخدام لفظ لم يرد عن العرب الأوائل خلال عصور الاحتجاج ، والآخر هو اللفظ الذي استخدمه الناس قديماً بعد عصر الرواية . العربية لغة العلوم والتقنية ، ص ٣٤٥-٣٥١ .

(٤) ينظر : المولد ، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام ، ص ٢١٩ ، ٢٢٥ ، العربية لغة العلوم والتقنية ، ص ٣٣١ ، المصطلح اللساني ، د.عبدالقادر الفاسي الفهري ، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات ، عدد (٦) ، ص ٥٦٢-٥٦٣ .

ويلى هذه المرحلة تعریب المصطلح الأجنبي ، ويُعدُّ التعریب وسیلةً مهمةً من وسائل وضع المصطلح الفنی .

ومصطلح التعریب نفسه (العرَب) مما وقع الخلط فيه قديماً وحديثاً ، حيث نجد يطلق على الدخیل ، کا هو الحال عند شهاب الدين الحفاجي ، وعبدالقادر المغربي . والقول في هذا : إن العَرَب هو اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية ، وعُيِّن بنقصٍ ، أو زيادةً ، أو قلباً ، سواء وافق أبنية العربية أم لم يوافقها ، أما الدخیل فهو اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية بلفظه دون تغيير (١) وإن كان بعض المحدثین يمیل إلى الاستغناء عن مصطلح الدخیل ، والاكتفاء بمصطلح العَرَب (٢) .

ويُعدُّ التعریب خطوةً أولى لنقل المصطلح ، ثم يستبدل بعد ذلك بألفاظٍ عربيةٍ خالصة ، وأخيراً تأتي مرحلة الترجمة ، وهي نوعان :

(أ) ترجمة لفظية : ويقصد بها صياغة المصطلح العربي بما يكون عليه الحال في اللفظة الأجنبية ، ويطلق عليها الدكتور الحمزاوي (الترجمة المباشرة) (٣) ، فثلاً كلمة (Geology) تترجم إلى «علم الأرض» ، وهي مكونة من كلمتين هما (Geo) وتعني أرض ، و (logy) وتعني علم ، ومن عيوب هذا النوع من الترجمة «أن الإطلاق الاصطلاحی غالباً ما يبني على تجاهل الإطلاق اللغوي العام » (٤) ، إضافةً إلى عدم تناسب طرق التركيب المزجي بين اللغتين العربية والإنجليزية .

(١) اعتقدت في هذا على ما ورد في المعجم الوسيط ، ١٦/١ . وللمزيد ينظر : المولد ، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام ، ص ٢٢٥ ، العربية لغة العلوم والتكنولوجيا ، ص ٣٠٩ - ٣١٢ ، ٣١٩ ، التعریب في ضوء علم اللغة المعاصر ، د. عبد المنعم الكاروري ، ص ٧٨ - ٨٣ . وفي اشتراط مجئي العرب على أوزان العرب وصيغها خلاف بين العلماء . ينظر : الكتاب ٣٠٣/٤ ، المخصص ١٠١/١٣ ، جواز التعریب على غير أوزان العرب ، محمد شوقي أمين ، مجلة جمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٩٩١/١١ فما بعدها .

(٢) ينظر : في أصول اللغة ، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٣٧٨-٣٨١/٣ ، التعریب في ضوء علم اللغة المعاصر ، ص ٦٩ - ٧٧ ، ٨٣ - ٨٤ .

(٣) المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميتها ، ص ٥٣ .

(٤) نحو تنسیق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية ، د. تمام حسان ، مجلة اللسان العربي ، المجلد الحادي عشر ، الجزء الأول ، ١٩٧٤م ، ص ٢٩٤ .

(ب) ترجمة معنوية : وتعني ترجمة الكلمات الأجنبية بمعانها ، ويطلق عليها (الترجمة الجانبية) (١) ، كما في الكلمة السابقة ، حيث تترجم إلى « علم طبقات الأرض » (٢) . وتتراوح القضية في وضع المصطلح الفيزيائي بين التعرير والترجمة ، ويجري هذا بطبيعة الحال على المصطلحات اللغوية ، ولقد نالت هذه المسألة قسطاً وافراً من اهتمام اللغويين المعاصرين ، وغيرهم من أصحاب التخصصات الأخرى ، وحفلت المجالات العلمية - وخاصة مجلتي مجمع اللغة العربية بالقاهرة ودمشق - بالعديد من المقالات والمناقشات حول هاتين الوسليتين ، وتعددت الآراء بشأنهما ما بين متشددٍ محافظٍ ، ومنفتحٍ في استقبال الوافد ، وثالثٍ متوسطٍ بين الفريقين (٣) ، وعلينا أن نقر ببدايةً أن هذين الطريقين يتکاملان في وضع المصطلح ، ولا يتعارضان أو يتداخلان ، فإن انتهى أحدهما حل الآخر مكانه ، وهذا يدعونا للقول بلزوم التحديد الدقيق للمصطلحات التي يجب أن تُعرَّب أو التي تُترجم ، وألا يجتمع بينهما : لما في ذلك من تعدد المفاهيم (٤) .

(١) المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنسيطها ، ص ٥٤ .

(٢) ينظر : المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة ، ضاحي عبدالباقي ، ص ٤٦-٤٧ .

(٣) للمزيد ينظر : التعرير في القديم والحديث ، د. محمد حسن عبدالعزيز ، ص ٢١٢-٢١٣ ، المصطلح الصوتي بين التعرير والترجمة ، د. محمد حلمي هليل ، اللسان العربي ، العدد الحادي والعشرون ، ١٩٨٢-١٩٨٣ ، ص ٩٧ فما بعدها .

(٤) ينظر : دراسة تقويمية لخصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي ، د. محمد حلمي هليل ، بحث منشور ضمن (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ص ٣٠٨ ، ٣٢٤ .

واقع المصطلح اللغوي في العالم العربي

المصطلحية* ، أو المصطلح ، أو المصطلحات (Terminology) علم له جذوره في تراث هذه الأمة ، على النحو الذي نلمسه في مؤلفات الخوارزمي (٣٨٧ هـ) ، والذهبي (٧٤٨ هـ) ، والمرجاني (٨٦٦ هـ) ، وأبوبقاء الكوفي (١٠٩٤ هـ) والثانوي (١١٥٨ هـ) ، فهو علم ليس بالجديد أو الطارئ ، بل لا يعدو أن يكون نوعاً من المعاجم المتخصصة ، ولذا فهو وثيق الصلة بالدراسة المعجمية ، وينظر إليه في العصر الحاضر على أنه فرع من علم صناعة المعجمات ، يرتبط مباشرةً بعلم اللغة التطبيقي ، وإن كان بعض العلماء يلحقه بعلم الدلالة (٢).

ولئن توقف التأليف في هذا الفن فترةً من فترات تاريخ اللغة ، فإنه يعود الآن ليستكمل مسيرته ، ساداً بذلك فراغاً هائلاً في الدراسات اللغوية العربية .

وهذا العلم (المصطلحية) يسير في اتجاهين : أحدهما نظري ، يتم بدراسة قضية المصطلح في القديم والحديث ، والأخر عملي ، تترجم فيه النظريات الاصطلاحية إلى واقع تطبيقي ، وذلك بالتأليف في المعاجم الاصطلاحية المتخصصة في جميع فروع العلم والمعرفة الإنسانية (٣) .

فأما الاتجاه الأول فلا نستطيع تحديد البدايات الأولى لعلاج قضية المصطلح في العصر الحديث ، وإن كنا لا نعد من يؤرخ للمراحل الأولى في تاريخ هذه القضية باتصال الثقافة

(*) هذه اللفظة اقتبستها من الدكتور الفهري في مقاله (المصطلح اللساني) ، مجلة اللسان العربي ، المجلد ٢٣ ، ص ٥٥٣ .

(١) مؤلفاتهم هي بحسب الترتيب : مفاتيح العلوم ، بيان زغل العلم ، التعريفات ، الكلمات ، كشاف اصطلاحات الفنون . وقد أحصى الدكتور ضاحي عبد الباقى المؤلفات المصطلحية القديمة فبلغت خمسة عشر مؤلفاً . المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة ، ص ١٠٨-١١٦ . وللمزيد ينظر : المعجمات العربية المتخصصة ، د. إبراهيم مذكور ، مجلة جمع اللغة العربية بالقاهرة ٣٤/٢١-٢٦ .

(٢) للمزيد حول هذه المسألة ينظر : علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة ، عثمان بن طالب ، بحث منشور ضمن كتاب (تأسيس القضية الاصطلاحية) ص ٧٢ ، علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة ، د. علي القاسمي ، اللسان العربي ، العدد ٣٠ ، ١٩٨٨ ، ص ٨١-٨٦ ، مجلة الجمع ، ٥٩/٥٣ ، ٦٢-٦٣ .

(٣) ينظر : اللسان العربي ، العدد ٣٠ ، ١٩٨٨ ، ص ٨٤ ، مجلة الجمع ، ٥٩/٥٣ فابعدها.

العربية بالثقافة الغربية عن طريق البعثات العلمية التي أرسلها محمد علي إلى فرنسا ثم عادت إلى مصر ، وعلى رأسها رفاعة الطهطاوي (١٨٧٣ م) (١) .

والواقع أن التحديد التاريخي الدقيق لتلك البدايات لا يعنينا في شيء ، فمن الثابت أنها بدأت في فترة مبكرة جداً من هذا القرن .

وقد شارك في معالجة هذه القضية كل من الأب انتساس الكرملي (١٩٤٧ م) ، الذي يعده الدكتور مصطفى جواد « أول من تكلم عن المصطلحات العلمية في العراق أيام النهضة الحديثة ، وذلك بإنشائه مجلة (لغة العرب) التي كانت تعنى بالأدب واللغة والتاريخ والمصطلحات سنة ١٩١١ م » (٢) ، كما أسهם أحمد فارس الشدياق (١٨٨٧ م) ، وإبراهيم الياجي (١٩٠٦ م) ، وأحمد تيمور (١٩٣٠ م) ، وساطع الحصري (١٩٦٨ م) في تلك الجهود .

ويأتي بعد هؤلاء الأمير مصطفى الشهابي (١٩٦٨ م) ، الذي يُعد عمله في (المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث) * من الأعمال الرائدة في هذا الميدان ، وهو عبارة عن محاضرات ألقاها سنة ١٩٥٥ م على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية بمعهد الدراسات العربية العالمية التابع لجامعة الدول العربية ، ولم يكتف الشهابي بالتأليف في الجانب النظري لعلم المصطلح ، بل قرنه بالجانب التطبيقي المتمثل في مصطلحات علم النبات ، والحيوان ، والمعادن ، ومعجم الألفاظ الزراعية.

ولأنني - ونحن في هذا المقام - الإشارة إلى ما قام به حسن فهمي من وضع كتاب (المرجع في تعریف المصطلحات العلمية والفنية والهندسية) عام ١٩٥٨ م ، وقد تميز هذا الكتاب بأنه « عملي تطبيقي ، يعالج فيه قضية المصطلح العلمي بأمثلة من الموضوعات التقنية والهندسية» (٣) ، وما قام به إسماعيل مظہر في كتابه (تجدد العربية) الصادر عام ١٩٤٧ م ،

(١) قضية المصطلح اللغوي الحديث ، د. محمود فهمي سجافي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٢٢/٥٧

(٢) المباحث اللغوية في العراق ، ص ٥٣ ، وفي هذا الكتاب تتبع الدكتور مصطفى جواد جهود العراقيين في وضع المصطلح العلمي تبعاً تأريخياً دقيقاً .

(*) صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى عام ١٩٥٥ م بالقاهرة ، ثم صدر في طبعته الثانية عام ١٩٦٥ م عن الجمع العربي بدمشق ، وصورة هذه الطبعة عام ١٩٨٨ م عن مجمع اللغة العربية بدمشق - أيضاً - .

(٣) اللسانيات التطبيقية في العالم العربي ، د. محمود إسماعيل صيفي ، بحث منشور ضمن (تقديم اللسانيات في الأقطار العربية) ص ٢٤٧ .

حيث عالج فيه طائق النحو اللغوي من تعريفٍ، ونحتٍ، وقياسٍ (اقتيساس)، والطريقة المثلى لوضع المصطلحات العلمية والأسماء الاصطلاحية.

ولست هنا بقصد حصر تطور الإسهام في وضع المصطلح الفي دراسةً وتأليفاً، وإنما هو مجرد عرضٍ تأريخيٍ سريعٍ لتلك الجهود الرائدة (١).

وظلت تلك الجهود الفردية تتواصل - عميقاً حيناً، وسطحةً حيناً آخر - حتى أنشئت المجمع اللغوية في كل من دمشق، والقاهرة، وبغداد، وكان أولها إنشاءً هو المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩١٩م، ويعود الفضل في إنشائه للمرحوم محمد كرد على «١٩٥٣م»، وكان من أغراضه «النظر في إصلاح اللغة، ووضع الفاظ لمستحدثات العصر، وتقييم الكتب، وإحياء المهم مما خلفه الأسلاف منها، والتنشيط على التأليف والتعریب» (٢)، أما مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقد أنشأ - كما تقدم - سنة ١٩٣٢م، وكان من أهدافه المحافظة على سلامة العربية، وجعلها مواكبة حاجات العصر، وافية بمتطلبات العلوم والفنون، وأما المجمع العلمي العراقي فكانت نشأته سنة ١٩٤٧م، ونصت بعض مواده على العناية بسلامة اللغة العربية، والعمل على جعلها وافية بمتطلبات العلوم والفنون وشئون الحياة الحاضرة.

أما الاتجاه الآخر، وهو الجانب التطبيقي في وضع المصطلح العلمي، فقد بدأ - أيضاً - في فترةٍ مبكرةٍ على النحو الذي نجده في إنشاء محمد علي مدرسة الطب سنة ١٨٢٦م، التي تعرف الآن بـ«كلية طب القصر العيني»، وتعتبر هذه المدرسة «أكبر مظهرٍ من مظاهر النهضة العلمية في الماضي، وأهم معهدٍ لنقل العلوم الطبية، وعلوم الكيمياء، والطبيعة، والمواليد الحديثة، إلى اللغة العربية، وفيها نشأ أعظم نقلة هذه العلوم، وأجل المؤلفين والنقلة والمصححين إجمالاً» (٣).

(١) للمزيد ينظر: المولد، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية في العصر الحديث، ص ٦١ فما بعدها، المصطلحات العلمية، مصطفى الشهابي، ص ٢٧ فما بعدها، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، د.رياض قاسم، ١٤٣١-١٩٣١، حصاد الفكر العربي الحديث في اللغة العربية، مجموعة من الباحثين، ص ١٩٢ - ٢٠٥.

(٢) المجمع العلمي العربي، د.عدنان الخطيب، ص ١٩ فما بعدها.

(٣) المصطلحات العلمية، مصطفى الشهابي، ص ٣٨.

ومن الذين أسهموا في نقل المصطلحات العلمية إلى العربية تبرز أسماء : محمد علي البقلي ، في الأمراض الباطنية ، محمد ندى ، في الزراعة ، والنبات ، والحيوان ، والكيمياء ، ورفاعة الطهطاوي ، محمد عمر التونسي ، والدكتور محمد شرف ، والدكتور أحمد عيسى ، محمود تيمور .

أما في الشام فقد تولت المهمة زمناً ليس بالقصير كلية الامريكيّة بيروت ، ثم كلية الطب بجامعة دمشق (الجامعة السورية سابقاً) التي تأسست سنة ١٩١٩ ، ومن الذين أسهموا في وضع المعاجم المتخصصة الدكتور أمين المعلوف في علم الحيوان والفلك ، والأمير مصطفى الشهابي في معجم الألفاظ الزراعية ، ويعقوب صروف ، والدكتور بشر فارس في فن التصوير ، والدكتور مأمون الحموي في المصطلحات الدبلوماسية ، والدكتور عدنان الخطيب في المصطلح القانوني ، والدكتور جميل صليبيا في المصطلحات الفلسفية ، والدكتور حسني سبح ، والدكتور محمد صلاح الدين الكواكيبي ، والدكتور مرشد خاطر ، والدكتور محمد جميل الخاني ، وغيرهم ، كما شارك في صنع المعجمات المتخصصة أساتذة كلية الطب بالجامعة السورية ، التي كانت تسمى (المعهد الطبي العربي) .

وأما في العراق فيبرز اسم الأب أنستاس الكرملي ، وعز الدين التنوخي - السوري الأصل - ، والدكتور مصطفى جواد ، والأستاذ عبد المسيح وزير ، الذي وضع معجماً في المصطلحات العسكرية ، والدكتور جواد علي ، والدكتور داود الحلبي ، كما أسهم الجمجم العراقي بجهودٍ وافرةٍ في وضع المعاجم العلمية (١) .

إن هذه الجهود الفردية الرائدة لم تكن صرخةً في وادٍ ، بل كانت أساساً متيناً انطلقت منه المجامع اللغوية لتأدية واجبها المنوط بها ، فقادت هذه المجامع بمحاولة تحقيق أغراضها في هذا الجانب ، واضطاع مجمع اللغة العربية بالقاهرة بالعبء الأكبر من هذه المهمة ، ونشر عديداً من المصطلحات في كافة فروع المعرفة .

(١) حول هذه الجهود ينظر : دراسات وبحوث في العروبة وأدابها ، محمد خلف الله أحمد ، ص ١٥١-١٧٠ ، المصطلحات العلمية ، مصطفى الشهابي ، ص ٣٧ فما بعدها ، حاضر اللغة العربية في الشام ، سعيد الأفغاني ، ص ١٣٠-١٤٦ ، المباحث اللغوية في العراق ، د.مصطفى جواد ، ص ٥٣ ، ٧٣ ، جهود المجمع العلمي العراقي في وضع المصطلحات ، د.أحمد مطلوب ، بحث منشور ضمن (الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات) ، عدد (٦) ، ص ٥١٩ - ٥٣٦ .

هذا بالنسبة للمشرق العربي ، أما المغرب العربي فقد عني بهذه القضية التي شغلته كثيراً ، نظراً لشدة وطأة الاستعمار الفرنسي على أقطاره ، ويظهر لي أن جهود المؤسسات الحكومية هي البارزة في هذا الميدان ، وبأي في مقدمتها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي بالرباط* ، الذي أنشأ عام ١٩٦١م بوصيَّةٍ من مؤتمر التعريب الذي انعقد هناك عام ١٩٦١م ، والمهمة الأساسية لهذا المكتب هي استكمال المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة في العالم العربي وتوحيدها (١) .

وقد أصدر المكتب مجموعة من المعاجم العلمية المتخصصة في أكثر فروع العلوم (٢) ، واقترن هذا العمل بإصدار مجلة دورية للأبحاث اللغوية ونشاط الترجمة والتعريب أطلق عليها (اللسان العربي) ، وصدر أول أعدادها عام ١٩٦٤م ، كانون الثاني / يناير .

ويشارك هذا المكتب في هذه الجهود مؤسسة أخرى لا تقل أهميةً عن سابقتها ، وهي «معهد الدراسات للأبحاث والتعريب» بالرباط ، الذي أنشأ عام ١٩٦٠م ، حيث يقوم بالإسهام في تطوير الآلة الكاتبة العربية ، ويسعى لوضع أساسٍ منهجيٍّ عامٍّ وإعلاميٍّ لمعالجة المصطلحات .

والمؤسسة الثالثة هي «بيت الحكمة» بتونس ، التي أنشئت سنة ١٩٨٣م ، وهي تعنى بقضايا الترجمة والتحقيق والدراسات المصطلحية ، ويضاف إلى ذلك كله بعض المراكز

(*) تشرف على هذا المكتب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية . ويرى الدكتور عبدالصبور شاهين أن ما يؤخذ على هذا المكتب وضعه الجغرافي الذي يحد من فاعليته ، ويجعله ذا طابع أشبه بالمحلي . العربية لغة العلوم والتقنية ، ص ٣٠ ، وليس الأمر كما ذكر ، بل إن وجوده في هذه المنطقة بالذات يعد ضرورة ملحةً أملتها الظروف السيئة التي مررت بها أقطار المغرب العربي ، وإن كان هناك من قصورٍ في فاعلية أداء هذا المكتب فهو راجع - في المقام الأول - إلى ذلك الانفصام شبه الكلمي بين بلدان المشرق العربي ومغاربه الذي مازال مفروضاً على شعوب شطري الوطن العربي ، بسبب اعتباراتٍ يطول شرحها في هذا المقام .

(١) مجلة اللسان ، العدد الثاني ، ١٩٦٥م ، ص ١٤٠-١٤١ . وللمزيد ينظر : التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ، د. الصيادي ، ص ١٨١-٢٤٦ .

(٢) ينظر : المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنسيقها ، د. الحمازي ، ص ١٤ (المامش) . وللمزيد حول هذا ينظر : مؤسسات التعريب في الوطن العربي ، عبدالعزيز بنعبدالله ، مقال منشور في كتاب : التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي ، ص ١١٣-١٢٩ ، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ، د. الصيادي ، ص ١٣٨-١٧٩ .

والمعاهد التابعة للجامعات في أقطار المغرب العربي^(١)، وهناك ثلاثة من العلماء والباحثين المغاربة عنيت بهذه القضية، ومن بينهم الدكتور عبدالسلام المسدي ، والدكتور محمد رشاد الحمراوي، والدكتور عبدالقادر الفاسي الفهري ، والأستاذ عبد العزيز بنعبدالله ، والدكتور إبراهيم مراد، وغيرهم .

والواقع أن المؤسسات التي تهتم بقضية المصطلح منتشرة بكثرة في أرجاء الوطن العربي ، وليس المهم كثرتها ، وإنما الأهم من ذلك مدى إسهامها الإيجابي الفعال والمؤثر في تحطى هذه المشكلة ، ومسيرة التقدم الحضاري الذي يسير بخطى سريعة في عالمنا المعاصر ، وهذا ما ينتظر ويوئل من تلك الجامع اللغوية ، والمؤسسات الثقافية .

وأعود بعد هذه الوقفة العجلی - التي أحسب أنها ألمت بالجوانب العامة دون أن تدخل في التفاصيل - لأقول : إن واقع المصطلح اللغوي في العالم العربي المعاصر لا يختلف في جمله عما هو عليه حال المصطلح العلمي ، فقد بدأت فكرته فردية الطابع ، ثم ما لبث أن أسهمت الهيئات العلمية الرسمية (الحكومية) في تكوينه وإظهاره خيز الوجود .

وأستطيع أن أميز اتجاهين ظهراء لي أثناء استعراض هذا النوع من المصطلحات ، أحدهما تكفل بوضع المصطلحات اللغوية القديمة ، وخاصة مصطلحات النحو والصرف، والبلاغة والنقد ، وهذه لن أتعرض لها نظراً لعددها من جهة ، وكونها أحادية اللغة ، ولأنها - من جهة ثالثة - تكون موضوعاً مستقلاً يستوجب دراسة خاصة جزئية أو إجمالية - كما يقول الدكتور الحمراوي -^(٢) ، والآخر يختص بالمصطلحات اللغوية الحديثة، وهذه هي التي تعنينا في هذا الحيز من الدراسة المصطلحية ، والتي سأتناولها بالدراسة التحليلية النقدية، وسوف اضطر في هذا المقام للخروج عن إطار الفترة الزمنية والمكانية المحددة لدراستي وذلك للأسباب الآتية .

أولاً - أن معظم هذه المصطلحات صدر في فترة تأريخية لاحقة لفترة الدراسة .

ثانياً - أن هذه القضية لا تهم مصر وحدها ، بل هي مسألة مشتركة عامة ، تشمل العالم العربي كله ، مشرقه ومغربه .

إن التتبع التاريخي لواقع المصطلح اللغوي يجعلنا نقرر - ونحن مطمئنون - أن الدكتور محمود السعران يعد أول اللغويين المعاصرين الذين وضعوا معجاً

(١) لعرفة ذلك ينظر : المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنسيطها ، ص ١٢-١٦ .

(٢) المصطلحات اللغوية الحديثة ، ص ٨ (طبعة الأولى) .

للمصطلحات اللغوية ، وذلك عام ١٩٥٨ م ، وعمله هذا - وإن لم يفرد له كتاباً مستقلاً ، بل ألحّقه بكتابه (اللغة والمجتمع) ، وكان عبارة عن صفحاتٍ لا تتجاوز الشان ١١٦-١٢٣ * - يظلّ حقيقةً تأريخيةً إيجابيةً تشهد له بالسبق ، وتعترف له بأفضلية التقدم ، على الرغم من وجود مؤلفاتٍ لغويةٍ حديثةٍ سابقةٍ لهذا الكتاب بسنواتٍ عديدة ، منها ما كان مؤلفاً ، ومنها ما كان مترجمًا !)) ، على أن هذا لا يعني خلوًّ هذه الكتب من وجود ترجماتٍ للمصطلحات اللغوية الإنجليزية الواردة في ثناياها ، ولكننا لا نجد ثبتاً جاماً - كما فعل الدكتور السعران - ، يكون على هيئة معجم أو مسردٍ لتلك المصطلحات ** .

ولعلي لأعدّو الحقيقة إذا قلت : إنني لم أجده أحداً من الرواد الأوائل أعطى هذه القضية من العناية بمثل ما أعطاها الدكتور السعران ، ولست أجد عذرًا أو مبررًا لذلك ، اللهم إلا أن تكون هذه المصطلحات لم تستقر بعد في تلك الفترة من تأريخ الدراسات اللغوية المعاصرة ، أو أن لهم نظرةً محددةً في قضية المصطلحات ، تحول دون تحقيق هذا العمل المعجمي الاصطلاحي !

وأردف الدكتور السعران هذا العمل الرائد بعملٍ آخر أكثر اتقانًا وشموليّةً ، وكان هذا ملحاً بكتابه الذي يمثل حقبةً تأريخيةً مهمةً من حقب الدرس اللغوي المعاصر ، وهو (علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي) .

ويقع هذا المعجم في أربع وثلاثين صفحةً (٤١٤-٣٨١) ، ولا أكون مبالغًا حينما أذهب إلى أن هذين المعجمين الرائدين يمكّنان معاً مؤلفاً مستقلاً نافعاً في مصطلحات علم اللغة الحديث .

ولم يكن الدكتور السعران ينطلق في عمله هذا من فراغ ، بل كان يحس - رحمة الله - بمدى المشكلة التي تجاهله الباحث العربي ، المتمثلة في وضع مصطلحات علم اللغة الحديث

(*) هنا في الطبعة الأولى ، أما الطبعة الثانية التي صدرت عام ١٩٦٣ م ، فهي مكونة من عشر صفحات « ١٨٤ - ١٩٣ » .

(١) ينطبق ذلك على : علم اللغة وفقه اللغة للدكتور على عبدالواحد وفي ، والأصوات اللغوية واللهجات العربية ودلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس ، واللغة بين المعيارية والوصفيية ومناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان ؛ ومنهج البحث في الأدب واللغة ، لمайيه ، ترجمة الدكتور محمد مندور ، واللغة ، لفندريس ، ترجمة الدواхи والقصاص .

(**) كان هذا المأخذ مما لاحظه الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف على كتاب أستاذنا الدكتور تمام . ينظر : حوليات الجامعة التونسية ، العدد السابع عشر ، ١٩٧٩ م ، ص ١٩٨ .

باللغة العربية ، وقد عَدَ ذلك الصعوبة الأولى التي تقف في طريق تقدم الدرس اللغوي الحديث في العالم العربي ، والتي ينبغي تذليلها (١) .

وتأتي بعد ذلك محاولة مجمع اللغة العربية بالقاهرة وضع مصطلحاتٍ خاصةٍ بعلم اللغة والأصوات التي أصدرها سنة ١٩٦٣م ، وأستطيع القول : إنها جاءت متزامنةً مع العمل الثاني للدكتور السعران ، حيث قد أقرّها المجمع في مؤتمره سنة ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، وهي الفترة التي صدر فيها كتاب الدكتور السعران (علم اللغة) ، ويدرك الدكتور الحمازوي أن محاولة مجمع اللغة كانت بإيعازٍ من الدكتور إبراهيم أنيس (٢) ، وهي تختلف عن سابقتها في أنها موضوعة أصلاً للمصطلح اللغوي ، علاوةً على أنها ليست عملاً فردياً ، بل عمل جماعي .

والمرحلة الثالثة من مراحل وضع المصطلح اللغوي جاءت في سنٍ واحدةٍ موزعةٍ على عمليين اثنين : الأول منها صدر على هيئة دليلٍ إلحاقي قام به الدكتور عبد الصبور شاهين بعد فراغه من ترجمته لكتاب المستشرق « هنري فليش » المؤلف بالفرنسية وهو (العربية الفصحى) وذلك عام ١٩٦٦م ، ويقع هذا الدليل في صفحات سبع (٢١٩-٢٢٥) بالعربية والفرنسية ، والعمل الآخر تكفل به الدكتور صالح القرمادي (١٩٨٢) - وهو من الباحثين اللغويين في تونس - وذلك بوضعه معجماً للألفاظ الأصطلاحية الواردة في الكتاب الذي ترجمه (دروس في علم أصوات العربية) لـ (جان كانتينو) ، وذلك عام ١٩٦٦م - أيضاً -، ويقع هذا المعجم في إحدى عشرة صفحة (٢٠٦ - ٢١٧) بالعربية والفرنسية .

ويلي ذلك ما وضعه الدكتور بدر الدين القاسم - وهو من الباحثين اللغويين السوريين - من مفرداتٍ علميةٍ للكتاب الذي ترجمه عن الفرنسيّة (تاريخ علم اللغة لـ (جورج مونين)) ، وذلك عام ١٩٧٢م ، وتقع في ست صفحات (٢٢٩ - ٢٣٤) بالعربية والفرنسية ، وبعدها قام الدكتور أحمد مختار عمر بوضع قائمةً أصطلاحيةً للكتاب الذي ترجمه عن الإنجليزية (أسس علم اللغة) لـ (ماريوباي) ، الذي صدر عام ١٩٧٣م ، وتقع في خمس عشرة صفحة (٢٨٩-٣٠٣) وهي بالإنجليزية والعربية .

(١) علم اللغة ، ص ٣٢-٣٥ ، ٣٦-٣٧ .

(٢) مشاكل وضع المصطلحات اللغوية ، د. محمد رشاد الحمازوي ، بحث منشور ضمن (اللسانيات واللغة العربية) عدد (٤) ، ص ٢٦٠ ، وينظر : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ص ٢٣٢ (المأمور) .

وفي عام ١٩٧٥ وضع الدكتور علي القاسمي - وهو باحث لغوی عراقي - كتاباً باللغتين العربية والإنجليزية للمصطلحات اللغوية التي تضمنها كتابه (علم اللغة وصناعة المعجم) ، ويقع في خمس عشرة صفحة (٢٦٧ - ٢٥٣) ، وفي هذا العام - أيضاً - وضع الدكتور محمود فهمي حجازي ثبناً بالمصطلحات الأساسية في علم اللغة ، باللغتين العربية والإنجليزية ، وذلك في كتابه (مدخل الى علم اللغة)، وجاء هذا الثبت في إحدى عشرة صفحة (١٨٦ - ١٧٦) .

وفي عام ١٩٧٦ أصدر الدكتور أحمد مختار عمر كتابه (دراسة الصوت اللغوی) ، وهو عبارة عن ترجمة لأمهات الكتب الإنجليزية في هذا الفن ، وقد ألحق به معجماً للمصطلحات الإنجليزية وما يقابلها بالعربية ، وجاء في إحدى وعشرين صفحة (٣٥٦ - ٣٧٦) ، وأقف هنا لأقول : إن عمل الدكتور مختار هذا لم يكن إضافياً أو تكميلياً ، بل كان أساسياً ، وذا أهمية خاصةٍ عنده ، بدليل قوله في مقدمة كتابه : « واهتمت في شایا الدراسة بذكر المصطلحين العربي والإنجليزي ، وكثيراً ما كنت أذكر أكثر من مصطلح للشيء الواحد حين تتعدد المصطلحات ، ورأيت من الأفضل أن أفرد هذه المصطلحات في قائمة خاصةٍ آخر الكتاب ، مع ذكر موضع أو موضع ورودها » (١) ، وفي هذا العام - أيضاً - ترجم الأستاذ انطون مقدسى لـ (رومان جاكبسون) مبحثين هما: العلاقة بين علم اللغة والعلوم الأخرى ، وخصائص علم اللغة المعاصر وأهدافه (٢) ، وأرداهما بكشفٍ بالمصطلحات العلمية المستعملة في هذين المبحثين ، وجاء هذا الكشف في تسع صفحات ، وهو بالإنجليزى والعربى (٤٨١ - ٤٨٩) .

ونصل بعد هذا التتبع التاريخي إلى مرحلة بارزة ورائدية - أيضاً - من مراحل وضع المصطلح اللغوی ، وتمثل في قيام الدكتور محمد رشاد الحمزاوي - وهو أحد اللغويين في تونس - بوضع معجم مخصص للمصطلحات اللغوية أسماء (المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية) وذلك عام ١٩٧٧ ، وجاء هذا المعجم - لأول مرة - على هيئة مؤلفٍ مستقلٍ خاصٍ بالمصطلح اللغوی الحديث ، ونظراً لأهميته فسوف أخصص له دراسة مستقلة في موضع آخر من هذا المبحث.

(١) المقدمة ، و

(٢) نشرت هذه الترجمة ضمن (الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية) القسم الأول ، الجلد الثاني (اليونسكو) ، مطبعة جامعة دمشق ، وزارة التعليم العالي ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م ، ص ٢٧١ - ٣٦٠ .

وفي العام نفسه يصدر الدكتور عبدالسلام المدي - وهو باحث لغوي تونسي مشهور - كتابه (الأسلوبية والأسلوب) ، ملحقاً به كشفاً بالمصطلحات اللغوية (عربي - فرنسي) ، مقرروناً بشرح المفهوم الاصطلاحي ، وألحق به كذلك ثبناً بالألفاظ الأجنبية (الفرنسية) وما يقابلها بالعربية ، وكان هذا العمل شعوراً مبدئياً من الباحث بأهمية وضع المصطلح اللغوي مقرروناً بمفهومه (١)، ويقع الكشف في ثلاث وثمانين صفحة (٢٠٧-١٢٥)، أما الثبت فيقع في ست وعشرين صفحة (٢٣٣-٢٠٨) ، وفي العام نفسه قام الأستاذ عبدالرسول شاني - من العراق - بوضع معجم علوم اللغة (الإنجليزي - عربي) (٢).

وفي عام ١٩٧٨م أصدر الدكتور على محمود مزيد كتابه (علم اللغة العام في الفكر الغربي) ، وألحق به كشفاً للكلمات والمصطلحات اللغوية ، مرتبة حسب ورودها في الكتاب ، وجاء ذلك في ثاني صفحات (١٧٥-١٨٢) - الإنجليزي - عربي ، وفي العام نفسه - أصدر الدكتور داود حمي السيد - رئيس قسم اللغة الإنجليزية بجامعة الكويت - كتابه المعجمي (المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر) ، وألحق به معجماً للمصطلحات ، مفسرةً في ضوء صلتها بالعمل المعجمي (الإنجليزي - عربي) ، وجاء ذلك في خمس وعشرين صفحة (٣١٥ - ٣٣٩) .

وأخيراً - وفي عام واحد هو ١٩٧٩م - صدرت ثلاثة أعمال ، قام بالأول منها مجدي وهبه و كامل المهندس ، وكان على هيئة مؤلفٍ مستقلٍّ أسميه (معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب) عربي - الإنجليزي ، وكان هذا عام ١٩٧٩م ، ولم يكن هذا المعجم خاصاً باللغة وحدها، بل كان خليطاً لعلوم اللغة كلها ، من بلاغة ، وعروض ، ونقد ، وأدب ، ونحو ، وصرف ، وصوت ، ودلالة ... ، أما العمل الثاني فقد نشرته مجلة الفكر العربي (٣)، وكان على هيئة معجم أساسى لمصطلحات علم اللغة ، وجاء في ست صفحات (٢٧٩ - ٢٨٤) ، (عربي - فرنسي) ويبدو - من خلال المقدمة المختصرة التي وضعت له - أنه عمل جماعي ، وليس فردياً .

(١) ينظر : ص ١٠ من الكتاب المذكور .

(٢) نشره في مجلة اللسان العربي ، المجلد ١٥ ، الجزء ٢ ، ص ١١٥ - ١٣٨ . وينظر نقد الدكتور عبدالسلام المدي له في كتابه : قاموس اللسانيات ، ص ٨١ .

(٣) العددان ٩/٨ ، ٩/٩ ، ١٩٧٩م ، وهو عدد خاص بالألسننة .

والعمل الأخير قام به الدكتور حامبي خليل ، بعد فراغه من ترجمة كتاب «دافيد كريستل» (التعريف بعلم اللغة) ، وكان عبارة عن معجم للمصطلحات الواردة في الكتاب (الإنجليزي - عربي) ، وجاء في عشر صفحات (٢٠٧ - ٢١٦) .

وفي عام ١٩٨٠ قام مترجمو كتاب « جون ليونز » (علم الدالة) (١) ، أو يعني أدق الفصلين التاسع والعشر من كتاب « ليونز » (مقدمة في علم اللغة النظري) بعمل معجمين اصطلاحيين (الإنجليزي - عربي) و (عربي - الإنجليزي) ، جاءاء في ست عشرة صفحة (١٤٤-١٢٩) (٢) .

وبعد هذه الفترة - أي في مطلع التسعينات - بدأ المصطلح اللغوي يثبت قدمه، ويستكمل رحلته ، حيث نجد أن أغلب الكتب المؤلفة أو المترجمة تنبهت لهذه القضية ، فعمد مؤلفوها ومتلجموها إلى إلهاق المعاجم الاصطلاحية بأعمالهم ، وقلما تجد عملاً من هذا النوع غير مذيل بقائمة أو كشف أو ثبت بالمصطلحات اللغوية .

وقد تميزت هذه الفترة بصدور معاجم لغوية مستقلة ، ليست ملحقة بكتاب مؤلف أو مترجم ، وما كان ذلك ليكون لولا إيمان المتخصصين في الدرس اللغوي بأهمية ذلك ، ومدى حاجة القارئ العربي لهذا النوع من المعاجم ، وقد أحصيتها فوجدها تبلغ - على حد علمي - أحد عشر معججاً ، هي على حسب تأريخ صدورها :

- (أ) معجم علم اللغة النظري ، د. محمد علي الخولي ، ١٩٨٢ م (الإنجليزي - عربي) (٣) .
- (ب) معجم علم الأصوات ، د. محمد علي الخولي ، ١٩٨٢ م (أحادي اللغة) .
- (ج) معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، نخبة من اللغويين العرب ، ١٩٨٣ م ، (عربي - الإنجليزي ، وإنجليزي - عربي) .
- (د) معجم المصطلحات اللغوية والأدبية ، د. عليه عزت عياد ، ١٩٨٤ م (ألماني - الإنجليزي - عربي) .
- (ه) قاموس اللسانيات ، د. عبدالسلام المساي ، ١٩٨٤ م ، (عربي - فرنسي ، وفرنسي - عربي) (٤) .

(١) هـ - مجید عبدالجلیم الماشطة ، حليم حسين فالح ، کاظم حسين باقر ، وقد صدر هذا الكتاب عن كلية الآداب - جامعة البصرة .

(٢) للمزيد حول التعرف على رحلة المصطلح اللغوي عبر التاريخ المعاصر ينظر: قاموس اللسانيات ، د. عبدالسلام المساي ، ص ٧٣-٨٦ .

(٤،٣) هناك دراسة تقديرية لهذين المعجمين قام بها الدكتور محمد رشاد الحمزاوي في كتابه : المعجم العربي ، إشكالات ومقاربات ، ص ٣٧١ - ٣٧٩ ، ٣٨٧ - ٣٩١ . وينظر تعريف ونقد الأستاذ الأزهر الزناد لمعجم الدكتور عبدالسلام المساي (قاموس اللسانيات) في حلقات الجامعة التونسية ، العدد الرابع والعشرون ، ١٩٨٥ م ، ص ٤٠١ - ٤٢٠ .

- (و) معجم اللسانية، د. بسام بركة، ١٩٨٤م (تأريخ التصدير «المقدمة») (فرنسي - عربي).
- (ز) معجم علم اللغة التطبيقي ، د. محمد علي الخولي ، ١٩٨٦م (الإنجليزي - عربي).
- (ح) قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ، د. أميل يعقوب ، د. بسام بركه ، مهند شيخاني ، ١٩٨٧م . (عربي - الإنجليزي - فرنسي).
- (ط) المعجم المفصل في اللغة والأدب ، د. أميل يعقوب ود. ميشال عاصي (جزءان) أحادي اللغة ، ١٩٨٧م .
- (ي) المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٨٩م (الإنجليزي - فرنسي - عربي).
- (ك) معجم المصطلحات اللغوية ، د. مزي منير بعلبي ، ١٩٩٠م (الإنجليزي - عربي). وبالإضافة إلى هذا نشرت مجلة «اللسان العربي» مجاميع ثلاثة : قام بالأول منها الدكتور محمد حامي هليل ، وخصصه للغويات التطبيقية ، وهو ثانٍ اللغة (الإنجليزي - عربي) (١)، ويتميز هذا المعجم بإيراد المصطلح اللغوي : مشفوعاً بشرح مفهومه شرحاً شاملاً ودقيقاً ، والمعجم الثاني أصدره الدكتور عبدالقادر الفاسي الفهري - وهو باحث مغربي - ، بعنوان (المصطلح اللساني) وهو ثالث اللغة (الإنجليزي - فرنسي - عربي) (٢)، والمعجم الثالث صنعه الدكتور التهامي الراجي الماشمي - وهو باحث مغربي -، وأسماء (معجم الدلائلية) ، وكان ثالث اللغة (فرنسي - عربي) ، وهذا المعجم خاص بأحد مستويات اللغة ، اكتفى فيه واضعه بإيراد المصطلح وما يقابلها في العربية خلواً من إعطاء القراء تعريفاً بهذا المصطلح ، وإن كان أحياناً يلجأ - في المقام - إلى توضيح المقصود بالمصطلح ، أو سبب اختياره لهذا المصطلح دون غيره (٣).
- وهناك معجم آخر أصدره الدكتور خليل إبراهيم حماش عام ١٩٨٢م - وهو باحث عراقي - بعنوان (معجم المصطلحات اللغوية والصوتية) (الإنجليزي - عربي) - ، إلا أنني لم

(١) نشر في العدد ٢٢ ، ص ٣٥ - ٥٦.

(٢) نشر في العدد ٢٦ ، ١٩٨٦م ، ص ١٩٥ - ٢٤٧ ، العدد ٢٧ ، ١٩٨٦م ، ص ٢٥٩ - ٢٨٨ ، والعدد ٢٨ ، ١٩٨٧م ، ص ٢١٧ - ٢٣٤ . وللمزيد حول معرفة الطريقة التي اتبعتها في تأليف معجمه ينظر: المقدمة التعريفية التي نشرها في مجلة اللسان العربي، العدد ٢٣، ص ١٣٩ - ١٤٧ .

(٣) نشر هذا المعجم في العدد ٢٤ ، ص ١٤٧ - ١٧١ ، العدد ٢٥ ، ص ٢٢٧ - ٢٥٢ .

أتمكن من الاطلاع عليه ، ولذلك سأقف عند مجرد ذكره ، دون الخوض فيما وراء ذلك (١) .

وبعد هذا التطوف التأريخي في إسهام اللغويين المعاصرين في وضع المصطلح اللغوي ، أنتقل إلى تقييم تلك الجهود والإسهامات ، الفردي منها والجمعي ، متخدًا من تحليل هذه الأعمال وتقديرها مسلكًا لبناء كيانٍ كليٍّ ، أزعم أنه سيكون بمثابة تصورٍ عامٍ لوضع خطةٍ مستقبليةٍ للمصطلح اللغوي ، فأقول :

حيثما عاد أفراد البعثات اللغوية إلى بلادهم - سواء كانوا في شرق الوطن العربي أو مغربه - بدأوا بالتفكير في نقل العلوم التي تلقوها هناك في منابعها الأصلية إلى اللغة العربية ، وواجهوا - أول ما واجهوا - مشكلة المصطلح تقف عقبةً كأداء في طريقهم ، وأدركوا بدايًةً مدى المعاناة التي سيصادفها واضح المصطلح عندما ينقل إلى العربية كتاباً كاملاً أو تصوراً جديداً ، بما فيه من تفصياتٍ جزئيةٍ ، ومصطلحاتٍ صوتيةٍ ، وصرفيةٍ ، ونحويةٍ ، ودلاليةٍ ، فاحتاروا أيَّ طريق يسلكون؟! الترجمة بنوعها أم التعرِيب؟! ، وتبع تلك الحيرة اختلاف المؤلفين والمترجمين في اختيار المصطلح الأنسب ، وتحديد المعنى المراد « وهذا طبيعي ومتوقع في المصطلحات الدالة على معانٍ واحدة ، حتى إن المطلع المبتدئ ليقع في البلبلة والحريرة والاختلاط » (٢) .

ويتصفح أعمال اللغويين الرواد في مصر ، أو في بقية أقطار الوطن العربي ، يبدو لنا ما يشبه الازدواجية في صنع المصطلح اللغوي ، ليس في كل قطرٍ على حده ، بل بين أبناء القطر الواحد ، وحتى في أعمال المؤلِّف نفسه ، ولعل من أسباب تلك الازدواجية أن تلك المصطلحات لم تستقر آنذاك في لغتها ، أو في المدارس اللغوية المتعددة التي ينتهي إليها جيل الرواد ، ويمكن إضافة سبب آخر ، يتمثل في أن الدراسة الوصفية للغة - التي يمثلها رواد الدراسات المعاصرة في مصر - ترسم - كما يقول «ماريو باي» - بكثرة مصطلحاتها ، وتعددتها بشكل ملحوظ (٣) ، مما انعكس أثره على الدرس اللغوي في مصر - مصطلحًا وترجمة - ، ويأتي في مقدمة تلك الأعمال كتاباً (علم

(١) هناك دراسة نقدية له قام بها الدكتور محمد رشاد الحمزاوي ، ونشرها في : مجلة المعجمية ، تونس ، العدد الثاني ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، ص ١٦٧-١٧١ .

(٢) علم اللغة ، د.السعريان ، ص ٢٦ . وينظر : مقدمة الدكتور عبدالصبور شاهين لكتاب : العربية الفصحى ؛ هنري فليش ، ص ١٤-١٥ .

(٣) أساس علم اللغة ، ص ٢٥٦ .

اللغة) و (فقه اللغة) للدكتور على عبدالواحد واifi ، ومن أمثلة ذلك مصطلحاً الأصوات الصامتة (Consonants) والأصوات الصائنة (Vowel) ، فنجد الدكتور واifi يترجم المصطلح الأول إلى «الأصوات الساكنة» أو «الحروف غير المتحركة» ، أو «الحروف الساكنة» أو «الأصوات» فقط ، ويترجم المصطلح الآخر إلى «حرروف المد» و «أصوات المد» و «حرروف اللين» (١) ، أما الدكتور أنيس فيترجم المصطلح الأول إلى «الصوت الساكن» ، والآخر إلى «صوت اللين» ، وفي موضع آخر أطلق على المصطلح الأول مصطلح «الحرف» ، وعلى المصطلح الآخر «حركة» (٢) ، وأما الدكتور تمام حسان - وهو بشهادة أحد اللغويين المعاصرين - «يعتبر من الأوليين الذين عانوا قضية المصطلح اللغوي ، والذين يعود لهم الفضل في مواجهة هذا المارد ، وترويشه ، ودمجه في العربية بنيةً ومفهوماً» (٣) ، فقد ترجم المصطلح الأول بـ«الصالح» ، والآخر بـ«العلل» (٤) ، إلى غير ذلك من التسميات الاصطلاحية (٥) .

فيإذا ما ولينا وجهنا شطر المغرب العربي فسنجد مصطلحاتٍ ذات صبغ ومشتقاتٍ غير مألوفة ، فمصطلاح «فونيم» يطلق عليه «صوت»، و «صوتيم»، و «مستصوت»، و «الافظ»، و «صوت مجرد» ، ومصطلاح «مورفيم» يطلق عليه «صيغم»، و «صرفيم»، و «وحدة صرفية»، و «صرفية مجردة»، وهذه مجرد أمثلة ، وإلا فالاختلاف جدًّ كبير بين مصطلحات أهل المشرق العربي ومصطلحات أهل المغرب العربي ، ولعلنا نلاحظ هنا كيف أن المصطلح الواحد تباينت طرق نقله إلى العربية ، مابين ترجمةٍ كليّةٍ نحو «وحدة صرفية» ، وترجمةٍ جزئيةٍ نحو «صيغم»، و «صرفيم»، و تعریبٍ نحو «مورفيم»، مع إحساس الجميع الداخلي بأن الحل الأمثل لهذه المشكلة مازال بعيداً !

(١) علم اللغة ، ص ١٢١ ، ١٢١ ، ٢٧٩ .

(٢) الأصوات ، ص ٢٧ ، من أسرار اللغة ، ص ١٧١ ، ١٧٢ .

(٣) مشاكل وضع المصطلحات اللغوية ، د.الحمزاوي ، بحث منشور ضمن (اللسانيات واللغة العربية) عدد (٤) ، ص ٢٦١ ، وينظر ما ذكره الدكتور عبدالسلام المديبشأن تعامل الدكتور تمام مع المصطلح الوارد . قاموس اللسانيات ، ص ٧٥ .

(٤) مناهج البحث في اللغة ، ص ١٤١ .

(٥) للمزيد ينظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص ١١٣ ، المدخل إلى علم اللغة ، د. رمضان عبدالتواب ، ص ٤٢ . وقد نقاش بعض اللغويين المعاصرين هذه التعديلية في المصطلح . للمزيد ينظر : علم اللغة ، د.السعريان ، ص ٢٦ فما بعدها (المامش) ، الأصوات ، د.بشر ، ص ٧٣ (المامش) ، قضية المصطلح اللغوي الحديث ، مجلة المجمع ، ١٤٠-١٢٢/٥٧ ، الوجيز في فقه اللغة ، محمد الأنطاكي ، ص ١٥٩ (المامش) .

وأسأناول الآن بعض تلك الأعمال بالدراسة التحليلية :

أولاً - أعمال الدكتور السعران

سبقت الإشارة إلى عملي الدكتور السعران في صنع المعجم الاصطلاحي للغة ، اللذين أحقهما بكتابيه (اللغة والمجتمع) ، و (علم اللغة) ، ويتبين من تصفح مقدمة هذين الكتابين ، ومن المعجمين نفسها أنه يسلك طريقين من طرق وضع المصطلح ، وهما - على الترتيب - الترجمة ، والتعريف .

وتتمثل الخطوة الأولى في اختيار اللفظة العربية المقابلة الملائمة للمصطلح الإنجليزي ، والبعد عن المصطلح العربي القديم ، فإن لم يتوافر هذا فقد اكتفى بالتعريف الكلي * للمصطلح الإنجليزي ، في مصطلح (مورفيم) آثر الدكتور السعران الإيقاء عليها كما هي - أي تعريفها - ، مع اعترافه بعجمتها - من جهة - ، وتركيبها اللغوي المرن الذي يفضل ترجمة كلِّ من الدكتور محمد مندور ، وترجمة الدواليي والقصاص (١) - من جهة أخرى - .

ولقد تبين لي أن الترجمة أخذت من الدكتور السعران حيزاً كبيراً عند وضع المصطلح اللغوي ، ونجد أنه أحياناً يجمع ما بين الترجمة والتعريف كـ «نحو» (Biology) ، البيولوجيا «علم الحياة - علم الأحياء» ، ونحو (Aphasia) ، الأفازيا «الحبسة - القucle» (٢) .

(*) التعريف قد يكون كلياً كـ «مورفيم Morpheme» وانتقاماً إلى مورفيم - أيضاً - . وقد يكون جزئياً كـ «Meta linguistic» وتحولها إلى «ميتا لغوي» و (Metavariable) وانتقاماً إلى «ميتا متغير» . وهذه الطريقة استخدمها الدكتور عبدالقادر الفاسي الفهري في معجمه . ينظر : مجلة اللسان العربي ، العدد ٢٣ ، ص ١٤٥ .

(١) ترجمتها الدكتور مندور بـ «عامل الصيغة» . علم اللسان ، ماییه ، ضمن (منهج البحث في الأدب واللغة) ، ص ٦٨ ، وترجمتها الدواليي والقصاص بـ «دواں النسبة» . اللغة ، فندریس ، ص ١٠٥ . وما يلاحظ أن الدكتور السعران ارتضى في موضع سابقٍ هاتين الترجمتين ، اللغة والمجتمع ، ص ١٢٠ ، واستدرك ذلك في الطبعة الثانية لكتابه اللغة والمجتمع، فجمع بين التعريف والترجمة الآفة الذكر . ينظر : ص ١٩٠ .

(٢) علم اللغة ، ص ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

وليس من حديثه عن المصطلح ومن وضعه لمعجمه الاصطلاحي ، أنه يركز على أهمية أن يكون المصطلح محدداً ومرناً ، ويرى أن التعاطف العابر مع اللغة العربية عند صنع المصطلح لا يخدم اللغة ولا المصطلح ، وثالث هذه الموصفات بعد عن الترجمة الجزئية للمصطلح الغربي (١) .

تلك هي أهم ملاحظاته على الدكتور السعران ، وبطبيعة الحال فنحن لا نوافقه في جميع مالرثاه ، فهناك قضايا نشاطره الرأي فيها ، وهي - بصفة عامة - موصفاته لوضع المصطلح ، وقضايا أخرى تختلف معه فيها ، ولعل من أبرزها الجمع بين الترجمة والتعريف ، فإن ذلك - كما يقول الدكتور حلمي هليل - «يترك أثراً لدى القارئ بأنه بقصد مفهومين لامفهوماً واحداً» (٢) ، ويبقى بعد هذا كله الاعتراف بأن عمل الدكتور السعران عمل رائد بكلة المقاييس .

ثانياً - مصطلحات في علمي الأصوات واللغة

وضع هذه المصطلحات بمجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٦٣م ، مما يعني أن هيئة علمية ومؤسسة ثقافية لها اعتبارها في العالم العربي أسهمت بالإشراف على صنع هذا المعجم اللغوي ، وهذه المصطلحات* ركزت على الجانب الصوتي بشكل كبير ، وتميزت بإيراد المصطلح مفروناً بشرح مفهومه .

وبعد ذلك كلف المجمع لجنة اللهجات بوضع معجم لغوي حديث بأربع لغات (فرنسي-إنجليزي - ألماني - عربي) وصدر هذا المعجم في مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع (٣) ، وقد أثارت هذه المصطلحات كثيراً من النقاش بين أعضاء المجمع قبل أن

(١) علم اللغة ، ص ٣-٢ ، ٢١٢ ، (الهامش) .

(٢) دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي ، بحث منشور ضمن (تقديم اللسانيات في الأقطار العربية) ، ص ٣٠٨ .

(*) نشرت هذه المصطلحات في مجلة المجمع ، الجزء السادس عشر ، ١٩٦٣م ، ص ٢١٠ - ٢١٦ ، والجزء الثامن عشر ، ص ٢٥٢ - ٢٥٦ .

(٣) صدر في المجلدات التالية : الثالث (١٩٦٢م) ص ١٤٣-١٣٧ ، والرابع (١٩٦٢م) ص ٩٦-٩١ ، =

تحظى بالموافقة (١) ، وَمَا يُؤخذ على هذه المصطلحات ما يأتي :

أولاً- أنها لا تفي بالغرض المنشود ، حيث لم تكن شاملة لجميع المستويات اللغوية .

ثانياً- أنها وقفت عند مرحلة زمنية مبكرة جداً ، ولم تتبع استكمال رحلة المصطلح اللغوي.

ثالثاً- أنها اكتفت بإصدار هذه المصطلحات في مطبوعات المجمع ، دون أن تعمم على المؤسسات العلمية في أرجاء الوطن العربي ، مع العلم أن ذلك كان من ضمن القرارات التي أصدرها المجمع .

ثالثاً - المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية

قام بوضعها الدكتور محمد رشاد الحمازاوي ، وتعتبر هذه الأولى من نوعها في إطار وضع المصطلح اللغوي على هيئة مؤلفٍ مستقلٍ ، وبجهدٍ فرديٍّ محض - كما سبق - .

وقد نشر هذا الكتاب - أولاً - في حلية الجامعة التونسية - كلية الآداب ، العدد ١٤ ، (عدد خاص) سنة ١٩٧٧م ، ثم نشرت هذه المصطلحات خاليةً من تعريفاتها في مجلة اللسان العربي ، المجلد ١٨ ، الجزء الثاني ، سنة ١٩٨٠م ، ص ٨٧ - ١٣٥ ، وطبع الكتاب مرةً ثانيةً في الدار التونسية للنشر (تونس) ، والمؤسسة الوطنية للكتاب (الجزائر) سنة ١٩٨٧م (٢) .

(١) السادس (١٩٦٥م) ص ٦٠-٥١ ، والسابع (١٩٦٥م) ص ٨٥-١٠٠ ، والثامن (١٩٦٦م) ص ٣٥-٤٧ ، والتاسع (١٩٦٧م) ص ١٠١-١١٥ ، والعاشر (١٩٦٨م) ص ١٢٧-١٤١ .

(٢) خصصت الجلسة الثانية من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين المنعقد عام ١٩٧١م للنظر في بعض المصطلحات ومنها المصطلحات اللغوية، وتولى الرد على الملاحظات التي أبدتها بعض أعضاء المجمع كل من الأستاذ عبد الحميد الدواخلي والأستاذ بخاطره الشافعي - رحمهما الله - الخبران بلجنة اللهجات . ينظر : القسم الأول من محاضر جلسات مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين المنعقد في الفترة ١٥ فبراير ١٩٧١م- أول مارس ١٩٧١م ، ص ٢٣٥-٢٤٥. وقد كتب الدكتور خليل عساكر - رحمة الله - مذكرةً بيان البواعث والأهداف التي حرصت من أجلها لجنة اللهجات بالجمع على دراسة المصطلحات اللغوية الأوربية ، وتقديمها للدارس العربي ، ونشرت في الدورة ٣٩، الجلسة ٢٩ للمجلس ، محاضر الجلسات ، ص ٥٣٧ .

(٣) لهذا الكتاب عرض نVDI في مجلة اللسان ، المجلد ١٨ ، الجزء الأول ، ص ١٤٩-١٥٢ ، بقلم الدكتور علي القاسمي ، اللسانيات واللغة العربية ، العدد (٤) ، ص ٢٥٣-٢٥٨ ، بقلم الدكتور أحمد مختار عمر ، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ، ص ٢٩٠-٢٩١ ، بقلم الدكتور محمد حمي هليل . وللمزيد ينظر ، قاموس اللسانيات ، د.عبدالسلام المسدي ، ص ٨٠-٨١ .

وهذا العمل - كما يذكر المؤلف - خطط له أن يكون في خمسة أقسام ، يمكن بلوغتها على مرحلتين : الأولى : المدخل العام ، المعجم العربي - الإنجليزي - الفرنسي للمصطلح اللغوي ، والأخرى : المعجم الأجنبي (فرنسي - إنجليزي - عربي) ، والدراسة التحليلية النقدية للمصطلحات المستقرة ، ثم وضع المعجم المختار (١) .

فأما المرحلة الأولى - بقسيمها - فقد ظهرت في هذا الكتاب ، وأما الأخرى - بأقسامها الثلاثة - فقد ظهرت في الطبعة الثانية للكتاب .

- وصف المعجم :

رَكَّزَ الدكتور الحزاوي في هذا المعجم على المصطلحات اللغوية الحديثة ، ولم يتعرض للمصطلحات اللغوية القديمة ، وكذلك الدراسات اللغوية التي ظهرت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، لعله ذكرها وهي / أن المصطلحات القديمة تحتاج لدراسة خاصة ليس مجالها هذا المعجم ، أما الدراسات الأخرى فلأنها لم تعمد على مناهج لغوية حديثة (٢) ، وبصفة عامة فقد أخرج من معجمه المصطلحات ذات الطابع التقليدي ، والمؤلفات التي لم تسهم في تطوير الدراسات اللغوية الحديثة ، وضم معجمه هذا مصطلحات لغوية من مدارس مختلفة ، كالمدرسة الفرنسية ، والإنجليزية ، والأمريكية ، وكان اعتقاده في صنع هذا المعجم على أحد عشر مرجعاً - كما يذكر - ، ما بين مؤلفات خاصة ، ومعاجم متخصصة ، ومقالات منتشرة .

وقد أودع كتابه نوعين من المصطلحات : أحدهما ما لم يسبق استعماله من قبل في العربية ، والآخر استعمالات قديمة استخدمها المعاصرون بمفهوم لغويٍّ حديث ، وإن كان النوع الأول حاز قصب السبق .

وكان يورد المصطلح بالعربية ، مرتبًا ترتيباً هجائياً بحسب أصله الاستقافي ، وتاريخياً - كما يذكر - (٣) ، مع ما يقابلها باللغتين الفرنسية - أولاً - ، ثم الإنجليزية ، ويعقب على ذلك بالتعريف به ، وذكر المرجع الذي اعتمد عليه (٤) .

(١) ينظر : المصطلحات اللغوية الحديثة ، ص ١٥-١٦ .

(٢) نفسه ، ص ٨-١٠ .

(٣) نفسه ، ص ١٤ . وسألناه معه هذه المسألة في ص ٣١٠ .

(٤) ينظر تفاصيل ذلك في : المصدر نفسه ، ص ٧ - ١٦ .

ـ ملاحظاتنا عليه :

المحاولات الأولى عرضة للنقص والتأخذ أكثر من غيرها من الأعمال ، ونحن في هذا المضمار حينما ننتقد أو نلاحظ بعض الملاحظات ، فهو موجه في المقام الأول والأخير إلى منع العمل للاقيمته ، وبناءً عليه فإن ملاحظاتنا تحصر في الآتي :

أولاً - الخلط بين التعريف بالمصطلح وشرحه ، وهذه سمة بارزة نلمسها في كثيرٍ من المصطلحات ، مما كان هذا على حساب المصطلح الذي هو المقصود بهذا العمل ، فعلى سبيل المثال مصطلح (قانون جريم) نلحظ من خلال قراءته أنه يشرح مصطلح (القوانين الصوتية) ، وليس تعريفاً بقانون جريم ، ومثل ذلك يقال عن مصطلح (قانون صوتي) ، و (المعنى السياسي) ، و (الاقتصاد في الجهد العضلي) (١) .

ثانياً - التزيد في مصطلحاته ، كمصطلاح التمايل والمائلة (٢) ، جعلهما مصطلحين على الرغم أنها مصطلح واحد ، ومفهومهما واحد - أيضاً - .

ثالثاً - التزيد في شروحاته للمصطلح ، فمن ذلك مصطلح (انفجار احتكاكى) ، يقول فيه «وانفصال الأعضاء في نطق الصوامت الانفجارية يتفاوت بسرعة وبطء ، فإذا كان انفصalam بطئاً بحيث لا يحدث انفجار واضح ، بل يسع عند اطلاق الوقف صامت احتكاكى ، سمي الصوت الذي يتكون بهذه الكيفية «انفجارياً احتكاكياً» (٣) .

والسبب في ذلك اعتقاده على النقل الحرفي من المراجع ، وكان الأولى - فيما أرى - أن يقوم هو بنفسه باختيار العبارات التي تشرح المصطلح بدقةٍ ودون تزيد ، ومن ثم الإحالة إلى المرجع .

رابعاً - الاكتفاء في بعض المصطلحات بذكر الأمثلة المجردة دون التعريف بالمصطلح نفسه ، فمن ذلك مصطلح (اللغات التركيبة) ، اكتفى بالقول بأن مثالها لغة الإسكيمو ، على الرغم من تعريفه للغات التحليلية ، والاندماجية ، والاشتقاقية ! (٤) .

وهناك ملاحظات خاصة تمثل في الآتي :

(١) ينظر : ص ١٣٣ ، ١٥٠ ، ١٥٦ .

(٢) ص ١٦٩-١٧٠ .

(٣) ص ١٣٨ .

(٤) ص ١٦٤-١٦٥ .

أولاً- استبعاده من المصادر التي اعتمد عليها (علم اللغة) ، للدكتور واфи ، وترجمة الدواخلي والقصاص لكتاب «فندريس» (اللغة) ، ودلالة الألفاظ ، للدكتور أنيس ، والتطور اللغوي للدكتور أيوب ، وهذه الكتب - كما نعلم - تمثل مرحلة تاريجية مهمة ، ما كان ينبغي أن تهمل .

ثانياً - الترتيب الزمني (التاريجي) المصادر لم يكن دقيقاً ، فكتاب الدكتور أنيس (الأصوات) يأتي في المرتبة الرابعة - على حسب ترتيبه - ، حيث إنه اعتمد على الطبعة الثانية التي صدرت - كما يقول - عام ١٩٦٠م ! ، وله الحق في هذا لو كان الكتاب صدر فعلاً في السنة المذكورة ، لكن الثابت أنه صدر عام ١٩٥٠م ، ولذلك فإن الترتيب الحقيقي أن يكون كتاب الدكتور أنيس في المرتبة الأولى ، وشاء آخر أن كتاب أستاذنا الدكتور تمام (مناهج البحث في اللغة) صدر لأول مرة - وهي الطبعة التي اعتمد عليها الدكتور الحمازي - عام ١٩٥٥م ، وليس عام ١٩٦٠م - كما ذكر هو - ! ، والشيء بالشيء يذكر فقد ذكر أنه اعتمد في عرض مصطلحاته على حسب الترتيب التاريجي ، ولم يتبين لي ما مقصوده بذلك ؟! ، فإن كان يعني حسب ورودها التاريجي في المراجع التي اعتمد عليها فقد خانه التوفيق في تنفيذ ما ألزم نفسه به ، فمثلًا مصطلح (القاشل) ذكر مرجعه في ذلك مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أصدرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٦٢م ، ومعلوم أن هذا المصطلح استخدمه لأول مرة الدكتور أنيس في كتابه (الأصوات) ، وذلك قبل هذا العام المذكور بسنوات عديدة ! ، وعلى وجه الإجمال فلو أنه أعنى نفسه من هذا القيد لكان أسلم له وأفضل ، إذ ليس له أهمية تذكر في وضع المصطلح .

ثالثاً - الإحالات في بعض الأحيان خاطئة ، كما في صفحة ١٥٦ ، حيث أحال إلى (اللغة والمجتمع) للدكتور السعران ، والصحيح أنه (علم اللغة) له أيضاً !

رابعاً - التنسيق الطباعي ليس على المستوى المطلوب ، فالمصطلح مع ترجمته وتعريفه متداخلة في بعضها .

خامساً - ذكر أن الإحصاء بلغ (١٢٠١) مصطلح^{*} ، والصحيح أنه (١٢٠٢) مصطلح !

أما القضايا العلمية وأعني بها دقة المصطلح وترجمته ، فقد أشار إلى بعضها الدكتور أحمد مختار عمر (١) ، وتحتاج - بصفة عامة - إلى مراجعة أهل الاختصاص .

(*) ذكر في الطبعة الثانية من الكتاب ص ١٦ ، أن الإحصاء بلغ ١٢٠٠ مصطلح ! .

(١) المصطلحات الألسنية في اللغة العربية ، د.أحمد مختار عمر ، بحث منشور ضمن (اللسانيات واللغة العربية) عدد (٤) ، ص ٢٥٣-٢٥٨ .

ونصل إلى القول : إن المصطلح اللغوي لقى انتشاراً واسعاً من صفحات هذا الكتاب ، فقد انصرف المجهد إلى الشرح والتفسير وضرب الأمثلة ، وترك تحديد المفهوم الاصطلاحي الدقيق بعيداً عن الاعتبار .

ومهما يكن من شيء فيكفي هذا العمل أن صاحبه أقدم عليه في وقتٍ تهيبه فيه الآخرون . لقد كان عملاً جريئاً وشجاعاً بكل ما تعنيه هاتين الكلمتين من معنى ، أضف إليها صفة الأسبقية والريادة ، وكل هذا يجعلنا ننظر لهذا العمل بعين الرضى والتقدير .

رابعاً - المعاجم الاصطلاحية بعد سنة ١٩٨٠ م

نظراً لكثرتها فسوف اكتفي بتحليل ثلاثة منها حسب أهميتها ، وترتيبها الزمني ، وهي / معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية ، معجم المصطلحات اللغوية .

(١) معجم مصطلحات علم اللغة الحديث

وضعه مجموعة من اللغويين العرب تأليفاً ومراجعة ، وتبني هذا المشروع معهد اللغة العربية بجامعة الرياض - سابقاً - (الملك سعود حالياً) ، وقد استغرق العمل فيه نحوأ من أربع سنوات (١) .

وميزة هذا العمل أنه جهد جماعي ، يمثل أعضاؤه مدارس لغوية متعددة ، منها القديم (التقليدي) ، والحديث ، وأقطاراً عربية مختلفة ، وإن كان قد غاب عنه لغويو المغرب العربي ، وهذه نقطة كانت جديرة بالاعتبار .

- وصف المعجم

يهدف هذا العمل إلى الإسهام في توحيد المصطلح اللساني على مستوى الوطن العربي* ، علاوةً على تقديم المساعدة للقارئ العربي في متابعة ما يكتب باللغة الإنجليزية في ميدان الدراسات

(١) ذكر المؤلفون أن العمل في هذا المعجم بدأ فيه عام ١٩٧٥ م ، وتوقف في بعض مراحله بسبب انشغال المعهد بدراسة عملية ، ولم يمثل للصدور إلا عام ١٩٨٣ م .

(*) هذا المهدى اتفق حينها تنوسي إسهام المدرسة المغربية - إن صحت التسمية - في الدرس اللغوي المعاصر . ولم يعد خافياً على أحد أن العلماء هناك يمثلون مدرسة لغوية خاصة ، تقوم بدور فاعلٍ في الدرس اللغوي المعاصر ، لا ينبغي تجاهله ، أو التقليل من شأنه .

اللغوية الحديثة (١) ، وثالث هذه الأهداف تطوير الدراسات اللغوية الحديثة في العالم العربي ، عن طريق التعريب أو التأليف فيما يُستجَدُ من تطور في هذه الدراسات .

وقد اعتمد هذا المعجم - بشكلٍ عام - على اثنى عشر مصدراً ، منها بعض المؤلفات والمعاجم الإنجليزية (بلغت أربعة كتب) ، إضافةً إلى المعاجم العربية الخاصة ، وال العامة ، والكتشافات الاصطلاحية في مؤلفات بعض اللغويين المعاصرين (بلغت ثمانية كتب) .

وكانت خطتهم في وضع المصطلح تتثل في الآتي :

أولاً - إعطاء الأولوية للمصطلح العربي القديم أو الحديث - إن وجد - ، وإلا فيعرب المصطلح الإنجليزي ، مع الشرح الموجز له .

ثانياً - صياغة مصطلحات جديدة عند الضرورة .

ثالثاً - استبعاد المصطلحات المهجورة وأسماء اللغات .

رابعاً - الاقتصار على مقابل واحد لكل معنى من معاني المصطلح الإنجليزي (٢) .

وهذا يعني أن عملهم الخصم في ثلاثة وسائل هي : الاستبطاط ، والتعريب ، والترجمة .

وزع الكتاب إلى قسمين : القسم الأول (الإنجليزي-عربي) ، والقسم الآخر (عربي-إنجليزي) ، ورتبت مواده الاصطلاحية ترتيباً هجائياً في كلا القسمين ، مع عدم الأخذ في الاعتبار بأى التعريف ، دون مراعاة الأصل الاستقافي - كما فعل الدكتور الحزاوي - ، والفصل بين القسمين بقائمة ببليوغرافية مختارة بالمؤلفات في حقل الدراسات اللغوية ، المؤلف منها والمترجم .

ـ ملاحظاتنا عليه

على الرغم من كونه صادراً عن إطار جماعي ، فقد كان يتوقع منه أن يكون أكثر فاعليةً وشموليّةً وبعداً عن نواحي النص ، إلا أن ذلك لم يتحقق ، وأولى هذه الملاحظات اكتفاؤه بذكر المصطلح مجرداً من تعريفه ، وعمل كهذا في معجم المصطلحات اللغوية الحديثة يُعدُّ ناقصاً ، فالذي يبحث عن المصطلح ومقابله الجرّد يجد بغيته في هذا المعجم ، أما الذي ينشد ماوراء ذلك -أعني تعريف المصطلح واستخداماته في اللغة - فلن يظفر منه بشيء ، « والتعريف هو أهم

(١) المقدمة ، ح .

(٢) المقدمة ، ك - ل .

ما يحتاج إليه وما يجب أن يرتكز عليه العمل المصطلحي «(١)»، كما أنهم عولوا في عملهم هذا على مصادر قليلة، وكان الأجر - خاصةً أنه عمل جماعي - أن يتَوَسَّع في الإفادة من المصادر والمراجع المتخصصة، وهي كثيرة دون شك.

وثالث هذه الملاحظات أنهم جعوا - أحياناً - بين الترجمة والتعريب، كما هو في نحو (Phonology)، حيث ذكروا الكلمة العربية «فنولوجيا» وأمامها المصطلح الإنجليزي، وبعدها وضعت بين قوسين ترجمة هذا المصطلح وهو «دراسة النظام الصوتي»، وكذلك في (Phonometrics)، ذكروا «الفونومترية» وأمامها المصطلح الإنجليزي، وبعدها عبارة «الدراسة الصوتية الإحصائية» (٢).

وأخيراً يمكن القول: إن هذا المعجم يعد عملاً تعليمياً في المقام الأول وليس معجماً علياً (٣)، وبالرغم من كونه كذلك يظل يمثل بُعداً ثقافياً، وخطوةً أخرى على الطريق الطويل في صنع المعجم الاصطلاحي للغويات المعاصرة.

(٢) معجم المصطلحات اللغوية والأدبية

أعدت هذا المعجم الدكتورة عزت عياد، الأستاذة بكلية الآداب - جامعة القاهرة، وصدر عام ١٩٨٤.

ويتميز هذا المعجم عن بقية المعاجم الأخرى بأنه بلغات ثلاث (الألماني - الإنجليزي - العربي)، ونظراً لأنه معجم ثلاثي اللغة فقد وزع إلى ثلاثة أقسام*: القسم الأول كان معجماً عاماً يُعدُّ - كما تقول المؤلفة - : «الجسم الرئيسي للمعجم» (٤)، حيث يحتوي على المصطلح الألماني وما يقابلها

(١) دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي، د.محمد حلمي هليل، بحث منشور ضمن (تقديم اللسانيات في الأقطار العربية)، ص ٣٠٢. ولمعرفة مفهوم التعريف وأهميته ينظر: المصدر السابق، ص ٣٠٢.

(٢) ص ٦٨، ٦٩.

(٣) هناك دراسات نقدية لهذا المعجم، ينظر: اللسان العربي، العدد ٢٤، ص ١٣٧ - ١٤٠، بقلم الدكتور مجيد المشاطة، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ص ٢٩٩ - ٣٠٢، ٢٩٨، ٣١٦، بقلم الدكتور محمد حلمي هليل، المعجم العربي، د.الخمازوي، ص ٣٩٣ - ٣٩٨.

(*) هذا التوزيع لم تصرح به المؤلفة، وإن كانت قد أشارت إليه. ينظر: ص ١٠.
(٤) ص ١٠.

من مصطلح الجليزي ثم عربي (ص ١٣ - ١٥٧) ، أما القسمان الآخران فهما على هيئة كشافين: أحدهما الجليزي - ألماني (ص ١٨٣-١٥٨) ، والآخر عربي - ألماني (ص ١٨٤ - ٢١٦) ، وقد سارت في هذه الأقسام على حسب الترتيب المجائي لكل لغة .

- وصف المعجم

يهدف هذا العمل إلى مساعدة الباحثين والدارسين في مجالى اللغة والأدب في ترجمة النصوص الأدبية واللغوية من اللغة الألمانية إلى اللغتين العربية والإنجليزية ، وقد استأثر القسم الأول - كا سبق - بالعناية الكبيرة ، المتمثلة في إيراد المصطلح الألماني مقروناً بما يقابلها من مصطلح إنجليزي وعربي ، متبعاً بالشرح التارخي والوظيفي للمصطلح ، مع إيراد الأمثلة من إحدى هذه اللغات ، وكان القسمان الآخران مجرد كشافين لذكر المصطلح مع ما يقابلها في الإنجليزية أو العربية ، واعتمدت في عملها هذا على مراجع أجنبية وعربية بلغت خمسة وثلاثين مرجعاً ، منها خمسة وعشرون مرجعاً أجنبياً ، وعشرة مراجع عربية - كا هو مسجل في قائمة مراجعها (ص ٢١٧ - ٢١٩) ، إلا أن جلّ اعتمادها كان - كا تذكر - على معجمي الدكتور مجدي وهبه في المصطلحات اللغوية والأدبية (١) ، وكان الطريق الذي سلكته في وضع معجمها هو الترجمة ، وعندما لا تجد سبيلاً لذلك كانت تلجأ إلى النحت والتعريف* .

- ملاحظاتنا عليه

نظراً لأن المعجم متعدد اللغات ، إضافةً إلى كونه في مجالين مختلفين من مجالات المعرفة ، فإن ذلك من دواعي عدم الشمولية والدقة ، وتتضح عدم الدقة - على سبيل المثال - في تناولها لصطلاح (Phonetics) حيث تترجمه إلى «علم الأصوات» و«الصوتيات» ، وتعرفه تعريفين متناقضين: أحدهما ينطبق على هذا المصطلح ، والآخر ينطبق على مصطلح (Phonology) (٢) .
وما يلاحظ على هذا التعريف - أعني قوله : « وهو العلم الذي يعني كل العناية بأثر الصوت اللغوي في تركيب الكلام نحوه وصرفه ، فهو علم الأصوات الذي يخدم بنية الكلمة

(١) ص ١٠-١١ . مع العلم أنها لم تثبت هذين المعجمين في قائمة مراجعها !

(*) لم تذكر سوى النحت ، أما التعريف فهو - وإن لم تذكره - موجود في بعض المصطلحات كا في نحو (Allomorph) الألومورف ، و (Allophon) الألوфон ، ص ١٨ .

(٢) ينظر : ص ١٠٩ ، ١١٠ .

وتركيب الجمل في لغةٍ من اللغات» (١) أنه مقتبس من كتاب «الأصوات اللغوية» للدكتور إبراهيم أنيس - كما ذكرت هي - ، ولو أمعنت النظر فيما قاله الدكتور أنيس لوجدت التعريف خاصاً بالفنولوجي وليس للفوناتيك!

كذلك ترجمتها للفنولوجي بـ«علم الأصوات اللغوية» (٢) غير صحيح ، إلا أن يكون ذلك في اللغة الألمانية!

ونجد في تعريفها للسياق نصاً مخلاً ، فقد عرفته بأنه «تلك الأجزاء التي تسبق النص أو تليه مباشرة ، ويتحدد من خلالها المعنى المقصود» (٣) ، وهذا التعريف يجري على سياق النص (اللغوي) أو ما يعرف بـ«سياق المقال ، دون سياق الموقف (الاجتماعي) ، أو ما يعرف بـ«سياق المقام».

ومن الملاحظات الشكلية ، وضعها المقدمة (مقدمة المعجم) في يسار الكتاب ، وترقيم صفحاتها من اليسار إلى اليمين ، وكذلك كشاف المصطلحات العربي - الإنجليزي ، ولا أرى مبرراً مقبولاً لذلك.

على أن ما تقدم من ملاحظات لا يعني خلوّ المعجم من مميزات ، فمن ميزاته الاختصار في المصطلح ، وفي تعريف المصطلح ، وعدم الخلط بين المفهوم الاصطلاحي وتفسيره.

(٣) معجم المصطلحات اللغوية

وضع هذا المعجم الدكتور رمزي منير بعلبي ، وصدر عام ١٩٩٠ م ، وهو ثنائى اللغة (الإنجليزى-عربى) ، ويتميز بالجمع بين ذكر المصطلح وشرح مفهومه ، علاوةً على شموله لمستويات اللغة بشكل كلى ، والميزة الأخرى لهذا المعجم وفرة مصادره ومراجعه ، العربى منها والأجنبي ، وقد مرتبٌ مصادره الأجنبية ترتيباً علمياً دقيقاً ، وذلك بوضعه المصادر التي تنتمي لفرع من فروع اللسانيات في قائمة مخصوصة لها ، فهناك قائمة المصادر المتعلقة بعلم اللغة العام ، وأخرى للمتعلقة بعلم اللغة التطبيقى ، وعلم الأصوات ... الخ .

- وصف المعجم

يهدف هذا المعجم إلى التمييز بين المصطلحات ، بأن يكون للمصطلح الأجنبي الواحد مقابل عربي واحد - أيضاً - ، كما يهدف إلى توحيد المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية ، بأن يكون للكلمة الأجنبية الواحدة حيث دخلت في المصطلح الأجنبي المقابل العربي نفسه .

(١) ص ١١٠ .

(٢) ص ٢٠١ .

(٣) ص ٨٣ .

ويتكون معجمه من ستة عشر مسراً عربياً ، منها مسردان خصص الأول منها المصطلحات العربية المستخدمة في هذا المعجم ، مرتبة ترتيباً هجائياً ، مع ما يقابلها من مصطلح الإنجليزي (ص ٥٤٧ - ٦٥٧) ، وجعل الآخر للمصطلحات اللغوية الواردة في المصادر العربية ، مع رقم الصفحات التي وردت فيها من المعجم (ص ٦٥٨ - ٧١٢) .

أما المسارд الأخرى فكان الثالث منها لمصطلحات علم اللغة العام (ص ٧١٣ - ٧٢٢) ، والرابع لمصطلحات علم اللغة التطبيقي (ص ٧٢٣ - ٧٢٤) ، والخامس لمصطلحات علم الصوت (ص ٧٢٥ - ٧٣٦) ، والسادس لعلم النحو (ص ٧٣٧ - ٧٥٨) ، والسابع لعلم اللغة الاجتماعية (ص ٧٦٢-٧٥٩) ، والثامن لعلم اللغة النفسي (ص ٧٦٣ - ٧٦٤) ، والتاسع لعلم اللغة العيادي (ص ٧٦٥ - ٧٦٦) ، والعشر لمصطلحات الخطاطه (ص ٧٦٧ - ٧٦٩) ، والحادي عشر لعلم الدلالة (ص ٧٧٠ - ٧٧٣) ، والثاني عشر لعلم السيميا (ص ٧٧٤) ، والثالث عشر لمصطلحات الأسلوبية (البلاغة) (ص ٧٧٥ - ٧٧٦) ، والرابع عشر لمصطلحات الشعر وعلم العروض (ص ٧٧٧ - ٧٧٨) ، والخامس عشر لعلم وظائف الأعضاء (ص ٧٧٩) ، وكان المسرد السادس عشر والأخير للمصطلحات العامة التي لا يقتصر استخدامها على علم اللغة ، أو التي ليست من صميم علم اللغة الحديث (ص ٧٨٠ - ٧٨٦) .

وقد اكتفى في هذه المسارد (٣ - ١٦) بذكر المصطلح دون مقابلة الإنجليزي ، ودون ذكر رقم الصفحة التي ورد فيها المصطلح من هذا المعجم ، أما المعجم نفسه الذي يحوي المصطلح الإنجليزي وم مقابلته العربي ، مقررناً بالمستوى اللغوي الذي ينتهي إليه* فقد استغرق منه أكثر الصفحات (ص ٢٣ - ٥٤٤) ، ولم يذيل كل مادة اصطلاحية بذكر المرجع أو المصدر الذي اعتمد عليه - كما فعل الدكتور الحمازوي - ، معللاً ذلك بخشية الإطالة ، ولكي لا يظن أن ذلك المصطلح مأخوذ من ذلك المرجع وحده ، دون غيره من المراجع التي هي في بابه (١) .

(*) يلاحظ أنه فعل ذلك هروباً من قضية الترافق في استخدام المصطلحات . فثلاً مصطلح (مماثلة) ذكر أنه ينتهي إلى علم الأصوات ، كما ينتهي إلى علم اللغة الاجتماعية . ينظر : معجم المصطلحات اللغوية ، ص ٥٩ ، وقد أكد ذلك بإيراد هذا المصطلح في مسرد هذين العدين ، ص ٧٣٤ ، ٧٦٢ ، ومثل هذا يقال في مصطلح (الفاعل الحقيقي) ، ص ٣٥ .

(١) ينظر : ص ٢٠ .

أما الطريقة التي سلكها في وضع المصطلح أو ما يعرف بـ (مبادئ النقل المصطلحي) أو (تقنيات المبادئ المصطلحية) فتتمثل في تفضيل المصطلح العربي القديم على ما سواه ، شرط انطباقه على المفهوم المراد تعينه ، دون محاولة فرضه على المفاهيم التي لا تتفق معه ، أو على ما شاع من مصطلحات أجنبية ، وهذا يعني أنه سلك مبدأ التعرير في بعض الموضع التي اضطر إليها . ومن الوسائل التي اتبعها - أيضاً - النحت ، ويرى في هذا الصدد أن النحت - وإن كان يختلف عدد كلمات المصطلح - مجاف لطبيعة اللغة العربية الاستقافية ، والذوق العام والخاص على حد سواء ، وبالإضافة إلى هذين المبدأين اتبع الترجمة - بطبيعة الحال - في وضع المصطلح (١) .

ملاحظاتنا عليه

لأشك أن هذا المعجم سيحتل - فيما أحسب - مكانه بين بقية المعاجم الاصطلاحية ، وذلك لأنه صدر في فترة متأخرة ، وابتعد - قدر ما أتيح له - عن السلييات التي وقعت فيها المعاجم السابقة .

ومن الملاحظات على هذا العمل ، أن بعض الأمثلة التي أوردها مأخوذة من اللغة الإنجليزية ، في حين أنه كان بإمكانه أن يقتبسها من العربية . هذا شيء ، وشيء آخر أن بعض مفاهيمه عن المصطلحات لم تكن صحيحة ! ، فمن ذلك تفريقه بين الفاعل النحوی وغيره ، فقد ضرب للفاعل النحوی مثلاً هو / جاء الرجل ، وللفاعل غير النحوی بالجملة الإنجليزية الآتية / The car was repaired by him (٢) ، وذلك غير صحيح فيما يتعلق بمثال الفاعل النحوی، فالمثال الذي أورده إنما هو للفاعل الحقيقي ، وليس للفاعل النحوی الذي يتمثل في إسناد الفعل لغير ما هو له ، نحو قوله « تحرك الشجر » و « تمزقت الورقة » ، في حين أن الفاعل الحقيقي هو الذي يسند فيه الفعل لما هو له ، نحو - جاء الرجل .

ومن الملاحظات الشكلية ما سبق أن ذكرته على معجم الدكتورة عليه عياد ، وهو أن المؤلف كتب مقدمة عمله - وهي مقدمة لها أهميتها في علم المصطلح - مرتبة من اليسار إلى اليمين ، كما هو شأن في مسارده العربية ، ولست أدرى لم كان الأمر كذلك ؟! ، ومن الملاحظات - أيضاً - عدم إفراده مسراً خاصاً بمصطلحات علم المعجم (٣) .

(١) ينظر : ص ١٢ - ١٤ .

(٢) ينظر : ص ٣٥ .

(٣) للدكتور عبدالفتاح الزين عرض نceği لهذا الكتاب نشره في مجلة الأبحاث ، السنة ٣٨، ١٩٩١م، ص ١١٠-١١٦ .

ومهما يكن من أمر المعجم جهد خلائق بالإشادة والإفادة ، ولذلك أرى أن يُعرض على أحد الجامع العلمية أو المؤسسات الثقافية التي تُعني بقضية المصطلح اللغوي : للنظر فيه ، وتقديره ، وتقرير مدى صلاحيته للتطبيق في الدراسات اللغوية المعاصرة .

والآن ، وبعد أن استعرضنا الجهود التي بذلت لوضع المصطلح - بصفة عامة - ، تَبَيَّنَ أَنَّ ما من عملٍ صدر فردياً كان أم جماعياً إِلَّا كان عرضةً للنقض ، هذا النقص يمكن إيجاده في النقاط التالية :

أولاً - التعدد والازدواجية في وضع المصطلحات اللغوية . هذا التعدد كان سببه التأثر الشخصي لكل لغوي بالمدرسة اللغوية التي ينتهي إليها ، في مصر نجد المدرسة الإنجليزية والألمانية ، وفي المغرب العربي نجد المدرسة الفرنسية ، وفي سوريا كذلك ... وهكذا .

ثانياً - عدم مواكبة التطور اللغوي الذي يقع يومياً في محيط الدراسات اللغوية المعاصرة في العالم العربي ، كما هو الحال بالنسبة لنظرية «تشومسكي» اللغوية ، التي لا نكاد نجد لمصطلحاتها ذكرًا في هذه المعاجم الاصطلاحية ، مما يجعل معاجمنا تعيش في ذمة التاريخ .

ثالثاً - الفردية في صنع المصطلحات اللغوية ، ومن المتعارف عليه أن هذا العمل مهمة جمعية بالدرجة الأولى ، لا يتَّأْتِي للفرد منها أَوْتَيْ من ثقافةٍ وطاقَةٍ أَنْ يقوم به منفرداً .

رابعاً - الارتجال في وضع المصطلحات ، وعدم وجود منهجية علمية صارمة تحظى للعمل من البداية ، وتسير على ضوئها .

خامساً - اللجوء إلى التعرِيب في حين وجود إمكانية للترجمة .

سادساً - الجمع بين الترجمة والتعرِيب .

سابعاً - استخدام المصطلحات المترادفة ، أو ذات الاشتراك اللفظي .

ثامناً - على الرغم من الكثرة النسبية لمعاجم المصطلحات اللغوية ، فإن معظمها يبدأ من حيث ابتدأ الآخرون ، وكان الأولى أن يبدأوا من حيث انتهوا الآخرون ، حتى لا تكون مجرد أعمالٍ مكررةٍ ، أو دورانٍ في حلقةٍ مفرغة ، ولكن تمثل سلسلةً متصلةً تؤدي في النهاية إلى صنع العمل الشامل المتكامل للمصطلح اللغوي .

أما تلافي ذلك النقص فإني أَرَاه يتحقق في اتباع الخطوات الآتية :

أولاً - توحيد المصطلح اللغوي ، ودقته في الدلالة على مفهومه . وهذا المبدأ يكاد يجمع عليه كل من تعرض لمشكلة المصطلح في القديم والحديث^(١) ، كأنه مما قرره مجمع اللغة العربية

^(١) ينظر - على سبيل المثال - توحيد المصطلحات ، محمد رضا الشبيبي ، مجلة مجمع اللغة العربية ==

في وضع المصطلحات : لأن فيه اطمئناناً لدلاله المصطلح على موضعه .

ثانياً - أن يقوم بوضع المصطلحات جيل الرواد في العالم العربي - مشرق وغربه - ، ويشاركهم العمل النابهون من المتخصصين في الدراسات اللغوية ، ويتم ذلك تحت مظلة هيئة لغوية متخصصة كأن تكون جمعية لغوية^{*} ، على غرار ما هو موجود في البلدان المتقدمة ..

ثالثاً - أن تضم قائمة المشاركين في وضع المصطلح اللغوي ثقافات متعددة ، والاتجاهات لغوية متباعدة ، وذلك بأن يكونوا متخصصين في الدرس اللغوي القديم ، والدرس اللغوي الحديث ، وأن يكونوا على صلة وثيق بالدراسات اللغوية المعاصرة في كل من أوروبا وأمريكا .

رابعاً - تعدد طرق وضع المصطلح ، وعدم الاكتفاء بطريق واحد ، على ألا يجمع بين طريقين في موضع واحد ، وأن تراعي الأولوية عند اختيار المبدأ الاصطلاحي .

خامساً - ألا يكتفى عند وضع المصطلح ببيان مقتبله من اللغات الأخرى ، بل لابد من إلهاقه بتعريف واضح المعالم ، دقيق الصياغة لمفهوم المصطلح .

سادساً - أن يراعى عند طبع هذه المعاجم الاصطلاحية للمرة الثانية وما بعدها متابعة ما يجدد في عالم المصطلحات ، بحيث تبقى مصطلحاتنا مسيرةً لركب التطور والتقدم الذي يطرأ عليها في العالم المجاور لنا .

وأقترح أن يوضع معجم لغوي شامل لكل مستوى على حده ، وخاصة مستوى الأصوات والدلالة ؛ نظراً لأنهما من أشد العلوم اللغوية اتصالاً بالدراسات اللغوية الحديثة .

ومع كل ما تقدم فإني أشعر بأن الحاجة مازالت قائمةً لدراسة المصطلح اللغوي في بحث منفردٍ ، يختص لقضية المصطلحات في الدراسات اللغوية المعاصرة .

== بالقاهرة، ١٣١/٨ ، في اللغة والأدب ، د.إبراهيم مذكر ، ص ٩٩ ، توحيد المصطلحات العالمية ، مصطفى الشهابي ، مجلة جمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٥٧/١١ - ١٦٤/١١ .

(*) ذكر لي الدكتور تمام أنه أنشأ أول جمعية لغوية في العالم العربي أواخر عام ١٩٧٢م ، واضطلع بمسئوليته رئاستها لمدة عام ، ثم خلفه فيها - بعد انتدابه للتدريس في المغرب - الدكتور حسين نصار . وكانت هذه الجمعية مكونةً من أساتذة الجامعات المصرية في اللغات المختلفة ، وتحضر مهمتها في تنمية الدراسات اللغوية في العالم العربي ، وكان من ضمن مشروعاتها إصدار مجلة لغوية ، إلا أنها لم تر النور ، وتوقفت الجمعية بعد ذلك ! ، والنية متوجهة لإعادة إنشائها . وكان مترجمها كتاب اللغة «لفندريس» قد دعيا منذ عام ١٩٥٠م لإنشاء الجمعية اللغوية ، وإصدار مجلة لغوية على نهج المجالات اللغوية في أوروبا وأمريكا ، تكون مهمتها عرض الآراء والنظريات الجديدة والمشكلات المختلفة في الدراسات اللغوية . ينظر : مقدمة الترجمة ، هـ .

الفصل الخامس
المستوى الذهلي

المستوى الدلالي

علم الدلالة أو مستوى الدلالة أحد أهم مستويات اللغة - وكل منها له أهميته - . ونظراً لذلك لم يقتصر تناوله على علماء اللغة وحسب ، بل شاركهم في الاعتناء به طوائف عديدة ، كعلماء الأصول ، والفلسفه ، والأدباء ، والفنانين ، والاقتصاديين ، والأنثروبولوجيين ، والدراسات الطبيعية (١) .

وقد كان هذا العلم عند القدماء مبئوثاً في مؤلفاتهم ، ولم يفرده أحد بمؤلفٍ مستقلٍ ، كما هو الحال بالنسبة لعلم الصوت ، والصرف ، والنحو ، والمعجم ، عدا ما نجده عند أبي حاتم الرازي (٣٢٢ هـ) وكتابه (الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية) ، الذي يُعدُّ «أول كتابٍ في العربية يعالج دلالة اللفظ وتطورها ، ويسوق النصوص والشاهد الصحيحه التي تؤيد ما يقول ، ويرتبها بعض الأحيان ترتيباً تاريخياً يتبع منه القارئ أصل الدلالة وكيف تطورت ...» (٢) .

أما في العصر الحديث فكان لهذا العلم نصيب من الاستقلالية على النحو الذي سنتبينه في هذا الفصل ، ولعل بحث العقاد (١٩٦٤م) عن السيمية أول ما يطالعنا في هذا المقام ، وقد اتخذ المجمع قراراً باستخدام مصطلح السيمية في مقابل (Semantics) ، فهو بهذا يُعدُّ أول من قدم بحثاً في أعمال الغربيين عن هذا العلم (٣) .

(١) ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٧٤ ، علم اللغة ، د.السعريان ، ص ٢٨٥-٢٨٦ .

(٢) من تصدير الدكتور إبراهيم أنيس لهذا الكتاب ، ص ١٢ . وقد نشر هذا الكتاب محققاً في ثلاثة أجزاء ، حقق الأول والثاني / الدكتور حسين بن فيض الله المحمدي سنة ١٩٥٧م ، بالقاهرة ، وحقق الثالث / الدكتور عبدالله السامرائي ، ملحقاً بكتابه: الغلو والفرق الغالية في الحضارة الإسلامية سنة ١٩٧٢م ، بيروت . ولمعرفة أهمية هذا الكتاب ينظر : نحو وعي لغوي ، د.مازن مبارك ، ص ١١٢ فما بعدها ، البحث عن دلالة اللفظ ، د.مصطففي مندور ، حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس ، العدد ٨ ، ١٩٦٣م ، ص ١٦٠ (المامش) .

(٣) ألقى هذا البحث في الجلسة الثالثة لمؤتمر تجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثامنة عشرة سنة ١٩٥٢م ، ونشر في مجلة المجمع ١٤/٩ ، ١٨-١٩٥٧م ، وكان قد أقر هذا المصطلح في جلسة المجمع يوم ٢٦/٥/١٩٥٢م ، ونشر القرار في مجلة المجمع ٤٤٧/٨ ، ١٩٥٣م . وللمزيد ينظر : العقاد والدراسات اللغوية ، د.كامل بشر ، مجلة الأزهر ، الجزء الأول ، السنة السادسة والثلاثون ، ١٩٦٤م ، ص ٧٧ ، العقاد وعلم السيمية ، د.البدراوي زهران ، بحث منشور ضمن (عباس العقاد وذكره المئوية) ، ص ٥٨ - ٦٢ .

و يأتي في مقدمة المؤلفات المعاصرة التي أفردت علم الدلالة بمُؤلف خاص كتاب الدكتور إبراهيم أنيس (دلالة الألفاظ) ، بل إنه ليعد أولها دون منازع ، وقد صدر سنة ١٩٥٨ .

وإذا كان بعض الباحثين المعاصرین يرى بأنه غاب عن هذا الكتاب تصور منهجي واضح في عرض المادة ، وتنظيمها ، ومضمونها (١) ، فإن عذرها في ذلك أن الكتاب محاولة أولى لتقريب هذا العلم إلى ذهن القارئ العربي ، فشعور مؤلفه أنه يسلك طريقاً جديداً في التفكير اللغوي العربي حال دون «أن يخوض في تفاصيل دقيقة قد تحول دون تقديم الإطار العام لهذا الفكر الجديد » (٢) .

ثم تعددت بعد ذلك الجهود الدلالية في الدرس اللغوي المعاصر ، وجاءت على هيئة مؤلفات مستقلة ، وبماحث ضمن مؤلفات أصحاب هذا الدرس ، ومقالات منشورة في المجالات العلمية ، وترجمات لأعمال غربية مخصصة لهذا الجانب (٣) .

(١) عن البحث الدلالي العربي ، د.محمد غاليم ، بحث منشور ضمن (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ، ص ١١٧ .

(٢) العربية وعلم اللغة البنوي ، د.حليبي خليل ، ص ١٦٢ . وينظر عرض وتقييم الدكتور كمال بشر لهذا الكتاب في : قضايا لغوية ، ص ١٦٢-١٧٣ .

(٣) بتتبع هذه الجهود - حسب تأريخ صدورها - وجدتها على النحو التالي : في عام ١٩٥٩ نشر الدكتور تمام حسان مقالاً بعنوان « تشقيق المعنى » خصصه لدراسة أنواع المعنى (نشر في مجلة الأزهر ، الجزء السادس ، المجلد الحادي والثلاثون ، ١٣٧٩-١٩٥٩م ، ص ٥٧١-٥٧٨) ، وأعاد نشره سنة ١٩٨٥ في كتابه « مقالات في اللغة والأدب » ، ص ٣٢٩-٣٣٩ ، ثم نشر الدكتور كمال بشر مقالات خمساً أواخر سنة ١٩٦١م وبداية سنة ١٩٦٢م ، وكانت بعنوان « دراسات في علم المعنى » ، وهي عبارة عن دراسة تأريخية لنشأة علم المعنى اللغوي في الغرب ، والاتجاهات التي سلكها هذا العلم هناك ، وعلاقته بغيره من مستويات اللغة . (نشرت في مجلة الأزهر ، الجزء الرابع ، المجلد الثالث والثلاثون ، ١٩٦١م ، ص ٤٨٢-٤٨٧) ، الجزء الخامس ، المجلد الثالث والثلاثون ، ١٩٦١م ، ص ٦١٣-٦١٨ ، الجزء الحادي عشر ، المجلد الثالث والثلاثون ، ١٩٦٢م ، ص ١٣٧٧-١٣٨٥ ، الجزء الأول ، السنة الرابعة والثلاثون ، ١٩٦٢م ، ص ٨٧-٩٤ ، الجزء الثاني ، السنة الرابعة والثلاثون ، ١٩٦٢م ، ص ٢٢٥-٢٢٥) . وفي عام ١٩٦٣م أصدر الدكتور مراد كامل كتابه : دلالة الألفاظ وتطورها ، وهو عبارة عن محاضرات ألقاها على طلبة =

== قسم الدراسات الأدبية واللغوية بمعهد الدراسات العربية العالمية بالقاهرة ، التابع لجامعة الدول العربية. الواقع أن هذا الكتاب في صفحاته كثيرة منه مأخوذ من كتاب العربية لـ «يوهان فلک» الذي ترجمه الدكتور عبدالحليم النجار ! . ينظر : تجديد البحث اللغوي في مصر في العصر الحديث ، محمد عادل خلف ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص ٨٩-٩٠ . وفي العام نفسه كتب الدكتور مصطفى مندور مقالاً بعنوان «البحث عن دلالة اللفظ» ، تحدث فيه عن علاقة الألفاظ بمعانيها ، ورأى القدماء وال فلاسفة والمحدثين من الغربيين بثأتمها ، والمناهج التي اتبعت في معالجة هذه القضية (نشر في حلويات كلية آداب عين شمس ، العدد الثامن ، ١٩٦٣م ، ص ٩١-١٦٣) . وفي عام ١٩٦٤م أصدر الدكتور عبدالرحمن أيوب كتابه: التطور اللغوي ، وبحث بصفة خاصة في موضوع وثيق الصلة بعلم الدلالة وهو / التطور اللغوي ، مفهومه ، وأسبابه ، ومذاهبه (صدر هذا الكتاب مرة ثانية سنة ١٩٦٨م بعنوان «اللغة والتطور» ، وهو الكتاب السابق مع تعديلات طفيفة) . وفي عام ١٩٧١م أصدر معهد البحوث والدراسات العربية كتاباً للأستاذ عبدالحميد حسن عن : الألفاظ اللغوية ، خصائصها وأنواعها ، تحدث فيه عن الصلة بين الألفاظ والمعنى ، والصلة بين الفصحى والعامية ، وعن التعريب والدخيل ، وبعض الظواهر اللغوية ، كالأضداد ، والمشترك ، والترادف . وفي عام ١٩٨٠م أصدر الدكتور حلمي خليل كتابه (الكلمة - دراسة لغوية ومعجمية) ، وخصص جزءاً كبيراً منه لدلالة الكلمة ، وما يتصل بها من مفهوم ، وعلاقات دلالية . وفي عام ١٩٨١م أصدر الدكتور السيد أحمد عبد الغفار كتابه : التصور اللغوي عند الأصوليين وتضمن دراسة المعنى عند الأصوليين . وفي العام نفسه أصدر الدكتور محمد حسن جيل كتاباً بعنوان : المعنى اللغوي - دراسة نظرية وتطبيقية ، وخصصه لدراسة المعنى اللغوي على مستوى الكلمة المفردة ، وما يتعلّق به من مشكلات وقضايا . ثم أصدر الدكتور أحمد مختار عمر سنة ١٩٨٢م كتابين ، أحدهما بعنوان : علم الدلالة ، وهو كتاب شامل لكافة القضايا المتعلقة بهذا العلم عند علماء الغرب ، وعلماء العربية في القديم والحديث ، مع تركيزه على المعاني المعجمية باعتبارها وحدة أساسية لكلٍ من النحو والدلالة ، والكتاب الآخر بعنوان : اللغة واللون ، وهو محاولة لتطبيق نظرية الحقول الدلالية . (هناك تحليل لمباحث «علم الدلالة» ، وتقدير له - بصفة عامة - قام بها الدكتور محمد غاليم . ينظر : تقديم اللسانيات في الأقطار العربية ، ص ١١٧-١٢٨) . وفي عام ١٩٨٣م خصص الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف للدلالة النحوية كتاباً أسماه: النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، وكان الدكتور أحمد مختار عمر قد ==

== وعد بدراسة تفصيلية لهذا الجانب - جانب المعنى النحوية -، ينظر: علم الدلالة ، ص ٧ ، حتى كتابة هذا البحث لا أعلم من أمرها شيئاً ! . ثم أصدر الدكتور الطاهر حموده كتابه: دراسة المعنى عند الأصوليين ، وقد قصره على أبحاث المعنى عند الأصوليين . وفي عام ١٩٨٥ أصدر الدكتور عزمي إسلام - أحد المتخصصين في الفلسفه - كتابه أو رسالته - على الأصح: مفهوم المعنى - دراسة تحليلية ، وهي دراسة قائمة أساساً على تحليل فكرة المعنى من وجهة نظر منطقية (فلسفية) .

هذا بالنسبة للتأليف المستقل في هذا العلم - كتاباً ومقالات - ، ويبيق بعد ذلك جانباً من جوانب إسهام اللغويين المعاصرين في مصر في الدرس الدلالي ، أحدهما يتثل في تلك المباحث الدلالية التي وردت ضمن أعمال جيل الرواد ، والآخر يتمثل في ترجمة المؤلفات الدلالية الغربية . فاما الجانب الأول فيأتي في مقدمة هؤلاء الدكتور علي عبدالواحد وافي ، حيث خصص فصلين من كتابه (علم اللغة) لتطور اللغة وارتقاءها ، والدلالة وتطورها ، كما خصص الدكتور تمام حسان في كتابه (مناهج البحث في اللغة) ، و (اللغة العربية معناها ومبناها) فصلاً عن الدلالة ، كما تحدث في كتابه (الأصول) عن المعنى في ضوء معطيات البلاغة العربية ، وقام الدكتور السعران بتخصيص باب كامل لدراسة علم الدلالة في كتابه (علم اللغة) ، وخصص الدكتور كمال بشر لإحدى مشكلات المعنى اللغوي وهي المعنى المتعدد مبحثاً في كتابه (قضايا لغوية) ، كما كتب مبحثين عن مظاهر التطور في اللغة العربية ، وعن المعنى اللغوي في كتابه (دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني) .

أما المترجمات فليست منها خلال فترة الدراسة سوى كتاب واحد - فيما أعلم - وهو (دور الكلمة في اللغة) للغوي الإنجليزي « ستيفن أولمان » ، قام بترجمته الدكتور كمال بشر ، وأصدره سنة ١٩٦٢م ، ثم طبع ثانية سنة ١٩٦٩م ، وثالثة سنة ١٩٧٢م ، ورابعة سنة ١٩٧٥م ، وطبع للمرة العاشرة سنة ١٩٨٦م . وهناك كتاب آخر - خارج فترة الدراسة - هو (علم الدلالة ، إطار جديد) للغوي الإنجليزي « بالمر » ، ترجمه الدكتور صبري إبراهيم السيد سنة ١٩٨٦م .

الدالة عند اللغويين المعاصرین

علم الدالة عند المعاصرین (Semantics) هو علم المعنى (١)، أما مفهوم المعنى ذاته فهو مما تشعبت فيه آراء العلماء على مختلف انتهاياتهم العلمية (٢)، وميدان هذا العلم هو الكلمة المفردة، والعبارة، والجملة (التركيب).

وقد أشار الدكتور أنيس إلى أن الدالة ليست نوعاً واحداً، بل هي أنواع عديدة، فهناك دالة الصوت التي تستمد من طبيعة الأصوات، ولعل من أبرز مظاهر هذه الدالة ظاهري النبر والتنعيم، وهناك دالة بنية الكلمة المفردة (الدالة الصرفية)، ودالة التركيب في الجملة (الدالة التحوية) التي تحدث بواسطة العلاقات التحوية بين الكلمات، ودالة الكلمة المفردة (الدالة المعجمية أو الاجتماعية)، وهذا النوع من الدالة ينظر إليه الدكتور أنيس على أنه موطن عنابة الدرس الدلالي، وهو المهد الأأساسي في كل لام (٣).

ونلاحظ هنا أن الدكتور أنيساً لا يفرق بين الدالة الاجتماعية والمعجمية، بل يجعلهما دالة واحدة، بحيث إذا أطلقت الدالة المعجمية قصد بها الدالة الاجتماعية، وهذه حقيقة لا تتمس من كلامه وحسب، بل صرّح بها تصريحًا (٤)، ولم يكتف بهذا نظريًا، وإنما ترجمها إلى واقع، حيث جمع في كتابه (دالة الألفاظ) بين مباحث علم الدالة ومباحث المعجم. إن هذه النظرة لا يمكن تخطيتها؛ لأنها تمثل رؤيةً لغويةً لعددٍ من اللغويين الذين يرون أن مباحث المعجم تمثل جانباً من جوانب علم الدالة، فكلّاها يبحث في المعنى على وجهٍ من الوجه، إلا أن هذا على خلاف ما عليه بعض اللغويين المعاصرين، وهو مasisتبين بعد قليل.

(١) ينظر: دراسات في علم المعنى، د. بشير، الجزء الرابع، المجلد الثالث والثلاثون، ١٩٦١م، ص ٤٨٣، ٤٨٤، الجزء الخامس، المجلد الثالث والثلاثون، ١٩٦١م، ص ٦١٣، علم الدالة، د. أحمد مختار عمر، ص ١١.

(٢) لمعرفة ذلك ينظر: دراسات في علم اللغة، ق. ٢، ص ١٥٤، دور الكلمة في اللغة، ص ٦٥ (المماش)، اللغة العربية معناها وبناتها، ص ٢٤ - ٢٩.

(٣) دالة الألفاظ، ص ٤٧-٤٠. وينظر: طرق تنبية الألفاظ في اللغة، ص ٤٥.

(٤) دالة الألفاظ، ص ٤٦-٤٧.

أما العقاد فيفرق بين النوعين ، ويجعل لكل نوع دراسة دلالية خاصة (١) ، ونجد الدكتور تماماً - وهو من أعطى المعنى عناية مميزة ، حيث جعله الموضوع الأخص لكتابه (اللغة العربية معناها وبناتها) ، واعتبر كل دراسة لغوية لا بد أن تتجه إلى المعنى ، فهو موضوعها الأول والأخير ، والهدف المركزي الذي تصوب إليه سهام الدراسة من كل جانب (٢) - نجده يفرّع المعنى الدلالي أو يشقّقه - على حد تعبيره - إلى ثلاثة جوانب : المعنى الوظيفي ، المعنى المعجمي ، المعنى الاجتماعي . فالمعنى الوظيفي يندرج تحته المعنى الصوتي ، والصرف ، والنحو ، أي أنه بعبارة أخرى معنى الأجزاء التحليلية للحدث اللغوي ، ويبحث المعنى المعجمي في دلالة الكلمة المفردة ، أما المعنى الاجتماعي فهو من قبيل تحليل ملابسات الموقف الخيط بأطراف الحدث اللغوي ، ومحاله الكلمة المفردة ، أو الجملة الطويلة المكونة من كلمات عديدة (٣) .

وهذا يعني أن الدلالة تكون صوتية ، وصرفية ، ونحوية ، ومعجمية ، واجتماعية ، أي أن كل مستوىً لغويٍ يصح أن يطلق عليه علم معنى ، ويمكن الفرق بين هذه الجوانب في أن المعنى المعجمي والوظيفي متعدد ومحتمل ، في حين أن المعنى الاجتماعي لا يتعدد (٤) .

ويتكون المعنى الدلالي عند الدكتور تمام من عنصرين : أحدهما المعنى المقال ، والآخر المعنى المقامي . فالمعنى المقال ين تكون من المعنى الوظيفي والمعجمي ، ويشمل القراءن المقالية ، أما المعنى المقامي فيتكون من الظروف الخبيطة بأداء المقال ، وهي التي تحتوي على القراءن الحالية ، ويتكامل هذان العنصران بحيث لا يغنى أحدهما عن الآخر ، وإن كان عنصر المقام يمثل أساساً قوياً ومرتكزاً مهماً في بناء الوجه الاجتماعي للمعنى (٥) .

(١) السمية ، مجلة الجمع ، ١٤/٩ فتابعوها . وينظر : مجلة الأزهر ، الجزء الأول ، السنة السادسة والثلاثون ، ص ٧٧ .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١١٦ . وينظر : اللغة العربية معناها وبناتها ، ص ٩ .

(٣) ينظر : تشقيق المعنى ، مجلة الأزهر ، الجزء السادس ، المجلد الحادي والثلاثون ، ١٩٥٩م ، ص ٥٧١ فتابعوها ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١١٦-١٢٦ ، اللغة العربية معناها وبناتها ، ص ٢٨ .

(٤) ينظر : اللغة العربية معناها وبناتها ، ص ٣١٦ ، ٣٢٣ ، ٣٣١ . وللمزيد ينظر : الكلمة دراسة لغوية ومعجمية ، د. حامى خليل ، ص ١٤٧ .

(٥) اللغة العربية معناها وبناتها ، ص ٣٣٩ .

ويتمثل مفهوم المقام عنده في أنه «مجموع الأشخاص المشاركين في المقال إيجاباً وسلباً، ثم العلاقات الاجتماعية والظروف المختلفة في نطاق الزمان والمكان» (١)، ويزيد الأمروضوحاً بقوله: « فهو يضم المتلجم ، والسامع أو السامعين ، والظروف ، والعلاقات الاجتماعية ، والأحداث الواردة Relevant في الماضي والحاضر ، ثم التراث والفلكلور ، والعادات والتقاليد ، والمعتقدات والخرز عبادات » (٢) .

و واضح من كل ما تقدم أن أستاذنا أقام تصوره الدلالي على دراسات البلاطيين وبخاصة علماء البيان والمعاني (٣) ، وفكيرتهم عن المقام والمقال ، وعلى دراسات الأصوليين (أصول الفقه) ، وعلى دراسات أستاذ اللغوي الإنجليزي « فيرث » عن الماجريات* (سياق الحال) Context of situation ، مع تطوير بعض المفاهيم ، وإعطائهما قالباً مختلفاً جزئياً أو كلياً عما هو عليه في تلك الدراسات .

أما الدكتور بشر - وهو من أولى علم المعنى اللغوي اهتماماً واضحاً ، يتمثل في دراسته العديدة عن المعنى ، وترجمته الدقيقة المقرونة بالتعليقات العلمية لكتاب « أولمان » (دور الكلمة في اللغة) - فيفرق بين دراسة المعنى على مستوى الدلالة ، ودراسته على مستوى المعجم ، فالمعجم يدرس المعنى على مستوى الكلمة المفردة ، في حين أن علم المعنى (السيانتيك) موضوعه البحث عن المعنى على مستوى الكلمة ، والعبارة ، والجملة ، وهو يرى أنه من الممكن قبول اعتبار المعجم داخلاً في دائرة علم المعنى ، بالنظر إلى أن كلاً منها يقوم بدراسة المعنى بطريقة من الطرق ، ويظهر الفرق بينها أن علم المعنى يراعي ظروف الموقف الكلامي وملابساته ، أو مايعرف بالمسرح اللغوي (سياق الحال) ، في حين أن المعجم

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٥١ .

(٢) نفسه ، ص ٣٥٢ . وينظر : مقالات في اللغة والأدب ، ص ٣٢٧ ، الأصول ، ص ٣٣٢ . ٣٣٣

(٣) علم البيان - كما يذكر الدكتور تمام - يتناول المعنى المعجمي ، ويتناول علم المعنى المعنى الوظيفي. ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠ .

(*) الماجريات : من اصطلاح أهل المنطق ، ويعني كل الملابسات المادية والاجتماعية المحاطة بنطق المنطق ، ويدخل فيها المتلجم والسامعون . ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفيّة ، ص ١٢٢ ، مقالات في اللغة والأدب ، ص ٣٣٧ .

يهملها ولا يلقي لها بالاً^(١) . وهذا يعني أن المعجم يهتم بالمعاني الكلية للكلمات ، أما علم المعنى فيهم بالمعنى الجزئية الدقيقة التي تستنتج من المواقف الحية للحدث اللغوي .

ويصرح الدكتور بشر برأيه الذي يرتبه في مشكلة المعنى ، وهو رأي أستاذة «فيرث»^(٢) الذي يقوم على مراعاة الأسس التالية :

أولاً - استبعاد كل ماليس له صلة بالتفكير اللغوي ، والاقتصار في معالجة قضايا اللغة - ومنها المعنى - على الحقائق التي تنبع من اللغة ذاتها .

ثانياً - اعتماد تحليل المعنى على فكرة المقام (سياق الحال) ، ومراعاة الجانب الاجتماعي في دراسة المعنى .

ثالثاً - تحديد البيئة الكلامية المراد دراسة المعنى من خلالها ، مع تعين مستواها ، ونوعها ، وعدم الخلط بين البيئات أو المستويات .

رابعاً - عدم تحليل الحدث اللغوي للمعنى دفعهً واحدهً ، بل لابد من تحليله على مراحل جزئية ، بحسب الوظيفة المخصصة له في الدراسات اللغوية ، وحصلية هذه المراحل مجتمعة هي المعنى اللغوي العام للكلام^(٣) .

والواقع أن نظرية «فيرث» في الدلالة بمفهومها العام تدرج ضمن مباحث مايسى بـ«علم اللغة الاجتماعي» ، خاصةً إذا علمنا أنه تأثر فيها بعالم الأنثروبولوجيا الشهير «مالينوفسكي»^(٤) .

ومن الأمور اللافتة للنظر في دراسة الدكتور بشر للمعنى أنه يرى أن الأصح والأمثل في دراسة المعنى أن يبحث عن حقائقه من اللغة نفسها ، دون الاستعانة في تفسير ظواهره ومظاهره بعلوم أخرى كعلم النفس - كما يذهب إلى ذلك «أولمان» - ، والمنطق^(٥) . وقد

(١) ينظر : دراسات في علم المعنى ، مجلة الأزهر ، الجزء الحادي عشر ، المجلد الثالث والثلاثون ، ١٩٦٢م ، ص ١٣٧٨ ، ١٣٨٤ ، الجزء الثاني ، السنة الرابعة والثلاثون ، ١٩٦٢ ، ص ٢٢٥ .

(٢) مجلة الأزهر ، الجزء الأول ، السنة الرابعة والثلاثون ، ١٩٦٢م ، ص ٩٤ .

(٣) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٧٢-١٧٨ . وللمزيد ينظر : علم اللغة ، د. السعران ، ص ٣٣٧ - ٣٤١ .

(٤) للمزيد ينظر : اللغة العربية في إطارها الاجتماعي ، مصطفى لطفي ، ص ٣٢ فما بعدها .

(٥) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٦٨-١٧١ ، مقدمة ترجمته لكتاب أولمان «دور الكلمة في اللغة» ، ص ٦٥-٦٧ . وللمزيد ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ١٦-١٩ .

سبق أن أشرت إلى رفض « فيرث » لهذا المذهب ، وهو ما يؤكد الدكتور بشر في هذا المقام ، ويتفق معهم في هذا الدكتور تمام ، إذ يعترف بأن الجانب النفسي أمر لا يتصل بالمعنى إلا من حيث هو جزء من « مقام » ما (١) .

بقي أن أشير إلى مسألة تبئه لها الدكتور بشر وهي أن المسرح اللغوي يكون أكثر ما يكون في المتنطق من الكلام ، وينعدم وجوده في الكلام المكتوب ، وهذا يعني أن هناك نقصاً كبيراً في عملية تحليل المعنى ، مما يجعل تعويض هذا النقص أمراً ملحاً ، وذلك يتطلب إيجاد مسرح للكلام المكتوب ، وفقاً للظروف الاجتماعية والثقافية والتاريخية التي صاحبت النص المكتوب ، وسادت المجتمع الذي عاش فيه صاحب النص (٢) . ويتفق معه في هذا الدكتور تمام حيث يرى أن النصوص المكتوبة ذات المقام المنقضى يمكن إعادة بناء مسرحها اللغوي بالوصف التاريخي (٣) ، ولعل ذلك ينطبق على ما يطبقه المفسرون من اعتمادهم في تفسير القرآن على ما يعرف بأسباب النزول .

أما الدكتور السعران فهو - أيضاً - من يفرق بين الدلالة في المعجم والدلالة في علم المعنى ، وإن كان أقحم المعنى المعجمي في ثانياً الباب الذي أفرده لعلم الدلالة ، وهو يعترف بقصور المعنى المعجمي عن بلوغ المعنى المتكامل ، وأن ذلك لا يكون إلا بإدخال عناصر اجتماعية غير لغوية في تحديد المعنى (٤) . وحينما تحدث عن المذهب السلوكي * في دراسة المعنى ذكر أنه لا يتجاهل بعض العناصر الاجتماعية غير اللغوية في تحليل المعنى ، كشخصية كل من المتكلم أو السامع ، وبعض الظروف المحيطة بالكلام ، وإن كان أصحاب هذا المذهب يستخدمون مصطلحات خاصة بهم (٥) .

(١) اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ٣٤٢ . وللمزيد ينظر : مدخل إلى علم اللغة ، د. محمد حسن عبدالعزيز ، ص ٢٣٨-٢٤٠ .

(٢) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٣٣ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٦٥-٦٦ ، ١٢٩-١٣٠ .

(٣) اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ٣٧٢ .

(٤) علم اللغة ، ص ٢٨٨-٢٩٦ .

(*) المذهب السلوكي ، أو النظرية السلوكية (النفسية) هي التي تقول : إن المعاني هي المنيفات التي تشير استجابات لفظية أو عضوية ، وتعرف باسم « نظرية المتبه- الاستجابة ». ينظر : في فلسفة اللغة ، د. محمود فهمي زيدان ، ص ٩٧ ، مفهوم المعنى ، د. عزمي إسلام ، ص ٣٥ فما بعدها .

(٥) علم اللغة ، ص ٣٣١-٣٣٦ .

والواقع أن هذا صحيح ، فـ «بلومفيلد» - وهو من يؤيد النظرية السلوكية - صرَّح بأن معنى الصورة (الصيغة) اللغوية إنما هو الموقف الذي ينطق فيه المتكلم بها ، والاستجابة التي تحدثها تلك الصورة اللغوية في السامِع ، وهذا الموقف وتلك الاستجابة هما المعنى اللغوي للصورة^(١) .

إن ما تقدم يعطي انطباعاً مبدئياً بأن الدكتور السعران لا يرفض هذا المذهب جملةً وتفصيلاً ، بل يأخذ منه ما يتفق وكونه لغويًا ، ويدع ما يخرج عن نطاق اللغة .

وعلى الرغم أننا ننسى في حديث الدكتور السعران ميلاً إلى تأييد نظرية أستاذة «فيرث» في الدلالة ، فسرعان ما يتبدى لنا أنه ينبع منهاً مخالفًا لتلك النظرية ، يتضح هذا في رؤيته أن المعنى مضمونين : أحدهما منطقي ، والآخر نفسي . فالمضمون المنطقي عنده هو - في الأغلب - المعنى المعجمي الذي يشتراك في فهمه أكثر المتكلمين ، أما المضمون النفسي فيشمل التجارب الفردية الخاصة التي هي بطبيعة الحال تختلف من شخصٍ لآخر ، والتكون النفسي لجمهور المتكلمين^(٢) .

والدكتور السعران في هذا يتفق مع أصحاب الاتجاه العقلي^{*} الذين يرون أن الدلالات اللغوية تكمن في العقل والذهن ، أو بمعنى آخر إن دلالة الصيغة اللغوية هي «الحدث العقلي الخاص الذي يحدث في كل متكلم وسامِع ، عند نطق أو سماع هذه الصيغة»^(٣) ، وهذا يعني أن المعنى اللغوي عريفي اعتباطي ، غير ضروري ولا حتى ، ومن ثم تختلف اللغات في تسمية الشيء الواحد ، أما المعنى المنطقي فهو عقلي مضبوط ، غير عريفي ولا اعتباطي ، وهو واحد في كل اللغات .

وليس الدكتور السعران وحده الذي يسلك هذا المسلك ، بل يوافقه الدكتور محمد أحمد أبوالفرج (١٩٦٧م) ، إذ يرى أن هناك صلة بين الكلمة المنطوقة وصورتها في الذهن ، وعد

(١) مفهوم المعنى ، ص ٣٨ . وينظر : علم الدلالة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ٦١ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٦٥ .

(٢) علم اللغة ، ص ٣٠٢-٣٠٤ .

(*) كان بلومفيلد في حياته العلمية المبكرة يميل إلى الاتجاه العقلي ، ثم مالبث أن تحول عنه ، واستبدل به النظرية السلوكية . ينظر : علم الدلالة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ٦١ .

(٣) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٦٥ .

ذلك من ضمن مباحث علم دراسة المعنى (الدلالة) (١)، وهذه الرؤية تتعارض مع رأي «فيرث» الذي يرفض - كما يذكر الدكتور بشر - أن يكون للمعنى مخزون في الذهن أو العقل (٢).

وأنهى دراسة الدكتور السعران عن المعنى بالقول : إنها كانت في المقام الأول عرضاً تأريجياً تحليلياً لمشكلة المعنى في الدراسات الغربية ، ولم يكن له رأي واضح ومحدد من تلك القضايا التي أثارها خلال دراسته للمعنى ، الأمر الذي جعلني ألتقط رأيه من خلال ذلك العرض ، وقد يلتبس له العذر في هذا ، فكتابه (علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي) «يهدف أولاً وأخيراً إلى تقديم وجهات نظرٍ عامةٍ ، واتجاهاتٍ رئيسيةٍ في التحليل اللغوي ، لا إلى تناول مسائل جزئيةٍ قد يهتم بها دارس دون آخر ، وقد تقييد لغةً دون أخرى» (٣).

أما الدكتور محمد أحمد أبوالفرج فإنه يفرّع المعنى إلى ثلاثة فروع هي : المعنى اللغوي، والمعنى السياقي ، والمعنى الاجتماعي ، واضعاً لكل معنى مفهوماً خاصاً به .

فالمعنى اللغوي عنده يشمل المعنى الصوتي ، والمعنى الصرفي ، والمعنى التركبيي (التحوي)، أما المعنى السياقي فهو الذي يوضح سياق الحال (الموقف) ، كصفات المشتركين في الحديث اللغوي ، والأشياء التي تكون لها تأثير ، وأثر الكلام في السامع ، ويعني بالمعنى الاجتماعي المعنى الذي يفهمه الفرد ، ويشارك معه في ذلك بقية أفراد المجتمع (٤).

ويظهر لي أنه يقصد بالمعنى اللغوي المعنى الوظيفي ، ويقصد بالمعنى السياقي المعنى الاجتماعي ، كما يقصد بالمعنى الاجتماعي المعنى المعجمي . وهذا المفهوم الأخير سأتوقف عنده قليلاً ، حيث ذكر بعد إيراده المعنى الاجتماعي أن المعنى المعجمي يقوم بتوضيح المعنى الاجتماعي ! ، ومعلوم لدينا أن المعنى المعجمي لا يقوم بهذه الوظيفة : لأن المعاني في المعجم فارغة تماماً من المحتوى الاجتماعي لها - كما يقول الدكتور تمام حسان - (٥).

(١) مقدمة لدراسة فقه اللغة ، ص ١٢٤.

(٢) دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٣٣-٣٤.

(٣) نفسه ، ص ٣٥-٣٦.

(٤) ينظر : المعاجم اللغوية ، ص ١٢-١٨.

(٥) اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ٣٣٧.

ونستنتج من التقسيم السابق أمرين : أولهما اتفاق الدكتور أبو الفرج مع من سبقة في تشقيق المعنى إلى ثلاثة فروع ، واختلافه عنهم في مصطلحات هذه الفروع ومفاهيمها ، والآخر أنه لا يفرق بين المعنى المعجمي والمعنى الاجتماعي ، بل هما شيء واحد ، - كما هو الحال عند الدكتور أنيس - ، والدليل على هذا - بالإضافة إلى ما تقدم - أنه أورد رأي الدكتور أنيس في أنواع الدلالات ، وأثبت مقالته من عدم التفرقة بين الدلالتين المعجمية والاجتماعية ، مكتفيًا به ، دون تعليق منه ، مما يعني اقتناعه بما ذهب إليه الدكتور أنيس . أما الدكتور أحمد مختار عمر - وهو من عني بالمستوى الدلالي أيضًا* - فله من هذه القضية - أعني التفريق بين الدلالة في المعجم وفي علم المعنى - موقف متىز عن سبقة ، فهو بعد علم الدلالة وعلم المعجم عالمين قائمين بذاتهما ، ويمثلان فرعين من فروع علم تاريخ المفردات (١) . وتتضح الصورة أكثر في نظرته المتمثلة في أن التحليل الدلالي يسير في اتجاهين فقط ، أحدهما يكشف عن المعاني المعجمية ، والآخر يكشف عن المعاني النحوية (٢) ، وهذا يعني أن المعنى يتفرع إلى معنى معجمي ، ومعنى وظيفي - باعتبار أن المعنى النحوي جزء من المعنى الوظيفي - ، وهو في هذا يتفق مع « أولمان » في توزيعه مباحث علم المعنى اللغوي على فرعين اثنين من فروع علم اللغة ، هما علم المعنى المعجمي وعلم المعنى النحوي (٣) .

أما المعنى الاجتماعي فلا نكاد نلمس له أهمية عند الدكتور أحمد مختار ، كما هو الحال بالنسبة للدكتور تمام حسان ، والدكتور كمال بشر ، والدكتور محمود السعران !

(*) تتمثل هذه العناية في مشاركته عام ١٩٧٦ في تحقيق كتاب كراع الغل (المجد) - وهو من كتب المشتركة اللغطي - ، ومقالاته عن الحقول الدلالية ، والاتجاهات الحديثة في دراسة المعنى ، وبعض الظواهر الدلالية ، وأخيراً كتابيه (علم الدلالة) ، و (اللغة واللون) .

(١) محاضرات في علم اللغة ، ص ٣١-٣٢ .

(٢) علم الدلالة ، ص ٧-٦ .

(٣) ينظر : مجلة الأزهر ، الجزء الأول ، السنة الرابعة والثلاثون ، ١٩٦٢ ، ص ٩٠-٩٤ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٥٣ .

والأمر الحير أن الدكتور أحمد مختار عمر أخرج في كتابه (البحث اللغوي عند العرب) علم الدلالة من المستويات اللغوية ، واكتفى بمستوى المعجم ، وهو باكتفائه هذا يشير - كما تقدم - إلى أن الدلالة المعجمية تعد وحدة أساسية لكلٍ من النحو والسيماتيك (١) .

وهذا على عكس ما عليه الدكتور محمود فهمي حجازي ، فقد عالج مستوى المعجم ضمن المستوى الدلالي (٢) ، وهو بهذا يدرس المعنى على مستوى اللفظة المفردة ، أي مايعرف بالمعنى المعجمي .

وهكذا يتبيّن لنا مما تقدم أن اللغويين المعاصرين في مصر ينظرون إلى الدلالة من خلال مستويات اللغة ، فكلّ مستوى لغوي دلالة الخاصة به ، التي تتأثر جميعها في تكوين المعنى اللغوي العام ، فالمعنى في نظر هؤلاء هو المحصلة النهائية للتحليل التدريجي لمستويات الحديث اللغوي ، وهذا الاتجاه هو مسار عليه أغلبية اللغويين المعاصرين ، وهناك آخرون ضيقوا قليلاً من دراسة المعنى ، فجعلوه قاصراً على مستوى الكلمة المفردة ، وعلى مستوى التراكيب ، والاتجاه الثالث زاد من تضييق دائرة هذه الدراسة ، فجعلها محصورة في دلالة الكلمة المفردة المثبتة في المعجم .

(١) علم الدلالة ، ص ٥٣ .

(٢) مدخل إلى علم اللغة ، ص ٧٤-٨٠ .

نظريات تحليل المعنى

ذكر اللغويون المعاصرون في مصر - نقاً عن الأوربيين - أن هناك نظريات عديدة للمعنى اللغوي طرحت منذ نشأة هذا العلم هناك ، ولعل من أهم تلك النظريات : نظرية الحقول الدلالية ، ونظرية السياق (١) .

نظرية الحقول الدلالية (Semantic Fields)

الحقل الدلالي - كا حده « أولمان » - « قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبر عن مجال معين من الخبرة » (٢) ، أو كا يقول « جون ليوز » : « مجموعة جزئية لفردات اللغة » (٣) .

ويعود الفضل في اكتشاف هذه النظرية للمدرسة الألمانية ، وعلى وجه الخصوص للعلامة الألماني « Trier » ، الذي يعد مؤسساً ومطبقها العملي على بعض مجالات اللغة الألمانية .

وتعد هذه النظرية من أقدم النظريات الدلالية في تحليل المعنى ، حيث تبلورت فكرتها في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن (٤) ، ويطلق عليها مصطلحات عديدة كـ(المجالات الدلالية) ، و (الحقول المعجمية) ، و (الحقول اللغوية) (٥) ، وهذا التعدد سببه - فيما أحسب - يعود لاختلاف المؤلفات الأجنبية في استخدام المصطلح .

إن كثرة المصطلحات الدلالية ، إضافةً إلى غموضها ، وعدم الاتفاق على تحديد مدلولها ، كانت - كا يذكر الدكتور بشر - من ضمن الأسباب التي أدت إلى اختلاف الدارسين في تحديد مفهوم المعنى وما يتصل به من مصطلحات ، وكانت نتيجة هذا صعوبة الخوض في

(١) هناك نظريات أخرى قام الدكتور أحمد مختار عمر بعرضها في : علم الدلالة ، ص ١٤١-٥١ .

(٢،٣) نقاً عن : علم الدلالة، د.أحمد مختار عمر، ص ٧٩ . وينظر: الكلمة ، د.حامي خليل ، ص ١٩١ .

(٤) علم الدلالة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ٨٢ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٧٩ (المأمش) ، أصول تراثية في علم اللغة ، د.كريم حسام الدين ، ص

٢٩٣ (المأمش) ، الكلمة ، د.حامي خليل ، ص ١٩١ .

مشكلة المعنى ، وإهمال دراسته ، واستبعاد بعض اللغويين له من ميدان الدراسات اللغوية (١) .

وبالعودة إلى شرح ملخص هذه النظرية نجد أن فكرتها تقوم على « ترابط المفاهيم التي تدل على المفردات بعلاقات عضوية ، بحيث يتكون من مجموع هذه المفاهيم نظام متوازن العناصر ، متكامل الأجزاء والوحدات » (٢) ، وهذا يعني أن المعنى يتحدد من خلال الخصائص التي تتضح بترتبط الألفاظ المجموعة داخل الحقل الدلالي المعين .

وقد بدأت هذه النظرية بحثي القرابات والألوان ، ثم مالت أن شملت كافة أنواع المعرفة والمهارات والفهم (٣) ، وتطورت بعد ذلك إلى الاستفادة منها في تصنيف المعجم على أساس ، الموضوعات ، أو المعاني أو المفاهيم (٤) .

وتسير هذه النظرية وفقاً لمبادئ النهج الوصفي في دراسة المعنى ، وإن كان الدكتور أنيس لايرى مانعاً من جمع الألفاظ التي تنتمي إلى مجال واحد ، ثم تدرس في ضوء نمو دلالتها ، أو انكاشها على مرور الأيام (٥) ، وهذا يعني أن تدرس بواسطة استخدام النهج التأريخي ، وليس في ذلك - فيها أرى - تعارض بين المنهجين : لأن النهج التأريخي يمكن أن يعتمد على النهج الوصفي ، وذلك بأن توصف الظاهرة المدروسة في فترة محددة ، ثم يقوم الباحث بتتبع ماطراً على تلك الظاهرة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة من تغير وتبدل . أما العكس - أعني اعتماد الدراسة الوصفية على الدراسة التأريخية - فغير مقبول في الدراسات اللغوية الحديثة (٦) .

(١) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٥٤ - ١٥٦ .

(٢) الأصول ، د. تمام ، ص ٣٢١ . وينظر: مدخل إلى علم اللغة ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ٧٤ .

(٣) علم الدلالة، جون ليونز ، ص ٤٩ ، علم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر ، ص ٨٣-٨٦، ٩٦-٩٧ .
الأصول ، ص ٣٢١ . وللمزيد ينظر: اللغة وعلم اللغة ، جون ليونز ، ١٨١/٢ (تعليق المترجم) .

(٤) ينظر: علم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر ، ص ٨٣ فما بعدها ، ص ١٠٧ ، أصول تراثية في علم اللغة ، ص ٢٩٥-٢٩٨ . الكلمة ، د. حلمي خليل ، ص ١٩٤ فما بعدها .

(٥) دلالة الألفاظ ، ص ٤ .

(٦) ينظر: دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١١٩ .

وقد أشار كثير من اللغويين المعاصرین في مصر إلى سبق علماء العربية القدماء لتطبيق هذه النظرية في مؤلفاتهم اللغوية ، والمعجمية على وجه الخصوص ، على النحو الذي يلمس في تلك الرسائل الصغيرة التي أفردت لحقل دلالي واحد ، كما هو الحال في المطر ، والسحاب ، والإبل ، والغنم ، والخيل ، والحيشات ، والوحش ، والنبات ، والنخل ، واللبن ، واللبا... الخ ، كما تمثل في تلك المعاجم الموضوعية التي اشتغلت على حقول دلالية متعددة ، مثل الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام ، والشخص لابن سيده ، وفقه اللغة للشعالي ، والألفاظ الكتابية للهمداني ... الخ (١) ، وأضاف أستاذنا الدكتور تمام إلى هذا ما يعرف بالاشتقاق الأكبر* ، وتقليليات المادة الواحدة ، على نحو ما في العين للخليل بن أحمد ، والجمهرة لابن دريد ، والتهذيب للأزهري ... الخ ، وإن كان يعترض بعدم مطابقة طابع الحقل المعجمي بالمعنى الحديث للاشتقاق الأكبر مطابقةً تامةً (٢) .

وبالرغم من هذه الأسبقية واعتراف اللغويين المعاصرین بها ، فلم تسلم من ذكر بعض الملاحظات (المأخذ) عليها ، في ضوء الموازنة بينها وبين المحاولات الغربية الحديثة ، والمقتلة في عدم اتباع منهج معين في جمع الكلمات ، وافتقاد المنطقية في تصنيف الموضوعات وتبنيها ، وعدم ذكر العلاقات بين الكلمات داخل الموضوع الواحد وأوجه الخلاف والشبه بينها ، وقصورها في حصر المفردات (٣) .

والواقع أن تقييم تلك الأعمال بعيداً عن المناخ السائد في تلك الفترة ، والظروف التي واكتبت نشأة هذا النوع من التأليف ، فيه الكثير من التجني ، وعدم الإنصاف في الحكم . صحيح أن هذه المأخذ تنطبق بشيء من التجوز على أعمال اللغويين القدماء في الحقول الدلالية ، ولكننا لأنعدم عذرًا يلتمس لهم ، فحصر المفردات اللغوية ذات المجال الدلالي الواحد أو الحالات المتعددة ، أمر لا يقوم به فرد ، بل هو من عمل الجماعة ، وأما ذكر العلاقات بين

(١) للمزيد ينظر : المعجم العربي ، د.حسين نصار ، ١٣٤-١٢٣ / ١ ، ٢١٣-٢٠٦ ، الأصول ، ص ٢٧٣-٢٧٣ ، ٣٢٤ ، علم الدلالة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ١٠٩-١٠٨ ، أصول تراثية في علم اللغة ، ص ٣٠٣-٢٩٨ ، الكلمة ، د.حمسي خليل ، ص ١٩٣ .

(*) الاشتقاء الأكبر هو القلب اللغوي عند ابن جني .

(٢) الأصول ، ص ٣٢٢-٣٢٤ ، وينظر : أصول تراثية في علم اللغة ، ص ٢٩٨ (المأمور) .

(٣) علم الدلالة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ١١٠-١٠٩ .

الكلمات داخل الموضوع الواحد ، وبيان أوجه الشبه والخلاف بينها ، فذلك موكول بالخالفين بعد الجامعين ، فإن كان من مأخذٍ في هذا الشأن فهو موجه للاحقين في المقام الأول وليس للسابقين .

ومهما يكن من شيء فإن تلك الأعمال سبقت مثيلاتها من الأعمال الأوربية الحديثة بعده قرون ، وحسبها أنها كذلك ، وإذا كان بعض اللغويين المعاصرین يجعل لهذه الأعمال الأوربية جوانب مميزة (١) فما كان ذلك ليكون لولا مجئها - كما يعترف هو بذلك - في وقت تقدمت فيه المناهج اللغوية ، وتطورت فيه وسائل التقنية الحديثة ، علاوة على اتصف هذه الأعمال بالجهد الجماعي ، وكل ذلك يجعل التكافؤ في الأعمال قدّيماً وحديثاً حكماً عادلاً ، كما يجعل التمايز فيما بينها أمراً طبيعياً لا يقلل من قيمة عمل ، أو يرفع من شأن آخر .

أما أهمية هذه النظرية فتبعد في كونها تكشف عن العلاقات التي تربط بين الألفاظ الواردة في المقدمة الدلالية المحددة ، والمصطلح العام الذي يجمعها ، وما ينبع عن ذلك من بيان لأوجه الشبه والخلاف بينها ، إضافة إلى أنها تقوم بوظيفة التمييز الدقيق للألفاظ ، واستخداماتها الصحيحة نطقاً وكتابة (٢) .

وفي الوقت نفسه وجه لهذه النظرية اعترافات من أهمها : أن المقدمة اللغوي ظاهرة خارجة عن الإطار اللغوي ! (٣) .

... تلك نظرية الحقول الدلالية ، مفهوماً وتقوياً ، وبقي أن أشير إلى أن الجانب التطبيق لها في أعمال اللغويين المعاصرين يبدو بشكل واضح عند الدكتور أحمد مختار عمر ، وذلك في كتابه (اللغة واللون) (٤) الذي يعد - فيما أعلم - أول دراسة في اللغة العربية المعاصرة تجمع بين اللغة واللون في كتاب واحد* ، ويدركنا هذا الصنيع بما فعله أبو عبدالله

(١) علم الدلالة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ١١٠.

(٢) للمزيد حول قيمة هذه النظرية وأهميتها ينظر : المصدر السابق ، ص ١١٣-١١٠ ، الكلمة ، د.حلي خليل ، ص ٢٠٦-٢٠٧ .

(٣) مدخل إلى علم اللغة الحديث ، د.عبدالفتاح البركاوي ، ص ١٥٨ .

(٤) صدر هذا الكتاب عام ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ .

(*) هناك رسالة في الألوان لحمود شكري الألوسي (١٨٥٤م) نشرها في مجلة الجمع العلمي =

الحسين بن علي التمري (٣٨٥ هـ) في كتابه الموسوم بـ (الملمع)، إذ خصصه لألفاظ الألوان في اللغة العربية «ورتبها بطريقته الخاصة التي تجمع بين ذوق الأديب في اختيار الشواهد، ودقة اللغوي في تبويب أفكاره، وتسييقها، وتقسيمها» (١).

== العربي بدمشق ، المجلد الأول ، الجزء الثالث ، ١٩٢١ م - ١٣٣٩ هـ ، ص ٧٦-٨٣ ، الجزء الرابع ص ١١٠-١١٧ ، كأن للدكتور عبد الحميد إبراهيم قاموساً للألوان عند العرب ، صدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٨٩ م ، ولعبد العزيز بن عبد الله معجمًا للألوان ، صدر بالرباط ، سنة ١٣٩٨ هـ . وكان قد نشر أولاً في مجلة اللسان العربي ، العدد السادس ، ١٩٦٩ م ، ص ٣٨١-٣٩٨ ، ثم نشر ثانية في المجلة نفسها ، المجلد العاشر ، الجزء الثالث ، ١٩٧٣ م ، ص ٢٧٦-٣٠٠ ، وللدكتور عبدالكريم خليفه بحث قيم عن الألوان في معجم العربية ، نشره في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٦٤-٨٢/٦٠، ويدرك الدكتور البركاوي أن المستشرق الألماني «ف. فيشر» قام بدراسة الكلمات الدالة على الألوان في عربية الشعر القديم . ينظر: مدخل إلى علم اللغة الحديث ، ص ١٩٨ .

(١) مقدمة محقق الكتاب ، أ.

نظريّة السياق

ارتبطت هذه النظرية الدلالية برائد المدرسة الإنجليزية «فirth»، وقد تأثر فيها عالم الأنثروبولوجيا «مالينوفسكي Malinowski»، الذي ينسب إليه صياغة مصطلحه الشهير (*Context of situation) ولم تقف هذه النظرية عند الحدود التي رسماها لها «فirth»، بل تطورت على يد تلامذته من بعد، الذين يطلق عليهم «الفيرثيون الجدد» من أمثال «جون ليونز»، و«هاليداي»، و«بالم» ... الخ.

وتقوم فكرة نظرية السياق - بصفة عامة - على أن الكلمة لا تحدد معناها باعتبارها وحدة منعزلة، بل بعلاقتها مع الكلمات الأخرى في السلسلة الكلامية الكبرى، إضافة إلى اعتبارات تجريبية أخرى تواكب الحدث الكلامي، ويسق لنا أنَّا المنح العلمي الذي تعتمد عليه هذه النظرية (١)، ونود أن نفصل ما أجملناه هناك.

إن السياق في نظر هؤلاء إما أن يكون لغوياً، وهو ما يعرف بالسياق اللغوي، أو السياق الداخلي، وإما أن يكون مقامياً، وهو ما يعرف بسياق الحال، أو الموقف، أو المقام (السياق غير اللغوي)، أو السياق الخارجي.

فالسياق اللغوي (Linguistic context) يشمل مجموعة العناصر المكونة للحدث اللغوي، من فونيمات، ومورفيات، وتراتيب نحوية، كما يشمل مجموعة العلاقات التي تربط هذه العناصر بعضها البعض، علاوة على طريقة الأداء التي تصاحب النطق بهذه العناصر، كالنبر، والتنغيم، والموقف، ويعتبر أعم فالسياق اللغوي يشمل مجموعة قرائن التعليق المقالية، سواء كانت قرائن معنوية أم لفظية، وأما سياق الموقف فيشمل مجموعة العناصر المقامية التي

(*) للغوين المعاصرين في مصر ترجمات عديدة لهذا المصطلح . فالدكتور أيوب - على سبيل المثال - يترجمها إلى «ملابسات الحدث اللغوي». التطور اللغوي ، ص ٨٣ ، ويترجمها الدكتور السعران إلى «سياق الحال». علم اللغة ، ص ٣٣٨ ، ويوافقه الدكتور محمد أبو الفرج ، مقدمة لدراسة فقه اللغة ، ص ٣٢ ، أما الدكتور بشر فيترجمها مرة إلى «المقام ، أو سياق الحال». دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٧٢ ، ومرة أخرى يترجمها إلى «ماجريات الحال». المصدر نفسه ، ص ٦٤ ، وهي كلها ذات مفهوم واحد .

(١) ينظر : ص ٣٦٦ فما بعدها.

تتصل بالحدث اللغوي ، كشخصية المتكلم والسامع ، وتكوينهما الثقافي وال النفسي والاجتماعي ، والظروف المحيطة بهذا الحدث ، وما يتركه الكلام من أثر على المشتركين فيه (١) .

ولابد من الإشارة إلى أن هذا التفريق بين نوعي السياق لا يعني عدم ارتباط أحدهما بالآخر ، بل إنها يتكمalan للوصول إلى المعنى في صورته الشاملة .

وهكذا يبدو لنا مما تقدم عنایة نظرية السياق بالجانب الاجتماعي للمعنى ، بل إنه ليعد في رأي أصحاب هذه النظرية شرطاً لاكتمال المعنى الدلالي الأكبر - كما يقول الدكتور تمام - (٢) .

وقد تحمس لهذه النظرية كثير من اللغويين المعاصرین في مصر ، وخاصةً أولئك الذين تتمذوا في بريطانيا على صاحب هذه النظرية ، وفي مقدمتهم الدكتور أنيس ، والدكتور تمام ، والدكتور السعران ، والدكتور أيوب ، والدكتور أبو الفرج ، والدكتور بشر . ولم يكن هؤلاء وحدهم الذين أيدوا نظرية السياق ، بل إننا نجد لغوياً أوربياً معاصرًا ، أو قف كثيراً من أبحاثه ومؤلفاته على المعنى ومشكلاته ، يعتبرها تمثل حجر الأساس في علم المعنى (٣) ، إلا أنه يلاحظ على جيل الرواد أن تحمسهم لها صرفهم عن ذكر نقاط الضعف فيها ، وقد تولى الدكتور أحمد مختار عمر ذلك ، فذكر أنه وجه لها اعترافات عدّة منها : أنها ليست شاملة للتركيب اللغوي ، بل هي خاصة بالسيانتيك ، كما أنها لا تحدد استخدام مصطلح السياق ، إضافةً إلى غموض حديث أصحاب هذه النظرية عن الموقف ، وعدم وضوحه ، والبالغة في إعطاء فكرة السياق تقلاً كبيراً (٤) ، ليس هذا فحسب ، بل إن اللغوي الإنجليزي «ف.ر.بالمـ» - أستاذ علم اللغة بجامعة Reading - يذكر أن بعض

(١) ينظر فيها تقدم : التطور اللغوي ، د.أيوب ، ص ٨١-٨٧ ، قضايا لغوية ، ص ٤٦-٥٢ ، علم الدلالة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ٦٩-٧١ ، علم اللغة ، د.السعـان ، ص ٣٣٧-٣٤١ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٤٢ .

(٣) دور الكلمة في اللغة ، ص ٥٩ . وللمزيد ينظر : علم الدلالة ، بالمر ، ترجمة / د.صبرى إبراهيم السيد ، ص ٧٤-٨٠ ، اللغة والمعنى والسياق ، ليونز ، ترجمة / د.عباس صادق الوهاب ، ص ٢١٥ فما بعدها .

(٤) علم الدلالة ، ص ٧٣ . وللمزيد حول نقده لهذه النظرية ينظر : علم الدلالة ، بالمر ، ص ٧٨-٨٠ ، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى ، محمود صلاح الدين شريف ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ١٧ ، ١٩٧٩ م ، ص ٢٢٧-٢٢٨ .

اللغويين استبعد السياق من دراسة علم الدلالة ؛ معللاً ذلك بوجود صعوباتٍ نظريةٍ وعمليةٍ في تناول السياق بشكلٍ مرضٍ^(١) .

وإذا كان الدكتور محمد كامل حسين قد عَدَّ التفسير بالسياق من أخطر عيوب المعاجم العربية^(٢) ، فإنه أنتقد في هذا من بعض المعاصرين ، فهذا الدكتور أنيس يرى أن هذا النوع من التفسير المعجمي من أجلٍ وأعظم أنواع التفسير في الدلالة على المراد^(٣) . وأياً كان الأمر فإن هذه النظرية كباقي النظريات لها مالها وعليها ماعليها ، لكنها تظل حتى الآن الوسيلة الأنجع في تفسير المعنى .

والسؤال بعد ما تقدم ماموقف الدراسات العربية القديمة من هذه النظرية ؟ والجواب متفق عليه بين اللغويين المعاصرين في مصر ، وهو أن علماء العربية عرفوا هذه النظرية منذ فترة مبكرة جداً ، مفسرين وأصوليين وبلغيين ، فالمفسرون اشترطوا لمن يقوم بتفسير القرآن أن يكون عالماً بالقراءات ، متقدماً لفون التصريف والاشتقاق ، والنحو ، وعلوم البلاغة ، ومن اللغة (المعجم) ، ومعرفة أسباب النزول ... الخ ، وكل هذا يندرج تحت مفهوم السياق ، وأما الأصوليون فهم أكثر الفئات التي أعطت السياق أهميةً كبيرةً في تحديد المعنى ، ووُقفت كثيراً في إدراك خصوصيات هذه النظرية في جانبيها اللغوي والاجتماعي ، ويتبين هذا في حديثهم عن العام والخاص ، والمطلق والمقييد ، والقرائن التي تخصص العام وتقييد المطلق ... الخ ، بل إن هناك طائفةً منهم يسمون (الواقفية) توقفوا في دلالة صيغ العموم : «إذ يرون أنها لا تدل على عموم ولا على خصوصٍ أصلاً ، وأن دلالتها على ذلك تابعة للسياق»^(٤) ويطلق عليهم أحد اللغويين المعاصرين «غلة السياقيين» : لاعتقادهم على السياق وحده بقرارائه المتعددة في الكشف عن المعنى^(٥) ، وأما البلاغيون فتتضاعف

(١) علم الدلالة ، ص ٧٠ . وقد قام «بالمر» بالرد على من يستبعد السياق من الدرس الدلالي ، ومن يقلل من أهمية نظرية السياق . ينظر : المصدر السابق ، ص ٧٣-٧٠ ، ٨٠-٧٨ .

(٢) حاجتنا إلى معجم مصفي ، بحوث ومحاضرات الدورة ٣٤ ، ١٩٦٨-١٩٦٧ ، ص ٤٢٣ .

(٣) نفسه ، ص ٤٢٧ . وقد أيده في هذا كل من الأستاذ محمد بهجت الأثري والأستاذ عباس حسن . ينظر : المصدر نفسه ، ص ٤٢٩ ، ٤٣٤ .

(٤) دراسة المعنى عند الأصوليين ، د. الطاهر حموده ، ص ٢٢٨ .

(٥) نفسه ، ص ٢٢٨-٢٣٠ . وللدكتور تمام حسان رؤية مميزة لمنهج تناول الأصوليين للمعنى . ينظر : اللغة العربية معناها وبناتها ، ص ٢١-٢٢ .

عناتهم بالسياق فيها أسموه بالمقام ، وعبارتهم المشهورة (لكل مقامِ مقال) ، وتفریقهم بين المعنى المقامي والمعنى المقامي ، ونظرية النظم التي قال بها عبدالقاهر الجرجاني ... الخ (١) . على أن هناك ملاحظتين أخذها بعض اللغويين المعاصرین على الدراسات البلاغية للمعنى ، وهما :

(أ) أن فهم القدماء للمقام أو مقتضى الحال فهم سكوني ، أي أنه حالة ثابتة ، في حين أنه عند الدكتور تمام يشمل الحاضر والماضي زماناً ومكاناً ، أي أنه حالة ديناميكية ، لا تحدُهُ أُطْرُ ، ولا يخضع لقوالب مجردة (٢) .

(ب) أن نظرتهم لفكرة المقام نظرة معيارية وليسَ وصفية ، « فأوجبوا أن يأتي الكلام على صفات مخصصة ، ونماذج معينة ، طبقاً لمقامه ومقتضيات حاله » (٣) .
وخلص إلى القول : إن أغلب دراسات المعاصرین لنظرية السياق اتجهت إلى الجانب التنظيري - تعریفاً ، وتأريخاً ، وتقسیماً ، وموازنة - ، أما الجانب التطبيقي فقد انحصر في إيراد نماذج وأمثلة يمكن وصفها بأنه جيء بها للتوضیح ليس غير ، وأستثنى من هذا الحكم أستاذنا الدكتور تمام ، فقد تجاوز هذا الجانب التنظيري واتجه لبلورة نظریته في السياق إلى واقع ملموس ، وتحقق ذلك من خلال كتابه (البيان في روعي القرآن) * .

(١) معرفة جهود هذه الطوائف في نظرية السياق - ينظر: اللغة العربية، معناها وبناؤها، ص ١٧-٣٥١، ٣٤٨، ٢٨، دراسة المعنى عند الأصوليين، د. طاهر حموده، ص ٢٢٠-٢٣٣، الكلمة، د. حلمي خليل، ص ٢١٢، البحث الدلالي عند الأصوليين، د. محمد يوسف حبلاص، ص ٤٢-٦٨.

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص ٣٥١-٣٥٢ . الأصول ، ص ٣٣٣ .

(٣) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٦٤ . وينظر : الأصول ، ص ٣٣٣ .

(*) سيشير هذا الكتاب - فيما أحسب - كثيراً من النقاش من لدن اللغويين والمفسرين ، وذلك لاعتماده على فكرة التناص (تكافل أجزاء النص من حيث وضوح المعنى وتحديد دلالته) .

* التطور الدلالي*

التطور اللغوي ظاهرة عامة تصيب كافة مستويات الدرس اللغوي ، على تفاوت بينها في السرعة والوضوح ، وقد لقيت هذه القضية من اللغويين المعاصرين في مصر عنايةً كبيرةً تمثلت في دراسة مفهوم هذا التطور ، وخصائصه ، وأسبابه ، ونتائجـه .

وكان المستشرق الألماني « برجشتراسر » قد لفت الأنظار إلى مالحق بالعربية من تطور في أصواتها ، وأبنيتها ، وتراسيتها ، ومفرداتها ، وذلك في ضوء المقارنة باللغات السامية الأخرى ، فاتحـا بذلك الباب لمن بعده لدراسة هذا الجانب المهم في تاريخ اللغة العربية (١) .

ومن أبرز اللغويين المعاصرين في مصر المهتمين بالتطور اللغوي - بصفة عامة - الشيخ أمين الحولي (١٩٦٦م) حيث جعله أحد وسائل تصحيح المنهج اللغوي ، ويبدو ذلك جلياً في محاضراته التي ألقاها على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية بمعهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة (٢) .

(*) لمفهوم التطور-صفة عامة-ينظر البحث القيم الذي كتبه الدكتور محفوظ عزام بعنوان «مفهوم التطور في الفكر العربي» ضمن (دراسات عربية وإسلامية)، الجزء الثاني، ١٩٨٤، ص ٧-٥.

(١) كان ذلك في كتابه: التطور التحوي للغة العربية . ومن المؤلفات الجديرة بالذكر في هذا المقام كتاب المستشرق الألماني « يوهان فلك »: العربية ، دراسة في اللغة واللهجات والأساليب ، حيث خصصه لدراسة تطور الأساليب في اللغة العربية واللهجات عبر التاريخ الطويل لهذه اللغة زماناً ومكاناً . وكذلك كتاب « ستكييفتش »: العربية الفصحى الحديثة ، الذي يعد حلقةً أخرى من حلقات تتبع تطور العربية في مجال الألفاظ والأساليب . وقربياً من هذا الاتجاه ما فعله جورجي زيدان في كتابه : اللغة العربية كائن حي ، وعبدالله العلايلي في: مقدمة لدرس لغة العرب ، والأب أنسناس الكرملي في : نشوء اللغة العربية ونموها واكتافها ، وغيرهم .

(٢) طبعت هذه المحاضرات عام ١٩٥٨م ، وأعيد طباعتها عام ١٩٧٥م ، بعنوان: محاضرات عن مشكلات حياتنا اللغوية . وقد نحي هذا المنحـى كل من الدكتور رافي في كتابه: علم اللغة ، والدكتور إبراهيم أنيس في كتابـيه: في اللهـجـاتـ العـربـيـةـ ، ودـلـالـةـ الـأـلـفـاظـ ، والـدـكـتـورـ عـبدـالمـجيدـ عـابـدـينـ فيـ: الـمـدـخـلـ إـلـىـ درـاسـةـ النـحـوـ العـرـبـيـ عـلـىـ ضـوـءـ اللـغـاتـ السـامـيـةـ ، والـدـكـتـورـ حـسـنـ عـونـ فيـ: الـلـغـةـ وـالـنـحـوـ ، والـدـكـتـورـ كـالـبـشـرـ فيـ: درـاسـاتـ فيـ عـلـمـ اللـغـةـ ، القـسـمـ الثـانـيـ ، والـدـكـتـورـ عـبدـالـصـبـورـ شـاهـيـنـ فيـ: التـطـوـرـ الـلـغـوـيـ ، والـدـكـتـورـ رـمـضـانـ عـبـدـالـتـوابـ فيـ: التـطـوـرـ الـلـغـوـيـ ، مـظـاهـرـهـ وـعـلـلـهـ وـقـوـانـيـنـهـ ، والـدـكـتـورـ أـيـوبـ فيـ: الـلـغـةـ وـالـتـطـوـرـ .

أما مفهوم التطور فيكاد يجمع اللغويون المعاصرون في مصر على أن كلمة التطور لاتعني سوى مجرد التغير (Shange) ليس إلا (١). وتغير المعنى - كما يقول «أولمان» - جانب من جوانب التطور اللغوي (٢)، ويكون بانتقاله إلى معنى آخر، أو تعميمه بعد أن كان خاصاً، أو تخصيصه بعد أن كان عاماً، أو نقله من الحقيقة إلى المجاز، ومن المحسوس إلى المعقول... الخ (٣).

ولهذا التطور الدلالي خواص يتصنف بها ذكرها اللغويون المعاصرون، ولعل من أهمها أنه بطيء السير، فتغير معنى كمية من الكلمات لا يحدث فجأةً، بل يتدرج في التغير حتى يصل إلى مرحلة قد لامست بصلة في المعنى للمرحلة السابقة، كما أنه يحدث تلقائياً دون أن يكون للإنسان يد فيه، وهو غالباً ما يكون مقيداً بالزمان والمكان، فيقتصر أثره على بيئة محددة، وزمنٍ خاص، وأخر هذه الخواص أن هذا التطور في دلالة الكلمة يرتبط في الغالب بعلاقةٍ بين المدلولين، لأن تكون علاقة المشابهة، أو المحاورة المكانية (٤).

وما من شكٍ في أن هناك أسباباً (عوامل) تمكن خلف التغير في المعنى، وهي بصفةٍ عامةٍ أسبابٌ لغوية، واجتماعية، وثقافية، ونفسية، وتاريخية (٥)، أما نتائج هذا التطور

(١) ينظر : اللغة والتطور ، ص ٩ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٢٤-١٢٥ ، دلالة الألفاظ ، ص ١١٨ ، التطور اللغوي ، د. رمضان عبدالتواب ، ص ٩ ، طرق تبني الألفاظ في اللغة ، د.أنيس ، ص ٧ ، تطور الدرس التحوي ، د.حسن عون ، ص ٥ .

(٢) دور الكلمة في اللغة ، ص ١٥٣ .

(٣) لمعرفة طرق تغير المعنى وأشكاله المختلفة ينظر : دلالة الألفاظ ، ص ١٤٨-١٦٣ ، دور الكلمة في اللغة ، ص ١٦١-١٦٣ ، علم الدلالة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ٢٤٣-٢٥٠ .

(٤) علم اللغة ، د.وافي ، ص ٢٩٨-٣١٠ .

(٥) ينظر تفاصيل ذلك في : دور الكلمة في اللغة ، ص ١٥٢-١٦٠ ، دلالة الألفاظ ، ص ١٣٠-١٤٧ ، علم اللغة ، د.وافي ، ص ٣٠٣-٣١١ ، التطور اللغوي ، د.أيوب ، ص ٢٧-٢٧ ، اللسان والإنسان ، ص ١٠١ ، علم الدلالة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ٢٣٧-٢٤٢ ، اللغة ، فندرiss ، ص ٢٥٦ ، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، د.عبدالعزيز مطر ، ص ٢٨١-٢٨٨ .

فقد ذكر اللغويون المعاصرون في مصر أن التطور في دلالة الألفاظ يؤدي إلى نشأة ظواهر لغوية متعددة ، من أهمها : المشترك اللفظي ، والترادف ، والأضداد (١) .
وسوف استعرض أبرز آراء هؤلاء اللغويين في تفسير حدوث هذه الظواهر .

(١) يضيف بعض الباحثين إلى ذلك ظاهرة الاشتقاء ، والدخيل ، والنحت . ينظر : التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن ، عوده خليل أبو عودة ، ص ٦٥-٥٧ . والذى أراه أن هذه الظواهر أقرب ماتكون إلى النحو اللغوي منها إلى التطور اللغوي . ينظر : تاريخ آداب العرب ، للرافعى ، ١٨٤/١ (الطبعة الثانية) .

المشترك اللغظي (Homonymy)

تعني هذه الظاهرة أن يكون الكلمة الواحدة عدة معانٍ على سبيل الحقيقة لا المجاز، أو كما يقول الأصوليون: «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة» (١) .

والمشترك على خلاف الأصل - كما يقول السيوطي - (٢) ، إذ الأصل ألا يكون للفظ الواحد غير معنى واحد ، وقد وقف القدماء منه موقفاً متباهياً ، فاللغويون يكادون يتتفقون على إثبات وجوده ، يقول سيبويه (١٨١ هـ) : «اعلم أن من كلامهم اتفاق اللغظين واختلاف المعندين» (٣) ، أما ابن درستويه (٣٤٧ هـ) فهو - كما تبين لي - من ينكر وقوع المشترك اللغظي في اللغة الواحدة ، يقول في ذلك : «لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد؛ كما لم يكونا* على بناء واحد ، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين ، فاما من لغة واحدة فحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد ، كما يظن كثير من اللغويين والنحوين» (٤) ، ويقول: «... وليس يجيء من هذا الباب إلى على لغتين متباهتين كما بينا» (٥) ، وقد فسر في موضع آخر هاتين اللغتين بقوله: «إلا أن يجيء أحدهما في لغة قوم والأخر في لغة غيرهم ، كما يجيء في لغة العرب والجم ، أو في لغة رومية ولغة هندية» (٦) .

ولو كان المقصود باللغتين اللهجتين - كما قد يظن - لأمكننا القول إن ابن درستويه لاينكر المشترك على عموم إطلاقه ، بل يقيده بمجيئه في لغتين (اللهجتين) ، وعلى هذا فإن درستويه لا يضيق من مفهوم المشترك اللغظي فحسب - كما ذهب إلى ذلك الدكتور أحمد

(١) المزهر ، ٣٦٩/١ ، وينظر: تاج العروس ، ٢٥/١ ، ولزيد من التعريفات ينظر: الاشتراك والتراويف ، محمد تقى الحكيم ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد ١٢ ، ١٩٦٥ م ، ص ٧٣-٧٦ .

(٢) المزهر ، ٣٧٠/١ . وينظر: دلالة الألفاظ ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٨ .

(٣) الكتاب ، ٢٤/١ . وينظر: الأضداد ، قطر ، ص ٧٠-٦٩ ، ما تحقق لفظه واختلف معناه ، المبرد ، ص ٢ .

(*) هكذا ورد في المزهر ، ولعل الصواب (كما لا يكونان).

(٤) المزهر ، ٣٨٤/١ ، ٣٨٥ .

(٥) نفسه ، ٣٨٦/١ .

مختار - (١) ، ولا ينكر معظم الألفاظ التي عُدّت من المشترك اللغظي - كما قال بهذا الدكتور أنيس - (٢) ، وإنما لا يقر بوجوده أصلاً.

أما الأصوليون فقد انقسموا طائفتين أربعاء ، طائفة تقول بوجوب وقوعه في اللغة ، وطائفة ترى أنه مستحيل الوجود في اللغة ، والطائفة الثالثة ترى أنه ممكن غير واقع ، والطائفة الرابعة - وهي الأكثريّة - ترى أنه ممكن واقع (٣) .

... ذلك هو موقف القدماء من هذه الظاهرة - على وجه الإجمال - ، أما موقف اللغويين المعاصرين في مصر فيميل كثير منهم إلى إثبات وجوده في العربية ، دون مغالاة أو إنكار ، فليس هو كما ذكره بعض القدماء من كثرة وروده في هذه اللغة ، وإنما هو ألفاظ قليلة نادرة ، وما عادا ذلك مما ظنه الأقدمون مشتركاً يحمل على الجاز .

وقد اشتغلوا بالمفردات ذات المشترك اللغظي ألا يكون هناك صلة بين المعاني المتعددة لتلك الظاهرة ، بل يلزم اختلاف المعنى بينها اختلافاً واضحأً (٤) .

وهناك فريق من اللغويين المعاصرين يذهب مذهباً لا يختلف عن السابق في إطاره العام ، فالأستاذ أحمد أمين من دعا إلى التخفف منه قدر الإمكان (٥) ، وقد أثارت هذه

(١) علم الدلالة ، ص ١٥٦ .

(٢) دلالة الألفاظ ، ص ٢١٠ ، ومن الملاحظ أن الدكتور أنيس وضع ابن درستويه على رأس الفريق الذي ينكر المشترك اللغظي . ينظر : في اللهجات العربية ، ص ١٨٠ ، ولكنه في موضع آخر يذكر ما ينافق الرأي السابق ، فقد عده من ينكر معظم ألفاظ المشترك اللغظي ! ينظر : دلالة الألفاظ ، ص ٢١٠ .

(٣) ينظر : دراسة المعنى عند الأصوليين ، د. طاهر حمودة ، ص ٨٥ ، المشترك اللغوي ، د. توفيق شاهين ، ص ١٠٦-١٢٤ ، مجلة الجمع العراقي ، المجلد ١٢ ، ١٩٦٥ ، ص ٧٦ فما بعدها ، ويلاحظ أن هذا التقسيم إنما هو بالنظر إلى واقع المشترك مع اللغة العربية ، وهناك آراء أخرى فيما يتعلق بواقعه مع القرآن الكريم ، ومع الحديث النبوي الشريف . ينظر : علم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر ، ص ١٤٧ ، دراسة المعنى عند الأصوليين ، ص ٨٤ فما بعدها ، مجلة الجمع العلمي العراقي ، المجلد ١٢ ، ١٩٦٥ ، ص ٨١-٧٦ ، البحث اللغوي عند الأصوليين ، د. جبلص ، ص ١٥٩-١٥٦ .

(٤) ينظر : فقه اللغة ، د. وافي ، ص ١٨٩-١٩٢ ، دلالة الألفاظ ، ص ٢١٠ .

(٥) ينظر : بعض الإصلاح في متن اللغة ، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية « سابقاً » (مجمع اللغة العربية بالقاهرة حالياً) ، ٨٩/٦ .

الدعوة موافقة بعض المجمعين ، وعارضه آخرين (١) ، أما الشيخ أمين الخولي فقد دعا إلى استبعاده من اللغة ، وبخاصة عند تعليمها للناشئة (٢) .

أما أسباب (عوامل) نشأة هذه الظاهرة فذكر اللغويون المعاصرون في مصر أنه بالإضافة إلى التطور الصوتي - وهو عامل مهم - يوجد عامل التوسيع المجازي ، وتفاوت اللهجات ، واقتراض الألفاظ من اللغات المختلفة (٣) .

إن بعض هذه العوامل لم يكن خافياً على القدماء ، فهذا أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) يذكر أن الاشتراك في اللفظ « ينبغي ألا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً ، ولكنه من لغات تداخلت ، أو أن تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ، ثم تستعار للشيء فتكثر وتغلب ، فتصير منزلة الأصل » (٤) ، وليس من تفسير لهذا سوى تغير الدلالة ، أو ما يعبر عنه بالحقيقة والمجاز (التوسيع المجازي) ، وتدخل اللغات ، أو ما يعبر عن المحدثون بتفاوت اللهجات .

وقد أشار بعض اللغويين المعاصرين إلى أن المنح الأفضل في دراسة ظاهرة المشترك هو المنح التاريخي ! (٥) . وأحسب أن تطبيق هذا المنح على هذه الظاهرة سيوسع علينا دائرة الألفاظ المشتركة ، مما سيعطيه فوضى واضطراب لاحدود لها ، ولعل نقطة الخلاف بين القدماء والمعاصرين تكمن في هذه الزاوية ، فالمعاصرون اشترطوا لذلك وحدة الزمان والمكان ، والنطق ، والقسم الكلامي ، وتبين المعنيين تبانياً تماماً (٦) ، وهذا ما يدعوه إليه المنح الوصفي . وشيء آخر هو أن الدكتور أنيس ذكر أن من يثبت المشترك من القدماء نظر إليه نظرة

(١) مجلة المجمع ، ٩٧/٦ ، ١٠٣ ، وينظر : المصدر نفسه ، ٩٤/١٨ . وقد وافقه الأستاذ الشيخ محمد الحضر حسين ، وعارضه كل من الأستاذ الشيخ إبراهيم حمروش ، والدكتور إبراهيم أنيس .

(٢) فن القول ، ص ١٢٦-١٢٨ ، ١٣٤ .

(٣) ينظر : فقه اللغة ، د.وفي ، ص ١٩١-١٩٢ ، في اللهجات العربية ، ص ١٨٣-١٩٢ ، فصول في فقه العربية ، ص ٢٨٨-٢٩٢ ، الأصول ، ص ٣٢٩-٣٣٠ ، دراسة المعنى عند الأصوليين ، ص ٨٧-٨٩ .

(٤) المخصص ، ١٣/٢٥٩ .

(٥) مقدمة تحقيق الدكتور البدراوي زهران لكتاب الألفاظ الكتابية، للهمداني ، ص ٦٩ ، ٧١ ، ٨٠ .

(٦) في اللهجات العربية ، ص ١٨١ ، المنجد في اللغة لكراع التمل ، د.أحمد مختار عمر ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٢٣/١٠٨ .

وصفيّة ، أمّا من ينكره فنظر إليه نظرةً تأريخيّة (١) مما يعني أن المنهج الوصفي هو الأمثل عند تناول هذه الظاهرة .

وما يرد في هذا المقام ماذكره الدكتور أحمد مختار عمر تعليقاً على مزج الدكتور أنيس بين النهجين الوصفي والتاريخي في علاج ظاهرة المشترك حيث يقول « ... وكان الأولى أن يقتصر على أحدهما » (٢) ، مما يدل على أن هذين النهجين صالحان للتطبيق على دراسة هذه الظاهرة !

وأكرر القول : إن المنهج الوصفي هو الأنسب ، وليس هناك ما يمنع - كما سبق - من اعتقاد المنهج التاريخي على المنهج الوصفي في دراسة هذه الظاهرة .

بقي أن أشير إلى أن الأستاذ محمد عبدالجواد يعد «المداخل أو المتداخل» ، و«الشجر» ، و«المسلسل» من المشترك اللغطي (٣) ، وتبعه في هذا بعض الباحثين المعاصرين (٤) ، واختلف معهم الدكتور محمد عبدالصمد زعيمه ، حيث يرى أن هناك فرقاً بين هذه الفنون اللغوية وظاهرة المشترك ، «فالشجر توضيح للعلاقة المعنوية بين مجموعة من الكلمات ، أمّا المشترك فهو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين» (٥) .

(١) في اللهجات العربية ، ص ١٨١ .

(٢) علم الدلالة ، ص ١٧٩ .

(*) هذه الفنون الثلاثة من فنون متن اللغة العربية ، وتقوم فكرتها على تداخل الألفاظ وتسلسلها ، وشرح معانيها ، فتذكرة اللقطة وتفسر بلفظة أخرى ، وتفسر الثانية بثالثة ، والثالثة برابعة... وهكذا . ينظر : مقدمة محقق كتاب : المدخل في اللغة ، للزاهد ، ص ٦ ، تاريخ آداب العرب ، للرافعي ، ١٩٥/١ ، أبو الطيب اللغوي ، د.عادل زيدان ، ص ١٧٤ . ومن ألف في هذه الفنون -حسب الأسبقية- أبو عمر الزاهد (٣٤٥هـ) : المدخل في اللغة ، وأبوالطيب اللغوي (٣٥١هـ) : شجر الدر في تداخل الكلام بالمعنى المختلفة ، ومحمد بن يوسف التميمي (٥٣٨هـ) : المسلسل في غريب لغة العرب . وقد نشرت هذه الكتب جميعها بتحقيق الأستاذ محمد عبدالجواد .

(٣) ينظر : شجر الدر ، ص ١٥-١٦ ، ٤١ « مقدمة الحق » ، المدخل في اللغة ، ص ٦-٧ « مقدمة الحق » ، تاريخ آداب العرب ، للرافعي ، ١٩٥/١ .

(٤) ينظر: المشترك اللغوي، ص ١٢٥-١٢٩، أبوالطيب اللغوي، د.عادل زيدان ، ص ١٧٤، ١٨٠ .

(٥) دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٩٢ .

والذي أراه من واقع هذه المؤلفات أن «المشجر» وثيق الصلة بظاهرة المشترك ، فقد كان أبو الطيب اللغوي (٣٥١ هـ) يورد في كتابه (شجر الدر) الشجرة ، وبعد أن يذكر جذرها وتسلسلها المعنوي ، يقوم بذكر فروعها المتعددة ، وتسلسلها المعنوي - أيضاً - فالشجرة هي اللفظة الأصل ، والفرع هي المعانى المختلفة . أما «المداخل» فهو يختلف عن المشجر ، فلا نكاد نلمس فيه المشترك اللغوى واضحًا كوضوحيه مع المشجر ، وإنما يستتبع استنتاجاً ، وتمثل تعليقات المحقق وشروحاته للكلمات الواردة في النص أهمية لمعرفة المشترك في تلك الكلمات ، ومثل ذلك يقال في «المسلسل» .

ويتحقق بهذا ما ذكره بعض الباحثين من أن مثلاً ثات قطرب ، وابن السيد البطليوسى، من قبيل المشترك اللغوى (١)، وهذا ليس ب صحيح؛ إذ حقيقة المثلاً أنها ألفاظ مرکبة من حروف متقدمة، ذات صيغة صرفية واحدة، ولكنها مختلفة في حركاتها، مما يتبعه تغير في معانيها بطبيعة الحال . وقد سبق أن ذكرنا اشتراط اللغويين المعاصرين في المشترك اللغوى أن يكون متعدد النطق - أي متعدد الصيغة - ، ومثل هذا لا يتوفّر فيها يعرف بالمثلث اللغوى، وإذا كان المعاصرون قد اشترطوا هذا فهناك من القدماء من اشترطه - أيضاً - فهذا الراغب الأصفهانى (٥٠٢ هـ) يذكر أن مفهوم المشترك أن تكون الألفاظ متساوية في ترتيب الحروف ، وعدها ، وحركاتها ، مع اختلاف المعنى (٢)، وفي ضوء ما تقدم فإن الأصوب أن يقال : إن المثلاً سبب من أسباب نشوء المشترك ، وليس نوعاً منه ، وهذا السبب يندرج ضمن ما يسمى بـ«العوارض التصريفية» .

(١) ينظر : الأضداد في اللغة ، محمد حسين آل ياسين ، ص ٩٠-٨٩ ، الدراسات اللغوية وال نحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، د.أحمد نصيف الجنابي ، ص ٤١ .

(٢) مقدمة جامع التفاسير ، للراغب الأصفهانى ، ص ٣١ .

الترادف (Synonymy)

وهو خلاف المشترك ، حيث يعني دلالة كلمات مختلفة منفردة على المسمى الواحد أو المعنى الواحد دلالةً واحدة (١) ، أو كما يقول « أولمان Ullmann » : « ألفاظ متحدة المعنى، وقابلة للتبدل فيما بينها في أي سياق » (٢) .

وقد انقسم اللغويون القدماء حياله إلى طائفتين : طائفة تثبته ، وأخرى تنكره (٣) ، ومن أقدم النصوص التي أثبتت هذه الظاهرة ما ذكره سيبويه من أن من كلامهم اختلاف اللفظين والمعنى واحد ، نحو ذهب وانطلق (٤) ، وإذا كان هذا النص أصبح من الشهرة بمكان ، بحيث تداوله كثير من اللغويين كالبرد ، وقطرب ، وابن فارس ، والأنباري ، والسيوطى ، فليس هو المعتمد وحده في قبول الاسماء لهذه الظاهرة ، بل إن ذلك القبول ترجم إلى ظهور مؤلفاتٍ مستقلةٍ تثبت ذلك ، كما هو الحال عند الأصمىي وكتابه (ما اختلفت ألفاظه واتفاقت معانيه) (٥) ، والرماني (٣٨٤ هـ) وكتابه (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى) (٦) .

ولعل كثرة ماروي من مترادفاتٍ في العربية هي التي أدّت إلى القول بإنكار وجوده فيها ، ويأتي على رأس هؤلاء ابن الأعرابي (٢٣١ هـ) ، وثعلب (٢٩٣ هـ) ، والأنباري (٣٢٨ هـ) ، وابن درستويه (٣٤٧ هـ) ، وأبو هلال العسكري (بعد ٣٩٥ هـ) (٧) .

(١) ينظر : التعريفات للجرجاني ، ص ٥٦، المزهر ، ٤٠٢/١ ، كشاف اصطلاحات الفنون ، ٣/٦٦.

(٢) دور الكلمة في اللغة ، ص ٩٧ .

(٣) لمعرفة تفاصيل ذلك ينظر : فصول في فقه العربية ، ص ٢٧٣-٢٧٩ ، الترداد في اللغة ، حاكم مالك لعيبي ، ص ٣٣-٤٧ ، ٥٤-٦٤ ، ١٩٥-٢٢٠ .

(٤) الكتاب ، ١/٤٢ .

(٥) نشر بتحقيق مظفر سلطان بدمشق سنة ١٩٥١م ، ثم نشره محققاً سنة ١٩٨٦م ماجد حسن النهبي بدمشق أيضاً .

(٦) نشر سنة ١٣٢١هـ - ١٩٠٣ بالقاهرة بشرح محمد محمود الرافعى ، وفي الهند سنة ١٣٣٤هـ - ١٩١٥ ، ثم حقه الدكتور فتح الله المصري سنة ١٩٨٧م ، ونشره بالقاهرة .

(٧) ينظر : الترداد في اللغة ، حاكم مالك لعيبي ، ص ١٩٦ فما بعدها . وتجدر الإشارة إلى أن المعاصرين لم يتفقوا بشأن القائلين بإنكار الترداد من الاسماء ، والخلاف يدور حول ==

أما موقف اللغويين المعاصرين في مصر فيمكن عرضه على النحو التالي : يعد حفني ناصف من أوائل الذين تناولوا هذه الدراسة بشيء من الإيجاز ، وهو - على وجه العموم - من ينكر وقوع الترافق في اللغة العربية كلياً (١) ، أما مصطفى صادق الرافعي (١٩٣٧م) فقد أفرد له مبحثاً في كتابه (تاريخ آداب العرب) ، ويلمس من حديثه عنه أنه أمر واقع في اللغة العربية ، ويعود سببه إلى اختلاف الأوضاع لعدد القبائل (٢) ، ويأتي بعد ذلك علي الجارم الذي كتب مقالاً ضافياً عن الترافق ، ذكر فيه آراء القدماء ، وطرفاً من آراء علماء اللغات الأخرى ، وتوصل إلى القول : « إننا لا ننكر الترافق ، وزرى أنه واقع فعلاً ، وأن وجوده في اللغات من الخير لها ، ولكننا ندعو إلى التأمل والتدقيق ، وعدم الإغرار في التوسيع والتضييق » (٣) ، فالأستاذ الجارم من يعترف به ، مع الأخذ في الاعتبار ما بين الكلمات المتراوحة من فروقٍ ، أو اختلافٍ في الوضع (٤) .

وعلى هذا النهج سار الأستاذ أحمد أمين ، فقد قدم في مؤتمر الجمع في دورته العاشرة سنة ١٩٤٤ م اقتراحاتٍ لإصلاح متن اللغة ، وكان من بينها استبعاد كثيرٍ من المفردات التي لاحاجة إليها (٥) . وأحاليل الموضوع للجنة الأصول سنة ١٩٦٣م ، وانخذت قراراً ينص على

==
أبي علي الفارسي ، وابن الأعرابي ، وثعلب . فبعضهم يذكر أن هؤلاء ينكرونـه ، وآخرون يرونـ
أنهم يثبتونـه . ينظر : فصول في فقه اللغة ، ص ٢٧٤-٢٧٩ ، الترافق في اللغة ، ص ١٩٨-١٩٨
، ٢٠٣-٢٢٠ ، ٢٢١-٢٢١ ، فقه اللغة العربية ، د. كاصد الزيدـي ، ص ١٦٨ فما بعدهـا ، مقدمة محققـ كتابـ
الأنفاظ المتراوحة ، للرمـاني ، ص ١١-٢١ .

(١) ينظر : مميزات لغات العرب ، ص ٣٦ - ٣٧ .

(٢) تاريخ آداب العرب ، ١٨٩/١ - ١٩٤ .

(٣) الترافق ، للأستاذ علي الجارم ، مجلة جمع اللغة العربية الملكـي ، ١/٣٢٠ .

(٤) المصدر السابق ، ١/٣٢٩ - ٣٣٠ . ولمزيد من التفاصـيل ينظر : أعمال جمع اللغة العربية بالقاهرة ، د. محمد رشـاد الحـمازـوي ، ص ١٦٤-١٦٩ .

(٥) بعض الإصلاح في متن اللغة ، أحمد أمين ، مجلة جمع فؤاد الأول ، ٦/٨٧-٨٩ . وينظر موقفـ
الشيخ محمد الخضرـ حسين ، والشيخ إبراهيم حـمـروـشـ من هذه الاقتراحـاتـ . المصـدرـ نفسهـ ، ٦/٩٣-٩٣ .
وكذلك التقرـيرـ الذي كتبـهـ الدكتورـ إبراهـيمـ أـنيـسـ بـشـائـهاـ ، مجلـةـ المـجمـعـ ، ١٨/٩٣-٩٥ .

العناية بتبيان الفروق الدلالية بين الكلمات ماأمكن ، بحيث يتحدد المعنى الخاص الدقيق لكل كلمة ، وبذلك تضيق دائرة المترادفات (١) .

ونصل إلى الدكتور علي عبدالواحد وافي ، لزاه يعرف بوجود الترافق في العربية ، ويعده من مميزاتها ، ويرجع سببه إلى عدة عوامل أهمها : انتقال كثير من المفردات والصيغ إلى لهجة قريش عن طريق احتكاكها باللهجات العربية الأخرى ، إضافةً إلى أن جامعي المعجمات العربية - التي حفلت بكثير من الألفاظ المترادفة - أخذوا عن قريش وغيرها من قبائل العرب ، علامةً على عوامل الاقتراض الخارجي ، والتطور اللغوي ، والتتوسيع المجازي (٢) . وبكاد يجمع اللغويون المعاصرون في مصر على هذه الأسباب (العوامل) (٣) ، ويضيف أستاذنا الدكتور تمام سبباً آخر هو تاريخ الكتابة العربية وما يحدث بسببها من تصحيف وتحريف (٤) .

ويensus من حديث الدكتور وافي - وإن لم يصرح بهذا كا هو الحال بالنسبة للمشتراك والتضاد - أن الترافق قليل الواقع في العربية ، وأن ماروي من مترادفاتٍ كثيرة إنما هو في الواقع غير ذلك (٥) ، وقد اعترض الدكتور وافي على ماذهب إليه بعض العلماء الأوروبيين من أن الترافق التام (Complete Synonyms) - وهو اتفاق الألفاظ في المعنى اتفاقاً كاملاً بحيث يمكن التبادل بينها - لا وجود له في اللغات ، ذاكراً أن هذا غير صحيح إلا فيما يتعلق ببعض لغات الحادثة التي هي في مأمن من الاحتكاك باللغات الأخرى (٦) ، وهذا يعني أن الدكتور وافي يؤيد القول بالترافق التام في العربية .

(١) مجلة المجمع ، ٩٠/١٨ .

(٢) فقه اللغة ، ص ١٧٥-١٧٢ .

(٣) ينظر : في اللهجات العربية ، ص ١٦٩ - ١٧٢ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٠٢-١٠٧ ، فصول في فقه العربية ، ص ٢٧٩-٢٨٤ ، الأصول ، ص ٣٢٤-٣٢٧ .

(٤) الأصول ، ص ٣٢٧ . ولتفاصيل أكثر عن أسباب نشأة ظاهرة الترافق . ينظر : الترافق ، علي الجارم ، مجلة المجمع ، ٣٢٦-٣٢٠/١ .

(٥) فقه اللغة ، ص ١٧٤ .

(٦) علم اللغة ، ص ٢٦٠ .

بقي أن أذكر مسألتين تعرض لها الدكتور وافي، إحداهما أنه أطلق على الترافق مصطلحاً آخر هو (المشتراك المعنوي) (١)، وتبعه في هذه التسمية الأستاذ محمد عبدالجواد، والدكتور توفيق شاهين (٢)، وهذا خلاف ماعليه أكثر القدماء والمعاصرين (٣). والمسألة الأخرى أنه لفت الأنظار إلى أن الترافق يكون في الأسماء، والصيغ، والأوصاف (٤)، مما يعني أنه خاص بالألفاظ المفردة دون الجمل والعبارات، وهذه مسألة على درجة كبيرة من الأهمية، وما ذهب إليه الدكتور وافي صحيح، ويتفق مع مفهوم الترافق الذي سبق ذكره، ففيهذا قيد المتقدمون بالألفاظ بالانفراد أخرجوا من الترافق ما يعرف بالإتباع نحو: حَسَنٌ بَسَنٌ، وشَيْطَانٌ لِّيَطَانٌ، والتوكيد بنوعيه، والجمل والعبارات نحو: لَمَ الشعت، ورُتْق الفتق، وأصلح الفاسد (٥).

ويذكر الدكتور بشر أن ما يسمى بالترافق في الجمل والعبارات إنما يمثل رأياً من آراء القدماء في الترافق، وهو أقرب ما يكون للجمل التفسيرية أو البيانية منه للترافق (٦)، أو كما يقول أستاذنا الدكتور تمام: إن الترافق على مستوى الجملة إنما هو ناحية منطقية (أسلوبية) لا نحوية (٧).

أما الدكتور أنيس فهو يقر بوجوده في العربية، ولكن دون مبالغة في ألفاظه، أو غلو في مفرداته، ويعده حقيقةً واقعةً لامجال لإنكارها (٨)، إلا أن الدكتورة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ) تذكر أن الدكتور أنيساً عدل عن مذهبه هذا، ووقف في

(١) علم اللغة، ص ٢٦٠.

(٢) ينظر - على الترتيب -: مقدمة تحقيق كتاب شجر الدر، ص ٣٩ ، المشترك اللغوي، ص ٢١٤.

(٣) اعترض بعض الباحثين على هذه التسمية، ووصفوا بعدم الدقة؛ لمخالفتها لمفهوم الترافق من جهة، وللمشتراك المعنوي من جهة ثانية. ينظر : الترافق في اللغة، ص ٥٣-٥٢. وللمزيد ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون ، ١٥٤/٤ .

(٤) فقه اللغة ، ص ١٧٢.

(٥) ينظر : المزهر ، ٤٠٢-٤٠٣ ، كشاف اصطلاحات الفنون ، ٦٦/٣ .

(٦) دور الكلمة في اللغة ، ص ١٠٥ (تعليق المترجم) . وللمزيد حول هذه القضية ينظر: الترافق في اللغة ، ص ٤٨-٥٢ .

(٧) كان ذلك من حديث شفوي معه .

(٨) دلالة الألفاظ ، ص ٢٠٧ .

صف المنكرين له (١) ، ونحن لانستطيع إثبات ذلك ، حيث لا دليل مادياً يمكن الاستناد إليه في القول بذلك العدول ، خاصةً أنني رجعت إلى تلك المناقشات التي دارت حول ما أسمته بأزمة الترافق ، وتقرير الدكتور أنيس ب شأنها* ، فلم أجد شيئاً كهذا !

ويعزى الدكتور أنيس السبب في كثرة المترافقات التي ظنها القدماء كذلك إلى تجاهلهم للتطور الدلالي الذي حدث في تلك الكلمات المترادفة ، وخلطهم بين عصور اللغة ، واشترط لحدوث الترافق شروطاً أربعة هي : الاتفاق التام والاتحاد الكامل في المعنى بين الكلمتين المترافقتين ، والاتحاد في البيئة اللغوية ، والاتحاد في العصر ، وألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر (٢) .

إن هذه الشروط التي وضعها اللغويون المعاصرون من علماء اللغات قال بعضها اللغويون القدماء أمثال الأصفهاني (٣٦٠ هـ) ، والرازي (٦٠٦ هـ) ، وقد أشار الدكتور أنيس إلى هذا ، مسجلاً إعجابه بها (٣) ، ولعلنا نلمس من خلال تلك الشروط أن الدكتور أنيس يفرق بين النظرة الوصفية والتاريخية في دراسة الترافق ، ويسير على طريقة اللغويين المحدثين في النظر إلى هذه الظاهرة نظرةً وصفيةً (Synchronic) ، وفي ضوء هذه الشروط يتبيّن لنا مدى اختلاف رؤية المعاصرين للتراافق بما هي عليه عند القدماء ، وماتبع ذلك من إخراج كثير من الألفاظ التي نظر إليها القدماء على أنها من المترافقات .

بقي أن أشير إلى ما أذكره الدكتور بشر من أن الدكتور أنيس « ينظر إلى الترافق بوجه عام - أي في اللغة المشتركة - بقطع النظر عن الفروق الناشئة عن اختلاف اللهجات » (٤) ، لم يتبيّن لي أنه يذهب لهذا المذهب ! ، فهو من خلال شروطه التي وضعها للتراافق وبخاصة الاتحاد في البيئة اللغوية ، يتضح أنه يقيم اعتباراً لفروق اللهجات ، ثم إنه لما أورد المثالين على أنها - في نظر القدماء - من المترافقات وهما (المدية والسكنين) ، و(وثب وقعد) ، عقب عليهما بقوله : « وهذا تبدو مبالغة أصحاب التراافق ؛ لأن البيئتين مختلفتان ،

(١) الإعجاز البياني للقرآن ، ص ١٩٨ (المامش) .

(*) نشر التقرير المذكور بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٩٣/١٨ - ٩٥ .

(٢) في اللهجات العربية ، ص ١٦٦ فما بعدها ، وينظر : دلالة الألفاظ ، ص ٢١٥ .

(٣) في اللهجات العربية ، ص ١٦٦ ، ١٦٣ .

(٤) دور الكلمة في اللغة ، ص ١٠٨ (تعليق المترجم) .

وشرط الترافق - كما يقول الأصفهاني - أن يكون في بيئة واحدة^(١) ، وذلك يدل على اعتباره لما قد يكون بين الكلمات من اختلاف اللهجات .

أما رأي الدكتور بشر فيتمثل في أنه رسم - بعد أن عرض محمل آراء القدماء وبعض المعاصرین - منهجاً عاماً لتناول الظاهرة من جديد ، يقوم على المنهج الوصفي الذي يدرس الظاهرة دراسة إحصائية شاملة ، ووصف الموجود منها في فترة زمنية معينة بقطع النظر عن السابق واللاحق ، وهذا يتطلب تحديد بيئة الكلام المدروس ، وتحديد صيغته ، ومراعاة الملابسات والظروف التي تحيط بالمتكلمين والسامعين ، والموقف الذي يقال فيه ، ووصل إلى القول بانتفاء وجود الترافق النام ، وإثبات وجود أنصاف أو أشباه ترافق فقط^(٢) ، وهذا يعني أن الدكتور بشرًا يعترف بوقوع الترافق في العربية ، وفي الوقت نفسه هناك فروق دقيقة بين الألفاظ المترادفة ، وينسب هذا الرأي لـ «أولمان» ، وقد صرّح الدكتور بشر بهذا ، ووصفه بأنه رأي سديد مقبول^(٣) ، كما ينسب للغوي الإنجليزي « بالمر »^(٤) .

ويتفق معه في هذه الرؤية الدكتور محمود فهمي حجازي، حيث يرى - في ظل مبدأ نسبية الدلالة - أن المعنى الحديث للتراافق هو ألفاظ ذات دلالات متقاربة، مما يعني أنه ليس هناك اتحاد كامل واتفاق تام في المعنى بين الكلمات المترادفة ، وإنما هو تقارب دلالي لا أكثر ولا أقل^(٥) ، وينذهب إلى هذا - أيضاً - أستاذنا الدكتور تمام ، فهو يعترف بوجوده في العربية ولكن ليس كما ذكر المثبتون له أو المنكرون ، بل إن الحقيقة لا تتجاوز أن تكون مجرد تراكب للمعاني ، والتقاء جزئي لمعنى الکلمتين المترادفتين ، ثم افتراقٍ بينهما فيما عدا هذا الجزء من المعنى ، ويستأنس الدكتور تمام في هذه النظرة بمؤلفات القدماء في الفروق اللغوية ، التي تقوم على فكرة تراكب المعاني (جزئية المعاني) ، دون مطلق التساوي (الاتحاد المعاني)^(٦) .

(١) في اللهجات العربية ، ص ١٦٥ .

(٢) ينظر تعليقه على كتاب (دور الكلمة في اللغة) ، ص ٩٩-١١٢ ، ١٠٣ (الخامس) ، قضايا لغوية ، ص ١٤٧-١٦١ ، علماء العربية وظاهرة الترافق ، د. بشير ، مجلة الفيصل ، العدد ٤٣ ، السنة الرابعة ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م ، ص ٧٤-٧٧ .

(٣) ينظر تعليقه على كتاب (دور الكلمة في اللغة) ، ص ٩٧-٩٨ ، ١٠٩ .

(٤) علم الدلالة ، ص ٩٣ .

(٥) علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، ص ٩٧-٩٨ .

(٦) الأصول ، ص ٣٢٧-٣٢٨ .

ويوافق الجميع الدكتور أحمد مختار عمر ، حيث يرى أن الترافق التام الذي يسمح بالتبادل بين اللفظين في جميع السياقات ، دون وجود فروقٍ في المعنى بينهما داخل اللغة الواحدة ، والمستوى اللغوي الواحد ، والفترة الزمنية الواحدة ، وأبناء الجماعة اللغوية الواحدة ، لا وجود له مطلقاً ، أما الترافق غير التام - الذي يعني التطابق في المعنى الأساسي دون سائر المعاني* ، ويكتفى فيه بالتبادل بين اللفظين في بعض السياقات ، وفي لغتين مختلفتين ، وفي أكثر من فترة زمنية ، وبيئهٍ لغويةٍ - فذلك موجود دون شك (١) ، وقريباً من هذا مايراه الشيخ أمين الخولي (١٩٦٦م) ، إذ ينظر إلى المترافقات على أنها في حقيقتها لا تؤدي معنى واحداً بعينه ، بمعنى التطابق التام في المعنى ، بل هي دوال على معانٍ مختلفة ، ولذلك لا يعد الكلمات المترادفة ثروةً لغويةً بقدر ما هي كلمات ترف ، وعقبة في طريق تعلم اللغة ، مما يعني أنها لا تمثل منيةً للعربية ، بل هي ضرر عليها ، وذات وظيفةٍ سلبيةٍ في حياة اللغة (٢) ، وواضح مما تقدم أنه يعالجها من زاويةٍ تعليميةٍ صرفة ، وفرق بين أن تتناول ظاهرةً لغويةً باحثاً ، وأن تتناولها معلماً .

أما الدكتورة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطيء) فإنها عالجت هذه الظاهرة في ضوء القرآن الكريم ، وتوصلت إلى إنكار الترافق في اللغة الواحدة ، وإثباته في اللغتين (اللهجتين) (٣) ، وهذا يعني خلوّ القرآن منه ، لتزوله باللغة المشتركة ، فإنكاره في العربية إنكار بالضرورة لما ورد في القرآن ، وعلى النقيض من هذا مايراه الدكتور أنيس والدكتور رمضان عبدالتواب من وقوع الترافق في القرآن الكريم (٤) .

(*) المعاني - كما يذكر الدكتور أحمد مختار - إما أن تكون أساسية ، أو إضافية ، أو أسلوبية ، أو نفسية ، أو إيحائية . ينظر : علم الدلالة ، ص ٤١-٣٦ .

(١) علم الدلالة ، ص ٢٢٧ - ٢٣٠ .

(٢) فن القول ، ص ١٢٦-١٢٨، ١٣٤ .

(٣) الإعجاز البياني للقرآن ، ص ١٩٣-٢٢٠ . وينظر : كتاب العربية الأكبر ، بحث منشور في مجلة الفكر ، تونس ، السنة العاشرة ، العدد السابع ، ١٩٦٥م ، عدد خاص «المؤتمر الخامس للأدباء العرب» ، ص ٣٣ فما بعدها .

(٤) دلالة الألفاظ ، ص ٢١١ ، فصول في فقه العربية ، ص ٢٧٩-٢٨٠ ، وينظر : دراسات في فقه اللغة ، د. صبحى الصالح ، ص ٣٤٧ .

وأما الدكتور البدراوي زهران فيرى أن القضية ينبغي النظر لها من زوايا ثلاثة: زاوية اللفظ المفرد ، وزاوية العبارة أو الجملة غير التامة (Phrace) ، وزاوية التركيب ، فالترادف على مستوى اللفظ المفرد والعبارة أمر واقع موجود ، وينعدم وجوده على مستوى التركيب (١) .

والواقع أننا نتفق معه على وقوع الترادف في اللفظ المفرد ، أما وقوعه على مستوى العبارة أو التركيب فسبق أن ذكرنا أنه لاترادف في هذين المستويين ، فهذا النوع من الترادف منطقي في الأساس ، ومادامت ظاهرة الترادف ظاهرة معجمية فينبغي النظر إليها من خلال المفردات لا التركيب * .

وهكذا يبدو لنا - في الأغلب الأعم - اختلاف نظر المعاصرين للترادف عنها عند القدماء ، فقد اتخذوا موقفاً وسطاً ، فلا مبالغة في قبوله ، ولا تشدد في رفضه ، وإنما الأمر خاضع لشروط محددة ، ومقاييس دقيقة ، فما وافقها قيل واعتُرَف بترادفه ، وما خالفها رُفِضَ وأنكر .

(١) ينظر : مقدمة تحقيقه لكتاب (ألفاظ الأشباء والنظائر) للهمداني ، ص ٥٢-٥٤ .

(*) مما يذهب إليه بعض اللغويين الغربيين القول بترادف الجمل كأن تقول : « أريد شراء هذا الكتاب » ، و « يعني هذا المجلد » ، بل يذهبون إلى أن الجملتين قد يكون بينهما علاقة تحصيل الحاصل نحو « تصدق زيد بهاله » و « أنفقه في سبيل الله » . وكل هذا في أصله من قبيل المنطق أدخل في حقل اللغة . « من تعليق الدكتور تمام على مسودات هذا البحث » .

المتضاد (Antonymy)

هو أن يُطلق اللفظ على المعنى وضده (١) ، أو كما يقول الدكتور عزة حسن «الألفاظ التي تقع على الشيء وضده في المعنى» (٢) . ويُعدُّ - عند كثير من القدماء والمعاصرين - نوعاً من المشترك اللغظي (٣) ، وإن كان هناك بعض الباحثين من يحصر المشترك في الدلالة على معنيين لا رابط بينها يرى أنه ليس كذلك (٤) . والذي أراه أن بينهما عموماً وخصوصاً وجهياً ، فهما يشتركان في الدلالة على معنيين مختلفين ، ويفترقان في اشتراط كون المعنيين متضادين (متقابلين) ، وكونهما في المضاد معنيين لا أكثر.

وقد وقف القدماء منه موقفين : أحدهما مثبت له والأخر منكر ، فقترب ، وأبو عبيدة والأصمعي ، والتوري ، وأبو حاتم السجستاني ، وأبا السكين ، وغيرهم ، يثبتون التضاد في العربية ، ومؤلفاتهم خير شاهدٍ على ذلك ، وهم يتفاوتون في توسيع مفهومه وتضييقه ، أما المنكرون فيتقدّمهم ابن درستويه ، وإن كان يعترف بمحاجة الشيء النادر منه (٥) . وللمستشرقين آراء في هذه القضية ، وهي لا تخرج في جملتها عن إنكار ظاهرة الأضداد في اللغة العربية (٦) .

(١) فقه اللغة ، د.وافي ، ص ١٩٣ .

(٢) مقدمة تحقيقه لكتاب الأضداد ، لأبي الطيب اللغوي ، ١٧/١ . وللمزيد ينظر : التضاد في ضوء اللغات السامية ، د.رجبي كمال ، ص ٩ .

(٣) ينظر : الأضداد ، قطب ، ص ٧ ، المزهر ، ٣٨٧/١ ، فقه اللغة ، د.وافي ، ص ١٩٣ ، دلالة الألفاظ ، ص ٢١٠ ، الألفاظ اللغوية ، عبدالحميد حسن ، ص ٧٨ ، دور الكلمة في اللغة ، ص ١١٨ (الهامش) ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٨٨ ، شجر الدر ، ص ٣٩ (مقدمة المحقق) ، علم الدلالة ، د.أحمد مختار ، ص ١٩٤ ، دراسة المعنى عند الأصوليين ، د.طاهر حمودة ، ص ٨٥ ، المشترك اللغوي ، د. توفيق شاهين ، ص ١٣١-١٣٢ ، الأضداد ، د.منصور فهمي ، مجلة المجمع ، ٢٣١/٢-٢٣٢ .

(٤) ينظر : الوجيز في فقه اللغة ، ص ٣٩٤ . وللمزيد حول هذه القضية ينظر : الأضداد ، محمد حسين آل ياسين ، ص ١٠٢-١٠٣ .

(٥) معرفة ذلك بالتفصيل ينظر : الأضداد ، محمد حسين آل ياسين ، ص ٢٤٥-٢٦٥ ، علم الدلالة ، د.أحمد مختار ، ص ١٩٩-٢١٢ .

(٦) معرفة ذلك ينظر : الأضداد ، محمد حسين آل ياسين ، ص ٢٦٥-٢٧٧ ، نصوص في فقه اللغة ، د.يعقوب السيد بكر ، ١٠٨/٢-١١٠ ، المشترك اللغوي ، ص ١٤٠-١٤١ ، الأضداد ، مجلة المجمع ، ٢٢٩/٢-٢٣٠ .

أما اللغويون المعاصرون في مصر فلهم مواقف متباعدة ، فالأستاذ أحمد أمين ينكر أن يكون في العربية أضداد ، ويقترح حذف كلمات الأضداد ، والقضاء عليها بتناً ، أو إعدامها - على حد تعبيره - (١) .

ولم يسلم هذا الرأي الجريء من النقد والاعتراض ، بل إن لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية اتخذت قراراً مضاداً له ، فأثبتت وجود التضاد في العربية ، حيث لا عبء عليها منه ، كما أنها ليست بداعاً من اللغات في ذلك ، وقررت أن الكلمات المضادة فيها ليست كثيرة ، ويعول على السياق والقرينة في تحديد معناها ، وعلى واضعي المعجم التحرري في استعمال هذه الكلمات قبل الحكم بأنها من الأضداد (٢) . وقارباً من هذا الرأي ما ذكره الشيخ أمين الخولي (٣) ، وإن كان - كما سبق - ينظر إليه من زاوية تعلمية .

أما الدكتور رافي فقد اعترف بوجوده في العربية على قلة ، واستبعد كثيراً مما أورده القدماء على أنه من الأضداد ، وأولها على أنها إما أن تكون من باب التفاؤل كقولهم السليم للملدوغ ، أو للتهم كقولهم الخفيف للتقليل ، أو مراعاة الذوق كقولهم البصير للأعمى * ، وإنما للاستعمال المجازي ، أو أن يكون للكلمة مدلول عام في أصل الوضع يشترك فيه الضدان ، فتصلح كل منها لذلك المعنى الجامع ، كالقرء ودلاته على الحيض والطهر، وإنما لاختلاف مؤدى المعنى الواحد باختلاف الموضع، فهو كلمة فوق ومجئها بمعنى دون ، وإنما لعوارض تصريفية (٤) ، وهذه التأويلات مما تنبه لها الأقدمون ، وصرحوا بها في مؤلفاتهم (٥) .

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٨٨-٨٩/٦ . ومن ينكرها عبد الفتاح بدوي ، الذي علق على مادة (الأضداد) في دائرة المعارف الإسلامية ، ٣٠٠/٢ ، وقد ناقشه الدكتور حسين نصار في ذلك . ينظر: الأضداد في اللغة ، مجلة اللسان العربي ، المجلد ٨ ، الجزء الأول ، ص ٩٧ فما بعدها.

(٢) مجلة المجمع ، ٩٠/١٨ .

(٣) فن القول ، ص ١٢٦-١٢٨ ، ١٣٤ .

(*) ذكر ابن الأباري هذه العوامل وأمثالتها على أنها من باب الشبيه بالضد (الأضداد) ، ينظر: الأضداد ، ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، أو كما يطلق عليها ابن سيده (ما هو في طريق الأضداد) ، المخصص ، ٢٦٦/١٣ .

(٤) فقه اللغة ، ص ١٩٤-١٩٧ .

(٥) تتبع الدكتور محمد حسين آل ياسين ذلك تتبعاً دقيقاً ، وأورد لكل عامل مما ذكر نصوصاً ثبت معرفتهم به ، وتنبهم له . ينظر: الأضداد ، ص ١١٦-٢٤٢ .

وذكر الدكتور واي أن هناك عوامل كثيرة لنشأة هذه الظاهرة ، وأهمها : اختلاف اللهجات العربية ، كلفظ (السدفة) ودلالتها على الظلمة عند تميم ، والضوء عند قيس ، إضافةً إلى مالحق الأصوات من تطور ، وأخيراً رجوع الكلمة إلى أصلين ، نحو كلمة (هدج) ودلالتها على النوم والسرير (١) .

وقد يقول قائل : إن متأوله الدكتور واي من الكلمات التي ظنها القدماء من المترادف ، يصلح أن يمثل عوامل أخرى لنشأة الأضداد في العربية تضاف لما ذكر ، والواقع أن تلك العوامل هي لنشأة الأضداد بمفهومه غير الصحيح ، أما العوامل الثلاثة الأخيرة فهي لنشأته بمعناه الصحيح .

أما الدكتور أنيس فيؤكد ماذهب إليه الدكتور واي من قلة ورود الألفاظ المتضادة في العربية ، ويقرر في ضوء استعراضه لبعض أمثلة الأضداد الواردة في أضداد ابن الأنباري ، ومفهوم التضاد بمعناه العلمي الدقيق ، أنها لا تتجاوز العشرين كلمة في كل اللغة ، وأن مصيره إلى الانقراض من اللغة ، بعامل اشتهر المعنى الواحد من المعينين مع مرور الزمن (٢) .

ولست أدري إن كان يعني بالعدد المذكور حقيقته أو أنه مجرد التقليل ! ، ومهما يكن فإنه يبدو تأثيره بالمستشرق « جيز Giese » الذي كتب بحثاً عن الأضداد ، جمع . فيه ماورد منها في الشعر الجاهلي ، وانتهى فيه إلى أن عدد الألفاظ المضادة الحقيقة بلغت عشرين كلمة (٣) وقد أشار إلى هذا الدكتور أنيس (٤) .

ومن الأمور اللافتة للنظر أنه ذكر أن عوامل نشأة المشترك اللغطي هي نفسها عوامل نشأة الأضداد ، مع إضافة عوامل أخرى (٥) ، مما يدل على أنه - كأكثر اللغويين المعاصرين - يعد التضاد فرعاً من المشترك اللغطي ، بل إنه صرخ بهذا تصريحاً لا غموض فيه (٦) ، وقد

(١) فقه اللغة ، ص ١٩٧-١٩٨ .

(٢) في اللهجات العربية ، ص ١٩٢-٢٠٣ .

(٣) ينظر : التضاد في ضوء اللغات السامية ، ص ١٩ ، الأضداد ، د. منصور فهمي ، مجلة الجمع ، ٢٣٧/٢ ، ويدرك « فاييل » - كاتب مادة الأضداد في دائرة المعارف الإسلامية أن « Giese » وجد في الشعر القديم اثنين وعشرين ضداً ، ٢٩٣/٢ .

(٤) دلالة الألفاظ ، ص ٢١١ ، في اللهجات العربية ، ص ٢٠٣ .

(٥) اللهجات العربية ، ص ١٩٦ . وقد اعترض عليه في هذا الدكتور محمد حسين آل ياسين . الأضداد ، ص ١٠٢ . وللمزيد ينظر : الدلالة اللغوية عند العرب ، د. عبدالكريم مجاهد ، ص ١٢٢ .

(٦) في اللهجات العربية ، ص ١٩٦ .

سبق بيان رأينا في هذا ، إلا أنه ذكر في موضع آخر أن بعض اللغويين أقحم الأضداد في المشترك اللغظي ، رغم ما يبينها من صلة الضدية (١) . وهذا يعني - فيما أرى - عدولاً منه عن فكرة اعتبار التضاد نوعاً من المشترك !

ويذهب الدكتور محمد كامل حسين مذهب الأستاذ أحمد أمين والشيخ أمين الحولي ، حيث يرى وجوب استبعاده من العربية الحديثة ، وعدم ذكر شيء منه عند تأليف المعاجم المعاصرة ، والاكتفاء بما جاء منها في المعاجم القدية ، ويرى - أيضاً - أن التضاد مما يخالف طبيعة اللغة وهي الإيابنة ، ويقترح الاكتفاء بذكر معنى واحد مشهور ، فإن استحال ذلك فتستبعد الكلمة من المعجم نهائياً (٢) .

أما الدكتور تمام فهو من يفرق بين التضاد والمشترك اللغظي ، جاعلاً التضاد مقصوراً على اعتبار اللفظ واقعاً على معنيين متضادين ، في حين أن المشترك مادل على معنيين غير متضادين ، وفي ضوء هذا حكم بالقلة النسبية لأضداد اللغة العربية ، وهو يستبعد من الأضداد - كالدكتور وافي ، والدكتور أنيس - كل مثبت أنه يرجع إلى اختلاف القبائل ، أو أسباب اجتماعية ونفسية ، أو ظروف الاستعمال (٣) .

ونختتم هذا العرض برأي الدكتور أحمد مختار عمر الذي يعترض بوجود هذه الظاهرة في العربية ، وأن الموجود منها يتجاوز ذلك العدد الذي ذكره الدكتور أنيس ، وقبله المستشرق «جيزي» ، ولكننا لانكاد نعثر له على رأي حول مسألة تضييق مجاله أو توسيعه - كما هو الحال عند الدكتور وافي ، والدكتور أنيس وغيرها - (٤) ، وإن كان يلمس من قوله « حتى لو

(١) دلالة الألفاظ ، ص ٢١٠ .

(٢) التحو المعقول ، مجلة مجتمع اللغة العربية ، ٥٤/٢٧ . وقد رد عليه الدكتور كاصد الزيدى ردًا مقنعاً . فقه اللغة العربية ، ص ١٦١-١٦٤ .

(٣) الأصول ، ص ٣٢٨-٣٢٩ .

(٤) ينظر : علم الدلالة ، ص ١٩١-٢١٤ . ولمزيد من الآراء حول هذه الظاهرة ينظر مقال الدكتور حسين نصار «الأضداد في اللغة» ، مجلة الجمع العلمي العربي بدمشق ، المجلد ٣٦ ، ١٩٦١ م ، ص ٣٨٣-٤٠٢ ، ص ٥٩٧-٦٠٩ . وقد نشر هذا المقال مرّة ثانية في : مجلة اللسان العربي ، المجلد ٨، الجزء الأول ، ١٩٧١ م ، ص ٩٣-١٢٠ ، المجلد ٩ ، الجزء الأول ، ١٩٧٢ م ، ص ١٠٠-١١٧ ، المجلد ١٠ ، الجزء الأول ، ١٩٧٣ م ، ص ١٣-٣٧ .

اعتدلنا في تفسير مفهوم التضاد وأسقطنا بعض الأمثلة التي لا تعد فيه يظل عندنا قدر كبير من ألفاظ الأضداد ... » (١) أنه يتسع في مفهومه ، ولكنني لا أستطيع الجزم بذلك . والذى يستوقفنا في هذا الصدد توسعه في ذكر أسباب تكون التضاد ، فقد أحملها في ثلاثة أسباب : خارجية ، وداخلية ، وتاريخية ، تتفرع إلى سبعة عشر سبباً (٢) ، وهذا التوسع مرجعه ضم آراء القدماء والمعاصرين في أسباب نشأة الأضداد ، وجمع شتاها ، وخروجه من ذلك كله بهذا الـ *الـ* من الأسباب .

بقي أن أشير إلى أن هذه الظواهر الثلاث يمثل السياق فيها أهمية خاصة عند تحديد المعنى المعجمي لـ *الـ* ألفاظها ، فإذا كان المعنى المعجمي - كـ *الـ* تقدم - متعددًا أو عاماً ، فإن الذي يخصّصه هو السياق دون شك . يقول ابن الأنباري : « إن كلام العرب يُصحح بعضه ببعضًا... » (٣) .

والآن ، وبعد أن انتهينا من دراسة بعض مظاهر التطور الدلالي ، بقى أن نتعرف على موقف القدماء من قضية هذا النوع من التطور .

لقد ذكر كثير من اللغويين المعاصرين في مصر أن القدماء اعتبروا بالتطور الدلالي من خلال كتب لحن العامة ، ولكن لا على أنه تطور ، بل لحن وخطأ ، كما أن ذلك لم يكن من أهدافهم عند تأليف هذا النوع من المؤلفات (٤) .

والذى أراه أنه من خلال تحديدهم الزمانى والمكاني للاستشهاد اللغوى ، وفي ضوء نظرتهم للتطور اللغوى - بكافة مستوياته - الذى سجلته مؤلفات التصويب اللغوى (لحن العامة) على أنه لحن وخطأ... كل ذلك يجعلنى أقول: إنهم لم يعيروا هذه القضية عناءً

(١) علم الدلالة ، ص ٢٠٤ .

(٢) نفسه ، ص ٢٠٤-٢١٤ . وما تجدر الإشارة إليه أن الشيخ الطاهر بن عاشور أوصلها إلى أحد عشر سبباً . ينظر : مجلة مجمع اللغة ، ٤/٥٥ .

(٣) الأضداد ، ص ٢٢٠ . وقد وصف « أولان » السياق بأنه صمام الأمان بالنسبة لهذه الظواهر . دور الكلمة في اللغة ، ص ١٢٦ ، وينظر: دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح ، ص ٣٥٨ .

(٤) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٢٨ ، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، ص ٢٨٠ ، المولد - دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام ، ص ٧٦ ، لحن العامة والتطور اللغوى ، د. رمضان عبدالتواب ، ص ٣٣-٣٠، ٦٠-٦٥ ، فقه اللغة في الكتب العربية ، د. عبد الرحيم الراجحي ، ص ١٠٩-١٠٠ .

تذكرة . صحيح أن هناك التفاتة من بعضهم لفكرة التطور اللغوي ، متمثلة في إدراكيهم لعلاقة اللغة بالفكر « هذا الإدراك وحده يعتبر اللبنة الأولى في التفاتتهم إلى بعض جوانب فكرة التطور اللغوي الذي يعتور اللغة فتمو وتتغير عبر الزمن » (١) ، كما تمنتلت في إدراكيهم لعلاقة اللغة بالمجتمع ، والنظر إليها على أنها ظاهرة اجتماعية أو كائن حي ، وصحيح أيضاً أن هناك ظروفأ أحاطت بالعربية حدث من فكرة القول بالتطور ، ومع ذلك كله فإن هذا لا يمنع من أن نعرف بضياع كثيرٍ من ملابع التطور ومظاهره الدلالية بسبب قيود الزمان والمكان . ولأنني مغالي إذا قلت : إن تلك الحركة اللغوية التي يمكن تسميتها بحركة تنمية اللغة ماهي إلا دليل واضح على موقفهم من قضية التطور اللغوي بعمادة ، التي نشأ بسببها ظاهرة المعيارية في الدرس اللغوي ، ولذلك كان رد الفعل عند اللغويين المعاصرين إزاء هذا الموقف السليبي في حياة اللغة هو الدعوة الملحة لدراسة التطور اللغوي ، والبحث في أسبابه (عوامله) ومظاهره ، وجميع ما يتصل به .

وفي نهاية هذا البحث أستطيع أن أحدد ملابع الدرس الدلالي عند اللغويين المعاصرين في مصر في النقاط التالية :

- أولاً - التفريق بين علم الدلالة الوصفي والتاريخي .
- ثانياً - تشقيق المعنى وتفرعيه إلى ثلاثة جوانب : المعنى الوظيفي ، المعنى المعجمي ، والمعنى الاجتماعي .
- ثالثاً - التفريق بين المعنى على مستوى المعجم ، والمعنى على مستوى الدلالة ، فالدلالة المعجمية هي دلالة الكلمة داخل المعجم ، أما الدلالة الاجتماعية فهي دلالة الكلمة في الاستعمال .
- رابعاً - أن دراسة المعنى وتحليله تقوم على مناهج ونظريات عديدة ، من أهمها نظرية المقول الدلالي ، والسياق .
- خامساً - تُعد نظرية السياق الوسيلة الناجعة حتى الآن لدراسة المعنى وتفسيره .
- سادساً - أن التطور الدلالي حقيقة واقعة في الدرس اللغوي .
- سابعاً - يؤدي تطبيق المنهج الوصفي في تناول ظواهر التطور الدلالي إلى تضييق مجالها ، واستبعاد كثير مما أورده القدماء على أنه يقع ضمن هذه الظواهر .

(١) المولد - دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام ، ص ٥٦-٥٧ .

ثامناً - اعتقاد المعاصرين في دراسة الظواهر الدلالية على معطيات الدراسات اللغوية الحديثة .

وهكذا يتضح لنا أن الجديد في الدرس الدلالي عند اللغويين المعاصرين في مصر تمثل في وضع مسمياتٍ ومصطلحاتٍ لمباحث علم الدلالة ، وصياغة العطاءات الثقافية لدراسات القدماء في قالبٍ علميٍّ ، وتبويهٍ منظمٍ ، مع الاستفادة من دراسات الغربيين والمستشرقين في هذا الجانب اللغوي ، وتطبيقه على اللغة العربية . وتلك أمور تعد تمهلاً لذلك البناء السامي الذي أقامه الأولون ، وتحسب في ميزان الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر .

البَابُ الثَّانِي

اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر
في جواب لغوية مختلفة
وتشتمل على الفصول التالية:

الفصل الأول: الجانب الاجتماعي.

الفصل الثاني: الجانب النفسي.

الفصل الثالث: الجانب المقارن.

الفَصْلُ الْأُولُ

الجانبُ الاجتماعي

الجانب الاجتماعي

لم يعد هناك أدنى شك في حقيقة الصلة الوثيق التي تربط بين اللغة والمجتمع ، ولعله لا يبالغ حيناً أذهب إلى أن هذه الحقيقة ليست وليدة اليوم ، بل إنها وُجدت مع وجود اللغة ، وهذا ما دعا اللغوي الشهير « سوسير » أن يعد المجتمع هو المؤثر الوحيد على اللغة ، متناسياً عوامل أخرى لها أهميتها في ذلك ، كالعامل النفسي ، والفيسيولوجي ... الخ .

وقد بلغت هذه الصلة درجةً جعلت بعض اللغويين يصنف علم اللغة ضمن العلوم الاجتماعية ، أو أحد فروع علم الاجتماع ، غير أن النظر إلى العلاقة بين اللغة والمجتمع « لم يستو كأَنْواعاً ، وتنظيراً ومنهجاً ، ورواداً ، إِلَّا في عصرنا الحاضر ، في ظل علم جديدٍ من علوم اللغة ، أطلق عليه « علم اللغة الاجتماعي » (١) ، أحد فروع علم اللغة التطبيقي . وجاءت نشأة هذا العلم ردًا على المدرسة التوليدية وبعض المدارس الأخرى ، التي استبعدت من أبحاثها علاقة اللغة بالمجتمع (٢) .

وتبدو وظيفة اللغة في المجتمع واضحةً وضوحاً لا غموض فيه في الحياة الدينية ، والسياسية ، والثقافية ، والاقتصادية ، حيث إن لكل جانب مما تقدم ألفاظه الخاصة ، يتعارف عليها المجتمع ، ويقبلها أعضاؤه ، وتصبح من بدويات شئونهم الاجتماعية ، ليس هذا فحسب ، بل إن كثيراً من المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في العالم يمكن عزوها إلى اللغة ووظيفتها في المجتمع (٣) .

وقد أسمى اللغويون المعاصرون في مصر - وغيرهم من الباحثين - في دراسة الجانب الاجتماعي للغة ، وكان هذا الإسهام على هيئة مؤلفاتٍ مستقلةٍ ، وأبحاثٍ منفردةٍ ، وكتبٍ أجنبيةٍ مترجمة (٤) ، تمثل جانباً نظرياً وعملياً لصلة اللغة بالمجتمع ، بل إنهم فسروا كثيراً من ظواهر اللغة في ضوء الظواهر الاجتماعية .

(١) علم اللغة الاجتماعي عند العرب ، د.هادي نهر ، ص ٩ .

(٢) مقدمة الدكتور محمود عياد (المترجم) لكتاب هدسون « علم اللغة الاجتماعي » ، ص ١٢ .
وينظر: علم اللغة ، د.وافي ، ص ٦٧ .

(٣) اللغة بين القومية والعالمية ، د.أنيس ، ص ١١٣ .

(٤) أحصيت ذلك - فيما توافر لي - فوجدتها على النحو التالي :

ويأتي في مقدمة هؤلاء الدكتور وافي ، حتى ليبدو عليه أنه مبالغ في إثبات الصلة بين اللغة والظواهر الاجتماعية ، وإن كان في حقيقة الأمر لا يُقرّر كـ فعل «سوسير» وغيره من أن جميع المؤثرات في حياة اللغة تعود إلى عوامل اجتماعية ، بل يرى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بينها ، وأن العوامل الاجتماعية تُعدّ من أهم العوامل التي تؤثر في اللغة وظواهرها المختلفة ، وهو لا يغفل عوامل أخرى غير اجتماعية تؤثر في ظواهر اللغة ، ولكنها في نظره عوامل غير مباشرة ، لا يصح إغفالها منها كان مستوى هذا الأثر .

وكذلك الشيخ أمين الحولي الذي يرى أن المنزلة الاجتماعية للغة ، وأثرها في طرائق دراسة هذه اللغة ، وأساليب تعليمها وتعلمها ، تعد أخطر ما يجب أن نقدرها في محاولة إصلاح علوم العربية ، وجعل دراستها مجدهية .

(أ) اللغة والمجتمع ، د.وافي ، صدر لأول مرة سنة ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م ، ثم طبع بعد ذلك مرات عديدة . ولهذا الكتاب دراسة نقدية بعنوان «في كفة الميزان» قام بها الأستاذ محمود شاكر ، ونشرها في مجلة الكاتب ، السنة الأولى ، الجزء الثاني ، المجلد الثاني ، ١٩٤٦م - ١٣٦٥هـ ، ص ٣١٤ - ٣١٠ ، ومباحث هذا الكتاب - كما تقدم - مستلية من كتابه (علم اللغة) ، ص ٢٦٤ - ١٨٠ (الطبعة الأولى) .

(ب) اللغة والمجتمع-رأي ومنهج-، د.السعريان، نشر أولاً على هيئة بحث في مجلة كلية الآداب والتربية بالجامعة الليبية-بنغازي- المجلد الأول، السنة الأولى، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م، ص ٦٧-١٨٧، ثم صدر في طبعته الأولى على هيئة كتاب مستقل سنة ١٩٥٨م، وطبع ثانية سنة ١٩٦٣م .

(ج) اللغة بين القومية والعالمية ، د.أنيس ، صدر سنة ١٩٧٠م .

(د) اللغة وعلوم المجتمع ، د.عبدالله الراجحي ، صدر سنة ١٩٧٧م .

(هـ) اللغة والمجتمع ، ثريا عبدالله ، سنة الإيداع ١٩٧٧م .

(و) اللغة والمجتمع ، د.أحمد ماهر البكري ، صدر سنة ١٩٨٤م .

(ز) اللغة بين الفرد والمجتمع ، أوتو جيرسن ، ترجمة د.أيوب ، ١٩٥٤م .

(ح) اللغة في المجتمع ، م.م. لويس ، ترجمة د.تمام حسان ، ١٩٥٩م .

(ط) علم اللغة الاجتماعي ، هدسون ، ترجمة د.محمود عبد الغني عياد ، ١٩٨٧م ، وطبع مرّة ثانية سنة ١٩٩٠م .

وهناك ثلاثة كتب يمكن إدراجها ضمن هذه القائمة وهي:مستويات العربية المعاصرة في مصر، للدكتور السعيد بدوي، صدر عام ١٩٧٣م، واللغة والحضارة، للدكتور مصطفى مندور، صدر سنة ١٩٧٤م، والمولد-دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام، د.حملبي خليل، صدر سنة ١٩٧٨م .

كأن أستاذنا الدكتور تمام ومعه بعض تلامذة «فيرث» أعطوا العنصر الاجتماعي أهميةً كبرى في دراسة المعنى ، وعدوا المعنى الاجتماعي (الموقف) جزءاً رئيساً لاكتمال المعنى الدلالي - كما تقدم - ، وكثيراً ما يرد علينا في هذا المقام عبارات من مثل : اللغة ظاهرة اجتماعية ، أو مؤسسة اجتماعية ، أو مسلك اجتماعي ، أو نشاط اجتماعي ... ، وكل هذا يؤكّد أن الأساس الاجتماعي في دراسة اللغة أساس على جانب كبير من الأهمية ، فاللغة الإنسانية في نشأتها من صنع المجتمع (١) ، ووظيفتها ليست هي توصيل الأفكار أو نقلها ، بل الأصح والأدق أنها وظيفة اجتماعية (٢) ، فهي بهذا تتصف بالдинاميكية وعدم الثبات : لأن المجتمع - أي مجتمع - ليس بنية ساكنة أو هامدة ، وإنما هو في تطور دائم ، مما ينعكس بالضرورة على اللغة .

ولعل أول مظاهر علاقة اللغة بالمجتمع تبدو في اقتران مفهوم اللغة بالنظر إلى وظيفتها الاجتماعية ، فهي - كما يقول اللغوي الامريكي «ادجار ستيرنفت» - : «عبارة عن نظام رموز ملفوظة عرفية ، بواسطتها يتعاون ويتعامل أعضاء المجموعة الاجتماعية المعينة» (٣) ، وهذه النظرة للغة هي ما تقاد تجمع عليه آراء اللغويين المعاصرين في مصر (٤) .

و قبل أن استعرض جهود هؤلاء اللغويين في دراسة الجانب الاجتماعي للغة ، علي أن أفرق بين علدين يعالجان قضية اللغة والمجتمع ، وهما «علم اللغة الاجتماعية» و«علم الاجتماع اللغوي Sociolinguistics» .

فعلم اللغة الاجتماعي يدرس اللغة في علاقتها بالمجتمع ، في حين أن علم الاجتماع اللغوي على عكسه ، حيث يدرس المجتمع في علاقته باللغة ، فالفارق بينهما فرق في درجة الاهتمام «أي أن الفرق يظهر عند التركيز على جانب دون آخر : الاهتمام بالجانب اللغوي أو

(١) ينظر : اللغة والمجتمع ، د.السعراي ، ص ١٤ ، (الطبعة الأولى)، مناهج البحث في اللغة، ص ٦٠ .

(٢) ينظر : اللغة والمجتمع ، د.السعراي ، ص ١٠ ، قضايا لغوية ، د.بشر ، ص ١٧ فابعدها، اللغة بين القومية والعالمية ، د.أنيس ، ص ١١-٣٨ .

(٣) قضايا لغوية ، ص ١٤ . وهناك تعريفات أخرى للغة تقوم على أساس عقلي ، أو منطقى ، أو فلسفى . ينظر في ذلك : المصدر السابق ، ص ١٤-١٧ ، اللغة والمجتمع ، د.السعراي ، ص ٣-١٠ .

(٤) ينظر - على سبيل المثال - : اللغة والمجتمع ، د.وافي ، ص ٥ ، فن القول ، أمين الحولي ، ص ١١ ، ١٤٢ ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٥ فابعدها ، محاضرات في اللغة ، د.أيوب ، ص ٢٠-٣٩ ، اللغة بين القومية والعالمية ، ص ١١ - ٣٨ ، اللسان والإنسان ، د.حسن ظاظا ، ص ٩٦ فابعدها .

الجانب الاجتماعي ، كما يظهر الفرق كذلك عندما يكون الباحث المعين أقدر من صاحبه ، وأكثر خبرةً منه في التحليل اللغوي أو العكس ، أي التحليل الاجتماعي » (١) ، على أن هذا التفريق لا يعني الفصل المطلق بينهما ، فهناك تداخل كبير بين مباحث هذين العلمين ، وهذا ما جعل بعض اللغويين المعاصرين في مصر لا يفرق بينهما ، بل يذكرهما وكأنهما علم واحد (٢) .

والذي أود إثباته هنا أن موضوع علم اللغة الاجتماعي هو « دراسة الواقع اللغوي في أشكاله المتعددة ، باعتبارها صادرة عن معانٍ اجتماعية وثقافية ، مألفة أو غير مألفة ، وذلك من خلال النهر المتدايق للتبادل الاجتماعي اليومي » (٣) .

وفي ضوء هذا المفهوم فإن من القضايا التي يعالجها هذا العلم قضية الازدواج اللغوي أو التعدد اللغوي ، ودراسة اللهجات المحلية (الإقليمية) واللهجات الاجتماعية (الطبقية) ، وأثر التغيرات الاجتماعية على اللغة ، كالدين ، والحروب ، والسياسة ، والاقتصاد ، ودراسة مستويات الاستخدام اللغوي ، والثقافة الاجتماعية* ، والمحظورات اللغوية ، وأصول

(١) التفكير اللغوي بين القديم والجديد ، د.بشر ، ص ٥٤-٥٣ . وينظر: مقالات في اللغة والأدب ، د.تمام حسان ، ص ٨٢-٨١ .

(٢) ينظر: علم اللغة بين التراث والناهج الحديثة ، د.محمود فهمي حجازي ، ص ١١٤ ، علم اللغة -أسسه ومناجمه - ، د.عبدالله ربيع وزميله ، ص ٤٤ . ولمزيد من التفاصيل ينظر: علم اللغة الاجتماعي ، هدسن ، ص ٢٢ ، التفكير اللغوي ، د.بشر ، ص ٥١-٥٨ ، علم اللغة التقابلية ، د.أحمد سليمان ياقوت ، ص ١٠ .

(٣) اللغة وعلوم المجتمع ، ص ١٠ . وينظر: التفكير اللغوي ، ص ٥٢ ، مجموعة المصطلحات التي أقرها المجمع ، المجلد الرابع ، ص ٩٥ ، الإثنوبيولوجيا ، محمد حافظ دياب ، مجلة فصول ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، ١٩٨٤ ، ص ١٥٨ .

(*) هناك من العلماء من يجعل علم الاجتماع داخلاً في علم الأنثروبولوجيا (الشعوب والأجناس) ، وهناك من يفرق بينها ، وفي ضوء هذا التفريق نشأ ما أطلق عليه « علم اللغة الأنثروبولوجي » ، ويهتم بدراسة اللغة والثقافة الاجتماعية . ينظر: علم اللغة العام في الفكر الغربي ، د.على محمود مزید ، ص ١١٩ فما بعدها ، مدخل إلى علم اللغة ، د.محمد حسن عبدالعزيز ، ص ٩٢ ، اللغة وعلم اللغة ، ليونز ، ترجمة: د.مصطفى التونسي ، ١١٨-١١٥/٢ ، أصول البنية في علم اللغة والدراسات الأنثropolوجية ، د.محمود فهمي حجازي ، عالم الفكر ، المجلد ٣ ، العدد ١ ، ١٩٧٢ م ، ص ١٥١ فما بعدها .

الخاطب بحسب المستويات الاجتماعية (أنماط الأسلوب) ، واللغة المشتركة واللغة القومية ، وموافق التخاطب (سياق الموقف) ، والإشارات والحركات الجسدية المصاحبة للغة... الخ(١) .
وسأتناول في المباحث القادمة كيفية معالجة اللغويين المعاصرین في مصر لبعض هذه القضايا ، والسؤال الذي يتบรร إلى الذهن في هذا الصدد هو / هل عنی علماء العربية القدامی بالجانب الاجتماعي في دراسة اللغة ؟

وللإجابة عن ذلك أقول : إنه لا يمكن في هذه العجالات التعرض بشيء من التفصيل لمناقشة هذه المسألة ، وإنما هي وقفة سريعة قد تعطي تصوراً معييناً بما نذهب إليه في هذه القضية ، فقد ذكر الدكتور وفي أن علماء الاجتماع أخذوا على القدامی مأخذ كثيرة ، تعود إلى تقصيرهم في بيان العلاقة بين الظواهر اللغوية والظواهر الاجتماعية ، وتفسيرهم لبعض ظواهر اللغة تفسيراً خاطئاً ، بعيداً عن المجتمع وشئونه(٢) ، وتبعه الدكتور عبدالغفار هلال ، الذي أكد أن أولئك العلماء أغفلوا هذا الجانب المهم في البحث اللغوي ، ويسبب ذلك جاءت تفسيراتهم غير سديدة في بعض الأحيان (٣) .

ويمخالف الباحث صاحبي هذا الرأي ، ويرى أنه حكم متوجّل ، بعيداً عن القراءة الموسعة في التراث العربي ، وأكفي في هذا المقام بإيراد خلاصات ثلاثة ، تؤكد موقفنا من هذه المسألة :

(١) تحدث الجاحظ (٢٥٥هـ) في بعض مؤلفاته عن وظيفة اللغة في المجتمع ، فذكر أن البيان - وألتة اللغة - جعله الله سبباً فيما بين الناس ، ومعبراً عن حقائق حاجاتهم ، ومعرفاً لمواضع سد الخلة ، ورفع الشبهة ، ومداواة الحيرة (٤) .

(١) للمزيد حول هذه الموضوعات والباحث ينظر التصنيف الذي قدمه «هاليدي» لحصر مواطن اهتمامات علم اللغة الاجتماعي . ينظر : من النظرية اللسانية إلى تنظير الواقع ، ليلي المسعودي ، بحث منشور ضمن (المتنقى الدولي الثالث للسانيات) ، عدد (٦) ، ص ٢٣٩-٢٣٨ ، مجلة فصول ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، ص ١٥٨ ، علم اللغة الاجتماعي عند العرب ، د. هادي نهر ، ص ١٥٣-١٦٢ ، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي ، مصطفى لطفي ، ص ٤٣-٥٣ ، مدخل إلى علم اللغة ، د. محمود فهمي جازى ، ص ٢٩ ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ٩٣-٩٤ ، السانيات من خلال النصوص ، د. عبد السلام السدي ، ص ١٧١-١٧٣ ، معجم علم اللغة النظري ، ص ٢٦١ .

(٢) علم اللغة ، ص ١٢ .

(٣) اللغة بين الفرد والمجتمع ، اللسان العربي ، العدد ٢٣ ، ١٩٨٤ ، ص ٤٥ .

(٤) الحيوان ، ٤٤/١ .

كما تحدث عن المستويات الاجتماعية ، وما يناسبها من مستويات الكلام ، وعن لغة المسؤولين ، والمحاتلين ، واللصوص (١) .

(ب) حد ابن جني (٣٩٢هـ) اللغة بقوله: « هي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم » (٢) ، فاستخدامه لكلمة « قوم » بدلاً من كلمة « فرد » دليل على إدراكه أن اللغة ظاهرة جماعية ، وليس فردية .

(ج) ما ذكره ابن خلدون (٨٠٨هـ) - وهو من علماء الاجتماع - عن تأثير العوامل الاجتماعية على الملكة اللسانية ، وارتباط التعدد اللغوي بتنوع البيئات الاجتماعية (٣) .

إن هذه الأمثلة - وكثير غيرها - (٤) لتعطي دلالة على مراعاة القدماء للجانب الاجتماعي في اللغة ، ولعل فيما تقدم رداً على ما ذكره بعض الباحثين من أن اللغوي الأمريكي « تشارلز فيرجسون Charles Ferguson » يعد أول من أسس علم اللغة

(١) ينظر : البيان والتبيين ، ١٤٤/١ ، البخلاء ، ص ٧١ .

(٢) الخصائص ، ٣٣/١ .

(٣) مقدمة ابن خلدون ، ٨٨٨/٣ . وللمزيد ينظر : الملكة اللسانية عند ابن خلدون ، د. محمد عيد ، ص ٨٧ فما بعدها .

(٤) لتفاصيل أكثر ينظر : البحث القيم الذي أوقفه الدكتور نهاد الموسى لدراسة « الوجهة الاجتماعية في كتاب سيبويه » ، أورد فيه مجموعة من أقوال إمام النحاة : للتدليل على معالجة القدماء للجانب الاجتماعي في دراسة اللغة . حضارة الإسلام ، العدد الأول ، السنة ١٥، ١٩٧٤م ، ص ٧٤-٥٩ ، العدد الثاني ، ص ٨٥-٧٥ ، العدد الثالث ، ص ٨٥-٧٨ . كما أن الدكتور بشرا أورد بعض الأفكار التي تنتهي لعلم اللغة الاجتماعي ، لكل من سيبويه ، والجاحظ ، والجرجاني . التفكير اللغوي ، ص ٥٧-٥٤ ، وذكر الدكتور تمام أن لابن جني في الخصائص كثيراً من الملاحظات التي تتصل بعلم اللغة الاجتماعي ، كحديثه عن المعنى وعملية الاتصال ، وملاحظات تتصل بعلم الاجتماع اللغوي ، كحديثه عن اختلاف لهجات القبائل . مقالات في اللغة والأدب ، ص ٨٢ ، كما أثبتت الدكتورة فاطمة محجوب ذلك من خلال حديث الجاحظ عن اللغة بالراء ، وارتباطها بالمستوى الاجتماعي للمتكلم . دراسات في علم اللغة ، ص ٨٤ ، وأثبتت الدكتور محمد حافظ دياب ذلك من خلال آراء حازم القرطاجي ، والغزالى ، والجاحظ . مجلة فصول ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، ص ١٥٥-١٥٦ . وأخيراً خصص الدكتور هادي نبر - من العراق - مؤلفاً لدراسة هذه المسألة أسماء (علم اللغة الاجتماعي عند العرب) . ينظر الصفحات: ١١-٩ ، ٦٢-٦٩ ، ٧١-٧٦ ، ١٥٥-١٦٢ ، ١٧٣-١٨٦ ، ١٩٢-٢٠٦ ، ٢٠٩-٢١٦ .

الاجتماعي العربي^(١) ، على أنه في الوقت الذي نعترف لهم بأهمية هذه الإشارات الاجتماعية للغة ، فإننا نعتقد « بأن هذه الدراسات لم تكن تصدر عن فكر ينظم ويضبط هذه الحالات في بناء عقلانيٍ متأسٍ »^(٢) .

(١) اللسانيات العربية ، مقدمة وبيلوغرافية ، د. محمد حسن باكلا ، ص ٦٩٧ .

(٢) مجلة فصول ، المجلد الرابع ، ص ١٥٦ . وينظر : المولد ، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام ، ص ٩ ، علم اللغة الاجتماعي عند العرب ، ص ١١ .

الازدواج اللغوي (Diglossia)

يطلق على هذه الظاهرة مصطلح آخر هو التعدد اللغوي، ويفرق العلماء بين مصطلحين يستخدمان كثيراً على أنماط متادفان، والأمر خلاف ذلك، وهما مصطلح **الازدواج اللغوي** ، وال**الثنائية اللغوية Bilingualism**

فالازدواج اللغوي هو استخدام فرد أو جماعة لمستويين لغوين في بيئه لغوية واحدة، أو هو كما يقول «وليم مارسيه» : «التنافس بين لغة أدبية مكتوبة ولغة عامية شائعة الحديث » (١) ، أما الثنائية اللغوية فتعني استخدام فرد أو جماعة للغتين ، كما هو الحال في البلدان الإفريقية التي استعمرتها فرنسا ، حيث يستخدمون الفرنسية بالإضافة إلى لغاتهم المحلية (٢).

وهناك بعض العلماء من لا يرى فرقاً بين مصطلحي الثنائية اللغوية والتعددية اللغوية، فالثنائية اللغوية في نظر هؤلاء ليست سوى حالة قصوى من التعددية اللغوية (٣) . ويرى «جون ليوز» أن الازدواج اللغوي يعد في نظر اللغويين المحدثين نوعاً من الثنائية اللغوية بمفهومها الواسع (٤) ، أو كما يقول «الم البرج» في معرض حديثه عن

(١) نقلأً عن الدكتور محمد راجي زغلول في مقاله (ازدواجية اللغة) المنشور في كتاب المورد (دراسات في اللغة) ، ص ٩٥ . وللمزيد حول تعريفات هذه الظاهرة ينظر تعريف اللغوي الأمريكي «فيرجسون Ferguson» وانتقاد «لن كي A. Kaye» له . المصدر السابق ، ص ٩٥ فما بعدها ، اللسانه الاجتماعية ، جولييت غرمادي تعریب / د. خليل أحمد خليل ، ص ١٥٢ فما بعدها . وينظر : ندوة الازدواجية في اللغة العربية ، ص ١٢١-١٢٧ ، الازدواجية اللغوية في الوطن العربي، د.عبدالرسول الحفاجي ، مجلة الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد ٢ ١٩٧٥م ، ص ٧٣ .

(٢) ينظر : مدخل إلى اللغة ، د.محمد حسن عبدالعزيز ، ص ٢١٢ ، علم اللغة العربية ، د. محمود فهمي جازي ، ص ١٨ (المأمور) ، الحياة مع لغتين ، د. محمد الخولي ، ص ١٨ ، قضية التحول إلى الفصحى ، د.نهاد الموسي ، ص ٢٩ ، علم اللغة الاجتماعي ، د.هادي نهر ، ص ٥٢-٥١ ، تمثيل المعرفة عند ثانوي اللغة ، د.شادية التل ، بحث منشور ضمن (ندوة الازدواجية في اللغة العربية) ، ص ١٥-١٦ .

(٣) ينظر : اللسانه الاجتماعية ، ص ١١٥ (المأمور) ، اللغة وعلم اللغة ، ليوز ، ١٣٧/٢ فابعدها، معجم المصطلحات اللغوية ، د.رمزي بعلبكي ، ص ٧٢ ، ١٤٩ ، ٣٢٠ .

(٤) اللغة وعلم اللغة ، ليوز ، ١٤١/٢ ، ١٤٢ .

الثنائية اللغوية : «إن كَلَّ تداخلٍ بين عدَّ من الأنظمة يفترض وجود شيءٍ من الأزدواجية اللغوية » (١) .

وفي مقابل هذه الآراء في تحديد مفهوم المصطلحات اللسانية السابقة ، يصادفنا رأي مغاير لما تقدم ، حيث يجعل التقابل بين لغتين مختلفتين ازدواجاً لغوياً ، أما التقابل بين الفصحي والعامية فثنائية لغوية (٢) .

ويضع بعض الباحثين مصطلحاً جديداً مرادفاً للازدواجية اللغوية هو الثنائية اللهجية bidialectalism (٣) ، ويرفض بعضهم أن تكون قضية الفصحي والعامية داخلةً تحت مصطلح الازدواجية ، ولكنها تدخل في رأيهم تحت إطارٍ آخر يمكن أن يطلق عليه المستويات اللغوية ، والازدواجية اللغوية في نظر هؤلاء مرهونة بوجود لغتين متميزتين ، للغتين من أصل واحد ، ولذلك يُعدُّ تقسيم اللغة إلى فصحي وعامية بناءً على المفهوم المتقدم للازدواجية مغالطة علميةً كبرى ، أو وهما لا حدود له (٤) .

والذى أراه أنا لو قصرنا مفهوم الازدواجية - كما سبق - على استخدام المجتمع اللغوى لمستويين لغوين متفرعين من لغة واحدة ، ومفهوم الثنائية على استخدام لغتين من أصلٍ مختلف ، لو فعلنا ذلك لأمكننا تلافي ما قد يحدث من ترافق ، أو خلط بين هذه المصطلحات* .

(١) نقلًا عن : قضايا لسانية وحضارية ، د.منذر عياشى ، ص ٥٠ .

(٢) ينظر : نحو عربية ميسرة ، د.أنيس فريحة ، ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، في فلسفة اللغة ، كمال يوسف الحاج ، ص ١٥٦ ، ٢٢٢ ، فقه اللغة العربية وخصائصها ، د.إميل يعقوب ، ص ١٤٥ - ١٤٦ ، الازدواجية والثنائية وأثرها في الواقع اللغوي ، د.عبدالسلام المساي ، مقال منشور ضمن دور التعريب في تطوير اللغة العربية ، ترقية العربية في تونس) ، ص ٩٣ - ١٠٢ .

(٣) الحياة مع لغتين ، د.محمد الحولي ، ص ٢٩ .

(٤) قضايا لسانية وحضارية ، د.منذر عياشى ، ص ٥١ - ٥٢ .

(*) تبانت استخدامات المغوين المعاصرين في مصر لهذه المصطلحات ، وبعضهم يستخدم مصطلح الثنائية اللغوية للازدواج اللغوي . ينظر : فيض الخاطر ، أحمد أمين ، (الطبعة الثانية) ، مدخل إلى اللغة ، د.محمد حسن عبد العزيز ، ص ٢٠٦ ، ٢١٢ ، لغتنا والحياة ، د.عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) ، ص ٩٩ ، محاضرات عن حفني ناصف ، محمد خلف الله أحمد ، ص ٥٤، وبعضهم يستخدم مصطلح الازدواجية اللغوية للثنائية اللغوية. ينظر : القلم الإسلامية والحياة الأدبية في مصر الحديثة ، محمد خلف الله أحمد ، بحث منشور ضمن (الثقافة ==)

إن ظاهرة الأزدواجية اللغوية ظاهرة مألوفة في اللغات الإنسانية ، فهي « كائنة في كل لغةٍ لا محالة » (١) ، وهذا لم تشكل في العصور الأولى من حياة اللغة العربية قضيّة ذات أبعاد سلبية ، ولكنها في عصورها المتأخرة أصبحت تمثّل بعدهاً ذا أثر خطير ، إلى درجة عدّت هذه القضية من أهم المشكلات الفكرية والسياسية التي واجهت الأمة العربية في فترتها المعاصرة؛ وذلك لارتباطها بالوجود الاستعماري في المنطقة (٢) ، « إنها قضيّة تنوعت ظلالها وخلفياتها ، واقتراحات حلولها ، وقد ولدت أدبًا يمكن أن يسمى بأدب الأزدواجية ، الممثل في الحوار بين المعينين بهذه القضيّة » (٣) ، وأصبحنا نطالع أوصافاً خلعت على هذه القضيّة، فهي أزمة ، وهي مشكلة ، بل هي معركة وحرب وصراع تخوضها لغة القرآن .

ويتبع نشأة هذه الأزدواجية في العربية يطرح في هذا الصدد رأيان :

أولهما : أن اللهجات العامية* ما هي إلا تطور عن الفصحي ، حيث نشأت بعد اتصال العرب بشعوبٍ أخرى إبان دخول هذه الشعوب في دين الله أفواجاً ، بمعنى أنها خليط من العربية الفصحي وغير العربية ، والرأي الآخر : أن هذه اللهجات العامية

= = = الإسلامية والحياة المعاصرة ، ص ٥٤٦ ، ٥٤٩) وبعضهم يستخدم مصطلح التعددية اللغوية للدلالة على الأزدواج اللغوي ، رافضاً استخدام هذا المصطلح الأخير . ينظر : مقتضيات الكفاءة في تعلم اللغة العربية كلغة إضافية ، د.السعيد بدوي ، بحث منشور ضمن (تعلم اللغة العربية لغير الناطقين بها) ، ص ٥٤ ، وللدكتور نهاد الموسى رؤية منطقية في استخدام هذه المصطلحات ، تتفق والمفهوم الذي ارتضيته . ينظر : ندوة الأزدواجية في اللغة العربية ، ص ٨٤ ، ولأستاذنا الدكتور تمام مقال قيم عن « الأزدواج اللغوي » ، وبيدو من حديثه أن مصطلح الأزدواجية عام يشمل ثنائية اللغة وتعدداتها . مجلة المناهل ، العدد السادس عشر ، السنة السادسة ، ١٩٧٩م ، ص ١٤٧ - ١٦٠ .

(١) فلسفة اللغة ، كمال يوسف الحاج ، ص ٢٤٥ . وينظر : ندوة الأزدواجية في اللغة العربية ، ص ١٥ .

(٢) ينظر : لغتنا والحياة ، د.عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ) ، ص ٩٧ فما بعدها .

(٣) الأزدواجية اللغوية ، حوار حول الظاهرة ، د.محمد أحمد عمارة ، بحث منشور ضمن (ندوة الأزدواجية في اللغة العربية) ، ص ٣٨ .

(*) يطلق على العامية تسميات عديدة كاللهجة الدارجة ، والمستوى المابط ، واللغة المحكية ... الخ .
ينظر : فقه اللغة العربية ، د.إميل يعقوب ، ص ١٤٥-١٤٤ ، حصاد الفكر العربي الحديث ، ص ٢٧٦ .

ووجدت مع وجود الفصحى ، أو ما يعرف باللغة المشتركة ، بمعنى أنها لغة قائمة بذاتها ، وذات كيانٍ مستقلٍ مغايرٍ للفصحى (١) ، وقد أشار ابن خلدون إلى هذا الرأي حيناً تحدث عن لغة الأمصار والحضر (٢) .

وأحسب أن كلا الرأيين صحيح ، وإن كان الرأي الثاني هو الأقرب للواقع اللغوي ، وهو الذي يتفق مع حقيقة الازدواج اللغوي من حيث هو ظاهرة طبيعية في اللغات البشرية ، وأياً كان الأمر ، فهي ظاهرة موجودة في اللغة العربية ، انقسم إزاءها اللغويون المعاصرون في مصر ، وغيرهم من الغويين والمستشرقين ، إلى فريقين : فريق يرى أنها من دلائل الحضارة الإنسانية ، فهي رمز للرقي والتقدم ، وآخر يرى أنها اخطاط لغوي ، وخطر يهدد الفصحى (٣) ، وتبعاً لهذين الرأيين وقف أنصار كل فريقٍ مواقف متباعدة في تقديم الحلول الناجعة لعلاج هذه المشكلة ، فنهم من دعا إلى توحيد هاتين الصورتين ، بحيث يؤخذ من العامية ويؤخذ من الفصحى حتى يتوصل إلى توحدهما (٤) ، ومنهم من دعا إلى إحلال العامية واستبدالها بالفصحي في جميع مجالات الحياة (٥) ، ومنهم من دعا إلى تصحيح العامية ، والتقرير بينها وبين الفصحى ، وذلك عن طريق رفع مستوى

(١) ينظر : العربية ولهجاتها ، د.أيوب ، ص ٤١ ، مستويات العربية المعاصرة في مصر ، ص ٦٠ ، فن القول ، ص ١١٣ ، ١٢١ ، موقف اللغة العامية من الفصحى ، أبو حديد ، مجلة الجمع ، ٧/٢١٢ ، وللمزيد ينظر : اللهجات وأسلوب دراستها ، د.أنيس فريحة ، ص ٩٧ فما بعدها ، فلسفة اللغة ، يوسف كمال الحاج ، ص ٢٥٧ ، ازدواجية اللغة ، د.الراجي زغلول ، بحث منشور في كتاب المورد (دراسات في اللغة) ص ١٠١ ، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ، د.الصيادي ، ص ٥١٣ ، ندوة الازدواجية في اللغة العربية ، ص ٨٤ فما بعدها ، قضية التحول إلى الفصحى ، د.نهاد الموسى ، ص ٧٥-٦٤ ، أبحاث في اللغة العربية ، د.داود عبده ، ص ٩٥-٧٩ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ، ١٣٩٤/٤ .

(٣) ينظر : اللهجات العربية في التراث ، د.أحمد علم الدين الجندي ، ١١٧/١ ، فلسفة اللغة ، د.يوسف الحاج ، ص ٢٢٢ ، فقه اللغة ، د.إميل يعقوب ، ص ١٤٨ فما بعدها .

(٤) من أنصار هذا الرأي سلامه موسى . ينظر : البلاغة العصرية ، ص ٤٧ .

(٥) من أنصار هذا الرأي : رفاعة الطهطاوي ، وأحمد لطفي السيد ، وسلامة موسى ، والدكتور لويس عوض ، والدكتور عبدالعزيز الأهوازي ، ويوسف السباعي ، ومن غير المصريين الدكتور يعقوب صروف ، والدكتور أنيس فريحة ، والدكتور جبور عبدالنور . ينظر : من قضايا اللغة والنحو ، د.أحمد مختار عمر ، ص ١٢٣ ، الصراع بين القديم والمحدث ، د.محمد الكتاني ، ص ٧٦٥ - ٨٣٣ .

العامية ، وتبسيط طرق الأداء في اللغة الفصيحة (١) ، ومنهم من دعا إلى لغة ثالثة تكون وسطاً بين العامية والفصحي ، وهي ما عُرفت باللغة الفصعمية (٢) .

وفي مقابل هذه الدعوات ظهرت دعوات أخرى ، يقوم بعضها على معالجة مشكلة الأمية والجهل المنتشرين في العالم العربي ، ويقدار النجاح فيها يكون النجاح في حل هذه المشكلة (٣) ، وهذه الدعوة - كما نرى - يمكن إدراجها ضمن وسائل التقريب بين الفصحي

(١) من أنصار هذا الرأي : أمين فكري ، وأمين الخلوي ، ومحمد خلف الله أحمد ، وعباس حسن ، ومحمد عزيز أباذه ، والدكتور عبدالصبور شاهين . ينظر : بحوث ودراسات في العروبة وأدابها ، ص ٢٧٨-٢٨١ ، الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة ، ص ٥٤٩ ، اللغة والنحو بين القدم والحديث ، عباس حسن ، ص ٢٢٥ ، بحوث ومحاضرات الدورة ٣٢ للمجمع ، ص ٢١٧ ، بحوث ومحاضرات الدورة ٣٤ للمجمع ، ص ٢٦٣ ، العربية الفصحي ، هنري فليش ، ص ١١ .

(٢) هذا الاسم منحوت من كلمتي « الفصحي » و « العامية » . وقد نادى بها الكتاب المسرحيون كوفيق الحكم ، وفرح انطون ، ويوسف السباعي . وكان أحمد أمين قد دعا إليها في بعض الأوقات ، ثم ما لبث أن تراجع عنها . ينظر : فيض الخاطر ، ٢٥٣/٧ ، ومن دعا إليها محمود تيمور ، مشكلات اللغة العربية ، ص ١٥٧-٢٠٦ ، واللغوي العراقي طه الرومي . ينظر : فقه اللغة العربية ، د. كاصد الزيدى ، ص ٣٧٤ فما بعدها . وقد أطلق الدكتور محمد كامل حسين على هذه اللغة « الفصحي المخففة » و « العامية المنقحة » ، اللغة العربية المعاصرة ، ص ٨٨ ، كما أطلق عليها : العربية الحديثة ، ولغة المثقفين ، ولغة المتعلمين الحكمة ، ولللغة الختنى ! ، وللغة العصرية . ينظر : مستويات العربية المعاصرة ، د. السعيد بدوي ، ص ٦٧-٦٨ ، قضية التحول إلى الفصحي ، د. نهاد الموسي ، ص ٨٠ فما بعدها ، الا زدواجية اللغوية في الوطن العربي ، د. عبد الرسول الخفاجي ، مجلة الأقلام ، العدد العاشر ، ص ٩٢ فما بعدها . وقد ناقش الدكتور شكري عياد هذه الدعوة ووصفها بأنها خطأ مركب على خطأ . في البدء كانت الكلمة ، ص ١٦٥ - ١٧٠ ، كما كتب الدكتور شوقي ضيف مقالاً قياماً عن « لغة المسرح بين العامية والفصحي في مصر » مجلة الجمع ، ٤٥-٥١/٦٤ ، وكتب الدكتور محمد فتوح أحمد عن لغة الحوار في المسرح العربي ، حوليات كلية دار العلوم ، العدد الخامس ، ص ٣٥-٤٤ .

(٣) دعا إلى ذلك : محمد عطيه الأبراشي ، وعلى النجدي ناصف ، والدكتور عبد الرحمن أيوب ، والدكتور السعيد بدوي ، والدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور علي محمود مزيد . ينظر على الترتيب : لغة العرب وكيف تنهض بها ، ص ١٦١-١٦٢ ، من قضايا اللغة والنحو ، ص ٤٩ ، اللغة بين الفرد والمجتمع ، جسبرسن ، ص ٧٣ ، مستويات العربية المعاصرة ، ص ١٥ ، محاضرات في علم اللغة ، ص ١٢٣-١١٠ ، أحمد أمين لغوياً ، ص ١٢٤-١٢٥ .

والعامية ، وبعض تلك الدعوات يقوم على التسليم بهذا الواقع ، وترك الأمور تجري في مسالكها الطبيعية ، دون الحاجة إلى التماس علاج له (١) .

وهكذا يبدو لنا أن هذه المواقف قد تراوحت بين الوصفية والمعيارية ، فمن دعا إلى الإيمان بمنطق النوميس الطبيعية فقد أخذ بقانون التطور اللغوي ، ليس إلا ، وعدم مجاوزته إلى تغيير أو تحسين ، وهذا ما يتفق ومبدأ «دع لغتك شأنها» ، الذي كان شعاراً لدى بعض اللغويين الأميركيين (٢) ، أما من دعا إلى معالجة المشكلة بإحدى الطرق المتقدمة فقد تجاوز حدود وصف ما هو كائن فعلاً إلى ما ينبغي أن يكون ، وأخذ بمقولة المستغلين بالتخفيط اللغوي التي تنص على أن كل صور الازدواجية في اللغات البشرية - ومنها العربية - فيها إسراف ، وأنه ينبغي أن يكون هدف السياسة اللغوية إزالتها (٣) .

وقد أدّت هذه المواقف المتعددة من قضية الازدواجية اللغوية إلى قيام معركةٍ طويلة الأمد بين أنصار الفصحى ، ودعاة العامية ، وما يسمى باللغة الثالثة (المتوسطة) ، وتدخلت جوانب عديدة فيها كالجانب الديني ، والجانب القومي ، والجانب الأدبي الفني ، وبلغت هذه المعركة حداً عُدّت فيه من أكبر القضايا ، وأكثراها إثارةً في الدرس اللغوي المعاصر .

والعجب أن هذا الصراع ابتدأ أجنبياً عربياً ، ثم ما لبث أن أصبح عربياً عربياً ! وكان ميدانه الأول مصر ، وذلك بسبب مكانتها القيادية في الشرق العربي الإسلامي (٤) ، ثم امتد إلى الشام ، وظهر صداؤه في العراق ، والمغرب العربي ، والجزيرة العربية (٥) .

(١) دعا إلى ذلك الدكتور علي عبد الواحد واقي ، فقه اللغة ، ص ١٦٠ .

(٢) ينظر : الازدواجية في العربية ، د.نهاد الموسى ، بحث منشور ضمن (ندوة الازدواجية في اللغة العربية) ، ص ٩٤ - ٩٥ . وقد اعترض «ماريوباي» على هذا المبدأ ، ووصف أصحابه بأنهم أساءوا للغة ، وقضوا على أهم أغراضها . أسس علم اللغة ، ص ٢١٣-٢١٤ .

(٣) ينظر : ندوة الازدواجية في اللغة العربية ، ص ٩٥ .

(٤) للدكتور محمد الكتاني تحليل علمي دقيق لاتخاذ مصر موطنًا أولياً لهذا الصراع . ينظر : الصراع بين القديم والجديد ، ص ٧٦٩-٧٧٥ .

(٥) لمعرفة تاريخ العامية في الجزيرة العربية ينظر : الفصحى ونظريّة الفكر العامي ، د.مرزوق بن صنستان ، ص ٥٧٠ فما بعدها ، وفي تونس ينظر : العربية في تونس بين الفصحى والعامية ، د.محمد الحبيب بن الحوجة ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٤١/٦٩ - ١١٣ .

وقد تولّت الدكتورة نفوسة زكرياء سعيد - رحمها الله - (١٩٨٩م) دراسة هذه القضية دراسة علمية مستوفاة - تأريخاً وتحليلاً ونتائجًا -، وذلك في كتابها القيم (تأريخ الدعوة إلى العامية وأثارها في مصر) (١)، أحسب أنها تغنينا عن الخوض فيها مرة أخرى.

على أنني لا أود تجاوز هذه المسألة دون القول: إن هناك أهدافاً مستترةً تكمن خلف إثارة هذه القضية، فهي بادئ ذي بدء أوجدت من عدم، حيث لا حقيقة لها على أرض الواقع اللغوي، بل هي مشكلة مختلقة من عومة (٢)، ولذا كان من الطبيعي أن يكون مصيرها إلى الخسار وزوال، وعلى الرغم من أن الأستاذ محمد رضا الشبيبي أعلن في مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٥٧م عن انتصار الفصحى واندحار العامية بعد هذا الصراع الطويل الأمد (٣)، فإن ملف القضية لم يُطْوِنْ نهائياً بعد، حيث مازالت تخبو حيناً وتبرز حيناً آخر، مرتبطة بالتجديد تارةً، وبالتسخير تارةً أخرى، وبالإصلاح تارةً ثالثة.

ولي وقفة مع الدعوة لتفصيح العامية - أو كما يسميها الدكتور محمد غنيمي هلال «حركة تطهير اللغة» (٤) - فإن كان الهدف من ذلك تصحيح ما اعوج من مسارها، وليس بغرض اكتشاف مزاياها ومميزاتها (٥)، فأحسب أنها دعوة لا تتعارض مع

(١) طبع هذا الكتاب لأول مرة سنة ١٩٦٤م بالإسكندرية، ثم صور على هيئة طبعة ثانية سنة ١٩٨٠م. وأصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه قدمت لكلية الآداب بجامعة الإسكندرية سنة ١٩٥٩م. وللتعرّيف به وقيمة العامية ينظر: أباظيل وأسمار، أحمد محمد شاكر، ١٧١/١-١٨٣، بحوث ومحاضرات الدورة ٣٢ للمجمع، ص ٢٢٢. وللمزيد حول تناول هذه القضية ينظر: الدراسة القيمة التي قدمها الدكتور الطيب البكوش بعنوان «إشكاليات الفصحى والدارجات» ضمن كتاب: (من قضايا اللغة العربية المعاصرة)، ص ١٧٣ - ٢١٤، والفصل الذي عقده الدكتور محمد الكتاني بعنوان «الصراع حول العامية والفصحي» ضمن كتابه: الصراع بين القديم والجديد، ص ٧٥١-٨٣٣.

(٢) ينظر: الأهرام، الجمعة ١٤/٤/١٩٦١م. مقال للدكتور محمد غالى بعنوان «اللغة في الأدب والحياة». وقد اعتبره عليه الدكتور بشر مؤكداً أنه لا مناص من القول بوجود مشكلة، وصراع حقيقي بين العامية والفصحي. قضايا لغوية، ص ٩٥ فما بعدها.

(٣) مجلة الجمع، ١٤/٤/٨٦.

(٤) واجبنا نحو اللغة، مجلة المجلة، العدد ٩١، ١٩٦٤م، ص ٢٤.

(٥) اعتبرت الدكتورة نفوسة سعيد على الاتجاه الذي يدعو لدراسة العامية بقصد كشف مزاياها، واعتبرته - وهي محقه في ذلك - أثراً غير مباشر من آثار الدعوة إلى استخدام العامية، وإحلالها محل العربية الفصحى. ينظر: تأريخ الدعوة إلى العامية وأثارها في مصر، ص ١٩٢ - ١٩٤.

الفصحي ، بل إنها لتسد تلك الفجوة القائمة بين هذين المستويين ، ذلك أن كثيراً من الألفاظ التي نستخدمها في حياتنا اليومية ، وينظر إليها على أنها من العامية ، هي ذات صلة وثيق بالفصحي ، وقد يكون سبب ذلك تغييراً طرأ على أصواتها ، بإيداع ، أو قلب ، أو حذف ، أو ألفاظاً أعممية وفدت إليها ، وجرى عليها ما يجري من وسائل التنمية اللغوية ، كالتعريب ، والتوليد ، والاشتقاق ، وهذا ليس أمراً مستحدثاً ، أو حدثاً طارئاً في تاريخ العربية ، بل إن العلماء القدامى أخذوا به ، وطبقوه فيما عرف بكتب لحن العامة .

وفي ضوء هذا الاتجاه قامت دراسات جادة لتتبع الألفاظ العامية ذات الأصل الفصيح ، وأرجع كثير منها إلى اللغة الفصحي (١) ، وبالرغم من إيجابية تلك الدراسات ، فقد خالطتها شيء من الغلو في إرجاع بعض الألفاظ العامية إلى أصلها الفصيح .

ويتصل بهذا الاتجاه ما قام به الدكتور أحمد علم الدين الجندي من توجيهه بعض طلبة الدراسات العليا بجامعة أم القرى لدراسة الألفاظ اللغوية القديمة المتصلة بالنخل ، والإيل ، والمطر ، وموازنتها بالمستخدم منها في اللهجات المعاصرة لبعض مناطق الجزيرة العربية . وقد أثبتت هذه الأبحاث أن نسبة كبيرة من هذه الألفاظ ذات علاقة بالفصحي .

(١) من تلك الدراسات : تهذيب الألفاظ العامية ، للشيخ محمد الدسوقي ، طبع لأول مرة سنة ١٩١٣م ، في جزءين ، ثم طبع ثانيةً سنتي ١٩٢٠ - ١٩٢٣ م ، المحكم في أصول الكلمات العامية ، للدكتور أحمد عيسى ، طبع سنة ١٩٣٩م ، معجم الألفاظ العامية المصرية ذات الأصول العربية ، للدكتور عبدالمنعم سيد عبدالعال ، طبع سنة ١٩٧١م ، من أصول اللهجات العربية في السودان ، للدكتور عبدالجيد عابدين ، طبع لأول مرة سنة ١٩٦٦م ، ثم طبع ثانيةً مصوراً عن الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩م ، ألفاظ عامية فصيحة ، للدكتور محمد داود التنير ، طبع سنة ١٩٨٧م ، العامية في ثياب الفصحي ، لسلیمان محمد سليمان ، طبع عام ١٩٥١م ، وقد نال هذا الكتاب الجائزة الأدبية الأولى للمجمع اللغوي سنة ١٩٥١م ، معجم تمور الكبير في الألفاظ العامية ، لأحمد تمور باشا ، طبع سنة ١٩٧١م في جزءين ، ولما يكفل بعد ، وللدكتور عبدالحليم النجار مقال عن «المهمزة في اللغة العربية» حاول فيه أن يتبع أحكام المهمز ، وبخاصة التخفيف ، موازناً بما هو عليه حال العامية ، مثبتاً من خلالها الصلة التي تربط بين العامية واللغة الفصحي . ينظر : من مباحث المهمزة في العربية ، فصلة مستلة من مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد ٢١ ، العدد الأول ، مايو ١٩٥٩م ، ص ٥٧-١ . لمزيد من هذه الدراسات ينظر : مقدمة الدكتور حسين نصار لمعجم تمور الكبير ، ص ٩-٨ ، تاريخ الدعوة إلى العامية وأثارها في مصر ، ص ١٧١-١٧٢ (المامش) ، حصاد الفكر العربي الحديث ، ص ٢٧٢-٢٧٤ .

وقد بُرِزَ من خلال ذلك الاتجاه الدعوة إلى تصدير اللغة؛ تلك الدعوة التي ارتبطت بظهور القومية المصرية أواخر القرن التاسع عشر^(١)، ووجه أصحاب هذه الدعوة أن لها جمالاً وعدويةً تفوق سائر اللهجات الحديثة^(٢)!

وفي مقابل هذا ظهرت دعوة أخرى للمستشرق الألماني الدكتور «غروتسفيلد»، تقوم على اعتقاد اللهجة الدمشقية أساساً لحل قضية الإزدواج اللغوي، باعتبارها - في نظره - أقرب إلى العربية الفصحى^(٣)، ومعلوم أن الدرس اللغوي الحديث لا يقر مبدأ المفاضلة بين اللهجات، فهي تتساوى من الناحية العلمية في الرتبة والمنزلة^(٤).

ويعبّر الدكتور السعيد بدوي على تلك الدراسات أنها لم تُعن بالاستقصاء في جمع المادة العامة^(٥)، ومهمها يكن من شئٍ فإن هذا الاتجاه يبقى خطوةً مهمةً في طريق التقريب بين مستوى الفصحى وال通用.

(١) تاريخ الدعوة إلى العامة وأثارها في مصر، ص ١٢٣، وينظر: الصراع بين القديم والجديد، ص ٧٧٦ فما بعدها. ويعد أحمد لطفي السيد من أكثر الأدباء تحمساً لفكرة تصدير الأدب لغةً موضوعاً، بل إنه ليعد حامل لواء هذه الدعوة. وتبعه محمود تهور، ومحمد حسين هيكل، وتوفيق الحكيم. ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامة وأثارها في مصر، ص ١٣٨ فما بعدها، الصراع بين القديم والجديد، ص ٧٧٦ فما بعدها، محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة، ص ٦٤ فما بعدها. وقد رد الرافعي على هذه الدعوة رداً قوياً. ينظر: تحت راية القرآن، ص ٥١-٦٣، وكذلك الدكتور أحمد مختار. محاضرات في علم اللغة، ص ١٠٩. ويدرك الدكتور أنيس أنه ليس معنى هذه الدعوة أن تصبح العامة المبتذلة هي تلك اللغة المشتركة التي تجمع ألسنة الأمة العربية على لغة واحدة، بل معناه لغة المثقفين المصريين؛ حيث إن مصر تمثل مركز الرعامة في العالم العربي؛ نظراً لرقها الحضاري والثقافي، واستقرارها الاقتصادي. ويبدو من خلال عرض الدكتور أنيس لفكرة الداعين لتصدير اللغة أنه لا يرى بأساً منها، فهي - في رأيه - ستحقق الأهداف السياسية التي تتطلع إليها الأمة العربية. محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة، ص ٦٦-٧١. أما الدكتور بشر فيحدد مفهوم اللهجة المصرية بلهجـة القاهرة، ويرى أن تلك الدعوة لها ما يبررها. قضايا لغوية، ص ١٠٢. ولست أرى تحديداً في هذا المفهوم، بل هو توسيع له، فمن المعروف أن لهجة القاهرة تضم مستويات متعددة.

(٢) إزدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها، د. جعفر دك الباب، مجلة المعرفة، السنة ١٩، العددان ٢٢٢-٢٢٣، ١٩٨٠، ص ٥.

(٣) قضايا لغوية، د. بشـر، ص ٩٢.

(٤) مستويات العربية المعاصرة، ص ٦٢-٦٣.

ولابد من الإشارة إلى أن مستويات العربية* في عصرنا الحاضر لم تعد قصراً على هذين المستويين - كما هو الشأن في العصور المتقدمة - ، وإنما هناك مستويات أخرى فرضتها ظروف طارئة على العربية ، كوسائل الإعلام المختلفة ، من إذاعة وصحف ، وآدابٍ وفنونٍ مختلفة ، كالمسرح ، والسينما ، والقصة ، والرواية ، إضافةً إلى بعض المواقف الاجتماعية في شؤون الحياة اليومية ، والأحداث التاريخية التي مرت بها الأمة العربية ، وظروف التعليم المدرسي ، وفي هذا الصدد قام الدكتور السعيد بدوي بتحديد المستويات اللغوية في مصر المعاصرة ، وجعلها خمساً هي : فصحى التراث ، وفصحي العصر ، وعامية المثقفين ، وعامية المتنورين ، وعامية الأميين (١) .

ويعني بفصحي التراث تلك الفصحي التقليدية التي لم تتأثر بشيء ، والتي مارسها علماء الدين الأزهريين ، أما فصحي العصر فهي التي تأثرت بالحضارة المعاصرة ، والتي تستخدم في قراءة نشرات الأخبار الإذاعية والتعليق السياسي ، والأحاديث العلمية المقرورة من ورقٍ مكتوبة ، أما عامية المثقفين فهي التي تأثرت بالفصحي - من جهة - وبالحضارة

(*) يرى بعض الباحثين أن دراسة المستويات اللغوية في دولة ما ، وتحديدها ، وطرق تنفيذها ، وتقويمها ، تدرج ضمن مباحث التخطيط اللغوي Language Planing الذي يعد أحد فروع علم اللغة التطبيقي . ينظر : تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ، ص ٢٢٠ ، وبعضهم يرى أنها تدخل ضمن نطاق اللسانيات الاجتماعية (علم اللغة الاجتماعي) حسب التصنيف الذي قدمه «هاليداي» لحصر مواضع اهتمامات هذا الفرع من فروع علم اللغة . ينظر : من النظرية اللسانية إلى تنظير الواقع ، ليلي المسعودي ، بحث منشور ضمن (الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات) ، عدد (٦) ، ص ٢٣٨-٢٣٩ ، اللسانية الاجتماعية ، ص ٢٠٩ ، علم اللغة الاجتماعي ، هدسون ، ص ٢٢-٢٣ ، مجلة فصول ، المجلد الرابع ، ص ١٥٨ ، اللسانيات من خلال النصوص ، د.عبدالسلام المساي ، ص ١٧٣ . الواقع أن هذا التشعب المعرفي للموضوع الواحد ليس غريباً على البحث اللغوي المعاصر، فمن الممكن أن نجد تداخلاً بين العلوم الإنسانية في البحث الواحد ، ويجري هذا على علوم اللغة التي تسم في عصرنا الحاضر بنزعتي التمايز والتكميل . ينظر : مجلة فصول ، المجلد الرابع ، ص ١٥٤-١٥٥ .

(١) ينظر : مستويات العربية المعاصرة ، ص ٨٩ . وقد ذكر بعض الباحثين أن الكتاب الغربيين والعرب الذين تلقوا العلم في الغرب وبخاصة أمريكا - يوزعون هذه المستويات إلى أربع هي : العربية الفصحى ، والعربية الحديثة ، وعربة المثقفين ، وعامية . ينظر : ازدواجية اللغة ، ضمن (دراسات في اللغة) ، د.محمد الراجي زغلول ، ص ٩٨ . ومقارنة هذا بما ذكره الدكتور السعيد بدوي نجد أنه ليس بينهما كبير اختلاف .

المعاصرة من جهةٍ ثانية ، وتستخدم بين الأوساط المثقفة في المناقشات العلمية والسياسية والفنية والاجتماعية ، كما تستخدم في بعض البرامج الإذاعية ، ويُعدُّ هذا المستوى - كما يقول - «مستودع الحضارة المصرية الحديثة ولسان العلم المعاصر» (١) ، وأما عامية المتنورين فهي عامية متأثرة بالحضارة المعاصرة ، وهي التي يستخدمها غير الأميين في شؤون الحياة اليومية من بيع وشراء ... الخ ، وأما عامية الأميين فهي التي لم تتأثر لا بالفصحي ولا بالحضارة المعاصرة ، وتستخدم في البرامج التمثيلية كالمسلسلات الفكاهية (٢) .

وقد أحسن الدكتور السعيد بدوي صنعاً حينما أقام هذه الدراسة على بيئة لغوية موحدة ، أو ما أسماه بالمجتمع اللغوي المتكامل (Language Community) ، وهو المجتمع الذي يعيش أفراده عن قرب (٣) ، وعلى أحد قطاعات المجتمع المصري وهو الإذاعة ، كما أقامه على الواقع اللغوي كما هو كائن ، متخدناً من الاستقراء واللاحظة منهجاً لبيان التركيب اللغوي للمجتمع المصري المعاصر .

وقد اعترض بعض الباحثين المعاصرين على تقسيم الدكتور السعيد بدوي المتقدم للمستويات اللغوية المعاصرة ، بدعوى أنها آنية ، رخوة ، متغيرة ، وأنها من باب التزيد والبالغة ، ويرى أن هناك مستويات ثلاثة تقسم وظائف اللغة في الحياة العربية وهي : الفصحي ، والعامية ، وعربة المتعلمين المحكية (العربية الوسطى) (٤) ، وفي مقابل ذلك أشاد بعضهم بهذه الدراسة واصفاً إياها بالمنهجية العلمية (٥) .

(١) مستويات العربية المعاصرة ، ص ٩٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩٢-٨٩ .

(٣) للمزيد حول مفهوم المجتمع اللغوي ينظر : مقدمة لدراسة فقه اللغة ، د. محمد أحمد ابوالفرح ، ص ٩٠-٨٨ ، نحو مدخل عملي لدراسة اللهجات العربية المعاصرة ، حسن شقير عبدالجود ، بحث منشور ضمن (الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات) ، ص ١٩٧ .

(٤) ينظر : قضية التحول الى الفصحي ، ص ٨٣ ، ندوة الاذدواجية في اللغة العربية ، ص ٩٠-٨٨ ، المقارنات اللغوية وتاريخ اللغة العربية ، د. عبد الرحمن أيوب ، بحث منشور ضمن (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ، ص ١٥٤ .

(٥) ينظر : إشكاليات الفصحي والدارجات ، د. الطيب البكوش ، ضمن (من قضايا اللغة العربية المعاصرة) ، ص ١٨٣ .

والواقع أن التقسيم المذكور فيما أرى تقسيم واقعي ، لا تزيد فيه ولا مبالغة ، وإنما هو أمر مشاهد وملموس لا في مصر فحسب ، بل في أغلب البلدان العربية ، وخاصةً في مشرق الوطن العربي .

وأختتم القول في قضية الأزدواجية اللغوية : إنه ينبغي لمن يروم معالجتها مرةً أخرى أن تقوم معالجته لها على الاعتبارات العلمية فقط ، والبعد عن الاعتبارات الذاتية والعاطفية، التي كثيراً ما انساقت نحو التجريد للغة الفصحي ، وتناسلت حقائق لغوية واجتماعية لم يعد بالإمكان تجاوزها في الدراسات الحديثة للغات الإنسانية .

اللهجات المحلية واللهجات الاجتماعية

يوزع اللغويون المحدثون اللهجات إلى قسمين : لهجات محلية ، وأخرى اجتماعية . فاما محلية (Regional Dialects) ، وتسمى بالجغرافية أو الإقليمية ، فهي التي يستخدمها طائفة من الناس يقطنون في منطقة جغرافية محددة . وأما الاجتماعية (Social Dialects) ، وتسمى بالطبقية أو الطائفية أو الخاصة فهي التي يستخدمها طبقة اجتماعية خاصة داخل إطار المجتمع اللغوي الواحد (١) . وسأتناول فيما يلي موقف الدرس اللغوي المعاصر في مصر من دراسة هذين النوعين . وعلىنا في البداية أن نقرر أن الدعوة التي ظهرت لتفصيح العامية كانت - فيما يبدو لي - سبيلاً مباشراً في بعث فكرة قيام الدراسات اللهجية في العصر الحاضر ، إذ إن الطريقة المثلثة « لإصلاح ماددخل عليه الفساد هو أن ننظر إلى هذه اللغة الموروثة في صفوف الأمة ، ونعمل على درسها » (٢) ، يضاف إلى ذلك أن اهتمام أصحاب المنهج الوصفي باللغة المنطوقة دون المكتوبة تولد عنه عناية كبيرة باللهجات الحية .

وقد اقتربت هذه الدراسات منذ بدايتها بشبهة الغرض منها ، على النحو الذي نلمسه من عنوان المقالات التي كتبها بعض الباحثين من العرب والمستشرقين (٣) ، ومن هنا أخذ جانب الخطأ والخذر في هذه المسألة ، وانقسم الناس إزاءها إلى فئتين : فئة ترى خطورة ذلك وسلبياته على اللغة العربية ، والنظر إليها على أنها دعوة لترسيخ العامية ، ومناصريها على حساب الفصحى ، ولعل السبب في هذا النظر أنها ارتبطت بدراسات المستشرقين للهجات العربية الحديثة ، ودعوة بعضهم بإحلال العامية بدليلاً عن الفصحى ،

(١) ينظر : اللغة والمجتمع ، د.وافي ، ص ١٠٥ ، ١١٥ ، ١٢٥ ، مدخل إلى اللغة ، د.محمد حسن عبدالعزيز ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ، محاضرات في اللغة ، د.أيوب ، ص ٣٦-٣٧ ، دراسات في علم اللغة ، د.فاطمة مجحوب ، ك - ل .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٢٢٣/٧ .

(٣) ينظر - على سبيل المثال - : أغراض البحوث في الفصحى والعامية ، عباس العقاد ، مجلة المجمع ١١/٧٥-٧٨ ، الغرض من دراسة اللهجات ، تللينو ، مجلة المجمع ، ٢٨٨/١ .

والفئة الأخرى ترى إيجابية ذلك؛ لأنها ستؤدي وظيفة التشخيص لها، وعلاجها على أساس علمية مدرستة.

أما موقف الدرس اللغوي المعاصر في مصر من دراسة اللهجات المحلية فالواقع أن التتبع التاريخي الدقيق للدراسات اللهجية الحديثة أمر ليس في مقدورنا الآن، خاصة أن كثيراً من هذه الدراسات ما زال مخطوطاً أو في حكم المخطوط (١)، ولذلك سيكون حديثنا في هذا المقام منصباً على المعالم والصواعق التي نحسب أنها تمثل منعطفاً في تاريخ الدرس اللهجي المعاصر، وفي ضوء ذلك يمكن أن نعد الخطوة الأولى في هذا الطريق هي تلك الدعوة التي أعلنتها المرحوم حفيي ناصف (١٩١٩م) في مؤتمر العلوم الشرقية الذي انعقد بمدينة «قينا» سنة ١٨٨٦م - ١٣٠٤هـ (٢)، ثم أضاف مجتمع اللغة العربية بالقاهرة أساس الشرعية على هذه الدراسات حيناً جعل من أغراضه تنظيم دراسةٍ علميةٍ للهجات العربية الحديثة في مصر وغيرها من بلدان العالم العربي؛ خدمةً للفصحى والبحث العلمي (٣).

(١) من ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - ما ذكره الأستاذ محمد خلف الله أحمد من أن الشيخ أحمد الإسكندراني اهتم في الثلث الأول من القرن الحالي بكتابه تاريخ مطول للهجات العربية الدارجة، وبشائخها، وأصولها، ولم ينشر هذا الكتاب بعد. ينظر: محاضرات عن حفيي ناصف، ص ٤٨. وكذلك معجم الفصحى والعامية لسلیمان محمد سلیمان، ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية وأثارها في مصر، ص ١٨٩ (المامش).

(٢) كان ذلك في رسالته (ميزات لغة العرب) التي طبعت لأول مرة سنة ١٣٠٤هـ، بالمطبعة الكبرى الأميرية ببلاط مصر الخديوية، ثم طبعت ثانية سنة ١٩٥٧م، بطبعه جامعة القاهرة. وقد قام الأستاذ محمد خلف الله أحمد بعرض مباحث هذه الرسالة عرضاً علمياً وافياً. ينظر: محاضرات عن حفيي ناصف، ص ٤٨-٣٨، ويدرك الدكتور عبد الحليم النجار أن هذه الرسالة وما سارت عليه من منهج، وقبلها ما اختطه أحمد فارس الشدياق من منهج في مؤلفاته التي جمع فيها كثيراً من اللهجات القديمة والحديثة، يمثلان الأساس الذي بني عليه اللغويون المعاصرلون بحوثهم في دراسة اللهجات الحديثة. ينظر: في اللهجات العربية وأصول اختلافها، فصلية من مجلة كلية الآداب، المجلد ١٥، الجزء الأول، مايو ١٩٥٣م، ص ٥٢-٥١. وللمزيد حول قيمة هذه الرسالة ينظر: في اللهجات العربية، د.أنيس، ص ٧، اللهجات العربية في التراث، ٩١-١٠ (المامش).

(٣) مجتمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١)، ماضيه وحاضرها، ص ١١٣، ١٢٩.

ولتحقيق هذا الغرض كُوِّنت لجنة سميت بلجنة اللهجات والنصوص القديمة ، التي سرعان ما قدمت تقريرها مصحوباً بخطبة شاملةٍ مكونةٍ من مبادئ خمسةٍ هي :

أولاً - استقراء الألفاظ والتراكيب الجارية على ألسنة أهل الأقطار العربية من الناحيتين الصوتية والدلالية ، وتدوين ذلك في معاجم وأطلالس لغوية .

ثانياً - إتاحة الفرصة لبعض المتخصصين في الدراسات اللغوية والصوتية للقيام برحلات إلى البلدان العربية ، وتسجيل نماذج من لهجاتهم الحديثة في جانبها المحلي والطبيق .

ثالثاً - القيام بعد ذلك بدراسةٍ صوتيةٍ مقارنةٍ بين هذه اللهجات : للكشف عن مدى ارتباط هذه اللهجات الحديثة باللهجات القديمة .

رابعاً - استقراء الروايات التي وردت عن اللهجات القديمة في كتب اللغة والأدب والنحو والتاريخ .

خامساً - الاستعانة بالمتخصصين في التاريخ الإسلامي لبحث هجرة القبائل العربية وتنقلها في العصور المختلفة (١) .

وقرر مؤتمر الجمع الموقفة - بالأغلبية - على هذه الخطبة ، إلا أنها - كما يلاحظ - واسعة للغاية ، ومثالية لدرجة كبيرة ، ومرهقة للمجمع من الناحية المادية ، ولذلك لم يتمكن المجمع من الوفاء بهذه المقررات ، وبقيت هذه الخطبة رهينة أضابير لجان المجمع ولوائحه الداخلية ، دون أن تجد من يخرجها إلى حيز التنفيذ .

وإذا كانت اللائحة الداخلية للمجمع قد نصت على هذا النوع من الدراسات اللغوية ، فإن هذه المسألة لم يسلم بها منذ البداية ، بل أثارت كثيراً من النقاش والجدل بين أعضاء المجمع ، وتبينت الآراء حول مفهوم تلك المادة السابقة .

ويذكر الدكتور محمد رشاد الحزاوي أن الدكتور فارس نغر يعد أول المجمعين إثارةً لدراسة اللهجات ، وكذلك العضو اللبناني عيسى الملعوف الذي أيداه في ذلك ، ولكنها جوبهت برفض بعض المجمعين كالأستاذ علي الجارم ، والشيخ أحمد الإسكندراني ، والأستاذ أحمد العوامري (٢) ، كما يذكر الدكتور إبراهيم مذكور أنه لما قُدِّمَ مشروع لتعديل قانون المجمع ألغى منه مبدأ دراسة اللهجات ، إلا أن بعض المجمعين رفضوا ذلك ، وأصرروا على إبقاء هذا المبدأ ضمن القانون العام للمجمع ، وكان لهم ما أرادوا (٣) .

(١) مجلة المجمع ، ٣١٦/٧ - ٣١٨ .

(٢) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، د.الحزاوي ، ص ٢٦٤ ، ٢٧٢ .

(٣) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١)، ماضيه وحاضره ، ص ٤٨ .

وحفلت مؤتمرات المجمع وجلساته بالبحوث المتصلة بهذا الجانب ، ولم تكن تلك البحوث (١) مقتصرة على اللهجات المعاصرة (العامية) ، بل قرنت باللهجات القديمة - أيضاً - الأمر الذي يوحى بأن المجمع ينظر لهذا المستوى على أنها وجهان لعملة واحدة .
وبدأت رحلة المجمع مع دراسة اللهجات المحلية بالبحث الذي ألقاه عضو المجمع الأستاذ محمد فريد أبو حديد (١٩٦٧م) ، وعنوانه (موقف اللغة العامية من اللغة العربية الفصحى) (٢) .

ويقوم هذا البحث على الأسس التالية :

- (أ) أن أكثر الألفاظ العامية ذات أصول فصيحة ، ومن ثم يمكن ردتها إلى الفصحى .
- (ب) أن اللغة العامية تسير وفق قواعد نحوية وصرفية تكاد تكون مطردة ، فهي بهذا تمثل لغة قائمة بذاتها .
- (ج) أنها أداة صالحة للتعبير الأدبي الساذج ، فإذا أرادت التعبير عن المعاني السامية كان لابد لها من الاقتراب من الفصحى .

ودعا في ختام بحثه إلى تطوير الفصحى بحيث تقترب من العامية (٣) .
وكان من الطبيعي أن تتناول الألسنة والأقلام هذا البحث بالرفض تارة ، والتأيد تارة أخرى (٤) ، فأحيل إلى لجنة خاصة سميت لجنة العامية والفصحي : لدراسته ، وإياده الرأي بشأنه ، وما لبست هذه اللجنة أن انتهت من مناقشاتها ، وقدمت تقريرها الذي ينص على بعض المقتراحات ، وهي :

- (أ) ضرورة دراسة العامية دراسة شاملة : لمعرفة خصائصها ، وتقريب الشقة بينها وبين الفصحى .

(١) لمعرفة ذلك - بالتفصيل - ينظر : مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، د. شوقي ضيف ، ص ١١٠-١٠٩ ، التراث الجماعي في خمسين عاماً ، إبراهيم التزمي ، ص ٩٩-١٠٥ .

(٢) ألقى في الدورة الثالثة عشرة للمجمع ، الجلسة الثانية والعشرون ، بتاريخ ١٩ ماي ١٩٤٧م .

(٣) مجلة المجمع ، ٢٠٥/٧ - ٢١٨ . وللمزيد ينظر : المؤتمر الأول للمجامع اللغوية ، ص ٨١-٨٨ .

(٤) ينظر في هذا : محاضر جلسات الدورة الرابعة عشرة ، ص ٨ . ومن عقب عليه الشيخ محمد الحضر حسين . دراسات في اللغة ، ص ١٢٤ - ١٠٦ ، ومحبي الدين الخطيب . لغة القرآن والتطور ، مجلة الفتح ، العدد ٨٥٠ ، ذو الحجة ١٣٦٦هـ ، ص ١-١٤ .

- (ب) تفضيل اللفظ الشائع المستعمل على ألسنة الناس على أي لفظ معجمي آخر غير شائع الاستعمال ، بشرط ألا يكون اللفظ المستعمل نابياً .
- (ج) ألا تقف الدراسة على قطر عربى ، بل تشمل كافة الأقطار العربية ، على أن يبدأ في المجمع بدراسة لهجة القاهرة ؛ لتكون نموذجاً للدرس اللهجي في الأقطار الأخرى .
- (د) أن يبدأ بدراسة المفردات أولاً ، ثم الأساليب (١) .

والواقع أن بحث الأستاذ أبوحديد - بالرغم من جرأته - يمس فيه شيئاً من التناقض ، فهو يدعى في الأساس الثالث إلى رفع مستوى العامية إلى الفصحى ، وهذا أمر لا اعتراف عليه ، ولكنه يدعو - في ختام بحثه - كأينا - إلى تطوير الفصحى بحيث تقترب من العامية ! ، وذلك مما لا تتفق معه فيه ، فالعكس هو الأقوم والأمثل ؛ لأن إتزال الفصحى إلى مستوى العامية - كادعا بعض المعاصرين - لا يخدم الفصحى ، بل يلحق بها الضرر ، فضلاً عن أنه لا يحل مشكلة ، وإنما يزيدها تفاقماً .

ومهما يكن فإن المجمع قد فتح الباب لدراسة اللهجات الحديثة ، ووضع برنامجاً شاملأً لها ، كان بمثابة قناعة منه بجدوى قيامها ، وإيجابية نتائجها .

ثم كانت الخطوة التالية - وإن كانت تبدو متزامنةً مع التوجه المجمعي لدراسة اللهجات - وتمثلت في اضطلاع الجامعة المصرية - آنذاك - بهذه المسئولية ، ففي سنة ١٩٣٦ قامت بإرسال بعثة علمية إلى الجزيرة العربية ، وبالتحديد اليمن وحضرموت ؛ لجمع النقوش القديمة ، واللهجات اليمنية الحديثة (٢) ، وخلصت هذه البعثة إلى قيام عضوها الدكتور

(١) مجلة المجمع ، ٢١٩/٧ - ٢٢٩ .

(٢) ينظر في هذا التقرير المبدئي عن النتائج العلمية والثقافية لأعمال هذه البعثة ، الذي كتبه الدكتور سليمان حزين - عضو البعثة - بعنوان «بعثة الجامعة المصرية إلى اليمن وحضرموت ١٩٣٦ م» ، مجلة كلية الآداب ، الجامعة المصرية ، المجلد ٤ ، الجزء ٢ ، ١٩٣٦ م ، ص ١٨٧-٢٢٠ ، ومقدمة الدكتور خليل نامي لكتابه : نشر نقوش سامية قديمة من جنوب بلاد العرب وشرحها ، والكتاب الفضي لكتبة الآداب ، ص ١٥٩-١٦١ .

وقد نشر الدكتور نامي ما يتعلق بالنقوش القديمة في كتابه السابق سنة ١٩٤٣ م ، وفي مجلة كلية الآداب بعنوان «نقوش خربة برانش» المجلد ١٦ ، الجزء ١ ، ١٩٥٤ م ، ص ١-٢٢ ، المجلد ١٧ ، الجزء ١ ، ١٩٥٥ م ، ص ١-٢٢ ، الجزء ٢ ، ١٩٥٧ م ، ص ٩٣-١٢٢ ، وبعنوان «نقوش عربية جنوبية» المجلد ٩ ، الجزء ١ ، ١٩٤٧ م ، ص ١٥-٢٨ ، المجلد ١٦ ، الجزء الثاني ، ١٩٥٤ م ، ==

خليل نامي بجمع قوائم طويلة من الألفاظ والمصطلحات بعضها موروث عن اللهجات العربية القديمة ، والأخر يتصل باللهجات الحبسية القديم منها والحديث ، والدخيل القادم من الهند والملابار ، وتسجيل النصوص اللهجية الحديثة على اسطوانات الشمع لإثبات اللهجة في النطق ، ثم دراسة الجانب التركيبي ، وطرق النحت ، والتصريف ، والإعراب لهذه اللهجات (١) .

ثم أوفدت كلية الآداب بجامعة القاهرة الدكتور خليل عساكر سنة ١٩٤٧ م ومعه فريق من الطلاب إلى الفيوم ؛ لدراسة لهجاتها عن طريق السماع والمشاهدة ، تمهيداً لعمل أطلس لغوي لللهجات المصرية (٢) .

وبعد ذلك اخذت دراسة اللهجات منحي آخر ، وذلك بعودة مبعوثي الجامعات المصرية من الغرب ، وعلى رأس هؤلاء الدكتور أنيس ، الذي استجاب - كما يقول - لدعوة حفيتي ناصف السابقة ، وأعاد إليها الحياة بعد أن كادت تذهب أدراج الرياح ، وكان ذلك في مؤلفه الرائد (في اللهجات العربية) (٣) الذي خصصه لدراسة اللهجات - قد يهمها وحديثها - « دراسة منهجية مبنية على خطة نقدية محضة ، تمتاز بـ ملاحظات هامة ، ومبادئ

== ص ٢١-٤٤، المجلد ٢٠، الجزء ١، ١٩٥٨ م، ص ٥٥-٦٤، المجلد ٢٢، الجزء ٢، ١٩٦٠ م، ص ٥٣-٦٤ ،
المجلد ٢٣، الجزء ١، ١٩٦١ م، ص ١-١٠، المجلد ٢٤، الجزء ١، ١٩٦٢ م، ص ١-٨ . كما نشر ما يتصل
باللهجات العربية الحديثة في مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة، بعنوان «من اللهجات اليمنية
الحديثة» المجلد ٨، الجزء ١٩٤٦ م، ص ٦٩-٨٤ ، المجلد ١٥، الجزء ١، ١٩٥٣ م، ص ١٠٣-١١٤ ،
ويعنوان « مفردات من تعز وترية » المجلد ١٠ ، الجزء ١، ١٩٤٨ م، ص ٦٧-٧٦ .

(١) ينظر : مجلة كلية الآداب ، الجامعة المصرية ، المجلد ٤ ، الجزء ٢ ، ١٩٣٦ م ، ص ٢٠٦ .

(٢) الكتاب الفضي لكلية الآداب ، ص ١٦٣ .

(٣) لا أعلم على وجه الدقة متى صدر هذا الكتاب لأول مرة ، وإن كان قد صدر على وجه التأكيد
إما سنة ١٩٤٦ م ، أو سنة ١٩٤٧ م عن دار الفكر العربي ، فقد ذكر الدكتور أنيس في مقدمة
الطبعة الثانية لهذا الكتاب التي صدرت سنة ١٩٥٢ م أنه ظهر للمرة الأولى منذ ست سنوات ،
وبعملية حسابية يتضح لنا أنه صدر سنة ١٩٤٦ م ، إلا أن مجلة الكتاب المصرية ذكرت هذا
الكتاب ضمن رصدتها لاتجاه التأليف في سنة ١٩٤٧ م . (السنة الثالثة ، الجزء الأول ، المجلد
الخامس ، ١٩٤٨ م ، ص ١٨٠ ، ١٦٥) ، وقد صدر أولاً بعنوان (اللهجات العربية) ، ثم عدل
عن هذا العنوان في الطبعة الثانية - وكان محقاً في هذا العدول - إلى (في اللهجات العربية) .

عامةً أساسيةً، قائمةً على الدرس اللغوي الحديث ، في منهج خلقيٍّ ، ينتقل من وصف الحقائق إلى فرض القواعد ، وتعتبر بحق من أنصع الدراسات اللهجية التي ظهرت» (١) .
 وأنتقد هذه الدعوة بعض المحافظين ، وانتصر لها عدد غير قليل ، ممثلاً ذلك - فيما تمثل - في قيام بعض طلبة الدراسات العليا - وبخاصة كلية الآداب ودار العلوم بجامعة القاهرة - بتسجيل أطروحتهم العلمية في إحدى اللهجات الحديثة ، ثم ما لبث أن وصل صداتها إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، فأقيمت - على استحياء - دراسات علمية تناولت هذا الجانب (٢) ، وفي ظل هذه البيئات العلمية تبؤت الدراسات اللهجية مكانها ، وأخذت وضعها العلمي القائم على أساس منهجية .

في سنة ١٩٥٨ قدم الدكتور عبدالحميد السيد طلب رسالة دكتوراه (لم تنشر) عن لهجات الجزيرة وأدابها في السودان ، بكلية آداب القاهرة ، وفي سنة ١٩٦٠ قدم الدكتور عبدالعزيز مطر رسالة ماجستير بكلية دار العلوم عن لهجة البدو في إقليم ساحل مرسيوط بالصحراء الغربية في مصر (٣) ، ويعُدُّ الدكتور مطر من الذين أوقفوا جلةً أبحاثهم على دراسة اللهجات الحديثة وبخاصة لهجات الخليج العربي (٤) ، وفي عام ١٩٦٥ قدم الدكتور

(١) اللهجات العربية في التراث ، ١٠/١ (الماهش) . وقد أشاد الدكتور «رابين» - الأستاذ بجامعة اكسفورد - في مقدمة كتابه (اللهجات العربية الغربية القديمة) بهذا الكتاب . ينظر: ص ١٧-١٨ من الترجمة العربية ، كما تناوله الأستاذ عبدالستار أحمد فراج - رحمه الله - بالنقد العلمي في مجلة الرسالة ، العدد ٨٣٧ ، السنة السابعة عشرة ، يوليو ١٩٤٩ م ، ص ١١٣٤-١١٣٧ .

(٢) من ذلك : لهجة الكوفة الحديثة وصلتها باللغة العربية الفصيحة (ماجستير) ، لهجة مركز كوم حماده وعلاقتها بالفصيحي (ماجستير) ، اللهجة البدوية لحافظة شمال سيناء وعلاقتها باللغة الفصيحي (دكتوراه) .

(٣) طبعت سنة ١٩٦٧ م ، ثم أعيد طباعتها ثانيةً سنة ١٩٨١ م .

(٤) قدم في ذلك عدة مؤلفات هي : خصائص اللهجة الكويتية ، طبعته جامعة الكويت سنة ١٩٦٩ م ، من أسرار اللهجة الكويتية ، طبعته جامعة الكويت سنة ١٩٧٠ م ، ظواهر نادرة في لهجات الخليج العربي ، طبعته جامعة قطر سنة ١٩٧٦ م ، فروق في الخصائص الصوتية بين لهجتي المحرق وسترة من جزر البحرين ، طبع سنة ١٩٧٦ م (ثم طبع فيما بعد بعنوان: دراسة صوتية في لهجة البحرين ، وصدر عن مطبعة جامعة عين شمس سنة ١٩٨٠ م) ، الأصالة العربية في ==

عبدالمنعم سيد عبدالعال رسالة دكتوراه بآداب القاهرة عن لهجة شمال المغرب - تطوان وما حولها - (١) ، وفي عام ١٩٦٨م قدم الدكتور سعد مصلوح رسالة ماجستير (لم تطبع) بدار العلوم عن لهجات المنيا على ضوء الجغرافيا اللغوية ، وفي عام ١٩٧٣م قدم الدكتور محمود جاد الرب رسالة ماجستير (لم تطبع) بدار العلوم - أيضاً - عن لهجة البدو في البحيرة ، كما قدّمت رسائل علمية أخرى عن لهجات بعض البلاد العربية ، قام بها أبناء هذه البلدان ، تحت إشراف أساتذة مصريين .

وفي عام ١٩٨١م أقامت جامعة أسيوط المؤتمر العلمي الأول عن دور الجامعات في دراسة اللهجات ، والعمل على تقريرها من الفصحى ، قدّمت فيه أبحاث علمية لنجبة من علماء مصر والمستشرقين ، تناولت اللهجات القديمة والحديثة ، وجغرافيتها ، وعمل الأطاليس اللغوية ، وخلاص المؤتمر إلى إصدار قراراتٍ وتوصياتٍ عديدةٍ بشأن دراسة اللهجات (٢) .

إن الدعوة لدراسة اللهجات الحديثة لم تكن مجرد دعوةٍ خاليةٍ من جذورٍ متصلة ، بل هي قائمة على تجارب علميةٍ سابقةٍ قام بها قبلاً رواد الدرس اللغوي المعاصر بمصر ، فالدكتور أنيس - وهو من أشد المتحمسين لها - كانت رسالته للدكتوراه عن لهجة القاهرة ، والدكتور أيوب أقام رسالة الماجستير عن لهجة المغفرية ، والدكتوراه عن لهجة النوبة ، والدكتور تمام كانت رسالته للماجستير عن لهجة الكرنك ، والدكتوراه عن لهجة عدن ، والدكتور بشر أقام رسالة الدكتوراه عن اللهجة اللبنانية في جانبها النحوي ، وكانت رسالة الدكتوراه للدكتور السعيد بدوي عن التنغير في لهجة الرياض .

وكل يلاحظ فإن هذه الدراسات اللهجية لم تكن وقفاً على لهجات بلدان أصحابها ، أو محافظاتهم التي ينتسبون إليها ، بل كان بعضها كذلك ، وبعضها الآخر لأقطارٍ عربيةٍ متفرقة.

== لهجات الخليج ، عالم الكتب ، الرياض ، ١٩٨٥م ، الأصول اللغوية في الأسماء الجغرافية في قطر ، دار قطري بن الفجاءة ، قطر ، ١٩٨٥م ، تأصيلات لغوية في اللهجات الخليجية ، دار الأوزاعي ، قطر ، ١٩٨٧م .

(١) طبعت سنة ١٩٦٨م ، وألحق بها معجم .

(٢) طبعت هذه الأبحاث في كتاب بعنوان « دراسات في اللهجات العربية » ، وأصدرته جامعة أسيوط ، كلية الآداب بسوهاج ، سنة ١٩٨١م .

وبالرغم من أهمية هذه الأعمال فإن الأمر الحير حقاً هو أن هذه الرسائل العلمية التي قدمت للجامعات الغربية(١) لم تر النور حتى يومنا هذا، وأحسب أنها لن تراه مطلقاً ! ولقد كان من الطبيعي أن تكون هناك أهداف متواخة من دراسة اللهجات الحديثة ، ذكرها الدعاة لها ، وتمثل في أنها ترتبط من جهة باللهجات القديمة ، وتكشف عن كثير من ظواهرها ، كما أنها ترتبط من جهة أخرى بالفصحي ، يضاف إلى ذلك أنها تمثل تطوراً تأريخياً للغة العربية ينبغي تسجيله ودرسه قبل اندثاره ودروسه ، كما أن في ذلك تطبيقاً لمبادئ النهج الوصفي الذي يولي اللغة المنطقية عناية خاصة ، وفوق هذا في دراستها تبيين للصحيح وال fasid من الاستخدامات اللغوية -مفردات وتراتيباً - (٢) .

وقد اعترض بعض الباحثين على دراسة اللهجات بغرض إرجاعها إلى أصولها في الفصحي أو اللهجات القديمة ، معتبراً ذلك تضييقاً لدائرة أهداف دراسة اللهجات ، وتحديداً

(١) للتعرف على هذه الرسائل ينظر : الدراسات العربية والإسلامية (بالإنجليزية) ، موريس صليبا ، ص ٣٨-١١ . وقد قام الدكتور بكر باقادر بترجمة الجزء الخاص باللسانيات في ملحق «ألوان من التراث » بصحيفة المدينة بدءاً من العدد ٢٧ ، سنة ١٤١٢ هـ .

(*) سألت أستاذي الدكتور تمام عن سر ذلك ، فأجابني بأن دراسة اللهجات الحديثة تحقق للباحث تدريباً على الطريقة المثلى للبحث العلمي ؛ لأن دراسة الفصحي أصبح من المتعسر على دارسها أن ينشئ لها نظاماً جديداً ، أما دارس العامة فإنه مطالب بإنشاء نظام جديد لتلك اللهجة التي لم يسبق لها دراسة ، وعمل كهذا يعد قمة التدريب المنهجي . فإن كان الأمر كذلك فهذا يعني انتفاء الأهداف التي من أجلها أقيمت الدراسات اللهجية ! وأحسب أن هذا هدف خاص بالدراسات اللهجية المقدمة للجامعات الغربية ، ومن الممكن أن يضم لبقية الأهداف المتواخة من دراسة اللهجات بصفة عامة .

(٢) ينظر : في اللهجات العربية ، ص ١٢-٦ ، محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة ، ص ٥٣ ، العربية ولهجاتها ، د.أيوب ، ص ٤-١ ، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١) ماضيه وحاضرها ، ص ٤٠-٥٠ ، اللهجات العربية في التراث ، ٩/١ ، الساميون ولغاتهم ، ص ١٩١ ، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، د.شوقي ضيف ، ص ١٠٨-١٠٩ ، مقدمة الدكتور إبراهيم مذكور لكتاب أحمد تمور (لهجات العرب) ، ص ٧-١٠ ، مجلة المجمع ، ٧/٢١-٢٢ . وللمزيد ينظر : دراسات في لهجات شرق الجزيرة العربية ، جونسون ، ترجمة / د.أحمد محمد الضبيب ، «مقدمة المترجم» ، ص ٦ ، ١٦ ، عامتنا والفصحي ، د.كاصد الزيدى ، مجلة آداب المستنصرية ، العدد ١١ ، ١٩٨٥ م ، ص ٨٨-٩٥ .

ضاراً لها من الناحيتين المعرفية والتطبيقية (١) ، وهذا الاعتراض - فيما أرى - لا وجه له ؛ فالخروج عن الغرض من دراسة اللهجات الذي تقدم ذكره يعني الدخول في دائرة محظورة ، وهي الدعوة - بطريق غير مباشر - إلى العامية ، وذلك ما سبق أن حذر منه .

ويتصل بدراسة اللهجات ما يسمى بالأدب الشعبي (٢) ، الذي أصبح مادةً رسميةً تدرس في الجامعات المصرية ، وأنشئ له في قسم اللغة العربية بآداب القاهرة كرسي الأستاذية (٣) .

وقد أسمى بعض اللغويين المعاصرين في دراسة هذا الجانب ، كالدكتور فؤاد حسنين ، والدكتور عبدالجيد عابدين ، والدكتور حسين نصار (٤) ، ونال عناءً أكبر من المتخصصين فيه ، كالدكتور عبدالعزيز الأهواني (١٩٨٠) والدكتور عبدالحميد يونس ، وغيرهم .

ويذكر الدكتور عبدالحميد يونس أن الأدب الشعبي يدرس لا بغرض إعلاء شأن العامية ، ولكن لينقل من العامية مضمونها الاجتماعي ، والنفسي ، والحضاري ، والثقافي ، ويتم تحليله وما به من أغراض وغايات باللغة الفصحى (٥) .

(١) التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية في دراسة اللهجات ، عشاري أحمد محمود ، بحث منشور ضمن (اللسانيات في خدمة اللغة العربية) ، عدد (٥) ، ص ٣٢٧ .

(٢) الأدب الشعبي : هو مجموعة الحكايات ، والأمثال ، والأسمار ، والقصص ، والأساطير التي تتصل بتراث أمّة من الأمّ ، وتكتب بلغة عامية ، ويحصل بها دراسة الفلوكلور ، ويعنى الدراسات التاريخية المتصلة بعادات الشعوب وتقاليدها ومعتقداتها ... الخ . ينظر : دراسات في اللهجات العربية ، ص ٩٠ ، الأدب الشعبي العربي ، د. محمود ذهني ، ص ١٧-٨٤ ، حضورنا مهددة من داخلها ، د. محمد محمد حسين ، ص ٦٣ .

(٣) حضورنا مهددة من داخلها ، ص ٢٧٩ ، وينظر : الأدب الشعبي العربي ، ص ١٩-٣٥ ، لغتنا والحياة ، ص ٢٢٣-٢٢٦ .

(٤) أصدر الدكتور فؤاد حسنين كتاباً بعنوان (قصصنا الشعبي) سنة ١٩٤٧ م ، وكان قد نشر عدة مقالات في الموضوع نفسه في : مجلة الثقافة المصرية ، العدد ٢٦٠ ، السنة ٥ ، ١٩٤٣ م ، ص ١٨-٢٠ ، العدد ٢٦٢ ، السنة السادسة ، ١٩٤٤ م ، ص ١٧-١٩ ، العدد ٢٦٧ ، السنة السادسة ، ١٩٤٤ م ، ص ١١-١٣ ، العدد ٢٧٩ ، السنة السادسة ، ١٩٤٤ م ، ص ١٨-٢١ ، وللدكتور عابدين كتاب عن الأدب الشعبي في السودان ، أصدره سنة ١٩٧٢ م ، كما أن له محاضرة مطبوعة عن القصة الشعبية في السودان ، طبعت عام ١٩٦٤ م ، وللدكتور حسين نصار كتاب (الشعر الشعبي العربي) صدر عام ١٩٦٢ م .

(٥) ندوة الأزدواجية في اللغة العربية ، ص ١٥٨ .

وقد يقتصر ذكره بعض الباحثين من أنه يمكن الكشف بواسطة هذه الدراسة عن شخصية بيئة معينة، ومتابعة ذلك على مختلف البيئات يتم التعرف على الخصائص المشتركة بين هذه البيئات، مما يساعد على تقوية أواصر القرابة بين البيئات العربية^(١)، ويذكر الدكتور شكري عياد أن الدعوة لدراسة الأدب الشعبي تستند إلى إطار مرجعي واضح هو اللغة الفصحى^(٢)، الواقع أنه إن كان الحال كما ذكر فهو في حكم الأمر المعمول المتقبل، أما إن كان الهدف ترسیخ دعائم العافية على المستوى الثقافي والتعليمي فذلك مرفوض شكلاً ومضموناً.

ولابد من الاشارة إلى أن هناك كبير فرق بين الدعوة إلى تدريس اللهجات والدعوة إلى دراستها، فال الأولى هي التي تشير إشكالاً وشبهة في الدرس اللغوي، وأما الأخرى فأحسب أنه لا خوف منها بشرطها السابقة.

لقد أصبح الدرس اللهجي يمثل في العصر الحديث علماً قائماً بذاته يسمى «علم اللهجات Dialectology»، متفرعاً من علم اللغة العام، بل إنه يُعدُّ من أحدث الاتجاهات في البحوث اللغوية الحديثة^(٣)، وكل اتجاهٍ جديدٍ طارئٍ نظر إليه نظرة تحفٍ ورببة، وقبيل بالرفض من كثير، وبخاصة جمهور المحافظين الذي يرى في ذلك مزاحمةً للفصحى، وتدعيمًا لوجهة نظر المستشرقين التي تدعو - من خلال العاميات - إلى ضرورة حسم الأمر لصالح اللهجات لا لصالح الفصحى، ومحاولةً لتقنين هذه العاميات، وتصويرها بصورة العلم، أو بصورة اللغة التي لها خصائص تدرس وتستقصى.

وقد وضع اللغويون المعاصرون في مصر منهجاً عاماً لدراسة اللهجات الحديثة يمكن صياغته في النقاط التالية :

أولاً - جمع المادة اللغوية . وهذا يتطلب مخبراً لغويًا (راوية) (Informant) إن كان الباحث من غير أبناء اللهجة المدرسة - وتسمى هذه الوسيلة من وسائل جمع المادة اللغوية بالوسيلة غير المباشرة The Indirect method - ، أو التلقي المشافه إن كان الباحث من أبنائها ، وتسمى بالوسيلة المباشرة The direct method ، وتسجيل ما تم سماعه على أشرطة واسطوانات .

(١) دراسات في اللهجات العربية ، ص ١٠٧ .

(٢) في البدء كانت الكلمة ، ص ١٠٨ فما بعدها .

(٣) في اللهجات العربية ، ص ٦ .

ويُفضّل في الخبر اللغوي^{*} أن يكون أمياً ، متقدم العمر ، ولم يغادر المنطقة اللغوية المراد دراسة لهجتها ، وعدم الاكتفاء بشخص واحد للقيام بهذه المهمة ، بل لابد من تعددتهم^(١) ، وإن كان أستاذنا الدكتور تمام يشترط الاقتصار على مخبر لغوي واحد^(٢) ، كما يتطلب جمع المادة اللغوية اختيار منطقة ذات مواصفات خاصة ، لأن تكون ممثلة لكافة التغيرات اللغوية ، والاجتماعية ، والدينية ، وأن تُحدَّد جغرافياً ، واجتماعياً.

ثانياً - عمل استبيانات مكتوبة (استفتاء لغوي) ، حيث يُعدُّ هذا العمل أهم أداء تستخدمن للحصول على العينة اللغوية ، وإن كان بعض الباحثين المعاصرین يذكر أن الدراسات اللغوية الحديثة أثبتت أن هذا العمل يؤدي إلى الابتعاد عن الموضوعية ، والتحيز من جانب المخبر اللغوي ، علاوة على عدم دقة التمثيل اللغوي : لاعتاده على اللغة المكتوبة

(*) يطلق عليه الدكتور تمام «مساعد الباحث» ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٧٦ ، اللغة بين المعيارية والوصفيّة ، ص ١٥٧ ، ويطلق عليه الدكتور أيوب «الملنن» ، اللغة بين الفرد والمجتمع ، ص ٨٩ ، ويسميه الدكتور خليل عساكر «الراوي اللغوي» ، الأطلس اللغوي ، مجلة المجتمع ، ٣٨٣/٧ ، ويسميه الدكتور بشر «مساعد البحث» . دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٦٢ ، ويسمى في أوروبا وأمريكا «النموذج» ، نحو مدخل عملي لدراسة اللهجات المعاصرة ، د.حسن شقير عبدالجلواد ، بحث منشور ضمن (المتقى الدولي الثالث في اللسانيات) ص ١٨٢ .

(١) للمزيد حول مواصفات المخبر اللغوي ينظر : مجلة المجتمع ، ٣٨٣/٧ ، أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ص ١٢٠ .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفيّة ، ص ٨٤ . وقد ذكر الدكتور حسن شقير أن الاقتصار على مخبر لغوي واحد يكون في المجتمع المتباين لغويًا واجتماعيًا ، وفيما عدا ذلك يلزم تعددتهم . وكان «تشومسكي» - كما يذكر الدكتور شقير - من يرى أن المخبر اللغوي الواحد يمثل القدرة اللغوية الكافية للمجتمع ككل ، ومن ثم فإن دراسة لهجة فرد واحد تكفي لوصف كامل اللهجة . ينظر : بحثه السابق ، ص ١٨٣-١٨٢ ، ٢٠٥ . الواقع أن الدكتور تماماً أشار إلى هذا - وإن لم يصرح به ، حيث ذكر أن المخبر اللغوي يعد نموذجاً لللهجة «يمكن للباحث أن يجد فيه كل ما يتطلبه من دراستها ، موضوعاً في إطار شخصية معينة ، لها وحدة النظام الصوتي ، والصرف ، وال نحو ، ولها أسلوب معينه ، وتركيب عضوي وعصبي واحد ، ثم لها ميولها واتجاهاتها الموحدة» اللغة بين المعيارية والوصفيّة ، ص ٨٤ .

التي تختلف كثيراً عن اللهجة المنطقية^(١) ، على أني لا أعتقد صحة هذا ، فالتسجيل الآلي ، إضافةً إلى الشروط الواجب توافرها في الخبر اللغوي ، أزعم أنها يساعدان على حل هذه المشكلة .

- ثالثاً - أن تقوم الدراسة على النهج الوصفي ، تسجيلاً ، وشرياً ، وتحليلياً .
- رابعاً - أن تقرن هذه الدراسة بالتوزيع الجغرافي للظواهر اللغوية ، ويكون ذلك بعمل أطلالس وخرائط لغوية ، تحديد الفوارق اللغوية بين أجزاء المنطقة المدروسة .
- خامساً - الموازنة بين مسلك اللهجة المدروسة ومسلك الفصحي ، وبينها وبين غيرها من اللهجات العربية الأخرى^(٢) .

وكان نلاحظ فإن هذه الأسس لم يكن أكثرها مجھولاً لدى القدماء من علماء اللغة ، فإن في ارتحالهم إلى البادية ، ومخالطتهم للأعراب ، وسماعهم اللغة النقية الصافية ، وتدوينها ، وموازنتهم بين ما سمعوه من القبائل المختلفة ، وتحديد مظاهر الاختلافات اللهجية بينهم... ، في ذلك دليل على معرفتهم بالطريقة المثلثة لدراسة اللهجات .

صحيح أن ذلك لم يأخذ طابع الدراسة العلمية المنهجية ، ولم تصلنا مؤلفات مستقلة جامعة لشتات تلك اللهجات القديمة ، وإنما هي روايات متداولة في كتب اللغة والأدب والتاريخ والتفاسير ، ولكن يكفيها فضل السبق ، وفي ضوء ما ذكرناه نستطيع دفع قول من يقول : إن النهج الذي يستعمل في دراسة اللهجات الآن ليس منهجاً عربياً ، وإنما هو منهج غربي وافق^(٣) .

(١) ينظر : الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات ، عدد ٦ ، ص ١٨٤ . ولمزيد من التفاصيل ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص ٧٦-٧٨ .

(٢) ينظر في ذلك كله : في اللهجات العربية ، ص ١٠ ، لهجة البدو في ساحل مريوط ، ص ٥-٨ ، لهجة شمال المغرب ، ص ١-٨ ، اللهجات العربية ، د.عبدالغفار هلال ، ص ٦٤٠-٤٠٧ ، اللغة وعلوم المجتمع ، ص ٧١-٧٤ . وللمزيد ينظر : اللهجات وأسلوب دراستها ، د.أنيس فريحة ، ص ١١٥-١٢٩ ، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات ، ص ٧٧-٢٢ ، مشروع لدراسة لهجات الجزيرة العربية ، د.عبدالعزيز السويل ، مجلة المؤثرات الشعبية ، السنة الأولى ، العدد الثالث ، ١٩٨٦م ، ص ٩-٢٥ .

(٣) ينظر : حصوننا مهددة من داخلها ، ص ٢٥٨ فما بعدها ، أخطاء النهج الغربي الواقف ، أنور الجندي ، ص ٢٦١ .

ومن القضايا المطروحة في مقام دراسة اللهجات الحديثة قضية التحرر من الإعراب ، وتسكين آواخر الكلمات ، حيث إن هذه اللهجات تخلو من حركات الإعراب ، وهنا لابد من وقفة مع الدكتور أنيس دعوته إلى نوع من العربية الفصيحة الحديثة تكون بمثابة لغة نموذجية مشتركة تنتظم جميع الأمم العربية ، وتحقق لهم الوحدة التي يتطلعون إليها (١) ، وتقوم دعوته على الأخذ بأوضح خصائص اللغة العربية القدمة ، وترك مالا حاجة إليه، مع دراسة اللهجات الحديثة ، وإرجاعها إلى أصلها الذي انحرفت عنه ، وصهر ذلك كله في لغة مألوفة بعيدة عن لغة الجاهليين وأساليبهم (٢) .

والركيزة الأساسية التي تقوم عليها هذه اللغة هي ترك حركات الإعراب ، والوقوف بالسكون على آواخر الكلمات (٣) أي أنه يدعو إلى فصحى مخففة بالتسكين - كما يقول بعض الباحثين المعاصرين - ، ومعروف أن للدكتور أنيس رأياً خطيراً في حركات الإعراب لا تتفق معه فيه ، وهو أنها صفة من صفات الوصل في الكلام شعره ونشره (٤) ، بمعنى أنها لا تقوم بوظيفة تحديد معاني الكلمات والجمل ، وإنما هي وسيلة من وسائل وصل الكلام بعضه ببعض ، وهذا الرأي - كما هو معلوم - ليس من صنع الدكتور أنيس ، بل قد

(١) يعد الدكتور أنيس في طليعة النادين بالقومية اللغوية - إذا صح هذا التعبير - ، فهو يرى أن أساس القومية العربية هو اللغة ، وليس غير ، فالقومية هي اللغة ، واللغة هي القومية . ولذلك كثيراً ما نراه يدعو إلى تلك القومية من خلال لغة حديثة مشتركة تجمع أفراد المجتمع ، وتؤلف بينهم وحدة مميزة . ينظر : اللغة بين القومية العالمية ، ص ٩٦-١٠٠ ، ١١٢-١١٩ . وللمزيد ينظر : قضايا لغوية ، د.بشر ، ص ٣٨ ، ٦٧-٥٣ ، ٨٨ ، محاضرات في علم اللغة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ٩٢-٩٥ ، اللغة بين الفرد والمجتمع ، جسبسن ، ص ٧٠-٧٤ .

(٢) محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة ، ص ٥٣ فما بعدها .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥٣ .

(٤) ينظر : محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة ، ص ٥٤ ، من أسرار اللغة ، ص ١٢٥ فما بعدها . وقد رد عليه كثير من اللغويين المعاصرين . ينظر - على سبيل المثال - : فقه اللغة ، د.وافي ، ص ٢١٦-٢١٠ ، مدرسة البصرة ، د.عبدالرحمن السيد ، ص ٣١٢ ، فصول في فقه العربية ، د.رمضان عبدالتواب ، ص ٣٢٧-٣٥١ ، علم اللغة العربية ، د.محمود فهمي حجازي ، ص ٢٣٤-٢٣٧ ، العلامة الإعرائية ، د.محمد حماسة ، ص ٢٧٢ فما بعدها . وقد أيده في هذا الرأي بعض اللغويين في لبنان ، كالدكتور داود عبده ، والدكتور فؤاد حنا تزي ، ينظر : أبحاث في اللغة العربية ، ص ١٠٠-١٢٨ ، في أصول اللغة والنحو ، ص ١٨٧-١٩٣ .

سبقه إليه من القدماء قطرب ، حيث قد صرخ بأن العرب إنما أعربت كلامها استجابةً للدوعي السرعة في الكلام ، وتخلاصاً من التقاء الساكين ، ووصلًاً للكلام ببعضه بعض (١) ، مخالفًا بذلك جمهرة العلماء الذين أجمعوا - كما يذكر الزجاجي - على أن الحركات دوال على المعاني (٢) ، كما قال بهذا الرأي قبله بعض المستشرقين من أمثال « كارل فوللرر ، ومارسل كوهين » (٣).

وبالعودة إلى حديثنا عن الدرس اللهجي المحلي المعاصر أقول : إن من المشكلات التي واجهت هذا النوع من الدراسة طريقة كتابة النصوص اللهجية ؛ إذ إن « الكتابة العربية بحالتها الراهنة قاصرة على تصوير النطق الصحيح للهجرات العربية الحديثة ؛ لأن في هذه اللهجرات سواكن وحركات ، لا يوجد لها في كتابتنا العربية نظير من الحروف ، ولا من علامات الشكل » (٤) ، فكان أن أسهم الدكتور خليل عساكر - أحد خبراء لجنة اللهجرات في الجمع آنذاك - في علاج هذه المشكلة ، فاقتراح طريقة لكتابية نصوص اللهجرات الحديثة بحروف عربية بعد أن كانت تكتب بحروف لاتينية ، وأقرها الجمع في يناير سنة ١٩٥٠م ، ووافق على وضعها بين يدي لجنة اللهجرات بالجمع ، لاستعمالها في دراسة اللهجرات المعاصرة (٥) .

وتقوم هذه الطريقة على وضع رموز خاصة للحركات المضافة إلى الكتابة العربية ، كحركة الفتحة المفخمة ، وحركة الإملالة ، والضمة الممالة ، والضمة المكسورة ، والضمة الممالة المكسورة ، وعلامة الإهمال والنبر ، كما تقوم على كتابة بعض الحروف التي يختلف نطقها

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، ص ٧٠ ، الأشباه والنظائر ، السيوطي ، ٧٩/١ . وقد ناقش هذه القضية كل من الدكتور أحمد علم الدين الجندي ، والدكتور محمد حماسة عبداللطيف . ينظر : علامات الإعراب بين النظر والتطبيق ، مجلة معهد اللغة العربية ، العدد الثاني ، ١٤٠٤هـ ، ص ٢٧٩ فما بعدها ، العالمة الإعرابية ، ص ٢٥٧-٢٦٤ .

(٢) الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٩ .

(٣) فصول في فقه العربية ، د. رمضان عبد الواب ، ص ٣٣٣ فما بعدها . وينظر : المستشرقون ومناهجهم اللغوية ، ص ٥٤-٥٥ ، محاضرات في اللغة ، د.أ.يوب ، ص ٦٥-٦٧ ، العربية ، يوهان فلک ، ص ٤-٥ (المأمور) ، تعليق الدكتور عبدالحليم النجار (المترجم) .

(٤) طريقة لكتابية نصوص اللهجرات العربية الحديثة بحروف عربية ، د.خليل عساكر ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٨١/٨ .

(٥) المصدر نفسه ، ١٨١ ، ٥٦/٨ فما بعدها .

في اللهجات الحديثة عنها في الفصحي ، إما بطريقية صوتية - أي بحسب نطقها - ، أو بطريقية اشتقاقيّة صوتية - أي بحسب الصورة الأصلية للحرف (١) ، وقد سار كثير من دارسي اللهجات الحديثة على هذه الطريقة المبتكرة ، مع إضافة بعض الرموز لاعتبارات فنية ، أو لاعتبارات خاصة (٢) .

هذا ما يتصل بدراسة اللغويين المعاصرين في مصر للهجات المحلية الحديثة ، وفي الوقت نفسه بروز اتجاه آخر متزامن مع الاتجاه السابق ، ألا وهو دراسة اللهجات القديمة ، وإذا كان لم يصلنا من مؤلفات القدماء شيء من هذا ، فقد قام اللغويون المعاصرون بسد هذه الثغرة ، بالرغم من وعورة الطريق ، وصعوبة المسلك ، وكان المنهج الذي سار عليه المعاصرون يتمثل في جمع الروايات المتداولة ، سواء كانت نثراً أم شعراً ، من بطون كتب الأدب ، واللغة ، والتاريخ ، والتفسير ، ولم يكن ذلك المصدر الأوحد لدراسة اللهجات القديمة ، بل هناك القراءات القرآنية ، التي تُعبّر في كثير من وجوهها عن اختلافات لهجية القبائل العربية ، ثم دراسة ذلك دراسة صوتية صرفية في الغالب الأعم (٣) ، وعلى هدى من هذا المنهج اتجه اللغويون المعاصرون لدراسة اللهجات القديمة (٤) .

(١) مجلة المجمع ، ١٨١/٨ - ١٩٢ .

(٢) ينظر : لهجة البدو في ساحل مريوط ، ص ٢٦٧ ، لهجة شمال المغرب ، ص ١٤-٩ ، من أصول اللهجات العربية في السودان ، د. عبدالمجيد عابدين ، ص ٤ .

(٣) ينظر : في اللهجات العربية وأصول اختلافها ، د. عبدالحليم النجار ، مجلة كلية الآداب ، المجلد ١٥ ، الجزء الأول ، مايو ١٩٥٣م ، ص ٣٥-٥٦ ، اللغة والنحو ، د. حسن عون ، ص ٤٥-٤٩ .

(٤) لعل أول مؤلف في اللهجات القديمة هو كتاب الأستاذ عبد الوهاب حموده (القراءات واللهجات) الذي طبع سنة ١٩٤٨م ، وهذا الكتاب - كما يقول عنه الدكتور أحمد الجندي - « دراسة ليست خالصة للهجات ، وإنما جزءها الأكبر يشير حديثاً عن القراء ، وتاريخهم ورواتهم ، وحديثه عن اللهجات لا يخرج عن كونه روایات سردية تقليدية ، لا أثر فيها للموازنات أو الدرس اللغوي القائم على عمق الفهم والتقصي والتحليل » اللهجات العربية في التراث ، ١٠/١ (المامش) . وينظر : نقد الأستاذ عبدالستاد أحمد فراج لهذا الكتاب ، نشره في مجلة المقططف ، الجزء الخامس من المجلد الرابع عشر بعد المئة ، ١ مايو ١٩٤٩م ، ٣ رجب ١٣٦٨هـ ، ص ٣٩٥-٣٩٩ . ثم خص أستاذنا الدكتور عبدالفتاح شلبي ظاهرة الإملاء بدراسة لغوية في ضوء القراءات = =

وقد صادف هذا الاتجاه صعوباتٍ جمّةً ، لعل من أهمها افتقادها لعنصر المعاشرة ، أو ما يُعرف بالعينات الحية ، التي تعد عماد هذا النوع من الدراسات ، وبالرغم من أنه يعد

== واللهجات وصدرت سنة ١٩٥٢ م ، ثم تصدّى الدكتور أَحمد عَلم الدِّين الجندي لدراسة اللهجات كاً تصورها كتب النحو واللغة في جانبها الصوقي والصرفي . وغُثشت هذه الدراسة في جمع المادة اللهجية من مظانها ، ثم توثيقها ، وتحليلها ، واستقراءها ، ومقارنتها بالفصحي ، واستنباط أسرار هذه اللهجات وخطوطها العامة ، وموازنتها ما أمكن ببعض اللهجات الحديثة . وصدرت هذه الدراسة في كتاب بعنوان (اللهجات العربية في التراث) عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٦٥ م ، ثم طبعت في جزءين (قسمين) سنة ١٩٧٨ م عن الدار العربية للكتاب ، تونس - ليبيا ، وأعيد طباعتها عن الدار نفسها سنة ١٩٨٣ م . وكانت هذه الدراسة في أصلها رسالة دكتوراه قدمت لمعهد اللغات الشرقية - فرع اللغات السامية الحية واللهجات - بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٦٥ م ، بعنوان (اللهجات العربية كاً تصورها كتب النحو واللغة) . وتعد رائدة في ميدانها ، فقد أحاطت بكثير من النصوص اللهجية في مصادرها القديمة ، وبلغت هذه الإحاطة درجةً جعلت الدكتور أَنْيس يصفها في مقدمة الطبعة الثالثة من كتابه (في اللهجات العربية) بأنها من أوفي الرسائل الجامعية في البحث عن اللهجات القديمة ، ليس هذا فحسب ، بل إنه ليذهب إلى أبعد من هذا فيقرر أننا لم نعد الآن - بعد هذه الرسالة - بحاجة إلى مزيد من البحث والتنقيب في بطون الكتب القديمة التي عرضت في ثناياها لللهجات العرب ، وبعهد الدكتور داود سلوم هذا الرأي بقوله معلقاً على المصنفات الحديثة التي تناولت اللهجات القديمة : « وعلى رأس القائمة الدكتور أَحمد عَلم الدِّين الجندي في رسالته الموسومة باللهجات العربية في التراث ، والتي سير عليها زمن طويل جداً قبل أن يمكن لأي باحث أن يضيف شيئاً ذا بايٍ لما قدّمه الدكتور الجندي » المعجم الكامل في لهجات الفصحي ، ص ٦ ، ووصفها الدكتور محمود فهمي حجازي بأنها أفضل دراسة عربية في اللهجات . ينظر : اللغة العربية عبر القرون ، ص ٤٠ (المأمور) . وقد أخبرني الدكتور أَحمد عَلم الدِّين الجندي أنه فرغ من تقة هذه الموسوعة اللهجية في جوانبها التحوية والدلالية ، وذكر لي أنها ستقع بعد ضم بعضها إلى بعض في سبعة أجزاء ، منها ثلاثة للمستويات الصوتية والصرفية والتل迤وية (التركيبة) ، وثلاثة أجزاء للمستوى الدلالي ، أما الجزء السابع فيضم معججاً كاماً لللهجات القبائل القديمة ، وتمثل هذه الأجزاء السبعة اللهجات داخل الجزيرة العربية ، وهناك مشروع لللهجات العربية في أقاليم الأقاليم المسماة التي فتحها العرب ، وسيصدر في ثلاثة أجزاء إن شاء الله ثم أصدر الدكتور عبد الرحيم كتبه (اللهجات العربية في القراءات القرآنية) سنة ١٩٦٨ م عن دار المعارف بمصر ، وكان في أصله رسالة دكتوراه قدمت سنة ١٩٦٦ م ، بكلية الآداب ، ==

أمراً لا سيل إليه ، فإنه عُوّض بما سجّل كتابياً من شواهد ونصوص تمثل اللهجات القديمة ، ومع هذا بقيت مشكلة عانى منها جميع الدارسين لهذه اللهجات (١) .

أما بالنسبة لدراسة اللغويين المعاصرين في مصر للهجات الاجتماعية (الطبقية) ، فيمكن أن نلقيها من خلال المؤلفات التي تناولت اللغة والمجتمع ، وما أفرده بعضهم من مؤلفات مستقلة عن لغة الإعلام (٢) ، أو لغة الإدارة العامة (٣) ، أو لغة الصحافة المعاصرة (٤) ، أو لغة الإذاعة (٥) .

== جامعة الإسكندرية ، وخصصه للدراسة اللغوية في اللهجات العربية من خلال القراءات القرآنية، صحيحها وشاذها ، على المستوى الصوتي ، والصرف ، والنحو ، والدلالي . وفي عام ١٩٧٣م جمع العلامة الححق أحمد تيمور باشا طائفة لا يأس بها من اللهجات العربية القديمة ، وقام بشرحها ، والاستشهاد عليها ، مع تحديد مصادرها من كتب اللغة والأدب والتفسير والقراءات المطبوع منها والمخطوط ، وأصدرها في كتاب بعنوان (لهجات العرب) ، وصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة المكتبة الثقافية ، العدد (٢٩٠) . وفي عام ١٩٨٥م أصدر الدكتور ضاحي عبدالباقي كتابه (لغة تميم - دراسة وصفية تأريخية) وخصصه لدراسة هذه اللغة في جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، وتولى مجمع اللغة بالقاهرة ، لجنة اللهجات ، طباعته ونشره ، وكان في أصله رسالة دكتوراه قدمت لكلية الآداب - جامعة عين شمس .

(١) ينظر : اللهجات العربية في التراث ، ١٥/١ فا بعدها ، اللهجات العربية والقراءات القرآنية ، ص ٣ .

(٢) خص الدكتور عبدالعزيز شرف هذه اللغة بدراسات مستفيضة ، كاللغة الإعلامية ، والمدخل إلى علم الأعلام اللغوي ... الخ .

(٣) لعبدالسميع سالم الهراوي ، صدر سنة ١٩٦٣هـ - ١٣٨٢م ، ضمن مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداب والعلوم الاجتماعية ، وقد خصص لطبع سمات وخصائص لغة الإدارة في العصر العثماني .

(٤) للدكتور محمد حسن عبدالعزيز ، صدر سنة ١٩٧٨م ، ضمن سلسلة كتابك رقم (٩٨) التي تصدرها دار المعارف بمصر .

(٥) لعبدالمنعم شفيق ، صدر سنة ١٩٨٥م ، ضمن سلسلة المكتبة الثقافية رقم (٤٠١) التي تصدرها الهيئة المصرية للكتاب .

ويتفرع هذا النوع من اللهجات وفقاً لمقاييس اجتماعية معينة ، فهناك اللهجات الحرفية « وهي اللهجات التي يتكلم بها فيما بينهم أهل الحرف المختلفة ، كالبرادين ، والنجارين ، والنقاشين ، والصيادين ، والبحارة ... وهلم جرا » (١) ، وهناك لهجات اجتماعية تقوم على الاعتبار الطبيعي أو التركيب الاقتصادي للمجتمع ، ولهجات أخرى تقوم على صور النشاط الاقتصادي في المجتمع ، كلغة البيع والشراء ، ولغة الإعلان ، وهناك لهجات تقوم على الاعتبار السياسي أو التكوين السياسي للمجتمع ، كالنظام الملكي ، أو الجمهوري ، أو الرئاسي ، أو الاشتراكي ، وهناك لهجات تقوم على المقياس الثقافي للمجتمع ، كالتعلمين ، والأمينين ، وهناك لهجات أخرى يطلق عليها اللهجات السرية وهي « التي تستعملها طائفة تخشى سلطة المجتمع ، وتهرب من عقابه ، وتحاول أن تخفي عنه أمرها ، وذلك كلغة اللصوص ، ولغة رجال العصابات ، ولغة الحشاشين ، ومن إليهم من يتعاطون مخدرات يحرمنها مجتمعهم » (٢) ، وهناك لهجات تقوم على الاعتبار الديني ، كلغة الزهاد ، والرهبان ، والصوفيين * ، ولكل شريحة من هذه الشرائح الاجتماعية لغتها الخاصة ، وقد ذكر اللغويون المعاصرون في مصر من عنوا بهذا الجانب المميزات اللغوية التي تختص بها هذه اللهجات ، دون غيرها من اللهجات الأخرى (٣) ، كما ذكروا أن هذه اللهجات لم تنشأ اختراعاً وتأليفاً ، بل تكونت بالتدريج ، ومن تلقاء نفسها ، وإن كان بعض مفرداتها مخترعةً اختراعاً ، بمعنى أنها ذات صلة باللغة الأصلية لاختلف عنها إلا في المفردات ، وأما النطق والصيغ النحوية فلا تتميز بخصائص ذاتية (٤) .

(١) اللغة والمجتمع ، د.وافي ، ص ١٢٧ . وينظر : اللغة وعلوم المجتمع ، ص ٧٨ فما بعدها .

(٢) اللغة والمجتمع ، د.السعران ، ص ٣٦ .

(*) من ذلك محاولة محبي الدين بن العربي (المتصوف) لوضع لغة خاصة لمريديه وأتباعه أسماءها (بليلان) ومعناها لغة المحبي ، وهي خليط من العربية والفارسية ، إلا أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح . ينظر : علم اللغة العام ، د. توفيق شاهين ، ص ٩-٨ .

(٣) ينظر : اللغة والمجتمع ، د.وافي ، ص ١٢٥-١٣٠ ، اللغة والمجتمع ، د.السعران ، ص ٤٦-٧٦ ، محاضرات في اللغة ، د.أيوب ، ص ٤٠-٤٦ ، اللسان العربي ، العدد ٢٣، ١٩٨٤م ، ص ٢٦-٣٢ ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٥٦-٣٦١ .

(٤) ينظر : اللغة والمجتمع ، د.وافي ، ص ١٢٨-١٢٩ ، اللغة والمجتمع ، د.السعران ، ص ٣٦ . وللمزيد ينظر : علم اللسان ، مايه ، ص ٨١-٨٣ ، اللغة في المجتمع ، لويس ، ص ٧٠ فما بعدها .

وأجد من المناسب القول في هذا المقام إن الجاحظ قد تعرض في مؤلفاته للغات بعض الفئات الاجتماعية ، كالمتسولين ، والمحتالين ، وقد أشار إلى هذا الدكتور حسن ظاظا ، وأورد قصيدةً لأحد الشعراء دليلاً على ظهور تعبير وألفاظٍ خاصةٍ ب أصحاب الحرف المختلفة لا يكاد يعرفها غيرهم (١) ، وإن كانت هذه الالتفاتة لم تعمق في دراسات اللغويين المعاصرين في مصر ، ولم تؤصل في التراث العربي القديم (٢) .

وهكذا نرى أن دراسة اللهجات بنوعيها قد تبألت مكاناً في الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر ، وإن كانت لم تسلم من النقد ، وبخاصة النهج الذي سارت عليه - كما ذكر ذلك بعض اللغويين - (٣) ، وأستطيع القول : إن هذه الدراسة كونت اتجاهًا عاماً في دراسة اللهجات الحديثة أحسب أنه سيضي وقت غير قصير دون أن يوجد بديل عنه ، وهذا لا يمنع بطبيعة الحال من أن يكمل البناء ، وتسدّد الفجوات .

(١) اللسان والإنسان ، ص ١١٢ - ١١٤ .

(٢) للتعرف على ذلك ينظر : علم اللغة الاجتماعي ، د. هادي نهر ، ص ١٧٨-١٨٦ ، دراسات في اللغة ، د. إبراهيم السامرائي ، ص ١٩٩ ، العربية ، يوهان فلک ، ص ١١٦ - ١٢٢ .

(٣) ينظر : الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات ، عدد (٦) ، ص ١٨٥-١٨٧ ، اللسانيات في خدمة اللغة العربية ، عدد (٥) ، ص ٣١٧-٣١٩ .

الاطالس اللغوية Linguistic atlases

ارتبطت دراسة اللهجات في الدراسات اللغوية الحديثة بما عرف بـ «المجغرافيا اللغوية»^{*}، أو «علم اللغة الجغرافي»، الذي يندرج تحته صناعة الأطلس اللغوية (١) التي تقوم بوظيفة تسجيل الظواهر اللغوية واللهمجية بأنواعها، وتوزيعها على خرائط متعددة، يجمعها آخر المطاف أطلس لغوي عام ..

ومن المعروف أن دراسة اللهجات في إطارها الجغرافي يساعد على توزيع الظواهر اللغوية توزيعاً جغرافياً، بل إن ذلك - كما تقدم - يُعد أساساً من الأسس العامة التي تبني عليها الدراسات اللهجية (٢)، وبعد الأطلس اللغوي (المصور اللغوي) من أحدث التوجهات البحث اللغوي الحديث، حيث لم يُعرف إلا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد بدأ العمل فيه على أساسٍ تأريخيٍ - كما يذكر «ماريو باي»⁻، ثم مالت أن أصبح وصفياً يُعني بتسجيل الواقع اللغوي، دون عناءٍ بالأسباب التي أدت إلى ذلك الواقع (٣).

وتتوزع الأطلس إلى نوعين : أطلس لغات ، وأطلس لهجات ، ولكل نوع منهجه الخاص (٤) .

(*) علم المجغرافيا اللغوية يشبه علم اللهجات، بل إنه هو - كما يقول الدكتور بشر - ، والعلمان معًا ليسا إلا جانبياً من علم اللغة الاجتماعي، مع وجود فروق طفيفة بينهما من جهة ، وعلم اللغة الاجتماعي من جهة ثانية . التفكير اللغوي ، ص ٥٩ . وللمزيد ينظر : مدخل إلى علم اللغة ، د. محمد حسن عبدالعزيز ، ص ١٥٥ فما بعدها .

(١) يذكر الدكتور حسن ظاظاً أن كلمة أطلس في أصلها إسم إله روماني قديم ، يحمل الأرض على عاتقه ، وعندما طبع «مركتور» أول مجموعة من الخرائط اللغوية سنة ١٥٩٥ م ، أطلق عليها اسم «أطلس» ، ثم شاع استعمالها بعد ذلك في لغات العالم . كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ٦٣ . وينظر : المعجم الوسيط ، ٢٠٠/١ .

(٢) لمعرفة أهمية الأطلس اللغوية ينظر : مجلة المجمع ٣٧٩-٣٨٠ ، محاضرات في علم اللغة ، د. أحمد مختار عمر ، ص ١٢٣ ، ١١٧ ، علم اللسان ، مایه ، ص ١١١-١١٠ ، في علم اللغة العام ، د. عبد الصبور شاهين ، ص ٩٩-١٠٢ .

(٣) أساس علم اللغة ، ص ١٣١-١٣٣ . وينظر : مجلة المجمع ، ٣٧/١٢٤ .

(٤) ينظر : عن مناهج العمل في الأطلس اللغوية ، د. سعد مصلوح ، حوليات كلية دار العلوم، العدد الخامس ، ١٩٧٤-١٩٧٥ م ، ص ١٠٧ فما بعدها .

وقد بدأت فكرة عمل الأطلس اللغوية عند الغربيين أولاً مقتربة بدراسة لهجاتهم ، ثم استخدمها بعض المستشرقين عند دراستهم للهجرات العربية الحديثة ، وخاصةً لهجة سوريا، وفلسطين ، ولبنان ، ومصر ، والجزائر ، ثم ما لبثت أن انتقلت إلى العالم العربي ، بعد أن اتصل أبناء هذا العالم بالدراسات اللغوية الحديثة .

وتجمع المصادر على أن اللغوبي الألماني « جورج فنكر Georg Wenker » ، هو أول من فكر في استخدام الخرائط الجغرافية لتحديد مناطق انتشار الظواهر اللغوية ، وكان هذا سنة ١٨٧٦م ، وفي سنة ١٨٨١ نشرت خرائط ست تمثل الأطلس اللهجي لشمال ووسط ألمانيا ، وبعد خمسين عاماً - أي في سنة ١٩٢٦م - بدأت تظهر هذه الخرائط ، ولكنها لم تكتمل بعد ، أما الأطلس الفرنسي وإن كانت فكرته قد تأخرت عن الأطلس الألماني فقد كان أسبق في الظهور كاملاً ، حيث بدأ في سنة ١٨٩٦م ، واكمل ظهوره سنة ١٩٠٦م ، وقد نشره « جيليرون Gillieron » بمساعدة « ادموند إدمونت E. Edmont » ، ويمثل هذا الأطلس النموذج الذي اعتمدت عليه بقية الأطلس اللغوية ، حيث بدأت الأطلس اللغوية في أوروبا وأمريكا بالظهور تباعاً على هدى من منهج العمل في الأطلس الفرنسي (١) .

فإذا ما انتقلنا إلى أعمال المستشرقين في الأطلس اللغوية للبلدان العربية فيطالعنا أولاً ما قام به المستشرق الألماني « برجشتاسر » من عمل أطلس صغير للهجرات سوريا وفلسطين ولبنان ، نشره سنة ١٩١٥م في ليزج بألمانيا (٢) ، كما قام « جان كانتينو » بعمل

(١) ينظر تفاصيل ذلك في : مجلة الجمع، ٣٨٠/٧، حوليات كلية دار العلوم، العدد الخامس ، ص ١٠٩ فابعدها، محاضرات في علم اللغة، د.أحمد مختار عمر ، ص ١١٨-١٢٣ ، نحو إعداد أطلس لغوي تونسي ، مجموعة من الباحثين ، نشر في (الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات)، عدد (٦)، ص ٤٠ فما بعدها .

(٢) لمعرفة طريقة العمل في هذا الأطلس وتفاصيلها ينظر : الجغرافيا اللغوية وأطلس برجشتاسر ، د. رمضان عبد الواب ، مجلة جمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١١٩/٣٧ ، ١٢٤-١٢٤ ، في الأطلسين اللغويين لمصر والمغرب ، بيتر بنهشتاد ، نشر ضمن (الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات) ، عدد (٦) ص ٤٢٩ فما بعدها . وقد ذكر الدكتور رمضان في تعليق له على محاضرة الدكتور (فوبيدش) عن أطلس اللهجات المصرية ، التي ألقاها في المؤتمر العالمي الأول عن دور الجامعات في دراسة اللهجات ، الذي انعقد في جامعة أسيوط سنة ١٩٨١م- ذكر أنه ترجم هذا الأطلس إلى العربية ، ولكنه لم يجد له ناشرا حتى الآن ! . دراسات في اللهجات العربية ، ص ١٩٤ .

أطلس للهجات « حوران » بسوريا سنة ١٩٤٦م (١) ، وهناك خرائط لغوية وردت في بعض أبحاث المستشرقين للهجات العربية ، كما هو الحال عند « جان كانتينو » في لهجات الجزائر ، و« جونسون » في لهجات شرق الجزيرة العربية ، و« رابين » في اللهجات العربية الغربية القديمة ، و« هنري فليش » في اللهجات اللبنانية ، والدكتور « بيتربنستاد » في الأطلس اللغوي لمصر واليمن ، والدكتوران « فويدش » و« بيترا » وأطلسهما للهجات المصرية ضمن أطلس توبينجن للشرق الأدنى (٢) .

أما الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر فقد تبعت منذ فترة مبكرة لأهمية الأطلس اللغوية ، ودعت إلى الاستفادة منها عند دراسة اللهجات ، القديم منها والحديث (٣) ، وتبدو ملامح هذه الأهمية في الخادها جانبًا نظرياً من هذه الدراسات ، وآخر تطبيقياً ، وستتحدث عن هذين الجانبين - على وجه التفصيل - ما أمكننا .

فأما الجانب النظري فيتمثل في لفت الأنظار إلى هذه الأطلس اللغوية ، وتعريف القارئ العربي بمناهج العمل بها ، ويأتي في مقدمة هؤلاء اللغويين الأستاذ الدكتور خليل عساكر ، حيث ألقى بحثاً في الجلسة الحادية عشرة لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة المنعقد في ٨ يناير سنة ١٩٤٩م ، عن الأطلس اللغوي ، ضمنه الحديث عن وظيفته في اللغة ، وتاريخه الذي مر به ، وطريقة العمل فيه ، وكيفية استفادة اللهجات العربية الحديثة منه (٤) .

(١) الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات ، عدد (٦) ، ص ٤٢٩ .

(٢) بنظر : المصدر السابق ، ص ٤٣٠ ، دراسات في اللهجات العربية ، ص ١٧٠-١٤٩ ، مشاركة الجغرافيا في أطلس توبينجن للشرق الأدنى ، هلموت بلومه ، بحث منشور ضمن (حوار بين الألمان والعرب) ، ص ١٨٤-١٨٧ ، اتجاهات المستشرقين في دراسة الحياة اللغوية في العالم العربي الحديث ، د. محمود فهمي جمازي ، مجلة المجلة ، السنة العاشرة ، العدد ١١٤ ، ١٩٦٦م ، ص ٦٩ .

(٣) ينظر - على سبيل المثال - : الأصوات ، د.أنيس ، ص ١٩٠ ، مجلة المجمع ، ٣٧٩/٧ ، الإذاعة وأصوات اللغة ، د.أنيس ، مجلة الفن الإذاعي ، العدد الثاني والثلاثون ، السنة التاسعة ، ١٩٦٥م ، ص ٦-٧ .

(٤) نشر هذا البحث في مجلة الثقافة المصرية ، العدد ٥٢٤ ، السنة ١١ ، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م ، ص ٢٦-٢٩ ، ونشر في محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ، ص ٤٣٣-٤٤٣ ، ثم نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء السابع ، ١٩٥٣م ، ص ٣٧٩-٣٨٤ .

وتمثل هذا البحث - فيما أعلم - الركيزة الأساسية والمصدر الرئيسي لتناول اللغويين المعاصرین لفكرة الأطلس اللغوية في جانبيها النظري والتطبيقي ، وقد أورد الدكتور عساكر فيه طرفيتين لعمل الأطلس اللغوي : إحداهما الطريقة الألمانية ، والأخرى الفرنسية ، وذكر أن منهج العمل في الأطلس الألماني يقوم على تأليف أربعين جملةً جمعت من اللغة الألمانية المشتركة ، وطبعت على شكل استارة ، بها بيانات خاصة ، وزاعت بمساعدة الحكومة على جميع المناطق الألمانية ، وقام بجمع اللهجات المحلية معلماً المرحلة الابتدائية . وبعد أن جمعت الإجابات ودونت بطريقة الإملاء العادية ، بدئ بعمل خريطة لكل لفظ على حدة ، مع تحديد المناطق اللغوية المختلفة ، ورسمت خريطة عامة مبين عليها الحدود النهائية لهذه المناطق على وجه الإجمال ، كما ذكر طريقة عمل الأطلس الفرنسي ، وأنها تقوم على صنع خريطة للمنطقة المراد عمل أطلس لها ، ثم يؤلف كتاباً خاصاً يعرف بـ «كتاب الأسئلة» يحتوى على مجموعة كبيرة من الأسئلة ، شاملة لأهم الأشياء المشاهدة في تلك المنطقة اللغوية ، ولاكثر الألفاظ شيوعاً في الحياة اليومية ، ومرتبة ترتيباً موضوعياً بحيث يختص كل جزء من الأطلس بموضوع أو بعده موضوعات ، وذات جوابٍ مختصرٍ ، ويدفع هذا الكتاب إلى رائد لغوي ذي تدريب كامل في اللغة والأصوات ، فيذهب إلى المنطقة المحددة ، ويبحث فيها عدة أيام ، ويختار راو لغوي ذو مواصفات خاصة - كما تقدم - ، وتطرح عليه الأسئلة ، ثم تجتمع الإجابات ، وتدرس وترتباً تمهيداً لتوزيعها بشكل نهائي على الخريطة الموضوعة ، وتدور ذلك بالرموز الصوتية الدولية (١) .

ثم أتبع الدكتور سعد مصلوح هذا البحث الرائد ببحث آخر كان بمثابة تفصيل لما أجمله الدكتور عساكر تفصيلاً ضافياً (٢) ، وكان مما ذكره منهج العمل في الأطلسين الإيطالي والأمريكي ، والأخذ الذي وجهت هذه الأطلالس بصفة عامة ، ولعل من أهم نقاط البحث أنه وضع - من خلال المأخذ الذي أخذت على الأطلالس الأوروبية ، والمبادئ الأساسية للإحصاء - تصوراً عاماً لما ينبغي أن يكون منهج العمل الميداني لأطلالس اللغات ، ومنهج العمل في مرحلة رسم الخرائط ، وتوزيع الظواهر اللغوية والخصائص اللهجية

(١) ينظر : مجلة المجمع ٣٨١/٧-٣٨٤ . ولمزيد من التفاصيل ينظر : حوليات كلية دار العلوم ، العدد الخامس ، ص ١٠٩ - ١١٢ ، أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ص ١٣٣-١٣٢ .

(٢) نشره في حوليات كلية دار العلوم ، العدد الخامس ، ١٩٧٥-١٩٧٤ ، ص ١٠٧-١٢٥ .

عليها ، ليتوصل بعد ذلك إلى رسم الخريطة المحصلة التي هي غاية ما يهدف إلى تحقيقه الأطلس اللغوي (١) .

وبعد ذلك قدم الدكتور عبد الرحمن أيوب إطاراً مقترحاً لاستبيانات مشروع الأطلس اللغوي العربي الشامل ، وذلك في معرض دعوته لتكوين هيئة عربية صغيرة للإعداد لهذا العمل ، وتحطيم النشاط له (٢) ، وقد حصر الدكتور أيوب هذا الإطار المقترح في طريقة جمع مادة الأطلس اللغوي ، وإعداد المخبرين اللغويين ، وتدوين النصوص بالكتابة الصوتية الدقيقة ، وطريقة توزيع الوحدات اللغوية منفردةً على الخرائط اللغوية (٣) ، ولم يتمكن الدكتور أيوب من صوغ استبيانات محددة لهذا المشروع ، لظروف ذكرها في نهاية اقتراحه المتقدم (٤) ، وإن كان قد أورد ما ذكره اللغوي الإنجليزي «دافيد كريستال David Crystal» من تساؤلات تحدد الصفات وال مجالات اللغوية التي يحاول الأطلس اللغوي اكتشافها وتحليلها (٥) ، وكان الدكتور أيوب قد قدم تصوراً مبدئياً عاماً عن كيفية العمل في الأطلس اللغوي للهجات العربية ، فذكر أن المرحلة الأولى تبدأ باختيار قرية في كل منطقة من المناطق اللغوية ، ثم تجمع لهجة هذه القرية ، ويحدد مدلول كل لفظة من ألفاظها ، مع ضرب الأمثلة لكل مدلول ، ثم توضع في قاموس يكتب بكتابية صوتية دقيقة ، وبعد ذلك تأتي مرحلة دراسة هذه اللهجة دراسة شاملة لجوانبها المختلفة ، الصوتي منها ، والصرفي ، والنحو ، والمعجمي ، ويعمل هذا مع بقية القرى التي تدخل ضمن نطاق المنطقة اللغوية ، وبعد أن تجمع هذه الأبحاث - التي من خلالها سيتضح أن هناك ظواهر مشتركة وظواهر خاصة بكل قرية أو مجموعة من القرى - يتم حصر كل ظاهرة على حدة ، ويتخصص لكل ظاهرة خريطة مرسوم فيها الوطن اللغوي ، ويرسم خط يمر بكل مكان توجد فيه هذه الظاهرة ، ويطلق على هذا الخط

(١) لتفاصيل ذلك ينظر : جوليات كلية دار العلوم ، العدد الخامس ، ص ١١٦-١٢٥ .

(٢) جاء هذا الاقتراح في بحث له بعنوان «إطار مقترن لاستبيانات الأطلس اللغوي العربي» ألقاه في الملتقى الدولي الثالث للسانيات الذي نظمه مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس في الفترة من ١٨-٢٣ نوفمبر سنة ١٩٨٥م . وقد نشر ضمن (الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات) ، عدد (٦) ، ص ٤٤٥-٤٩٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٤٩-٤٥٤ .

(٤) نفسه ، ص ٤٩٦ .

(٥) نفسه ، ص ٤٥٢ - ٤٥٣ .

«خط التوزيع Isogloss»، ويقوم بوظيفة عزل القرى ذات الظواهر المشتركة عن غيرها من القرى ذات الظواهر الخاصة، كاً يُبيّن إن كانت الظاهرة صوتيةً، أم صرفيةً، أم نحويةً، أم معجميةً، ومن مجموع الخرائط التي تبين خطوط التوزيع هذه يتكون الأطلس اللغوي (١) .

وبصفةٍ عامَّة فإنَّ آراءَ كثيَّرٍ من اللغويين المعاصرِين في مصر تكاد تجتمع على أهمية عمل الأطلس اللغوي بالنسبة للغة العربية (٢) .

أما الجانب التطبيقي فقد تمثل في إيفاد كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول - آنذاك - (القاهرة حالياً)، الدكتور خليل عساكر ومعه مجموعة من الطلاب إلى مديرية «الفيوم» سنة ١٩٤٧م - كاً تقدم -، في رحلة علمية لدراسة لهجاتها، تمهدًا لعمل أطلس لغوي لمصر، واستغرقت الرحلة شهراً واحداً، جمعوا فيه مفرداتٍ لغوية للهجات اجتماعية مختلفة (٣)، وتعود هذه الخطوة رائدةً بكلِّ المقاييس، وإن كُنَّا لا نعلم شيئاً عن مصير هذا الأطلس، وهل أُنجز شيء منه أم لا؟، وبعدها قام أستاذنا الدكتور عبدالفتاح شلبي بعمل مصورة جغرافية للقطر المصري (مصر والسودان)، موزعةً عليها ظاهرة الإمالة في لهجات المتكلمين الآن، معتمداً في ذلك على استفتاءٍ أجراه على طلبة وأساتذة دار العلوم، وكليات الجامع الأزهر، وفق منهج رسمه لنفسه مقتبسٍ من الطريقة الألمانية والفرنسية (٤)، ثم كانت الخطوة التالية فيها ألحقة الدكتور عبد الرحيم بيكتابه (اللهجات العربية في القراءات القرآنية) من أطلس لغويٍّ عديدٍ، بلغت ثلاثةً وثلاثين أطلاسًا، جمع فيها العناصر اللهجية، والظواهر اللغوية،

(١) التطور اللغوي ، ص ١٢٣ - ١٢٦ .

(٢) ينظر في ذلك : في علم اللغة العام ، د.عبدالصبور شاهين ، ص ٩٩-١٠٢ ، اللغة وعلوم المجتمع ، ص ٧٥-٧٠ ، التطور اللغوي ، د.أيوب ، ص ١٢٧-١٢٠ ، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، ص ٢٠٥ ، اللهجات العربية ، د.عبدالغفار هلال ، ص ٣٩٦ - ٤١٠ . وكان الأستاذ «شتيجر Steiger» - العالم السويسري - قد نوه منذ زمن بعيدٍ بقيمة الأطلس اللغوي للغة العربية . ينظر : مجلة المجمع ، ٣٧٩/٧ - ٣٨٠ ، وكذلك «جان كانتينو» . دروس في علم أصوات العربية ، ص ١٥ .

(٣) الكتاب الفضي لكلية الآداب ، ص ١٦٣ .

(٤) كان ذلك في كتابه : في الدراسات القرآنية واللغوية ، الإمالة في القراءات واللهجات العربية ، ص ٢٩٣ - ٣٠٢ . وأصل هذا الكتاب رسالة ماجستير قدمت بكلية دار العلوم سنة ١٩٥٢م .

موزعةً على أماكنها من شبه الجزيرة العربية (١) ، وقد ذكر الدكتور الراجحي - على سبيل الظن - أن عمله هذا أول محاولة في الدرس العربي (٢)، وهناك أعمال علمية لم نطلع عليها، ولكن المصادر ذكرت أن أصحاب هذه الأعمال قاموا بعمل أطلالس لغوية للهجات المدروسة، فمن ذلك ما ذكره الدكتور محمود فهمي حجازي ، والمستشرق الألماني «بيتر بنشتاد»* من أن الدكتور فهمي أبو الفضل أقام رسالته للدكتوراه عن « لهجات الفلاحين في محافظة الشرقية » بإحدى الجامعات الألمانية سنة ١٩٦١ م ، وألحق بها أربعين خريطةً صوتيةً (٣)، ومن ذلك - أيضاً - ما يedo من عنوان رسالة الماجستير للدكتور سعد مصلوح عن لهجة ألمانيا في ضوء المغرافيا اللغوية التي قدمت سنة ١٩٦٨ م بكلية دار العلوم ، وهذا يؤكّد الاتجاه التطبيقي لعمل الأطلالس اللغوية للهجات العربية الحديثة ، وذكر كنا ننتهي - وما زلنا - أن نرى هذه الأعمال وقد أصبحت في متناول الجميع ؛ ليستفاد من منها ، وتكون خطوة في الطريق الطويل الشاق والمهم لعمل الأطلالس اللغوي العربي .

ومن الملاحظات في هذا المقام افتقاد الدراسات اللهجية المعاصرة لعمل أطلالس لغوية لها ، كما هو الحال في مؤلفات الدكتور عبدالعزيز مطر السابق ذكرها ، وكتاب الدكتور عبد المنعم سيد عبدالعال (لهجة شمال المغرب - تطوان وما حولها -) !

و قبل أن أختتم هذا البحث لابد من الإشارة إلى أن الاهتمام بصناعة الأطلالس اللغوية - على النحو الذي مر بنا - جديـد على البحث اللغوي العربي ، ويعـد ثـمرة من ثـمار الـدراسـات اللـغـويـةـ المـعاـصرـةـ ، وإنـ كانـ هـذاـ لاـ يـعنـيـ منـ القـولـ « إنـ الأـطـلـاسـ اللـغـويـ كـانـتـ لـهـ بـذـورـهـ فيـ درـاسـاتـ عـلـمـائـاـنـاـ الـقـدـماءـ ، حينـ جـمـعـواـ النـصـوصـ اللـغـويـةـ التـيـ اـسـتـخـلـصـواـ مـنـهـاـ قـوـاعـدـ اللـغـةـ الـعـامـةـ، وـفـيـاـ جـمـعـواـ مـنـ نـصـوصـ تـعـلـقـ بـبعـضـ الـهـجـاتـ السـائـدةـ فيـ بـعـضـ مـنـاطـقـ الـجـزـيرـةـ» (٤) .

(١) ينظر : اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، ص ٢٠٧ - ٢٤٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣ .

(*) هـكـذـاـ وـرـدـ اسمـهـ فيـ «ـ المـلـتـقـ الدـولـيـ الثـالـثـ فـيـ الـلـسـانـيـاتـ»ـ، عـدـدـ (٦)ـ ، صـ ٦ـ ، ٤٢٩ـ ، وـلـكـنـهـ وـرـدـ فيـ «ـ درـاسـاتـ فـيـ الـلـهـجـاتـ الـعـرـبـيـةـ»ـ ، صـ ١٤٩ـ ، ١٥٣ـ . هـكـذـاـ «ـ بـيـنـ بـيـشـتـيـتـ»ـ .

(٣) ينظر : مجلة المجلة ، العدد ١١٤ ، ص ٦٩ (المأمور) ، الملتقى الدولي الثالث للسانيات ، عد(٦) ، ص ٤٢٩ . وقد ذكر الدكتور حجازي أن عمل أبو الفضل طبع بألمانيا سنة ١٦٩١ (هـكـذـاـ) ، وـيـدـوـ أنـ هـذـاـ خـطـاـ مـطـبـعـيـ ، وـالـصـحـيـحـ مـاـذـكـرـتـ أـنـ هـذـاـ سـنـةـ ١٩٦١ـ .

(٤) اللهجات العربية ، د.عبدالغفار هلال ، ص ٤٠٠ ، وينظر : علم اللغة الاجتماعي ، د.هادي نهر ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .

فالفكرة موجودة - دون شك - ، ولكنها لم تتخذ ذلك الطابع العلمي الذي وضعته المدارس اللغوية الحديثة .

وعلى الرغم من أهمية الأطلالس اللغوية في دراسة اللهجات ، فإنها لم تسلم - كما يذكر بعض العلماء - من هناتِ تقلل من قيمتها العلمية ، ولعل من أهمها أنها « لا تثبت على مر الزمن ، مادامت اللهجات المحلية تتغير ، ربما بدرجة أسرع من اللغة الوطنية » (١) ، وهذا فإن معاودة إجراء المسح اللغوي مرةً بعد أخرى ، يصبح ضرورةً علميةً ملحّةً ، وذلك محدث مع الأطلالس الألماني ، فقد ذكر الدكتور رمضان عبدالتواب أن الألمان يعدون الآن العمل في أطلالسهم من جديد ، نظراً لاطول المدة التي استغرقها العمل في ذلك الأطلالس ، والتطور السريع الذي حق باللهجات (٢) ، على أنني أرى أن ذلك قد يمثل جانباً إيجابياً في دراسة اللهجات ؛ إذ من الممكن في ضوئه عقد موازنة بين الأطلالسين القديم والحديث ، وملاحظة ما قد يكون طرأ على تلك اللهجات من تطور لغوي ، وقد أشار إلى هذا «ماريوبياً» (٣) .

وهكذا يتضح لنا أن دراسة اللهجات في مصر سارت في اتجاهين : أولهما خصص لدراسة اللهجات القديمة ، والآخر للهجات الحديثة ، وكان المنهج المتبع في دراسة اللهجات الحديثة هو ربطها بالفصحي من جهة ، وباللهجات القديمة من جهة أخرى ، وموازنها بغيرها من اللهجات العربية ، مع التركيز على دراستها في إطارها الاجتماعي والجغرافي ، وارتبطت هذه الدراسة بظهور الأطلالس اللغوية لأول مرة في تاريخ اللغة العربية في جانبها النظري والتطبيقي ، وقد اضطاعت الجامعات المصرية بالعناية بهذه الدراسة ، واكتفى بمجمع اللغة برسم الخطط ، ومناقشة النتائج ، ونشر البحوث المتصلة بهذا الجانب في مجلته .

وأنهي هذا البحث بالقول : إن اللغويين المعاصرين في مصر أسهموا في دراسة العلاقة بين البناء اللغوي والبناء الاجتماعي إسهاماً واعياً بهذا العنصر المهم في الدرس اللغوي ، وقدموا في هذا الصدد أبحاثاً جادةً ، تتطوّي على إدراكٍ مسبقٍ بقيمة النظرة الاجتماعية للغة،

(١) أسس علم اللغة ، ماريوبياً ، ص ١٣٣ . وينظر : أصوات على الدراسات اللغوية المعاصرة ، د.نايف خرما ، ص ٢٢٨ .

(٢) دراسات في اللهجات العربية ، ص ١٩٤ .

(٣) أسس علم اللغة ، ص ١٣٣ .

ولم ينس هؤلاء اللغويون - وهم في مرحلة تأسيس هذا العلم (علم اللغة الاجتماعي) ، وإقامة هيكله العام على هدي من معطيات الدرس اللغوي الحديث - أن يتبعوا جذوره في الدرس اللغوي القديم ، ومحاولة تأصيله ما أمكن (١) ، على الرغم مما يستلزمـه هذا العمل من قراءة موسعة للتراث القديم ، وذلك أمر لم يكن في مقدورـهم ، وبخاصة أنـهم في مرحلة بناء وتنظير ، وليسوا في مرحلة موازنة وتأصـيل .

(١) في هذا رد على الدكتور محمد حافظ دياب الذي يرى أن دراسة اللغويين العرب - بصفة عامة - « تأرجحت بين الأخذ بالأطر المعرفية والمنهجية اللغوية ، دون وعي لحدودها ومشكلاتها ، وبين عدم تأصيلها في التراث اللغوي العربي القديم » ، الأثنيوشيدولوجيـا - ملاحظات حول التحليل الاجتماعي للغة ، مجلة فصول ، المجلد الرابع ، ص ١٥٦ - ١٥٧ .

الفصل الثاني

الجانب التفسي

الجانب النفسي

اهتم علماء النفس باللغة في ضوء كونها أحد مظاهر السلوك الإنساني (مجموعة العادات والأفعال التي يقوم بها الإنسان) الذي هو موضوع علم النفس بصفة عامة ، ومن أشهر هؤلاء «سكينر Skinner» - الأستاذ بجامعة «هارفرد»، وصاحب الكتاب الشهير (السلوك اللفظي)، ويساهم من هذا تقابل علم اللغة مع علم النفس، ونتج عن هذا التقابل ما يسمى بـ«علم اللغة النفسي Psycholinguistics»، أو «علم النفس اللغوي Linguistic Psychology»، وإن كان هناك ثمة فروق بينهما على النحو الذي سنبيّنه بعد قليل .

ويعد هذا العلم - أعني علم اللغة النفسي - أحد فروع علم اللغة التطبيقي ، وقد تفاوت آراء العلماء في أهمية علم النفس بالنسبة لدراسة بعض قضايا اللغة ، فبعض اللغويين ينظرون لتلك العلاقة التي تربط بين العاملين نظرية تشكك وعدم جدوى ، فهذا «بلومفيلد» يذكر أنه يمكن أن نشق طريقنا في دراسة اللغة من غير إشارة إلى نظرية واحدة من نظريات علم النفس ، ويضيف إلى ذلك أن فعلنا هذا يجمي نتائجنا ، ويجعلها أكثر أهمية (١)، وقد انتقد «بلومفيلد» بعض العلماء الذين قدمو تفسيرات سيكولوجية لقضايا لغوية، واصفاً إياها بأنها لم تضف شيئاً إلى اللغة ، بل زادتها غموضاً (٢) .

وفي مقابل ذلك ذهب بعض علماء اللغة والنفس إلى أن أي دراسة لغوية لا تعتمد على دراسة القوى النفسية الكامنة وراءها ، أو كل دراسة نفسانية لا تقوم على دراسة اللغة، هي دراسة ناقصة ، فاسدة النتائج (٣) .

ويقوم التفريق بين العاملين - علم اللغة النفسي وعلم النفس اللغوي - على أساسين ، أحدهما تأريخي ، والآخر موضوعي ، فعلم النفس اللغوي أسبق في النشأة من علم اللغة

(١) ينظر : محاضرات في علم اللغة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ٣٦ ، العلم اللغوي بين العلوم الحديثة ، ستورتفانت ، مجلة الأدب ، العدد الثالث ، السنة الحادية عشرة ، ١٩٦٨ ، ص ٦٩ ، اللغة والفكر عند الطفل ، د.سيد غنيم ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ١٩٧١ ، ص ٩٨ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٥٧ ، علم اللغة في القرن العشرين ، جورج مونين ، ترجمة / د.نجيب غزاوي ، ص ١١٤ فما بعدها ، في نحو اللغة وتراثها ، د.خليل عميرة ، ص ٤٥-٤٨ .

(٢) مجلة عالم الفكر ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ص ٩٧ .

(٣) علم اللغة ، د.وافي ، ص ٦٤ .

النفسي ، حيث بُرِزَ الاهتمام به نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، في حين أن علم اللغة النفسي ظهر مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، أما الناحية الموضوعية فهناك فرق رئيسي بين مجال كل من اللغويين وعلماء النفس في تناول القضايا اللغوية وتحليلها ، إضافةً إلى أن لكل علم موضوعات يختص بدراستها ، فعلم النفس اللغوي يهتم بدراسة الصوت اللغوي قبل صدوره ، أي أنه يعني بتحليل تلك العمليات العقلية التي تسبق صدور الصوت اللغوي (إنتاج الكلام) ، كما يهتم بدراسة الصوت اللغوي بعد صدوره ، أي أنه يعني بالبحث في عملية إدراك السامع للأصوات واستقباله لها ، وكيفية ذلك الإدراك ، وهاتان المراحلتان - القبلية والبعدية - من اختصاص علم النفس ، ويسمى العلم الذي يهتم بدراسة هذين الجانبيين (المراحلتين) «علم الأصوات السمعي أو النفسي» ، على حين يهتم اللغويون بالصوت أثناء صدوره ، أي الكلام المنطوق نفسه (١) .

وأما موضوعاته فنها : طبيعة اللغة (الشكل ، والوظيفة ، والاستعمال) ، فهم الجمل ، الانتفاع بالجمل في الاتصال ، التذكر والحفظ ، إدراك الكلام ، تحطيط الكلام وتنفيذ ، الاكتساب (أول الخطوات اللغوية للطفل) ، تطور النمو اللغوي للطفل ، الأصوات الأولى لدى الطفل ، المعنى والتفكير ، استعمالات المعنى ، المعنى في لغة الطفل ، اللغة والتفكير .

وأما موضوعات علم اللغة النفسي فنها : اكتساب لغة الأم في الطفولة ، وتعلم اللغة الأجنبية ، تسمية الأشياء (العلاقة بين الاسم والشيء) ، أقسام الكلم ، التقويم النحوي (التصوير والتخطئة) ، الجمل الأولى في حياة الطفل ، اللغة والإدراك والتفكير (خطة المعنى) ، الرموز الصوتية في اللغات الطبيعية ، الشخصية والأسلوب ، اللغة والإيحاء والإقناع ، أمراض الكلام وعيوب النطق ... الخ (٢) ، وهكذا نرى التداخل الواضح بين

(١) ينظر : علم اللغة العربية ، د. محمود فهمي جمازي ، ص ٤٩ . وهناك خلاف بين العلماء في صلة هذه المراحل التي تنتظم العملية الكلامية باللغة وعلم النفس . لمعرفة ذلك ينظر : الأصوات ، د. بشير ، ص ٢٢-٩ .

(٢) لتفاصيل ذلك ينظر : علم اللغة العربية ، د. محمود فهمي جمازي ، ص ٤٨-٥٠ ، اللغة والطفل ، د. حلمي خليل ، ص ١٩-٣٢ ، سيميولوجية اللغة والمرض العقلي ، د. جمعة سيد يوسف ، ص ١١-٣٧ ، أصوات على التراسات اللغوية المعاصرة ، د. نايف خرما ، ص ١٠٩-١٢٠ ، الأصوات ، د. بشير ، ص ١٢-١٥ ، اللغة وعلم النفس ، د. موفق الحمداني ، ص ٥-١٥ ، علم النفس اللغوي ، د. نوال عطية ، ص ١٣-١٧ ، Psychology and Language, An Introduction To psycholinguistics. Herbert H.Clark Eve V. Clark. P. 9-16.

م الموضوعات هذين العلمين ، مما حدا بعض الباحثين إلى عدهما علماً واحداً ، بحيث إذا أطلق أحدهما أُريد به الآخر .

ويعود الفضل لـ «تشومسكي» في إبراز هذا الفرع من فروع علم اللغة ، ونظريته اللغوية المتصلة بعلاقة اللغة بالعقل الإنساني .

أما موقف الدراسات المعاصرة في مصر من تناول هذا الجانب ، فقد تبين من خلال استعراض المؤلفات في هذا الميدان ، أن الذين أسهموا بنصيب واخر فيه هم من المختصين في علم النفس بصفة عامة ، أما اللغويون فلا نكاد نجد مؤلفاً مستقلاً لأحدهم يعالج قضيائنا هذا العلم ، باستثناء مؤلف الدكتور وافي (نشأة اللغة عند الإنسان والطفل) (١) ، ولكننا لأنعدم وجود تناولاتٍ جانبيَّة لتلك القضية ، كعلاقة اللغة والتفكير ، واكتساب اللغة ، وتعلم اللغة الأجنبية ، والمعنى عند السلوكيين ، وقبل هذا فهناك إشارات عديدة للجانب التنظيري لذلك العلم ، كعلاقته بعلم النفس ، والموضوعات التي يبحثها هذا العلم (٢) .

وفي واقع الأمر أن الجانب النفسي للغة في دراسات اللغويين المعاصرين في مصر لا يقارن بما عليه حال الدراسة في الجانب الاجتماعي ، فقد نال هذا الجانب عنايةً أكبر ، حيث رأينا - فيما تقدم - أن كثيراً من القضية اللغوية فُسرت في ضوء الاعتبار الاجتماعي للغة ، أما الجانب النفسي للغة فلا نجد منه إلا النذر البسيط ، فعلى سبيل المثال ذكر الدكتور أنيس أن الحالة النفسية قد يكون لها دور في تطور الأصوات ، فحينما يميل الشعب إلى الاستقرار تتطور أصواته من الشدة إلى الرخاوة ، ويحدث العكس إن مال

(١) صدر لأول مرة سنة ١٩٤٧م عن دار الفكر العربي بالقاهرة ، وطبع ثانية سنة ١٩٦٢م بمكتبة دارعروبة بالقاهرة ، والثالثة سنة ١٩٧١م بمكتبة غريب بالقاهرة ، ثم تالت الطبعات بعد ذلك. ومباحث هذا الكتاب مستلة من كتابه (علم اللغة) من ص ١٧٩-٨٢ ، ٢٠٢-٢٢٦.

(الطبعة الأولى).

(٢) ينظر : علم اللغة ، د.وافي ، ص ٣١ ، محاضرات في اللغة ، د.أيوب ، ص ٣٢-٢٦ ، علم اللغة ، د.السعراي ، ص ٧٦-٧٨ ، محاضرات في علم اللغة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ٣٥-٣٦ ، علم اللغة في الفكر الغربي ، د.علي محمود مزيد ، ص ١٣٢ - ١٣٦ ، علم اللغة العربية ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ٤٨ - ٥١ ، التفكير اللغوي ، د.بشر ، ص ٤٩ - ٥٠ ، المدخل إلى علم اللغة ، د.رمضان عبدالتواب ، ص ١٣٨-١٤٦ .

الشعب إلى التنقل والترحال ، ويستأنس بهذا التفسير في ميل اللهجات المتحضرة إلى كثرة استخدام الأصوات الرخوة ، وميل اللهجات البدوية إلى استخدام الأصوات الشديدة (١) .

والذى يبدو أن هذا التفسير ليس تفسيراً نفسياً محضاً ، بل هو نفسى اجتماعي ، ومن المعروف أن هناك عالماً يسمى «علم النفس الاجتماعى اللغوى Social Psychology of Language » يهتم بدراسة العوامل الاجتماعية المؤثرة في التصرف اللغوى للأفراد والجماعات (٢) ، وقد شعر الدكتور أنيس بشيء من هذا ، فعقب على ذلك التفسير بقوله: إن الرابط بين الأصوات والحالة النفسية إن صدق على مجتمع فلا يعني بالضرورة جريانه على بقية المجتمعات (٣) ، كما قدم الدكتور أنيس تفسيراً ظاهرة القلب المكاني يقوم على عامل نفسي هو الذاكرة أو الحافظة ، وعلى الرغم من رفضه لفكرة «جسبرسن» القائمة على ضعف الذاكرة لدى الأطفال ، فإنه يفسر حدوث تلك الظاهرة في ضوء ما وبه الله للإنسان من مخ يختزن مخصوصاً لغويًا ، يتتألف من سلاسل صوتية قد تكون كثيرة الشيوع ، أو متوسطة ، أو نادرة ، فإذا خطرت في الذهن إحدى تلك السلاسل الصوتية القليلة الشيوع ، تداعت لها بسرعة سلسلة أخرى أشبه بها أو أقرب إليها ، وهي في نفس الوقت أكثر منها شيوعاً في كلام الناس ، فتحل سلسلة صوتية مكان أخرى ، وبذا يحدث القلب المكاني ، أي أن تلك السلسلة الصوتية تطفو على الشعور ، ولذلك تبادر إلى الاستجابة قبل غيرها مما يساعد على حلول تلك السلسلة الصوتية محل غيرها (٤) .

وهكذا نرى مصطلحات وظواهر نفسية اعتمد عليها الدكتور أنيس في تفسير إحدى الظواهر اللغوية ، كما صرخ الدكتور أنيس أن دلالة الألفاظ - وإن كان قد تناولها عالماً

(١) الأصوات ، ص ١٧٤.

(٢) معجم المصطلحات اللغوية ، د.رمزي بعلبكي ، ص ٤٦٠ .

(٣) الأصوات ، ص ١٧٤ .

(٤) مسطرة اللغوي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٢٩/٧ - ١٢ . وقد انتقد الدكتور داود عبد هذا التفسير ، ورأى أن هناك عوامل نفسية يعزى إليها السبب في حدوث هذه الظاهرة عند الأطفال ، كضعف الذاكرة ، وما يسمى بالتوقع عند الكبار . دراسات في علم اللغة النفسي ، ص ٩١-١٠٢ .

النفس على ضوء الظواهر النفسية ، كالشعور ، وشبه الشعور ، واللاشعور ، والذاكرة ، والتصور ، والتخيل ، وتداعي المعاني - فإنه سيسلك مسلك اللغويين في بحثها^(١) ، وهو حينا يقرر هذا المنهج لا يقلل من شأن العوامل الخارجية في التحليل اللغوي ، كالم جانب النفسي والإجتماعي ذات الأثر الواضح في دلالة الألفاظ ، بل إنه ليعرف بالقيمة العلمية لأبحاث كل من «أوجدن» و«ريتشاردز» - وهما من علماء النفس - في الدلالة^(٢) .

ويبدو أن الدكتور أنيسًا في الوقت الذي يعترف فيه بأهمية الظواهر النفسية في تفسير بعض القضايا اللغوية ، فإنه لا يدعو إلى الأخذ بها على عموم إطلاقها ، وبجميع صورها وإشكالياتها ، بل في إطار لغوي صرف ، دون الدخول في متفاصيل علم النفس ، وقضاياها المشتبعة .

أما الدكتور السعران فقد فسر المعنى - كما تقدم - تفسيراً سلوكيًا قائماً على أن له مضمونين : أحدهما نفسي والأخر منطقي^(٣) ، مخالفًا بهذا رأي أستاذة «فيرث» .

وبصفة عامة فالدكتور السعران كالدكتور أنيس في نظرته لتناول قضايا علم اللغة النفسي على أساس لغوية ، ويتبين هنا في الدعوة التي أبدتها لقيام دراسة لغة الطفل أو جوانب من لغته ، وتأكيده على أنه لا يكفي لعمل هذه الدراسة التزود بنظريات علم النفس المختلفة ، بل لابد من الاعتماد على ثقافة لغوية حديثة^(٤) .

وأما الدكتور بشر فقد انتقد نظرية «أولمان» للمعنى ، التي تقوم على أساس نفسي بحث ، كما انتقد نظرية «بلومفيلد» في المعنى ، القائمة على المذهب السلوكي^(٥) ، وقد فصلت القول في هذه المسألة في الفصل الخاص بالجانب الدلالي ، والذي أود اثباته في هذا المقام أن الدكتور بشرًا من خلال حديثه عن علاقة علم اللغة بعلم النفس ، أو تفسير الظواهر اللغوية - ومنها المعنى - على أساس نفسي - يرى أنه ينبغي أن يتم ذلك في إطار ضيق ، فالحقائق اللغوية هي التي يجب أن تكون سيدة الموقف في معالجة تلك

(١) دلالة الألفاظ ، ص ٣-٢ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٤ .

(٣) علم اللغة ، ص ٣٠٢ - ٣٠٤ .

(٤) اللغة والمجتمع ، ص ٢٠ .

(٥) ينظر : تقديمه لكتاب أولمان (دور الكلمة في اللغة) ص ٦-٧ ، ٦٥-٦٦ (الهامش) ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٥٦ - ١٧١ ، دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ١٥-١٨ .

القضايا ، ولكن هذا لا يمنع من الاستعانة بالأسس النفسية والعقلية استعاناً غير مباشرة ، وبأسلوب لغوي (١) . وهذا - كما صرخ الدكتور بشر - رأي أستاذ « فيرث » (٢) - .

ووظيفة علم اللغة النفسي عنده ليست هي الوصف والتحليل ، وإنما « الاهتمام بالعلاقات التي تربط بين الرسائلات الكلامية والفرد الذي يرسلها أو يستعملها ، إنه يدرس مسيرة التواصل الكلامي ، وتابع الصور الكلامية » (٣) ، وهكذا نرى الدكتور بشرًا متفقاً مع الآراء السابقة في الاعتراف بأهمية الجانب النفسي في دراسة قضايا اللغة ، ولكن في حدودٍ ضيقٍ ، دون طغيان على حقائق اللغة .

وأما الدكتور تمام حسان فقد ذكر أن مراقبة اللغويين لسلوك الطفل اللغوي من قبل مراعاة العنصر الشخصي في اللغة ، وهو عنصر مهم لا يمكن تجاهله في اللغة . ويلحق بذلك - كما يذكر الدكتور تمام - دراسة العيوب النطقية ، والأمراض العصبية المتصلة باللغة ، واكتساب اللغة عند الدكتور تمام أكثر ما يكون شبيهًا من الناحية النفسية بعملية اكتساب العادات (٤) ، ويوجه عام فإن الدكتور تمامًا في الوقت الذي يعترف فيه بعدم استطاعة علم اللغة الاستغناء عن الدراسات العلمية والفلسفية ، ومنها علم النفس ، فإنه يعد هذا العلم من أقل العلوم فائدة في الدراسات اللغوية (٥) .

وأما الدكتور عبد الرحمن أيوب فقد دعا إلى الاستفادة من علم النفس في دراسة العمليات العقلية للكلام ، وعاب على اللغويين العرب هرويهم عن مواجهة المسئولية التي تملّها على المتخصص تطورات فرع تخصصه ، ومنها سير أغوار النفس الإنسانية ، وتحطم الحاجز التي كانت تفصل بين علم اللغة وعلم النفس (٦) ، وقد قام الدكتور أيوب بتفسير حدوث القلب المكاني تفسيرًا نفسياً قائماً على أنه ينبع عن نوع من الخطأ السيكولوجي ، هو اضطراب الفرد في ترتيب الأصوات ، مما يجعله غير قادر على تلقي الأصوات

(١) ينظر : تقدیمه لكتاب أولمان السابق ، ص ٧-٦ (المامش) ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٢) الأصوات ، ص ١١ .

(٣) التفكير اللغوي ، ص ٥٠ .

(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٦٨ ، ٨٣-٨٦ .

(٥) مناهج البحث في اللغة ، ص ٣٤ ، ٢٠٠-٢٠١ .

(٦) محاضرات في اللغة ، ص ٣٢-٢٦ ، الكلام إنتاجه وتحليله ، ص ١١-٧ .

وإنتاجها بشكل سليم (١) ، ومع أن الدكتور أιوب متحمس لهذا الجانب من الدراسة ، فإنه يحذر من سيطرتها - ومعها الدراسة الاجتماعية - على الدراسات اللغوية (٢) ، مما يعني الاستعانة بها دون أن يكون ذلك على حساب الجانب اللغوي .

ولابد من الإشارة - ونحن في هذا الصدد - إلى أن الاتجاه النفسي في دراسة اللغة يعد امتداداً لذلك الاتجاه الذي عني بنظريات علم النفس في الدراسات الأدبية والنقدية المعاصرة في مصر ، وكان قد بدأ به - فيما تذكر المصادر التي أرخت له - الأستاذان محمد خلف الله ، وأحمد أمين ، في كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول - آنذاك - ، حيث أنشأت الكلية سنة ١٩٣٨ دراسة جديدة لطلاب الدراسات العليا ، تدور حول علاقة علم النفس بالأدب ، وأسندت تدريس هذا الموضوع إليها (٣) ، كما كان للشيخ أمين الحولي توجه مماثل لهذا ، حيث كتب سنة ١٩٤٥ مقالاً عن علم النفس الأدبي (٤) .

وفي سنة ١٩٤٧م أصدر الأستاذ محمد خلف الله كتابه (من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقدة) وتبعه في هذه الوجهة الأستاذ حامد عبدالقادر ، إذ صدر له سنة ١٩٤٩ كتاب (دراسات في علم النفس الأدبي) ، وكلاهما - كأنعلم - من ذوي الثقافة اللغوية، ولم يقتصر هذا الاتجاه على دراسة الأدب ونقدة، بل شمل البلاغة وعلومها - أيضاً -، وخير من يمثل ذلك الشيخ أمين الحولي ، حيث نشر سنة ١٩٣٦م مقالاً عن «البلاغة وعلم النفس» (٥)، وكان - كما يذكر الدكتور عز الدين إسماعيل - يعهد لأحد المتخصصين

(١) محاضرات في اللغة ، ص ١٧١-١٧٧ . وقد أيد بعض اللغويين المعاصرین هذا التفسير . ينظر : علل التغير اللغوي ، د. مصطفى التونسي ، ص ١٠٤-١٠٦ . وللمزيد ينظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٣٥ .

(٢) أصوات اللغة ، ص ٢٣ .

(٣) ينظر : من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقدة ، محمد خلف الله أحمد ، التهيد ، ص ٥ (الطبعة الثانية) .

(٤) نشره في مجلة علم النفس ، المجلد الأول ، ١٩٤٥م ، ص ٣٦-٥١ ، ثم أورده ضمن كتابه : مناهج تجدید في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، ص ١٧٧ - ٢١٥ .

(٥) نشره في مجلة كلية الآداب ، الجامعة المصرية ، المجلد الرابع ، الجزء الثاني ، ١٩٣٦م ، ص ١٣٥-١٦٨ ، ثم ضمن هذه المقالة كتابه : مناهج تجدید ... ، ص ١٧٧-٢١٥ .

في الدراسات النفسية بإعطاء طلابه في الجامعة مقدمة نفسية قبل أن يحاضر لهم في البلاغة^(١).

هذه وقفة سريعة مع نظرة اللغويين المعاصرين للجانب النفسي في دراسة اللغة، وسألناهم فيها يلي إسهامهم في بحث موضوعين يُعدان من أهم موضوعات علم اللغة النفسي، هما : اللغة والفكر ، واكتساب اللغة .

(٤) التفسير النفسي في الأدب ، ص ١٤ . ولمزيد من التفاصيل حول الاتجاه النفسي في دراسة الأدب ينظر : نحو منهج نفسي في نقد الشعر ، سعد أبو الرضا ، ص ٣٧ فما بعدها .

اللغة والفكر

شغل هذا الموضوع طائفة من المناطقة ، والفلسفه ، وعلماء النفس* ، والاجتماع ، والأدب واللغويين - أيضاً - ، وقد ذكر «فندريس» أن هذه المسألة « وإن كانت مسألة سيكولوجية قبل كل شيء ، فلا يسع للعالم اللغوي أن يهملها بأية حال » (١) ، كما ذكر «بول POOL» أن مجال الاهتمام الأول لعلماء اللغويات هو العلاقة بين اللغة والفكر (٢) ، وحيث إن الأمر كذلك فقد أسمهم بعض اللغويين المعاصرين في مصر في دراسة هذه القضية على النحو الذي سنستعرضه في هذا الحيز من الدراسة .

وعلينا بادئ ذي بدء أن نذكر أن الأسئلة التي تطرح في هذا المقام هي : هل هناك فكر بدون لغة (رموز لغوية) ؟ وهل الفكر واللغة وجهان لعملية نفسية واحدة ؟ وإذا كان هناك فكر ولغة فأيهما سابق للآخر ؟ وأيهما أكثر تأثيراً على الآخر ؟

(*) صدرت مؤلفات مستقلة تحمل هذا العنوان ، في سنة ١٩٤٨ صدر كتاب بعنوان (اللغة والفكر) وهو عبارة عن محاضرات ألقاها أربعة من أعضاء هيئة التدريس بمعهد التربية العالي للمعلمين ، وفي سنة ١٩٦٧ أصدر الدكتور عثمان أمين كتاباً بعنوان (في اللغة والفكر) وهو يمثل مجموعة المحاضرات التي ألقاها على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية بمعهد البحوث والدراسات العالية التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة ، وترجم الدكتور أحمد عزت راجح سنة ١٩٥٤ كتاب « جان بياجيه » (اللغة والفكر عند الطفل) ، كما ترجم الدكتور طلعت منصور سنة ١٩٧٦ كتاب « فيجوتسيك » (التفكير واللغة) ، وكتب الدكتور سيد غنيم مقالاً قياماً عن (اللغة والفكر عند الطفل) نشر في مجلة عالم الفكر ، الجلد الثاني ، العدد الأول ، ١٩٧١م ، ص ٩١-١٣٠ ، وقد خصص هذا العدد لدراسة هذه القضية ، كما كتب الدكتور طلعت منصور مقالاً بعنوان (العلاقة بين التفكير واللغة) نشره في مجلة الجمع المصري للثقافة العلمية ، الدورة ٤٥ ، الكتاب السنوي ، ١٩٧٥م ، ص ٩٩-١٢٩، وألقى الدكتور إبراهيم مذكور بمحاضراً في الجلسة الحادية عشرة من جلسات مؤتمر الجمع في دورته الثامنة عشر بعنوان «التفكير واللغة» ، ونشر في مجلة الجمع ، ٩٧-١٣ .

(١) اللغة ، ص ٩٦ .

(٢) نقاً عن « العلاقة بين اللغة والفكر ودورها في تربية مهارات اللغة الثانية » د.شاكر عطية قنديل ، مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، العدد الأول ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، ص ١٦١ .

وإذاء هذا تكونت نظريات ثلاثة هي بحسب تسلسلها التاريخي : نظرية العزل المطلق بينهما، وإنكار وجود أي أثر لأحدهما في الآخر، ونظرية انصراف الفكر باللغة، ونظرية استقلال الفكر عن اللغة استقلالاً نسبياً ، مع تلامحه العضوي بها ، والأثر المتبادل بينهما (١).

ونبدأ عرض آراء اللغويين المعاصرين في مصر بما يراه الدكتور أنيس من ارتباط اللغة بالفكرة ارتباطاً وثيقاً ، بل لقد أصبح من الصعب تصور أي نوع من التفكير دون لغة ، ويؤكد الدكتور أنيس على أن هذه العلاقة أصبحت حقيقةً عالميةً ، برهنت التجارب المتعددة على صحتها (٢) .

أما الدكتور حسن ظاظاً فيقرر أن هذه القضية من أشد مباحث علم اللغة تعقيداً ، وأكثرها طرافةً في وقت واحد ، ويرى - بعد أن استعرض طائفتين من آراء العلماء المحدثين النفسيين والفلسفه واللغويين - أنه لا كلام (لغة) بدون فكر ، ولا فكر بدون كلام ، فالتفكير هو المضمن الخفي للغة ، وهذا يعني أنها شيء واحد ، وأنها متصاحبان ، فاللغة ظاهرة مرافقه للتفكير ، ولكنها ليست هي الفكر بعينه (٣) .

ويؤكد هذه النظرة الدكتور عبد الصبور شاهين ، حيث يرى أن هناك تلازمًا وثيقاً بين اللغة والتفكير ، وأن هذا التلازم يبدأ منذ يعي الإنسان حقيقة وجوده ، فالتفكير - أو ما يسميه الدكتور عبد الصبور «اللغة الداخلية» - واللغة ، وهي نظام من العلامات الاصطلاحية ذات الدلالة الاصطلاحية ، وللذان يمثلان عملية الاتصال الإنساني - هما أشبه بالعملة النقدية ، ذات وجهين متكملين ومترابعين ، وقدان أحدهما يعني ضياع قيمة الآخر ، بل إن من أصعب عمليات التجريد الفلسفى انفصال حركة الفكر عن كلمات اللغة (٤) .

إن هذين الرأيين ليدلان دلالةً واضحةً على أن الفكر ليس كائناً قبل اللغة ، ولا اللغة كائنةً قبل الفكر ، بل هما مرتبطان بعضهما ارتباطاً قوياً ، دون انفصال بينهما ، يعني أنه

(١) ينظر : اللغة والفكر ، د. نوري جعفر ، ص ١٢٢-١٣٦ ، اللغة وعلم النفس ، د. موفق الحمداني ، ص ١٨٥ ، سيكولوجية اللغة والمرض العقلي ، ص ١٥٠ ، التفكير واللغة ، فيجوتسيك ، ترجمة / د. طلعت منصور ، ص ٧٢ فما بعدها .

(٢) دلالة الألفاظ ، ص ٦٨-٦٩ .

(٣) اللسان والإنسان ، ص ٦٩-٩٥ .

(٤) في علم اللغة العام ، ص ٧٠ - ٧٣ .

ليس أحدهما سابقاً للآخر ، إلا أنني أمس من خلال تناول الدكتور حسن ظاظا لهذه القضية - أعني قضية اللغة والفكر - أن الفكر سابق للغة ، يقول في هذا المخصوص : «...ومع ذلك فلأن اللغة كانت أول مخلوقات الفكر ، ولأنها لم تنفصل عنه لحظة واحدة ، وهو لم يستغن عنها على مدى تاريخ الإنسانية الطويل ، فقد امترجت به ...» (١) .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أمرين : أحدهما أن المقصود بالأسبقية في هذا المقام أسبقية الرتبة أو الحيثية - كما يقول فلاسفة الإسلام - لا أسبقية الزمان أو الوجود في الأعيان - باصطلاح علماء الكلام (٢) والأمر الآخر أن مسألة الأسبقية والتقدم في هذه القضية - أي كانت وجهتها ، صالح الفكر أو اللغة - لا يتوقف عليها كبير شأن ، بل لا أهمية لها مطلقاً ، ومن أجل هذا فالقول بصدارة الفكر للغة لا يمكن القبول به ، كما لا يمكن قبول عكسه ، كما ثبت ذلك عدد من الباحثين من خلال الدراسة العلمية الموضوعية للغة ، فهما كما يقول الدكتور عبد الرحيم : « يخضعان لتأثيرٍ متبادلٍ ، قد يكون متساوياً ، بل إن تأثير اللغة في الفكر قد يكون أقوى من تأثير الفكر في اللغة » (٣) .

ويتفق الدكتور حلمي خليل مع الآراء السابقة في أن العلاقة بين اللغة والفكر علاقة اتحاد ، يؤثر كل منها في الآخر ، ويرى أن النظرة إليها باعتبارها عمليتين منفصلتين نظرة خاطئة (٤) .

والواقع أننا لو تبعنا آراء المختصين في الفلسفة أو علم النفس أو الأدب بشأن هذه القضية ، لوجدنا أنها تجمع على وجود صلة وثيقة تربط بين اللغة والفكر (٥) ، وهذا

(١) اللسان والإنسان ، ص ٩٤ ، ومن يذهب إلى القول بسبق الفكر للغة الدكتور عثمان أمين . في اللغة والفكر ، ص ٣١ - ٣٥ . وللمزيد حول هذه القضية ينظر : المصدر نفسه ، ص ٣٧ - ٣٩ ، اللغة والفكر ، د.نوري جعفر ، ص ١٠٤ - ١٠٧ .

(٢) في اللغة والفكر ، د.عثمان أمين ، ص ٣٣ .

(٣) فقه اللغة في الكتب العربية ، ص ٧٥ .

(٤) المولد ، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الاسلام ، ص ٢٨ ، وللمزيد ينظر : علم اللغة العام ، د.توفيق شاهين ، ص ١٤٤ - ١٤٧ ، اللهجات وأسلوب دراستها ، ص ٧٠ - ٧١ ، اللغة والفكر بين علم النفس وعلم اللسانية ، د.بسام بركة ، الفكر العربي المعاصر ، العددان ١٨-١٩ ، ١٩٨٢ م ، ص ٦٥ - ٧١ .

(٥) ينظر - على سبيل المثال - في اللغة والفكر ، د.عثمان أمين ، الفكر واللغة - تمهيد - د.أحمد أبو زيد ، عالم الفكر ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ص ١٠-٣ ، اللغة والفكر =

الاتجاه هو الأكثر شيوعاً وقبولاً لدى الدراسات المعاصرة ، فالصلة ثابتة ، ولكن الخلاف يمكن في طبيعة هذه الصلة .

و قبل أن أنتقل إلى موضوع اكتساب اللغة أود أن أشير إلى أن الدكتور حسن ظاظا حاول تأصيل هذه الفكرة (علاقة اللغة بالفكرة) في دراسات الأقدمين ، فأورد نصاً طويلاً لأخوان الصفا في إحدى رسائلهم ، أثبتت من خلاله أن القدماء تناولوا هذه القضية بطريقة مدهشة (١) ، كما أن الدكتور عبد الرحيم أثبت من خلال تعريف ابن جني للغة ، وعلى وجه التحديد كلمة (أغراضهم) أنه كان على معرفة بهذه العلاقة ، فهذه الكلمة تعني التفكير بلغة العصر الحديث ، بل إنها أكثر شموليةً من لفظة التفكير التي يقتصر معناها على الصورة العقلية أو العمليات الذهنية (٢) .

== عند الطفل ، د. سيد غنيم ، عالم الفكر « السابق » ، ص ١١٠ - ١٢٩ ، المسار اللغوي ومهاراته ، محمد عبدالحميد أبو العزم ، ص ٣٢-٣١ ، اللغة والتفكير ، مجموعة من الباحثين ، ص ٦ - ٧ ، ٤٤ ، ٦١ ، سيميولوجيا اللغة والمرض العقلي ، ص ١٤٣ - ١٥٨ ، وللمزيد ينظر: اللغة والفكر ، د. نوري جعفر ، ص ١٢١ - ١٤٦ ، مفهوم المعنى دراسة تحليلية ، د. عزمي إسلام ، ص ٢٠-٢٨ .

(١) اللسان والإنسان ، ص ٢٤ - ٢٨ . وقد أورد الدكتور منذر العياشي نصوصاً للشهرستاني ، والإمام الغزالى ، وابن حزم ، تبين هذه العلاقة . ينظر : سيمياء اللغة والتفكير ، مجلة علامات ، الجزء ٦ ، المجلد ٢ ، ١٤١٣هـ ، ص ١٢٦ ، ١٣٥ . وللمزيد ينظر : التفكير اللساني في الحضارة العربية ، د. عبدالسلام المساي ، ص ٤٦ - ٥٦ .

(٢) فقه اللغة في الكتب العربية ، ص ٧٦ - ٦٩ . والواقع أن مصطلح التفكير من المصطلحات الفاضحة التي تعددت آراء العلماء في تحديد مدلولها ، فبعضهم يرى أنه يقصد به الأفكار سواء كانت صوراً ذهنية ، أو أفكاراً مجردة ، إضافة إلى الاتجاهات العامة للتفكير ، وطرق التفكير وأساليبه . ينظر : مفهوم المعنى ، ص ١٨ . ويرى بعضهم أن الفكر هو أحد العمليات أو الوظائف العقلية أو المخية التي تشمل - أيضاً - الذاكرة والانتباه ، والخيال واللغة . ينظر : اللغة والفكر ، د. نوري جعفر ، ص ٩٨ .

اكتساب اللغة

سبق أن تحدثت عن هذا الموضوع أثناء تناولي للجوانب المعيارية في النحو العربي ، وسأتناوله هنا باعتباره يشكل مبحثاً منهاً من مباحث علم اللغة النفسي .

والمقصود باكتساب اللغة هنا هو « دراسة المراحل المختلفة التي يمر بها الطفل منذ لحظة الولادة ، حتى يستطيع التحكم في لغة المجتمع الذي ولد فيه ، ويستعملها » (١) ، واكتساب اللغة قد يكون في الصغر - أي في مرحلة متقدمة من العمر - كما هو الحال عند الأطفال ، وقد يكون في الكبر - أي في مرحلة متأخرة من عمر الإنسان - كما هو الشأن في تعلم اللغات الأجنبية .

ويفرق العلماء بين مصطلحي اكتساب اللغة ، وتعلمها ، فاكتساب اللغة (Language acquisition) يتم في ظروفٍ لا منهجية ، على حين أن تعلمها (Learning) يحدث في ظروفٍ منهجية منظمة (٢) ، وكلا هذين الموضوعين يندرجان ضمن مباحث علم اللغة النفسي - كما تقدم - .

ويُعدُّ الأستاذ محمد خلف الله أَحمد من الرواد الذين تناولوا هذا الموضوع ، وذلك في كتابه (الطفل من المهد إلى الرشد) (٣) ، إلا أن هذه الدراسة « تنتهي بأكمالها إلى الجهد التي بذلها علماء النفس في دراسة اكتساب اللغة » (٤) ، يعني أنها دراسة نفسية صرفة ، ليس فيها للجانب اللغوي أثر يذكر .

(١) اللغة والطفل ، د. حامى خليل ، ص ٥٦ .

(٢) اللسانيات التطبيقية في العالم العربي ، د. محمود إسماعيل صيفي ، بحث منشور ضمن (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ، ص ٢٣٤-٢٣٥ ، اللغة والطفل ، د. حامى خليل ، ص ٥٧ .

(٣) صدر هذا الكتاب لأول مرة سنة ١٩٣٩ هـ - ١٣٥٨ م ، عن مطبعة الرحمانية بالقاهرة . وهناك دراسة قيمة عن اكتساب الطفل للغة من خلال آراء الأستاذ محمد خلف الله أَحمد ، قدمها الدكتور حامى خليل إلى الندوة العلمية التي انعقدت في كلية الآداب بجامعة الإسكندرية تخليداً لذكرى الأستاذ خلف الله - رحمة الله - سنة ١٩٨٥ م ، وقد طبعت سنة ١٩٨٧ م بعنوان (اللغة والطفل ، دراسة في ضوء علم اللغة النفسي) ، وصدرت عن دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ، ثم طبعت ثانيةً بدار النهضة العربية ، بيروت ، وقد كتب على هذه الطبعة أنها الأولى ، وأنها صدرت سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م ، ولكن هذا ليس صحيحًا - كما أخبرني الدكتور حامى خليل - .

(٤) اللغة والطفل ، د. حامى خليل ، ص ٦٠ ، وينظر : المصدر نفسه ، ص ٥٦ .

وقد تناول هذا الموضوع بشكلٍ أساسيٍ علماء النفس (١)، وإن كان اللغويون المعاصرون في مصر لم يغفلوا عنه، إذ أولوه شيئاً من عنايتهم، على أن هذه العناية لم تكن هدفاً في ذاتها، بل كانت وسيلةً إلى غايةٍ، فالذين تعرضوا له إماً بعرض دراسة نشأة اللغة، أو بعرض فهم وظيفتها الاجتماعية، أو بغير هذا وذلك على النحو الذي سيتضح فيما يستقبل من هذه الدراسة.

ونبدأ بدراسة الدكتور وافي؛ حيث إنه من أوائل من تناولوها بشيءٍ من التفصيل، فقد تحدث عن أنواع التعبير في الطفولة، النظري منها والمكتسب، والمراحل التي يمر بها الطفل في نموه اللغوي، وقد حدد هذه المراحل بأربع: الأولى، وتكون من الولادة حتى الشهر الخامس، ويظهر في هذه المرحلة التعبير الطبيعي عن الانفعال بقصد الاستجابة لطلباته، وتكون المرحلة الثانية من الشهر الخامس إلى أواخر السنة الأولى، وتميز برؤى بعض أنواع التعبير لديه، وفهمه لمدلول كثير من الكلمات والجمل التي يسمعها من المحيطين حوله دون استطاعته محاكاتها، أما المرحلة الثالثة فتكون من أواخر السنة الأولى إلى سن الخامسة أو السادسة أو السابعة تبعاً لظروف النمو اللغوي لدى كل طفل، وهي مرحلة التقليد اللغوي للأصوات اللغوية، وأصوات الحيوان، والطيور، ومظاهر الطبيعة، ومحاكاة الكلمات ... الخ، وتتميز الظواهر المتعلقة بالدلالة في هذه المرحلة باستخدامها الموسّع (عموم الدلالة)، وأما ظواهر الصرف والاشتقاق فتخلو لغة الطفل منها في هذه المرحلة، ومع تقدم عمره يظهر في لغته شيءٌ من مراعاة هذين الجانبين، كما يميل إلى القياس والسير على وتيرة واحدة، كأن يقول حسان وحسانه، خروف وخروفه ... الخ، كما أن تركيب الجمل يبدو ساذجاً في هذه المرحلة، وحالياً من أدوات الربط بين عناصر الجملة، ويتأثر الطفل في مفردات وتركيب قواعد لغته بالوسط المحيط حوله بدرجةٍ كبيرةٍ جداً، أما المرحلة الرابعة فتبدأ من سن السادسة أو السابعة أو الثامنة، تبعاً لاختلاف الأفراد، وهي مرحلة الاستقرار اللغوي، وفيها تأخذ اللغة وضعها الطبيعي، وترسخ كثيراً من العادات الكلامية لديه (٢).

(١) لعل من أوائل هذه الدراسات كتاب الأستاذ صالح الشماع (اللغة عند الطفل)، وقد صدر سنة ١٩٥٥م. للمزيد حول هذه المؤلفات ينظر: تقديم اللسانيات في الأقطار العربية، ص ٢٣٤ - ٢٣٦.

(٢) ينظر: نشأة اللغة عند الإنسان والطفل، ص ١١٣ - ١٥٤.

كأتناول الدكتور وفي عوامل اكتساب اللغة ، وناقش نظرية حاسة النظر* ، وأثرها في التقليد اللغوي ، مفنداً إياها ، ومثبتاً بالأدلة عدم صحتها ، وناقش - أيضاً - رأي من يذهب إلى أن التقليد اللغوي للطفل عملية آلية مجردة من الإرادة والقصد والتفكير ، وأثبت أنها عملية فطرية ، تبعت عن قصدٍ وإرادةٍ وعمل فكر ، ثم تعرض لآراء العلماء بشأن نشأة اللغة الإنسانية ، وربطهم بينها وبين مراحل تطور نمو اللغوي عند الطفل ، وهو في هذا يؤيد رأي من يذهب إلى وجود علاقة بين النشأتين ، فالمراحل التي يمر بها الطفل في نموه اللغوي تشابه المراحل التي اجتازتها اللغة الإنسانية في نشأتها (١) .

وهكذا يبدو لنا أن الدكتور وفي من خلال تناوله لعملية الكسب اللغوي أقرب إلى اللغويين منه إلى علماء النفس ، هذا شيءٌ، وشيء آخر أن المراحل الأربع التي ذكر أن نمو الطفل اللغوي يمر بها، هي المراحل نفسها - مع اختلاف المسميات فقط - التي ذكرها اللغويون وعلماء النفس ، فمعظم الباحثين من هؤلاء يوزعون مراحل نمو الطفل اللغوي إلى أربع هي : مرحلة ما قبل اللغة (الصراخ) ، مرحلة المداعنة ، مرحلة التقليد ، مرحلة الكلام الحقيقي وفهم اللغة (٢) ، أما مسألة التقليد اللغوي فهي - دون شك - ذات أثر مهم في اكتساب اللغة ، سواءً كان ذلك في الأصوات أم في العبارات والجمل ، وهناك عنصر مهم آخر هو التلقين ، وهو لا يقل أهميةً عن سابقه ، « وهما الوسيستان اللتان أجمع علماء النفس وعلماء اللغة - أيضاً - على التسليم بدورهما الفعال في اكتساب الطفل اللغة، أصواتاً، وكلماتٍ، وجملًا» (٣) ، وكون التقليد - أو ما يطلق عليه علماء النفس (المحاكاة - Imitation) إرادياً أو آلياً - وهناك أنواع أربعة له حسب تصنيف «ذكرولي» ، وهو تصنيف قائم على الثنائيات التالية : تقليد تلقائي وآخر إرادي ، تقليد بفهمٍ وآخر بدونه ، تقليد عاجل وآخر

(*) المقصود بهذه النظرية رؤية الطفل لشفتي المتلجم وحركتها ، ومحاكاته لها ، وإخراجه الصوت الذي يتناسب معها . ينظر : نشأة اللغة عند الإنسان والطفل ، ص ١٥٨ .

(١) المصدر السابق ، ص ١٥٥-١٧٤ ، وينظر : ص ٣١-٣٤ .

(٢) ينظر : اللغة عند الطفل ، صالح الشماع ، ص ٥٣ فما بعدها ، مجلة عالم الفكر ، الجلد الثاني ، العدد الأول ، ص ١٠٢ فما بعدها ، اللغة والمجتمع ، د. السعران ، ص ٢٢ فما بعدها ، الألسنية ولغة الطفل العربي ، جورج كلاس ، ص ٤٩ فما بعدها .

(٣) اللغة والطفل ، د. حمسي خليل ، ص ٧٩ . وينظر : الطفل من المهد إلى الرشد ، ص ٢٣-٢٤ ، اللغة عند الطفل ، صالح الشماع ، ص ١٠١ فما بعدها .

مؤجّل ، تقليد دقيق وأخر غير دقيق (١) ، وكل نوع له مرحلته الزمنية الخاصة به - على اختلافِ بين الباحثين في ذلك - ، وهذا يعني أن التقليد ذو صورتين : إحداهما تلقائية ، والأخرى إرادية ، والخلاف قائم بين العلماء حول أهمية كل صورة في اكتساب الطفل للغة (٢) .

ولابد من الإشارة إلى أن فكرة التقليد هذه التي نادى بها أصحاب النظرية السلوكية ظلت تفسيراً مقبولاً لدى الفكر اللغوي الحديث ، حتى جاء عالم اللغة الإنجليزي المعاصر «تشومسكي» ، فرفضها ، وقدم نظرية أخرى سميت بـ«نظرية القدرة اللغوية الفطرية» ، وتقوم على أن عقل الطفل يحتوي على خصائص فطريةٍ تجعله قادرًا على اكتساب اللغة بصورةٍ إبداعيةٍ لا بصورة تقليدية أو محاكاة (٣) .

أما ما ذكره الدكتور وافي من أن هناك ارتباطاً وتشابهاً بين نشأة اللغة وتطور مراحل نمو الطفل اللغوي ، فعلوم أن هذه النظرية متأثرة بنظرية التطور اللغوي التي هي بدورها متأثرة بقانون التطور العام الذي قال به «دارون» (٤) ، وليس الدكتور وافي وحده الذي يذهب هذا المذهب ، بل يتفق معه الدكتور حسن عون (٥) ، وسوف نرى موقف بعض اللغويين المعاصرين من هذه المسألة .

و قبل أن أواصل عرض الجهود اللغوية المعاصرة في دراسة اكتساب اللغة ، أود الإشارة إلى أن دراسة الدكتور وافي عن هذه القضية لم تكن حديثاً نظرياً فحسب ، بل قرنه

(١) ينظر : اللغة عند الطفل ، صالح الشماع ، ص ١١٢ ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ص ١٠٧ فما بعدها .

(٢) ينظر : اللغة عند الطفل ، صالح الشماع ، ص ١١٥-١١٦ .

(٣) ينظر : اللغة والطفل ، د. حامى خليل ، ص ٣٠-٣١ ، ٨١-٨٦ ، ولتفاصيل أكثر حول مقومات هذه النظرية ينظر : المدخل السلوكي لدراسة اللغة ، د. مصطفى التوني ، ص ٦١ فما بعدها ، الألسنية ولغة الطفل العربي ، ص ١٤٠-١٥٥ ، اللسانيات النفسية بين المدرستين السلوكية والإدراكية ، مجید الماشطة ، مجلة قافلة الزيت ، العدد التاسع ، المجلد الثامن والثلاثون ، ١٩٩٠-١٤١٠هـ ، ص ٣٦-٣٧ .

(٤) ينظر : فقه اللغة في الكتب العربية ، ص ٨٩ فما بعدها ، المدخل إلى علم اللغة ، د. رمضان عبدالتواب ، ص ٤٥-١٢٤ ، ١١٩-١٢٩ ، وللمزيد ينظر : اللهجات وأسلوب دراستها ، ص ٤٦ .

(٥) اللغة والنحو ، ص ٢٨-٣٦ .

بحانب تطبيقي ، تمثل في إجراء ما ذكره من أساس وقواعد ونظريات على أبنائه من الذكور والإناث ، فكان بهذا كمن يريد تأكيد صحة ما يذهب إليه بواسطة الأمثلة الواقعية ، والتجارب الشخصية ، وهذا أمر ملموس في كل مناحي دراسته .

والطريقة التي استخدمها الدكتور وافي في هذه الدراسة هي طريقة الأساليب البيوغرافية - وإن لم يصرح بهذا أو يشير إليه - ، وهي من أقدم طرق دراسة اكتساب اللغة عند الطفل ، وأكثرها انتشاراً لدى الأوروبيين ، وتعتمد هذه الطريقة على الملاحظة المباشرة (العارضة) ، دونما حاجة لاستخدام الأجهزة والأدوات ، وتقتصر على دراسة عدد محدود جداً من الأطفال ، هم في الغالب من أبناء الباحثين أنفسهم ، وقد وجه لهذه الطريقة انتقادات عديدة ، لعل من أهمها أنها تتسم بتدخل العوامل الذاتية ، مما يجعلها تبتعد عن الموضوعية (١) .

أما الدكتور إبراهيم أنيس فقد تناول هذه المسألة في موضع متعدد ، في معرض حديثه عن الأصوات اللغوية ، وعن نشأة الكلام ، وعن اكتساب الدلالة ونموها ، وعن كيفية إثارة الأصوات للدلائل اللغوية في الأذهان . فراح نمو الطفل اللغوي عنده تتوزع على ثلاث مراحل هي : مرحلة الصراخ ، ثم المناومة ، ثم التقليد (٢) ، وهو في هذا التوزيع يسير مع ما ارتضاه عالم اللغة الدانمركي «أوتوجسبرسن» (٣) ، ولا يختلف عنه سوى في تسمية المرحلة الثالثة وتوزيعها على فترتين ، فـ«أوتوجسبرسن» يسميها مرحلة الكلام ، ويقسمها إلى فترتين : اللغة الصغيرة ، واللغة المشتركة (٤) ، في حين أن الدكتور أنيس يسميها - كما تقدم - مرحلة التقليد ، دون توزيع لها ، وقد سبق أن ذكرنا أن عنصر التقليد يتكون عند الطفل في مرحلة اللغة المشتركة ، أو ما تسمى بمرحلة الكلام الفعلي (٥) .

وقد تتبع الدكتور أنيس كيفية تطور الأصوات في هذه المراحل ، والظواهر اللغوية التي تحدث لتلك الأصوات من إيدال ، وقلب ، وسقوط ، وتغيم ، ونبر للمقاطع ،

(١) ينظر : اللغة عند الطفل ، صالح الشاعر ، ص ١٢-١٤ ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ص ٩٩-١٠١ . ولمزيد من التفاصيل ينظر : اكتساب اللغة ، مارك ريشل ، ترجمة : د. كمال بكماداش ، ص ٣٩-٤٢ ، الألسنية ولغة الطفل العربي ، ص ٤٠-٤٣ .

(٢) الأصوات ، ص ١٥٦ فما بعدها .

(٣) Language, Its nature, development and origin. P.103-114 .

(٤) المصدر السابق . وينظر : اللغة والمجتمع ، د. السعران ، ص ٢٢-٣١ .

(٥) اللغة والطفل ، د. حامى خليل ، ص ٧٨ .

وتكرارها (تضعيتها) ، كـ تناول محاولات الطفل المتكررة لإصلاح أخطائه في نطق الأصوات بغية الوصول إلى النطق الصحيح (١) .

وقد اتضح لي أن دراسة الدكتور أنيس للاكتساب اللغوي للطفل في الجانب الصوتي لا تكاد تخرج عما ذكره «أوتوجسبرسن» ، بل يبدو تأثره الواضح بذلك ، والمسألة الثانية في هذه الدراسة أن الدكتور أنيساً يرفض تلك النظرة التي تربط بين نشأة اللغة عند الإنسان وتطور مراحل نمو الطفل اللغوي ، التي قال بها - كـ سبق - الدكتور وافي ، والدكتور حسن عون ، ويرى أن ذلك من باب الغلو ، معللاً هذا بأن هناك فرقاً شاسعاً بينهما ، فالطفل مقلد لمن حوله في اكتساب لغته ، في حين أن الإنسان مخترع للغته ، ولكنه يستدرك قائلاً : إنه لا مانع من الاستثناء بالمراحل الأولى لنمو الطفل اللغوي في بحث نشأة اللغة (٢) ، ويتفق معه في هذه النظرة كل من الدكتور حسن ظاظاً ، والدكتور عبدالصبور شاهين ، والدكتور رمضان عبد التواب (٣) في حين يرفضها الدكتور عبد الرحمن أيوب من أساسها ، ويصفها بعدم الواقعية (٤) .

أما اكتساب اللغة عند الطفل في جانبه الدلالي - وهو موضوع قلما تتبه له اللغويون المعاصرلون : حيث عنيت أغلب دراساتهم في هذا الميدان بالجانب الصوتي ، وصوغ الألفاظ والكلمات والجمل - فقد تناوله الدكتور أنيس بشيء من التفصيل ، وكانت نقطة البدء في دراسته هذه أن الطفل تصادفه عقبات كثيرة في احتواه دلالة الألفاظ ، أكثر من تلك التي تقابلها في الجانب الصوتي والنحو (٥) ، ويبداً فهم الطفل لمدلول الألفاظ قبل أن يقوم بتقليل نطق تلك الألفاظ ، مما يعني أن الفهم لدى الطفل سابق لنطقه (٦) وهذا ما قال به

(١) الأصوات ، ص ١٥٦ - ١٦٩ .

(٢) دلالة الألفاظ ، ص ٢٤-٢٦ . وللمزيد ينظر : اللسان والإنسان ، د.حسن ظاظاً ، ص ١٨-١٩ .
لغات البشر ، ماريوباي ، ترجمة / د.صلاح العربي ، ص ١٩ .

(٣) ينظر : اللسان والإنسان ، ص ١٨-١٩ ، في علم اللغة العام ، ص ٥٧-٥٠ ، ٦٦ ، المدخل إلى علم اللغة ، ص ١١٩-١٢٤ .

(٤) محاضرات في اللغة ، ص ١٥-١٦ .

(٥) دلالة الألفاظ ، ص ٩٢ .

(٦) نفسه ، ص ٨٦ .

«جسبرسن» (١)، أما بعد مرحلة الفهم الدلالي لديه فتتم حينها يربط بين ما يسمعه وما يتربّ عليه من أحداث، ويكون هذا بعد السنة الأولى من عمره، ويدرك الدكتور أنيس أن البداية الأولى لإدراك الطفل للدلالات تتم بصورة غير مكتملة، مما يعني أن خصوصية الدلالة تدرك لدى الأطفال قبل إدراكهم لعموميتها، فالكلمة التي يسمعها الطفل لأول مرة يتلقاها وكأنها علم من الأعلام، لا يطلق إلا على ذلك الشيء المحدد الذي ارتبط به في تلك التجربة، ثم لا تليث في مرحلة لاحقة أن تعمم الدلالة لديه، بحيث يطلق اسم الشيء على كل ما يشبهه، كأن يطلق لفظ أم أو أب على كل امرأة أو رجل يشبهانها في الملبس أو الهيئة، وحتى يصل إلى الدلالة الصحيحة فإنه يلاقي مشقةً دون ذلك (٢)، كما ذكر الدكتور أنيس أن إدراك المحسوسات لدى الطفل أسبق من إدراكه للمعنى (٣)، ويختتم هذه الدراسة بذكر المصاعد التي يواجهها الطفل في اكتساب دلالة الألفاظ، ومنها : الألفاظ ذات الدلالات المتقابلة أو المتضادة ، والألفاظ التي تدل على أكثر من معنى (المشتراك اللغطي) ، والكلمات متشابهة الأصوات ، والكلمات التي تختلف دلالتها باختلاف السياق ، ويدرك في هذا الصدد أن انتقال الدلالة من مجال إلى مجال (المجاز) يتقبله الطفل دون غرابة أو دهشة ، وبخاصة تلك المجازات التي يسهل تفسيرها ، وتتضح علاقتها المجاز فيها (٤) ، ويفكك الدكتور أنيس على أهمية التجارب السابقة للأطفال ، وارتباطها الوثيق بدلالات الأشياء (٥) ، وهذا صحيح فقد أثبتت الدراسات النفسية أن الخبرة تأثيراً مباشراً في تكوين الدلالات اللغوية ،

(١) Language . وينظر: اللغة والمجتمع، د. السعران ، ص ٢٩ ، اللغة عند الطفل، صالح الشمام ، ص ٨٩ فما بعدها ، دراسات في علم اللغة النفسي ، د. داود عبد ، ص ٨٦.

(٢) دلالة الألفاظ ، ص ٩٠-٨٧ ، ١٤٨-١٥٢ . وتتفق معه في ذلك الدكتورة نوال عطية. علم النفس اللغوي ، ص ٢٧ ، وهناك آراء أخرى لا تتفق مع هذه النظرة، ينظر: الألسنية ولغة الطفل العربي ، ص ٢٠٩-٢١٠ ، مجلة عالم الفكر، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ص ١٢١ .

(٣) دلالة الألفاظ ، ص ١٥٧ . وينظر : اللغة والطفولة ، د. حلمي خليل ، ص ٧٥ ، الألسنية ولغة الطفل العربي ، ص ٢٠٨ .

(٤) دلالة الألفاظ ، ص ٩٠-٩٤ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٩٤ ، ١٥١ ، وقد ذكر الدكتور السعران أن « فيرث » يرى أن تتبع النمو اللغوي للطفل يجدر أن يكون مرتبطاً بالتجارب المهمة التي تمر بها حياة الطفل . اللغة والمجتمع ، ص ٢١ .

بل لقد عُدّت هي المسئولة الأولى عن تكوين المعاني (١) ، وعلى الرغم مما يبذو على هذا الرأي من مبالغة في جعل التجارب والخبرات التي يتعرض لها الطفل مسئولةً في المقام الأول عن تكوين الدلالات ، حيث هناك عوامل أخرى لها أهميتها - أيضاً - في اكتساب الدلالة عند الطفل (٢) ، فإن نوع الخبرات وتعددتها يظلان يمثلان عاملاً رئيساً في تطور الدلالة لدى الطفل .

وهكذا يتضح لنا أن الدكتور أنيساً أوقف دراسته للنمو اللغوي للطفل على جانبين هما : الجانب الصوتي والدلالي - وما جانبان مهمان دون شك - ، في حين أن الجانب التركيبية والمصرفي ، وتكوين الجمل والعبارات لم تزل منه ما هي قينة به .

أما الدكتور السعران فقد عالج السلوك اللغوي للطفل ضمن حديثه عن اللغة والمجتمع ، وكأنه بهذا يشير إلى أن هذا الموضوع من مباحث علم اللغة الاجتماعي ، بل إنه صرخ بأن دراسة السلوك اللغوي للشخص يقود إلى فهم الوظيفة الاجتماعية للغة (٣) ، وهو بهذا يتفق مع أستاذنا الدكتور تمام الذي سبق أن ألمعنا إلى رأيه في دراسة سلوك الطفل اللغوي ، وهذا ماتبعه اللغوي الإنجليزي «لويس M.M. Lewiss» في كتابه (اللغة في المجتمع) (٤) .

وقد سار الدكتور السعران في دراسة مراحل نمو الطفل اللغوي حسب ما ذكره «جسبرسن» في التقسيم الثلاثي لتلك المراحل التي أقرها علماء اللغة المحدثون ، مشيراً إلى أن دراسة أستاذة «فيرث» في هذا الصدد ، والترتيب الذي اتبعه فيها ، شيء مختلف عن الترتيب الذي تقرر فيه نتائجها (٥) .

وهكذا تبدّى لنا ملامح دراسة اللغويين المعاصرين في مصر عن الاكتساب اللغوي* ،

(١) علم النفس اللغوي ، ص ٢٧ ، ٦٦ .

(٢) لعرفة هذه العوامل - وهي بصفة عامة تمثل عوامل اكتساب اللغة عند الطفل - ينظر : اللغة عند الطفل ، صالح الشمام ، ص ١٤٣ - ١٥٣ .

(٣) اللغة والمجتمع ، ص ١٨ .

(٤) ينظر : ص ٩٥-٣١ .

(٥) اللغة والمجتمع ، ص ٣١-١٨ .

(*) هناك دراسات لغوية أخرى تناولت هذا الجانب لم تتعرض لها : لأنها متاخرة زمنياً عن الفترة الموضوعة لهذه الدراسة . ينظر - على سبيل المثال - : علل التغير اللغوي ، د. مصطفى التوفى ، ص ١١١-١٢٠ .

وقد رأينا مدى اعتمادها في كثير من جوانبها على الدراسات الغربية الحديثة ، النفسي منها ، واللغوي ، والاجتماعي .

وأختم هذا العرض بالإشارة إلى أن بعض هؤلاء اللغويين حاول تأصيل هذه المسألة في دراسات القدماء ، فأورد نصوصاً - رغم قلتها - تدل على تنبئهم لها ، وعناتهم بها (١) .

وهناك مسألة أرى أنها جديرة بالذكر في نهاية هذا الفصل ، وهي أن موضوع أمراض الكلام وعيوب النطق - وهو من القضايا ذات الأهمية القصوى في علم اللغة النفسي - لم ينل من اللغويين المعاصرين في مصر عنايةً تذكر ، وكل ما هناك إشارات سريعة ترد في ثنايا حديثهم عن أهمية علم الأصوات (٢) ، أو أهمية العناية بعلاج لغة الطفل (٣) ، ونستثنى من ذلك تلك الدراسات القيمة التي قام بها كل من الدكتورة فاطمة محجوب ، والدكتور عبدالله ربيع ، والدكتور محمود فهمي سحابي ، وخصصت لعيوب النطق كايراما الجاحظ من خلال البيان والتبيين (٤) وقد تولى ذلك نيابةً عنهم كل من علماء النفس والطب ،

(١) ينظر في ذلك : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٦٨ ، دراسات في علم اللغة ، د.فاطمة محجوب ، ص ١٠٦-٧١ ، وللمزيد ينظر : علم اللغة الاجتماعي ، د.هادي نهر ، ص ٧٦-٧١ . ولعل من أولى الدراسات في هذا الصدد - فيما أعلم - تلك الدراسة التي قام بها الدكتور عبدالسلام المسدي ، وخصصها لنظرية اكتساب اللغة من خلال المنظور العربي ، وقد أثبتت في ضوء استطلاعه للنصوص العربية التي أوردها لطائفة من العلماء القدامي - كابن جني ، وأبي حيان ، وأبن وهب ، وأبن خلدون ، والقاضي عبدالجبار ، وإخوان الصفاء ، والجرجاني ، والفارابي ، وأبن سينا ، والجاحظ - أن الفكر اللغوي العربي استطاع التفاذ إلى خصائص الظاهرة الإنسانية بالإضافة على ملابسات اقتنائها وطرائق تحصيلها ، كما أثبتت - أيضاً - سبق علماء العربية لـ «تشوميكي» ونظريته في اكتساب اللغة التي تقوم - كما تقدم - على أن اللغة مملكة فطرية تتکسب بالحدس دون التقليد والتلقين . ينظر: نظرية العرب في اكتساب اللغة ، مجلة الأقلام ، العدد ٨ ، السنة ١٤ ، ١٩٧٩ ، ص ٣-١٦ .

(٢) ينظر : أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ٢٤ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ١٨-١٩ ، دراسة الصوت اللغوی ، ص ٣٥٣ .

(٣) ينظر : في علم اللغة العام ، د.عبدالصبور شاهين ، ص ٦٣-٦٦ .

(٤) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ص ٧١-٨٦ ، الملام الأدائية عند الجاحظ في البيان والتبيين ، ص ١٨١-٢٨٦ ، علم اللغة العربية ، ص ٢٥٠-٢٥١ . وهناك دراسة أخرى في الموضوع نفسه قام بها الدكتور مازن الوعر وأوردها ضمن كتابه : قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، ص ٥٣٢-٥٥٦ ، وله أيضاً عرض تحليلي للتجربة الأمريكية في دراسة أمراض الكلام . ينظر : مجلة المعرفة ، دمشق ، العدد ٤ ، ٢٠٤ ، ١٩٧٩ ، ص ٢٠٨-٢١٧ .

حيث أسهموا بجهد فاعل في سد هذه الثغرة ، وملء هذا الفراغ (١) .

إن الاهتمام بهذا الجانب من الدراسات اللغوية النفسية يفيد الطفل في التغلب على ما قد يعترضه من مشكلات نطقية ، كا يفيد الإذاعيين والخطباء والممثلين وغيرهم من يتعامل مع الكلمة المنطقية على الأداء اللغوي السليم ، وقد أصبح هذا المجال علماً قائماً بذاته يسمى «علم تصحيح النطق Phoniatic »* ، ونظراً لأهميته قامت هيئة الإذاعة المصرية بإنشاء معهد للتدريب الإذاعي بالقاهرة ، شارك في إلقاء المحاضرات فيه نخبة من علماء الأصوات ، كالدكتور إبراهيم أنيس (٢) ، وأستاذنا الدكتور تمام ، كما أدخل المشرفون على معهد الفنون المسرحية مادة الصوتيات وقواعد النطق ، وأسندوا مسئوليتها إلى المتخصصين في علم الأصوات ، ومنهم الدكتور تمام . والدكتور كمال بشر (٣) وأنشئ في بعض المؤسسات التعليمية عيادات نفسية ، ووحدات علاجية لأمراض الكلام وعيوب النطق (٤) ، كما

(١) من المؤلفات الرائدة في هذا المجال : أمراض الكلام ، د.مصطفى فهمي ، صدر لأول مرة سنة ١٩٥١م ، دار مصر للطباعة ، ثم تالت طبعاته بعد ذلك . ومن أسمهم في ذلك من الأطباء الدكتور فؤاد البدرى (أسرار الصمم وعيوب الكلام) صدر سنة ١٩٨٥م ، عن مؤسسة أخبار اليوم - الكتاب الطبي - العدد رقم (٣٧) . وللدكتور حسين خضر (علاج الكلام) صدر سنة ١٩٥٢م - تقريباً - مطبعة خلف ، القاهرة ، وللدكتوره ملاك جرجس (الجلجة واضطرابات الكلام) ، صدر عن مكتبة الحبقة بالقاهرة ، د.ت ، وله طبعة ثالثة صدرت سنة ١٩٩٠م بدار اللواء ، الرياض .

(*) ترجم الدكتور عبدالصبور شاهين هذا المصطلح إلى «علم الأصوات العلاجي» . علم الأصوات ، مالبرج ، ص ٢٦٩ ، وبعضهم ترجمته إلى «علم عيوب النطق» . ينظر : معجم المصطلحات اللغوية ، ص ٣٧٦ .

(٢) ينظر : الأصوات ، ص ١ ، (الطبعة الرابعة) ، الإذاعة وأصوات اللغة ، د.إبراهيم أنيس ، مجلة الفن الإذاعي ، العدد ٣٢ ، السنة ٩ ، ١٩٦٥م ، ص ٧-٣ . وللمزيد ينظر : الكلمة المذاعة ، د.كمال بشر ، مجلة الفن الإذاعي ، العدد ٣٦ ، السنة ١٠ ، ١٩٦٦م ، ص ١٧-٣ ، دراسات في علم اللغة ، د.فاطمة مجحوب ، ص / ز - ط .

(٣) الأصوات ، د.بشر ، ص ١٧١ (الهامش) .

(٤) أمراض الكلام ، د.مصطففي فهمي ، ص ٤ .

أن من أهداف قسم الدراسات الصوتية بكلية الآداب جامعة الإسكندرية ، تخرج أفراد متخصصين لعلاج عيوب النطق والكلام (١) .

ويعجب المرء حينما يستقرئ التراث العربي فيجد أن القدماء - ب مختلف توجهاتهم العلمية - قد وضعوا لبنات هذا العلم ، سواء كان ذلك في صورة دراسات متشرة في مؤلفات الأداء القرآني (التجويد) ، والمعاجم اللغوية ، والبلاغة ، ولحن العامة (٢) ، أو في إفراد بعضهم له مؤلفاً مستقلاً (٣) .

وبعد ، فإنه يتضح لنا - بعد العرض المتقدم - أن إسهام اللغويين المعاصرین في مصر لدراسة الجانب النفسي للغة يتضمن أكثر ما يتضمن في تناولهم للموضوعات التي تدرج تحت مسمى علم اللغة النفسي ، دون أن يكون لتفسير الظواهر اللغوية نصيب من التحليل النفسي ، باستثناء ما سبق ذكره من تفسير الدكتور أنيس والدكتور أيوب لظاهرة القلب المكاني .

وقد تفاوت مستوى ذلك الإسهام من مبحث لآخر ، فعلى حين نالت بعض تلك المباحث حظاً موفوراً من العرض والمناقشة ، والدراسة والتحليل ، ظل بعضها الآخر بعيداً

(١) مما تجدر الاشارة إليه أن جامعة الجزائر تعد - كما يذكر بعض الباحثين - أول جامعة عربية تتفقى أثر الجامعات العالمية في إنشاء أقسام خاصة لدراسة ظواهر أمراض الكلام ، حيث يوجد في معهد العلوم اللسانية والصوتية التابع لها تخصص يمنح بموجبه خريج الطب درجة الماجستير في علم أمراض الكلام بأحد فروعه السمعي الصوتي ، أو اللساني الإلكتروني . ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٦٠ ، الجزء ٣ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ص ٥١٥ (المامش) .

(٢) هناك دراسة لعيوب الكلام عند اللغويين العرب قامت بها الدكتورة وسمية المنصور ، نشرت في حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت - الحولية السابعة ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، وقد تتبع في ما أمكنها - دراسات القدماء عن هذا الجانب ، كما أن الدكتور خليل العطية استعرض إسهام العلامة العرب في دراسة هذا الجانب . ينظر : في البحث الصوتي عند العرب ، ص ٩٢-١٠٦ .

(٣) هو فيلسوف العرب أبو يوسف الكندي (توفي نحو ٢٦٠ هـ) ، وله رسالة في اللغة ، نشرها محقق محمد حسان الطيان ، في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٦٠ ، الجزء ٣ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ص ٥١٥-٥٣٢ . وهناك دراسة قيمة عن هذه الرسالة قام بها الدكتور فخرى الدباغ . ينظر : اللغة عند الكندي وفي ضوء علم اللغة الحديث ، مجلة الجمع العلمي العراقي ، العدد ٣ ، يونيو ١٩٨٠ م ، ص ٨٦ - ١٠٣ ، كما قام الدكتور خليل العطية بعرض دقيق لأبواب هذه الرسالة قبل أن تنشر . ينظر : في البحث الصوتي عند العرب ، ص ٩٤-٩٦ .

عن التناول المتأني الدقيق ، وشيء آخر أن بحثهم لقضايا اللغة في ضوء معطيات علم النفس اتسم بالحذر والحيطة من أن تطغى هذه المعطيات على تلك القضايا .

أما بالنسبة للجانب التأصيلي للدراسة مباحث علم اللغة النفسي - بصفة عامة - في دراسات القدماء ، فقد تبين أنه لم يحصل بما يستحقه ، وليس له منهم سوى العرض السريع (١) .

وأود أن أشير إلى أنه قد أمكن الوقوف على نموذج واحد ، تبين لي من خلاله أن بعض القدماء كانوا على إدراكٍ واعٍ بأهمية العامل النفسي في تفسير الظواهر اللغوية ، فقد فسرَ ابن جني (٣٩٢هـ) ظاهرة الماثلة الصوتية بتصورها المتعددة من إدغام ، وإقلاض ، واتباع حركي ، بأنها تحدث توقعاً من المتكلم بأن الصوت الثاني هو الذي يأتي من بعد ، فالتأثير الذي يقع في تلك الصور الماثلية تصورته العرب قبل أن يقع ، فابتدأوا بتغييره ؛ «لأن كل ما يتوقع إذا ثبت في النفس كونه ، كان كأنه حاضر مشاهد» (٢) ، فالتوقع وهو ظاهرة لغوية نفسانية - كما يقول الدكتور داود عبدة - (٣) هو الذي يفسر حدوث هذه الظاهرة ، وتفسير ابن جني لهذا هو نفسه الذي قال به اللغوي الفرنسي «فنديريس» (٤) ، ومن المعروف أن «فنديريس» يذهب في تفسير التغيرات الصوتية - بصفة عامة - مذهباً نفسانياً يقوم على أن عقل المتكلم هو المسؤول عن ذلك في نهاية الأمر (٥) .

(١) للتعرف على شيءٍ من ذلك ينظر : الدراسات اللغوية عند العرب ، محمد حسين آل ياسين ، ص ٤٤٢ .

(٢) الخصائص ، ٣٣/١ . وينظر : المصدر نفسه ، ٣٣-٣١/١ .

(٣) دراسات في علم اللغة النفسي ، ص ١٠١ .

(٤) اللغة ، ص ٩٣-٩٤ ، وقد ناقشت هذه المسألة بتوسيع في رسالة الماجستير (ظاهرة الماثل عند توالي الأصوات العربية الصامتة) ، ص ٣٨٦-٣٨٧ ، ٢٢٢-٢٢٠ .

(٥) اللغة ، ص ٩٦ . وينظر : المصدر نفسه ، ص ٦٢-٩٦ ، علل التغير اللغوي ، د.مصطفي التونسي ، ص ١٠١-١٢٠ .

الفصل الثالث

الجانب المقارن

الجانب المقارن

يعود المنهج المقارن من أقدم المناهج في دراسة اللغة ، ويقوم هذا المنهج على تصنيف اللغات الإنسانية إلى فصائل وأسر لغوية ، بناءً على تشابهات صوتية وصرفية ونحوية دلالية ، ودراسة العلاقة بين لغتين أو أكثر داخل الفصيلة أو الأسرة اللغوية الواحدة . وكانت نشأة هذا المنهج في اللغات الهندية الأوربية ، ثم انتقل إلى باقي الأسرات اللغوية ، ونتج عنه ظهور «علم اللغة المقارن Comparative Linguistics».

ويعود الاهتمام بالدراسات المقارنة في مصر إلى ما بعد إنشاء الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨م ، حيث استقدمت أستاذة زائرتين متخصصتين في الساميات المقارنة (علم مقارنة اللغات السامية) : يقوموا بالتدريس في قسم الآداب* ، وكان معظم هؤلاء من كبار المستشرقين الألمان من مثل «ليتان» ، «شاده» ، «برجشتراس» (١) ، وبعضهم كان من إيطاليًا كالعلامة «جويدي» ، مما يعني أن البداية الأولى للدرس المقارن في مصر كانت على يد المستشرقين ، ثم ما لبث أن تحول إلى الباحثين المصريين الذين تلقوا العلم على يد هؤلاء ، من أمثال الدكتور فؤاد حسنين ، والدكتور مراد كامل ، والدكتور خليل نامي ، والدكتور محمد حمدي البكري ، والدكتور عبدالحليم النجار ، والدكتور إسماعيل معنوق ، والدكتور محمد القصاص ، والدكتور حسن ظاظا ، والدكتور السيد يعقوب بكر .

وتبع ذلك افتتاح أقسام للغات السامية في الجامعات المصرية ، والتحق أعداد من الطلاب بهذه الأقسام ، وإسهامهم بعد ذلك في بلورة هذا الاتجاه اللغوي الجديد في الدراسات اللغوية المعاصرة .

(*) كان هذا القسم نواةً لكلية الآداب التي افتتح بها قسم لغة العربية واللغات السامية ، ثم ما لبث أن تحول اسمه إلى قسم اللغة العربية واللغات الشرقية ، وبعد ذلك خُصص للغات الشرقية وأدابها قسم خاص بها ، وفي سنة ١٩٣٩م أنشئ معهد للغات الشرقية وأدابها . ينظر : دراسة أدب اللغة العربية بمصر ، أحمد الشايب ، ص ١٦-٢٩ ، الكتاب الفضي لكلية الآداب ، ص ٧ ، ٤ ، ٤٣ ، ٦٥-٦٦ .

(١) ينظر : دراسة أدب اللغة العربية بمصر ، ص ٢٧-٢٩ ، تاريخ اللغات السامية ، د. إسرائيل ولفسون ، المقدمة ، المقارنات اللغوية وتاريخ اللغة العربية ، د. عبد الرحمن أيوب ، بحث منشور ضمن (تقديم اللسانيات في الأقطار العربية) ، ص ١٥٢، اتجاهات الدراسات اللغوية في مصر المعاصرة ، د. محمود فهمي حجازي ، بحث منشور ضمن (اللسانيات واللغة العربية) عدده (٤)، ص ٣٦ .

وإذا كانت مصر تعد بحق رائدةً في هذا الميدان ، فإن هذا لا يعني تفردتها به ، فقد شاركها في هذه الحركة بعض أقطار المشرق العربي ، كالعراق ولبنان ، وصدر عن لغويي هذه الأقطار أبحاث جادة ، تمن عن إحساس بقيمة هذا الجانب بالنسبة للغة العربية (١) ، وذلك مادعا بعض الباحثين المعاصرين إلى تعميم القول : إن هذا الاتجاه مما اختص به المشرق العربي ، وكان له فيه دور كبير ، وغنمته منه الألسنية حظاً لا ينكر (٢) .

وتذكر بعض المصادر اسم الأستاذ إبراهيم مصطفى رائداً أولأً لهذه الدراسات في مصر ، وصاحب الفضل الأول على من سلكه من بعده (٣) ، إلا أنني أحسب أن ذلك قد يكون فيه شيء من الصحة في جانبه النظري ، أما الجانب العملي - وهو الأهم - فلا أعتقد صحته : لأن الأستاذ إبراهيم مصطفى - رغم ريادته بحق في بعض جوانب الدرس اللغوي - غير متخصص في هذا النوع من الدراسات .

والواقع أن الدكتور طه حسين يعد من أوائل الداعين إلى أن تعنى مصر بدراسة اللغات السامية عنайه خاصة ، بحيث تصبح القاهرة ملحاً لهذه الدراسات ، ومركزاً من أهم المراكز لدراسة هذه اللغات (٤) .

لقد سبق أن تحدثنا عن هذا الاتجاه من حيث كونه يمثل عنصراً مفتقداً في الدراسات اللغوية العربية القديمة ، وما خذلنا من جملة ما آخذ سجلها اللغويون المعاصرون في مصر على الدرس النحوى القديم ، وسألناوله هنا باعتبار أنه يعبر عن منحى من مناحي التجديد في الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر .

(١) لمزيد من التفاصيل ينظر : اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي ، د.رياض قاسم ، ٤٩٢/٢ .

(٢) حظ المشرق العربي من البحث الألسني ، د.محمد المادي الطرابلسي ، بحث منشور ضمن (السانيات واللغة العربية) ، عدد (٤) ، ص ٣٦ .

(٣) دراسات في فقه اللغة ، د.السيد يعقوب بكر ، ص /ي . وينظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ، د.عبدالمجيد عابدين ، ص ٥-٤ .

(٤) ينظر : مستقبل الثقافة في مصر ، ص ٣٤٤-٣٤٥ ، ٢٣٤-٢٣٥ ، في الأدب الجاهلي ، ص ١٩ . وللمزيد حول رأي الدكتور طه حسين في اللغات السامية ينظر : فكر طه حسين اللغوي ، د.محمد فهمي حجازي ، مجلة فكر للدراسات والأبحاث ، العدد ١٤ ، ١٩٨٩ ، القاهرة ، ص ٧١ فما بعدها ، الأداب السامية في رؤية طه حسين الأدبية ، د.محمد خليفه ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ فما بعدها .

وبادئ ذي بدء على أن أثبت أن الدراسات المقارنة في مصر بدأت بالتأليف في قواعد اللغات السامية، وبخاصة العربية والسريانية (١)، وترافق معه في الفترة نفسها المقارنة بين هذه اللغات، ويطلق على هذا النوع من المقارنات «المقارنة اللفظية الفنية» (٢)، ولم تقتصر هذه الدراسات المقارنة على الجانب اللغوي فحسب، بل شملت - أيضاً - الجانب الأدبي، والحضاري، والديني، والتاريخي (٣)، ويطلق على هذا «المقارنة المعنوية»

(١) من أوائل المصنفات في هذا الميدان كتاب الأستاذ محمد بدر (الكتنز في قواعد اللغة العربية) الذي صدر سنة ١٩٢٦م، وكتاب الأستاذ محمد عطيه الأبراشي والدكتور علي العناني وليون محرز (المفصل في قواعد اللغة السريانية وأدابها والموازنات بين اللغات السامية) وكتاب (الأساس في الأدب السامي ولغاتها وقواعد اللغة العربية وأدابها) لهم - أيضاً - وقد صدر هذان الكتابان سنة ١٩٣٥م، وكتاب الدكتور فؤاد حسنين (التوطئة في اللغة العربية) صدر سنة ١٩٤٠م، وكتاب أستاذنا الدكتور عبدالعزيز برهام (مدارج القراءة والإنشاء في اللغة العربية) صدر سنة ١٩٤٩م، وكتاب الدكتور إبراهيم موسى المنداوي (مبادئ اللغة العربية) صدر سنة ١٩٥٢م، وله أيضاً (الأساس في اللغة العربية الحديثة) د.ت، وفي سنة ١٩٧١م أصدر الدكتور محمد عوني عبدالرؤوف كتابه (قواعد اللغة العربية)، ثم في سنة ١٩٧٦م أصدر الدكتور فاروق جودي كتابه (قواعد اللغة العربية)، وأصدر الدكتور رمضان عبدالتواب سنة ١٩٧٧م كتابه (اللغة العربية، قواعد ونحو وتصويف ومقارنات باللغات السامية)، وفي سنة ١٩٧٨م أصدرت الدكتورة زاكية رشدي كتابها (السريانية، نحوها وصرفها) في طبعته الثانية، ثم أصدر الدكتور رمضان عبدالتواب سنة ١٩٨١م كتابه (في قواعد الساميات، العربية والسريانية والحبشية، مع النصوص والمقارنات)، وطبع ثانية سنة ١٩٨٣م.

(٢) الأساس في الأدب السامي ولغاتها وقواعد اللغة العربية وأدابها، د. علي العناني وزملاؤه، ص ٤١ - ٤٣.

(٣) من تلك المصنفات: تاريخ الشعوب السامية ولغاتها، لأستاذنا الدكتور عبدالعزيز برهام، صدر سنة ١٩٣٩م، وطبع ثانية سنة ١٩٤٥م، الأدب السامي، محمد عطيه الأبراشي، صدر سنة ١٩٤٦م، بين الحبشة والعرب، الدكتور عبدالجبار عابدين، صدر سنة ١٩٤٧م، النظم الاجتماعية والسياسية عند قدماء العرب والأدب السامي، محمد محمود جمعة، صدر سنة ١٩٤٩م، تاريخ الأدب السرياني، للدكتور مراد كامل والدكتور محمد حدي البكري، صدر سنة ١٩٤٩م (وفي عام ١٩٧٢م أكملت الدكتورة زاكية رشدي الجزء الثاني من هذا الكتاب، وجمع الجزءان في مجلد واحد وصدر سنة ١٩٧٨م)، الأمثال العربية ومقارنتها بنظائرها من اللغات السامية، الدكتور عبدالجبار عابدين، صدر سنة ١٩٥٦م، الشعر العربي، للدكتور محمد القصاص، صدر سنة ١٩٥٨-١٩٥٩م، من الأدب العربي، للدكتور فؤاد حسنين، صدر سنة ١٩٦٣م، قوانين الملوك، للدكتور عبد السميع محمد أحمد، ==

الأدبية» (١)، والذي يعنينا في هذا المقام هو الجانب اللغوي ليس غير، أما الجوانب الأخرى فلن نتعرض لها سوى ما نعثر عليه داخلها من مقارنات لغوية، وهي بطبيعة الحال لا تكاد تخلو من ذلك.

وقد احتضنت مجلة كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول (القاهرة حالياً) أبحاث هذه الدراسات في فترة نشأتها الأولى.

وحيث إن المستشرقين لهم باعهم الطويل في هذا الجانب ، بل إننا لا زال نعرف لهم «بجهودهم الجبارة في هذا الميدان » ، « ولا زال نغترف من بحارهم في هذا الموضوع ، ونقرأ بشغف وتلهف ما يكتبوه عنه ، وتابع باهتمام أنباء الاكتشافات المتواترة التي يقوم بها علماؤهم في هذه الناحية » (٢) ، فقد ترجم بعض اللغويين المعاصرين في مصر شيئاً من تلك الأعمال العلمية القيمة (٣) ، وإن كان مازال كثير منها ينتظر دوره في الترجمة !

صدر سنة ١٩٦٥م ، الساميون ولغاتهم ، د. حسن ظاظا ، صدر سنة ١٩٧١م ، الأدب اليهودي المعاصر ، د. فؤاد حسين ، صدر سنة ١٩٧٢م ، بدايات الشعر العربي بين الـكـ والـكـيف ، د. محمد عوني عبدالرعوف ، صدر سنة ١٩٧٦م ، القافية والأصوات اللغوية ، له أيضاً ، صدر سنة ١٩٧٧م ، الشعر العربي الحديث ، د. نازك عبد الفتاح ، صدر سنة ١٩٨٠م ، الأم السامية ، حامد عبد القادر ، صدر سنة ١٩٨١م .

(١) الأساس في الأمم السامية ولغاتها، ص ٤٣-٤٧.

(٢) مقدمة الدكتور رمضان عبدالتواب (المترجم) لكتاب «نولدكه»: اللغات السامية، ص ٣.

(٣) لابد من الإشارة إلى أن أعمال المستشرقين تلك منها ما كتب باللغة العربية ، وهذه عبارة عن محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية ، كمحاضرات أدبيات الجغرافيا والتاريخ واللغة عند العرب ، التي ألقاها سنة ١٩٠٨ المستشرق الإيطالي «جويدى» ، ونشرت في مجلة الجامعة المصرية ، ومحاضرات المستشرق الألماني «برجشتراسر» (التطور النحوي للغة العربية) ، وعني بطبعها لأول مرة تلميذه الدكتور محمد حمدى البكري ، وصدرت عن مطبعة السماح سنة ١٩٢٩م ، وطبعت ثانية سنة ١٩٧٢م ، ثم أخرجهَا وصححها وعلق عليها الدكتور رمضان عبد التواب سنة ١٩٨٢م ، ومحاضرات المستشرق الألماني «أنوليكتان» التي ألقاها في النصف الأول من هذا القرن بجامعة فؤاد الأول عن «أسماء الأعلام في اللغات السامية» ، ونشرت في مجلة كلية الآداب - كما تقدم - . وبعض تلك الأعمال كتب باللغة الأصلية لأصحابها ، وتم نقل بعضها إلى العربية ، وقد أحصيتها - حسب علمي - فووجدتـها كالتالى: المحضارات السامية القديمة، موسكاي، ترجمة/ د. السيد يعقوب بكر، د.ت، اللغات السامية، نولذكه، ترجمة/ د. رمضان عبد التواب، ١٩٦٣م، ==

والشيء الملاحظ على الدراسات اللغوية المقارنة في العالم العربي - بصفة عامة - قلة المتخصصين فيها ، ويعزى السبب في ذلك إلى أن هذا النوع من الدراسات يتطلب إماماً واسعاً ، وإحاطة كبيرة باللغات السامية (العبرية ، والفينيقية ، والنبطية ، والسريانية ، والأرامية ، والحبشية ، والأكادية ، والأوغريتية ، والعربية) ، وكذلك اللغات الأوربية، وبخاصة اللغة الألمانية التي صدر بها كثير من المؤلفات والمقالات في الدراسات السامية المقارنة ، وذلك لم يتحقق إلا لفترة قليلة من الباحثين المعاصرين (١) .

يضاف إلى ذلك - فيما أرى - أن هذه الدراسات ترتبط كثيراً بالرحلات العلمية إلى موطن اللغات السامية ، والقيام بأعمال الحفر والتقييب للكشف عن الآثار والنقوش الكتابية التي ترعر بها هذه المناطق ، على نحو مارأيناه في قيامبعثة الأثرية الفرنسية سنة ١٩٢٩م باكتشاف مجموعة كبيرة من اللوحات المخططة بكتابات مسمارية ، ونقوش كثيرة أدت إلى اكتشاف اللغة الأوغريتية في منطقة رأس شمرة بالقرب من اللاذقية بسوريا (٢) ، وعلى غرار ما قامت به كلية الآداب بجامعة القاهرة من تسخير بعثة علمية إلى الأجزاء الجنوبية الغربية من الجزيرة العربية ، وما نتج عنها من جمع لنقوش حميرية وسبئية ، نشرها وشرحها الدكتور خليل نامي - العضو اللغوي الممثل للكتابة في هذه الرحلة - في مجلة كلية الآداب - كما سبق - ، واستفاد منها الباحثون ، وهذا أمر قد توقف في الدراسات اللغوية المعاصرة ، وأصبح اكتشاف تلك الآثار مقصراً على علماء الآثار بعيداً عن مشاركة علماء اللغة ، مما انعكس أثره على الدراسات المقارنة في العالم العربي .

ومن الأسباب المهمة التي أدت إلى قلة المتخصصين في الدراسات السامية ، قلة ، بل ندرة أقسام هذه الدراسات في الجامعات العربية ، هذا من ناحية ، وقلة الوعي لدى كثير من

== فقه اللغات السامية ، بروكلمان ، ترجمة / د. رمضان عبدالتواب ، ١٩٧٧م . ولتفاصيل أكثر عن جهود المستشرين في هذا الميدان ينظر : المدخل إلى علم اللغة ، د. رمضان عبدالتواب ، ص ٢٠٢ - ٢٠٤ ، المستشرون ومنهجهم اللغوية ، د. إسماعيل عميرة ، ص ٢٤ فما بعدها .

(١) ينظر : مقدمة الدكتور رمضان عبدالتواب لكتاب «بروكمان» : فقه اللغات السامية ، ص ٧ ، المقارنات اللغوية وتاريخ اللغة العربية ، د. عبد الرحمن أيوب ، بحث منشور ضمن (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ، ص ١٥٢ .

(٢) ينظر : الساميون ولغاتهم ، ص ٥٤ فما بعدها . ولمعرفة تاريخ البحث عن النقوش العربية ينظر : النقوش السامية القديمة ، د. زاكية محمد رشدي ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد ٢٩ ، الجزءان ١ ، ٢ ، ١٩٦٧م ، ص ٣٤-٢٤ .

المتخصصين في اللغة العربية بقيمة دراسة هذه اللغات بالنسبة للدرس اللغوي العربي من ناحية أخرى ، ولعل ذلك مما أدى إلى تراجع هذه الدراسات في الفترة الحالية ، وإن كنا لأنعدم بين حين والآخر ظهور دراساتٍ جادةٍ تعالج قضايا لغوية ، بعضها متصل بالبنية ، والدلالة ، وبعضها الآخر متصل بالأصوات (١) .

والأمر اللافت للنظر أنَّ أغلب تلك الدراسات ما زال مخطوطاً على هيئة رسائل جامعية لماً ينشر بعد ! ، وأزعم أنَّ إخراجها إلى حيز النور سيزيد الدرس المقارن ، وسيدفع به خطوات إلى الأمام ، ويحرك ذلك الجمود الذي طرأ عليه بعد أن كان مزدھراً إبان نشأته . ومن الملاحظات على الدراسات المقارنة - أيضاً - أنَّ العبرية نالت حظاً أكثر من الدراسة في مجال المقارنات السامية ، ولعل ذلك عائد إلى التقارب اللغوي الكبير بين العربية والعبرية في مستويات اللغة المختلفة (٢) ، علاوةً على وفرة نصوصها ، وظروف الصراع بين الأمة العربية وأصحاب هذه اللغة ، أما الحبشيَّة فلم تزل تلك العناية ، ويبدو أنَّ ظروفها الجغرافية والسياسية والدينية ، وعزلتها عن خريطة اللغات السامية ، وصعوبية أبجديتها ... ، كل ذلك أُسهم في عدم الاهتمام بها نسبياً ، على الرغم من أنَّ المقارنة بين العربية والحبشيَّة تؤتي ثماراً أكثر من المقارنة مع غيرها من اللغات السامية ، لأنَّ الحبشيَّة أقرب إلى العربية من أيِّ لغةٍ أخرى (٣) .

(١) ينظر - على سبيل المثال - : أسماء الأعلام السامية ، دراسة لغوية مقارنة في البنية والدلالة ، د.عمر صابر ، دار الثقافة العربية ، ١٩٩٠م ، الوظائف التحويَّة للباء في اللغة العربية واللغات السامية ، د.عمر صابر ، دار الثقافة العربية ، د.ت ، ظاهرة الإيدال في المشترك السامي ، د.حازم علي كمال الدين ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

(٢) ينظر : بين العربية وهجاتها والعبرية ، د.محمد بحر عبد المجيد ، ص ١١-٣ .

(٣) قال بهذا كثير من اللغويين . ينظر : فقه اللغات السامية ، بروكمان ، ص ٣٢ ، الجمود والأثار العلمية للأستاذ الدكتور عبدالمجيد عابدين في مجال الدراسات الحبشيَّة، د.محمد خليفة حسن أحمد ، بحث منشور ضمن (عبدالمجيد عابدين سيرة وتحية) ، ص ١٠٤ . وللمزيد ينظر : الحبشيَّة والعربية، عبدالله رعد ، مجلة المجتمع العلمي العربي ، دمشق ، الجزء ٨ ، المجلد ٥، آب سنة ١٩٢٥م، محرم وصفر سنة ١٣٤٤هـ، ص ٣٧٦-٣٨٢. ولمعرفة أسباب عدم العناية باللغة الحبشيَّة ينظر: بحث الدكتور محمد خليفة حسن السابق، ص ١٠٤-١٠٦ .

ومهما يكن من شئ فقد تناولت الدراسات المقارنة في مصر جوانب الدرس اللغوي ، صوتاً ، وبنية ، وتركيباً ، ودلالة ، وسيكون حديثي في هذا الفصل عن القضايا التالية :

- أولاً - مصطلحا علم اللغة المقارن والتقابلية .
- ثانياً - تاريخ الدراسات المقارنة للغات السامية .
- ثالثاً - اتجاهات الدراسة المقارنة في مصر .
- رابعاً - أهمية الدراسة المقارنة للغة العربية .

مصطلحا علم اللغة المقارن والتقابل

أطلق الدكتور وافي على علم البنية المقارن مصطلح «المورفولوجي المقارن» ، معرباً إياه بأنه «العلم الذي يدرس القواعد المتصلة باشتراك الكلمات وتصريفها وتغيير أبنيتها بتغيير المعنى ، دراسة تاريخ وتحليل ومقارنة في فصيلة من اللغات الإنسانية أو في جميع اللغات» (١) ، كما عرف المستكتس المقارن «علم التنظيم المقارن» بأنه «العلم الذي يدرس قواعد التنظيم ، دراسة تاريخ وتحليل ومقارنة في فصيلة من اللغات أو في جميع اللغات» (٢) .

وكما يلاحظ فهناك خلط بين علم اللغة المقارن وعلم اللغة التقابل ، على أنه ليس لنا - كما يقول الدكتور أحمد سليمان ياقوت - أن نخطئ الدكتور وافي في هذا : لأن المفاهيم ليس لها معيار ثابت ، بل هي في تغير مستمر (٣) .

وليس الدكتور وافي وحده الذي لا يفرق بين هذين العلين ، فهناك آخرون يطلقون على علم اللغة المقارن مصطلح علم مقابلة اللغات ، وهذا الدكتور حسن عون يعد مقابلة العربية باللاتينية واليونانية دراسة مقارنة ، على الرغم أنها من فصيلتين لغويتين مختلفتين ! ونتج عن هذا أن بعض اللغويين المعاصرين في مصر يستخدمون مصطلح فقه اللغة للدلالة على علم اللغة المقارن (٤) ، وأخرون يستخدمون مصطلح الدراسة التطورية التأريخية المقارنة للغة (٥) .

(١) علم اللغة ، ص ٨ .

(٢) نفسه ، ص ٩ .

(٣) في علم اللغة التقابل ، ص ١٠-٩ .

(٤) هو الدكتور السيد يعقوب بكر في كتابه : دراسات في فقه اللغة . وينظر : نصوص في فقه اللغة العربية ١٣/١ .

(٥) من هؤلاء الدكتور عبدالمجيد عابدين في كتابه : المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ، ص ١٠ فما بعدها ، وأستاذنا الدكتور محمد سالم الجرج في مقاله «الجذور الفعلية في اللغات السامية كمتعددة في العربية والعبرية» حولية كلية دار العلوم ، العدد الخامس ، ١٩٧٤-١٩٧٥م ، ص ٢٢ . ولعل الذي دفعهم إلى ذلك هو أن المنح المقارن ذو طابع تأريخي . ويطلق المستشرقون مصطلحي «علم اللغات السامية المقارن» ، و «نحو اللغات السامية المقارن» على علم اللغة المقارن . وينظر : علم اللغة العربية ، د. محمود فهمي ججازي ، ص ٤٢ ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ٩٥-٩٦ ، ١١٣ - ١١٥ .

ويبدو أن الدكتور محمود جحازي من أوائل اللغويين المعاصرين الذين أشاروا إلى هذا الاتجاه ،أعني «علم اللغة التقابلية» (١)، باعتباره منهجاً حديثاً من مناهج علم اللغة، مفرقاً بينه وبين علم اللغة المقارن، تفريقاً ي يقوم على أن ميدان الدراسة المقارنة هو الأسرة اللغوية الواحدة، في حين أن الدراسة التقابلية أوسع من ذلك ، فهي تشمل الأسرة اللغوية الواحدة، كالعربية والعبرية، والأسرتين اللغويتين المختلفتين كالعربية والفارسية، والمستويين اللغويين للغة الواحدة، كالفصحى والعامية، واللهمتين المختلفتين كلهجة القاهرة وبغداد-مثلا-.
ويكن الفرق بين هاتين الدراستين عنده أن الدراسة المقارنة ذات هدف تأريخي ، هو معرفة الاستخدام الأقدم في هذه اللغات المتقدمة إلى فصيلة لغوية واحدة ، أما الدراسة التقابلية فهي ذات هدف تطبيقي هو تعليم اللغات (٢) ، وعلى هذا النهج سار كثير من اللغويين المعاصرين (٣) .

وقد اعترض بعض الباحثين على اعتبار الإتجاه التقابلية منهجاً جديداً يضاف إلى بقية مناهج البحث في اللغة ، بحججة أن الاختلاف بين علم اللغة المقارن والتقابلية إنما هو اختلاف في المدف ، وربما في موضوع البحث دون طريقة البحث أو منهجه ، ويرى أنه بالإمكان إدخال علم اللغة الت مقابل ضمن علم اللغة المقارن (٤) ، وقربياً من هذا ما يراه بعضهم من أن علم اللغة المقارن ينقسم إلى قسمين : أحدهما يهدف إلى استنتاج القرابات التأريخية للغات الخاصة ، والآخر لتوضيح مدى التشابه في الأشكال والصور بين لغات مختلفة ، دون أي اعتبارات تأريخية (٥) .

(١) ينظر : مدخل إلى علم اللغة ، ص ٢٨-٢٦ ، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، ص ١٣ .

(٢) ينظر : علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، ص ١٩ ، مدخل إلى علم اللغة ، ص ٢١-٢٣ ، ٢٨-٢٦ ، علم اللغة العربية ، ص ٣٧-٣٥ ، ٤٢-٤٠ . وللمزيد ينظر : التفكير اللغوي ، د.بشير ، ص ٤٤-٤٣ ، مقالات في اللغة والأدب ، د.تمام ، ص ٣٤-١٣ .

(٣) ينظر : التفكير اللغوي ، ص ٤٤-٤٣ ، في علم اللغة التقابلية ، ص ٧ فما بعدها ، اللغة العربية والنحو المقارن ، محاضرة ألقاها الدكتور محمد سالم الجرج في الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، يوم الاثنين ٢٥/١٤٠٥ هـ ، وهي مسجلة على شريط كاسيت بقسم الوسائل التعليمية .

(٤) علم اللغة ، أسسه ومنهجه ، د.عبدالله ربيع وزميله ، ص ١٧٧-١٧٩ .

(٥) ينظر : محاضرات في علم اللغة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ١٢-١٣ ، علم اللغة العام في الفكر الغربي ، د.علي محمود مزید ، ص ٢٦ .

والواقع أن الرأي القائل باعتبار علم اللغة التقابلية فرعاً من علم اللغة المقارن لا يتفق وطبيعة الدراسات اللغوية الحديثة ، إذ يُفرق علم اللغة التقابلية علم اللغة المقارن في الوسيلة البحثية ، والأهداف المنشودة ؛ حيث إن علم اللغة الت مقابل لا يهتم كثيراً بالتغييرات التاريخية التي تطرأ على اللغة عبر تأريخها بقدر اهتمامه بوصف الحالة الحالية للغة الأم واللغة المنشودة ؛ للوصول إلى معرفة الفروق اللغوية بينهما ، إذ إن هذه الفروق هي التي تشكل صعوبةً لدى متعلم اللغة الثانية ، فإذا رازها له ييسر تعلمها ، ومن ثم فإن علم اللغة التقابل يسعين بمعطيات علم اللغة الوصفي بصفة أساسية أكثر من استعانته بعلم اللغة التأريخي .

أما علم اللغة المقارن فيهم بمعرفة التشابه والاختلاف في المجالات اللغوية للغات المقارنة - موضوع الدراسة - على قدر واحد ، بغية الوصول إلى معرفة الأصول اللغوية ، وظواهر التأثر والتأثير بين لغات المجموعة الواحدة ، ومن هنا فهو يعتمد اعتماداً ملحوظاً على معطيات علم اللغة التأريخي التي تعينه على تحقيق أهدافه ، فضلاً عن اعتماده على معطيات علم اللغة الوصفي ، وفي ضوء ما تقدم فإن الفصل بين هذين العلين يظل ضرورة علمية تفرضها طبيعة الدراسات اللغوية الحديثة وأهدافها .

وبالنسبة للدراسات التقابلية في مصر فقد قامت دراسات تقابل بين العربية والفارسية على نحو ما نراه عند الدكتور عبد الوهاب عزام (١٩٥٩م) ، الذي يُعدُّ رائد الدراسات الفارسية في مصر - على وجه العموم - (١) ، والأستاذ حامد عبدالقادر (٢) ، وغيرهم من تخصص في اللغة الفارسية ، وشملت هذه الدراسات النحو ، والصرف ، والأدب ، وقضايا الدخيل ، والمرء ، ويبدو من هذه الدراسات أن هدفها تأريخي في المقام الأول ، كما قامت دراسات تقابل بين العربية والإنجليزية ، وغيرها من اللغات المنقولة إلى فصائل لغوية مختلفة .

(١) لمعرفة جهوده العلمية في هذا الميدان ينظر: المجمعون في خمسين عاماً ، د.إبراهيم مذكر، ص ١٨٧-١٨٩.

(٢) نشر مقالاً مطولاً بعنوان: «بين العربية والفارسية» في مؤتمر مجمع اللغة العربية للدورة ٢٦ ، ١٩٥٩ - ١٩٦٠م ، مجموعة البحوث والمحاضرات ، ص ٨٣-١٣٠ . وللمزيد حول التعرف على الدراسات الفارسية في مصر ينظر المقال الذي كتبه الدكتور طلعت أبو فرحة بعنوان (أوضاع على الدراسات الفارسية في مصر) ضمن كتاب (دراسات في الحضارة الإسلامية ، التقاء الثقافتين العربية والفارسية) ، ص ١٨١-٢٠٥ .

ووصفة عامة فإن هذا الميدان يُعدُّ اتجاهًا جديداً في الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر، اهتمت به أقسام اللغات الأجنبية بالجامعات المصرية ، ومعهد الدراسات الإفريقية التابع لجامعة القاهرة ، ومراکز تعلم العربية لغير الناطقين بها (١) .

(١) ينظر : اتجاهات الدراسات اللغوية في مصر المعاصرة ، د. محمود فهمي ججازي ، ضمن (اللسانيات واللغة العربية) ، عدد (٤) ، ص ٤٠ ، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ، ص ٢٣٨-٢٣٩ .

تأريخ الدراسات المقارنة للغات السامية*

تعددت آراء اللغويين المعاصرين في مصر حول البدايات الأولى للدرس المقارن ، فالدكتور خليل نامي يؤكد أن كثيراً من علماء العرب أدركوا الصلات التي تربط بين العربية وأخواتها من اللغات السامية ، كالعبرية والسريانية ، بل يذهب إلى أبعد من هذا ، فيقرر أن بعضهم توصل إلى وضع بعض الأصول والعلل التي استخدمها المستشرقون في المقارنات التاريخية للغات السامية ، ويضيف الدكتور نامي - نقاً عن بعض العلماء المحدثين - أنهم لم يستثروا ذلك في دراسة مدى العلاقة التي توجد بين تلك اللغات ، ولم يحاولوا الاستعانة بها في فهم أسرار العربية ، ومعرفة تاريخ تطورها ، كما فعل المستشرقون (١) .

(*) مصطلح اللغات السامية كان يطلق عليه اللغات الشرقية ، وظل الأمر كذلك حتى أطلق اللغوي الألماني «شلوتسن Shlotser» سنة ١٧٨١ م المصطلح اللغات السامية ، اعتقداً على جدول تقسيم الشعوب الوارد في الإصلاح العاشر من سفر التكوير من كتاب العهد القديم . ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ٩٦ ، علم اللغة ، د. محمود جاد الرب ، ص ٧٩ . وقد اعترض كثير من الباحثين على هذه التسمية الاصطلاحية ، بحجج أنها مضللة ، وقائمة على أساس غير علمي ، واقتربوا تسميتها باللغات الأعرابية ، أو الجزرية ، أو اللغات واللهجات العربية . ينظر : من تراث لغوي مفقود لأبي زكرياء الفراء ، صنعة د.أحمد علم الدين الجندي ، ص ١١ (الهامش) ، من تراثنا اللغوي القديم ما يسمى في العربية بالدخيل ، طه باقر ، ص ٧ ، ١٢ ، ١٧ ، فقه اللغة العربية ، د.كافد الزيدى ، ص ٦٧ فما بعدها ، المدخل إلى تاريخ اللغات الجزرية، د.سامي الأحمد ، ص ٣ . وللمزيد ينظر : فصول في فقه العربية ، د.رمضان عبد التواب ، ص ٢١ ، علم اللغة العربية ، د.محمود فهمي جحازي ، ص ١٣٣ (الهامش) ، فقه اللغات السامية ، بروكمان ، ص ١١ ، اللغات السامية ، نولذكه ، ص ٩ ، الحضارات السامية القديمة ، موسكاني ، ص ٢٣٩ ، قولوا الجنس العربي لا السامي ، محمد عزة دروزة ، مجلة الأزهر ، الجزء ٣ ، المجلد ٣٣ ، ربىع الأول ١٣٨١هـ = أغسطس ١٩٦١م ، ص ٢٩٧ ، العربية أقدم اللغات السامية ، د.إحسان جعفر ، مجلة المعرفة ، دمشق ، العددان ٢٢٣-٢٢٢ ، ١٩٨٠م ، ص ٤٥-٣٣ ، لغات الجزرية العربية أم اللغات السامية ، د.باكرزة حامى ، مجلة الجمع العلمي العراقي ، المجلد ٢٤ ، ١٩٧٤م ، ص ١٧٢ فما بعدها .

(١) دراسات في اللغة العربية ، ص ١١-١٠ .

وينتفق معه الدكتور محمود فهمي حجازي ، مضيفاً إلى ما ذكره أن مجرد المعرفة باللغات المشابهة أو المختلفة لا يعني بالضرورة قيام بحث مقارن فيها ، وهذا ما حدث لبعض لغويي العرب القدماء (١) ، وإلى هذا الرأي يذهب كثير من اللغويين المعاصرین (٢) ، مما يعني أن الدرس المقارن بدأ فعلياً على يد المستشرقين .

أما الدكتور أحمد مختار عمر فيذهب في ذلك مذهباً آخر ، وهو أن الدراسات اللغوية المقارنة قام بها -أولاً- لغويون يهود ، كابن بارون ، وجودة بن قريش ، وتمت في المغرب والأندلس في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) (٣) .

ويرى الدكتور حسن ظاظاً أن الدراسات المقارنة للساميات بدأت -أولاً- على يد العرب في حدود الإمكانيات المتاحة لهم ، ثم بدت بشكل أوضح عند علماء المسيحيين واليهود ، وازدهرت بعد ذلك على يد المستشرقين (٤) ، وينتفق معه في هذا الرأي الدكتور محمد عبد الصمد زعيمه (٥) .

أما أستاذنا الدكتور محمد سالم الجرج (١٩٨٥م) فيرى أن أول اكتشاف معروف للروابط بين الأمم السامية ولغاتها ، يعود لمحرري الإصلاح العاشر من سفر التكوين ، وإن كانت هذه العلاقة العضوية لم تبرز على مستوى البحث والدراسة إلا عند اقتباس الأبجدية السامية من لغة إلى لغة سامية أخرى ، واستمر الحال كذلك حتى جاء الوقت الذي استظلل فيه يهود إسبانيا بحضارة العرب وثقافتهم ، فأجرروا مقارنات على مستويات مختلفة بين لغة دينهم (العربية) ، ولغة حضارتهم وثقافتهم (العربية) ، ثم ظهرت جهود المستشرقين في آواخر القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين ، محاكاةً للنشاط المقارن الذي ازدهر في الأسرة الهندوأوروبية بعد اكتشاف اللغة السنسكريتية ، وربطها عائلاً مع كلٍ من

(١) اللغة العربية عبر القرون ، ص ١٦ ، علم اللغة العربية ، ص ١١٩-١٢٤ .

(٢) ينظر - على سبيل المثال - : أبجية الفعل في اللغات السامية ، د. رمضان عبدالتواب ، مجلة كلية اللغة العربية ، الرياض ، العدد الرابع ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م ، ص ٥٨-٦٠ ، علم اللغة ، د. محمود جاد الرب ، ص ٧٨ ، الدراسات اللغوية عند العرب ، محمد حسين آل ياسين ، ص ٤٦ . فابعدها .

(٣) البحث اللغوي عند العرب ، ص ٣٢٩-٣٣٣ .

(٤) اللسان والإنسان ، ص ١٥٨-١٦٤ .

(٥) دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ٩٥-١١٥ .

اليونانية واللاتينية (١) ، وهو في هذا يتفق إلى حدٍ كبيرٍ مع ما ذكره الدكتور أحمد مختار عمر .

أما الدكتور رمضان عبدالتواب فيؤكد معرفة القدامى للعلاقات التي تربط بين اللغات السامية، وبعد البداية الحقيقة لقيام الدراسات المقارنة على يد المستشرقين من علماء الغرب (٢).

ويرى الدكتور عبدالفتاح البركاوي أن العلماء العرب كانوا أسبق من المستشرقين في التنبه لأهمية اللغات السامية ، ولعلاقة هذه اللغات بالعربية ، والاستفادة من معرفتهم بها في تفسير كثير من ظواهر العربية (٣) .

والذى أراه بعد ما تقدم من آراء أنه في ظل فقد كثیرٍ من المؤلفات التي ذكر العلماء القدامى أنها تناولت المقارنة بين بعض اللغات السامية ، وفي ضوء ماروي لنا أن بعض علماء العربية أدركوا الروابط اللغوية بين هذه اللغات ، إدراكاً وصل إلى القول إنها تنبع من أصلٍ واحد ... ، نستطيع تبعاً لذلك أن نقول : إنهم عرّفوا المنهج المقارن في الدراسات اللغوية معرفةً أوليةً ، لكن هذه المعرفة لم ترق إلى درجة البحث المنظَّم الذي يسمى في حل كثيرٍ من المشكلات التي تواجه النظام اللغوي للعربية .

وقد استأثرت الدراسات الاستشرافية في الغرب - وخاصةً ألمانيا - بتطبيق هذا المنهج على اللغة العربية ، تطبيقاً قائماً على أساسٍ منهجيٍ واضح المعالم ، محدد الأهداف ، وإذا كان هذا المنهج قد طُبِّقَ أولاً على اللغات الهندية - الأوروبية ، ثم جرى على اللغات السامية ، فإن هذا لا يمنع من القول بريادته من جهة ، وعلميته من جهةٍ أخرى .

(١) اللغة العربية والنحو المقارن (محاضرة مسجلة) .

(٢) مجلة كلية اللغة العربية ، الرياض ، العدد الرابع ، ص ٦٠-٥٨ .

(٣) الفصحى ولهجاتها ، ص ٤٢-٣٩ . ولزيادة من التفاصيل حول جهود القداماء في الدراسات المقارنة ينظر الكتاب الذي خصصه مؤلفه لهذه القضية ، وأسماه (مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية) د.هاشم الطعان ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، الجمهورية العراقية ، الموسوعة الصغيرة ، رقم (١٩) ، ١٩٧٨ .

اتجاهات الدراسة المقارنة في مصر

تعددت فئات الدرس المقارن في مصر، فهناك من اكتفى بالبحث في لغة سامية واحدة، وهذا ما يسمى بـ«الدرس المقارن الخاص»، وهناك من تجاوز ذلك إلى لغات متعددة، وهذا ما يسمى بـ«الدرس المقارن العام»، وتبعاً لهذا جاءت دراسات اللغويين المعاصرين في مصر، فهنا ما اقتصر على دراسة الأكاديمية مقارنة بالعربية (١)، ومنها ما اقتصر على دراسة العربية مقارنة بالعربية (٢)، وثالثة اقتصرت على الحبشية والعربية (٣)، ورابعة اقتصرت على السريانية والعربية (٤) وخامسة اقتصرت على اللغات اليمنية القديمة (٥).

(١) يعد الدكتور عبدالحليم النجار من رواد البحث اللغوي المقارن في مصر وبخاصة ما يتصل باللغة الأكاديمية، وقد نشر أبحاثاً في ذلك منها : دراسة مقارنة بين الأكاديمية والعربية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد الأول ، حزيران ١٩٥٩م ، ص ١٩-١ ، وثائق أكاديمية من بوغازكوي ، مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول ، المجلد ١١ ، الجزء ١ ، ١٩٤٩م ، ص ٣٣-١٥ .

(٢) جاءت أغلب الدراسات المقارنة في مصر من هذا النوع، فقد خصص الدكتور محمد بحر عبدالمجيد كتاباً لهذا أسماء (بين العربية ولهجاتها والعربية) صدر سنة ١٩٧٧م، كما خصص الدكتوران صلاح الدين حسين وشعيان سلام كتاباً لهذا أسماء (العربية، دراسة في التركيب والأسلوب) د.ت.

(٣) يعد الدكتور عبدالمجيد عابدين من المتخصصين في اللغة الحبشية ، وله في ذلك أبحاث عده ينظر: الجهد والآثار العلمية للأستاذ الدكتور عبدالمجيد عابدين في مجال الدراسات الحبشية ، للدكتور محمد خليفة حسن أحمد ، ضمن (عبدالمجيد عابدين سيرة وتحية) ، ص ١٠٤-١٢٣ ، وكذلك الدكتور مراد كامل ، ينظر : الكتاب الفضي لكلية الآداب ، ص ٩١-٩٣ ، والدكتور عبدالمجيد محمد أحمد ، وله في ذلك كتاب «قوانيين الملوك» أصدرته كلية الآداب، بجامعة القاهرة ، سنة ١٩٦٥م ، كما نشر مقالاتٍ عده عن المبة في القانون الأثيوبي ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد ٢١ ، الجزء ٢ ، ١٩٥٩م ، ص ١٠١-١٣٢ ، والوديعة في القانون الأثيوبي ، المجلة نفسها ، المجلد ٢٢ ، الجزء ٢ ، ١٩٦٠م ، ص ١٦٣-٢٠٠ .

(٤) تعد الدكتورة زاكية رشدي من المتخصصين في اللغة السريانية ، ولهما في هذا كتاب (السريانية ، نحوها وصرفها) .

(٥) يعد الدكتور مراد كامل والدكتور خليل نامي من أعلام هذه الدراسة ، فقد نشر الأول منها كتاباً عن اللهجات العربية الحديثة في اليمن سنة ١٩٦٨م ، ونشر الآخر كتاباً بعنوان : نقوش سامية قديمة من جنوب بلاد العرب وشرحها ، صدر سنة ١٩٤٣م .

ومنها ما حوى لغاتٍ ساميةً عديدةً ، وهذه الفئة تمثل نسبةً كبيرةً من فئات البحث اللغوي المقارن في مصر ، على عكس ما عليه دراسات المستشرقين في هذا الجانب ، فأكثر دراساتهم المقارنة جاءت تخصصيةً دقيقةً في مجلتها - كما يذكر الدكتور عبدالصمد زعيمه - ، في حين أن تناول جميع اللغات السامية كان محدوداً للغاية^(١) ، ويعزو السبب في هذا «أن البحث المقارن في اللغات السامية بدأ ببدايةً حقيقةً بعد أن اتضحت لهم ملائحة هذه اللغات ، وبعد أن اتضحت لهم أيضاً منهج علمي لتصنيفها ولمقارنتها»^(٢) .

على أن ذلك القول بالنسبة لفئات الدرس المقارن في مصر ليس على عموم إطلاقه ، فهناك تداخل بين دراساتهم المقارنة ، حيث تطالعنا أبحاث ومؤلفات للذين اقتصرت على دراسة بعض اللغات السامية ، جاءت شاملةً لأكثر من لغتين ساميتيين ، وخاصةً أنه قد اتضح لهم معالم النهج المقارن ، واكتشف كثير من اللغات السامية التي كانت مجهولةً في فتراتٍ ماضية^(٣) .

وقد شملت الدراسة المقارنة في مصر - كما تقدم - الجوانب المختلفة للدرس اللغوي ، أصواتاً ، وصرفًا ، ونحواً ، ومعجمًا ، ودلالةً .

وسوف استعرض ذلك بشيءٍ من الإيجاز لنقف بعده على بيان أهمية هذه الدراسة للغة العربية .

(١) ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٠٦-١١٥ .

(٢) نفسه ، ص ١١٠ .

(٣) من ذلك - على سبيل المثال - : كتاب الدكتور خليل نامي : دراسات في اللغة العربية ، صدر سنة ١٩٧٤م ، وكتاب الدكتور مراد كامل : نشأة الفعل الرباعي في اللغات السامية الحية ، الذي صدر سنة ١٩٦٣م . وكان في أصله مقالة باللغة الألمانية نشرت سنة ١٩٥٦م ضمن الكتاب التذكاري للمستشرق «فيدا» ، ثم نشرها مع ترجمة عربية في الكتاب المذكور ، ونشرها عام ١٩٧٣م في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٣١/٣١-٧٩ ، بعنوان «ربع الفعل الثلاثي في العربية وأخواتها من اللغات السامية» ، ومن ذلك - أيضاً - بحث للدكتورة زاكية رشدي بعنوان «الموصول في اللغات العربية والعبرية والسريانية» ، نشر في مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد ٣١ ، الجزء ٢-١ ، ١٩٦٩م ، ص ٥٣-٦٣ ، كما نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء ٣٠ ، شوال ١٣٩٢هـ - نوفمبر ١٩٧٢م ، ص ١١٢-١٢٠ .

الأصوات (علم الأصوات المقارن)

كما ألمعنا إلى إفراد بعض اللغويين المعاصرين في مصر للدراسة الصوتية المقارنة مؤلفات مستقلة (١) ، وفي الحقيقة أن هذا الجانب استأثر بنصيب لا بأس به من الدراسة ، في صورته الفوناتيكية والфонولوجية ، وإن كان مما يعوق البحث في هذا الجانب - كما يقول «نولدكه» - : «أن نصوص اللغات السامية التي تحت أيدينا لا تعبّر تعبيراً كافياً عن أصوات تلك اللغات» (٢).

فأما الدراسة الفوناتيكية فقد قامت دراسات تقارن بين أصوات كل من العربية والعبرية على حدة ، والعربية وغيرها من اللغات السامية ، مقارنةً تهدف إلى التوصل إلى قوانين صوتية* تفسّر ماطراً على هذه الأصوات من تطور وتغير ، واستنتاج مجموعة السمات المشتركة** لأصوات اللغات السامية (٣) .

(١) ينظر : ص ٥٠ .

(٢) اللغات السامية ، ص ١٦ .

(*) ذكر الدكتور إبراهيم السامرائي أن هناك طريقتين مختلفتين لتطبيق المقارنة في اللغة وال نحو ، الأولى تؤدي إلى قوانين عامة تضبط المواد التي تتعرض لها المقارنة ، والأخرى تؤدي إلى بيان ملاحظات وتنبيهات تأريخية . ينظر : دراسات في اللغة ، ص ١٥٨ ، وهذا ما ينطبق على الدراسات المقارنة عند اللغويين المعاصرين في مصر على كافة مستويات اللغة .

(**) من القضايا التي اختلفت آراء الباحثين بتصديها قضيّتا اللغة السامية الأولى ، وأي اللغات السامية أقرب إلى هذه اللغة . فاما القضية الأولى فلم يتوصّل فيها إلى رأيٍ قاطعٍ ، واستخدم بدلاً عنها مصطلح «المشتراك السامي»، ويعني طائفةً من الكلمات والصيغ والتراكيب التي تمثل الركام اللغوي للسامية الأم ، والتي احتفظت بها معظم اللغات السامية لفظاً ومعنىً . ينظر ظاهرة الإيدال في المشترك السامي ، د. حازم علي كمال الدين ، ص ٦ ، تاريخ اللغات السامية ، د. إسرائيل ولفنسون ، ص ٨ ، الآداب السامية ، محمد عطية الأبراشي ، ص ٩ . وأما القضية الأخرى فهناك آراء متعددة بشأنها ، لكن هناك كثيراً من الباحثين يميل إلى القول إن العربية هي أقرب اللغات السامية إلى السامية الأم . ينظر : اللسان والإنسان ، ص ١١٨-١١٩ ، اللغة العربية عبر القرون ، د. محمود فهمي جمازي ، ص ٣٥ ، بين العربية ولهجاتها والعبرية ، ص ٦-٢ ، مجلة المعرفة ، العددان ٢٢٢-٢٢٣ ، ١٩٨٠ ، ص ٤٧ فما بعدها ، اللغة العربية في إطار اللغات السامية ، «فولف ديترش فيشر» ، حلويات الجامعة التونسية ، العدد ٢٣ ، ١٩٨٤ م ، ص ٤٣ ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، الجلد ٢٤ ، ١٩٧٤ م ، ص ١٧٥-١٧٨ .

(٣) ينظر : علم اللغة العربية ، د. محمود فهمي جمازي ، ص ١٣٩-١٤٢ .

وكان الخطوة الأولى في هذا المضمار ذكر حروف هذه اللغات ، وعدها ، وتميز بعض اللغات السامية بأصوات لا توجد في غيرها من اللغات السامية الأخرى (١) .
وأما الدراسة الفونولوجية فتمثلت في بحث الظواهر اللغوية ، كالتماثل ، والتناقض ، والإيدال ، والقلب ، والإملالة ، والإشام ، والنبر في اللغات السامية ، بحثاً يقوم على إيراد بعض صور هذه الظواهر وأمثلتها ، وتحليل ماورد من ذلك في ضوء المنهج المقارن .
ولم تقتصر المقارنات الصوتية على الأصوات الصامتة فحسب ، بل شملت الأصوات الصائمة ، وما يندرج تحتها من ظواهر لغوية (٢) .

وقد اتضحت من الدراسة المقارنة بين أصوات اللغات السامية أن « اللغة العربية تمثل -بصفة عامة - أصوات اللغة السامية الأولى ، غير أن بعض أصوات العربية ثمرة تغيير لغوي في العربية ، جعلها تختلف عن السامية الأولى » (٣) ، كما أمكن من خلال الدرس الصوتي المقارن تفسير وجود صيغة (اتفعل) في العامية نحو (اتكسر) ، فهي في العربية (افعل) ، ولكنها في الآرامية (اتفعل) وهو الأصل ، مما يعني أن قليلاً مكانياً حدث

= لهجاتها والعربية، ص ٦١-٦٧، دراسات في علم اللغة المقارن، ص ١٤٥-١١٦ ، الفصحى ولهجاتها ، ص ٨٥-٧٧، أصوات اللغة العربية، دراسة مقارنة باللغات السامية، د. رمضان عبدالتواب، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد السادس عشر، ١٩٧٩م-١٩٨٧م، ص ٢٠-١ .

(١) ينظر : علم اللغة العربية ، د. محمود فهمي جمازي ، ص ٢٠٢ ، مدخل إلى علم الأصوات ، ص ٧٤-٦٧ ، ص ٨٤ فما بعدها ، المدخل إلى علم اللغة ، د. رمضان عبد التواب ، ص ٢٢٨-٢١٣ ، التطور النحوي ، ص ٢٣ فما بعدها ، الفصحى ولهجاتها ، ص ٨٣ - ٨٥ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ٢٨-٢٩ .

(٢) ينظر في ذلك كله : مدخل إلى علم الأصوات ، ص ٦٧ فما بعدها ، دراسات في علم اللغة المقارن، ص ١٤٥-١٣٦ ، دراسات تأصيلية في اللغة والتاريخ والأدب ، د. عبدالمجيد عابدين ، ص ٩٥-٩٠ ، التطور اللغوي ، د. رمضان عبد التواب ، ص ٤٦-٢٢ ، بين العربية ولهجاتها والعربية ، ص ٦١-٦٧ . ومن الملاحظ أن الدكتور عابدين قد ظهرت الإشام ظاهرة صرفية ، وأرى أنها أقرب ما تكون إلى الظواهر الصوتية . ومن جهة أخرى فإن دراسة « بروكلمان » عن ظواهر المياثلة والمخالفة والنبر والقلب في اللغات السامية تعد - فيما أعلم - من أشرف الدراسات المقارنة .
ينظر : فقه اللغات السامية ، ص ٤٥-٨٢ . وللمزيد ينظر : التطور النحوي ، ص ٢٦-٣٦ .

(٣) علم اللغة العربية ، ص ٢٠٢ . وينظر : التطور النحوي ، ص ٢٣-٢٦ ، اللغات السامية ، نولدكه ، ص ١٣ فما بعدها .

فيها (١) ، وهذا ما يؤيده قانون المماثلة ، فالأصل في «ازهر» - مثلاً - ازهر ، أثرت الزي المجهورة في التاء المهموسة ، فقلبتها دالا فأصبحت «ازهر» ؛ على سبيل المماثلة الرجعية التي يكثر ورودها في اللغة العربية ، ثم حدث فيها قلب مكانه فأصبحت ازهر ، على سبيل المماثلة التقدمية التي يندر وقوعها في اللغة العربية (٢) .

ومما توصل إليه بشأن النبر في اللغات السامية أنه يقوم في هذه اللغات - عدا العربية - بوظيفة فونيمية هي التفريق بين المعاني (٣) ، وقد سبق مناقشة هذه القضية في مبحث متقدم (٤) .

(١) ينظر : فصول في فقه العربية ، ص ٣٤ ، بين العربية ولهجاتها والعبرية ، ص ١٥٣ ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٣٥-١٣٦ .

(٢) ينظر : أبحاث في اللغة العربية ، د. داود عبد ، ص ١٣٦-١٤٠ ، العربية الفصحى ، هنري فليش ، ص ١٤٦ . وللدكتور عبد الرحمن أيوب رأي مخالف لما تقدم . ينظر : محاضرات في اللغة ، ص ١٧٦ ، وقد رد عليه الدكتور داود عبد في : أبحاث في اللغة العربية ، ص ١٣٩-١٤٠ . ولمزيد من التفاصيل ينظر : رسالتي للماجستير (ظاهرة المماثل عند توالي الأصوات العربية الصامدة) ، ص ٤٦١ .

(٣) ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٣٩-١٤٥ .

(٤) ينظر : ص ١٠٥ فما بعدها .

الصرف (علم الصرف المقارن)

استأثر هذا الجانب بالنصيب الأوفر من الدراسة ، فأغلب الموضوعات التي تناولها الدرس المقارن كانت في جانبها الصرفي : وذلك لسهولة المقارنة فيه ، على الرغم من أن نولدكه يعتقد أن « بحث الجملة المقارن في اللغات السامية أسهل من بحث الأصوات والصيغ فيها » (١) .

وقد أولى أصحاب هذا الاتجاه مباحث هذا العلم دراساتٍ مستفيضةً ، توصلوا من خلالها إلى نتائج ذات قيمةٍ في ميدان الدراسات السامية بعامة ، وتمثل ذلك في تناولهم للأوزان والصيغ ، والسوابق واللواحق التي تحدث لبنيّة الكلمة ، وما تقوم به من وظائف مختلفة ، والتذكير والتأنيث ، والمصدر ، والمشتقات ، وجموع التكسير ، وجذور الكلمات ، والضمائر وما تشتمل عليه من الأسماء الموصولة ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الاستفهام (٢) . فكل هذه البحوث تدخل في علم الصرف المقارن للغات السامية » (٣) .

(١) اللغات السامية ، ص ١٦ .

(٢) ينظر - على سبيل المثال - : دراسات في اللغة العربية ، ص ٣٠-٢٥ ، ١١١-٥٩ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٦٧-١٦٩ ، علم اللغة العربية ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ٢٠٩-٢٠٢ ، بين العربية ولهجاتها والعبرية ، ص ١٦٥-٧١ ، المدخل إلى علم اللغة ، د. رمضان عبد التواب ، ص ٣٠٧-٢٤١ ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٤٦-١٧٩ ، العدد في اللغة العربية ، د. فؤاد حسنين ، مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول ، المجلد ١٢، الجزء ٢، ١٩٥٠، ص ١٧٥-١٩٧ ، أبنية الفعل في اللغات السامية ، د. رمضان عبد التواب ، مجلة كلية اللغة العربية ، الرياض ، العدد الرابع ، ص ٥٥-٦٨ ، دراسة في صيغ المبني للمجهول في اللغتين العربية والعبرية ، د. ألفت محمد جلال ، حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، المجلد ١٣ ، ١٩٧٣ ، ص ١٩٧-٢٠٦ ، نظرية تحليلية مقارنة على الضمائر العربية ، د. محمد سالم الجرج ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٦٢/٥٦-٦٧ ، الضمير « أنا » في اللغات السامية ، د. السيد يعقوب بكر ، بحث منشور ضمن « إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين » ، ص ٣٩٧-٤٠٧ ، صيغة فعلون في غير العربية من اللغات السامية ، حامد عبدالقادر ، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة ، ٢١/٦٣-٦٨ .

(٣) علم اللغة العربية ، ص ٢٠٢ . ويلاحظ أن الدكتور السيد يعقوب بكر أورد مباحث الجذور وجموع التكسير والضمائر ضمن دراسته المقارنة في النحو العربي . ينظر: دراسات في فقه اللغة ==

ومن المعروف أن اللغات السامية - كما قرر علماء الساميات - تعتمد بشكل أكبر على الصوامت ، أما الصوائب فهي وإن كانت تقوم بوظيفة تحديد المعنى ؛ حيث إن التنوع الحركي في بنية الكلمة يترتب عليه تغير معنى المادة اللغوية ، إلا أن المعنى الرئيسي مرتبط بالصوامت أكثر من ارتباطه بالصوائب (١) ، وتبعداً لهذه الخصيصة بدأت الدراسات الصرفية المقارنة عند المستشرقين بالبحث في جذور الكلمات في اللغات السامية (٢) ، ومن تناولها من اللغويين المعاصرين في مصر - بشيء من التفصيل - أستاذنا الدكتور محمد سالم الجرج (٣) ، وإن كان قد قصرها على الجذور الفعلية .

وهذه القضية من الأهمية بمكان ؛ نظراً لارتباطها بأصول الكلمات ، وهل هي ثنائية أو ثلاثة ، وسيق أن تعرضنا لها في مبحث متقدم ، مما يغني عن إعادتها مرة أخرى (٤) . والأمر الذي نود الخلوص إليه هو أن ما ذكره سيبويه من أنه ليس بين أيديينا اسم أقل عدداً من اسم على ثلاثة أحرف (٥) ، ثبت من خلال الدرس المقارن خلاف ذلك ، فهناك كلمات ثنائية الجذر ، كأب ، وأخ ، وأم ، واسم ، بل إن هناك كلمات أحادية الجذر كـ «فم» التي أصلها فهو (٦) .

== العربية ، ص ٢٨ فما بعدها . وهو في هذا يساير الدراسات اللغوية الحديثة في نظرتها لمفهوم النحو الذي يشمل الأصوات والصيغ والتراكيب ، وقد أشار إلى هذا في مقدمة كتابه السابق ، ص / ي . وللمزيد حول نظرية الغربيين للنحو ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ٩٥-١١٤ .

(١) ينظر : تاريخ اللغات السامية ، ص ١٤ ، فصول في فقه العربية ، ص ٣٠-٣١ . وللمزيد ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٤٦-١٤٧ .

(٢) دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٥٠ .

(٣) نشر في ذلك مقالاً بعنوان « الجذور الفعلية في اللغات السامية » ، حوليات كلية دار العلوم ، العدد الخامس ، ١٩٧٤-١٩٧٥ م ، ص ١-٢٢ .

(٤) ينظر : ص ١٥٦ فما بعدها .

(٥) الكتاب ، ٣/٣٢٢ .

(٦) ينظر : دراسات في فقه اللغة العربية ، ص ٢٨ فما بعدها ، دراسات في اللغة العربية ، ص ٥٣-٥٩ ، حوليات كلية دار العلوم ، العدد الخامس ، ص ١٨-٢٢ ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ٣١-١٦٠ ، اللغة العربية عبر القرون ، د. محمود فهمي ججازي ، ص ٣١ .

ويوجه عامٌ فإن البحث الصرفي المقارن صحيحًّا كثيراً من آراء النحاة والصرفين القدماء ، سواء فيما يتصل بالجذور ، أو ببنية الكلمة (١) .

(١) لمعرفة تفاصيل ذلك ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٥٩-١٦٣ ، اللغة العربية عبر القرون ، ص ٢٨-٣٣ .

النحو (علم النحو المقارن)

يتصل بهذا الجانب دراسة القضايا المتصلة ببناء الجملة في اللغات السامية ، سواء أكانت اسميةً أم فعليةً ، خبريةً أم إنشائيةً ... الخ ، وقد تبع كثير من اللغويين المعاصرين في مصر تركيب الجملة في هذه اللغات ، وتوصلوا إلى استنباط النظم المختلفة لها ، وذلك من حيث الترتيب بين أجزاء الجملة ، والمطابقة ، والتوازي .

ومما ذكروه أن نظام الجملة في العربية وأخواتها من اللغات السامية قد طرأ عليه تطور كبير ، أدى إلى انتقالها من الجمل البسيطة إلى الجمل المركبة (١) .

وباستعراض الجهود العلمية لمؤلفاء اللغويين في هذا الجانب تبين لي أنها قليلة ، مقارنةً بما عليه الحال في الجانبين الصوتي والصرفي ؛ ولعل هذا يعود إلى ضآلة النصوص التي عُثرت عليها بهذه اللغات ، أضف إلى هذا أن دراسة الجملة موضوع معقد وشائك .

(١) ينظر : دراسات في فقه اللغة العربية ، ص ٢٤-١٣ ، الساميون ولغاتهم ، ص ٢٥-٢١ ، علم اللغة العربية ، ص ١٤٧ - ١٤٨ ، بين العربية ولهجاتها والعبرية ، ص ١٧٤-١٧١ ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ٢٠٧-١٩٥ ، الإضافة في اللغات السامية ، د. زاكية رشدي ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد ٢٣ ، الجزء ٢ ، ١٩٦١م ، ص ١٤٩-١٥٧ . وللمزيد ينظر : التطور النحوي ، ص ٢٠١-١٢٥ .

الدالة والمعجم

حظيت المفردات اللغوية في اللغات السامية بدراسةً موسعةً من لدن كثير من المتخصصين في علم اللغة المقارن في مصر ، وحاول بعضهم تأصيل هذه المفردات في المعاجم اللغوية ، وذلك بردتها إلى أصولها السامية (١) ، وقد سبق أن ذكرنا أن عدم تأصيل المواد اللغوية في المعاجم العربية القدية كان من ضمن نواحي النقص التي أخذت على معاجمنا العربية .

ومن المعروف أن الدراسة التأصيلية لألفاظ اللغة تعين على معرفة المعرب والدخيل من اللغات السامية بوجه عام ، على الرغم مما في تحديد نسبة بعض الكلمات إلى إحدى اللغات السامية من مظنة الواقع في أحکام خاطئة ، إذا لم تسم هذه الدراسة بالبحث الدقيق ، والحيطة والتأني ، كما تعين الدراسة التأصيلية على تتبع التطور الدلالي لهذه الألفاظ ، ودراسة بعض الظواهر اللغوية ، كالتضاد ، والتراصف ، والمشترك ، والقلب المكاني ، والإتباع ، والإيدال في هذه اللغات (٢) ، رغم المشقة التي تتعور مثل هذا العمل .

والواقع أن دراسة العلاقات الدلالية بين المفردات والألفاظ السامية تخضع لاعتباراتٍ عديدةٍ ، منها ما يتصل بالقوانين الصوتية للغات السامية ، ومنها ما يتصل بتطور الدلالة

(١) يأتي في مقدمة هؤلاء - فيما أعلم - مراد فرج الحامي ، الذي وضع كتاباً بعنوان « ملتقى اللغتين العربية والعربية » في ثلاثة أجزاء ، صدر جزءه الأول سنة ١٩٣٠ عن المطبعة الرحمانية بمصر ، وجزءاه الثاني والثالث سنة ١٩٣٦ عن مطبعة السفير بالإسكندرية . وبعد هذا الكتاب من كتب المعاجم اللغوية المقارنة ، وقد رتب مواده حسب مدرسة القافية . وللتعرّف بهذا الكتاب وقيمه العلمية ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ٦٨ ، كما خصص الدكتور السيد يعقوب بكر لذلك كتابين : أحدهما - دراسات في فقه اللغة العربية ، صدر سنة ١٩٦٩ ، مكتبة لبنان ، والآخر - دراسات مقارنة في المعجم العربي ، صدر سنة ١٩٧٠ ، جامعة بيروت العربية ، كما نشر الدكتور فؤاد حسنين مقالات عدّة عن الدخيل في اللغة العربية ، وفيها تتبع مصادر هذا الدخيل من اللغات السامية وغيرها من اللغات ، وألحق به كشفاً أبجدياً للكلمات الدخيلة في العربية . ينظر : مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول ، المجلد ١٠ ، الجزء ٢ ، ١٩٤٨ ، ص ١١٢-٧٥ ، المجلد ١١ ، الجزء ١ ، ١٩٤٩ ، ص ٥٦-٢٧ ، المجلد ١١ ، الجزء ٢ ، ١٩٤٩ ، ص ٣٦-١ ، المجلد ١٢ ، الجزء ١ ، ١٩٥٠ ، ص ٧٤-٣٧ .

(٢) ينظر : دراسات في فقه اللغة العربية ، المقدمة ، لـ .

المحسوسة إلى غير المحسوسة ، وانتقالها من العام إلى الخاص ، ومنها ما يتصل بحياة الكلمات المستعملة في هذه اللغات أو مماتها فيها (١) .

وكانت نقطة البدء في هذه الدراسة هي القول بوجود ألفاظ أساسية تشارك فيها اللغات السامية ، أو كما يسميه «برجشتاسر» المشترك السامي من المفردات (٢) .

وننبعي الإشارة إلى أن هذا المصطلح لا يعني أداء تلك الألفاظ للدلالة نفسها في اللغات السامية جميعها ، وإنما المراد بذلك «أن هذه الألفاظ ترجع إلى أصل اشتقاق واحد في اللغة السامية الأولى» (٣) ، وقد لوحظ أن تلك الألفاظ المشتركة تتعلق بالإنسان وأعضائه ، والأسرة ، وأسماء الحيوانات ، والنباتات ، والأعداد ، وبعض الأفعال (٤) .

وبالرغم من أنه عُولَى كثيراً على المعجم السامي المشترك في دراسة المعرب والدخيل السامي ، وبذلت جهود كبيرة في هذا الصدد ، فما زال الحذر الشديد يحيط بالنتائج التي توصل إليها . يقول الدكتور حسن ظاظاً في هذا : «يكاد يكون مستحيلاً أن نجزم عند بحثنا في كثيرٍ من الألفاظ المشتركة بين العربية وغيرها من لغات العائلات السامية ، بأن هذه المفظة أو تلك مأخوذة من العربية أو الأرامية أو البابلية أو الحبشيَّة أو غيرها ، إذ قد يكون العكس هو الصحيح ...» (٥) ، ويقول : «إنه قد يكون من السهل - إلى حدٍ ما - ورد كلمةٌ معربيَّة إلى مصدرها الأول ، إذا كان المصدر من عائلةٍ لغويةٍ أجنبية ، أما إذا كانت

(١) ينظر : بين العربية ولهجاتها والعربية ، ص ١٦٦-١٧٠ ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٨٤-١٨٧ .

(٢) التطور التحوي ، ص ٢٠٨ .

(٣) علم اللغة العربية ، د. محمد فهمي حجازي ، ص ١٤٨ ، وينظر : المصدر نفسه ، ص ١٤٩-١٥٠ .

(٤) ينظر : التطور التحوي ، ص ٢٠٨-٢١٠ ، علم اللغة العربية ، ص ١٤٩-١٥٠ ، بين العربية ولهجاتها والعربية ، ص ١٦٦ ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٨٤ . وقد قام «برجشتاسر»

بعمل قائمة لهذه الألفاظ المشتركة . التطور التحوي ، ص ٢٠٨ «الهامش» ، وينظر : علم اللغة العربية ، ص ١٤٨ «الهامش» ، كما قام «ولفسون» بعمل إحصائي لذلك في آخر كتابه «تأريخ

اللغات السامية» ، ص ٢٨٣-٢٩٤ . وللمزيد ينظر : ظاهرة التعرِيب في ضوء اللغات السامية ، د. محمد عبدالصمد زعيم ، ص ٨٥-٨٨ .

(٥) كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ٦٥-٦٦ .

اللفظة شائعة في لغات العائلة الواحدة فإن الأمر عسير جداً ... » (١) ، ولذلك وُضعت معايير يمكن من خلالها معرفة هذا الدخيل في اللغات السامية (٢) .

على أنه لابد من الإشارة في هذا المقام إلى أن «برجشتراسر» ذكر كثيراً من المفردات العربية على أنها من باب الدخيل (٣) ، وقد اعترض عليه بعض الباحثين المعاصرين في مصر ، مثبتاً أنها ليست معربيّة ، بل هي عربية أصيلة (٤) .

ولم يكن «برجشتراسر» وحده الذي تعجل بالحكم على تلك المفردات ، بل شاركه في ذلك كثيرٌ منْ عني بالجانب التأصيلي (٥) .

ومن النتائج التي توصل إليها الدرس الدلالي المقارن وجود ظاهرة التضاد في اللغات السامية ، كالعربية ، والعبرية ، والسريانية (٦) ، ووجود تعارضٍ بين هذه اللغات في الألفاظ والمفردات اللغوية .

ومن القضايا التي يمكن إيرادها هنا ، ما يتصل بوجود تأثيرٍ عبريٍّ على العربية في مجال الدراسات المعجمية ، حيث لوحظ بواسطة المقارنات المعجمية أن هناك اتفاقاً بين

(١) كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ٧٠ . وينظر : اللغات السامية ، نولدكه ، ص ٢٨ ، المستشرقون ومنهجهم اللغوي ، د.إسماعيل عميرة ، ص ٤٤-٤١ .

(٢) ينظر : بين الحبشة والعرب ، د.عبدالمجيد عابدين ، ص ٩٩-١٠٥ ، علم اللغة العربية ، د.محمود فهمي حجازي ، ص ٢١١-٢١٣ . ولمزيد من التفاصيل حول هذه المعايير عند القدماء والمحدثين ينظر : التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر ، د.عبدالمنعم الكاروري ، ص ٢٩٥-٣٣٧ .

(٣) التطور النحوي ، ص ٢١١ فما بعدها .

(٤) ظاهرة التعريب في ضوء اللغات السامية ، ص ٩٠-١١٠ .

(٥) من هؤلاء : الأب روائيل نخله اليسوعي ، والبطريرك أفرام برصوم ، وغيرهما من الباحثين المسيحيين . ينظر : التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر ، ص ٣٣٠-٣٣٣ ، العرب والدخل في المعجم اللغوي التاريخي ، د.حامسي خليل ، بحث منشور في (وقائع ندوة المعجم العربي التاريخي ، قضاياه ووسائل إنجازه) ، مجلة المعجمية ، العددان الخامس والسادس ، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ ، ص ٣٣٢ ، دراسات في اللغتين السريانية والعربية ، د.إبراهيم السامرائي ، ص ٢٦ فما بعدها ، دراسات في فقه اللغة العربية ، المقدمة ، ل .

(٦) ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٨٧ - ١٩٠ ، دراسات في فقه اللغة العربية ، المقدمة ، ل . وقد تبع الدكتور ربحي كل الألفاظ المتضادة في اللغات السامية ، وبخاصة العربية والعبرية والسريانية ، وذلك في كتابه : التضاد في ضوء اللغات السامية ، دراسة مقارنة .

معجم سعديا (سعيد) الفيومي (٣٣١ھـ) المسمى بـ «الجامع» ، وبعض المعاجم العربية ، فيما يختص بالترتيب المعجمي للمواد اللغوية ، حيث اتبع - وبخاصة الجزء الثاني من معجمه - مدرسة القافية ، أي الحرف الأخير للكلمة .

ويتبع آراء اللغويين المعاصرين في مصر نجد الدكتور أحمد مختار عمر يذهب - أولاً - إلى احتمال وجود تأثيرٍ عبري على المعاجم العربية التي سارت وفق هذا النظام المعجمي ، لكنه يعود فيقول إنه ليس في إمكاننا ترجيح تأثير أحد هما على الآخر (١) .

أما الدكتور محمد عبدالصمد زعيمه فيؤكد وجود تأثيرٍ عربي على المعاجم العربية (٢) ، وهذا ما أميل إليه ، فالتقدم الزمني للبنديجي - صاحب أول معجم سار في ترتيب مواده على القافية - ، والصلات الفكرية والثقافية لسعديا الفيومي بالعرب والعربية حينما كان في مصر ... ، كل هذا مما يقوى رأي الدكتور زعيمه .

(١) البحث اللغوي عند العرب ، ص ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٢) دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ٤٧-٤٨ . وقد ناقشت الدكتورة سلوى ناظم هذه القضية مناقشةً مستفيضةً وتوصلت إلى احتفالت تأثر «سعديا الفيومي» بمعجم أبي بشر البنديجي (٢٨٤ھـ) المسمى بـ «التفقية» ينظر: المعاجم العربية، دراسة مقارنة، ص ٢١-٢٧ . وللمزيد ينظر: تأثر سيبويه في نشأة النحو العربي، د. حسن ظاظا، مجلة اللسان العربي، العدد ١٢، ١٩٧٥ م، ص ٩٨ فما بعدها، نشأة الدراسات اللغوية العربية، د. محمد بحر عبد الحميد، بحث منشور ضمن «عبدالمجيد عابدين، سيرة وتحية»، ص ٢٩٩-٣٠٤ .

أهمية الدراسة المقارنة للغة العربية

سبق القول : إن اللغويين المعاصرین أخذوا على الدرس اللغوي العربي القديم أنه لم يعن بإجراء مقارنات لغوية بين العربية وبقية اللغات السامية ، على الرغم من إدراك بعض العلماء للصلة الوثيقة التي تربط بين هذه اللغات .

وقد تعددت آراء اللغويين المعاصرین في مصر في تفسير عدم قيام دراساتٍ عربيةٍ مقارنة ، فهذا الدكتور عبدالجيد عابدين يعلل سبب ذلك بأن مؤسس النحو العربي - سيبويه - كان فارسياً ، واللغة الفارسية ليست من فصيلة اللغات السامية ، فحينما جاء التحاة من بعده اقتدوا أثره ، وأكثروا بتقليده فيما سار عليه في كتابه ، وعز عليهم أن ينهجوا في دراسة العربية منهجاً ينافض المنهج الذي اتبעה سيبويه ، يضاف إلى هذا - كما يذكر الدكتور عابدين ، وغيره من اللغويين المعاصرین - العصبية التي كان ينظر من خلالها إلى اللغات السامية ، فالعبرية لغة اليهود ، والسريانية لغة النصارى ... الخ (١) .

أما الدكتور محمود فهمي جحاوي فيعزّو السبب في ذلك إلى اعتزاز كل أمة بلغتها ، وتقديسهم إياها (٢) ويوافقه في هذا بعض المعاصرین (٣) .

والذى أراه أن هذه الأسباب جميعها يصلح لتفسير إيجام اللغويين العرب القدماء عن الدرس المقارن ، وانصرافهم عن تطبيقه في دراستهم اللغوية ، على أنه من المؤكد أنه ليس من أسباب ذلك عدم اكتناع هؤلاء العلماء بجدوى تطبيق هذا المنهج ، كما قد يبدو من النظرة الأولى للبحث في أسباب ذلك ، وكما صرّح به فعلاً أحد الباحثين المعاصرين (٤) .

أما بالنسبة لأهمية الدراسات المقارنة للغة العربية فلم يعد هناك أدلة شك في مدى تلك الأهمية ، والنتائج الإيجابية التي تجنيها العربية من وراء ذلك ، فإذا أخلصت النية ، وابتعد عن الأغراض الخبيثة ، وإن كنا ما زلنا نسمع أصواتاً تهون من شأن هذه الدراسة ، وترى أن لا حاجة للغة العربية لمثل هذا المنهج في الدرس اللغوي !

(١) ينظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ٢٠ فما بعدها، اللغة العربية عبر القرون، ص ١٦-١٧.

(٢) اللغة العربية عبر القرون ، ص ١٦-١٧ .

(٣) ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٠٢ .

(٤) ينظر : ملحق «ألوان من التراث» جريدة المدينة ، المملكة العربية السعودية ، العدد ٨٤٠٩ ، الخميس ٢٩ شوال ١٤١٠هـ ، ٢٤ مايو ١٩٩٠ م .

وإذا كان من الطبيعي أن ينتصر لهذا المنهج أصحابه ، وغيرهم من أحاسِّن بضرورة الوصل بين اللغات ذات الفصيلة الواحدة في التحليل اللغوي ، فإن هذا الانتصار لم يكن قائماً على مجرد التعاطف معه بحكم أنه وافد جديد ، بل لقد ثبت من خلال الأدلة التطبيقية أن هناك منفعة تجلب ومضرّة تدفع من جراء تطبيق هذا المنهج على الدراسات اللغوية العربية ، وذلك مأخذنا أستاذنا الدكتور محمد سالم الجرج إلى القول: إنه « لن نستطيع فهم تأريخنا وديتنا ولغتنا وأدبنا وطباع مجتمعنا فهما علمياً سليماً إلا إذا وضعنا ذلك كله في مكانه الصحيح من الإطار السامي العام » (١) .

وتبدو هذه الأهمية - كما أوردها المنادون بهذا المنهج والمعرّفون به - في تأصيل كثيرٍ من ألفاظ اللغة العربية ، وتفسير بعض المشكلات الصوتية والصرفية والنحوية والظواهر اللهجية التي كثُر فيها الخلاف دون وصولٍ إلى حلّها ، وسأكتفي في هذا المقام بذكر أمثلةٍ أحسب أنه سيتضمن فيها أهمية البحث المقارن :

أولاً - ما يحصل من إيدال بين الثناء والفاء في قولهم (الشوم) و (الفوم) ، فقد توقف علماء العربية في القول بأيهما أصل للأخر ، ومن خلال تطبيق المنهج المقارن المتمثل في معرفة قوانين التبدل الصوتي في العربية واللغات السامية الأخرى ، أمكن الوصول إلى معرفة الأصل وهو الثناء ، والفاء متطرورة عنها (٢) .

ثانياً - ذكر أكثر اللغويين الأقدمين أن أصل قال - وهو قول - أصل افتراضي لا وجود له في الاستخدام العربي ، إلا أنه في ضوء المنهج المقارن المتمثل في معرفة اللغة الحبشيّة - وهي إحدى اللغات السامية - ثبت أنه أصل حقيقي مستخدم في هذه اللغة ، مما يعني أنه يمثل مرحلةً قدّمى في تاريخ اللغات السامية (٣) .

(١) مقدمة ترجمته لكتاب «فتالي فيدر» (التأثيرات الإسلامية في العبادة اليهودية) ، ص ٣ . وللمزيد ينظر : مدارج القراءة والإنشاء في اللغة العربية ، د.عبدالعزيز بraham ، ص ٢٧-٢٨ . علم اللغة ، د.السعراي ، ص ٢٦٦-٢٧٧ .

(٢) ينظر : فصول في فقه العربية ، د.رمضان عبدالتواب ، ص ٣٢ ، الفصحى ولهجاتها ، ص ٣٨ ، التطور النحوي ، ص ٣٧-٣٨ .

(٣) ينظر : فصول في فقه العربية ، ص ٣٣ ، لحن العامة والتطور اللغوي ، د.رمضان عبدالتواب ، ص ٣٧٥ ، دراسات تأصيلية في اللغة والأدب والتاريخ ، د.عبدالمجيد عابدين ، ص ٩٧-٩٩ .

ثالثاً - ظاهرة الإعراب في العربية ، فقد ذكر بعض المستشرقين ، وأيدُهم بعض المعاصرين من اللغويين العرب ، أن العربية في عصورها الأولى كانت خاليةً من حركات الإعراب ! وقد أثبتت الدرس المقارن أن الإعراب ظاهرةً ساميةً قديمة (١) .

رابعاً - أن ما ذكره البصريون والковيون في الاسم ، وهل هو مشتق من الاسم أم من السمو، غير صحيح، فقد أثبتت الدرس المقارن للغات السامية ثنائية هذه اللفظة (٢)، وبذا أمكن معرفة حقيقة الخلاف بين الفريقين .

خامساً - أن لغة « أكلوني البراغيت » التي تهكم منها النحاة ، على الرغم من ورودها في القرآن الكريم والحديث الشريف وأشعار العرب ، إنما تمثل أصلاً تأريخياً عرفته بعض اللغات السامية (٣) .

وأختم القول في هذه المسألة : إننا وإن كنّا نتفق مع أصحاب هذا الاتجاه في أهميته وحاجة العربية إليه ، إلا أننا نجدهم في ظل تحمسهم له يغفلون عن ذكر العقبات التي تواجه من يتعامل معه ، وقد أشار إلى شيءٍ من ذلك الدكتور محمود السعران (٤) ، ووسع القول

(١) ينظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي ، د.عبدالمجيد عابدين ، ص ٣٣-٣٩ ، دراسات في اللغة العربية ، د.خليل نامي ، ص ١٨-٢٥ ، فصول في فقه العربية ، د.رمضان عبدالتواب ، ص ٣٣٨-٣٤١ ، اللغة النبطية ، مكانها بين اللغات السامية ، وعلاقتها بقضية الإعراب في العربية الفصحى ، د.عبدالفتاح البركاوي ، حولية كلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر ، العدد الثاني ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، ص ٥٣١ فما بعدها . وللمزيد ينظر : فقه اللغة المقارن ، د.إبراهيم السامرائي ، ص ١١٧-١٢٤ ، اللغة العربية في إطار اللغات السامية ، فيشر ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ٢٣ ، ١٩٨٤م ، ص ٥٠ . ولمزيد من تلك الأمثلة ينظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ٢٥ فما بعدها ، اللغة العربية عبر القرون ، د.محمود فهمي جمازي ، ص ١٥-٣٦ ، الفصحى ولهجاتها ، ص ٣٥-٣٩ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٦٦-١٦٩ ، المستشرقون ومناهجهم اللغوية ، د.إسماعيل عاصير ، ص ٣١-٣٨ .

(٢) ينظر : دراسات في اللغة العربية ، د.خليل نامي ، ص ٥٣-٥٨ ، علم اللغة العربية ، د.محمود فهمي جمازي ، ص ٢٠٧-٢٠٨ ، فصول في فقه العربية ، د.رمضان عبدالتواب ، ص ٣٤ .

(٣) ينظر : من أصول اللهجات العربية في السودان ، د.عبدالمجيد عابدين ، ص ٨٦ ، قوانين الملوك ، د.عبدالسميع محمد أحمد ، ص ٣٣١ ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٩٩ ، المدخل إلى علم اللغة ، د.رمضان عبدالتواب ، ص ٢٩٩-٣٠٧ .

(٤) ينظر : علم اللغة ، ص ٢٧٨ - ٢٨١ .

فيها أحد الباحثين المتخصصين في الدراسات المقارنة ، حيث ذكر صعوباتٍ سبعاً تواجه الباحثين الذين يسرون على هذا النهج ، وهي : انقراض اللغة السامية الأم ، وعدم الوقوف على تاريخ دقيقٍ للفترة الزمنية التي عاشتها هذه اللغة ، وانقراض كثيرٍ من اللغات السامية ، وجهل الفترات التاريخية التي عاشتها هذه اللغات ، وصعوبة الوصول إلى معرفة أي اللغات السامية أقدم ، وأيها أكثر تمثيلاً للغة الأم ، وعدم الاتفاق بين العلماء على تقسيم اللغة الواحدة إلى مراحلٍ تاريخية ، وصعوبة معرفة الأصيل من الدخيل للكلمات التي تبادلها اللغات السامية فيما بينها ، وعدم الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن العلاقة بين الأسر اللغوية (١) .

وبطبيعة الحال فإن هذه العقبات لا تحول مطلقاً - ولا ينبغي أن تحول - دون الاستفادة من هذا النهج ، ونقائه عنصراً مهماً للكشف عن كثيرٍ من قضايا اللغة العربية ومشكلاتها .

وهكذا يتضح لنا - بعد أن استعرضنا أهم الموضوعات التي طرقتها المنهج المقارن في الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر - أن هذا الاتجاه بدأ بنشاطٍ ملحوظٍ على يد المستشرقين أثناء وجودهم في مصر للتدريس في الجامعة المصرية ، ثم انتقل إلى تلامذتهم الذين أخذوا عنهم هذا المنحى الجديد في الدرس اللغوي العربي ، ثم سرعان ما أخذت هذه الدراسات المقارنة في مصر طابع الاتجاه العام ، وأصبح لها منهج خاص ، ورواد ، ومریدون ، وكانت في عمومها متأثرةً بالمناهج السائدة في أوروبا ، وبخاصةً ألمانيا .

وقد تعددت صور هذه الدراسات ، فلم يقتصر فيها على الجانب اللغوي ، بل شملت الجوانب الأخرى ، والتاريخي ، والديني ، والأدبي ، والفكري ، ولم تكن درجة العناية بالمقارنة بين اللغات السامية واحدة ، بل حظي بعضها وخاصةً العربية والسريانية بدراساتٍ أكثر ، وأبحاثٍ أشمل وأعمق .

وقد حفلت الفترة التي عاش فيها رواد هذه الدراسات بالاكتشافات الأثرية للنصوص السامية ، ونشرها ، مع شرحها ، وتحليلها ، ومقارنتها بنظائرها ، وتعددت المؤسسات الثقافية التي تبنت هذا الاتجاه بما فيها الأزهر ، ولكن ذلك لم يستمر طويلاً ، فقد مر عليه حين من الدهر - وخاصةً بعد رحيل رواده الأوائل ، وتفرق بعضهم في أصقاع الأرض - انقض من حوله من الأتباع ، وبدأ يخفت بريقه ، ويفقد شيئاً من ذيوعه وانتشاره ، على

(١) المستشرقون ومنابعهم اللغوية ، ص ٣٨ - ٤٦ .

أنه أخذ الآن يسترجع ماضيه على استحياء ، ويعاود مسيرته على مهل ، ونأمل أن يواصل هذا الاتجاه سيره بقوةٍ وفاعلية ، وألا تقف العقبات دونه أياً كان نوعها .

ولابد من الاعتراف - في نهاية هذا البحث - بأنه نظراً لطبيعة دراستي وأهدافها، وعدم إلمامي باللغات السامية ، لم أتمكن من التناول الشامل لمباحث الاتجاه المقارن في الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر - عرضاً وتقويمياً - ، ولذلك جاء حديثي عنه أقرب ما يكون إلى الإجمال منه إلى التفصيل ، ولذا أدعو في هذا المقام إلى بحث هذا الاتجاه من جميع جوانبه ، لا في مصر وحدها ، بل في بقية أقطار الوطن العربي التي اهتمت به ، وبخاصةِ العراق ولبنان ، ورصد قضاياه ، وتحليل مظاهره ، واستخلاص نتائجه .

الكتابية

الخاتمة

وهكذا يصل البحث - بحمد الله - إلى تمامه ، وقد عقد لاتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر ، في الفترة من ١٩٣٢-١٩٨٥ م .

و واضح من عنوانه أنه يعني بتحليل الجهود اللغوية ورصدها خلال زمنٍ محددٍ ومكانٍ معين ، وهو يهدف إلى إبراز هذه الجهود ، والكشف عن مضمونها ، ووصلها بأعمالٍ سابقةٍ عليها : لتسطين الاتجاهات التي سارت فيها ، ومدى ما أضافته من جديدٍ إلى الدراسات اللغوية العربية .

وقد ذيلت فصول الرسالة بنتائجها الخاصة ، بيد أنه لابد - ونحن في ختام هذا العمل - من عرض ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج عامةٍ ، هي بساطة تمثلُ نهائِ لها ، وتقديم المقترنات التي أرى أنها قيّنة بالذكر في هذا المقام .

وأول هذه النتائج هو أن هناك روافد عديدة أسهمت في قيام الدرس اللغوي المعاصر بمصر ، وتكون اتجاهاته وتياراته ، كإنشاء الجامعة المصرية ، واستقدام المستشرقين للتدرис بها ، وإرسال البعثات العلمية إلى أوروبا للدراسة ، وإنشاء المجمع اللغوي .

وكشف البحث عن أن مستويات التحليل اللغوي وزعت - لأول مرة - إلى خمسة نظمٍ داخلية هي / النظام الصوتي ، والصرفي ، والنحوى ، والمعجمي ، والدلالي ، تتميز فيما بينها من جهةٍ ، وتتكامل من جهةٍ أخرى ، وبذل أصبح للبحث اللغوي منهجةٌ واضحةٌ .

فبالنسبة لدراسة اللغويين المعاصرين في مصر للمستوى الصوتي تبين ذلك التأثر الواضح بالدراسات اللغوية الحديثة ، وبخاصةً مبحثاً التفريق بين الفوناتيك والفنلوجي ، والحركات المعيارية . وقد أضاف هذا الدرس للمستوى الصوتي بعداً جديداً ممثلاً في دراسة النبر ، والمقطع ، والتنغيم ، واستخدام المعامل اللغوية لقياس الأصوات وتحليل ظواهرها ، والاستعانة بالحاسب الآلي في بحوث اللغة .

وبالنسبة للمستوى الصرفي اتضح تباين مفهومه لدى القدماء والمعاصرین ، وبخاصةً أصحاب المنهج اللغوي الحديث ، كما قدمت تصورات جديدة بشأن القضايا الصرافية وطرق دراستها . وأما المستوى النحوى فتبين أن دراستهم له اتسمت بالطابع النقدي ، وظهر من خلاله الاتجاه (المنهج) الوصفي والاتجاه المقارن ، مع سيادة الاتجاه الوصفي في الدراسات النحوية

واللغوية بوجه عام ، وقد اعتمدوا في هذا على مناهج الغربيين والمستشرقين في دراستهم اللغوية ، واستفادوا منها محاولين تطبيقها على اللغة العربية ، كما توصل البحث في دراسته عن المحاولات الإصلاحية التي بذلت لتبسيير النحو وتجديده إلى أنها استطاعت أن تسهم في حل بعض مشكلاته ، دون أن يتحقق لها إلغاء الهيكل العام للنحو العربي ، وإيجاد بديل عنه ، وقد حظي الجانب التنظيري بالنصيب الأوفر من الدرس اللغوي المعاصر ، في حين أن الجانب التطبيقي افتقد أو كاد أن يفتقد فيه .

أما التفكير المعجمي في مصر فقد تأثر بالمناهج المعجمية الغربية ، وبأعمال المستشرقين ، والمعجميين اللبنانيين ، وتميزت صناعة المعاجم المعاصرة بطبع الجماعية بعد أن كانت فردية المزء ، حيث اضطُلَعَتْ بجمع اللغة العربية بهمة صناعة المعجمات الحديثة وفق مبادئ الفن المعجمي الحديث . وفي هذا الميدان أُسْهِمَتْ - وما زالت تسهم - أقسام الدراسات العليا العربية بالجامعات المصرية في محاولة صناعة المعجم التاريخي للغة العربية الذي لم يتمكن المجمع من تتمته ، بواسطة دراسة الدواوين الشعرية والمؤلفات الأدبية في العصور المختلفة ، دراسة تركيبية معجمية دلالية ، كما عني اللغويون المعاصرون وبجمع اللغة العربية بقضية المصطلح اللغوي ، وتعددت وسائل وضعه عندهم ، مما أحدث ما يشبه التعدد والازدواجية .

وأَسْمَت دراستهم للمستوى الدلالي بتشقيق المعنى إلى جوانب عديدة ، والتفريق بين المعنى في المعجم وفي الدلالة ، ووضع مسميات حديثة لباحث هذا المستوى ، وإخضاع ظواهر التطور الدلالي للمنهج الوصفي .

وبالنسبة للجانبين الاجتماعي والنفسي للغة ، فقد أُسْهِمَتْ اللغويون المعاصرون في دراستهما ، وما ينطوي تحتهما من قضايا ومباحث ، فعنوا بدراسة ما يسمى بـ «الازدواج اللغوي» ، وقدّموا مقترحات لمعالجته ، ونتج عنها دعوات عديدة أدت إلى قيام جدل كبير بين أصحاب هذه الدعوات ، كما عنوا - بصفة خاصة - بدراسة اللهجات المحلية ، القديم منها والحديث ، تحقيقاً لأحد الأغراض التي من أجلها أنشيء المجمع اللغوي ، واستجابة لتلك الدعوات التي أطلقها بعض المعاصرين وأصحاب المنهج اللغوي الحديث ، وسارت هذه الدراسات اللهجية وفق منهج عام وضعه اللغويون المعاصرون ، وقد اقتنوا هذا الاتجاه الجديد بفكرة عمل الأطلالس اللغوية التي كانت من معطيات الدراسات الغربية والاستشراقية ، ويُعَدُّ هذا - دون شكٍ - من الإضافات التي قدمها الدرس اللغوي المعاصر بمصر .

وأقامت دراستهم للجانب النفسي للغة بالحذر والحيطة من طغيانه على الجانب اللغوي ، وهم وإن كانوا قد تناولوا كثيراً من القضايا التي اهتم بها عالم اللغة النفسي إلا أن تفسيرهم للظواهر اللغوية جاء - في الأغلب الأعم - خلواً من مظاهر التحليل النفسي . وأما الجانب المقارن فهو يمثل التجاهماً جديداً في دراسة قضايا اللغة العربية بمستوياتها كافة ، قدمه الدرس اللغوي المعاصر بمصر بعد أن ثبتت أهميته وحاجة العربية إليه .

وآخر ، بل أعلم ما توصل إليه هذا البحث هو أن الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر استطاعت أن تبعث نهضةً لغويةً متميزةً ، مكونةً بها مدرسةً لغويةً قائمةً بذاتها ، لها سماتها الخاصة ، ومنهجها العلمية ، واتجاهاتها المتعددة ، وأصبحت أفكارها ومبادئها ملكاً مشاعاً بين أتباعها في العالم العربي ، وبذا يكتننا وصفها بـ « المدرسة اللغوية المصرية المعاصرة » .

هذا ما يتصل بنتائج الدراسة ، أما مقترحتها فهي أن تقام أبحاث جامعية أخرى يستكمل بها مسيرة الدرس اللغوي المعاصر بمصر ، وبخاصة مجال الدراسات الأسلوبية ، وبعض جوانب هذا الدرس التي لم تتمكن دراستنا من الإحاطة بها ، أو الكشف عن مضامينها واتجاهاتها ، كما اقترح قيام أبحاثٍ مماثلةٍ لبقية أقطار الوطن العربي التي لم تحظ بعناية الباحثين المعاصرين ، وبخاصة المغرب العربي ، حيث هناك حركة لغوية تستحق منا درسها ، والكشف عنها ، ورصد اتجاهاتها ، وموازنتها بمتطلباتها من الدراسات اللغوية في المشرق العربي ، كما أرى أن تخصص دراساتٍ أخرى للاحتجاهات اللغوية في الأطروحات العلمية التي قدمت للجامعات المصرية ، وبذا تكمل حلقات الدرس اللغوي المعاصر ، ونكون قد أسمينا في كتابة تأريخ الفكر اللغوي في العصر الحديث .

وإذا كان ثمة شيء أدعوه إليه في هذا المقام فهو تكوين جمعيةٍ لغويةٍ عربيةٍ على غرار الجمعيات اللغوية المنتشرة في العالم الغربي ، يكون مهمتها تطوير الدراسات اللغوية في العالم العربي ، كما أدعو إلى عناية الجامعات العربية بالدراسات اللغوية المعاصرة ، ومواصلة التواصل الثقافي مع تلك البلدان التي تتميز بالتقدم في هذا المجال ، ومواكبة الجديد من التطورات العلمية التي تخدم اللغة وقضاياها .

وفي الوقت نفسه أدعو إلى الالتفات إلى قراءة التراث العربي قراءةً مستفيضةً ، ف فيه كثير مما نبحث عنه ، ونجد في الوصول إليه ، وأول التجديد - كما يقال - هو قتل القديم دراسةً وفهمًا ، وكل ذلك - إن تحقق - سيكون له أكبر الأثر في ازدهار دراساتنا اللغوية ، والوصول بها إلى مستوى العالمية الذي ينبغي أن يكون من أولويات أهداف المؤسسات العلمية والثقافية

في الوطن العربي ، وبذا تكون قد وازنا بين عنصري الأصالة والمعاصرة ، اللذين هما دعامة الماضي والحاضر .

وبعد ، فإني أرجو أن يكون هذا البحث قد أسمم في إبراز الجهود اللغوية في مصر المعاصرة ، واستطاع تخليل مضمونها والكشف عن اتجاهاتها بشيء من الوضوح وصحة الاستدلال ، كما آمل أن يكون قد أضاف إلى المكتبة العربية ما يسد فراغاً فيها ، وذلك ما يمنعني الرضى ، ويعوضني عن سني زهرة العمر التي أفتتها تحقيقاً لهذا الغرض ، ووصولاً إلى ذلك الهدف ، والله من وراء القصد ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، والحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات .

عبدالرحمن بن حسن العارف
العاشر من رمضان ١٤١٤هـ
مكة المكرمة

المصادر والملحق

المصادر والمراجع*

أولاً - المخطوطات

- * تجديد البحث اللغوي في مصر في العصر الحديث ، محمد عادل خلف ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، ١٩٧٦ .
- * الدراسات اللغوية الحديثة في مصر (في الفترة من ١٩٣٢ - ١٩٦٢ م) ، صادق عبدالله محمد أبو سليمان ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٧ .
- * ظاهرة التمايل عند توالي الأصوات العربية الصامتة ، دراسة نظرية استقرائية تحليلية ، عبدالرحمن بن حسن العارف ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ .

ثانياً - المطبوعات العربية والترجمة

(١)

- * الآداب السامية ، بحث مستفيض عن اللغة العربية وخصائصها وثرتها وأسرار جمالها ، محمد عطيه الأبراشي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشريكه ، ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م .
- * الآداب العربية في القرن التاسع عشر ، الأب لويس شيخو اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٩٢٤ م .
- * أباطيل وأسمار ، أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثانية ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، ١٩٧٢ م .
- * أبحاث في اللغة العربية ، د. داود عبده ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٣ م .
- * ابن جني التحوي ، د. فاضل صالح السامرائي ، مطبع دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- * أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ، د. عبد الغفار حامد هلال ، الطبعة الأولى ، دار الطباعة الحمدية ، القاهرة ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

(*) لم أثبت في هذه القائمة إلا ما استعنت به وأفدت منه ، أما ما ذكر مجرد الذكر فلم أثبته .

- * أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، د.أحمد مكي الأنصاري ، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- * أبو الطيب اللغوي وأثاره في اللغة ، عادل أحمد زيدان ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٠م .
- * اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي ، (لبنان في القرن التاسع عشر «١٨٠١-١٩٠١» ، «١٩٠١-١٩٦٠») ، د.رياض قاسم ، الطبعة الأولى ، مؤسسة نوفل ، بيروت ، ١٩٨٢م .
- * اتجاهات التربية عبر العصور - دراسة تحليلية مقارنة - ، د.عرفات عبد العزيز سليمان ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٧م .
- * الاتجاهات الحديثة في النحو ، مجموعة المحاضرات التي أقيمت في مؤتمر مفتسي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٨م .
- * الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، القسم الأول - العلوم الاجتماعية ، ترجمة / جماعة من الأساتذة المختصين في العلوم الاجتماعية ، اليونسكو - المجلد «٢» ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- * أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، أبو عمرو بن العلاء ، د.عبدالصبور شاهين ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
- * أحمد أمين لغويًا ، د.علي محمود مزيد ، المطبعة العالمية بالقاهرة ، سنة الإيداع ١٩٧١م .
- * إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٧م .
- * أخطاء المنهج الغربي الوافد في العقائد والتاريخ والحضارة واللغة والأدب والاجتماع ، أنور الجندي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٧٤م .
- * الأدب الشعبي العربي - مفهومه ومضمونه - ، د.محمود ذهني ، مطبوعات جامعة القاهرة بالخرطوم ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- * الأدب العربي المعاصر في مصر ، د.شويق ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٦م .
- * الأساس في الأمم السامية ولغاتها وقواعد اللغة العربية وأدابها ، د.علي العناي ، ليون محرز ، محمد عطيه الأبراشي ، الطبعة الأولى ، المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م .

- * أسباب حدوث الحروف ، للشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله ابن سيناء ، تحقيق / محمد حسان الطيان ، يحيى مير علم ، الطبعة الأولى ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- * أسباب النهضة العربية في القرن التاسع عشر ، أنيس الصولي ، حققه وقدم له / الدكتور عبدالله الطباع ، الطبعة الأولى ، دار ابن زيدون ، بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- * أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ترجمة وتعليق / الدكتور أحمد مختار عمر ، الطبعة الأولى ، منشورات جامعة طرابلس ، كلية التربية ، ١٩٧٣م .
- * الأسلوبية والأسلوب ، نحو بديل السفي في نقد الأدب ، د. عبدالسلام المساي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- * الأشباء والنظائر في النحو ، للسيوطى ، تحقيق / طه عبد الرءوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- * أشنات مجتمعات في اللغة والأدب ، عباس محمود العقاد ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣م .
- * الاشتقاد ، عبدالله أمين ، الطبعة الأولى ، مطبعة لجنة التأليف والتراجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م .
- * الأصوات = علم اللغة العام - الأصوات - ، د. كمال بشر .
- * أصوات اللغة ، د. عبد الرحمن أيوب ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار التأليف ، ١٩٦٣م .
- * الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧١م .
- * ————— ، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، ١٩٦١م .
- * أصول تراثية في علم اللغة ، د. كريم زكي حسام الدين ، الطبعة الثانية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٥م .
- * أصول التفكير النحوي ، د. علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية التربية ، ١٣٩٣هـ / ١٣٩٢م .
- * الأصول ، دراسة ايسماطولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي - النحو - فقه اللغة - البلاغة ، د. عام حسان ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- * أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، د. محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٨م .

- * الأضداد ، لأبي علي محمد بن المستير « قطرب » ، تحقيق / الدكتور حنا حداد ، الطبعة الأولى ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- * الأضداد في كلام العرب ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق / الدكتور عزة حسن ، مطبوعات الجمع العلمي العربي بدمشق ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .
- * الأضداد في اللغة ، محمد حسين آل ياسين ، الطبعة الأولى ، مطبعة المعرف ، بغداد ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- * أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، د.نایف خرما ، الطبعة الثانية ، سلسلة عالم المعرفة (٩) ، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٧٩م .
- * الإعجاز البياني للقرآن ومسائل نافع ابن الأزرق ، د.عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطيء) ، دار المعرف مصر ، ١٩٧١ .
- * الإعراب سمة العربية الفصحى ، د.محمد إبراهيم البنا ، دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع ، د.ت .
- * الأعلام ، خير الدين الزركلي ، الطبعة الخامسة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٠م .
- * أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، مناهج ترقية اللغة تنظيراً ومصطلاحاً ومعجمًا ، د.محمد رشاد الحمازي ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٨م .
- * الإقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، تحقيق وتعليق / الدكتور أحمد محمد قاسم ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- * أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة ، د.فضل مصطفى الساقى ، مكتبة الحاخامي بالقاهرة ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- * اكتساب اللغة ، مارك ريشل ، ترجمة / الدكتور كمال بدراش ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- * الألسنية ولغة الطفل العربي ، جورج كلاس ، الطبعة الثانية ، المنشورات الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٤م .
- * ألفاظ الأشباه والنظائر ، لعبدالرحمن بن عيسى المهندي ، تحقيق / الدكتور البدراوي زهران ، الطبعة الثانية ، دار المعرف مصر ، سنة الإيداع ١٩٨١م .

- * الألفاظ اللغوية ، خصائصها وأنواعها ، عبدالحميد حسن ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧١ م.
- * الألفاظ المتراوحة المترادفة المعنى ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرمانى ، تحقيق ودراسة / الدكتور فتح الله صالح علي المصري ، الطبعة الأولى ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.
- * الألفاظ والأساليب ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، إعداد : محمد شوقي أمين ، مصطفى جمازي ، الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ م.
- * أمراض الكلام ، د. مصطفى فهمي ، الطبعة الثالثة ، مكتبة مصر ، د.ت.
- * الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية ، أحمد عبد الفتاح بدير ، مطبعة جامعة فؤاد الأول ، ١٩٥٠ م.
- * أوزان الفعل ومعانيها ، هاشم طه شلاش ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، ١٩٧١ م.
- * الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق / مازن المبارك ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩ م.

(ب)

- * البحث الدلالي عند الأصوليين ، د. محمد يوسف حبلص ، الطبعة الأولى ، مكتبة عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤١١هـ - ١٩٩١ م.
- * البحث اللغوي عند العرب ، مع دراسة لقضية التأثير والتأثير ، د.أحمد مختار عمر ، الطبعة الرابعة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م.
- * البحث اللغوي عند المندوب وأثره على اللغويين العرب ، د.أحمد مختار عمر ، دار الثقافة ، بيروت - لبنان ، ١٩٧٢ م.
- * بحوث ودراسات في العروبة وأدابها ، محمد خلف الله أحمد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠ م.
- * البخلاء ، للباحث ، تحقيق / طه الحاجري ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١ م.
- * البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهدي عباس وسعيد ، الأمير عمر طوسون ، مطبعة صلاح الدين ، الإسكندرية ، ١٩٣٤ م.

- * البلاغة العصرية ولللغة العربية ، سلامه موسى ، المطبعة العصرية بمصر ، د.ت .
- * البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق وشرح / عبدالسلام هارون ، الطبعة الأولى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨ .
- * بين الحبشه والعرب ، د.عبدالمجيد عابدين ، دار الفكر العربي ، د.ت .
- * بين العربية ولهجاتها والعبرية ، د.محمد عبدالمجيد ، مكتبة سعيد رافت ، القاهرة ، ١٩٧٧م .

(ت)

- * التأثيرات الإسلامية في العبادة اليهودية ، نفتالي فيدر ، ترجمة/الدكتور محمد سالم الجرج ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ١٩٦٥م .
- * تاج العروس من جواهر القاموس ، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، الجزء الأول ، تحقيق/ عبدالستار أحمد فراج ، وزارة الإرشاد والأئمة في الكويت ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .
- * الجزء السادس ، تحقيق / الدكتور حسين نصار ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- * تاريخ آداب العرب ، مصطفى صادق الرافعى ، أخرجه / محمد سعيد العريان ، الطبعة الثانية ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- * تاريخ الأدب العربية في الربع الأول من القرن العشرين ، الأب لويس شيخو اليسوعي ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٩٢٦م .
- * تاريخ الأدب العربية من الجاهلية حتى عصر بني أمية ، كارلو نالينو ، اعتمت بنشرها مريم نالينو ، تقديم / الدكتور طه حسين ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠م .
- * تاريخ آداب اللغة العربية ، جورجي زيدان ، مراجعة وتعليق/الدكتور شوفي ضيف ، دار الهلال ، د.ت .
- * تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ، حفيظ ناصف ، الطبعة الثالثة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٧٣م .
- * تاريخ الأدب الحديث ، تطوره ، معالمه الكبرى ، مدارسه ، من الحملة الفرنسية في مصر إلى العهد الاشتراكي ، د.حامد حفني داود ، الطبعة الأولى ، دار الطباعة المحمدية بالأزهر ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- * تاريخ الترجمة في مصر في عهد الحملة الفرنسية، د.جمال الدين الشيال ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ١٩٥٠م .

- * تأريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي ، د.جمال الدين الشيال ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٥١ م .
- * تأريخ التعليم في عصر محمد علي ، د.أحمد عزت عبدالكريم ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٣٨ م .
- * التأريخ الثقافي للتعليم في مصر ، د.حسن الفقي ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١ م .
- * تأريخ الدعوة إلى العامية وأثارها في مصر ، د.نفوسة زكريا سعيد ، الطبعة الأولى ، دار نشر الثقافة بالإسكندرية ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- * تأريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين ، جورج مونين ، ترجمة/ الدكتور بدر الدين القاسم ، وزارة التعليم العالي ، الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- * تأريخ اللغات السامية ، د.إسرائيل ولفسون ، الطبعة الأولى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٤٨ هـ - ١٩٢٩ م .
- * تأريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني المجري ، د.علي أبو المكارم ، الطبعة الأولى ، القاهرة الحديثة للطباعة ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- * تأسيس القضية الإصطلاحية ، إعداد/مجموعة من الأساتذة الجامعيين ، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات - بيت الحكمة - تونس ، ١٩٨٩ م .
- * التبيان في تصريف الأسماء ، أحمد حسن كحيل ، الطبعة السادسة ، مطبعة السعادة ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- * تجديد ذكرى أبي العلاء ، د.طه حسين ، الطبعة الثانية ، مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر ، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- * تجديد النحو ، د.شوقى ضيف ، دار المعارف بمصر ، د.ت .
- * تحت راية القرآن - المعركة بين القديم والجديد - ، مصطفى صادق الرافاعي ، ضبطها وصححها/محمد سعيد العريان ، الطبعة الرابعة ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م .
- * تحرير النحو العربي ، مجموعة من الأساتذة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٨ م .

- * التراث العربي - دراسات - ، مجموعة من الباحثين ، مطبوعات جمعية الأدباء ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- * التراث المجمعي في خمسين عاماً ، إبراهيم الترمذ ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، د.ت .
- * التراث في اللغة ، حاكم مالك لعيبي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٠ .
- * التشكيل الصوتي في اللغة العربية ، فنولوجيا العربية ، د.سامان حسن العاني ، ترجمة/الدكتور ياسر الملاح ، الطبعة الأولى ، النادي الأدبي الثقافي ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- * التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، د.الطيب البكوش ، الطبعة الثانية ، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله ، تونس ، ١٩٨٧ م .
- * التصريف الملوكي ، ابن جني ، تحقيق/محمد سعيد بن مصطفى النعسان ، علق عليه /أحمد الخاني ومحي الدين الجراح ، الطبعة الثانية ، دار المعارف للطباعة ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- * التضاد في ضوء اللغات السامية ، دراسة مقارنة ، د.رجحي كمال ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٥ .
- * تطور الأدب الحديث في مصر من أوائل القرن التاسع عشر إلى قيام الحرب الكبرى الثانية ، د.أحمد هيكل ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨٣ م .
- * تطور الدرس النحوی ، د.حسن عون ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠ م .
- * التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن ، عودة خليل أبو عودة ، الطبعة الأولى ، مكتبة المنار ، الأردن - الزرقاء ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- * التطور اللغوي ، مظاهره وعلمه وقوانينه ، د.رمضان عبدالتواب ، مكتبة الحافظي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ، د.ت .
- * التطور اللغوي ، مقدمة ، المذاهب اللغوية والتطور ، د.عبدالرحمن أيوب ، دار الطباعة القومية ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .
- * التطور النحوی للغة العربية ، برجشتراسر ، أخرجه وصححه وعلق عليه/الدكتور رمضان عبدالتواب ، مكتبة الحافظي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- * _____ ، عني به / محمد البكري ، مطبعة السماح ، ١٩٢٩ م .

- * التعریب في ضوء علم اللغة المعاصر - دراسة تحلیلية للدخیل في اللغة العربية مع استنباط لقوانين التعریب - د.عبدالمنعم محمد الحسن الكاروري ، الطبعة الأولى ، مطبعة جامعة الخرطوم - دار جامعة الخرطوم للنشر ، السودان ، ١٩٨٦ م .
- * التعریب في القديم والحديث ، د.محمد حسن عبدالعزيز ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، سنة الإیداع ١٩٩٠ م .
- * التعریب وتنسیقه في الوطن العربي ، د.محمد المنجي الصيادی ، الطبعة الثالثة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٤ م .
- * التعریب ودوره في تدعیم الوجود العربي والوحدة العربية ، مجموعة من الباحثین ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٢ م .
- * التعريفات ، للشیرف علی بن محمد الجرجانی ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمیة ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- * التعريف بالتصریف ، د.علی أبو المکارم ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- * التعريف بعلم اللغة ، دافید کرستیل ، ترجمة/الدكتور حلمی خلیل ، الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، فرع الإسكندرية ، ١٩٧٩ م .
- * تعلم اللغات الحیة وتعلیمها بين النظرية والتطبيق ، د.صلاح عبدالمجید العربي ، الطبعة الأولى ، مکتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨١ م .
- * تعلم اللغة العربية لغير الناطقین بها - قضايا وتجارب - ، مجموعة من الباحثین ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٢ م .
- * التفسیر النفی للأدب ، د.عز الدين إسماعیل ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣ م .
- * التفكیر الصوتي عند الخلیل ، د.حلمی خلیل ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعیة ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ م .
- * التفكیر اللساني في الحضارة العربية ، د.عبدالسلام المسدي ، الدار العربية للكتاب ، لیبیا - تونس ، ١٩٨١ م .
- * التفكیر اللغوي بين القديم والجديد ، د.کمال بشر ، دار الثقافة العربية ، ١٩٨٧ م .
- * التفكیر واللغة ، فيجوتسکی ، ترجمة/الدكتور طلعت منصور ، الطبعة الأولى ، مکتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦ م .
- * تقدم اللسانیات في الأقطار العربية ، وقائع ندوة جهوية أقامتها منظمة الأمم المتحدة

للتربية والثقافة والعلوم «يونسكو» بالرباط ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ،
بيروت - لبنان ، ١٩٩١ .

* التقرير النهائي عن تجربة تيسير الكتابة العربية وملحقاته ، إعداد/الدكتور عبد العزيز
القوصي وأخرين ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٦ .

* تقويم دار العلوم ، العدد الماسي ، يصدر لمرور ٧٥ عاماً على المدرسة (١٩٤٧-١٨٧٢)،
محمد عبدالجود ، دار المعارف بمصر ، د.ت .

* تقويم دار العلوم ، الجزء الثاني ، يصدر بمناسبة العيد المئوي للكلية ، إعداد لجنة التقويم،
١٤١١هـ - ١٩٩١ .

* تقويم الفكر النحوي، د.علي أبوالمكارم، الطبعة الأولى، دار الثقافة، بيروت ، ١٩٧٥ .

* تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، الجزء الأول ، تحقيق/عبدالسلام
هارون ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف
والترجمة ، د.ت .

* تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً ، د.شويق ضيف ، دار المعارف بمصر ، د.ت .

(ث)

* الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة - بحوث ودراسات إسلامية - ، جمع وتقديم / محمد
خلف الله أَحمد - ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية بالاشتراك مع مؤسسة
فرانكلين للطباعة والنشر ، القاهرة - نيويورك ، ١٩٦٢ م .

* ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية وعلاقتها بالأصول الثلاثية ، د.أمين فاخر ، الطبعة
الأولى ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ .

* الثورة التكنولوجية واللغة ، د.محمد صالح بن عمر ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية
العامة ، وزارة الثقافة والأعلام ، بغداد ، ١٩٨٦ .

(ج)

* جامعة القاهرة ، ماضيها وحاضرها ، د.رؤوف عباس حامد ، مطبعة جامعة القاهرة
والكتاب الجامعي ، ١٩٨٩ .

* الجامعة المصرية «القديمة» ، نشأتها ودورها في المجتمع ، ١٩٠٨-١٩٢٥ ، د.عبدالمنعم
إبراهيم الدسوقي الجميسي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الجامعي ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ .

- * جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري ، الطبعة الأولى ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد الدكن ، ١٣٤٥هـ .
- * الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري ، د. عفيف عبدالرحمن ، دار الرشيد للنشر ، وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

(ح)

- * حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لـألفية ابن مالك ، الطبعة الأخيرة ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م .
- * حاشية الصبان على شرح الأشنوني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د.ت.
- * حاضر اللغة العربية في الشام ، سعيد الأفغاني ، معهد الدراسات العربية العالمية ، ١٩٦١-١٩٦٢م .
- * حركة الإحياء اللغوي في بلاد الشام ، د. نسأة ظبيان ، دمشق الشام ، ١٩٧٦م .
- * حصاد الفكر العربي الحديث في اللغة العربية ، إعداد/لجنة من الباحثين ، الطبعة الأولى، مؤسسة ناصر للثقافة ، بيروت ، ١٩٨١م .
- * حصوننا مهددة من داخلها ، د. محمد محمد حسين ، الطبعة الثالثة ، دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- * الحضارات السامية القديمة ، سبتيون موسكافي ، ترجمة/الدكتور السيد يعقوب بكر ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت.
- * الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر ، د. محمد فؤاد شكري ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، د.ت.
- * حوار بين الألمان والعرب ، سجل الأسبوع الثقافي العربي الألماني الذي أقيم في (توبينجن) عام ١٩٧٤م ، إعداد وتقديم / الدكتور مصطفى ماهر ، مطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦م .
- * الحياة مع لغتين (الثنائية اللغوية) ، د. محمد على الحولي ، الطبعة الأولى ، مطبع الفرزدق التجارية ، الرياض ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

* الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق وشرح / عبدالسلام محمد هارون ، الطبعة الأولى ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بصر ، ١٣٥٦ - ١٣٦٤ هـ / ١٩٣٨ - ١٩٤٥ م.

(خ)

* الخصائص ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق / محمد علي النجار ، الطبعة الثانية ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

(د)

* دائرة المعارف الإسلامية ، نقلها إلى العربية / إبراهيم زكي خورشيد ، أحمد الشنتاوي ، عبدالحميد يونس ، عباس محمود ، القاهرة ، د.ط.ت

* دراسات تأريخية في النهضة العربية الحديثة ، د.محمد بديع شريف ، د.زكي المحسني ، د.أحمد عزت عبدالكريم ، جامعة الدول العربية ، الإدارية الثقافية ، مطبعة الرسالة ، د.ت.

* دراسات تأصيلية في اللغة والتاريخ والأدب ، د.عبدالمجيد عابدين ، ١٩٨٦ م.

* دراسات صوتية ، د.تغريد السيد عنبر ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م.

* الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، د.غانم قدوري الحمد ، الطبعة الأولى ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية - إحياء التراث الإسلامي - ، مطبعة الخلود ، بغداد ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

* الدراسات العربية والإسلامية ، أطروحتات ورسائل (١٩٨١-١٨٨١) ، د.موريس صليبا ، لبنان ، ١٩٨٣ م.

* دراسات في الأدب العربي الحديث ، د.عطيه عامر ، الطبعة الأولى ، دار المغرب العربي ، تونس ، ١٩٧٠ م.

* دراسات في الحضارة الإسلامية ، التقاء الثقافتين العربية والفارسية ، تأليف / نخبة من الأساتذة ، دار الثقافة والنشر للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٣ م.

* دراسات في علم أصوات العربية ، د.داود عبده ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، د.ت.

* دراسات في علم الصرف ، د.عبدالله درويش ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

- * دراسات في علم اللغة ، د.فاطمة محمد محبوب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة الإيداع ١٩٧٦ م.
- * دراسات في علم اللغة ،القسم الأول ،د.كامل بشر ،الطبعة الثانية ،دار المعارف بمصر، ١٩٧١ م.
- * دراسات في علم اللغة،القسم الثاني ،د.كامل بشر ،الطبعة الثانية ،دار المعارف بمصر، ١٩٧١ م.
- * دراسات في علم اللغة المقارن ، د.محمد عبدالصمد زعيم ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ م.
- * دراسات في علم اللغة النفسي ، د.داود عبده ، الطبعة الأولى ، مطبوعات جامعة الكويت ، ٤١٤٠ هـ - ١٩٨٤ م.
- * دراسات في فقه اللغة ، د.صباحي الصالح ، الطبعة الثانية ، منشورات المكتبة الأهلية ، بيروت ، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.
- * دراسات في فقه اللغة العربية ، د.السيد يعقوب بكر ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٦٩ م.
- * دراسات في الفن والفلسفة والفكر القومي ،في شرف المغفور له عبد العزيز الأهوازي ، قدمها/نخبة من أساتذة الأدب والفلسفة،الطبعة الأولى ، دار القاهرة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣ م.
- * دراسات في القاموس المحيط ، د.محمد مصطفى رضوان ، الطبعة الأولى ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية الآداب ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- * دراسات في اللغة ، د.إبراهيم السامرائي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦١ م.
- * دراسات في اللغة ، مجموعة من الباحثين ، الطبعة الأولى ، دار الشئون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق - بغداد ، ١٩٨٦ م.
- * دراسات في اللغة العربية ، د.خليل يحيى نامي ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٤ م.
- * دراسات في اللغة والنحو العربي ، د.حسن عون ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٩ م.
- * دراسات في اللغتين السريانية والعربية،د.إبراهيم السامرائي ، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت ، مكتبة المحتسب ، عمان ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- * دراسات في لهجات شرق الجزيرة العربية ، ت . م . جونسون ، ترجمة/الدكتور أحمد محمد الضبيب ، الطبعة الأولى ، مطبوعات جامعة الرياض ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

- * دراسات في اللهجات العربية ، مجموعة من الباحثين ، جامعة اسيوط ، كلية الآداب بسوهاج ، ١٩٨١ .
- * الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، محمد حسين آل ياسين ، الطبعة الأولى ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- * الدراسات اللغوية وال نحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، د.أحمد نصيف الجنابي ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- * دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة ، د.سعد مصلوح ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .
- * دراسات نقدية في النحو العربي ، د.عبدالرحمن أيوب ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٧ .
- * دراسة إحصائية لذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر ، د.على حامى موسى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ م .
- * دراسة أدب اللغة العربية بمصر في النصف الأول من القرن (١٣٢٠-١٣٧٠ هـ) ، مواد - مناهج - آثار علمية ، أحمد الشايب ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٦ م .
- * دراسة السمع والكلام ، د.سعد مصلوح ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- * دراسة الصوت اللغوي ، د.أحمد عمر مختار ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- * دراسة المعنى عند الأصوليين ، د.طاهر سليمان حموده ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، د.ت .
- * دروس التصريف ، محمد محبي الدين عبدالحميد ، الطبعة الثالثة ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
- * دروس في الألسنية العامة ، فردينان دي سوسيير ، تعریف/صالح القرمادي ، محمد الشاويش ، محمد مجينة ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس ، ١٩٨٥ م .
- * دروس في علم أصوات العربية ، جان كانتيو ، ترجمة/صالح القرمادي ، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، الجامعة التونسية ، ١٩٦٦ م .
- * دلائل الإعجاز ، عبدالقاهر الجرجاني ، قرأه وعلق عليه/أبو فهر محمود محمد شاكر ، مكتبة الحانجي ، القاهرة ، د.ت .
- * دلالة الألفاظ ، د.إبراهيم أنيس ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨ م .

- * دلالة الألفاظ العربية وتطورها ، د. مراد كامل ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٣ م.
- * الدلالة اللغوية عند العرب ، د. عبدالكريم مجاهد ، دار الضياء للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، سنة الإيداع ١٩٨٥ م.
- * دور التعريب في تطوير اللغة العربية ، ترقية العربية في تونس ، مجموعة من الباحثين ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٤ م.
- * دور الكلمة في اللغة ، سيفن أولان ، ترجمة/الدكتور كمال بشر ، الطبعة الثانية ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٧٩ م.

(ر)

- * الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، تحقيق/د. شوقي ضيف ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٧ م.
- * الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق/ الدكتور أحمد حسن فرخات ، دار المعرف للطباعة ، دمشق ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م.
- * الرواية والاستشهاد باللغة ، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث ، د. محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٦ م.

(س)

- * الساميون ولغاتهم ، تعريف بالقرابات اللغوية والحضارية للعرب ، د. حسن ظاظا ، دار المعرف بمصر ، ١٩٧١ م.
- * سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، دراسة وتحقيق/الدكتور حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
- * _____ ، تحقيق/مصطفى السقا ، إبراهيم مصطفى ، محمد الزفراوى ، عبدالله أمين ، الطبعة الأولى ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤ م.
- * سيكولوجية اللغة والمرض العقلي ، د. جمعه سيد يوسف ، سلسلة عالم المعرفة (١٤٥) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، ١٤١٠هـ - ١٩٩١ م.

(ش)

- * شجر الدر في تداخل الكلام المعاني المختلفة ، أبو الطيب اللغوي ، تحقيق/ محمد عبدالجواد ، دار المعارف مصر ، ١٩٥٧ م.
- * شرح التصریح على التوضیح ، خالد الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية - عیسی البابی الحلبي وشركاه ، د.ت.
- * شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاسترابازی ، تحقيق/ محمد نور الحسن ، محمد محیی الدین عبدالحمید ، محمد الزفراوی ، الطبعة الأولى ، مطبعة جمازی بالقاهرة ، ١٣٥٨ھ - ١٩٣٩ م.
- * شرح المفصل ، ابن يعيش ، إدارة الطباعة المنیرية مصر ، د.ت.
- * الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، حسين مؤنس ، الطبعة الثانية ، لجنة الجامعيين لنشر العلم ، مطبعة جمازی بالقاهرة ، ١٩٣٨ م.
- * الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، تحقيق وشرح/ أحمد محمد شاكر ، دار المعارف مصر ، ١٩٦٦ م.

(ص)

- * الصاحبی ، لأبی الحسین أحمد بن فارس بن زکریا ، تحقيق/السيد أحمد صقر ، مطبعة عیسی البابی الحلبي وشركاه ، القاهرة ، سنة الإیداع ١٩٧٧ م.
- * الصاحح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، إسماعیل بن حماد الجوھری ، تحقيق/أحمد عبدالغفور عطار ، دار الكتاب العربي مصر ، ١٣٧٦ھ - ١٩٥٦ م.
- * الصحافة والأدب في مصر ، د.عبداللطیف حمزة ، معهد الدراسات العربية العالیة ، ١٩٥٤-١٩٥٥ م.
- * الصراع بين القديم والجديد في الأدب العربي الحديث ، د.محمد الكتانی ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٤٠٢ھ - ١٩٨٢ م.
- * صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية ، أبحاث الدورة التدريبية التي أقامتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مطبوعات مكتب تنسيق التعریف ، الرباط ، المملكة المغربية ، ١٩٨٣ م.

- * الصناعتين - الكتابة والشعر - ، أبو هلال العسكري ، تحقيق / علي محمد البحاوي ، محمد أبوالفضل إبراهيم ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، سنة الإيداع ١٩٧١ م .
- * الصيغ الثلاثية ، مجردةً ومزيدة ، اشتقاداً ودلالة ، د.ناصر حسين على ، المطبعة التعاونية بدمشق ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- * الصيغ رباعية والخمسية ، اشتقاداً ودلالة ، د.مزيد إسماعيل نعيم ، مكتبة الأنوار ، دمشق ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

(ض)

- * ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، الطبعة الأولى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٥ م .
- * الضرورة الشعرية في النحو العربي ، د.محمد حماسة عبداللطيف ، مكتبة دار العلوم، د.ت.

(ط)

- * طرق تفهيم الألفاظ في اللغة ، د.إبراهيم أنيس ، معهد البحث والدراسات العربية ، ١٩٦٦ - ١٩٦٧ م .
- * الطفل من المهد إلى الرشد ، محمد خلف الله أحمد ، الطبعة الأولى ، المطبعة الرحمنية بصر ، ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .

(ظ)

- * ظاهرة الإبدال في المشترك السامي ، د.حازم علي كمال الدين ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٩٩٢ م .
- * ظاهرة التعريب في ضوء اللغات السامية ، د.محمد عبد الصمد زعيم ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، سنة الإيداع ١٩٨٧ م .
- * ظاهرة التنوين في اللغة العربية ، د.عوض المرسي جهاوي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .
- * ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي ، د.أحمد عبد المجيد هريدي ، توزيع مكتبة الخانجي ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

* الظواهر اللغوية في التراث النحوي - الظواهر التركيبية - ، د. علي أبوالкарم ، الطبعة الأولى ، القاهرة الحديثة للطباعة ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨ م.

(ع)

- * عباس محمود العقاد في ذكره المئوية ، (أبحاث المؤتمر العلمي الأول ١٩٨٩/١٠/٢٣-٢١)، جامعة أسيوط ، كلية الآداب بقنا ، سنة الإيداع ١٩٩١ م.
- * عبدالمجيد عابدين - سيرة وتحية - ، دراسات وبحوث أدبية ولغوية مهداة من زملائه وتلامذته بمناسبة بلوغه السبعين ، إشراف/الأستاذ الدكتور محمد مصطفى هدارة ، سنة الإيداع ١٩٨٩ م.
- * عجائب الآثار في الترجم والآثار ، عبدالرحمن الجبرتي ، تحقيق وشرح الأستاذة/ حسن محمد جوهر ، عبدالفتاح السريجاوي ، السيد إبراهيم سالم ، عمر الدسوقي ، الطبعة الأولى ، لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٥٨ م - ١٩٦٧ م.
- * العربية ، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، يوهان فلک ، ترجمة/الدكتور عبدالحليم النجار ، مطبعة دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١ م.
- * العربية الفصحى ، نحو بناء لغوي جديد ، الأب هنري فيليش اليسوعي ، تعريب وتحقيق/ الدكتور عبدالصبور شاهين ، الطبعة الأولى ، منشورات المطبعة الكاثوليكية، بيروت ، ١٩٦٦ م.
- * العربية لغة العلوم والتكنولوجيا ، د.عبدالصبور شاهين ، الطبعة الأولى ، دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣ م.
- * العربية وعلم اللغة البنوي ، د.حامبي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ م.
- * العربية ولهجاتها ، د.عبدالرحمن أيوب ، معهد البحث والدراسات العربية ، ١٩٦٨ م.
- * عصر محمد علي ، عبدالرحمن الرافعي ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١ م.
- * العالمة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، د.محمد حماسة عبداللطيف ، الطبعة الأولى ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٤ م.
- * علل التغير اللغوي ، د.مصطفى التوانى ، دار شمس المعرفة ، القاهرة ، ١٩٩٠ م.
- * علم الأصوات ، بريل مالبرج ، تعريب ودراسة/الدكتور عبدالصبور شاهين ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٨٥ م.

- * علم الأصوات العام ، أصوات اللغة العربية ، د.بسام بركة ، مركز الإنماء القومي ، لبنان ، د.ت .
- * علم الدلالة ، د.أحمد مختار عمر ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- * علم الدلالة ، جون ليونز ، ترجمة/مجيد عبدالحليم المشاطة ، حليم حسين فالح ، كاظم حسين باقر ، كلية الآداب - جامعة البصرة ، ١٩٨٠م .
- * علم الدلالة ، إطار جديد ، ف. ر. بالمر ، ترجمة/الدكتور صبري إبراهيم السيد ، دار قطرى بن الفجاءة ، الدوحة - قطر ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- * علم الصوتيات ، د.عبدالله ربيع محمود ، د.عبدالعزيز أحمد علام ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة .
- * علم اللسان (ضمن منهج البحث في الأدب واللغة) ، انطوان مایه ، نقله إلى العربية/ الدكتور محمد مندور ، دار العلم للملائين ، بيروت ، ١٩٤٦م .
- * علم اللغة ، د.علي عبدالواحد وافي ، المطبعة السلفية ، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م .
- * علم اللغة الاجتاعي ، د.هدسن ، ترجمة/الدكتور محمود عبد الغني عياد ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق - بغداد ، ١٩٨٧م .
- * علم اللغة الاجتاعي عند العرب ، د.هادي نهر ، الطبعة الأولى ، دار الغصون ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- * علم اللغة - أسسه ومناهجه - ، د.عبدالله ربيع محمود ، د.عبدالفتاح البركاوي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، القاهرة ، ١٤٠٢هـ .
- * علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، د.محمد فهمي حجازي ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، سلسلة المكتبة الثقافية ، العدد (٢٤٩) ، ١٩٧٠م .
- * علم اللغة التقابلية ، دراسة تطبيقية ، د.أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٥م .
- * علم اللغة العام ، د. توفيق محمد شاهين ، الطبعة الأولى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- * علم اللغة العام - الأصوات - ، د.كامل بشر ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف مصر ، ١٩٧٥م .
- * علم اللغة العام في الفكر الغربي ، د.علي محمود مزيد ، المطبعة العالمية بالقاهرة ، ١٩٧٨م .

- * علم اللغة العربية ، مدخل تأريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية ، د. محمود فهمي جحازي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، د.ت .
- * علم اللغة في القرن العشرين ، جورج مونين ، ترجمة/الدكتور نجيب غزاوي ، وزارة التعليم العالي ، الجمهورية العربية السورية ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- * علم اللغة ، مقدمة لقاريء العربي ، د. محمود السعران ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٢م .
- * _____ ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٢م .
- * علم اللغة ، نشأته وتطوره ، د. محمود جاد الرب ، الطبعة الأولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨٥م .
- * علم اللغة وصناعة المعاجم ، د. علي القاسمي ، مطبوعات جامعة الرياض ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- * علم النفس اللغوي ، د. نوال محمد عطية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- * العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق/الدكتور عبدالله درويش ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .
- * _____ ، تحقيق/الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- * عيوب الكلام ، دراسة لما يعب في الكلام عند اللغويين العرب ، د. وسمية المصور ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحلولية السابعة ، الرسالة الثامنة والثلاثون ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(ف)

- * الفصحي والعامية ، أحمد عبدالغفور عطار ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .
- * الفصحي ولهجاتها - دراسة تأريخية مقارنة - ، د. عبدالفتاح البركاوي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- * الفصحي ونظرية الفكر العامي ، د. مرزوق بن صنيتان بن تباك ، مطبع الفرزدق التجارية ، الرياض ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

- * فصول في فقه العربية ، د. رمضان عبدالتواب ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- * فقه اللغات السامية ، كارل بروكلمان ، ترجمة/الدكتور رمضان عبدالتواب ، مطبوعات جامعة الرياض ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧ .
- * فقه اللغة ، د. علي عبدالواحد وافي ، الطبعة الثامنة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة، د.ت.
- * فقه اللغة العربية ، د. كاصد ياسر الزيدى ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ .
- * فقه اللغة العربية وخصائصها ، د. إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٢ .
- * فقه اللغة في الكتب العربية ، د. عبد الرحيم الراجحي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- * فقه اللغة المقارن ، د. إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨ .
- * فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ، الطبعة السادسة ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ .
- * فن القراءة والكلام والإلقاء ، مصطفى الدمياطي بك ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ١٣٤٧هـ - ١٩٢٩ .
- * فن القول ، أمين الحولي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧ .
- * في الأدب الجاهلي ، د. طه حسين ، الطبعة التاسعة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨ .
- * في الأدب الحديث ، عمر الدسوقي ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٥١ .
- * في إصلاح النحو العربي ، دراسة نقدية ، عبدالوارث مبروك سعيد ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، الكويت ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥ .
- * في الأصوات اللغوية ، دراسة في أصوات المد العربية ، د. غالب فاضل المطلي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٤ .

- * في أصول اللغة (الجزء الأول) ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية ، ١٣٨٨هـ - ١٩٧٩م ، الجزء الثاني ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م ، الجزء الثالث ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، أخرجه / مصطفى حجازي ، ضاحي عبدالباقي .
- * في أصول اللغة والنحو ، د.فؤاد حنا تزي ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، د.ت .
- * في البحث الصوتي عند العرب ، د.خليل إبراهيم العطية ، سلسلة الموسوعة الصغيرة (١٢٤)، منشورات دار الجاحظ للنشر ، بغداد ، ١٩٨٣م .
- * في البدء كانت الكلمة ، د.شكري محمد عياد ، سلسلة كتاب الهلال ، العدد (٤٣٥) ، دار الهلال ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- * في التحليل اللغوي ، منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي ، والنفي اللغوي ، وأسلوب الاستفهام ، د.خليل أحمد عمairyه ، الطبعة الأولى ، مكتبة المنار ، الأردن - الزرقاء ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- * في تصريف الأسماء ، د.عبدالرحمن شاهين ، مكتبة الشباب ، ١٩٧٧م .
- * في الدراسات القرآنية واللغوية ، الإملالة في القراءات واللهجات العربية ، د.عبدالفتاح شلبي ، الطبعة الثانية ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- * فيض الخاطر ، أحمد أمين ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٣م .
- * في علم الأصوات الفيزيقي ، مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام ، إرنست بوجرام ، ترجمه وقدم له وعلق حواسيه/ الدكتور سعد مصلوح ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار العلوم ، القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٧م .
- * في علم اللغة العام ، د.عبدالصبور شاهين ، الطبعة الأولى ، دار العلوم للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٣م - ١٩٧٤م .
- * في فلسفة اللغة ، كمال يوسف الحاج ، دار النهار للنشر ، بيروت - لبنان ، ١٩٦٧م .
- * في فلسفة اللغة ، د.محمود فهمي زيدان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- * في اللغة والأدب ، د.إبراهيم مذكر ، سلسلة إقرأ (٣٣٧) ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠م.
- * في اللغة والفكر ، د.عثمان أمين ، معهد البحث والدراسات العربية ، ١٩٦٧م .
- * في نحو اللغة وتراكيتها - منهج وتطبيق - ، د.خليل أحمد عمairyه ، الطبعة الأولى ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، جدة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- * في اللهجات العربية ، د.إبراهيم أنيس ، الطبعة الثانية ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٢م .
 * _____ ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٥م .

(ق)

- * قاموس اللسانيات ، د.عبدالسلام المسدي ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٤م .
 * القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، د.عبدالصبور شاهين ، دار القلم ، القاهرة ، ١٩٦٦م .
 * قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث - مدخل - ، د.مازن الوعر ، الطبعة الأولى ، دار طлас للدراسات والترجمة والنشر ، سوريا ، ١٩٨٨م .
 * قضايا لسانية وحضارية ، د.منذر العياشي ، الطبعة الأولى ، دار طлас للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، ١٩٩١م .
 * قضايا لغوية ، د.كال بشر ، دار الطباعة القومية ، القاهرة ، ١٩٦٢م .
 * قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث ، د.نهاد الموسى ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٧م .
 * القواعد النحوية - مادتها وطريقتها - ، عبدالحميد حسن ، مطبعة العلوم ، ١٩٤٦م .
 * قوانين الملوك ، د.عبدالسميع محمد أحمد ، مطبوعات جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم اللغات السامية ، فرع اللغات السامية القديمة ، ١٩٦٥م .

(ك)

- * الكتاب (كتاب سيبويه) ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح/عبدالسلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧م .
 * الكتاب الفضي لكلية الآداب (١٩٢٥-١٩٥٠) ، مطبعة جامعة فؤاد الأول ، ١٩٥١م .
 * كشاف اصطلاحات الفنون ، محمد علي الفاروقى التهانوى ، حققه/الدكتور لطفي عبد البديع ، راجعه : الأستاذ أمين الحولي ، وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .
 * الكلام إنتاجه وتحليله ، د.عبدالرحمن أيوب ، الطبعة الأولى ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
 * كلام العرب من قضايا اللغة العربية ، د.حسن ظاظا ، مطبعة المصري ، الإسكندرية ، ١٩٧١م .

* الكلمة - دراسة لغوية ومعجمية - ، د. حلمي خليل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، فرع الإسكندرية ، ١٩٨٠ م.

(ل)

- * لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، د. عبدالعزيز مطر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦ م.
- * لحن العامة والتطور اللغوي ، د. رمضان عبدالتواب ، الطبعة الأولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ م.
- * لسان العرب ، لابن منظور الإفريقي ، دار صادر - دار بيروت ، بيروت ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨ م.
- * اللسان والإنسان ، مدخل إلى معرفة اللغة ، د. حسن ظاظا ، مطبعة المصري ، الإسكندرية ، ١٩٧١ م.
- * اللسان الاجتماعية ، جولييت غارمادي ، تعریف/الدكتور خليل أحمد خليل ، الطبعة الأولى ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩٠ م.
- * اللسانيات العربية - مقدمة وبيلوجرافية - ، د. محمد حسن باكلا ، مؤسسة مانسل المحدودة للإعلام والنشر ، لندن ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م.
- * اللسانيات في خدمة اللغة العربية ، الجامعة التونسية ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، سلسلة اللسانيات ، عدد (٥) ، ١٩٨٣ م.
- * اللسانيات من خلال النصوص ، د. عبدالسلام المساي ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٤ م.
- * اللسانيات واللغة العربية ، الجامعة التونسية ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، سلسلة اللسانيات ، عدد (٤) ، ١٩٨١ م.
- * لطائف الإشارات لفنون القراءات ، للإمام شهاب الدين القسطلاني ، تحقيق/الشيخ عامر السيد عثمان ، والدكتور عبدالصبور شاهين ، مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م.
- * لغات البشر - أصولها وطبيعتها وتطورها - ، ماريوباي ، ترجمة/الدكتور صلاح العربي ، قسم النشر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة - بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ، القاهرة - نيويورك ، ١٩٧٠ م.

- * اللغات السامية ، نولدكه ، ترجمة/الدكتور رمضان عبدالتواب ، دار النهضة العربية ، القاهرة، د.ت .
- * اللغة ، ج . فندرис ، تعریب / عبدالحميد الدوالي ، محمد القصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٠ م .
- * لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر ، عبدالسميع سالم المراوي ، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .
- * اللغة بين الفرد والمجتمع ، أوتو جوسبرسن ، ترجمة/ الدكتور عبد الرحمن أيوب ، مكتبة الأنجلو المصرية ، د.ت .
- * اللغة بين القومية والعالمية ، د.إبراهيم أنيس ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠ م .
- * اللغة بين المعيارية والوصفيّة ، د.تمام حسان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨ م .
- * لغة الصحافة المعاصرة ، د.محمد حسن عبدالعزيز ، سلسلة كتابك (٨٩) ، دار المعارف بمصر ، سنة الإيذاع ١٩٧٨ م .
- * لغة العرب وكيف نهض بها ، محمد عطيه الأبراشي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٧ م .
- * اللغة العربية بين حماتها وخصوصها ، أنور الجندي ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، د.ت .
- * اللغة العربية عبر القرون ، د.محمود فهمي جبازي ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٨ م .
- * اللغة العربية في إطارها الاجتماعي ، مصطفى لطفي ، معهد الإنماء العربي ، ١٩٨١ م .
- * اللغة العربية المعاصرة ، د.محمد كامل حسين ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٦ م .
- * اللغة العربية معناها ومبناها ، د.تمام حسان ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ م .
- * اللغة عند الطفل من الميلاد إلى السادسة ، صالح الشماع ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٥ م .
- * اللغة في المجتمع ، م.م. لويس ، ترجمة/الدكتور تمام حسان ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٩٥٩ م .
- * لغتنا والحياة ، د.عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٩ م .
- * اللغة والتطور ، د.عبد الرحمن أيوب ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٨ م .

- * اللغة والطفل - دراسة في ضوء علم اللغة النفسي - ، د. حلمي خليل ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ م.
- * اللغة وعلم اللغة ، جون ليونر ، ترجمة/الدكتور مصطفى التوني ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧ م ، ١٩٨٨ م.
- * اللغة وعلم النفس ، د. موفق الحمداني ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجمهورية العراقية ، سنة الإيداع ١٩٨٢ م.
- * اللغة وعلوم المجتمع ، د. عبد الرحيم ، مطبعة دار نشر الثقافة ، الإسكندرية ، ١٩٧٧ م.
- * اللغة والفكر ، عبدالعزيز القوصي ، محمد سعيد قدرى ، ستانلى جاكسون ، محمد فؤاد جلال ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٩٤٨ م.
- * اللغة والفكر ، د. نوري جعفر ، مكتبة التومي ، الرباط ، ١٩٧١ م.
- * اللغة والمجتمع ، د. علي عبدالواحد وافي ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م.
- * اللغة والمجتمع - رأي ومنهج - ، د. محمود السعران ، المطبعة الأهلية ، بنغازى ، ١٩٥٨ م
- * ، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣ م.
- * اللغة والمعنى والسياق ، جون لاينز ، ترجمة/الدكتور عباس صادق الوهاب ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الإعلام ، العراق - بغداد ، ١٩٨٧ م.
- * اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، الطبعة الأولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ م.
- * اللغة والنحو - دراسات تأريخية وتحليلية ومقارنة - ، د. حسن عون ، الطبعة الأولى ، مطبعة رویال ، الإسكندرية ، ١٩٥٢ م.
- * لهجات العرب ، أحمد تيمور باشا ، سلسلة المكتبة الثقافية ، العدد (٢٩٠) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- * اللهجات العربية الغربية القديمة ، رابين ، ترجمة/الدكتور عبد الرحمن أيوب ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٦ م.
- * اللهجات العربية في التراث ، د. أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣ م.
- * اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، د. عبد الرحيم ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨ م.

- * اللهجات العربية نشأة وتطوراً ، د.عبدالغفار حامد هلال ، الطبعة الثانية ، مطبعة الجبلاوي ، القاهرة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- * اللهجات وأسلوب دراستها ، د.أنيس فريحة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- * لهجة البدو في إقليم ساحل مرسيوط - دراسة لغوية - ، د.عبدالعزيز مطر ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .
- * لهجة شمال المغرب - تطوان وماحولها - ، د.عبدالمنعم سيد عبدالعال ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

(م)

- * ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، بعنابة / عبد العزيز الميمني الراجحوي الأثري ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ .
- * ماذكره الكوفيون من الإدغام ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق الدكتور صبيح التميمي ، الطبعة الأولى ، دار البيان العربي ، جدة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- * المباحث اللغوية في العراق ، د.مصطفى جواد ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٤ - ١٩٥٥م .
- * مباديء علم الأصوات العام ، ديفيد ابركرومبي ، ترجمة وتعليق / الدكتور محمد فتحي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- * الجمع العلمي العربي ، جمع اللغة العربية بدمشق في خمسين عاماً ، د.عدنان الخطيب ، مطبعة الترقى بدمشق ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م .
- * مجمع اللغة العربية ، دراسة تاريخية ، د.عبدالمنعم الدسوقي الجميسي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣م .
- * مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١٩٣٢-١٩٦٢) ، (١) ماضيه وحاضره ، د.إبراهيم مذكور ، الهيئة العامة لشئون المطبع الاميرية ، القاهرة ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .
- * _____ ، (٣) مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الشامنة والعشرين ، أخرتها وعلق عليها / محمد خلف الله أحمد ، محمد شوقي أمين ، الطبعة الثانية ، مطبعة الكيلاني ، القاهرة ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- * مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، د.شوقي ضيف ، الطبعة الأولى ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٤، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- * الجمعيون في خمسين عاماً ، د.محمد مهدي علام ، الهيئة العامة لشئون المطبع الأهلية ، القاهرة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- * مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها الجمع ، (المجلد الثالث - المجلد العاشر) ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م / ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- * محاضرات عن أحمد أمين ، د.زكي الحاسني ، معهد الدراسات العربية العالمية ، ١٩٦٢-١٩٦٣م .
- * محاضرات عن حفيي ناصف ، كاتباً وباحثًا ، محمد خلف الله أحمد ، معهد الدراسات العربية العالمية ، ١٩٦١م .
- * محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة ، د.إبراهيم أنيس ، معهد الدراسات العربية العالمية ، ١٩٥٩-١٩٦٠م .
- * محاضرات في علم اللغة ، د.أحمد مختار عمر ، مطبعة كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٧-١٩٦٨م .
- * محاضرات في اللغة ، د.عبدالرحمن أيوب ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٦م .
- * المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني ، تحقيق/علي النجدي ناصف ، الدكتور عبدالحليم النجار ، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلي ، مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .
- * محيط الخطيط ، للمعلم بطرس البستاني ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٧م .
- * مختبر اللغة ، د.علي القاسمي ، الطبعة الأولى ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- * الخصص ، لابن سيده ، الطبعة الأولى ، المطبعة الكبرى الأهلية ببولاق مصر ، ١٣١٦هـ .
- * المدخل في اللغة ، للإمام أبي عمر المطرز المعروف بالزاهد ، تحقيق/محمد عبدالجود ، مكتبة الأنجلو المصرية ، د.ت .
- * مدارج القراءة والإنشاء في اللغة العربية ، د.برهان عبد العزيز ، الطبعة الأولى ، مطبعة التجارة ، الإسكندرية ، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م .
- * المدارس التجوية ، د.شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨م .
- * المدخل إلى تاريخ اللغات الجزائرية ، د.سامي سعيد الأحمد ، منشورات اتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ، ١٩٨١م .

- * مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ، د. محمود الطناحي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، بالقاهرة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- * مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام = في علم الأصوات الفيزيقي .
- * مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة ، د. مصطفى الفاس ، الطبعة الأولى ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- * المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ، د. عبدالمجيد عابدين ، الطبعة الأولى ، مطبعة الشيشكشى بمصر ، ١٩٥١ م .
- * المدخل إلى علم الأصوات ، دراسة مقارنة ، د. صلاح الدين صالح حسين ، الطبعة الأولى ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨١ م .
- * مدخل إلى علم اللغة ، د. محمد حسن عبدالعزيز ، دار الفرج للطباعة ، سنة الإيداع ١٩٨٣ م .
- * مدخل إلى علم اللغة ، د. محمود فهمي حجازي ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٨ م .
- * مدخل إلى علم اللغة الحديث ، د. عبدالفتاح البركاوي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- * المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، د. رمضان عبدالتواب ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض ، ١٩٨٢ م - ١٤٠٣ هـ .
- * المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء المدارس والاتجاهات الحديثة في علم اللغة ، د. مصطفى زكي التونسي ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية العاشرة ، الرسالة الرابعة والستون ، ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- * مدرسة البصرة النحوية ، نشأتها وتطورها ، د. عبد الرحمن السيد ، الطبعة الأولى ، مطبع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .
- * المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطى ، تحقيق/ محمد أحمد جاد المولى ، علي محمد البحاوى ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي وشركاه ، د.ت .
- * المستشرقون ، نجيب العقيقى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٤ م .
- * المستشرقون ومناهجهم اللغوية ، المنهج التأريخي ، المنهج المقارن ، المنهج الوصفي ، د. إسماعيل أحمد عمارة ، الطبعة الأولى ، دار الملاحي للنشر والتوزيع ، إربد-الأردن ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- * المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية ، د.إسماعيل أحمد عمايرة ، الطبعة الأولى ، دار الملاحي للنشر والتوزيع ، إربد - الأردن ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧ م .
- * مستقبل الثقافة في مصر ، د.طه حسين ، مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر ، ١٩٣٨ م .
- * مستويات العربية المعاصرة في مصر ، د.السعيد محمد بدوي ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٣ م .
- * المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر ، د.محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، سنة الإيداع ١٩٨١ م .
- * المسلسل في غريب لغة العرب ، لأبي الطاهر محمد بن يوسف التميمي ، تحقيق/محمد عبدالجود ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، د.ت .
- * المסלك اللغوي ومهاراته ، محمد عبدالحميد أبو العزم ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٣ م .
- * المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً ، د.توفيق محمد شاهين ، الطبعة الأولى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .
- * مشكلات اللغة العربية ، محمود تيمور ، مكتبة الآداب ومطبعتها ، القاهرة ، د.ت .
- * مصر الحديثة (١٥١٧ - ١٨٠٥) ، د.جلال يحيى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٦٩ م .
- * المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث ، الأمير مصطفى الشهابي ، معهد الدراسات العربية العالمية ، ١٩٥٥ م .
- * المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة ، ضاحي عبدالباقي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٩ م .
- * المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، د.محمد رشاد الحزاوي ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ١٤ ، ١٩٧٧ م .
- * المعاجم العربية ، دراسة مقارنة ، د.سلوي ناظم ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨ م .
- * المعاجم العربية - دراسة تحليلية - ، د.عبدالسميع محمد أحمد ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٤ م .
- * المعاجم العربية مع اعتماء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد ، د.عبدالله درويش ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٦ م .
- * المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث ، د.محمد أحمد أبوالفرج ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ م .

- * معلم التطور الحديث في اللغة العربية وأدابها (١)، مصر في القرن التاسع عشر ، محمد خلف الله أحمد ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشريكه ، القاهرة ، ١٩٦١م .
- * معامل اللغات وأثرها في تربية المهارات اللغوية ، د.صلاح عبدالمحيد العربي ، د.عبدالعزيز العقيلي ، دار المربي للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ .
- * معاني الأبنية في العربية ، د.فاضل صالح السامرائي ، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م . ساعدت جامعة بغداد على نشره .
- * معجم ألفاظ القرآن الكريم ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء الأول ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٩٥٣م . الجزء الثاني ، الهيئة العامة لشئون الطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م ، الجزء الثالث ، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م ، الجزء الرابع ، إعداد : أمين الخولي ، دار الكتاب العربي بالقاهرة ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م ، الجزء الخامس ، إعداد : حامد عبد القادر ، دار الكتاب العربي ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م ، الجزء السادس ، إعداد : محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- * المعجم الانجليزي بين الماضي والحاضر ، دراسة في معجمة اللغة الانجليزية ، د.داود حلمي السيد ، الطبعة الأولى ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٨م .
- * معجم تيمور الكبير ، أحمد تيمور ، تحقيق / الدكتور حسين نصار ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- * المعجم العربي - إسكلالات ومقاريات - ، د.محمد رشاد الحمزاوي ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات - بيت الحكمة - ، تونس ، ١٩٩١م .
- * المعجم العربي ، بحوث في المادة والمنهج والتطبيق ، د.رياض زكي قاسم ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ٧١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- * المعجم العربي بين الماضي والحاضر ، د.عدنان الخطيب ، معهد البحث والدراسات العربية ، ١٩٦٦-١٩٦٧م .
- * المعجم العربي الجديد - المقدمة ، هادي العلوى ، الطبعة الأولى ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، سوريا - اللاذقية ، ١٩٨٣م .
- * المعجم العربي في لبنان ، د.حكمت كشلي ، الطبعة الأولى ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨٢م .

- * المعجم العربي - نشأته وتطوره - ، د.حسين نصار ، دار الكتاب العربي بمصر ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- * المعجم العربي ، نماذج تحليلية جديدة ، د.عبدالقادر الفاسي الفهري ، الطبعة الأولى ، دار توبيقال للنشر ، الدار البيضاء - المغرب ، ١٩٨٦م.
- * معجم علم اللغة النظري ، د.محمد علي الخولي ، الطبعة الثانية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٩١م.
- * المعجم الفلسفي ، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٩٧٩م.
- * معجم فيشر ، مقدمة ونحوذ منه، مجمع فؤاد الأول للغة العربية، مطبعة الرسالة، ١٩٥٠م.
- * المعجم الكامل في لهجات الفصحي ، جمع وترتيب / الدكتور داود سلوم ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب - مكتبة الهضبة العربية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- * المعجم الكبير ، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء الأول ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٠م، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للتأليف ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- * معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، مجدي وهبه ، كامل المهنـدـس ، الطبعة الثانية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٤م .
- * معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، وضع /نخبة من اللغويين العرب ، الطبعة الأولى ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٣م .
- * معجم المصطلحات اللغوية ، د.رمزي بعلبكي ، الطبعة الأولى ، دار العلم الملايين ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٠م .
- * معجم المصطلحات اللغوية والأدبية ، د.عليـة عزـت عـيـاد ، دار المربيـخ ، الـرـياـض ، ٤١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- * المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- * المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء الأول ، مطبعة مصر ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م ، الجزء الثاني ، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .
- * مع الخالدين (مجمع اللغة العربية في عـيـده الـخـمـسـيـني) دـإـبرـاهـيم مـدـكـور ، الهيئة العامة لشئون المطبعـ الأمـيرـيـة ، القـاهـرـة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- * المغني في تصريف الأفعال ، دـمـحمد عـبـدـالـخـالـقـ عـضـيـةـ ، دـارـالـحـدـيـثـ ، سـنةـالـإـيـدـاعـ . ١٩٨٨م.

- * مفاتيح العلوم ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي ، الطبعة الأولى ، إدارة الطباعة المنيرية بمصر ، ١٣٤٢هـ .
- * مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكى ، تحقيق/ أكرم عثمان يوسف ، الطبعة الأولى ، مطبعة الرسالة ، بغداد ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- * مفهوم المعنى دراسة تحليلية ، د.عزمي إسلام ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية السادسة ، الرسالة الحادية والثلاثون ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- * مقالات في اللغة والأدب ، د.تمام حسان ، جامعة أم القرى ، معهد اللغة العربية ، مكة المكرمة ، ١٤٠٥هـ - ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .
- * مقدمات النهضة الأدبية وعواملها في مصر ، د.عبدالرشيد عبدالعزيز سالم ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار التراث العربي ، القاهرة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .
- * مقدمة ابن خلدون ، لعبدالرحمن بن محمد بن خلدون ، تحقيق/الدكتور علي عبدالواحد وافي ، الطبعة الأولى ، لجنة البيان العربي ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .
- * مقدمة جامع التفاسير مع تفسير الفاتحة ومطالع البقرة ، للراغب الأصفهاني ، تحقيق/ د.أحمد حسن فتحات ، الطبعة الأولى ، دار الدعوة ، الكويت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- * مقدمة لدراسة فقه اللغة ، د.محمد أحمد أبوالفرج ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٦م .
- * مقدمه لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد ، عبدالله العلايلي ، المطبعة العصرية بمصر ، د.ب.ت .
- * المقطع الصوتي في ضوء تراثنا اللغوي ، د.عبدالنعم عبدالله محمد ، الطبعة الأولى ، مطبعة الجبلاوي ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- * الملاغ الأدائية عند المحافظ في البيان والتبين ، د.عبدالله ربيع محمود ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- * الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات ، الجامعة التونسية ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، سلسلة اللسانيات ، عدد (٦) ، ١٩٨٦م .
- * الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون ، د.محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٩م .
- * الملمع ، لأبي عبدالله الحسين بن على التمري ، تحقيق/وجيهة أحمد السطل ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

- * مميزات لغات العرب وتحريج اللغات العامية عليها وفائدته علم التاريخ من ذلك ، حفي ناصف بك ، الطبعة الثانية ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥٧ م.
- * من أسرار اللغة ، د.إبراهيم أنيس ، الطبعة السادسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ م.
- * من أصول اللهجات العربية في السودان ، د.عبدالمجيد عابدين ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٩ م.
- * مناهج البحث في اللغة ، د.تمام حسان ، دار الثقافة ، المغرب ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٧٩ م.
- * مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، أمين الحولي ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، ١٩٦١ م.
- * مناهج الصرفين ومذاهبيهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ، د.حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- * من تراث لغوی مفقود ، لأبی زکریا الفراء ، صنعة/الدکتور احمد علم الدین الجندي ، مطبوعات جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٠ هـ .
- * من تراثنا القديم مايسمى في العربية بالدخليل ، طه باقر ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- * المنصف في شرح تصريف المازني ، ابن جني ، تحقيق/إبراهيم مصطفى ، عبدالله أمين ، الطبعة الأولى ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- * من صيغ العربية وأوزانها (أفعل) ، عبدالحليم عبدالباسط المرصفي ، الطبعة الأولى ، دار مرجان للطباعة ، القاهرة ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- * من قضايا اللغة العربية المعاصرة ، مجموعة من الباحثين ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٠ م.
- * من قضايا اللغة والنحو ، د.أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- * من قضايا اللغة والنحو ، علي التجdi ناصف ، مكتبة نهضة مصر ، د.ت.
- * منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ، د.علي زوين ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٦ م.
- * المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي ، د.عبدالصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- * المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنسيتها ، د.محمد رشاد الحمزاوي ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٦ .
- * من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقده ، محمد خلف الله أحمد ، الطبعة الثانية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ .
- * من وظائف الصوت اللغوي ، محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي ، د.أحمد كشك ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدينة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ .
- * المؤتمر الأول للمجتمع اللغوي العالمي ، دمشق ١٩٥٦م ، مطبع جريدة الصباح بمصر ، د.ت.
- * المؤثرات الأجنبية في الأدب العربي الحديث ، المبحث الثاني (الفكر السياسي والاجتماعي) ،
القسم الأول : من الحملة الفرنسية إلى عهد إسماعيل ، د.لويس عوض ، معهد الدراسات
العربية العالية ، ١٩٦٣ .
- * موسوعة مقدمات العلوم والمناهج ، محاولة لبناء منهج إسلامي متكامل ، المجلد الرابع (اللغة
والأدب والثقافة) ، أنور الجندي ، توزيع دار الأنصار ، القاهرة ، د.ت .
- * موسيقى الشعر ، د.إبراهيم أنيس ، الطبعة الثانية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٢ م .
- * موسيقى الشعر العربي ، د.شكري محمد عياد ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، ١٩٦٨ م .
- * الموسيقى الكبير ، لأبي نصر محمد بن طرخان الفارابي ، تحقيق وشرح/غطاس
عبدالملك خشبة ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت .
- * المولد ، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام ، د.حامي خليل ، الهيئة المصرية
العامة للكتاب ، فرع الإسكندرية ، ١٩٧٨ م .
- * المولد ، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية في العصر الحديث ، د.حامي خليل ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، فرع الإسكندرية ، ١٩٧٩ م .

(ن)

- * النثر الفني في القرن الرابع ، د.زكي مبارك ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار الكتب المصرية
بالقاهرة ، ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ م .
- * نحو أبجدية جديدة ، عثمان صبري ، توزيع مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٤ م .
- * النحو الجديد ، عبدالمتعال الصعيدي ، دار الفكر العربي ، د.ت .
- * نحو عربية ميسرة ، د.أنيس فريحة ، دار الثقافة ، بيروت ، د.ت .

- * النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج - ، د.عبدالرازق ، مطبعة دار نشر الثقافة ، ١٩٧٧ .
- * النحو المصفي ، د.محمد عيد ، مكتبة الشباب ، ١٩٧١ .
- * نحو منهج نفسي في نقد الشعر ، د.سعد أبوالرضا محمد أبوالرضا ، سلسلة المكتبة الثقافية (٣٨٨) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .
- * النحو المنهجي ، محمد أحمد برانق ، الطبعة الثانية ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٩ .
- * النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، د.محمد حماسة عبداللطيف ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدينة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ .
- * النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، د.محمد صلاح الدين مصطفى بكر ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، د.ت .
- * النحو الوظيفي ، عبدالعليم إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٣ .
- * نحو وعي لغوي ، د.مازن المبارك ، مكتبة الفارابي ، دمشق - سوريا - ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ .
- * ندوة الإزدواجية في اللغة العربية (وقائع الندوة ونوصياتها والبحوث التي أقيمت فيها) ، مطبعة الجامعة الأردنية ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ .
- * نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق/ محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، د.ت .
- * نشأة اللغة عند الإنسان والطفل ، د.على عبدالواحد واقي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ .
- * نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، الشيخ محمد الطنطاوي ، الطبعة الثانية ، مطبعة وادي الملوك ، ١٣٦٢ هـ - ١٩٤٣ .
- * النشر في القراءات العشر ، ابن الجوزي ، أشرف على تصحيحه ومراجعةه/الشيخ على محمد الضباع ، مطبعة مصطفى محمد بمصر ، د.ت .
- * نشر نقوش سامية قديمة من جنوب بلاد العرب وشرحها ، د.خليل يحيى نامي ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٤٣ .
- * نشوء الفعل الرباعي في اللغة العربية ، د.أحمد عبدالمجيد هريدي ، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ .

- * نصوص في فقه اللغة العربية ، د.السيد يعقوب بكر ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،
بيروت - لبنان - ١٩٧٠ م .
- * نظرات في اللغة عند ابن حزم ، سعيد الأفغاني ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .
- * نهاية القول المفيد في علم التجويد ، محمد مكي نصر ، مراجعة وتصحيح / الشيخ علي محمد
الضياع ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٤٩ هـ .

(ه)

- * همع الهوامع في شرح جمع الجماع ، للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق وشرح / الدكتور
عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٥ م .

(و)

- * الوجيز في فقه اللغة ، محمد الأنطاكي ، الطبعة الثانية ، مكتبة دار الشرق ، بيروت ، د.ت.

ثالثاً - الدوريات والمجلات العالمية

- * آفاق علمية ، العدد الرابع ، ١٩٨٥ م .
- * الأبحاث (تصدرها كلية الآداب والعلوم ، الجامعة الأمريكية في بيروت) ، المجلد السابع
١٩٤٥ م / السنة ٣٨ ، ١٩٩١ م .
- * الأدب (يصدرها جماعة الأماء) ، العدد الثاني ، السنة العاشرة ، ١٩٦٥ م / العدد التاسع ،
السنة العاشرة ، ١٩٦٦ م / العدد الثاني ، السنة الحادية عشرة ، ١٩٦٨ م / العدد الثالث ،
السنة الحادية عشرة ، ١٩٦٨ م .
- * الأقلام (تصدرها وزارة الثقافة والفنون ، بغداد) ، العدد الثامن ، السنة الرابعة عشرة ،
١٩٧٩ م .
- * الباحث ، السنة العاشرة ، العدد الثاني ، ٥٠ ، العدد الخمسون ، نيسان - حزيران ،
١٩٨٨ م .
- * البيان (تصدرها رابطة الأدباء في الكويت) ، العدد التاسع والسبعين ، والعدد الثاني
والثمانون ، السنة السابعة ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- * الثقافة العربية الليبية ، العدد الرابع ، السنة الثانية ، إبريل ١٩٧٥ م - ١٣٩٥ هـ .

- * الثقافة المصرية ، العدد ٢٦٠ ، السنة الخامسة ، ١٩٤٣هـ - ١٣٦٢ ، العدد ٢٦٢ ، السنة السادسة ، ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م / العدد ٢٦٧ ، العدد ٢٧٩ / العدد ٦٩ ، السنة السادسة، ١٩٧٩م .
- * جريدة الأهرام ، الجمعة ١٤/٤/١٩٦١م / ٢/٧/١٩٩١م .
- * جريدة الثورة الدمشقية ، العدد ١١٥٦ ، ٢٥ فبراير ١٩٦٧م .
- * جريدة الشرق الأوسط ، العدد ٥٢٧٣ ، الخميس ٦/٥/١٩٩٣م .
- * جريدة المدينة ، المملكة العربية السعودية ، ملحق ألوان من التراث ، العدد الثالث ، السنة الرابعة عشرة ، ٢٢ شوال ١٤١٠هـ / العدد الرابع ، ٢٩ شوال ١٤١٠هـ / العدد التاسع ، ٢٠ ذو الحجة ١٤١٠هـ / العدد الثامن والثلاثون ، السنة السادسة عشرة ، ١٣ شعبان ١٤١٣هـ.
- * حضارة الإسلام ، دمشق - سوريا ، العدد الأول ، السنة الخامسة عشرة ، ربيع الأول ١٣٩٤هـ - نيسان ١٩٧٤م .
- * حوليات الجامعة التونسية ، العدد ١١ ، ١٧/١٩٧٩م / العدد ٢٣ ، ٣٢/١٩٨٤م / العدد ٣٢ ، ١٩٩١م .
- * حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس ، العدد الثالث ، يوليو ١٩٦١م / العدد الثامن ، ١٩٦٣م / المجلد الثالث عشر ، ١٩٧٣م / المجلد السادس عشر ، ١٩٧٩ - ١٩٨٧م .
- * حوليات كلية الآداب بجامعة القاهرة ، فرع الخرطوم ، المجلد الرابع والعشرون ، الجزء الثاني، ديسمبر ١٩٦٢م .
- * حوليات كلية دار العلوم ، العام الجامعي ١٩٦٨-١٩٦٩م / العام الجامعي ١٩٧٠ - ١٩٧٩م / العدد الخامس ، العام الجامعي ١٩٧٤ - ١٩٧٥م / العدد التاسع ١٩٧٨م .
- * حولية كلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر ، العدد الثاني، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- * دراسات عربية (تصدرها دار الطليعة ، بيروت - لبنان) ، العددان ٢/١ ، السنة الثانية والعشرون ، تشرين الثاني - كانون الأول - نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٥م .
- * دراسات عربية وإسلامية (سلسلة أبحاث جامعية يشرف على إصدارها الدكتور حامد طاهر) ، العدد الثاني ، سنة الإيداع ١٩٨٤ .
- * الرسالة ، العدد ٣٥٢ ، السنة الثامنة ، ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م / العدد ٨٣٧ ، السنة السابعة عشرة ، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م / العدد ١٠٢٥ ، السنة الحادية والعشرون ، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م .
- * الزهراء ، الجزء ٣-٤م ، ربيع الأول وربيع الثاني ١٣٤٤هـ .

- * صحيفـة الجامـعـة المـصـرـية ، العـدـد الـخـامـس ، السـنـة الثـانـيـة ، ماـيو ١٩٣١ م .
- * صحيفـة دارـالـعلـوم ، (تـصـدرـهـا جـمـاعـة دارـالـعلـوم) ، السـنـة الثـالـثـة ، العـدـد الثـانـي ، ١٩٣٦ م .
- * صحيفـة المـعـلـمـين (تـصـدرـهـا نقـابـة المـعـلـمـين بمـصـر) ، العـدـد الثـانـي ، إـبـرـيل ١٩٢٣ م .
- * عـالـمـالـفـكـر (تـصـدرـهـا وزـارـة الإـعـلـام بالـكـوـيـت) ، المـجـلـد الثـانـي ، العـدـد الـأـول ، اـبـرـيل - ماـيو - يـونـيـو ١٩٧١ م « عـدـد خـاص بـالـفـكـر وـالـلـغـة » / المـجـلـد الثـالـث ، العـدـد الـأـول ، اـبـرـيل - ماـيو - يـونـيـو ١٩٧٢ م « عـدـد خـاص بـالـمـأـثـورـات الشـعـبـيـة » / المـجـلـد العـشـرـون ، العـدـد الثـالـث ، اـكـتوـبـر - نـوفـبـر - دـيـسـمـبـر ١٩٨٩ م « عـدـد خـاص بـالـأـلـسـنـيـة » .
- * العـرب (تـصـدرـهـا عن دارـالـيـمـامـة لـلـبـحـث وـالـتـرـجـمـة وـالـنـشـر ، الرـيـاض ، الـمـلـكـة الـعـرـبـيـة السـعـودـيـة) ، الـجـزـء الـأـوـل ، الـجـزـء الثـانـي ، الـجـزـء الثـالـث ، السـنـة السـادـسـة ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م / الـجـزـء السـابـع ، السـنـة السـادـسـة ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م / الـجـزـء الثـانـي ، الـجـزـء الـرـابـع ، السـنـة السـابـعـة ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- * عـلامـات (يـصـدرـهـا النـادـي الأـدـبـي الثـقـافـي بـمـجـدـة) ، الـجـزـء السـادـس ، المـجـلـد الثـانـي ، رـجـب ، ١٤١٣ هـ - دـيـسـمـبـر ١٩٩٢ م .
- * الـفـتـح ، العـدـد ٨٥٠ ، ذـوـالـحـجـة ١٣٦٦ هـ .
- * فـصـول (تـصـدرـهـا الـهـيـثـة الـمـصـرـية الـعـامـة لـلـكـتاب) ، المـجـلـد الـرـابـع ، العـدـد الثـالـث ، اـبـرـيل - ماـيو - يـونـيـه ١٩٨٤ م « عـدـد خـاص عنـ الـحـدـاثـة وـالـلـغـة وـالـأـدـب - الـجـزـء الـأـوـل » .
- * الـفـكـر التـونـسـيـة ، السـنـة العـاـشـرـة ، العـدـد الـخـامـس ، ١٩٦٥ م « عـدـد خـاص بـالـمـؤـمـرـ الـخـامـس للـأـدـبـاء الـعـرب » .
- * الـفـكـر الـعـرـبـي (تـصـدرـهـا عنـ مـعـهـدـالـإـنـمـاء الـعـرـبـي ، بـيرـوت - لـبـانـ) ، العـدـدان ٩/٨ ، السـنـة الأولى ، ١٩٧٩ م « عـدـد خـاص بـالـأـلـسـنـيـة أـحـدـثـ الـعـلـومـ الـإـنـسـانـيـة » .
- * الـفـكـر الـعـرـبـيـ الـمـعاـصـر (يـصـدرـهـا مـرـكـزـالـإـنـمـاءـ الـقـومـي ، بـيرـوت) ، العـدـدان ١٩/١٨ ، شـبـاط - آذـار ١٩٨٢ م .
- * فـكـرـلـلـدـرـاسـاتـوـالـأـبـحـاثـ (تـصـدرـهـا دـارـالـفـكـرـلـلـدـرـاسـاتـوـالـنـشـرـوـالتـوزـيعـ ، الـقـاهـرةـ) ، العـدـد ١٤ ، ١٤ ١٩٨٩ م « عـدـد خـاص بـطـهـ حـسـينـ ، مـائـةـ عـاـمـ منـ الـنـهـوضـ الـفـكـريـ فيـ الـذـكـرـىـ الـمـئـوـيـةـ لـوـلـدـهـ ، بـإـشـرافـ / الـدـكـتورـ طـاهـرـ عـبـدـالـحـكـيمـ » .

- * الفن الإذاعي (تصدر عن إذاعة الجمهورية العربية المتحدة) ، العدد ٣٢ ، السنة التاسعة ، يوليو ١٩٦٥ م / العدد ٣٦ ، السنة العاشرة ، يوليو ١٩٦٦ م / العدد ٥٨ ، والعدد ٥٩ ، السنة السابعة عشرة ، ١٩٧٣ م .
- * الفيصل ، (تصدر عن دار الفيصل الثقافية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية) ، السنة الثالثة ، العدد ٣٠ ، ١٩٧٩ م / السنة الرابعة ، العدد ٤٣ ، محرم ١٤٠١ هـ ، تشرين الثاني (نوفمبر) - كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٠ م .
- * قافلة الزيت (تصدر عن شركة أرامكو ، الظهران - المملكة العربية السعودية) ، العدد التاسع ، المجلد الثامن والثلاثون ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- * الكاتب ، (أصدرتها دار الكاتب المصري ، ثم تولت إصدارها الهيئة المصرية العامة للكتاب)، المجلد الخامس ، العدد العشرون ، ١٩٤٧ م / السنة الرابعة عشرة ، العدد ١٦٥ ، ١٩٧٤ م .
- * الكتاب (تصدر عن دار المعارف بمصر) ، الجزء الثالث ، المجلد الثالث ، السنة الثانية ، ١٩٤٧ م - ١٣٦٦ هـ / الجزء الأول ، المجلد الخامس ، السنة الثالثة ، ١٩٤٨ م .
- * اللسان العربي (تصدر عن المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي - جامعة الدول العربية ، الرباط - المغرب) ، أعداد مختلفة .
- * المؤثرات الشعبية (تصدر عن مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربي ، الدوحة - قطر)، السنة الأولى ، العدد الثالث ، ذو القعدة ١٤٠٦ هـ - يوليو ١٩٨٦ م .
- * المجلة ، السنة الرابعة ، العدد ٤٠ ، ابريل ١٩٦٠ م / العدد ٤٨ ، ديسمبر ١٩٦٠ م / العدد ٩١ ، ١٩٦٤ م / السنة التاسعة ، العدد ١٠٥ ، ١٩٦٥ م / السنة العاشرة ، العدد ١١٤ ، يونيو ١٩٦٦ م / العدد ١٤١ ، ١٩٦٨ م .
- * مجلة آداب المستنصرية ، العدد الحادي عشر ، ١٩٨٥ م .
- * مجلة الأزهر ، أعداد مختلفة .
- * مجلة الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد الثاني ، ١٩٧٥ م .
- * المجلة العربية للدراسات اللغوية (تصدر عن معهد الخرطوم الدولي للغة العربية) ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ١٩٨٣ م / المجلد الثالث ، العدد الثاني ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- * مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، المجلد الثالث عشر ، ١٩٥٩ م / العدد الحادي والعشرون ، ١٩٦٧ م .
- * مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ، العدد ١٥ ، السنة الثالثة عشرة ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- * مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة (الجامعة المصرية ، جامعة فؤاد الأول سابقاً) ، أعداد مختلفة .
- * مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، المجلد الثالث عشر ، العدد الأول ، ١٩٨٦ م .
- * مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة الملك عبدالعزيز ، مكة المكرمة ، السنة الثانية ، العدد الثاني ، ١٣٩٦ هـ - ١٣٩٧ هـ .
- * مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، العدد الرابع ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م / العدد التاسع ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- * مجلة كلية اللغة العربية بدمشق ، فرع جامعة الأزهر ، العدد الثاني ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- * مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الثاني عشر ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م / الجزء الثالث ، المجلد الحادي والثلاثون ، شعبان ١٤٠٠ هـ - تموز ١٩٨٠ م .
- * مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، المجلد ٥ ، الجزء ٨ ، ١٩٢٥ م - ١٣٤٤ هـ / المجلد ٣٧ ، الجزء الأول ، ١٩٦٢ م / المجلد ٤٠ ، الجزء الأول ، ١٩٦٥ م / المجلد ٤٤ ، الجزء الرابع ، ١٩٦٩ م .
- * مجلة نجم اللغة العربية بدمشق ، الجزء الرابع ، المجلد الخامس والأربعون ، ١٤٠٠ هـ - ١٣٧٩ م / الجزء الثالث ، المجلد ستون ، شوال ١٤٠٥ هـ - تموز (يوليو) ١٩٨٥ م .
- * مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، أعداد مختلفة .
- * مجلة المعجمية (تصدر عن جمعية المعجمية العربية بتونس) ، العدد الأول ، ١٩٨٥ م / العدد الثاني ، ٦١٤٠٦ هـ / العدد الثالث ، ١٩٨٧ م / العددان الخامس والسادس ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- * مجلة معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، العدد الأول ، ١٤٠٣-١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ - ١٩٨٣ م / العدد الثاني ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- * المجمع المصري للثقافة العلمية ، الدورة الثانية والأربعون ، الكتاب السنوي الثاني والأربعون، ١٩٧٢م / المؤتمر الخامس والأربعون ، الكتاب السنوي الخامس والأربعون ، ١٩٧٥م .
- * مجموعة البحوث والمحاضرات لدورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، أعداد مختلفة .
- * محاضر جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، أعداد مختلفة .
- * المعرفة (تصدرها وزارة الثقافة والإرشاد القومي بسوريا) ، السنة السابعة عشرة ، العدد ٢٠٤ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩م / السنة التاسعة عشرة ، العددان ٢٢٢ - ٢٢٣ ، آب (أغسطس) - أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠م .
- * المقاطف ، الجزء الخامس ، ١٩١٧م / الجزء الأول من المجلد الثامن والتسعين ، يناير ١٩٤١م - ذي الحجة ١٣٥٩هـ / الجزء الرابع من المجلد السابع بعد المائة ، نوفمبر ١٩٤٥م - ذي القعدة ١٣٦٤هـ / الجزء الثالث من المجلد الثاني عشر بعد المائة ، مارس ١٩٤٨م - ربيع الثاني ١٣٦٧هـ / الجزء الخامس من المجلد الرابع عشر بعد المائة ، مايو ١٩٤٩م - رجب ١٣٦٨هـ .
- * المناهل (تصدرها وزارة الدولة المكلفة بالشئون الثقافية ، الرباط - المغرب) ، العدد السادس عشر ، السنة السادسة ، محرم ١٤٠٠هـ - ديسمبر ١٩٧٩م .
- * المورد (تصدرها وزارة الثقافة والإعلام ، العراق) ، المجلد السادس عشر ، العدد الأول ، ١٩٨٧م / المجلد السابع عشر ، العدد الرابع ، ١٩٨٨م .
- * الموقف الأدبي (يصدرها اتحاد الكتاب العربي بدمشق) ، العدد ١٤٠ ، ١٤٠٢م .
- * الهلال ، العدد السادس والعدد السابع ، السنة الثمانون ، ١٩٧٢م .

رابعاً - المحاضرات والأشرطة المسجلة

- * اللغة العربية وال نحو المقارن ، محاضرة مسجلة ألقاها المرحوم الدكتور محمد سالم الجرج في النشاط الثقافي لكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، يوم ١٤٠٥/٢/٥هـ (محفوظة بقسم الوسائل التعليمية بالجامعة) .
- * محاضرات في علم اللغة ، د.محمد سالم الجرج ، ألقاها على طبة السنة المهنية بالدراسات العليا العربية (فرع اللغة) ، بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٤هـ .
- * مدخل إلى الدراسات اللغوية الحديثة ، ألقاها الدكتور تمام حسان على طبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، بجامعة محمد الخامس ، الرباط - المغرب ، ١٩٧٤م .

خامساً - المصادر الأجنبية

- * An outline of English phonetics, by. Daniel jones, E.P.Dutton, Co., INC. Newyork, 1956 .
- * Language its nature, development & origin, otto jespersen, fourteenth impression, george allen & unwin ltd, ruskin house, london , 1969 .
- * Psychology and language, an introduction to psycholinguistics, Herbert H.clark Eve V.clark, Harcourt brace jovanovich, inc. Newyork, 1977 .

مُحْتَوِيَاتِ الْجَهْنَمِ

محتويات البحث

.....	شكر وتقدير
أ - ن	المقدمة

التمهيد

البدايات الأولى

لنشأة الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر

١	النهاية الحديثة في مصر
٧	روافد الدرس اللغوي المعاصر بمصر
٩	(أ) إنشاء الجامعة المصرية
١١	(ب) استقدام الأساتذة المستشرقين للتدريس بها
١٧	(ج) إيفاد البعثات العلمية إلى أوروبا للدراسة
٣٧	(د) إنشاء مجمع اللغة العربية

الباب الأول

اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر

في المستويات اللغوية

٤٦ - ١٢٩	الفصل الأول : المستوى الصوتي
٤٨	• فروع علم الأصوات اللغوية
٥١	• الدراسات الصوتية بين القدماء والمعاصرين
٦٠	• الفوناتيك والفنولوجيا
٧٠	• تحديد مخارج الأصوات وصفاتها

٧٩	• التغيرات الصوتية
٨٤	• الأصوات الصائمة.....
٨٥	• قسم الحركات وتصنيفها
٨٨	• الحركات المعيارية
٩٧	• الوحدات الصوتية الأدائية
٩٩	• النبر
١١٣	• التنغيم
١٢١	• المعامل الصوتية
١٥٩ - ١٣٠	الفصل الثاني : المستوى الصرفي
١٣٢	• مفهوم الصرف بين القدماء والمعاصرين
١٤٥	• مأخذ اللغويين المعاصرين على الدراسات الصرفية القديمة.
١٥٢	• قضايا صرفية
١٥٢	• الوزن الصرفي والوزن المقطعي
١٥٦	• الجذور اللغوية
٢٣٣ - ١٦٠	الفصل الثالث : المستوى النحوي
١٦٢	• الجانب المنهجي
٢٠٢	• الجانب التقييدي
٢٠٦	• الجانب التربوي (التعليمي)
٢٠٨	• الجانب التأليفي
٢١٠	• المحاولات الإصلاحية المعاصرة في النحو العربي

الفصل الرابع : المستوى المعجمي	٣١٩ - ٢٣٤
◦ الدراسات التأريخية التأصيلية للمعاجم القديمة	٢٣٨
◦ عيوب المعاجم القديمة في نظر اللغويين المعاصرین بمصر .	٢٤٠
◦ صناعة المعاجم اللغوية المعاصرة	٢٤٥
◦ تصنیف المعاجم العامة	٢٤٦
◦ مفهوم المعجم عند اللغويين المعاصرین	٢٥١
◦ معايير تصنیف المعاجم	٢٥٢
◦ المعاجم الجمیعیة	٢٥٨
◦ المعجم الكبير (منهجه وخطه العمل فيه - تقيیمه) .	٢٦٠
◦ المعجم الوسيط (منهجه - تقيیمه)	٢٦٨
◦ المعجم الوجيز (منهجه - تقيیمه)	٢٧٣
◦ معجم ألفاظ القرآن الكريم (منهجه - تقيیمه)	٢٧٥
◦ المعاجم العلمیة	٢٨١
◦ المعاجم الفردیة	٢٨٢
◦ المصطلحات اللغویة	٢٨٤
◦ واقع المصطلح اللغوی في العالم العربي	٢٩١
الفصل الخامس : المستوى الدلالي	٣٦٥ - ٣٢٠
◦ الدلالة عند اللغويين المعاصرین	٣٢٥
◦ نظريات تحلیل المعنى	٣٣٤
◦ نظرية الحقول الدلالیة	٣٣٤
◦ نظرية السیاق	٣٣٩
◦ التطور الدلالي	٣٤٣

٣٤٦	• المشترك اللغظي
٣٥١	• الترافق
٣٥٩	• التضاد

الباب الثاني

اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر

في جوانب لغوية مختلفة

٤١٥ - ٣٦٧	الفصل الأول : الجانب الاجتماعي
٣٧٥	• الإزدواج اللغوي
٣٨٧	• اللهجات المحلية واللهجات الاجتماعية
٤٠٧	• الأطاليس اللغوية
٤٤٠ - ٤١٦	الفصل الثاني : الجانب النفسي
٤٢٥	• اللغة والفكر
٤٢٩	• اكتساب اللغة
٤٧٣ - ٤٤١	الفصل الثالث : الجانب المقارن
٤٤٩	• مصطلح علم اللغة المقارن والتقابلي
٤٥٣	• تاريخ الدراسات المقارنة للغات السامية
٤٥٦	• اتجاهات الدراسة المقارنة بمصر
٤٦٩	• أهمية الدراسة المقارنة للغة العربية
٤٧٥	الخاتمة
٤٨٠	المصادر والمراجع
٥٢٤	محتويات البحث